

المرجع في التعليق على نصوص

القانون المدني

مجلس شورای ملی

رئیس کے بلاست

القبيل: الأول

سنة ١٤٢٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المرجع في التعليق على
نصوص القانون المدني
الجزء الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا المصنف

دون تصريح كتابى من المؤلف

-٢-

إهداء ٢٠٠٨

المستشار / محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية

المرجع في التعليق
على
نصوص القانون المدني

يشتمل على نصوص القانون المدني معلقا عليها بالملذكرة
الايضاحية والأعمال التحضيرية وأحكام النقض من عام
١٩٣١ حتى عام ٢٠٠١ بالمقارنة بالتشريعات العربية

الجزء الأول

الحق واستعماله - القانون وتطبيقه - الأشخاص -
الأشياء والأموال - الالتزام بوجه عام - مصادر

المستشار الدكتور
معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

أى نسخة بدون توقيع المؤلف مسروقة

الطبعة السادسة
مزيدة ومنقحة

٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾

(صدق الله العظيم ،



أهدى كتابي هذا ...

إلى ابنتي الأعزاء ...

حمدي ومحمد ومروه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة السادسة

صدرت الطبعة الخامسة من هذه الموسوعة في أواخر عام ١٩٩٩
ونفذت، ونظراً لما لاقتته هذه الموسوعة من إقبال السادة الزملاء والمهتمين بها
مما حدى بنا إلى إخراجها في ثوبها الجديد متضمنة أحدث أحكام النقص
وحتى ٢٠٠١.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار الدكتور
معوض عبد القواب
رئيس محكمة الاستئناف

مطما ١ من حسن حبيب
ت ٠٤٠/٣٣١٦٢٤٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الخامسة

صدرت الطبعة الرابعة من هذه الموسوعة في ١٩٩٧/١١/٢٥ وكانت في أجزاء أربع ونفذت.

واليوم تصدر الطبعة الخامسة منها مزيّنة ومنقّحة وفي أجزاء خمس مشتملة على أحكام النقض الحديثة وحتى سنة ١٩٩٩.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائما

المستشار .

مهوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الرابعة

صدرت الطبعة الثالثة من هذا المؤلف في سنة ١٩٩٥ ونفذت وقد
أعلننا في مقدمتها عن أن هذا المؤلف لن يتجاوز ثلاث أجزاء واليوم تصدر
الطبعة الرابعة منه مزيلة ومنقحة في أجزاء أربع مشتملة على أحكام النقض
من سنة ١٩٣١ وحتى سنة ١٩٩٧ .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائما

المستشار

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثالثة

صدرت الطبعة الثانية من هذا المؤلف في أكتوبر سنة ١٩٨٦ ونفذت
ولقد كان لإقبال السادة الزملاء عليها ماحدى بي الى إخراجها في هذا الثوب
الجليد .

وسوف تخرج على أجزاء لا تتجاوز الثلاث بإذن الله وسنتناول في هذا
المؤلف نصوص القانون اللغى معلقين عليها بالشرح بالمتكرة الايضاحية
والأعمال التحضيرية وأحكام النقض من سنة ١٩٣١ وحتى سنة ١٩٩٥ وماقد
يرتبط بها من أحكام أخرى بالمقارنة بتشريعات الدول العربية .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائما

المستشار

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

التعليق على نصوص القانون المدني بالشرح وأحكام القضاء عمل من الأعمال التي طالما راودتني منذ أن جلست للقضاء ولمست حاجة الباحث إلى مثل هذا المرجع، وهو ليس بالعمل اليسير. ولحق فقد كان أفضل السبق في طريقة الشرح على المتون لبعض السادة المستشارين وأخص بالذكر السيد المستشار محمد كمال عبد العزيز والسيد المستشار أنور طلبه والسيد المستشار أنور العمروسي.

وقد كانت لي محاولة سبقت هذا المرجع وهي الطبعة الأولى منه وقد اقتصر على التعليق على نصوص القانون المدني بالأحكام المحلية وقد نفذت تلك الطبعة .

وفي هذه الطبعة الثانية علق على كل مادة من مواد القانون المدني بالملحوظة الإيضاحية والأعمال التحضيرية وأحكام محكمة النقض من سنة ١٩٣١ وحتى يونيو سنة ١٩٨٦ وما قد يرتبط بها من أحكام أخرى مع المقارنة بتشريعات الدول العربية.

وهو يصدر في جزئين :

الجزء الأول منه يحتوى على الموضوعات التالية :

القانون وتطبيقه - الأشخاص - تقسيم الأشياء والأموال - الالتزام
بوجه عام (مصادر الالتزام وهى العقد والارادة المفردة والعمل غير المشروع
والاثرء بلا سبب والقانون) - العقود السمة (البيع - المايضة - الهبة -
الشركة - الصلح) العقود الواردة على الانتفاع بالشئ (الايجار) .

والجزء الثانى : يحتوى على الموضوعات التالية :

العارية - عقد العمل - الوكالة - الوديعة - العراسة - عقود القرض -
الكفالة - الحقوق العينية الأصلية (حق الملكية والحقوق المتفرعة عنه) -
التأمينات العينية .

وعلى بهذا المرجع أكون قد قلمت للمكتبة العربية مرجعا يفيد
المباحثين ويسهل عليهم الوصول الى غايتهم .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائما

المستشار

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

**التعليق على نصوص القانون المدني
بالشرح وأحكام النقص من سنة
١٩٣١ حتى سنة ٢٠٠١**

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

بإصدار القانون الملغى^(١)

نحن فاروق الاول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه
وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١

يلغى القانون المدنى المعمول به أمام احكام الوطنية
والصادر فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ والقانون المدنى المعمول به
أمام احكام اختلطة والصادر فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥
ويستعاض عنهما بالقانون المدنى المرافق لهذا القانون .

مادة ٢

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من
١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى
الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى ٩ رمضان سنة ١٣٦٧ (١٦ يوليو
سنة ١٩٤٨)

(١) نشر فى الجريدة الرسمية فى العدد ١٠٨ مكرر (١) الصادر فى يوم الخميس
٢٢ رمضان سنة ١٣٦٧ للوافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٨ .

أحكام القضاء:

« يعتبر التقنين المدني الشريعة العامة فتمسود أحكامه مائر معاملات الناس على سبيل الدوام والاستقرار ، بحيث تعتبر النصوص المنظمة لعقد الإيجار هي الواجبة التطبيق أصلا مالم تطرأ ظروف معينة يرى المشرع معها ضرورة تعطيل بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بديلا عنها ، وكان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تشريعا خاصا في طبيعته ونطاقه اذ خرج به المشرع عن الأحكام العامة لعقد الإيجار ووضع لها أحكاما خاصة ، وكان القانون الخاص لاهلغيه الا قانون خاص مثله ولا ينسخ بقانون عام مالم يكن التشريع الجديد الذى أورد الحكم العام قد أشار بعبارة صريحة الى الحالة التى كان يحكمها القانون الخاص وجاءت عباراته قاطعة فى سريان حكمه فى جميع الاحوال فان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يظل نافذا وقائما حتى بعد صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن القانون المدني ولايسوغ القول بأن القانون المدني قد نظم أحكام عقد الإيجار من جديد فيعتبر وفقا للمادة الثانية ملغيا بكل ما سبقه من قوانين متعلقة بعقد الإيجار وبالعلاقة التى بين المؤجرين والمستأجرين ، لان الاعمال التحضيرية لهذا القانون صريحة فى الإبقاء على نصوص قانون إيجار الأماكن . » مما مفاده ان المادة الثانية سائلة الذكر انما قصد بها مجرد إحلال القانون المدني المحالى محل نصوص القانون المدني القديم الصادر فى سنة ١٨٨٣ دون ان يستطيل الى ابطال القوانين الخاصة ومن بينها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اذ لكل من القانونين مجاله . »

(الطعن رقم ٨٣٩ من ٤٣ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧ من ٢٩ مجموعة المكتب
الفنى من ١٤٧٨)

القانون المنقح

الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ (١)

باب تمهيدى

أحكام عامة

الفصل الأول

القانون وتطبيقه

١. القانون والعق

مادة ١

١- تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى فحواها .

٢- فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه، حكم القاضى بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة.

النصوص العربية للقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية، المواد التالية :

مادة ١ ليسبى و١ عراقى و٤ سودانى و٣، ١ كسويتى و١ سورى و١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

(١) صدر فى ١٦/٧/١٩٤٨ ويعمل به اعتباراً من ١٥/١٠/١٩٤٩ .

للشكوة الايضاحية،

جميع المشروع فى هذه المادة ما يعرف فى اصطلاح الفقه بمصادر القانون . وليس يقصد من جمع المصادر على هذا النحو الى مجرد تعدادها بل يراد بوجه خاص بيان تدرجها من حيث الاولوية فى التطبيق ولذلك يخلق بالقاضى ان يلتزم بالحكم الذى يطبق على النزاع فى نصوص التشريع أولا ومتى وجد الحكم فيه أو استخلصه منه تميز ان يمتنعه وامتنع عليه الاخذ بأسباب الاجتهاد ، وليس ادعى الى اسلاس تطبيق القواعد التشريعية وتيسير أسباب المرونة لها من تقصى روح النص أما بالرجوع الى مصادره التاريخية أو أعماله التحضيرية وأما باستنباط لوازمه أو الكشف عن حقيقة مفهومه أو دلالاته بطرق التفسير المختلفة .

ونقل القانون عن الشريعة الاسلامية طائفة من الاحكام التفصيلية يكفى ان يشار فى صددتها الى ما تعلق بمجلس العقد واهجار الوقف والحكر واهجار الاراضى الزراعية وهلاك الزرع فى العين المؤجرة وانقضاء الايجار بموت المستاجر وفسخه بالعذر ، هذا الى مسائل أخرى كثيرة سبق ان القيس التقنين السابق أحكامها من الشريعة الاسلامية وابقاها المشروع كبيع المريض مرض الموت والغبن وتبعة الهلاك فى البيع وغرس الاشجار فى العين المؤجرة والعلو والسفل والحائط المشترك ، أما الاهلية والهبه والشفعة والمبدأ الخاص بأن لا تركة الا بعد سداد الدين فقد استمد المشروع أحكامها من الشريعة الاسلامية وهى أحكام لها أهميتها فى الحياة العملية .

تعليقات،

تنص المادة ٢ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ على ان :

١٤

« الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية
ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع » .

ومن ثم فانه اذا لم يجد القاضى فى التشريع أو العرف حكما
يمكن تطبيقه وجب ان يلجأ الى مبادئ الشريعة الإسلامية .

الحكم القضائي :

أخذ الحكم بقاعدة شرعية دون نصوص القانون المدني بغير بيان
للاسباب التى دعت الى الأخذ بها هى - يجعله بمثابة حكم غير مسبب
. ونقص الحكم فى الأسباب التى بنى عليها عائب له موجب لنقضه -
فإذا كانت الدعوى تحصل فى مطالبات ورثة ناظر الوقف برد مبالغ
مشغولة بها ذمته بمقتضى مبادئ فلا يجوز للمحكمة ان تطبق القاعدة
الشرعية التى فحولها انه اذا مات الناظر مجهلا غلة الوقف التى
ليزنها قبل وفاته فلا ضمان لجهة الوقف فى تركته . اذ ان الدعوى بهذا
الوضع هى دعوى مدنية والناظر وكيل عن الوقف والمستحقين ، هذا
فضلا عن ان القاعدة الشرعية التى طبقتها المحكمة لها شروط غير
متوافرة فى هذه الدعوى .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ - جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٣١)

مضى كان العمل على مقتضى قاعدة من القواعد الشرعية واجبا
فعلى المحكمة الاهلية - اذا رأت ان ترتب على هذه القاعدة حكما فى
النزاع المروض عليها - ان تثبت من أنها قد أخذت بها على وجهها
الصحيح فى موطن تطبيقها ، وحكمة النقض الرقابة عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ١١ - جلسة ٣/١١ / ١٩٣٧)

إذا خالفت المحكمة حكما من أحكام الشرع كان من الواجب الأخذ به في الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٩٦-جلسة ١٩٣٧/٤/٢٢)

إن التمسك بتطبيق حكم من أحكام القانون هو من الأسباب القانونية البحت التي يجوز ابتدائها لأول مرة لدى محكمة النقض إذ هو لا يمد من الأسباب الجديدة ، لأن الخصوم يعتبرون بطرح دعواهم أمام القاضي أنهم يطلبون إليه أن يفصل فيها وفقا لأحكام القانون . فمن الواجب عليه أن يبحث ولو من تلقاء نفسه عن حكم القانون في واقعها وينزل هذا الحكم عليها . فمن أنكر عليه خصومة التوقيع على العقد الذي يمسك به مع اعترافهم بصحة هذا التوقيع ، وقبل أن يثبت صحته ، ثم قضى ضده برد ويطلان العقد . يجوز له أن يحتج لدى محكمة النقض بأن الطريق الذي كان على خصومة أن يسلكوه في الدعوى إنما هو الطعن بالتزوير ولو لم يكن قد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٧٧-جلسة ١٩٣٨/٢/٣)

إن الشريعة الإسلامية والقوانين الدينية لليهود والنصارى وقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب تعتبر من القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها فيما يعرض لها من مسائل الأحوال الشخصية ولا تجد فيه ما يستدعي وقف الدعوى لتفصل فيه محكمة الأحوال الشخصية المختصة به بصفة أصلية . ولا شك في أنه متى وجب الحكم في الأحوال الشخصية على مقتضى الشريعة الإسلامية أو القوانين المالية أو الجنسية فإنه يكون على المحكمة أن تثبت من النص الواجب تطبيقه في الدعوى ، وتأخذ في تفسيره بالوجه الصحيح المعتمد ، وهي في ذلك خاضعة لرقابة محكمة النقض . ولذلك لا يكون العمل بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية واجبا على المحاكم الأهلية إلا في مسائل الأحوال

الشخصية التي تختص المحاكم الشرعية بنظرها بصفة أصلية ولا تفصل فيها المحاكم الأهلية إلا بصفة فرعية .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/٦/٨)

المسائل التي تطبق فيها الشريعة الإسلامية باعتبارها من القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه .

إن الشريعة الإسلامية لا تعتبر من القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه إلا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت في ظلها قبل ترتيب هذه المحاكم وفي المسائل التي أحالها القانون إليها كالميراث والحكر . أما ما أخذه الشارع عنها وأدمجه في القوانين كأحكام الشفعة وحقوق زوجات التجار فإنه من القوانين التي تطبقها المحاكم وتفسرها غير متقيدة برأى الأئمة ، وغكمة النقض الرقابة عليها في ذلك .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/٦/٨)

إن الشريعة الإسلامية لا تعتبر من القانون الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه إلا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت قبل إنشاء المحاكم الأهلية وفيما أحاله القانون عليها كالميراث والحكر وفي مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها ولا تجدد فيها ما يستدعي التقرير بوقف الدعوى حتى تفصل في هذه المسائل المحاكم الشرعية المختصة بصفة أصلية . أما ما أخذه الشارع من أحكام الشريعة وطبعه بطابعه وأدمجه في القوانين كأحكام المريض مرض الموت وأحكام الشفعة وحقوق الزوجات في القانون التجاري ، فإنه يكون قانوناً بذاته تطبقه المحاكم النظامية وتفسره غير متقيدة فيه بأراء أئمة الفقه الإسلامي وعلى ذلك فكون الشريعة الإسلامية هي مصدر تشريع الشفعة لا يوجب التقييد بأداء أئمتها عند البحث في هل ينتقل حق الشفعة بالآرث أم لا ينتقل .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/١/٣١)

شريعة اسلامية ، المصدر الرئيسى للتشريع . ٢٠م
الدستور استجابة الشارع لافراغ مبادئها السمحاء فى نصوص
محددة ومنضبطة . يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من
التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لسريانها .

لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من ان الشريعة
الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، ليس واجب الاعمال بلذاته انما هو
دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرفه
من قوانين ومن ثم فان المناط فى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية
استجابة الشارع لدعوته وافرغ مبادئها السمحاء فى نصوص محددة
ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده
السلطة التشريعية لسريانها ، والقول بغير ذلك يؤدى الى الخلط بين
التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعى وبين اشتراع القواعد القانونية
التي تنأى مع حدود ولايته فضلا عن ان تطبيق الشريعة الاسلامية
يقضى تحديد الممين الذى يستقى منه الحكم الشرعى من بين مذاهب
الائمة المتعددة والمتباينة فى القضية الشرعية الواحدة ويؤكد هذا النظر
انه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية وأوضح
اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام
الدستورى بما لازمه انه لا يجوز لاحداها ان تجاوز ما قرره الدستور باعتباره
القانون الاسمى وكان من المقرر وفقا لاحكامه ان وظيفة السلطة
القضائية ان تطبق القانون وتختص محكمة النقض بالسهر على صحة
تطبيقه فانه يتمين على السلطة القضائية وغيرها من السلطات النزول
على أحكامه . فضلا عن ذلك فان المادة ١٩١ من الدستور تنص على
ان كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور
يبقى صحيحا نافذا . ومع ذلك يجوز الغائها أو تعديلها وفقا للقواعد
والاجراءات المقررة فى هذا الدستور .

(الطعن ٢٣٧٠ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٨٢ لم ينشر بعد) (١)

(١) منشور بالمدينة الذهبية للاستاذ عبد النعم حسنى ص ١٥٨٢ ج ٢ .

تعارض التشريع مع الدستور .

الدستور هو القانون الوضعي الرسمي صاحب الصدارة وعلى ما دونه من التشريعات الفزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهتار ما سواها ، والتشريع لا يلقى الا بتشريع لاحق ينص على الالفاء صراحة أو يدل عليه ضمنا والفاء التشريع لا يكون الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سبق تشريع أدنى لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد فسح ضمنا بقوة الدستور نفسه .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٨ق- جلسة ١٣/٣/١٩٨٠م ٣١م ٨١٠)

(نقض ٢٧/٢/١٩٧٥م ٢٦ مج فنى مئلى م ٥٠٣)

المعرف:

تقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض عليها .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢١ق- جلسة ١٨/٤/١٩٥٧م ٨م ٤٢٦)

المقرر شرعا ان كلام الواقفين يجب ان يفهم فى ضوء العرف السائد خاصا كان هذا العرف أو عاما وإن عباراتهم يجب ان تحمل على المعنى الذى ترشد القرينة أو العرف الى انهم أرادوه والمراد بكلام الواقف مجموع كلامه فى كتاب وقفه بحيث لا ينظر الى كلمة أو عبارة بعينها بل الى مجموع الكلام كوحدة كاملة ويعمل بما يظهر انه أرادوه وإن أدى ذلك الى الفاء بعض الكلمات أو العبارات التى يتبين انه لم يرد مدلولها كتعطيل عموم النص أو إطلاقه متى ظهر انه غير مراد ولا عبرة

في سبيل ذلك بأن يوافق الكلام لغة العرب أو لغة الشارع وهو ما أقره المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، فإذا كان الحكم قد انتهى في تفسيره لشرط الواقف تفسيراً سائفاً يؤدي إلى مجموعة عباراته ولا مخالفة فيه لفرض الواقف فإن النعمى في خصوصه يكون في غير محله .

(الطعن ١٢ لسنة ٢٦ ق-أحوال شخصية: جلسة ١٣/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨٨)

للتعريب على محكمة الموضوع إذا هي رفضت الاستجابة إلى ما طلبه الطاعن من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ما ادعاه من قيام عرف تجارى ميناء أن التعامل في سوق البهبل بالاسكندرية يجري على أساس معاينة للبيع وإن البيع لا يتم على مقتضى عينة خاصة - ذلك أن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يكن ميناء أن ثبت عرفاً تجارياً يناهض نصاً مفسراً وإنما كان ميناء أن هذا العرف هو الذي يتحدد به مراد الشارع من نص المادة ٣٤ من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ وإذا كان هو ما استهدفه الطاعن بطلب الإحالة إلى التحقيق فإنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هي التفتت عنه وأخذت في تفسير ذلك النص بما تدل عليه عبارته الواضحة .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٥/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٦٧)

حكم محكمة الموضوع أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية ، ومن المستندات المقدمة في الدعوى تنفيذ طرق العقد لإلتزاماتهما المتبادلة فيه مهتمة في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقافة وفقاً للعرف الجاري في المعاملات ، دون ما رقابة عليها في ذلك لحكمة التقضي ، ما دام استخلاصها يقوم على أسباب سائفة ، تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧١ ص ٢٢ ص ١٥٤)

استخلاص المحكمة للعرف - مسألة موضوعية .

استخلاص المحكمة ان العرف لم يجر في الشركة الا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين ، وهي التي احتسبتها المحكمة ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . هذا الاستخلاص هو مما يدخل في حدود سلطة المحكمة الموضوعية للأسباب السائفة التي استندت اليها .

(الطعن ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢ ص ٢٣ من ١٢٦)

التحقق من قيام العرف - مسألة موضوع .

التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع ، واذا كان الحكم قد نفى وجوده بأسباب سائفة وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فان ما يفير الطاعن في هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ ص ٢٣ من ٧٤٧)

العرف في مسائل الاحوال الشخصية معتبر اذا عارض نصا مذهبيا منقولاً عن صاحب المذهب ، اذ المجمود على ظاهر المنقول مع ترك العرف . فيه تضيق حقوق كثيرة ، دون ان يكون في ذلك مخالفة للمذهب .

(الطعن ٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٤ ص ٢٤ من ٢٥١ مع فني مدني)

اذا كان احكم المطعون فيه قد نفى قيام نية الترع - في مباشرة قضايا الطاعن - لدى المطعون ضده - محام - ودل على ذلك بأسباب سائفة من شأنها ان تؤدي الى ما انتهت اليه ، وهو من الحكم استخلاص

موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا رقابة عليها فيه من محكمة النقض وكان لامحل لما يتحدى به الطاعن - محام - من أن ثمة عرقا يجرى بمعاملة أخامي لزميله بعدم اقتضاء أتعاب منه ، ذلك انه بمعرض قيام هذا العرف ، فقد دلت الحكم المطعون فيه بأسباب سائفة على اتفاق الطرفين على خلافه مما ينتفى معه وجه الاستناد اليه لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر ، ورتب عليه اختصاص اللجنة المشكلة بقرار مجلس النقابة بنظر طلب تقدير الاتعاب فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٣٧٠ لسنة ٣٩٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤ من ٢٥ ص ١٢)

متى كان الطاعن لم يدع امام محكمة الموضوع بوجود عرف يمنع ان يتقاضى ابن فوائده من والدته وشقيقته فانه لايجوز التحدى بهذا العرف لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن ٤٤٥ لسنة ٣٨٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥ من ٢٦ ص ٣٣١)

وجسود نص تشريعي - أثره - عدم جواز التحدى بالعرف .

النص في المادة الاولى من القانون المدني على ان تسمى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في معناها . فاذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف مفاده انه : «وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لايجوز التحدى بالعرف ، الا اذا لم يوجد نص تشريعي .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ من ٢٨ ص ٥١١)

لا محل لاعمال حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة

الخاصتين بتظهير الكمبيالة لاختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك ، واذ لم يضع القانون التجارى أحكاما خاصة بتظهير الشيك وكان العرف قد جرى على ان مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية وذلك ليسيرا لتداوله وتمكينه له من أداء وظيفته كأداة وفاء ، فان هذا العرف يكون هو الواجب التطبيق ما لم يثبت انه أراد بالتوقيع ان يكون تظهيراً توكيلياً ،

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ ص ٥٧٤)

تحريم الفوائد المركبة . الإستهناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية . وجوب تجميد الفوائد فى الحساب الجارى .

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ من ٣٤ ص ١٧٨٥)

زوال صفة الحساب الجارى عنه بإقفاله . أثره . صيرورة الرصيد ديناً عادياً لا يجوز تقاضى فوائد مركبة عنه ولو إتفق الطرفان عليه . تعلق ذلك بالنظام العام . الإستهناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ من ٣٤ ص ١٧٨٥)

إختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . أثره . لا محل لأعمال حكم المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ من قانون التجارة الخاصتين بتظهير الكمبيالة على الشيك . جريان العرف على إعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية عرف واجب التطبيق ما لم يثبت صاحب الشأن ان التوقيع قصد به التظهير التوكيلى لتظهير الشيك تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية . أثره .

(الطعن ٢٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧ لم ينشر بعد)

مادة ٢

لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ٢ ليبي و ٢ سوري و ١١ سوداني و ٢ كويتي و ٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

الفترة الإيضاحية :

« الأصل في نسخ التشريع أن يتم بنص صريح يتضمنه تشريع لاحق وهذا هو النسخ الصريح إلا أن النسخ قد يكون ضمناً ، وللنسخ الضمني صورتان : إصدار تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضاً تاماً مع التشريع القديم وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها التعارض . وأما يصدر تشريع جديد ينظم تنظيمًا كاملاً وضعاً من الأوضاع أفرد له تشريع سابق وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً ولو انتفى التعارض بين بعض نصوص هذا التشريع ونصوص التشريع الذي تلاه . وغنى عن البيان أن النص على عدم جواز نسخ التشريع إلا بمقتضى تشريع آخر يستتبع عدم جواز نسخ النص التشريعي بمقتضى عرف لاحق » .

أحكام القضاء :

عدم جواز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص

التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع - مجال تطبيق المادة ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يختلف عن مجال تطبيق الامر العسكرى ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ - لامحل للقول بالغاء الامر بالقانون المذكور .

مجال تطبيق الامر العسكرى رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ذلك ان هذا الامر تنطبق أحكامه فى الحدود المبينة به على جميع العمال فى مديرتى قنا وأسوان دون التيد بما اذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، فى حين ان الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق الا حيث يكون العمال فى المناطق البعيدة عن العمران والتى حددها وزير الشؤون الاجتماعية ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ماسبق ان نظمه الامر العسكرى ٤٦٩ ولا يكون بالتالى ثمة محل للتعدي بنص المادة الثانية من القانون المدنى فيما نصت عليه من انه يلغى التشريع السابق اذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .

(الظعن ٢٧٠ لسنة ٢٥٥ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٠)

الغاء التشريع لا يكون الا بتشريع لاحق ينص على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الوضع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . واذا كان القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ لم ينص على الغاء القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥/٢/١٩٥٣ بأن يخصم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما ولم يشتمل القانون سالف الذكر على نص يتعارض مع أحكام القرار المذكور وانما

م ٢

قصد الى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه فجعل هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها رأساً بمقدار النصف بدلا من ان يلحق الخصم اعانة انغلاء بمقدار نصف العلاوة وذلك بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ نفاذه فان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يبقى مطبقا من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧ من ١٥ ص ٤٨٢)

اذ رأى الشارع الغاء القاعدة المقررة بقانون (مرسوم التعريفية الجمركية) فان ذلك لايرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الالغاء بل هو تأكيد بالتزام العمل بها في النطاق المنصوص عليه بالتشريع السابق .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٦ ص ٩١١)

التعارض الذى يستتبع الغاء نص تشريعى بنص تشريعى لاحق - شرطه - ان يرد النصان على محل واحد يستحيل اعمالهما فيه معا - مثال .

اذا كانت معاهدة بروكسل لاتنطبق فى صدد النقل البحرى الدولى الا فى نطاق محدود ، فانه لا يكون من شأن هذه المعاهدة ان تؤثر خارج هذا النطاق فى احكام قانون التجارة البحرى السابقة عليها بما يعد نسخا لها لان التعارض الذى يستتبع الغاء نص تشريعى بنص فى تشريع لاحق لا يكون ، فى حكم المادة الثانية من القانون المدنى ، الا اذا ورد النصان على محل واحد يكون من افعال اعمالهما فيه معا . اما اذا اختلف اخل فانه يتعين العمل بكل قانون فى محله بصرف النظر عما

بينهما من مغايرة ظالما ان لكل منهما مجاله الخاص فى التطبيق .
ولا يمنع من ذلك ازدواج التشريع فى قانون البلد الواحد لان الشارع هو
الذى يقدر الحكمة من هذا الازدواج وليس للقاضى الا ان يطبق التشريع
على ما هو عليه .

(الطعن ٣٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٥٥)

الغاء قاعدة قانونية وحلول قاعدة أخرى محلها - تعلق
القاعدتين بأوضاع قانونية تكونت فى لحظة واحدة - سريان
القاعدة الجديدة بأثر رجعى منذ نفاذها مع وقف سريان القاعدة
القديمة - تكون الاوضاع القانونية خلال فترة زمنية متداخلة
بين قاعدتين قانونيتين - فض التنازع بينهما - عدم تطبيق
القاعدة الجديدة بأثر رجعى يمس الوضع المتكون فى الماضى
وعدم الاستمرار فى تطبيق القاعدة بأثر ممتد على الوضع الذى
يكون قد تكون بعد الغائها - يستثنى من ذلك - النص على
رجعية القاعدة الجديدة أو امتداد القاعدة القديمة - أو بتنظيم
المشرع لقواعد التنازع الزمنى .^(١)

الأصل فى صدد سريان القانون من حيث الزمان ان الغاء قاعدة
قانونية وحلول قاعدة قانونية أخرى محلها يترتب عليه - اذا تعلق
القاعدتان بأوضاع قانونية تكونت فى لحظة واحدة - ان تسرى القاعدة
الجديدة بأثر فوري منذ نفاذها ويقف فى ذات الوقت سريان القاعدة
القانونية بغير تنازع بين القاعدتين . أما اذا كانت الاوضاع القانونية
لا تتكون الا خلال فترة زمنية متداخلة بين قاعدتين قانونيتين فانه يتعين
فى سبيل فض التنازع بينهما ان يمتنع تطبيق القاعدة القانونية الجديدة

(١) راجع فى هذا الموسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكهاى وعبد النعم حسنى
ج ٨ ص ٣٥٤ وما بعدها .

٢ م

بأثر رجعي يمس الوضع المتكون فى الماضى طبقا للقاعدة القانونية القديمة كما يتمتع استمرار تطبيق القاعدة القانونية القديمة بأثر ممتد على الوضع الذى يكون قد تكون بعد الغائها وذلك كله ما لم يورد المشرع أحكاما تقرر رجعية القاعدة القانونية الجديدة أو امتداد القاعدة القانونية القديمة أو أن تكون المسألة التى مسها التشريع تدخل فى عموم إحدى مسائل القانون الخاص التى عنى المشرع بتنظيم التنازع الزمنى فى القوانين بشأنها فى المجموعة المدنية أو مجموعة قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ من ١٧ ص ١٥١٨)

الغاء النص التشريعى لا يتم الا بتشريع لاحق ينص صراحة على الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع.

الغاء نص تشريعى لا يتم حسبما تقضى المادة الثانية من القانون المدنى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ من ١٧ ص ١٩٣٣)

الغاء التشريع بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه - ليس لسلطة أدنى فى مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو تضيف أحكاما جديدة الا بتفويض من هذه السلطة العليا ، أو من القانون .

٢٤

ان التشريع لايلغى الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو ان تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ من ١٨ ص ١١٢١)

الإلغاء الضمنى للنص . شرطه . أن يرد النص فى القانون الجديد وفى القانون القديم على محل واحد مما يستحيل معه اعمالهما فيه .

لامحل للاحتجاج بأن النص الأول - الوارد فى القانون القديم - قد ألغى ضمنا بالنص الثانى - الوارد فى القانون الجديد - لان هذا الالغاء لا يكون الا اذا توارد النصان فى القانون الجديد وفى القانون القديم على محل واحد يستحيل معه اعمالهما فيه .

(الطعن ٥ لسنة ٣٨ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩ من ٢٣ ص ٥٦٤)

الغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ليس لسلطة أدنى فى مدارج التشريع إلغاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى إلا بتفويض من هذه السلطة العليا أو من القانون .

التشريع لايلغى الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ؛ فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية

٢٣

وضعتها سلطة أعلى ، أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

(الطعن ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٩٧١)
قانون . « إلغاء القانون » . استقالة . معاش .

الأصل أن النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل التي تتناولها في لفظها أو في فحواها ، وإن التشريع لا يجوز الغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا .

(الطعن ٤ لسنة ٣٩ ق « رجال القضاء » جلسة ١/٦/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٦٢٣)

انه وإن كانت المحاكم لا تملك إلغاء أو تعديل القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية إلا أن القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإن كان لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة ، إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة القوانين في حجية التشريع ، فيكون للقضاء الإداري بما له من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بالغاؤها إذا تجاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها ، ولا يجوز هذه القرارات حجية التشريع إلا إذا أقرها المجلس النيابي شأنها في ذلك شأن أي قانون آخر .

(الطعن ٢٦ لسنة ٤١ ق « رجال القضاء » جلسة ٢١/١٢/١٩٧٢ من ٢٣)

القواعد التنظيمية التي تضعها سلطة أعلى في مدارج التشريع .
عدم جواز الغائها أو تعديلها من سلطة أدنى إلا بتفويض خاص .

(الطعن ٢٧١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٩ من ٤٠ ص ٣٦٦)

إلغاء النص التشريعي . جوازه بتشريع لاحق ينص على هذا

٢ م

الإلغاء أو إشتماله على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو تنظيمه من جديد ذات الموضوع ٢ م. مدني .

(الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٣٨٢/١٢/١٩٩٢)

(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣٨٢/٣/١٩٩٠)

إلغاء النص التشريعي جوازه بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد ذات الموضوع ٢ م. مدني .

(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣٩٣/٦/١٩٩٢)

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٣٩٢/٤/١٩٩٢)

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣٩٢/٦/١٩٩٢)

(نقض جلسة ١٣٩٢/١٧/١٩٩٢ مجموعة الكتب الفنى السنة المباشرة من ٨٢٠)

إلغاء النص التشريعي جوازه بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو إشتماله على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو تنظيمه من جديد ذات الموضوع ٢ م. مدني .

(الطعن رقم ٣٦٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣٩٣/٦/١٩٩٢)

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٣٩٢/٤/١٩٩٢)

إلغاء التشريع التضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع

م ٢

القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . المقصود بالتعارض . أن يرد النصان على محل واحد ويستحيل إعمالها فيه معا .

(الطعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٤ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٥ من ٢٦ ص ١٣٧٦)

(الطعن ٣١، ٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ من ٣٦ ص ١٧)

(الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ من ٣٧ ص ٢٤١)

إلغاء التشريع المتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ويشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .
م ٢ مدني .

(الطعن ٥٦٨٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/١٠/٢٥ من ٤٤ ص ٥٧)

(نقض جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ من ٣٧ ص ٢٤١)

تحسب المواعيد بالتقويم الميلادى ، مالم ينص القانون على غير ذلك.

النصوص العربية القليلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٣ لىبى و٣ سورى و ٩ عراقى و١٢ سودانى و٨ كويتى و ٩ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

قضت محكمة النقض بأن القاعدة فى حساب التقادم - فيما قبل القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - انه مالم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادى فان المدة تحسب بالتقويم الهجرى واذاً فانه لما كانت المادة ٢٤ من القانون ٤٤ سنة ١٩٣٩ قد نصت على انه : يسقط حق الخزانة فى المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدنى بمضى خمس سنوات من اليوم الذى استعملت فيه الواردة الخاضعة للرسم ويسقط الحق فى طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضى سنتين ، ولم تذكر هذه المادة ان الخمس سنوات التى يسقط حق الخزانة فى المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية وكانت الرسوم المطالب بها فى واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدنى الجديد فان هذه الخمس سنوات يعمين ان تحسب بالتقويم الهجرى .

(نقض جلسة ١٢/٣/١٩٥٩ س ١٠ سج فى مدنى ص ٧٢٢)

التقويم الميلادى هو التقويم المعمول به مالم ينص القانون على غير ذلك.

(نقض جلسة ١٢/٤/١٩٦٢ س ١٨ جنائى ص ١٢٠٨)

م ٤

مادة ٤

من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤ لبيى ، ٥ سورى ، ١ / ٧ عراقى .

أحكام القضاء :

« اذا تمسك المستأجر بالبقاء فى العين المؤجر تنفيذاً لعقد الإيجار ولم يرضخ لإرادة المؤجر فى ان يستقل بفسخ العقد فإنه يستعمل حقاً له استعمالاً مشروعاً ومن ثم فلا يمكن ان يتخذ من مسلكه هذا دليلاً على التعسف فى استعمال الدفع بعدم التنفيذ . فان دلت الحكم المطعون فيه على إساءة المستأجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ (بالامتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض) بأنه لم يستجيب لرغبة المؤجر فى إخلاء مسكنه وأصر على البقاء وتنفيذ العقد فان هذا التدليل يكون فاسداً منطوقاً على مخالفة للقانون » .

(نقض جلسة ١١ / ١١ / ١٩٦٥ م ٦ مسج فى مدنى ص ١٠١٨)

والأصل ان حق الإلتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التى تثبت للكافة . وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض الا اذا ثبت ان من

بإثر هذا الحق قد اتعرف به عما جلب للثغرة لنفسه أو لم تقتدر به تلك الآلية طلقاً أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ سج في ملني ص ٤٠١)

« حق الانتجاع إلى القضاء هو من الحقوق التي تثبت للكافة فلا يكون من استعماله مسؤولاً عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير إلا إذا اتعرف بهذا الحق عما وجع له واستعمله استعمالاً كيدياً لانتفاء مضارة الغير . »

(نقض جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠ من ٢٠ سج في ملني ص ٤٥٨)

السلطة عن استعمال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى .
مناطة .

نعت الماعتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر للغير وإن استعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، وكان حقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوقاً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق للمباح إلى اللد في الخصومة والعنت مع وجوب الحق بانتفاء الإضرار بالخصم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في نسبة الخطأ إلى الطاعن إلى ما لا يكفي لإثبات انحرافه عن حقه للكفول في التقاضي والدفاع إلى الكيد والعنت واللد في الخصومة فإنه يكون فضلاً عما شابه من القصور قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٨١٢)

تصف المؤجر في استعمال حقه :

« اذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان البند الثامن من عقد الايجار الاصلي المبرم بين المطعون عليه الاول والمستأجرة الاصلية نص على عدم التاجير للغير ، وكان شرط الحصول على رضا المؤجر بالتأجير من الباطن يلحق بالشرط المانع المطلق في الاثر فلا يستطيع المستأجر الا ان يصدع به دون ان يملك مناقشة الاسباب التي جعلت المؤجر يفرضه عليه ، طالما اجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف في استعمال حقه اذا تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاه المستأجر المتعاقد معه والذي لا يفوله حقه الشخصي في المنفعة أكثر مما اتفق عليه مع المؤجر له ، ويكون لامحل للقول بتعسف المؤجر في استعمال حقه متى قام سبب تمسكه بالشرط المانع » .

(الطعن ١٣٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٦ من ٣٠ ص ٥٦٤)

من استعمال حقه استعمالا مشروعا لا يكون مسؤولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر وحق الشكوى من الحقوق الباحة للأفراد ولا يترتب على استعماله أدنى مسؤولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها وإن التبليغ قد صدر عن سوء قصد .

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧ من ٣٢ ص ٥٣٤)

مادة ٥

يكون استعمال الحق غير مشروع في الاحوال الآتية :

(أ) اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .

(ب) اذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

(جـ) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها غير مشروعة.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٥ ليبي ، ٦ سوري ، ٢/٧ عراقي ، ١٢٤ لبناني و ٣٠ كويتي .

المفكرة الإيضاحية :

بعد ان المشروع أحل النص الخاص بتقرير نظرية التضيق في استعمال الحق مكانا بارزا بين النصوص التمهيدية ، لأن لهذه النظرية من معنى العموم ما يجعلها تنبسط على جميع نواحي القانون ، دون ان تكون مجرد تطبيق لفكرة العمل غير المشروع ، واذا كان القضاء قد رأى ان يستند في تطبيقها الى قواعد السلفية التفسيرية بسبب قصور النصوص ، فهو لم يقصر هذا التطبيق على ناحية معينة بل شمل

التطبيق نواحي القانون قطعية . فهو يحزم بأن النظرية تنطبق على روابط الأحوال الشخصية كما تنطبق على الروابط المالية ، وإنها تسرى في شأن الحقوق العينية سريتها في شأن الحقوق الشخصية ، وإنها لا تكف عند حدود القانون الخاص ، بل تجاوزت إلى القانون العام ، ولذا أقر المشرع أن يهضج هذه النظرية وجها عاما .

فالتصنف يرد على استعمال الحقوق وحدها ، أما الرخص فلا حاجة إلى فكرة التصنف في ترتيب مسئولية من يباشرها عن الضرر الذي يلحق الغير من جراء ذلك ، لأن أحكام المسئولية تتكفل بذلك على خير وجه .

والواقع أن المشرع تحاشى اصطلاح (التصنف) لسعته وبهيمته وجانب أيضا كل تلك الصيغ العامة بسبب سموها وخلوها من الفقه واستمدت من الفقه الإسلامي بوجه خاص الضوابط الثلاثة التي اشتمل عليها النص . ومن المثل أن تفصيل الضوابط على هذا النحو يهين تلكاخص عناصر قاعدة الاسترشاد ولا سيما أنها جميعا وليدة تطبيقات عملية انتهى إليها القضاء القسري من طريق الاجتهاد .

وأول هذه العناوين هو محار استعمال الحق دون أن يقصد من ذلك سوى الاضرار بالغير ، وهذا معيار فكري استقر الفقه الإسلامي والفقه الغربي والقضاء على الأخذ به ، والجوهري في هذا الشأن هو توافر نية الاضرار ولو أفضى استعمال الحق إلى تحصيل منفعة لمصاحبه ، ويراعى أن القضاء جرى على استخلاص هذه النية من انتفاء كل مصلحة من استعمال الحق استعمالا يلحق الضرر بالغير متى كان صاحب الحق على بينة من ذلك ، وقد جرى القضاء على تطبيق الحكم نفسه في حالة نفعه للمصلحة التي تعود على صاحب الحق في هذه الحالة .

أما المعيار الثالث فتندرج تحته:

أ - حالة استعمال الحق استعمالاً يرمى الى تحقيق مصلحة غير مشروعة ، ولاتكون المصلحة غير مشروعة اذا كان تحقيقها يخالف حكماً من أحكام القانون فحسب ، وانما تنصف بهذا الوصف أيضاً اذا كان تحقيقها يتعارض مع النظام العام أو الآداب ، واذا كان المعيار في هذه الحالة مادياً في ظاهره الا ان النية كثيراً ما تكون العلة الأساسية لنفي صفة المشروعية عن المصلحة . وأبرز تطبيقات هذا المعيار يعرض بمناسبة إساءة الحكومة لسلطاتها كفصل الموظفين ارضاء لغرض شخصي أو شهوة حزبية . وأحكام الشريعة الإسلامية في هذا الصدد تتفق مع ما استقر عليه الرأي في التقنيات الحديثة والفقه والقضاء .

ب - حالة استعمال الحق ابتغاء تحقيق مصلحة قليلة الأهمية لاتتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ، والمعيار في هذه الحالة مادي ولكنه كثيراً ما يتخذ قرينة على توافر نية الاضرار بالغير ، ويساير الفقه الإسلامي في أخذه بهذا المعيار اتجاه الفقه والقضاء في مصر وفي الدول العربية على السواء .

والمشروع قد وضع بذلك دستوراً لمباشرة الحقوق ، ألف فيه بين ما استقر من المبادئ في الشريعة الإسلامية وبين ما انتهى اليه الفقه الحديث في نظرية التعسف في استعمال الحق ، ولكن دون ان يتقيد كل التقيد بمذاهب هذا الفقه وبذلك أتيح له ان يمكن للنزعة الاخلاقية والنزعات الاجتماعية الحديثة وان يصل بين نصوصه وبين الفقه الإسلامي في أرقى نواحيه وأحفلها بعناصر المرونة والحياة .

أحكام القضاء :

ان القول بإساءة الموظف استعماله حقه يقتضي قيام الدليل على انه إنحرف في أعمال وظيفته عن مقتضى الواجب المفروض عليه وانه لم يتصرف بالتصرف الذي اتخذه الا بقصد الاضرار لأغراض نابية عن

المصلحة العامة ، فإذا انتفى هذا القصد ، وتبين للقاضي ان العمل الذى آتاه الموظف قد أملاه واجب الوظيفة فلا يصح القول بأنه أساء استعمال حقه . واذاً فإذا كان الحكم قد أثبت ، مما أورده من أدلة مقبولة ، أن رأى القوميسير العام للقسم المصرى بمعرض باريس الدولى كان ضرورياً بمقتضى لائحة المعرض ذاته لقبول معروضات فى القسم العام ، وإن عدم موافقته على طلب الطاعن لم يكن وليد العسف وسوء استعمال السلطة انقولة له بل فى حدود اختصاصه وما يمليه عليه واجبه من التحقق أولاً من جودة ما يرسل الى المعرض لمعرض به كما أثبت ان الطاعن لم يقم بتنفيذ الشروط التى قبلها وكيله ، ورتب على كل ذلك انه لا يستحق تعويضاً على معارضة القوميسير فى قبول معروضاته ولا عما تكبدته من نفقات فى سبيل ارسال المصنوعات الى باريس ، لذلك من الامور التى من اختصاص محكمة الموضوع البت فيها دون رقابة محكمة النقض عليها فيه .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ١١ق - جلسة ١٩/١١/١٩٤٢)

قيام نظرية اساءة استعمال الحق على قواعد المسؤولية فى القانون المدنى لاقواعد العدل والانصاف .

ان نظرية اساءة استعمال الحق مردها قواعد المسؤولية فى القانون المدنى لاقواعد العدل والانصاف المشار اليها فى المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه على تلك النظرية فإنه يكون قد أعمل القانون المدنى فى الدعوى لاقواعد العدل والانصاف .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٥ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٤٦)

حق الانتحاء الى القضاء من الحقوق العامة لكافة الافراد
- اساءة استعمال هذا الحق موجبة للمساءلة عن تعويض
الاضرار المترتبة عليها والتي تلحق بالغير .

حق الانتحاء الى القضاء وان كان من الحقوق العامة التي تثبت
للكافة الا انه لايسرغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له
واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير والاحقت مساءلته عن
الاضرار التي تلحق بالغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق .

(الطعن ٣١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ من ١٨ ص ١٩٤٣)

استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في
استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشئ
عن هذا الغلو متى أبان الحكم العناصر المكونة له .

تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شعور
محكمة الموضوع كما ان تقدير التعويض الجابر للضرر الناتج عن هذا
التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لايلزمها
باتباع معايير معينة في شأنه .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ من ٢٠ ص ٣١٧)

النص في العقد على منع التنازل عن الايجار بغير اذن
كتأبى من المؤجر - تصريح المؤجر للمستأجر بتأخير العين
مفروشة - طلبه الاخلاء لتنازل المستأجر عن العين المؤجرة لآخر
- لايمد تعسفا في استعمال حقه - علة ذلك .

اذا كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه ان البند الخامس من
عقد الايجار الاصلى المبرم بين المطعون عليهما نص على عدم جواز

التنازل عن الإيجار للغير لأي سبب من الأسباب بدون إذن كتابي من المالك المؤجر والا اعتبر عقد الإيجار باطلا ، وكان شرط الحصول على رضاء المؤجر بالتنازل عن الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق في الأثر فلا يستطيع المستأجر الا ان يصدع به دون ان يملك مناقشة الأسباب التي جعلت المؤجر يفرضه عليه ، لظالما أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف في استعمال حقه اذا تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاء المستأجر المتعاقد معه والذي لا يخوله حقه الشخصي في النفعة أكثر مما اتفق عليه مع المؤجر له . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد حكم محكمة أول درجة على سند من ان المستأجر الأصلي تنازل عن العين المؤجرة للطاعن رغم ان عقد الإيجار يحرمه منه صراحة ، وعلى عدم توافر شرط بيع المتجر عملا بالمادة ٥٩٤ من القانون المدني على ما سلف بهانه في الرد على السبب السابق ، فانه لا محل للقول بتعسف المؤجر في استعمال حقه .

(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤٤ - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ من ٢٩ ص ٥٥٨)

والنص في المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية يدل على ابلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية فيها بغیر شکوى أو طلب - يعتبر حقا مقررًا لكل شخص وواجبا على كل من علم بها من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء وسبب تأدية عملهم وذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون ، ومن ثم فان استعمال هذا الحق أو أداء هذا الواجب لا ترتب عليه أدنى مسئولية قبل المبلغ الا اذا ثبت كذب الواقعة المبلغ عنها وان التبليغ قد صدر عن سوء قصد بغية الكيد والتيل والنكابة بمن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط ، أما اذا تبين ان المبلغ كان يعتقد بصحة الامر الذي أبلغ عنه أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فانه لا وجه لمساءلته عنه - ومن

ثم فلا تتريب على المبلغ اذا أبلىغ النيابة العامة بواقعة اعتقد بصحتها وتوافرت له من الظروف والملابسات الدلائل الكافية والمؤدية الى اقتناعه بصحة ما نسب الى المبلغ ضده .

(الطعن ١٢٣١ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ ص ٣٠ من ٢٣٦)

اساءة استعمال الحق . مناطه . معيار الموازنة بين مصلحة صاحب الحق وبين الضرر الواقع على الغير . معيار مادي دون النظر للظروف الشخصية للمنتفع أو المضرور .

الأصل حسبما تقتضى به المادة ٤ من القانون المدني من انه من استعمال حقه استعمالاً مشروعاً لايكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر باعتبار ان مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ وانه لا خطأ في استعمال صاحب الحق لحقه في جلب النفعة المشروعة التي يتيحها له هذا الحق ، وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية انما هو استثناء من ذلك الأصل ، وأوردت المادة ٥ من ذلك القانون حالاته بقولها : يكون استعمال الحق غير مشروع في الاحوال الآتية (أ) اذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير . (ب) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها . (ج) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها غير مشروعة ، وذلك درءاً لانتهاز ظاهر القواعد القانونية ستاراً غير أخلاقي للاحاق الضرر بالغير ، وكان يبين من استقراء تلك الصور انه يجمع بينها ضابط مشترك هو نية الإضرار سواء على نحو ايجابي بتعمد السعي الى مضارة الغير دون نفع يجنه صاحب الحق من ذلك أو على نحو سلبي بالاستهانة المقصودة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالاً هو الى الترف أقرب مما سواء مما يكاد يبلغ قصد الإضرار العمدى ، وكان من المقرر ان معيار الموازنة بين

المصلحة المتبغاة في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار مادي قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر الى الظروف الشخصية للمتنبع أو المضرور يسرا أو عسرا ، اذ لا تنبع فكرة اساءة استعمال الحق من دواعي الشفقة وانما من اعتبارات العدالة القائمة على اقرار التوازن بين الحق والواجب .

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ من ٣١ ص ٢٩٧)

سلامة قرار فصل العامل من عدمه . مناطه . الظروف والملابسات المحيطة به وقت الفصل لا بعده .

المبرة في سلامة قرار الفصل وفيما اذا كان صاحب العمل قد تصف في فصل العامل أو لم يتصف هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالظروف والملابسات التي كانت محيطة به وقت الفسخ لا بعده .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٨ من ٣٢ ص ٢٤٦٥)

طلب سد المطالمت . حق لصاحب العقار المظل عليه ولو كان أرض قضاء . علة ذلك .

طلب سد المطالمت غير القانونية هو حق لصاحب العقار المظل عليه ولو كان أرضا قضاء ، باعتبار ان فتح المطالمت اعتداء على الملك يترتب على تركه اكتساب صاحبها حق ارتفاق بالمظل والتزام مالك العقار المرتفق به مراعاة المسافة القانونية بين المظل وما قد يقيمه من بناء .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥ من ٣٢ ص ٢٠٧)

٢- تطبيق القانون تنزع القوانين من حيث الزمان

مادة ٦

(١) النصوص المتعلقة بالأهلية تسرى على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص .

(٢) وإذا عاد شخص توافرت فيه الأهلية ، بحسب نصوص قديمة ، ناقص الأهلية بحسب نصوص جديدة ، فإن ذلك لا يؤثر في تصرفاته السابقة .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦ لیبی، ٧ سوری، ١١ عراقی، ٧ سودانی و٤ كويتي
و٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للنكوة الإضافية :

« ... النصوص المتعلقة بأهلية الأداء تسرى من وقت العمل بها على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص ، ومؤدى هذا أن تلك النصوص ترد من كان يعتبر رشيداً الى حالة القصر فيما لو رفعت سن الرشد مثلاً وتدخل من كان يعتبر قاصراً في ظل القانون القديم في عداد الراشدين فيما لو خفضت السن ، ذلك

ان تحديد أهلية الاداء - وهى صلاحية الالتزام بالتصرفات الارادية ، يراعى فيه حماية فريق من الاشخاص ، وهذه الحماية امر يتعلق بالنظام العام وقد أخطأ واضح المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية ، اذ ذكر ان الحكم للمعلق برفع من الرشد (من ١٨ سنة الى ٢١ سنة) فى هذا المرسوم (لا ينطبق على الأشخاص الذين يكونون قبل العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثمانى عشرة المحددة لانتهاه الرضاية بمقتضى القانون القديم ، بل هؤلاء الأشخاص يعتبرون انهم راشدون قانونا) - على ان عودة الشخص الى حالة القصر بمقتضى قانون جديد ، بعد ان اعتبر رشيدا تحت سلطان التشريع القديم لا يؤثر فى صحة التصرفات التى صدرت منه فى ظل هذا التشريع ، فهذه التصرفات لا يجوز الطعن عليها بسبب نقص الاهلية متى كان المآخذ كاملا الاهلية وقت انعقادها اذ القانون الجديد يعيد الأشخاص الى حالة القصر بالنسبة الى المستقبل فحسب

أحكام القضاء :

اذا كانت المادة ٨٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به ابتداء من ١٩٧٧/٩/٩ تنص على ان تستمر المحاكم فى نظر الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه وكانت الدعوى المطعون فى حكمها قد أقيمت أثناء سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فان هذا القانون وحده يكون هو الذى يحكم النزاع فيها ولا مجال للتمسك بأحكام القانون الجديد .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٨)

لئن كان الاصل ان العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تخضع للقانون الذى أبرمت فى ظله الا انه اذا صدر بعد ذلك قانون

٦٣

تضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام فانها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك . ولما كان عقد الايجار موضوع التداعى مبرما فى ظل القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فان القانون يكون بحسب الاصل - هو الواجب التطبيق على العقد من تاريخ ابرامه وطوال مدة سريانه حتى اذا استحدث بعده أحكام تتعلق بالنظام العام بأن تضمنت قواعد آمرة لايجوز الاتفاق على مخالفتها فانها تسرى عليه من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

سريان القانون من حيث الزمان :

يؤخذ من نص المادة الاولى من قانون للرافعات الحالى والفقرة الثانية منها ان المدة للمسقطه للخصومة تتحدد بسنة واحدة وفقا لنص المادة ٣٠١ اذا بدأت مدة السقوط فى السريان بعد العمل بهذا القانون ولو كانت هذه الخصومة مرفوعة قبل ذلك مادام انه لم يكن قد فصل فى موضوعها الى وقت العمل بالقانون المذكور .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١ من ٩ ص ٣٨٢)

ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على السنوات الضريبية السابقة على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١ من ٩ ص ٤١٢)

متى كان المول من المولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وطن فى تقدير أرباحه فى سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فان ربط

الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون قد أصبح نهائيا وقت صدور هذا المرسوم بقانون ويتعين تطبيقه على الممول المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ ، لا يغض من ذلك تنازل الممول عن طعنه لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سالف الذكر فلم يصادف محلا له بعد أن أسقط هذا القانون الطاعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره الى ذلك الطعن .

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١ من ٩ ص ٤٢٠)

لا يجوز للمحكوم له ان يتقاضى فائدة اتفاقية تزيد على سبعة في المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدني التي استقر قضاء هذه المحكمة على سريانها من تاريخ صدور القانون على الاتفاقات السابقة على العمل به ولا يحد من هذا ان يكون قد صدر حكم بالدين مع فوائد الاتفاقية بواقع ٩٪ حتى تمام الوفاء - على أساس هذا الاتفاق - قبل العمل بأحكام القانون للمدني الجديد .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ من ٩ ص ٨٣٩)

الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون الساري وقت نشوئه فاذا كانت وثيقة التأمين والاقرار الذي بمقتضاه أحل المؤمن له شركة التأمين في حقوقه وتنازل لها عن التعويض المستحق له قبل الغير قد حررا في ظل القانون المدني القديم فان هذا القانون هو الذي يجب اعماله في شأن الحوالة .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١ من ١٠ ص ١٤)

لما كانت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على انه : استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ ، وكانت المادة الثانية تنص على انه «لايسرى هذا القانون على الحالات التى ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ ، ولما كان المقصود بالربط النهائى المشار اليه هو الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها - سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا لعدم الطعن فيه - فإنه لا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - وهو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك انه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى ان يكون التقدير محل طعن - من أى من الطرفين - ولا محل فى هذا الصدد لأعمال قاعدة ان الطاعن لا يضر بطعنه - ذلك لانه مادام المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها ويتمين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا .

(الطعن ٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٦ من ١٠ ص ١٨٤)

مفاد نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ انه متى تقرر ضم مدة العمل السابقة طبقا للقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وسويت الانقسام وبديئ فى خصم قيمتها طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . كما هو الحال بالنسبة للطالب فإنه لاحق له فى الافادة من قانون لاحق هو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولو قل المبلغ الذى يستحق عليه -

نظير ضم مدة اشتغاله باطعامه الى المعاش - عما هو مستحق عليه طبقا
للقانون السابق رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذى قبل المعاملة بموجبه وبدئ
فى تنفيذه فى مواجهته فعلا .

(الطعن ٥ لسنة ٣٣ ق - رجال القضاء، جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١)

علم جواز تملك اعيان الاوقاف الخيرية بالتقادم .

ملكية الوقف قبل العمل بالقانون المدنى الحالى فى
١٥ / ١٠ / ١٩٤٩ لا تسقط الدعوى بها بمجرد الاهمال مدة ثلاث
وثلاثين سنة ، بل انها تستمر لجهة الوقف ما لم يكتسبها أحد بوضع
بده مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا
لاكتساب الملكية أو الحق العيني بوضع اليد ، وذلك قبل الغاء الوقف
بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والى ان حظر المشرع اطلاقا تملك اعيان
الاوقاف الخيرية ، أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم ، بعد تعديل
المادة ٩٧٠ من القانون المدنى الحالى بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧
للممول به من ١٣ / ٧ / ١٩٥٧ .

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣ / ٢ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٢٢٧)

ضرائب - قانون جديد - سريانه بأثر فوري - مثال .

استبدل المشرع - بمقتضى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ للممول
به من تاريخ نشره فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - بنص المادة السادسة من
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بفرض ضريبة عامة على الايراد - نصا
آخر مؤداه هو ونص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم
٢١٨ لسنة ١٩٥١ ان تحديد المعدل الثوى للمصاريف الحكومية بمقدار
٢٠٪ من ايرادات العقارات الزراعية ، انما يسرى على ايرادات سنة
١٩٥١ الميلادية والتي لا تتحدد الا فى نهايتها ، وذلك اعمالا للتر

الفورى للقانون المذكور الذى نشر وجرى العمل به منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقبل ان تنتهى هذه السنة.

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٧/٣/١٩٧١ من ٢٢ص ٣١٧)

مفاد الفقرتين الاولى والثانية من المادة السابعة من التقنين المدنى ان القوانين المتعلقة بالتقادم تسرى من وقت العمل بها طبقا للآثر المباشر للتشريع على كل تقادم لم يتم ، وان يحكم القانون القديم المدة التى سرت من التقادم فى ظله من حيث تعيين اللحظة التى بدأت فيها وكيفية حسابها وما طرأ عليها من أسباب قطعها أو توقفها ، على ان يحكم القانون الجديد المدة التى تسرى فى ظله من هذه المناحي .

(الطعن ٢١٤ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧١ من ٢٢ص ٨٧٩)

إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى ظل القانون المدنى الملغى - على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان إحتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لإفادة التملك بالتقادم الخمسى ، سواء فيما قبل قانون التسجيل أو فيما بعده أما إشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للإحتجاج به فى تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانونا إلا أنه قد استقر أيضا قضاء محكمة النقض على ان مضى المدة المكتسبة للملكية أو المسقطه للحق اذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ، ثم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذى يسرى وتدخل المدة التى انقضت تحت سلطان القانون القديم فى حساب المدة التى قررها القانون الجديد ، وقد نصت الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ان تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٧٢ من ٢٣ص ٥٠٧)

الأصل في القوانين ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص، وإذا انتفى هذا الاستثناء، والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠ من ٢٣ ص ٦٠١)

أقامت المادة ٩١٧ من القانون المدني قرينة قانونية من شأنها متى توافرت عناصرها إعفاء من طعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات إلى عائق المتصرف إليه، وإذا كانت هذه القرينة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين الملغى، فلا يجوز اعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم لاتصالها بموضوع الحق اتصالاً وثيقاً، والعبرة في اعمال هذه القرينة هي بالتاريخ الذي انعقد فيه التصرف لا بتاريخ التسجيل لأن القرينة القانونية تخضع للقانون الساري وقت نشوء التصرف الذي رتب عليه المشرع هذه القرينة .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢١ من ٢٣ ص ١١٤٢)

السريان الزمني للقوانين المنظمة لطرق الطعن .

إذا صدر الحكم الابتدائي - في منازعة إجبارية - في ١٩٦٧/١١/٢٠ قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي . ففسرى عليه من حيث جواز الاستئناف المادة ١٥/٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها وقت صدور الحكم وهو ما تقتضى به الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي من عدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق .

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥ من ٢٥ ص ١١٤٠)

قانون حل الوقف لايمنع من المنازعة أو التداعى بشأن الاستحقاق فى الوقف .

النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن يصح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ، فان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته فى الاستحقاق ... لايمنع من المنازعة أو التداعى بشأن هذا الاستحقاق سواء كانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أو لاحقه له لان المشرع انما أورد هنا النص استصحابا لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره ، وعلى افتراض خلو خلو استحقاق المستحقين من المنازعة دون ان يحصر الاستحقاق فيهم أو يمنع من المنازعة أو التداعى مع أبهم فى شأنه ، وهو ما دلت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانونين رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الواقف توفى بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٤٩ فى تاريخ لاحق لصدور قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فإن المادة ٢٤ من ذلك القانون بشأن الإستمحاق الواجب فى وقف مازاد على ثلث مال الواقف تظل هى السند للمركز القانونى لورثة الواقف اغيرومين من وقفه دون أن يتأثر ذلك كمركز بصدور قانون إلغاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٤ ص ٢٥ من ١١٩٩)

تخلف الخصم عن اتخاذ اجراء الاعلان فى الميعاد الذى يحدده القانون . خضوعه للجزاء المتصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى فى ظله . لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلقى أو يعدل هذه الآثار . مثال بشأن اعتبار الدعوى كان لم تكن فى المادة ٧٠ مرافعات .

(الطعن ٣٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١/١/١٩٧٩ ص ٣٠ مج ٣٢ ع ١٥ من ١٠٥)

طلب الخامى تقدير أتعابه عن مباشرته دعوى انتهت بالشطب فى سنة ١٩٦٧ . خضوعه لأحكام قانون الخاماه السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وضع حد أدنى وأقصى للتعاب فى القانون الحالى ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم سريانه على الوقائع السابقة عليه .

(الطنن ٢٨٧ لسنة ٤٦ فى جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ مج فنى مدنى ص ٧٥٩)

المطالبة بالتعويض عن تأخر هيئة التأمينات فى صرف مستحقات العامل قبل صدور قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . القضاء بالتعويض بعد العمل بهذا القانون من تاريخ صدور الحكم وحتى السداد . وجوب عدم تجاوز التعويض أصل المستحقات .

(الطنن ١٢١٦ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٩ س ٣٠ مج فنى مدنى ص ٣٠)

المراكز القانونية الاتفاقية التى نشأت فى ظل القانون القديم . خضوعها له فى آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة فى القانون الجديد ، وجوب اعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها .

الأصل ان القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه سواء فى نشأتها أو فى انتاجها آثارها أو فى انقضائها وهو لايسرى على الماضى . فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق مسببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله ، أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان فان القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تحققت فى ظله ، فى حين يحكم القانون الجديد العناصر

والآثار التي تتم بعد نفاذه . ولكن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله باعتبار انه تعبير عن ارادة ذوى الشأن في نشوئها أو آثارها أو في انقضائها ، الا ان هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أسرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبله كما يحكم إنقضائها .

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧ من ٣٢ ص ٤٢٥)

الحكم بتثبيت ملكية أرض وندب خبير لتقدير ما أقيم عليها من مبان . حكم غير منه للخصومة عدم جواز الطعن فيه استقلالاً . مادة ٢١٢ مرافعات .

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية أو المستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري يدل - وعلى ما أوضحت المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق للفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف

القاضي بتثبيت ملكية المظعون عليها للأرض موضوع النزاع وندب خبير لمأينة المباني المقامة على هذه الأرض وتقدير قيمتها مستحقة الإزالة وتقدير ما زاد في ثمن الأرض وما يتكلفه إزالة هذه المباني فإن هذا الحكم لا تنتهي به الخصومة كلها ولا يعتبر من الأحكام المستثناة بنص المادة ٢١٢ سالفه الذكر التي أجاز المشرع الطعن فيها على استقلال ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز .

(الطعن ٢٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦ ص ٣٢ من ١٨٤)

لئن كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم ممن يستفيدون به قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسوية النزاع بالطرق الودية » الا ان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون المشار اليه عدم اعمال الحظر الوارد بالمادة ١٥٧ المشار اليها - وهو نص مستحدث - الا من تاريخ نفاذ القرار بتشكيل اللجان ، واذا صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونفذ من تاريخ نشره في ١٩/١/١٩٧٧ ، فان التاريخ الاخير يضحى هو الممول عليه في اعمال الحظر على رفع الدعوى امام المحكمة قبل الالتجاء الى اللجنة المشكلة بموجبه . ولما كان البين من الاوراق ، ان الدعوى أقيمت أمام محكمة الدرجة الاولى بصحيفتها المدعمة قلم الكتاب في ٢٣/٢/١٩٧٦ قبل صدور القرار الوزاري بتشكيل تلك اللجان ، فلا تريب على المظعون ضده الاول - ولم يكن من قيد عليه قبل ذلك - ان يلجأ بدعواه الى المحكمة ، طالما ان العمل بقرار انشاء اللجان قد تراخى الى ما بعد رفع دعواه .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧ ص ٣٣ من ١٢٥)

لما كان البين من عقد المقابلة سند الطاعنة في دعواها (والمقدم في حافضتها المودعة رفق صحيفة الطعن) انه أبرم في ١٩٧٣/٨/٧ وعن موسم حليج ١٩٧٢، ١٩٧٣، ولما كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الذي رفع الحد الأدنى لاجور العمل في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص انما يسرى من ١٩٧٢/٩/١ فان هذا العقد - أيا ما كان وجه الرأي في أسباب النعى المشار اليها - لا يصلح سندا لمطالبة المطعون ضدها بأية فروق استنادا الى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه مادام انه كان ساريا وقت التعاقد مما يجعل نصوصه محل اعتبار بين الطرفين في ذلك الوقت .

(الطعن ٤٤٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ لم ينشر بعد)

لما كان الاصل طبقا للمبادئ الدستورية المعمول بها ، ان اللوائح والقرارات الادارية - مثلها مثل القوانين - لا تسرى أحكامها الا على ما يقع من تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، الا اذا كانت صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٧ لسنة ١٩٧١ - المقدمة صورته الرسمية ومذكرته الايضاحية من النيابة العامة وفق مذكرتها - الذي حددت مادته الاولى أجر وبدل تمثيل رئيس مجلس ادارة شركة المدابغ النموذجية ، انما صدر بتاريخ ١٩٧١/١٠/٤ - يوم انتهاء خدمة الطاعن بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠٢ لسنة ١٩٧١ - وجاء خلوا من نص صريح على رجعية أثره الى الماضي ، فان أحكامه تكون نافذة من تاريخ صدوره فقط مما لا يسوغ معه للطاعن التمسك بانسحابها الى وقت تعيينه في تاريخ سابق رئيسا لمجلس ادارة تلك الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٨ - الذي يسرى من تاريخ نشره في ١٩٦٨/٦/٢٧ ، يؤيد هذا النظر ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٧١ من ان تحديد مرتبات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس

ادارات الشركات الواردة به - ومن بينها شركة المدابغ النموذجية - لم يكن الا بمناسبة اعادة تشكيل هذه المجالس ، واذا كان الثابت فى الدعوى ان الطاعن أنهيت خدمته بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠٢ لسنة ١٩٧١ فى ٤ / ١٠ / ١٩٧١ ، فانه يكون بنأى عن المرتب وبدل التمثيل المنوه عنهما المقررين لرئيس مجلس ادارة شركة المدابغ النموذجية ، ويضحي بالتالى فاقد الحق فى اقتضاها . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بطلب الفرق بين ما كان يتقاضاه منذ تعيينه حتى انتهاء خدمته وبين الاجر وبدل التمثيل المحددين بالقرار الجمهورى المشار اليه ، فان النعى عليه بهذا السب يكون على غير أساس .

(الطعن ٣٢٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥ لم ينشر بعد)

حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون . أثره . ان الهيئة لا تجبر على الوفاء بالتزامها المقرر فى القانون الا لمن تسرى عليهم أحكامه .

النص فى المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأن يلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولو يقيم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة ... ، وفى المادة الثالثة من مواد اصدار القانون المذكور بأن تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين للمعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، مفاده ان حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون لانه وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش وشروط استحقاقهم وان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تجبر على الوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون الا بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان

القانون لايسرى بوجه عام الا على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه اعمالا للآثر المباشر للقانون ، وكان الثابت بالاوراق ان مورث المطعون عليهم الاربعة الاول قد أحيل على التقاعد منذ سنة ١٩٥٤ - فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - فان أحكام هذين القانونين لاقتد اليه ولا تظله من ثم مظلة التأمينات الاجتماعية ، مما تكون دعوى ورثته بطلب الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء لهم بمعاش عنه فاقدة الاساس ولا يغير من ذلك صدور حكم على صاحب العمل بالزامه بتقرير معاش للعامل فهو لا ينشئ له حقا قبل الهيئة لاتقرره له القوانين ، ومن ثم لا يكتسب ورثته أى حق قبل الهيئة الطاعنة أيضا ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأيد الحكم المستأنف بالزام الطاعنة بمعاش لمورثة المطعون عليهم الثلاثة الأول وللمطعون عليها الرابعة باعتبارهما مستحقين عن لمورثتهما قولا بسبق الحكم بالزام المطعون عليها الخامسة بمعاش له فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٢ م ٣٣ من ٤٣٧)

النص الخاص يقيد النص العام ويعتبر استثناء منه . النص اللاحق يلغى النص السابق اذا تعارض معه . الاستثناء . النص العام اللاحق لا يلغى نصا خاصا سابق عليه وان تعارض معه .

(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٣ م ٣٤ من ١٦٦)

الاماكن المؤجرة لغير السكنى عدم تمتعها بالاعفاء الضريبى على العقارات البسيطة ق ٤٦ / ١٩٦٨ ، ١٦٩ / ١٩٦١ والمادتان ٦٦ ، ٦٧ ق

٦ م

١٩٧٧/٤٩ . القضاء باعفاء المخلات التجارية والصناعية والمهنية منها اعتباراً من شهر يناير ١٩٧٧ . خطأ .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ من ٣٤ ص ٥٤٠)

مدة التقادم المكتسبة للملكية بدائيتها وعدم اكتمالها في ظل قانون قديم . صدور قانون جديد بتعديل شروطها أو مدتها . أثره . سريان القانون الجديد . ١/٧ مدني .

(الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ من ٣٤ ص ٦٩٠)

الاراضي الموات . ماهيتها . جواز قفلها . شرطه . ترخيص من الدولة وتعميرها . ٥٧ م مدني قديم المقابلة للمادة ٨٧٤ . الغاؤه بالقانونين رقمي ١٢٤ لسنة ٥٨ ، ١٠٠ لسنة ٦٤ ليس له أثر رجعي . مؤدى ذلك .

(الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ من ٣٤ ص ٧٧٤)

تمسك الطاعن بتملك البائع له أرض النزاع غير المزروعة بتعميرها طبقاً لأحكام م ٨٧٤/٣ مدني قبل الغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه . قصور .

(الطعن ١٢٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ من ٣٤ ص ٧٧٤)

خضوع العقد كأصل للقانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء صدور قانون جديد يتضمن أحكام متعلقة بالنظام العام . وجوب اعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فوري .

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ من ٣٤ ص ١١٥٦)

٦م

دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . جواز توقيه الحكم عليه بالاخلاء بسداده الاجرة والنفقات الفعلية دون الفوائد م ١/٣١ قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، لامحل لاعمال أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى أبرم عقد الايجار فى ظله . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١١٥٦)

دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . جواز توقيه الحكم عليه بأداء الاجرة وملحقاتها الى ما قبل قفل باب المرافعة امام محكمة الاستئناف . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١١٥٦)

المراكز القانونية التى تنشأ فى ظل القانون القديم خضوعها له فى اثارها وانقضائها . القواعد الآمرة فى القانون الجديد وجوب اعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث اثارها وانقضائها.

(الطعن ٩٧٠ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٤٢٠)

النص على استمرار المحاكم فى نظر الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه م ٨٥ . عدم امتداده للأحكام الموضوعية . علة ذلك .

(الطعن ٩٧٠ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٤٢٠)

سريان أحكام القانون الجديد من حيث الزمان . نطاقه بالنسبة للمراكز القانونية . آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام ما لم يتجه قصد الشارع الى غير ذلك .

(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٤٨٠)

الأحكام الصادرة في الطعن في قرارات لجان الاجرة خضوعها من حيث جواز الطعن أو تحديد الجهة التي تنظره للقانون الذي أقيمت في ظله م ١٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ القواعد الاجرائية التي تضمنها القانون المذكور سريانها على الدعاوى التي أقيمت بعد نفاذه . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ق- جلسة ١١/٢٨/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٧٢٣)

القانون . سريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه . المراكز القانونية الاتفاقية . خضوعها للقانون القديم الذي تم العقد في ظله ما لم يتضمن القانون الجديد قواعد آمرة .

القواعد الآمرة . سريانها بأثر فوري على تلك المراكز وما لم يكن قد اكتمل نشؤه من عناصرها .

(الطعون أرقام ٥٩٧، ٨٧٦، ٨٨٤ لسنة ٥٢ق- جلسة ١١/٢٨/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٧٣١)

اجازة طلب الانتفاع ببعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل به استثناء من قاعدة عدم رجعية القوانين . انحصاره فيما يتعلق بطلب الانتفاع بما تقرره المادة ٥١ من القانون اذا ما اعتبرت الحالة محل التسوية اصابة عمل في حكم المادة ٥ (هـ) من القانون في تسوية المعاش والزيادة النسبية فيه مجاوزة ذلك الى القضاء بتسوية التأمين الاضافي وفقا لاحكام القانون الجديد . خطأ .

(الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٨٠٦)

المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون

٦م

الجديد . وجوب اعمالها بأثر فوري على ما لم يكن اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .

ان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انتاجها آثارها أو في انقضائها ، وهو لا يسرى على الماضي للمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة من الزمان فان القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي أنشأت في ظله باعتبار انه تعبير عن ارادة ذوى الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في انقضائها ، الا ان هذا مشروط بالا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد على ما لم يكن قد اكتمل نشوءه من عناصرها ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبل كما يحكم انقضائها .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٤ م ٣٥ من ٢٠٣)

آثار العقد . خضوعها كأصل لاحكام القانون الذي أبرم في ظله الاستثناء سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام وطالما بقيت هذه العقود سارية وقت العمل بالقانون الجديد .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العقود انما تخضع في بنائها وآثارها للقانون النافذ وقت ابرامها ما لم يكن القانون الجديد من النظام

العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد .

(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٤ ص ٣٥ من ١٢٦٥)

قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريانه الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظله . انتهاء عقد عمل الطاعن لدى شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير قبل مضي سنتين على تاريخ العمل به وقبل صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة - أثره - اعتبار مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها بمنأى عن نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٧/٦/١٩٨٥ ص ٣٦ من ٩٠٢)

القواعد المعدلة للاختصاص . سريانها على الدعاوى التي ترفع في ظلها . م (١) مرافعات . مثال .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٥ ص ٣٦ من ١٦٣)

القانون الجديد سريانه بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعي الا بنص خاص .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٩/١/١٩٨٥ ص ٣٦ من ٢٠٣)

أحكام قاضى التنفيذ الصادرة فى منازعات التنفيذ الموضوعية . القانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل نصاب استئنافها . عدم سريانه على ما كان صادرا منها فى الدعاوى المرفوعة قبل العمل به .

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٥ ص ٣٦ من ٩١٢)

النص التشريعي . سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجعية أثره أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .

(الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٦ م ٣٧ ص ١٠٢)

نص المادة ٢/٢٢ من قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ سريان حكمه على حالات البناء التي تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال .

(الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٦ م ٣٧ ص ١٠٢)

فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن ادارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيرية على ديون المصالحين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الارضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، مناطه . جدية الدين توافرها بصدور قرار الاعتماد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .

(الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٦ م ٣٧ ص ١٦٨)

دعوى الشفعة - اعتبارها كأي دعوى - مرفوعة ابتداءً بصحتها قلم كتاب المحكمة م ٦٣ مرافعات . لا محل لأعمال أحكام قانون المرافعات السابق الذي كان ساريا وقت صدور القانون المدني . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٦ م ٣٧ ص ٤٤٤)

القانون . سريانه بأثر فوري على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم ينص فيه على خلاف ذلك . آثار العقد خضوعها لأحكام القانون الذي أبرم في ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية .

٦ م

قوانين ايجار الاماكن . سرياتها بأثر فوري على عقود اليجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

(الطنع ١٢٦٥ لسنة ٥٠٠ق-جلسة ١٦/٢/١٩٨٧ من ٣٨ ص ٢٥٥)

الأصل . عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الغائه . الاستثناء جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سرياته على الماضي .

(الطنع ٧٢ لسنة ٥٦٦ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ من ٣٨ ص ٦٥١)

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمراية لاحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . مثال في متعة .

(الطنع ٧٢ لسنة ٥٦٦ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ من ٣٨ ص ٦٥١)

الأصل . عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الغائه . الاستثناء . جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سرياته على الماضي .

(الطنع ١٠٨ لسنة ٥٥٥ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ من ٣٨ ص ٦٥٦)

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) .

(الطعن ١٠٨ لسنة ٥٥٥ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ من ٣٨ ص ٦٥٦)

وجوب قيد عقود الایجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التي انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور . علة ذلك .

(الطعن ١٠٧٠ لسنة ٥٠٠ق- جلسة ٢٩/٤/١٩٨٧ من ٣٨ ص ٦٦١)

وجوب قيد عقد الایجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ من قانون ١٩٧٧/٤٩ . قاعدة اجرائية لا تسرى على الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥١ق- جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧ من ٣٨ ص ١١٠١)

اشترط اصدار المستاجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الاخلاء . م ٣١/ح ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانها على الدعاوى التي رفعت قبل العمل بأحكامه . نفاذ القانون أثناء نظر الدعوى . ألوه وجوب عدم الحكم بالاخلاء اذا أعاد المستاجر الحالة الى ما كانت عليه . علة ذلك .

(الطعن ٩٠ لسنة ٥١ق- جلسة ٢١/١٢/١٩٨٧ من ٣٨ ص ١٤٤١)

سريان أحكام القانون الجديد من حيث الزمان . نطاقه . بالنسبة للمراكز القانونية . آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام ما لم يتجه قصد المشرع الى غير ذلك .

(الظمن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤ ص ٣٩ من ٦٠٤)

النص التشريعى . عدم سريانه الا على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص فيه على رجعية أثره . تعلق القانون بالنظام العام . موداه . سريان أحكامه على ما يستجد من آثار ناشئة عن العلاقات التعاقدية ولو أبرمت قبل نفاذه .

(الظمن ١٥٨٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧ ص ٣٩ من ٦١٦)

صدور قرار وزير الاسكان رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ بالزام طالبى البناء بتركيب العدد اللازم من المصاعد فى المباني التى لا يقل ارتفاعها عن حد معين . أثره . انطباق حكمه على المباني التى تقام بعد نفاذه .

(الظمن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧ ص ٣٩ من ٦١٦)

المراكز القانونية التى نشأت فى ظل القانون القديم . خضوعها له فى آثارها وانقضائها .

(الظمن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦ ص ٣٩ من ١٤٣٩)

القانون . عدم سريانه كأصل الا على الوقائع والمراكز القانونية التى تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به الى حين الغائه . الاستثناء جواز الخروج على هذا الاصل فى غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضى .

(الظمن ١٢٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ ص ٤٠ من ٤٧٥)

المراكز القانونية الاتفاقية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها . وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب أعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصر .

(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٩/٦/٢٨ ص ٤٠ ص ٧٠٤)

سريان أحكام القانون الجديد . نطاقه . عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . صدور اتفاق بالتنازل عن السكن المخصص للطاعن من الجمعية التعاونية لبناء السكن المطعون ضدها الثانية في ظل سريان قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذي لم يرد به نص يحظره - هو اتفاق صحيح - لا يسرى في شأنه الحظر المستحدث بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩ ص ٤٠ ص ٧٢٧)

المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب أعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٩٠/٩/٢٣)

(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٦ق- جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)

(الطعن ٢٠٨٤ لسنة ٥٦ق- جلسة ١٩٩١/١٢/٢٥ لم ينشر بعد)

(الطعن ٤٥٥ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٩٢/٥/٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٩٨٠ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٩٣/١/٣١ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٤٩ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٩٣/٤/٤ لم ينشر بعد)

القانون . سريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه . المراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد . خضوعها للقانون القديم الذي نشأت في ظله .

(الطعن رقم ٢٦٨٢ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٤ لم ينشر بعد)

النص التشريعي . سريانه على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجعية أثره . الاحكام المتعلقة بالنظام العام سريانه على العقود التي أبرمت قبل نفاذه ما دامت آثارها سارية في ظله .

(الطعن ٣٠٢٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٣١١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٤٦٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٠ ص ٤٤ ص ٥٩٢)

(الطعن ٨٣١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٩/٢٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ٥٢١٧ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١٧ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٦ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

النص التشريعي . وجوب سريانه على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام سريانه بأثر فوري على ما لا يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .

(الطعن ١٥٩٦، ٢٠٠١، ٦٣ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ لم ينشر بعد)

نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمها على حالات البناء التي تتم وتكون معدة للسكن فعلا بعد نفاذه في ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك .

(الطعن ١٥٩٦، ٢٠٠١، ٦٣ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ لم ينشر بعد)

مصريان حكم المادة ٢٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء الذى يقيمهما المستأجر فى تاريخ لاحق لاستجاره وتزيد وحداته عن ثلاث . مناطه . تمام بناء هذه الوحدات واعادتها للسكن فعلا بعد نفاذ القانون المذكور مخالفة ذلك . خطأ .

(الظعنان ١٥٩٦، ٢٠٠١، ٢٠٠٣ ق، هيئة عامة، جلسة ١٢/٥/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وخطأ فى تطبيقه وتأويله وخطأ فى الإستاند والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع السلعة محل التداعى للضريبة على الإستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تأسيسا على عدم ورودها صراحة ضمن تعداد السلع المشار إليها فى البند ١٠٠ من الجدول المرافق لذلك القانون كما أنها غير تلك الواردة بالبند ٥٨ من الجدول المشار إليها لكونها من أقمشة تركيبة وليس من حرير أو مشافى فى حين أن تلك السلعة تعتبر من الألبسة الخارجية الوارد ذكرها بالبند ١٠٠ سالف الذكر وأن ما ورد بشأنها فى البند ٥٨ على سبيل المثال لا الحصر بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن مفاد الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا يجوز تطبيقه إعتبارا من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت فى ٢/٢/١٩٩٦ بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ فيما قررته من تخويل رئيس الجمهورية تعديل جدول الضريبة المرافق بتعديل جدول

الضريبة على الإستهلاك لهذا القانون ، ويسقط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة من أحكام أخرى وكذلك يسقط قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ ، ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ ، ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية فى ١٧/٢/١٩٩٦ - وهو حكم ملزم لكافة سلطات الدولة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه باطلاً فى تطبيقه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ وأيا كان وجه الرأى فيه يضحى غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٧٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٧/١٩٩٦ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه الشارع إذا رأى إلغاء القاعدة المقررة بقانون فإن ذلك لا يبرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء بل هو تأكيد بالتزام العمل بها فى النطاق المنصوص عليه بالتشريع السابق . لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ نص على أنه : يلزم للدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائياً جاز للقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه . وكان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ الذى عدل هذه المادة فجعل الرسوم التزاماً على الطرف الذى ألزمه الحكم بمصروفات الدعى لا يسرى على أمرى تقدير الرسوم موضوع النزاع لأن هذا القانون لا يعمل به إلا من يوم ٨/٣/١٩٩٥ وهو اليوم التالى لتاريخ نشره والثابت من الأوراق أن الإستئناف الصادر بشأنه هذين الأمرين قد رفع قبل هذا التعديل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر ولم يعمل

هذا التعديل فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بأسباب الطعن على غير أساس بما يتعين معه رفضه . لا يغير من ذلك قضاء المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٥/٤/١٩٩٥ فى القضية رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق دستورية والنشور بالمجسدة الرسمية بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٥ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - بعدم دستورية المادة ١٤ المشار إليها فيما تضمنته قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ من تخويل أعلام كتاب المحاكم حق إقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهائيا ذلك بأنه وإن كان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ليس فقط على المستقبل بل على سائر الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص إلا أنه يستثنى من هذا الأثر الرجعى - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه - الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى - وهو يكون كذلك تبعا لعدم جواز الطعن فيه بالطرق الإعتيادية ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض وإنه طعن فيه بالفعل - أو بإنقضاء مدة التقادم وإذا كان الحكم المطعون فيه والصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٥ صحيحا على ما إنتهت اليه هذه المحكمة فى هذا الطعن فإنه يكون وقت صدوره قد حاز قوة الأمر المقضى وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية المادة ١٤ المشار إليها فى المجريدة الرسمية فى التاريخ السابق ذكره ومن ثم فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس بحق قلم الكتاب فى اقتضاء الرسوم من الطاعة .

(الطعن ٥٥١٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .

على ان النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقفه وانقطاعه . وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة .

النصوص العربية للتقادم :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧ لبيى و ٨ سورى و ١٢ / ١ عراقى و ٨ سودانى و ٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للمفكرة الايضاحية :

الأصل فى مدد التقادم ان اكتمالها يقيم قرينة قاطعة ان شرعت لمصلحته ويكون من شأن هذه القرينة ان تغلبه من اقامة الدليل على كسبه حق معين أو براءة ذمته من التزام معين لاعتبارات تتعلق بالنظام العام ، وكل تقادم لم يكتمل فى ظل تشريع قائم لا يرتب هذا الاثر .
لذا صدر تشريع جديد يطيل من مدته وجب ان يسرى هذا التشريع .
أما بدء التقادم ووقفه وانقطاعه فيتحقق كل منها متى توافرت شروط معينة يحددها القانون السارى اذ ذلك ومتى بدأت المدة أو وقفت أو انقطعت وفقا لقانون معين ظل البدء أو الوقف أو الانقطاع مرتباً لحكمه فى ظل القانون الجديد فالمدة التى بدأت تستمر سارية والمدة التى وقفت يمتنع استئنافها مابقى سبب الوقف قائماً ما لم يقض القانون الجديد بغير ذلك والمدة السابقة على سبب الانقطاع لا تحسب .

القاعدة فى حساب التقادم - فيما قبل القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ - انه مالم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادى فان المدة تحسب بالتقويم الهجرى ، واذاً فانه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على انه « يسقط حق الخزانة فى المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدنى بمضى خمس سنوات من اليوم الذى استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق فى طلب رد الرسوم افضلة بغير حق بمضى سنتين » - ولم تذكر هذه المادة ان الخمس سنوات التى يسقط حق الخزانة فى المطالبة بالرسوم بعد مضىها ميلادية وكانت الرسوم المطالب بها فى واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدنى الجديد ، فان هذه الخمس سنوات يتمتع ان تحسب بالتقويم الهجرى .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٩ م ١٠ من ٧٢٢)^(١)

النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم - عدم سريانها على ما اكتمل فى التقادم وفقاً للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة - اكتمال مدة التقادم المنصوص عليه فى المادة ٣٧٧ مدنى بالنسبة للمبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .

القاعدة بحسب مفهوم المادة ٧ من القانون المدنى ان النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم لا تسرى على ما اكتمل من التقادم وفقاً للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة فاذا كانت مدة التقادم

(١) راجع فى هذا الموسوعة المحمية ج ٤ ص ٨٥٨ .

- وفقا للمادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني قد اكتملت بالنسبة لجميع البالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فلا يسرى القانون المذكور على هذا التقادم وبالتالي فلامحل للاستناد الى الحكم المستحدث الوارد في عجز المادة الثانية منه والذي يقضى ببدا التقادم من تاريخ اخطار الممول بحقه في الرد اذا ظهر هذا الحق بعد اجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحويل .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ٤٢٥)

التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات . عدم سرياه في حق من لا تتوفر فيه الاهلية باطلاق طبقا للقانون المدني القديم . عدم سرياه اذا لم يكن له من يمثل قانونا طبقا للقانون المدني الجديد . مثال بشأن مدة تقادم متداخلة بين ولاية القانونيين .

انه وان نصت المادة ٣٨٢/٢ من القانون المدني على ان التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى في حق من لا تتوفر فيه الاهلية اذا لم يكن له نائب يمثل ، مما مؤداه سريان التقادم في حقه اذا كان له نائب يمثل قانونا ، الا ان المادة ٨٤ من القانون المدني القديم كانت تقضى بان هذا التقادم لا يسرى في حق عديم الاهلية او ناقصها على وجه الاطلاق ، ولم كان له نائب يمثل قانونا ، ومن ثم فاذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المدني القديم والقانون الحالي ، فانه يجب وفقا للمادة ٢/٧ من القانون المدني الحالي اعمال حكم المادة ٨٤ من القانون المدني القديم بشأن وقف التقادم على المدة السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى سريان التقادم في حق الطاعنة خلال المدة من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٧ وهي المدة التي كانت فيها قاصرا على

٧٢

أساس انه كان لها نائب يمثلها قانونا ، وذلك عملا بالمادة ٢/٣٨٢ من القانون المدنى الحالى وكانت هذه المدة سابقة على العمل بأحكام هذا القانون . فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ٢٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٣ من ٢٦ ص ٨١٩)

مدة التقادم المكتسبة للملكية . بدايتها وعدم اكتمالها فى ظل قانون قديم . صدور قانون جديد بتعديل شروطها أو مدتها أثره . سريان القانون الجديد . م ١/٧ مدنى .

المدة المكتسبة للملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ثم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذى يسرى وتدخل المدة التى انقضت تحت سلطان القانون القديم فى حساب المدة التى قررها القانون الجديد ، وذلك وفقا لما جرى به نص الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون المدنى الحالى المعمول ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ من ان تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .

(الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ من ٣٤ ص ٦٩٠)

اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة . شرطه . على الحكم المنبت لها ان يعرض لشروطها ويبين الوقائع التى تؤدى الى توافرها والتحقق من وجورها . اغفال الحكم التعرض لبيان تاريخ بدء الحيازة والتحقق من شرط المدة وهو من الاحكام الآمرة المتعلقة بالنظام العام . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ من ٣٥ ص ٢٩٨)

ملادة ٨

(١) اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرر النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك.

(٢) أما اذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد . فإن التقادم يتم بانقضاء هذا الباقي .

النصوص العربية للقيلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨ ليسى و ١٠ مسورى و ١٢ / ٢ عراقى و ٩ سودانى و ٥ كويتى و ٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

احكام القضاء :

اذا استحدثت المادة ١ / ١٧٢ من القانون المدني مدة تقادم تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق فانه يحكمه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدني التى تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد اذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التى قررها النص الجديد وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون المرافعات السابق التى تقضى بعدم سريان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

(الطعن ١٣٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٣٤)

مادة ٩

تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدما النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل . أوفى الوقت الذي كان ينبغي فيه اعداده .

النصوص العربية بالقبلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ٩ لىبى و ١٠ سورى و ١٣ عراقى و ١٠ سودانى و ٦ كويتى و ٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

تتازع القوانين من حيث المكان

مادة ١٠

القانون المصرى هو المرجع فى تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات فى قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

النصوص العربية للقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٠ لىبى و ١١ مسوى و ١/١٧ عراقى و ١٣ سودانى .

المفكرة الإيضاحية،

ينبغى ان يفهم من وجوب رجوع المحاكم المصرية الى قانونها فى مسائل التكييف الزامها بالرجوع الى القانون المصرى فى جملة بما يتضمنه من قواعد تتعلق بالاشخاص او بالاموال ايا كان مصدر هذه القواعد دون ان تقتصر على الاحكام التى تختص بتطبيقها وفقا لتوزيع ولاية القضاء ويراعى من ناحية أخرى ان تطبيق القانون المصرى بوصفه قانونا للقاضى فى مسألة التكييف لايتناول الا تحديد طبيعة العلاقات فى النزاع المطروح لادخالها فى نطاق طائفة من طوائف النظم القانونية التى تعين لها قواعد الاستناد اختصاصا تشريعا معنا كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات أو بحالة الاشخاص أو بالمواثيق والوصايا أو بمركز الاموال ومتى تم هذا التحديد انتهت مهمة قانون القاضى اذ يتعين القانون الواجب تطبيقه ولايكون للقاضى الا ان يعمل احكام هذا القانون .

المرجع في تكييف ما اذا كانت المسألة المعروضة على المحكمة هي من مسائل الاحوال الشخصية ، أم هي ليست كذلك ، هو القانون المصرى وفقا للمادة ١٠ من القانون المدنى .

(نقض جلسة ١٩٥٣/٣/٢٦ ص ٤٠٣ مج فنى مدنى ص ٧٧٠)
الاستناد الى قانون أجنبى . واقعة - مادية - يجب على الخصم اقامة الدليل عليها .

(الطعن ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩ ص ٣٢٧ من ٤٤٥)
الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الاحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الاجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ٦٠ مكرر ثانيا من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والاجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .

(الطعن ٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ص ٣٧ من ٥٩١)
تكييف التفريق بين الزوجين بسبب إعتناق الزوجة الاسلام وإباء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام فى مسائل الاحوال الشخصية . م ١٠ مدنى . اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال فى حضنة)

(الطعن ٧٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ ص ٣٨ من ١٧٣)

الشريعة الاسلامية . تطبيقها فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين اختلفت الطائفة أو الملة . أحكامه

١٠م

لاتجيز للزوجة طلب التفريق اذا غيرت طائفاتها عن تلك التي ينتمى اليها الزوج .

(الطعن ٥١ لسنة ٥٢ق:أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ من ٣٨ ص ٣٠٩)

قوانين ايجار الاماكن . سريان أحكامها على الاماكن وأجزائها المذجرة المعدة للسكنى أو لغيرها الكائنة فى المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاص . اقامة هذه الاماكن دون ترخيص أو عدم استيفائها للشروط أو المواصفات لا يحول دون سريانها . علة ذلك .

(الطعن ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥ من ٣٨ ص ١٠٠٠)

الاخلاء مخالفه شروط الاجار المعقولة أو استعمال المكان المؤجر فى غير الأغراض المؤجر من أجلها . ٣١م/ ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . وجوب اعتدال المستاجر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه .

(الطعن ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ من ٣٨ ص ١١٤١)

تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على ما كان مؤجرا منها بفرض السكن . علة ذلك . ٧٢ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية . أثره . عدم أحقية شاغلة فى تملكه .

(الطعن ١٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ من ٣٨ ص ١١٨٤)

(١) الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم . ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في مصر وتثبت آثارها فيها ، إذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الأهلية وكان نقص الأهلية يرجع الى سبب فيه خفاء لايسهل على الطرف الآخر تبينه ، فإن هذا السبب لا يؤثر في أهليته .

(٢) أما النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية ، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، فيسرى عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركزا إدارتها الرئيسي الفعلي . ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في مصر ، فإن القانون المصري هو الذي يسرى .

التصوم العربية المقبلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١ لبيى و ١٢ سورى و ١٨ - ٤٩ عزائلى .

يرجع فى الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢ لىبى و ١٣ سورى و ٢/١٩ و ٣، عراقي و ١٧ سودانى .

احكام القضاء :

قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ . استمرار تطبيق قواعد القانون الدولى بالنسبة لحررات الاحوال الشخصية الخاصة بالاجانب .

ان ماجاء بالمذكرة الايضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من انه قد كان مقتضى توحيد جهات التوثيق ان تكون مكاتب التوثيق الجديدة هى التى تتولى توثيق جميع الحررات أيا كانت وهذه المكاتب توثق الحررات المتعلقة بمواد الاحوال الشخصية بالنسبة الى غير المسلمين ، الا انه بالنسبة الى الاجانب يكون لهم الخيار فى توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقا لقواعد القانون الدولى وما أورده تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن ذات القانون من انه يقتضى توحيد جهات التوثيق ان تلتقى أقلام التوثيق باحكام الوطنية واختلفة وان تحال الى مكاتب التوثيق جميع أصول

العقود الموثقة بها والدفاتر والوثائق المتعلقة بها... أما المحررات المتعلقة بالاحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها مكاتب التوثيق اذ يجب ان تختص جهة واحدة بعد الغاء المحاكم المختلفة بالتوثيق لغير المسلمين فى محررات احوالهم الشخصية التى يتطلب القانون حالا أو مستقبلا توثيقها، مع عدم حرمان الاجانب من حقهم فى توثيق هذه المحررات أمام جهاتهم القنصلية طبقاً للقواعد العامة فى القانون الدولى الخاص ما جاء بهذا التقرير وتلك المذكرة لا يعدو ان يكون الفصاح من المشروع عن ارادته فى توحيد جهات التوثيق التى كانت متفرقة وحرصاً منه فى ذات الوقت على استمرار تطبيق قواعد القانون الدولى الخاص بالنسبة لمحررات الاحوال الشخصية الخاصة بالاجانب، دون ان تكون هناك أدنى صلة لذلك بمسألة الامتيازات الاجنبية أو فترة الانتقا التى صاحبت الغاءها .

(الطعن ٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٤ م ٢٥ ص ٣٢٩)

ابرام عقد الزواج . جوازه فى الشكل الذى يقتضيه القانون الشخصى للزوجين أو قانون البلد الذى أبرم فيه اثباته . خضوعه للقانون الذى يحكم الشكل .

للزوجين ان يبرما زواجهما فى الشكل الذى يقتضيه قانونهم الشخصى أو يبرما زواجهما فى الشكل المقرر طبقاً لقانون البلد الذى عقد فيه، واثبات الزواج يخضع للقانون الذى يحكم شكله .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١ م ٢٩ ص ٦٥١)

تعلق القواعد بالنظام العام . مناهة . وجوب انصراف هذه القواعد الى المواطنين جميعاً دون تمييز بين مسلمين وغير مسلمين . مبدأ تعدد الزوجات لدى المسيحيين . لا يعد من النظام العام .

وان خلا التقنين المدني والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من تحديد المقصود بالنظام العام ، الا ان المتفق عليه انه يشمل القواعد التي ترمى الى تحقيق المصلحة العامة للبلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتعلق بالوضع الطبيعي المادى والمعنوى فجميع منظم وتعلو فيه على مصالح الافراد وتقوم فكرته على أساس مذهب علماني بحث يطبق مذهبا عاما تدين به الجماعة بأسرها ولا يجب ربطه البتة بأحد أحكام الشرائع الدينية ، وان كان هذا لا ينفي قيامه أحيانا على سند مما يمت الى العقيدة الدينية بسبب متى أصبحت هذه العقيدة وثيقة الصلة بالنظام القانوني والاجتماعي المستقر في ضمير الجماعة ، بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاعتداد به ، مما يفاده ؛ يجب ان تنصرف هذه القواعد الى المواطنين جميعا من مسلمين وغير مسلمين بصرف النظر عن دياناتهم ، فلا يمكن تبغيض فكرة النظام العام وجعل بعض قواعده مقصورة على المسيحيين وينفرد المسلمون ببعضها الآخر ، اذ لا يتصور ان يكون معيار النظام العام شخصا أو طائفة وانما يتسم بتقديره بالموضوعية ، متفقا وما تدين به الجماعة فى الاغلب الاعم من أفرادها ، وبهذه المثابة فلا يمكن اعتبار مبدأ عدم تعدد الزوجات من النظام العام بالمعنى السابق تجليته ، أخذا بما هو مسلم به من قصره على الشريعة المسيحية وحدها .

(الطعن ١٦، ٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٩ من ٣٠ ص ٢٧٦)

منازعات الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف لهما جنسية . وجوب تطبيق القانون المصرى عليها وإعتبار علاقتهما فى حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التي تحكم النزاع . مؤدى ذلك . تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين اختلفت الطائفة والملة وتطبيق شريعة الطائفة على غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة .

(الظن ١٣ من ٥٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٨٥ من ٣٦ ص ١٠٣١)

صدر حكم بعدم دستورية نص تشريعي . أثره . عدم جواز تطبيقه إعتباراً من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى .

(مثال بشأن حكم نهائي فى متعة) .

(الطعن ٦٤ لسنة ٥٥ق وأحوال شخصية، جلسة ٢٧/١/١٩٨٧م ص ٣٨
ص ١٧٨)

النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به إعتباراً من تاريخ نشره . هدفه . توفير الإستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره وإخضاع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى . مثال فى متعة .

(الطعن ٧٢ لسنة ٥٦ق وأحوال شخصية، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧م ص ٣٨
ص ٦٥١)

النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به إعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الإستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره وإخضاع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى .

(مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) .

(الطعن ١٠٨ س ٥٥ ق : أحوال شخصية، جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٧ س ٣٨ ص ٦٥٦)

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . مفاده .
سريان هذا القانون على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل
بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة
لقوة الأمر المقضي . (مثال في معناه) .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٨٩ س ٤٠ ص ٣٧٥)

سريان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام
قوانين الأحوال الشخصية على المراكز القانونية التي تكونت في ظل
العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم تصدر بتقريرها
أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي م ٧ ق ١٠٠ / ١٩٨٥ . وقف الحكم
المطعون فيه عند حد القضاء بعدم الإعتداء بإنذار الطاعة المؤرخ / ١٩٧٤
١١ / ١٧ الإمتناع عن تطبيق القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ واحكام
بعدم دستوريته دون إعمال القانون الواجب التطبيق على دعوى
الاعتراض . خطأ .

(الطعن ٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٨٩ س ٤٠ ص ٤٧١)

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على
العمل به إعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون
٤٤ لسنة ١٩٧٩ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير
الإستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب
إجراءات إصداره وإخضاع القواعد الناشئة في ظله للمقواعد المماثلة

المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى . إنتهاء الحكم في قضائه بالنسبة للمطعون عليها الى النتيجة الصحيحة في القانون دون الإلتصاح عن سنده . لا عيب . شكمة النقض استكمال ما قصد الحكم بهائه .

(الطعن ١٢٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ من ٤٠ ص ٤٧٥)

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بعدم دسوريته ظلما لم يصدر بطريقتها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . مقال في معاه .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٧ من ٤١ ص ١٠٠٠)

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بعدم دسوريته ظلما لم يصدر بطريقتها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . مقال في طاهه .

(الطعن ٤٢ من ٥٨ ق - أحوال شخصية، جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣ من ٤١ ص ٩٠٨)

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بأحكام القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دسوريته ٧٠ م . ظلما لم يصدر بطريقتها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . مقال في معاه .

(الطعن ١٢٥ لسنة ٦١ ق - أحوال شخصية، جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧ من ٦٢ ص ١٠٠٠)

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. بتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دستوريته. طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي. م ٧ منه. مثال في متعه.

(الظمن ٩١ لسنة ٦٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بعدم صلاحية الحكمن. مضاف. إعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات في هذا الشأن. م ٥ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية.

(الظمن ٣٠٣ لسنة ٦٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٨/٣/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

الإجراءات الخاصة بحضور الخصوم أو وكلائهم في دعاوى الأحوال الشخصية... وجوب الرجوع في شأنها لأحكام قانون المرافعات. علة ذلك.

(الظمن ١٧٥ لسنة ٦١ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٨/٣/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف. خضوعها للقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بخصوصها فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة في تلك اللائحة م ٥ من قانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥.

(الظمن ٦٥ لسنة ٦٢ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٣/١١/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

(١) يسرى قانون الدولة التى ينتمى اليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يربتها عقد الزواج ، بما فى ذلك من أثر بالنسبة الى المال .

(٢) أما فى الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التى ينتمى اليها الزوج وقت الطلاق ، ويسرى على التطليق والانفصال قانون الدولة التى ينتمى اليها الزوج وقت رفع الدعوى.

النصوص العربية للقبالة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣ لىبى و ١٤ سورى و ١٩ سودانى و ١٩/٢ ، ٣ ، عراقى .

م ١٤

مادة ١٤

فى الاحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين اذا
كان أحد الزوجين مصريا وقت انعقاد الزواج ، يسرى القانون
المصرى وحده ، فيما عدا شرط الاهلية للزواج .

النصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٤ لىبى و ١٥ سورى و ١٩ / ٥ عراقى و ٢٠ سودانى .

١٥م

مادة ١٥

يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الأقارب ، قانون
المدين بها .

النصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٥ لیبی و ١٦ سوری و ٢١ عراقی و ٣٢ سودانی .

مادة ١٦

يسرى على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين ، قانون الشخص الذى تجب حمايته .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٦ لىبى و ١٧ سورى و ٢٠ عراقى و ٢٣ سودانى .

(١) يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت . قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته .

(٢) ومع ذلك يسرى على شكل الوصية ، قانون الموصى وقت الايضاء أو قانون البلد الذى تمت فيه الوصية ، وكذلك الحكم فى شكل سائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٧ لىبى و ١٨ سورى و ٢٢ و ٢٣ عراقى و ٢٥ سودانى.

احكام القضاء:

اعتبار سريان قانون ما على الاجانب ومدى هذا السريان من المسائل القانونية الواجب على المحكمة حلها وفقا للقواعد العامة فى فقه القانون .

ان سريان قانون (قانون الآثار مثلا) على الاجانب ومدى هذا السريان من المسائل القانونية التى يجب على المحكمة ان تحلها على مقتضى القواعد العامة المعروفة من فقه القانون .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧٧ - جلسة ١٦/١٢/١٩٣٧)^(١)

(١) راجع الموسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكاهى وعبد النعم حسنى ص ٣٣٨ وما بعدها .

التمسك بتشريع أجنبي امام محكمة النقض لا يعدو ان يكون مجرد واقعة يجب اقامة الدليل عليها ولا يغنى في اثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا التشريع .

(الطعن ٤٠٨ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥٥/٧/٧)

يبين من نصوص المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ من القانون المدني أن طلب التطلاق يطبق عليه قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج بجنسيته وانه اذا كان الزوج ينتمى وقت رفع الدعوى بالتطلاق الى جنسية دولة أجنبية تتمدد فيها الشرائع تعين ان تكون الشريعة التي تطبق أحكامها هي إحدى الشرائع المشار اليها دون القانون المصرى الذى يتمتع فى هذه الحالة . فاذا كان الثابت ان الزوج مالى الاصل بريطانى الجنسية ولم يكن له موطن فى مألطة أو فى غيرها من بلاد المملكة المتحدة أو المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصرى فان القانون الواجب التطبيق فى طلب التطلاق يكون هو القانون الانجليزى باعتبار انه قانون عاصمة الدولة التي ينتمى اليها الزوج بجنسيته .

(الطعن ١١ لسنة ٢٥ق وأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٨/٥/١ س ٩ ص ٤٢٥)

نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على ان الطعن بطريق النقض يحصل بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه اhamy المقبول أمامها الموكل عن الطالب ومؤدى ذلك ان التوكيل بالطعن يعتبر من الاجراءات المتعلقة بالطعن - كما نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على ان يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الاجراءات فاذا كان يبين من الاطلاع على التوكيل الصادر الى اhamy المقرر بالطعن انه حرر فى مصر وصدر من الموكل لاتخاذ اجراءات الطعن الحالى بموجبه فان هذا التوكيل يتعين ان

م ١٧

يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى ولما كانت المادة ٢٧ من قانون
الغاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أوجبت ان يتم التوكيل اما بورقة رسمية أو
بورقة عرفية بشرط ان يصدق فيها على الامضاء وكانت المادة ٣ من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تنص على ان تتولى المكاتب توثيق جميع
اخررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية مما يفيد انه متى
كان التوكيل محررا فى مصر فانه يتعين ان يكون موثقا من أحد هذه
المكاتب ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل انه لم يصدق عليه من
أى مكتب من مكاتب التوثيق فى مصر ، فانه لايعتبر توكيلا موثقا وفقا
لاحكام القانون المصرى - وعلى ذلك فلا محل للاعتداد فى هذا
الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة
لامضاء الموكل عليه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن.

(الطعن ٢٤ لسنة ٢٧ ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٦/٥/ ١٩٦٠ م ١١
ص ٤١٧)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر المبدأ الصحيح فى خصوص
مجال اعمال قانون موقع المال وذلك بقوله أن هذا انجال لايتعدى بيان
كل ما يعتبر من نظام الاموال وتحديد الحقوق العينية وما يعتبر منها
أصليا وما يعتبر تبعا وحدود كل منها وآثاره وبيان طرق كسب هذه
الحقوق وانقضائها وانتقالها ، الا انه عند تطبيقه هذا المبدأ على واقعة
الدعوى التى يتناول النزاع فيها تكييف حق الانتفاع فى العقار وتقويمه
وهل تعتبر قيذا على حق الملكية أم حقا ماليا فالما بذاته يجوز تقويمه
والايباء به - قرر ان حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيذا على حق
الملكية اعمالا لنصوص القانون اليونانى فى حين انه كان يتعين الرجوع
الى قانون موقع المال وهو القانون المدنى المصرى فانه يكون قد أخطأ فى
تطبيق القانون .

(الطعن ٢٧ لسنة ٢٧ ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٦/٥/ ١٩٦٠ م ١١
ص ٤٢١)

م ١٧

عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .

(الطعن ١٧ لسنة ٢٨ ق وأحوال شخصية، جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٥٨٣)

نص المادة ١٤ من القانون المدني صريح في انه يكفى ان يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق .

(الطعن ١٧ لسنة ٢٨ ق وأحوال شخصية، جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٥٨٣)

نص المادة ١٤ من القانون المدني نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري .

(الطعن ١٧ لسنة ٢٨ ق وأحوال شخصية، جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٥٨٣)

إذا كان النزاع المطروح دائراً بين زوج إيطالي وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدني ويكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، فإذا كان الزوج يهودي الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية فإن القانون المصري الواجب التطبيق هو القانون الذى كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مسائل الأحوال الشخصية . وهذا القانون هو ما بينته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى نصت على أنه تصدر الأحكام طبقاً للمدونة فى هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التى ينص فيها القانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها ان تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد ، ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد

نصت في فقرتها الأخيرة على حكم من الأحكام الواجبة التطبيق يقضى بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق، وكان الثابت في الدعوى أن الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق فإن دعوى طلاق زوجها أباهما تكون غير مسموعة ولا يترتب على الطلاق آثاره، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك وذهب إلى أن المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطنين ١٧ لسنة ٢٨ ق، أحوال شخصية، جلسة ١٧/١١/ ١٩٦٠ م ص ١١ ص ٥٨٣)

تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه .

تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه .
 فإذا كان التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وثق بمعرفة السلطات الرسمية بيوغسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية ببلغراد عملاً بالمادة ١٤/١٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الاجنبيتين اللتين حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على امضاء سكرتير السفارة المذكورة، وكانت المطعون عليها لم تبد أى اعتراض على اجراءات توثيق التوكيل فى الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به فإن هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون فى اسباب صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطعن .

(الطنين ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٢/ ١٩٦٣ م ص ١٤ ص ٢٢٦)

« الامتياز » عقد يقرر للمنتفع بالأطيان حقاً عينياً . واذ كانت الحقوق المعنية تخضع لقانون موقع فإن الحكم وقد أقام قضاءه بالنسبة للمعار الكائن بالقطر المصرى على ان القانون المصرى لا يعرف هذا العقد لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨ ص ٣٩١)

اذ كانت المادة ١/١٧ من القانون المدنى تنص على انه « يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته » وكان الثابت من الحكم الطعن فيه ان المورث يونانى الجنسية ، وكانت المادة ١٤٢٦ من القانون المدنى اليونانى تنص على انه « فى حال انحلال الزواج ترد الدولة الى الزوجة أو الى ورثتها كل ادارة لها وانتفاع من الزوج على أموال الدولة » فان مفاد ذلك ان الدولة طبقاً للقانون المدنى اليونانى تظل على ملك الزوجة ولا يكون للزوج عليها سوى حق الانتفاع ما دامت الحياة الزوجية قائمة ، فاذا انحلت عقدة الزواج بالوفاة تعين رد الدولة الى الزوجة ، مما مؤداه ان الدولة عند وفاة الزوج لا تعتبر من تركته بل ترد الى الزوجة التى عاد اليها حق الانتفاع .

(الطعن ٣٦٨ ص ٣٣ ق و أحوال شخصية : جلسة ١٩٧١/١١/٢٤ ص ٢٢)
(ص ٩٢٢)

القواعد المنظمة للتمثيل القنصلى بصفة عامة مرجعها الى قواعد القانون الدولى العام وضمن الاختصاصات المتعارف عليها للبعثات القنصلية ، قيام القناصل بعمل موثق العقود ومسجل الاحوال المدنية فضلاً عن ممارسة بعض الاختصاصات ذات الطبيعة الادارية بالنسبة

١٧م

لمواطنيه وفقا لاحكام قوانين الدولة التى ينتمى لها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المولد اليها .

(طعن ٢٧ لسنة ٣٧ق وأحوال شخصية، جلسة ١٢/٤ / ١٩٧٤ م ٢٥ ص ١٣٢٩)

وجود عقارات للتركة التى خلفتها الوصية فى مصر -
لا علاقة له بتوثيق الوصية .

أدخل المشرع المصرى الوصية ضمن نطاق مسائل الاحوال الشخصية ولما كانت قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انما تنصرف الى الاحكام المتعلقة بحياته وما يمكن ان يكتسب فيه من الحقوق المبنية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها وغيرها من الاحكام الخاصة بنظام الاموال فى الدولة ، ولا شأن لها بمسائل الاحوال الشخصية فان وجود عقارات التركة التى خلفتها الوصية فى مصر لا علاقة له بتوثيق الوصية فى حد ذاتها .

(الطعن ٢٧ م ٣٧ق وأحوال شخصية، جلسة ١٢/٤ / ١٩٧٤ م ٢٥ ص ١٣٢٩)

لما كان البين من الاوراق ان الطاعنين أسسا الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى على عدم اختصاصها بتطبيق القانون السعوى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع على اساس ان المحاكم المصرية تختص بتطبيق القانون الاجنبى فى بعض الحالات ، وكان لهذا القضاء سند فى المواد من العاشرة الى الثامنة والعشرين من القانون المدنى . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر فى ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٩ ، ان عقد العمل قد تم

الاتفاق عليه بين الطاعن الثانى والمطعون عليه المقيمين فى مصر ، بما مؤداه خضوع العقد لاحكام القانون المصرى طبقا للفقرة الاولى من المادة التاسعة عشر من القانون المدنى التى تنص بأنه : « يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التى يوجد بها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطنا » ، وكان من سلطة محكمة الموضوع تفسير المبررات دون رقابة من محكمة النقض متى كان تفسيراً سائفاً وتحتمله عباراتها ، وكان ما أورده محكمة الموضوع من ان تحديد أجر المطعون عليه بالعملة السعودية لايعنى اتفاق الطرفين على تطبيق القانون السعودى ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله .

(الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ لم ينشر بعد)

لما كانت المادة ٢/٢ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو مسكن فى مصر ، اذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود فى مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها ، وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندى الذى فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الاولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسله المحدد فى خطاب الاعتماد والذى فوضه دون غيسه فى القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد (المطعون ضده الثالث) ، فان هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار للمعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما فى ذلك اجراءات التنفيذ المجرى وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هى المختصة بنظر أى نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق على النزاع المروءى باعتباره قانون محل التنفيذ الذى يحكم العقد ويكون

صحيحاً اعلان الطاعن بالحجز في موطن هذا المراسل باعتباره موطناً مختاراً .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ من ٣٥ ص ٥٥١)

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك ان حكمة الموضوع السلطة التامة في الأخذ بما تظمن اليه من الأدلة واطراح ما عداها دون حاجة للرد استقلاً على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، كما انه لا عليها ان هي لم تجب الخصم الى طلب احالة الدعوى للتحقيق متى كانت أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها كافية لتكوين عقيدتها بما يكفي للفصل في موضوعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان عرض لدفاع الطرفين ومستنداتهما وسائر الأدلة المقدمة في الدعوى قد أقام قضاءه بتأييد ما قضى به الحكم المستأنف من بطلان الاعلام الشرعى الصادر في المادة ٢٢١ لسنة ١٩٧٨ وراثات عابدين على قوله و ان المشرع اضى على اشهاد الوفاة والوراثات حججة في صدد ما صدر بشأنه ما لم يصدر حكم على خلافه ، فان صدر حكم مخالف للاشهاد كان هو المعول عليه في ثبوت الوفاة والوراثات . لما كان ذلك ، وكان الاعلام الشرعى الصادر في المادة ١٥٧ سنة ١٩٥٨ حلوان بوفاة المتوفاة وانحصار ارثها في ابنتها فرضاً ورداً ولم يصدر حكم على خلاف ذلك . ومن ثم تبقى لهذا الاشهاد حججته ولا يقال منه صدور الاشهاد رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٨ وراثات عابدين المقضى ببطلانه بالحكم المستأنف ذلك ان هذا الاشهاد صدر على خلاف ما هو ثابت بالحكم رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٨ ق استئناف القاهرة من ان ثبتت بتوثقها للسيدة وانها الوارثة الوحيدة لها وانه من المقرر شرعاً ان القضاء الضمنى لا تشترط له الدعوى والخصومة فاذا

شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق
كان قضاء ينسبه ضمنا وان لم يكن فى حادثة النسب . واذا كان ذلك
فان القضاء الصادر فى الاستئناف سالف الذكر قضاء ينسب
لامها - واذا صدر الاعلام الشرعى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٨
وراثات عابدين على خلاف ذلك فانه يكون قد صدر على خلاف الواقع
واذ قضى الحكم المستأنف بطلانه فانه يكون قد أصاب صحيح القانون
مما يتمتع معه ... القضاء بتأييده وكان هذا الذى أورده الحكم
استخلاصا سائفا مما له أصل ثابت فى الأوراق وكافيا لحمل قضائه
ببطلان الاعلام الشرعى الصادر فى المادة ... لسنة ١٩٧٨ عابدين وفيه
الرد الضمنى المسقط لكل قول أو حجة مخالفة ساقها الطاعن فان ما
يشير به بسببى النعى لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام
محكمة النقض ويكون النعى فى غير محله .

(الطعن ٢٩ لسنة ٥٣ ق:أحوال شخصية، جلسة ٢/ ١٢/ ١٩٨٨ لم ينشر بعد)

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول
منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك نقول ان
قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أبغى على المواد ٨٦٨ الى ١٠٣٢
من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ مما كان لازمه عملا
بالمادة ٩٠٦ منه اقامة وصى خصومه عن التصرف فى الدعويين رقمى
٧٦ لسنة ١٩٧٨ ، ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ / كلى أحوال شخصية جنوب
القاهرة ، واذا لم يعين هذا الوصى ودفعت بعدم قبول هاتين الدعويين
لرفعهما على ذى كامل صفة ورفض الحكم المطعون فيه . هذا الدفع
فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود . ذلك ان النص فى المادة ٩٠٦ من قانون المرافعات على أن : يتبع فى قبول دعوى انكار النسب واثباتها والمواعيد التى ترفع فيها والآثار التى تترتب عليها القواعد والأحكام التى يقررها قانون البلد الواجب التطبيق . وتوجه الدعوى الى الأب أو الأم على حسب الأحوال والى الولد الذى أنكر نسبه ، فاذا كان قاصرا يتعين أن يقام وصى خصومة - - مؤداه - ان اقامة وصى خصومة عن القاصر وتوجيه الدعوى الى هذا الوصى يكون فى دعوى انكار النسب وليس فى دعوى اثباته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان الدعوى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة هو طلب الحكم ببطالان اعلام شرعى وبائبات وراثه ، وموضوع الدعوى رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة طلب الحكم بثبوت نسب صغير الى أمه وتسليمه لها ، وهما يختلفان موضوعا وسببا عن موضوع وسبب دعوى انكار النسب ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن ١٣٠ لسنة ٥٨ق:أحوال شخصية، جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٩ لم ينشر بعد)

وحيث ان الطعن اقيم على سببين يعنى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان حقيقة الدعوى امام محكمة أول درجة هى ابطال اعلام وراثه ويجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات وقد قرر من استشهد به ان المطعون ضده طلق زوجته ولم يراجعها حتى وفاتها . الا ان الحكم انتهى الى أن الدعوى اثبات طلاق وأقام قضاه بعدم سماعها على سند من الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية رغم انها خاصة بدعاوى

الزوجية والطلاق . ولا تحكم دعاوى الوفاة والوراثة . بدون ان يقيم الدليل على مراجعته للمورثة وانها توفيت وهي في عصمته وبرغم الأدلة الشرعية وغير الشرعية التي تقدم بها الطاعن تدل على ان المتوفاة توفيت دون وارث ظاهر لها ومن ثم تؤول تركتها اليه باعتبارها تركة لا وارث لها . واذا خالف الحكم الابتدائي هذا النظر وايده الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان انكار الوراثة الذي يستدعي صدور حكم على خلاف الاعلام الشرعي يجب ان يصدر من وارث حقيقي ضد آخر يدعى الوراثة وبذلك ناصر الاجتماعي لا يعتبر وارثا بهذا المعنى وانما تؤول اليه التركة على أنها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك - لما كان ذلك وكان لشككة النقض ان ترد الحكم لاسبابه الصحيحة طالما انه انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون - وكانت دعوى الطاعن هي ابطال الاعلام الشرعي فيما ورد به من أن المطعون ضده ليس زوجا للمتوفاة لطلاقه لها قبل وفاتها وكان البنك الطاعن غير وارث لها فانه لا يجوز له ان يطلب الحكم ببطلان ذلك الاعلام ويكون النعي على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

(الطن ٥٩ لسنة ٥٩ قـ) احوال شخصية جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ لم ينشر بعد)

حيث ان الطعن اقيم على سببين تنمي بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك نقول ان الحكم المطعون فيه اذ أسس قضاءه ببطلان الاشهاد في حين أن الزوجية ثابتة بمقتضى وثيقة الزواج - الذي تم في لبنان والذي يحكمه قانونه - والصادرة من

محكمة بيروت الشرعية والمصدق عليها من وزارة الخارجية اللبنانية ووزارة الخارجية المصرية واذا لم يعتد بالحكم المطعون فيه بهذه الوثيقة لاثبات الزوجية فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى شديد ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان للزوجين ان يبرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي أو يبرماه في الشكل للمقرر بقانون البلد الذي عقد فيه . لما كان ذلك وكان اثبات الزواج يخضع للقانون الذي يحكم شكله وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بمقد زواج الطاعنه والذي تم في الشكل الذي يتطلبه القانون اذ انه عقد بمحكمة بيروت الشرعية ومصدق عليه من وزارة الخارجية اللبنانية ووزارة الخارجية المصرية ووزارة العدل فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه على ان يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن ٤٣ لسنة ٥٨ قـ أحوال شخصية جلسة ١٩٩٢/١/٢ لم ينشر بعد)

وحيث ان مما تنمى الطاعنات على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقلن انه يشترط لقبول الشهادة على الارث ان يبين الشهود صلة القرابة الموصلة الى سبب الارث بنسب الميت والوارث حتى يلتقى الى أصل واحد وان شاهدى المطعون ضدهم لم يشهدا بشئ من ذلك واقتصرت شهادتهما على القول بان مورث المطعون ضدهم المرحوم هو ابن عم المرحوم فتكون شهادتهما على الارث غير مقبولة . واذا عول الحكم المطعون فيه في قضاءه على هذه الشهادة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك انه لما كانت أحكام الشريعة الاسلامية والتقنيات المستمدة منها تسرى على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث ومنها تعيين الورثة وتحديد انصباغهم

وكان سبب الارث المعصوبه النسيبه لان فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط لصحة الشهادة بالارث في هذه الحالة ان يوضح الشاهد سبب الوراثه الخاص الذى بمقتضاه ورث به المدعى الميت بحيث يذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقيا الى أصل واحد . والحكمه من ذلك تعريف الوارث تعريفا يميزه عن غيره . ويبين للقاضى انه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميراثى . لما كان ذلك وكان الثابت فى محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة ان شاهدى الطمعون ضدهم وإن شهدا بان مورثهم من ورثة المرحوم الا انهما لم يبينا فى شهادتهما نسب الشهود له والمتوفى المذكور والتقاء به عند أصل واحد ، فإن شهادتهما بذلك تكون غير مقبولة . واذ قضى الحكم الطمعون فيه رغم ذلك بوراثه مورث الطمعون ضدهم لمورث الطاعنات على سند من تلك الشهادة فانه يكون قد أقام قضاءه على بينه غير مقبولة شرعا مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٤ لسنة ٦٠ قه أحوال شخصية، جلسة ١٩٩٣/١/٢ لم ينشر بعد)

يسرى على الحيازة والملكية والحقوق العينية الأخرى .
 قانون الموقع فيما يختص بالعقار ، ويسرى بالنسبة الى المنقول
 قانون الجهة التى يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب
 الذى ترتب عليه كسب الحيازة أو الملكية أو الحقوق العينية
 الاخرى أو فقدها .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
 العربية المواد التالية :

مادة ١٨ لىبى و ١٩ سورى و ٢٤ عراقى و ٢٦ سودانى .

المذكرة الايضاحية:

لم يقرر التشريع المصرى صراحة قاعدة خضوع نظام الاموال
 لقانون موقعها ، بل كانت تستخلص هذه القاعدة من التشريعات
 العثمانية القديمة ومن قواعد الاختصاص القضائى ، ولهذا النص مقابل
 فى التشريعات الاجنبية . ويلاحظ ان المشروع لا يخصص العقار بالذكر ،
 وانما يتناول المنقول أيضا ، ولكنه يقتصر على ذكر الملكية والحقوق
 العينية الاخرى .

أحكام القضاء :

اذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر المبدأ الصحيح فى خصوص
 مجال اعمال قانون موقع المال ، وذلك بقوله ان هذا المجال لا يتعدى بيان

كل ما يعتبر من نظام الاموال وتحديد الحقوق العينية وما يعتبر منها أصليا وما يعتبر تبعا وحدود كل منها وآثاره وبيان طرق كسب هذه الحقوق وانقضائها وانتقالها ، الا انه عند تطبيقه هذا المبدأ على واقعة الدعوى التي يتناول النزاع فيها تكييف حق الانتفاع في العقار وتقويمه وهل يعتبر قيذا على حق الملكية أم حقا ماليا قائما بذاته يجوز تقويمه والايضاء به ، قرر ان حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيذا على حق الملكية أم حقا ماليا قائما بذاته يجوز تقويمه والايضاء به ، قرر ان حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيذا على حق الملكية اعمالا لنصوص القانون اليوناني في حين انه كان يتعين الرجوع الى قانون موقع المال وهو القانون المدني المصري .

(نقضت جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦ من ١١ ص ٤٢١)

قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع وفقا للمادة ١٨ من القانون المدني انما تنصرف الى الاحكام المتعلقة بعيازته وما يمكن ان يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها وغيرها من الاحكام الخاصة بنظام الاموال في الدولة ولا شأن لها بمسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في الشركة .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦ من ١٨ ص ١٤٩٣)

(١) يسرى على الالتزامات التعاقدية ، قانون الدولة التي يوجد فيها الوطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطناً ، فان اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التي تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف ان قانوناً آخر هو الذى يراد تطبيقه .

(٢) على ان قانون موقع المقار هو الذى يسرى على العقود التي أبرمت فى شأن هذا المقار .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالأقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٩ لىبى و ٢٠ سوري و ٢٥ عراقى و ٢٧ سودانى .

المذكرة الإيضاحية :

عرض المشروع للقاعدة العامة فى الالتزامات التعاقدية ولصور خاصة من صور العقود وتنفيذها ، ثم قرر فى نهايتها القاعدة الخاصة بوجوب احترام القواعد الأسرة فى حدود معينة ، ويراعى بادئ ذى بدء ان فقه القانون الدولى الخاص لا يزال غير مستقر فيما يتعلق بتعيين القانون الواجب تطبيقه فى شأن الالتزامات التعاقدية لتنوع صور العقود وتباين القواعد التى تسرى عليها من حيث أركان الاعتقاد ، وشروط الصحة وترتيب الآثار . ولذلك توخى المشروع تجنب التفاصيل واقتصر على أكثر الأحكام استقراراً فى نطاق المتعاقدان الخاضع لأحكامه صراحة أو ضمناً ، وهذا حكم عام يمكن لسلطان الإرادة ويضمن وحدة القانون

الواجب تطبيقه على العقد ، وهي وحدة لا تكفلها فكرة تحليل عناصر العقد واختيار القانون الذى يتلام مع طبيعة كل منها ، ويلاحظ ان المشروع قد اختار صيغة مرنة لاتقطع على القضاء سبيل الاجتهاد ولا تحول دون الانتفاع من كل تطور مقبل فى حركة الفقه ، وقد قرن المشروع هذه الصيغة بنصوص خاصة يمين اختصاصاً تشريعياً أمراً بالنسبة لمعقود معينة ، وبعضها يطع قرآن يستخلص منها الإرادة عند عدم الاتفاق ، وبعض آخر يمين اختصاصاً تشريعياً لمسائل تضمن بتفصيل العقود .

أحكام القضاء

مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون الدنى ان المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل ابرامه ، وجعلها القاعدة العامة ، على ان للمتعاقدين اختيار أى قانون من القوانين الاخرى الواردة بها ، واختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لا يتناول - على ما افصحته عنه للمذكرة الإيضاحية - الا عناصر الشكل الخارجية ، أما الأوضاع الجوهرية فى الشكل وهي التى تعبر ركناً فى العقد العصرف كالرسمية فى الرهن العائلى فتخضع للقانون الذى يحكم موضوع العصرف ، وليس لقانون محل ابرامه . ومن ثم فان الشكلية التى تقضى لاثبات العصرف تخضع لقانون محل ابرامه ، وعلى هذا فالأصل استلزم القانون الذى يحكم موضوع العصرف الكتابة لاثباته ، ولم يستلزمها قانون محل ابرامه عين الأخذ بهذا القانون الاخير .

(الطعن ٢١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٢ ص ٢٤ ع ٧٧٢)

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون الدنى انه يدخل فى مجال أعمال قانون موقع العقد بيان طرق كسب الحقوق الميعة وانقضاءها سواء كانت خاصة بهذه الحقوق كالاستيلاء والتقديم المكسب أو غير

خاصة بها كالعقد وسواء ترتب على العقد نقل الملكية في الحال أم ترتب عليه الالتزام بنقل الملكية . وإذا أغفل المشرع النص في المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون المدني على خضوع التصرف المترتب عليه كسب الحق العيني أو تغييره أو زواله من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار على غرار ما فعل القانون البولوني الذي استقى منه المشرع نص المادتين المذكورتين فإن العقد المتعلق بعقار يخضع لقانون موقعه من كافة الوجوه فيما عدا الاهلية التي تظل خاضعة لسلطان القانون الشخصي ، والشكل الخارجي للتصرف الذي يظل خاضعا لقانون محل إبرامه .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٣ من ٢٤ ص ٧٧٢)

متى كان الحكم المطعون فيه بعد ان خلع الى ان التعاقد على شحن البضاعة المؤمن عليها بمعرفة الطاعنة تم بمشارطة ايجار لاتخضع لاحكام معاهدة مندات الشحن ، اعلم ما تم اتفاق الطرفين عليه من تطبيق احكام قانون نقل البضائع بحرا الصادر بالجلتري في سنة ١٩٢٤ والقواعد الملحقه به ، وكانت المادة الرابعة من تلك القواعد تقضى بعدم مسئولية الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن اعمال أو افعال أو خطأ البحارة أو المرشد أو مستخدمى الناقل فى الملاحة أو فى ادارة السفينة وكان تحصيل الحكم لما ورد بمشارطتى الاجار ومند الشحن من انه يفيد الاتفاق على تطبيق القانون المذكور هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع متى كان سائغا وله أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه ، فان اشكمت لايكون بعد ملزمة بتتبع أسباب الحكم الابتدائى - الذى ألقته - والرد عليها ويكون النعى بما ورد فى هذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٤ من ٢٥ ص ١٠٤٥)

مادة ٢٠

العقود مابين الاحياء تخضع فى شكلها لقانون البلد الذى تمت فيه ، ويجوز أيضا ان تخضع للقانون الذى يسرى على أحكامها الموضوعية ، كما يجوز ان تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطنى المشترك .

النصوص العربية للقبلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٠ لىبى و ٢١ سورى و ٢٦ عراقى و ٢٩ سودانى .

للمكرة الإيضاحية،

تناول هذه القاعدة التصرفات القانونية سواء منها ما يتعقد بإرادة واحدة وما يتعقد بتلاقي إرادتين ولكن يرد على إطلاقها قيدان : الأول أنها تقتصر على ما يتعقد من تلك التصرفات بين الاحياء وبذلك تخرج الوصية وسائر التصرفات التى تضاف الى ما بعد الموت - ويراعى ان اختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لا يتناول الا عناصر الشكل الخارجية أما الاوضاع الجوهرية فى الشكل وهى التى تعتبر ركنا فى انعقاد التصرف كالرسمية فى الرهن التامىنى - الرسمى - فلا يسرى عليها الا القانون الذى يرجع اليه للفصل فى التصرف من حيث الموضوع .

مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون المدنى ان المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل ابرامه وجعلها القاعدة العامة ، على ان للمتعاقدین اختيار أى قانون من القوانين الاخرى الواردة بها ، واختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لايتناول - على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - الا عناصر الشكل الخارجية ، أما الاوضاع الجوهرية فى الشكل وهى التى تعتبر ركنا فى انعقاد التصرف كالرسمية فى الرهن التامينى . فتخضع للقانون الذى يحكم موضوع التصرف وليس لقانون محل ابرامه ، ومن ثم فان الشكلية التى تفضى لاثبات التصرف تخضع لقانون محل ابرامه وعلى هذا فاذا استلزم القانون الذى يحكم موضوع التصرف الكتابة لاثباته ولم يستلزمها قانون محل ابرامه تعين الاخذ بهذا القانون الاخير .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٧٢)

متى كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى - على ما أفصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقدا رضائيا ، اذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلا خاصا بل يتعقد بمجرد تراضى المتبايعين وسواء كان فى حقيقته بيعا أو يسترهبه ، فان الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ولا تستوجب شكلا خاصا لانعقادها عملا بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فان الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل ابرامها .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٧٢)

من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضعة عليها أن أحكام القوانين لا تجرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والاصل ان للقانون

الجديد أثرا مباشرا تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة ، الا فى العقود فتخضع للقانون القديم الذى أبرمت فى ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون ان يكون ثمت تعارض بين هذا البدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين ، والمراد بالقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو القانون بمعناه الاعم ، فتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض الصادر اليها واذ كانت أحكام قوانين ايجار الاماكن الاستثنائية المتتابعة آمرة ومعلقة بالنظام العام فانها تسرى بأثر مباشر فورى من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الايجار حتى ولو كانت مبرمة قبل العمل بها .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٥٩)

(١) يسرى على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذى وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .

(٢) على انه فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن الفعل الضار، لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التى تحدث فى الخارج وتكون مشروعة فى مصر وإن كانت تعد غير مشروعة فى البلد الذى وقعت فيه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢١ لىبى و ٢٢ سورى و ٢٧ عراقى و ٢٨ سودانى .

المفكرة الإيضاحية:

تنحصر القاعدة العامة فى خضوع الالتزامات غير التعاقدية بوجه عام ، سواء أكان مصدرها الفعل الضار أم الأثر دون سبب مشروع لقانون البلد الذى وقعت فيه الحادثة المنشئة للالتزام ويختص هذا القانون بالفصل فى أركان المسؤولية ومنها أهلية الشخص للمساءلة عن فعله الضار رغم عدم توافر أهلية التعاقد له ، كما يختص بالفصل فى آثار هذه المسؤولية ومداها ، ولا تدخل الالتزامات المترتبة على نص القانون مباشرة فى نطاق النص ، لأن القانون نفسه هو الذى يتكفل بتقريرها ، وتعيين من يلتزم بها ، دون أن يضع لذلك ضابطاً معيناً أو قاعدة عامة .

ويختص هذا القانون (قانون البلد الذى وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام) بالفصل فى أركان المسؤولية ومنها أهلية الشخص للمساءلة عن فعله الضار رغم توافر أهلية التعاقد له ، كما يختص بالفصل فى آثار هذه المسؤولية ومداها .

مادة ٢٢

يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة
باجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه
الاجراءات .

التصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٢٢ لىبى و ٢٣ سورى و ٢٨ عراقى و ٣٠ سودانى .

المفكرة الايضاحية ،

وبلاحظ ان تعبير الاختصاص ينصرف الى ولاية المحاكم كما
ينصرف الى الاختصاص النوعى والمكانى والشخصى ، وان تعبير
الاجراءات يشمل جميع الاوضاع التى تتبع امام المحاكم لاستصدار أمر
ولائى أو حكم قضائى لمباشرة اجراءات التنفيذ وغيرها من الاجراءات
التي رسمها القانون وان هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه
الاجراءات بالنظام العام ، ان قواعد واجراءات المرافعات لا تتعلق
بصفة مطلقة بالنظام العام ، .

الحكم القضاء ،

مضى كانت المحكمة قد أثبتت بالدالة السائغة التى أوردتها ان
المدعى عليه الانجليزى الجنسية متوطن فى مصر ، فانها تكون قد أصابت
اذ طبقت القانون المصرى على واقعة الدعوى التى رفعت أمامها
واعتبرت الحكم الصادر من المحكمة الانجليزية بتطبيق المدعية الانجليزية

الجنسية من المدعى عليه ، قد صدر من محكمة غير مختصة ، ذلك ان المادة ٢٢ من القانون المدني المصري تنص على انه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات ، وانه بمقتضى المادة ٨٥٩ و ٨٦١ / ١ مرافعات تختص احكام المصرية بقضايا الاحوال الشخصية للاجانب المتوطنين فى مصر - وان عدم اختصاص احكام الانجليزية بتطبيق المدعى عليه المتوطن فى مصر من المدعية هو أمر متعلق بالنظام العام ، فلا يصححه قبول المدعى عليه هذا الحكم وعدم استئنافه فى بلده ثم حضوره فى دعوى التفقة أمام محكمة بلده دون ان يدفع بعدم اختصاصها وتنفيذه أحد أحكام التفقة من تلقاء نفسه معترفا بحكم التطبيق .

(نقض جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٥٤ من ٦ ص ٣٣٦)

متى كان المدعى عليه مقيما فى بلد المحكمة الاجنبية ولو لم تدم اقامته فيها الا زمنا يسيرا ، فانها تكون مختصة بنظر الدعوى طبقا للقانون الدولى الخاص ، مادام المدعى عليه لم ينكر انه استلم صحيفة الدعوى وهو فى ذلك البلد ، ولم يدع بوقوع بطلان فى الاجراءات أو غش - ومتى رفعت الدعوى بطلب أحقيته فى استعمال اسم ، وكان المدعى مقيما بمصر والمدعى عليه من الاجانب المقيمين بها ، فان هذا الطلب يدخل فى اختصاص احكام الوطنية للاحوال الشخصية .

(نقض جلسة ١٦ / ١ / ١٩٥٦ من ٢ مج فنى مدنى ص ٢٤)

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من ان تختص احكام المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر فى احوال معينة عددها ، ان الاختصاص ينعقد للمحاكم المصرية أصلا ، ومن باب أولى فى الدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى له موطن أو سكن فى مصر ، وذلك بموجب ضابط اقليمى

تقوم على مقتضاه ولاية القضاء المصرى بالنسبة للاجنى - فاذا كانت محكمة بداية القدس مختصة بنظر الدعوى طبقا لقانونها، وكان اختصاصها يقوم أصلا على أساس اغل الذى أبرم فيه العقد . وكان مشروطا تنفيذه فيه - وهما ضابطان للاختصاص مسلم بهما فى غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها - أى القانون المصرى ، اذ نصت عليهما الفقرة الثانية من الثالثة من قانون المرافعات ضمن الحالات التى يقوم فيها الاختصاص للمحاكم المصرية بالنسبة للاجنى ، ولو لم يكن له موطن أو سكن فى مصر . واذا كانت محكمة بداية القدس ، وهى احدى جهتى القضاء المنعقد لهما الاختصاص فى النزاع القائم بين الطرفين قد رفعت اليها الدعوى فعلا ، وأصدرت فيها الحكم المطلوب تدويله بالصيغة التنفيذية ، فان دوافع اطمئنان ومقتضيات الملازمة وحاجة المعاملات الدولية توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها - وشرط اعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره فى الحكم الاجنى قبل ان يصدر الامر بتدويله بالصيغة التنفيذية ، وذلك عملا بما تقررره المادة ٢/٤٩٢ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الاحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها . واذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على انه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى تجرى مباشرتها فيه ، وكان اعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل فى نطاق هذه الاجراءات ، وقد أعلن الطاعنون اعلانا صحيحا وفق الاجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم والنسب لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام فى مصر ، فان النعى ببطلان اعلان الدعوى المطلوب تدويل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس .

(نقض جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٤ ص ١٥ مج فنى مدنى ص ٦٩٩)

وفقا للمادة ٢٢ من القانون المدني يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات ، قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من ان الدعوى باثبات النسب ترفع وفقا للاحكام والشروط وفى المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب اليه من الوالدين ، وتتبع فى اثباتها القواعد التى يقررها القانون المذكور اذ لم يقصد بها ، وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، الا ان تعيين الاحوال التى تقبل فيها الدعوى والمواعيد التى يجب ان ترفع فيها ، والقواعد التى تتبع فى اثباتها وهى مسائل تتصل بالحق موضوع النزاع اتصالا لايقبل الانفصام .

(نقصن جلسة ١٥/٣/١٩٦٧ من ١٨ مع لنى مدنى ص ٦٥٥)

اذ نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على ان « يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات » . فقد افادت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك باعتبار ان القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤدبها وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى وباعتبار ان ولاية القضاء اقليمية بما يوجب ان تكون القواعد اللازمة لمباشرته هى الاخرى إقليميه . واذا كانت قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه فى مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم انه وان لم يشتمل على أسباب الا انه قابل للتنفيذ فى جمهورية السودان ومن ثم يمكن اصدار الامر بتنفيذه فى مصر اذا استوفيت باقى الشرائط الاخرى المقررة فى هذا الخصوص ولا يقدح فى ذلك ما قضت به المادة ٣٤٧ من قانون

المرافعات السابق من وجوب اشتغال الاحكام على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطله ذلك ان الخطاب بهذا النص متعلق بالاحكام التى تصدر فى مصر طالما انه لم يثبت أن تبادل الاحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة .

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ من ٢٠ ص ٧١٧)

مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى انه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى ، قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات ، والاساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو ان القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها ، وان هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازم لتشغيل هذه الوظيفة ، شأنها فى ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الاخرى حتى وان كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة وأنها بهذه المثابة تعد قواعد إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية فى جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الأجنبية ، وإذا يتنافر هذا الأساس مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله أن يكون الاختصاص معقود أصلا لقانون أجنبى واستبعد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لإختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون ومؤدى ذلك هو عدم الإعتداد بما ورد بالمذكرة الايضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدنى من أن هذا الحكم يقوم على إتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام ويجوز النزول عنها ، ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى ، اسوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام ، وذلك إعمالا للمادة ٢٢ المشار اليها التى تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التى تتعلق بالنظام العام .

(الطعن ١٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٩ من ٢١ مع فنى مدنى ص ٨٤٣)

لاتسرى أحكام المواد السابقة الا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك فى قانون خاص أو فى معاهدة دولية نافذة فى مصر .

النصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٣ لىبى و ٢٥ سورى و ٢٩ عراقى و ٢١ سودانى .

المذكرة الإيضاحية ،

استبقى المشروع هذا الحكم من المادة ٦٢ من المشروع التشيكوسلوفاكى وهو يتمشى مع القواعد العامة فى تفسير النصوص وفى فقه القانون الدولى الخاص ، فقواعد التفسير تقضى بأن الحكم الخاص يحد من اطلاق الحكم العام بالنسبة الى الحالة التى أريد التخصيص فى شأنها . أما المعاهدات فلا تكون نافذة فى مصر الا اذا صدر تشريع يقضى بذلك ، ومتى صدر هذا التشريع وجب امضاء أحكام المعاهدة وفقاً لما استقر عليه الفقه ولو تعارضت مع القواعد المشار اليها .

أحكام القضاء ،

ان وفاق سنة ١٩٠٢ هو معاهدة مبرمة بين مصر والسودان وليس لاحدى الدولتين ان تتدخل من أحكامه بعمل منفرد أخذا بأحكام القانون الدولى العام فى شأن المعاهدات ، وعلى القاضى فى كل دولة من الدولتين عندما يطلب منه الحكم فى دعوى يكون المدعى عليه فيها مقبلاً فى بلاد الدولة الاخرى ان يتحقق من ان اعلانه قد تم وفق أحكام ذلك الوفاق من تلقاء نفسه ، ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلى ، سواء أكان القانون الداخلى قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو صدر بعد إبرامها .

(نقض جلسة ١٩٥٦/٣/٨ ص ٧ مج فنى مدنى ص ٢٧٤)

تتبع فيما لم يرد في شأنه نص في المواد السابقة من
أحوال تنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٢٤ لیبی و ٢٦ سوری و ٣٠ عراقي و ٣٥ سودانی .

المذكرة الإيضاحية :

ومن الواضح ان القاضي يرجع أولا الى العرف ان وجدت قاعدة
عرفية تعين القانون الواجب تطبيقه في مسألة من مسائل تنازع القوانين
لان العرف يقوم مقام النص عند غيابه ، فان لم يجد القاضي عرفا طبق
مبادئ القانون الدولي الخاص الاكثر شيوعا بين الدول لما لها من سمات
الدقة والوضوح ما يجعلها تفضل مبادئ القانون الطبيعي بسبب
تخصصها في ناحية معينة من نواحي القانون .

أحكام القضاء :

ان عدم مراعاة محاكم السودان أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ في
اعلان الدعوى المطلوب من محاكم مصر اصدار الامر بتنفيذ الحكم
الصادر فيها من شأنه الا يحصل لهذا الحكم قوة ملزمة أمام احكام
المصرية ، لانه يكون مبنيا على اجراءات تخالف القانون الواجب التطبيق
في السودان في هذه الحالة ، وهي وفاق سنة ١٩٠٢ ، ومن ثم يكون
حكما باطلا ، ولا تسرى عليه قاعدة التبادل المسلم بها في فقه القانون
الدولي الخاص .

(نقض جلسة ١٩٥٦/٣/٨ ص ٧ مج فئنى مدنى ص ٢٧٤)

(١) يعين القاضي القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الأشخاص الذين لاتعرف لهم جنسية ، أو الذين تثبت لهم جنسيات متعددة فى وقت واحد .

(٢) على ان الأشخاص الذين تثبت لهم فى وقت واحد بالنسبة الى مصر الجنسية المصرية ، وبالنسبة الى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول ، فالقانون المصرى هو الذى يجب تطبيقه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٥ لىبى و ٢٧ سورى و ٣٣ عراقى و ٣٢ سودانى .

المذكرة الإيضاحية :

تقتصر المادة ٥٥ « من المشروع التمهيدي والتي أصبحت برقم ٢٥ فى المشروع النهائى » على نقل أحكام المادة ٣٠ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة لتنص فى فقرتها الاولى على ان القاضي يعين القانون الذى يجب تطبيقه فى حالتى التنازع السلبى « عدم وجود جنسية للشخص » والتنازع الايجابى للجنسية « تعدد جنسيات الشخص » دون ان تقيده فى هذا التعيين بقيد . وتنص فى فقرتها الثانية على تغليب الجنسية المصرية عند تزاحمها مع غيرها من الجنسيات التى يتمتع بها شخص واحد . وهذا مبدأ عام استقر فى العرف الدولى

م ٢٥

باعتبار ان تحديد الجنسية مسألة تتعلق بالسيادة ولا يقبل ان تحتكم الدولة في شأنها لغير قانونها . ويراعى ان تخويل القاضى سلطة التقدير وفقا لاحكام الفقرة الاولى خير من تقييده بضوابط تحد من اجتهاده والغالب ان يعتمد القاضى فى حالة التنازع السلبي للجنسية بقانون موطن الشخص « المادة ٢٩ من قانون اصدار القانون الالماني وهى تنص أيضا على جواز تطبيق قانون آخر جنسية للشخص » أو محل اقامته « المادة ١٩ من القانون الايطالى الجديد » وهو القانون المصرى فى أكثر الفروض وان يعتمد فى حالة التنازع الايجابى متى كانت الجنسية المصرية غير داخلية فى النزاع بالجنسية التى يظهر من الظروف ان الشخص يتعلق بها أكثر من سواها .

احكام القضاء :

منازعات الاحوال الشخصية بين طرفين لاتعرف لهما جنسية . وجوب تطبيق القانون المصرى عليها واعتبار علاقتهما فى حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع . مؤدى ذلك . تطبيق الشريعة الاسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين اختلفى الطائفة والملة وتطبيق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة .

اذ كانت المادة ٢٥ من القانون المدنى تنص على ان « يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الاشخاص الذين لاتعرف لهم جنسيه » وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - اعمالا لحكم هذا النص - الى ان القانون المصرى هو الواجب التطبيق على الدعوى بالنظر الى ان النزاع فيها يتعلق بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية بين طرفين لاتعرف لهما جنسية ، وكان مقتضى هذا وقرع العلاقة محل

م ٢٥

النزاع تحت سلطة القانون الداخلى فى مصر ، وبالتالي تأخذ هذه العلاقة حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع . واذا التزم الحكم المطعون فيه فى تحديد تلك الشريعة بالضابط الذى وضعه المشرع فى المواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء احكام الشريعة والملة و ٢٨٠ من لائحة ترتيب احكام الشريعة ، ومؤداه تطبيق الشريعة الاسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة وتطبيق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، وخلص الى انزال احكام شريعة طائفة الارمن الارثوذكس - التى ينتمى اليها الطرفان - على واقعة النزاع فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٠٣٢)

مادة ٢٦

متى ظهر من الاحكام الواردة فى المواد المتقدمة ان القانون
الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ،
فان القانون الداخلى لتلك الدولة هو الذى يقرر أية شريعة من
هذه يجب تطبيقها .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٢٦ لىبى و ٢٨ سورى و ٣/٣١ عراقى و ٣٤
سودانى .

للمتكرة الايضاحية:

تواجه المادة حالة تعدد الشرائع التى يتكون منها القانون الواجب
تطبيقه فى دولة معينة (لتعدد القوانين التى تطبق على المصريين فى
شأن الزواج بسبب تطبيق نظام الطوائف غير الاسلامية) ، وتقضى فى
هذه الحالة بأن القانون الداخلى لهذه الدولة هو الذى يعين الشريعة التى
يجب تطبيقها من بين هذه الشرائع - ويراعى ان هذا الحكم يختلف
عن حكم الاحالة ، ولو ان بعض الفقهاء يطلق على هذه الصورة الاخيرة
اسم (الاحالة الداخلية) ، والواقع ان الاحالة بمعناها العام ثبت فيها
الولاية ، لقانون دولة معينة ، ولكن هذا القانون يتخلى عن ولايته هذه
لقانون آخر . أما الاحالة الداخلية فلا يتخلى فيها قانون الدولة عن ولايته
، وانما هذه الولاية تكون موزعة بين شرائع متعددة ، ويكون من المتعين
ان يرجع الى القانون الداخلى فى هذه الدولة لتعيين الشريعة الواجب

٢٦ م

تطبيقها من بين تلك الشرائع ، وبعبارة أخرى يتخلى قانون الدولة عن اختصاصه فى الاحالة ، ويرد هذا الاختصاص الى دولة أخرى بمقتضى قاعدة من قواعد الاسناد الخاصة بتنظيم النزاع الدولى ما بين القوانين أما فى الاحالة الداخلية ، فلا يتخلى قانون الدولة عن اختصاصه ، وانما هو يعين من بين الشرائع المطبقة فيها شريعة يوجب تطبيقها بمقتضى قاعدة من قواعد تنظيم النزاع الداخلى بين القوانين .

أحكام القضاء :

اذا كان النزاع المطروح دائرا بين زوج ايطالى وزوجة مصرية ، فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدنى ، ويكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق ، فاذا كان الزوج يهودى الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية ، فان القانون المصرى الواجب التطبيق هو القانون الذى كانت تطبقه احكام الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مسائل الاحوال الشخصية . وهذا القانون هو ما بينته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب احكام الشرعية التى نصت على انه : « ... ، ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت فى فقرتها الاخيرة على حكم من الاحكام الواجبة التطبيق يقضى بأن لاتسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر ، الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، وكان الثابت فى الدعوى ان الزوجة مسيحية كاثوليكية لاتدين بوقوع الطلاق ، فان دعوى طلاق زوجها اياها تكون غير مسموعة ، ولا يترتب على الطلاق آثاره ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك ، وذهب الى ان المادة ٩٩ من لائحة ترتيب احكام الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض مجلس جلسة ١٧/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٥٨٣)

مادة ٢٧

إذا تقرر ان قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه الا أحكامه الداخلية ، دون التى تتعلق بالقانون الدولى الخاص .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٧ لىبى و ٢٩ سورى و ٣١ / ١ عراقى و ٣٣ سودانى .

المفكرة الايضاحية :

ان المادة ٢٤ من المشروع « أصبحت برقم ٢٧ فى القانون » لا تجيز الاخذ بفكرة الاحالة وتعمم الحكم الوارد فى المادة ٣١ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة فلا تقصره على الاحوال الشخصية ، التى نصت عليها هذه اللائحة بل تجعله شاملا لقواعد الاسناد جميعا . ولم يتهج المشروع نهج بعض التشريعات فى اجازة الاحالة اذا كان من شأنها ان تفضى الى تطبيق القانون الوطنى « مثل المادة ٢٧ من قانون اصدار القانون المدنى الالمانى والمادة ٢٩ من القانون الملحق بالقانون اليابانى أو فى اجازة الإحالة إطلاقاً » مثل المادة ٣٦ من القانون البولونى الصادر فى سنة ١٩٢٦ ، ذلك ان قاعدة الاسناد حين تجعل الاختصاص التشريعى لقانون معين تصدر عن اعتبارات خاصة ، وفى قبول الاحالة أيا كان نطاقها تفويت لهذه الاعتبارات ونقض حقيقة الحكم المقرر فى تلك القاعدة .

مادة ٢٨

لايجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة ، اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب فى مصر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٨ لىبى و ٣٠ سورى و ٣٢ عراقى و ٣٦ سودانى .

اللمكرة الايضاحية :

تنص المادة على انه لايجوز مطلقا تطبيق أحكام قانون أجنبي قررتة النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب ، وهذا الحكم انعقد عليه الاجماع ، وحذا المشروع فى تقنينه حذو كثير من التشريعات الاجنبية ، وينبغى التنويه بان أعمال فكرة النظام العام والآداب لترتيب الأثر الذى تقدمت الاشارة اليه فيما يتعلق باستبعاد تطبيق القوانين الاجنبية يختلف عن اعمال هذه الفكرة فى نطاق روابط الالتزامات التى لايدخل فى تكوينها عنصر أجنبى .

أحكام القضاء :

وفقا لنص المادة ٢٨ من القانون المدنى لايجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عينته نصوص القانون ، اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب فى مصر ، إذا كان تطبيق القانون الفرنسى على وقعة الدعوى من شأنه حرمان كل من الزوج والاخ من الارث ، بينما

تعتبرهما الشريعة الاسلامية وأحكام قوانين رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ من أصحاب الفروض والعصبات ، وكانت أحكام المواريث الاساسية التى تستند الى نصوص قاطعة فى الشريعة تعتبر فى حق المسلمين من النظام العام فى مصر ، اذ هى وثيقة الصلة بالنظام القانونى والاجتماعى الذى استقر فى ضمير الجماعة ، بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاعتداد بها ، وتغليب قانون اجنبى عليها بما لايسمح للقاضى الوطنى معه ان يتخلى عنها ويطبق غيرها فى الخصومات التى ترفع اليه متى كان المورث والورثة فيها من المسلمين - اذ كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى ان التوفاة مسلمة ، أن الخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمون ، فان الحكم المطعون فيه اذ امتنع عن تطبيق أحكام القانون الاجنبى على واقعة الدعوى لا يكون قد خالف القانون .

(نقض جلسة ٢٧/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٧٢٧)

وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدنى لايجوز استبعاد أحكام القانون الاجنبى الواجبة التطبيق ، الا ان تكون هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب فى مصر ، بأن تمس كيان الدولة التى تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ، ولايدخل فى هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الاجنبى عن أحكام القانون الوطنى أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطنى أكثر فائدة - واذا كان طرفا النزاع أمريكيين ، وتم التعاقد بينهما فى أمريكا والقانون الذى يحكم علاقة العمل بينهما هو القانون الأمريكى واستبعد الحكم المطعون فيه تطبيقه بحجة ان قانون عقد العمل الفردى المصرى من النظام فى مصر وهو يقضى بحق العامل ومكافأة نهاية الخدمة ، وانه لايجوز تطبيق القانون الأمريكى على موضوع النزاع مادام ذلك القانون - كما هو متفق عليه بين الطرفين - لايتص على استحقاق العامل لمكافأة نهاية مدة الخدمة ، أو فى الطلبات

الآخري موضوع الدعوى ، وانه يلتفت عما أثارته الشركة من انه ليس للعامل ان يختار أفضل النظامين ، في حين ان فكرة النظام العام لاتصل بالمقارنة التي يعقدها قاضي الدعوى - ومن عنده - بين القانونين الوطنى والاجنبى ، وما يراه - هو من أوجه المفاضلة بينهما ، فانه يكون خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٤/٥ من ١٨ مج فنى مدنى ص ٧٩٨)

وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدنى لايحوز استبعاد أحكام القانون الاجنبى الواجبة التطبيق ، الا ان تكون هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب فى مصر ، بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسيه للجماعة ، ولايدخل فى هذا النطاق اختلاف أحكام القانون الاجنبى عن أحكام القانون الوطنى فى تحديد المقدار الذى تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦ من ١٨ مج فنى مدنى ص ١٤٩٣)

مؤدى نص المادة ٢٨ من القانون المدنى نهى القاضى عن تطبيق القانون الاجنبى كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو أخلاقية فى الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع - واذا كان الاعتراف بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساوئها مدنيا عما يسند اليها من أعمال غير مشروعة يعتبر من الاصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر وتعتبر بالتالى من المسائل المتعلقة بالنظام العام فى معنى المادة ٢٨ المشار اليها ، فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد القانون الايرانى وطبق أحكام القانون المصرى ، لما تبينه من ان القانون الاول لايحيز مسائل الشخص الاعتبارى عن الفعل الضار ، فانه لا يكون مخالفا للقانون ، اذ يمتنع تطبيق القانون

الاجنبى عملا بالمادة ٢٨ مدنى كلما كان حكمه فى شأن المسئولية أو فى شأن شرط من شروطها ومخالفا للنظام العام.

(نقضت جلسته ١١/٧/١٩٦٧ من ١٨ من ١٦١٤)

(نقضت جلسته ٦/٢٥/١٩٦٤ من ١٥ من ٧٢٧)

لكن كان قانون الدولة التى يراد التمسك فيها بالحكم هو القانون الواجب التطبيق لتحديد ماهية الحكم وبيان ما يعتبر حكما يصدر الامر بتنفيذه ، الا انه بالنسبة لبيان الحكم فى مفهوم أحكام القانون الدولى الخاص، فإن قانون القاضى الذى أصدره يكون هو وحده الذى يحدد بنيانه ، مما يجعله مستوفيا للشكل الصحيح ، وان خالف فى هذا البيان ما هو المتواضع عليه فى مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه .

(الطعن ٥٩٠ من ٣٤ ق - جلسته ١/٢٨/١٩٦٩ من ٢٠ عدد ١)

مسائل الموارث والصايا والتصرفات المضافة الى ما بعد الموت .
خضوعها لقانون المورث أو الموصى أو المتصرف وقت وفاته . شرطه . عدم تعارض أحكامه مع أحكام النظام العام أو الآداب فى مصر .

(الطعن ١٠ لسنة ٤٨ق:أحوال شخصية، جلسته ٦/٢٠/١٩٧٩ من ٣٠ من ٧٢٢)

دخول غير المسلم فى الاسلام بالتلفظ بالشهادتين كافي لاعتباره من المسلمين . عدم اعتماد القانون اللبنانى بإسلامه الا اذا تم وفقا لأوضاع معينة، قاعدة يتعين عدم تطبيقها فى مصر . علة ذلك .

(الطعن ١٠ لسنة ٤٨ق:أحوال شخصية، جلسته ٦/٢٠/١٩٧٩ من ٣٠ من ٧٢٢)

الفصل الثاني

الأشخاص

١- الشخص الطبيعي

مادة ٢٩

(١) تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً، وتنتهى بموته.

(٢) ومع ذلك فحقوق الحمل المستكن يمينها القانون.

النصوص العربية القابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٩ لىبى و ٣١ سورى و ٣٤ عراقسى و ٣٧ سودانى و ٩ ، ١٠ / ١ كويتى و ٧١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المفكرة الايضاحية:

فوجب ان تكون ولادته تامة وان يكون قد ولد حيا فقبل ان تتم الولادة لا تبدأ الشخصية ، واذا تمت الولادة ولكن الجنين ولد ميتا فلا تبدأ الشخصية ، وما بين الولادة والموت يوجد الشخص الطبيعى ويتمتع بأهلية الوجوب وهى غير أهلية الاداء ، فهى قابلة الشخص لان تكون له حقوق وعليه واجبات ، على ان أهلية الوجوب هذه قد توجد قبل الولادة وقد تبقى بعد الموت فالجنين يجوز ان يوصى له فيتملك بالوصية ويرث فيتملك بالميراث ، كذلك الميت تبقى حياته مقدرة حتى تسند

م ٢٩

اليه ملكية ما تركه من مال الى ان تسدد ديونه اذ لا تركه الا بعد سداد الديون .

احكام القضاء :

وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر معارضته في الحكم
القياسي الصادر بتوقيع الحجر عليه . أثره . وجوب الحكم فيها
بانتهاء دعوى الحجر . علة ذلك .

توقيع الحجر على شخص يعتبر اجراء تحفظيا يستهدف منعه من
اساءة التصرف في أمواله ، فاذا توفى الشخص استحال ان يتصرف في
تلك الاموال ، ويوزل مقتضى الحجر وعلة الحكم به ، وطالما كان امر
توقيع الحجر معروضا على القضاء ولم يصدر به حكم حائز لقوة الامر
المقتضى ، فان الدعوى به تنتهى بوفاة المطلوب الحجر عليه بغير حكم
يعرض لاهليته ، وهذا ما يستفاد من المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩
لسنة ١٩٥٢ الخاص باحكام الولاية على المال ، الذي يشترط للحكم
بتوقيع الحجر ان يكون المطلوب الحجر عليه شخصا بالغا ، وتعين
الشكمة على من يحجر عليه قيما لادارة أمواله ، فاذا انتهت شخصية
المطلوب الحجر عليه بموته طبقا للمادة ١/٢٩ من القانون المدني
استحال الحكم لصبرورته غير ذي محل فضلا عن ان أموال المطلوب
الحجر عليه تورث عنه بموته عملا بالمادة الاولى من القانون ٧٧ لسنة
١٩٤٣ الخاص بالمواريث فلا تعود هناك أموال يعهد بها الى قيم لادارتها
ويصبح توقيع الحجر لغوا ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الاوراق ، ان
المطلوب الحجر عليه توفى أثناء نظر المعارضة المقامة منه عن الحكم
القياسي القاضي بتوقيع الحجر عليه ، فانه كان يتعين معه الحكم في تلك
المعارضة بانتهاء دعوى الحجر ، واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا
النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بتأييد الحكم المعارض فيه
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الظعن ١٣ لسنة ٤٩٩ قـ) أحوال شخصية، جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٨٠ م ٣١
(٢٦٩ م)

(١) تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .

(٢) فإذا لم يوجد هذا الدليل ، أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات ، جاز الاثبات بأية طريقة أخرى .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٠ لیبی و ٣٢ سورى و ٣٥ عراقى و ٣٨ سودانى و ٧٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للمفكرة الإيضاحية :

الولادة من حيث هي عمل مادی يثبت بشهادة الميلاد ، وكذلك النسب الذى يترتب على الولادة ، فانه يثبت بشهادة الميلاد ، والموت يثبت بشهادة الوفاة ودفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها . والاصل ان شهادة الميلاد وشهادة الوفاة كافيتان للاثبات . حتى يقيم ذو الشأن الدليل على عدم صحة ما أدرج فى السجلات ... وليس من الضروري اثبات ان هاتين الشهادتین قد فقدتا ، بل يكفى الا بوجدنا حتى يسمح لذى الشأن ان يثبت الولادة والوفاة بجميع الطرق ... على انه يلاحظ فى اباحة اثبات الولادة والوفاة بجميع الطرق ان قانون الاحوال الشخصية هو الذى يحدد قوة الاثبات للطرق المختلفة . فتتبع أحكام الشريعة الاسلامية فى ثبوت النسب .

متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من المحاكمخانة بعد ان تبين من الشهادة السلبية التي قدمت خلو السجلات الرسمية المعدة لاثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ، فانها لم تخطئ ، ذلك ان المادة ٣٠ من القانون المدنى وقرائين المواليد والوفيات افترضت امكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعلة أو لآخرى .

(نقض من جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٦٠)

بيانات شهادة الميلاد . اعتبارها قرينة على النسب وليست حجة فى اثباته . نسبة الطفل فيها الى أب معين عدم اعتبارها حجة عليه ما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان شهادة الميلاد بمجردا ليست حجة فى اثبات النسب ، وان كانت تعد قرينة عليه ، اذ لم يقصد بها ثبوته وانما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها ووضعت له ، ولان القيد بالدفاتر لا يشترط فيه ان يكون بناء على طلب الاب أو وكيله ، بل يصح بالاملاء من القابلة أو الام فلا يعد نسبة الطفل فيها الى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة الاستفادة من شهادة الميلاد بأن المطعون عليه ادعى تزويرها فور تقديم الطاعنة لها ، فلذلك حسبه فى اصدار القرينة الاستفادة منها ، ويكون النعى عليه بالقصور غير وارد .

(الطعن ١١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٦ م ٢٧ ص ٣٩٨)

مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى . البيانات الأخرى ومنها ديانة المتوفى يدونها الموظف طبقا لما يدلى به ذوى الشأن . جواز اثبات ما يخالفها بكافة الطرق .

شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لاثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقا لنص المادة ٢٩ وما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد اذا كان التبليغ اليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، أما البيانات الأخرى المتعلقة بمن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته واسم ولقب والده ووالدته فعلى الموظف المختص تدوينها طبقا لما يدلى به ذوى الشأن ، ومن ثم فان حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تنحصر فى مجرد صدورها على لسان هؤلاء دون صحتها فى ذاتها وتجاوز الاحالة الى التحقيق لاثبات ما يخالفها .

(الطعن ١٩ لسنة ٤١ ق:أحوال شخصية، جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٧٧ م ٢٨ ص ١٠٨٤)

النسب . ثبوته بالفراش الصحيح . المقصود بالفراش الصحيح . الوعد والاستيعاد . لا ينعقد بها زواج .

من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت « بالفراش الصحيح » ، وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو اختلاطة بناء على عقد فاسد أو شبهة وأن الوعد والاستيعاد لا ينعقد بهما زواج باعتبار أن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته بالمستقبل .

(الطعن ٢٥ لسنة ٤٦ ق:أحوال شخصية، جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٧٨ م ٢٩ ص ١٣٧٩)

النسب يثبت بالفراش أو الاقرار أو البينة .

(الطعن ٣٨ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» جلسة ٥ / ٣ / ١٩٨٠ م ٣١ ص ٧٤٦)

النسب يثبت في حق الرجل بالفراش والبينة والاقرار بالبينة .
شرط صحته .

(الطعن ٩ لسنة ٥١ ق «احوال شخصية» جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ م ٣٢ ص ٢٤٦٨)

النسب . ثبوته في حق الرجل بالفراش وبالبينة والاقرار . صدوره
بالاقرار مستوفيا شرائطه . اثره . لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء
كان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا .

(الطعن ٥٠ لسنة ٣١ ق «احوال شخصية» جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ م ٣٣ ص ٥٣١)

النسب . ثبوته بالفراش او الاقرار أو البينة . لا يشترط لقبول
البينة معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد . كفاية ولايتها على
توافر الزواج والفراش بمعناه الشرعي . لعدم قبول انكار نسب الصغير
باللعان . علة ذلك .

(الطعن ١١٧ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» جلسة ١١ / ٥ / ١٩٨٧ م ينشر
بعد)

النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالبينة والاقرار .

(الطعن ٤٧ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨ م ٣٩ ص ١٦٨)

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعة بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المظنون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب وفى بيان ذلك نقول ان محكمة الاستئناف لم تلتفت الى ما تمسكت به من دفاع مبناه ان معاشره المظنون عليه لها جنسيا كانت وليدة عقد زواج فاسد بينهما خلا من شهادته بعد أن وعدنا بتوثيق ذلك الزواج وان هذا الزواج الفاسد أثمر الصغرة " ... - المدعى بانكار نسبها - كما أغفلت الحكمة فى حكمها للمظنون فيه دلالة اقرار المظنون عليه الوارد بتحقيقات الشكوى رقم ... لسنة ادارى المنيا من أنه واقع الطاعة برضاها بعد ان اتفق معها على الزواج واستعداده لعقد قرانه عليها ثم اقدامه بعد ذلك على الزواج منها فى صحة أسرته وهو يعلم بحملها - وهو ما استند اليه حكم محكمة أول درجة فى قضائه برفض دعوى المظنون عليه - ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك انه لما كان من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الاسلامية ان النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو يشبهه وكان من المقرر فى الفقه الحنفى ان الزواج الذى لا يحضره شهود زواج فاسد يعرّتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقى . وكانت القاعدة فى اثبات النسب انه اذا استند الى زواج صحيح أو فسد فيجب لشبوهه ان يكون الزواج ثابتا لانزاع فيه سواء كان الالبات باللفظ الصريح أو يستفاد من دلالة التعبير أو السكوت فى بعض المواضع التى يعتبر الساكت فيها مقرا بالحق بسكوته استثناء من قاعدة لاينسب لساكِت قول وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاع مؤداه انها كانت زوجة للمظنون عليه بعقد زواج فاسد خلا من الشاهدين - وذلك قبل العقد عليها رسميا فى ١٩٨٣/١١/٢٦ وأنها

كانت فراشا له بوعده منه بتوثيق هذا الزواج وان الصغيرة ... ، كانت ثمرة لهذا الزواج الفاسد ودلت على ذلك بعدة قرائن منها اقراره بالشكوى رقم لسنة ادارى قسم المتبا بالاتفاق معها على الزواج منذ فترة سابقة على تقديم شكواها وقت المعاشرة الجنسية بناء على هذا الاتفاق ، وكذلك عقد قرانه عليها وهى ظاهرة الحمل وقدمت تأييدا لذلك صورة رسمية من الشكوى سالفة الذكر . وقد أخذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بهذه القرائن وحمل عليها قضاءه برفض دعوى المطعون عليه ببطلان عقد الزواج ونفى نسب الصغيرة ... ، له الا أن الحكم المطعون فيه قضى بالفاء هذا الحكم على سند من أن البنت المطلوب نفى نسبها الى المطعون عليه أتت من لقاء جنسى محرم شرعا ، وفى مدة اقل من ستة أشهر من تاريخ زواجها دون التحدث عن المستندات التى قدمتها الطاعنة وتمسكت بدلتها على وجود عقد الزواج الفاسد ، كما لم يطلع على القرائن التى ساقتها الطاعنة تأييدا لدفاعها ، والتى كونت منها محكمة أول درجة عقيدتها ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتفسير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان اغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع وما ساقته الطاعنة من أدلة عليه من شأنه ان يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

(الظعن ٧٣ لسنة ٥٧٥ ق: احوال شخصية، جلسة ٢٣/ ٥/ ١٩٨٩ م. ٤٠ ص ٣٧٥)

النسب ثبوته بالإقرار والفراش الصحيح .

وحيث ان الظعن أقيم على سبب واحد من وجهين ينمى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وإخطا فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان المطعون ضدها أتت بالصغير - - لمدة أقل من ستة شهور من تاريخ زواجه بها بعقد رسمى فلا

يثبت نسبه منه شرعا . وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدي المطعون ضدها المتناقضة - انه كان متزوجا بها بعقد عرفي قبل زواجهما بالعقد الرسمي رغم انكاره العقد العرفي فانه يكون فضلا على مخالفته القانون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان دعوى النسب متميزة عن دعوى اثبات الزوجية وان اثباتها لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب احكام الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها اذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التي مازالت باقية على حكمها المقرر في الشريعة الاسلامية وكان النسب كما يثبت بالبينة والاقرار يثبت بالفراش الصحيح وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو الخالطة بناء على عقد فاسد أو بشبهة .

(الظمن ٨س، ٥٨ق: احوال شخصية، جلسة ٢١/ ١١/ ١٩٨٩ م، ٤٠ ج ٣ ص ١٣٣)

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش والبينة والاقرار .

(الظمن ١١٣ لسنة ٥٨ق: احوال شخصية، جلسة ١٥/ ١/ ١٩٩١ لم ينشر بعد)

النسب . ثبوته . بالفراش الصحيح وملك اليمين وما يلحق به .
عدم عرض الحكم المطعون فيه للدفاع الطاعنة ان المطعون ضده راجعها وان هناك زواجا فاسدا أو بشبهة تم بينهما وان الصغيرتين كانتا ثمرة هذا الزواج . قصور .

(الظمن ٢٩ لسنة ٦١ق: احوال شخصية، جلسة ١٥/ ٢/ ١٩٩٢ لم ينشر بعد)

وحيث ان الطعن أقيم على ثمانية أسباب تدعى الطاعة بالأول والثاني والرابع والسادس والسابع والثامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك نقول ان الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن البنت ثمرة علاقة غير شرعية لا يثبت بها النسب اذ الزنا لا يثبت نسباً استناداً للحديث الشريف ان الولد للفراش وللعاهر الحجر مع ان الثابت من الحكم الجنائي ان المطعون ضده واقعها بغير رضاها ومن تقرير الطبيب الشرعي من أنها غير متكررة الاستعمال اذ كانت بكراً قبل قيام المطعون ضده بموافقتها وما ثبت من شهادة شاهدي الطاعة من أنها كانت مخطوبة للطاعن وتم الاتفاق على الزواج وشروطه في حضور أهل الطرفين فاذا نفى الحكم المطعون فيه نسب البنت الصغيرة الى المطعون ضده فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعي مردود ذلك انه من الأصول المقررة في الشريعة الاسلامية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد كالزواج بغير شهود أو شبهه كمخالطة امرأة زفت الى الرجل على أنها زوجته وليست هي الزوجة . ورتب الفقهاء على ذلك ان الزنا لا يثبت نسباً . ولما كان من المقرر ان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها مما يستقل به قاضي الموضوع طالما لم يخرج عن مدلولها لما كان ما تقدم وكان ما استظهره الحكم المطعون فيه وله أصله الثابت في الأوراق لا ينبئ عن قيام زواج صحيح أو فاسد أو وطئ بشبهه بين المطعون ضده والطاعة مما يعتبر فراشا صحيحاً يثبت به نسب الصغيرة "...." الى المطعون ضده لانها ثمرة علاقة غير مشروعها فان النعي عليه بما تقدم يكون على غير أساس .

(الطعن ٨٩ لسنة ٥٩٩ق-أحوال شخصية، جلسة ٣٩/٣/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

وحيث ان هذا النعى شديد ذلك انه من الأصول المقررة في فقه الشريعة الاسلامية ان النسب يثبت بالفراش الصحيح وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به . وهو مخالطة بناء على عقد فاسد أو يشبهه .

(الطعن ٢٩ لسنة ٦٦١ وحوال شخصية، جلسة ١٥/٩/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يدعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وإخفاً في تطبيقه والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول انه لما كانت العبرة في ثبوت النسب اثماً هو قيام الفراش الصحيح وقت الحمل وليس وقت الولادة ومع افتراض صحة ما قرره والمطعون ضدها في وثيقة التصديق على الزواج من ان العلاقة الزوجية بينهما بدأت في ١٩٨٧/١/٢٠ فإنها لم تكن فراشاً له قبل ذلك الأمر الذي أكدته أقوالها في المحضر رقم لسنة اذ ادى أبو حمص عن أن حملها كان نتيجة علاقة غير شرعية بينها وبين زوج عمته "....." خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٨٦ وهو تاريخ سابق على بدء العلاقة الزوجية المتصادق عليها ويتناقض مع ما ذهبت اليه المطعون ضدها في دعواها . وهو لا يقتصر لتعلقه بأصل الحمل ، ومع عكسه بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه لم يتناوله ابداً ورداً . واكتفى بالقول بأن ما أبداه الطاعن من دفاع تضمنته مذكرته وانطوت عليه أوراقه المقدمة أمام محكمة أول درجة لا يتواءم بها نفى نسب الولد له ، وأقام قضاءه بثبوت نسب الصغير "...." له على سند من مجرد حصول الولادة لده تزيد على ستة شهور من تاريخ بدء العلاقة الزوجية التي اعتبرها ثابتة من وثيقة التصديق على الزواج اعتباراً من ١٩٨٧/١/٢٠ وهو ما لا يكفي لحمل قضاؤه ومن ثم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

م ٣٠

وحيث انه لما كان من الأصول المقررة في الشريعة الاسلامية وعلى
ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج
الصحيح وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ورتب
الفقهاء على ذلك ان الزنا لا يثبت نسبا .

(الطعن ٧١ لسنة ٦٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٨/٥/١٩٩٣ لم ينشر
بعد)

إن المقرر في فقه الأحناف أن النسب كما يثبت بالفراش والبينة
فانه يثبت بالاقرار .

(الطعن ٨٠ لسنة ٦٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/٢/١٩٩٤ ص ٤٥
ص ٣٤٦)

ثبتت نسب المظنون ضدها الاولى لوالدها المظنون ضده الثاني
بحكم قضائى استنادا الى اقراره . أثره . تقرير مركز قانونى لها يتحدد
به وضعها فى المجتمع وحالتها فيه . مقتضى ذلك . للحكم بحجية مطلقة
قبل الكافة .

(الطعن ١١٩ لسنة ٦٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ٣١/٥/١٩٩٤ لم ينشر
بعد)

الإقرار بالأبوة . شرطه . أن يكون المقرر له مجهول النسب .
الشخص مجهول النسب فى الفقه الحنفى بانه . قيد اللقيط بدفاتر
الملجأ باسم ولقب معين . لا يلغى أنه معلوم النسب . علة ذلك .

(الطعنان ١٨٧ ، ١١٨ لسنة ٦٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٦/٤/١٩٩٤
لم ينشر بعد)

النسب ثبته فى جانب الرجل بالفراش والاقرار والبينة . يكفى
فى البينة ان تدل على توافر الزواج والفراش بمعناه الشرعى .

(الطعن ٢٢ لسنة ٦١ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٧/٩/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

٣٠ م

النسب - فى الفقه الحنفى - يثبت بالفراش والبينة والإقرار
صدور الإقرار بالنسب مستوفيا شرائطه. أثره - لا يحتمل النفى ولا ينفك
بحال - سواء كان المقر صادقاً أم كاذباً. إنكار الورثة نسب الصغير بعد
اقرار الأب به. لا أثر له. علة ذلك. الإقرار بالنسب فى مجلس القضاء أو
فى غيره. صحيح.

(الظعن ١٩٧ لسنة ٦١ ق، أحوال شخصية، جلسة ٢٢/٥/١٩٩٥ لم ينشر
بعد)

وحيث إن هذا النعى سلبه ذلك أن من الأصول المقررة فى فقه
الشريعة الإسلامية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب
يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وما يلحق به من مخالطة بناءً على
عقد فاسد أو شبهة ، ورتب الفقهاء على ذلك أن الزنا لا يثبت نسباً
وأساس الأخذ بهذه القاعدة هو ولادة الزوجة أو المطلقة فى زمن لا يقل
عن ستة أشهر من تاريخ الزواج ، لما هو مجمع عليه من أنها أقل مدة
للحمل أخذاً بقوله تعالى : وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ، وقوله
تعالى : وفصاله فى عامين ، فبإسقاط مدة الفصال الواردة فى الآية
الأخيرة من مدة الحمل والفصال الواردة فى الآية الأولى يتبقى للحمل
ستة أشهر ، وفرع الفقهاء على ذلك أنه إذا تزوج رجل امرأة فجاءته
بولد لأقل من ستة أشهر من زواجها لم يثبت نسبه لأن العلوق سابق
على النكاح بيقين فلا يكون منه .

(الظعن ١٩٩ لسنة ٦٢ ق، أحوال شخصية، جلسة ٢٢/٤/١٩٩٦ لم ينشر
بعد)

وحيث إن هذا النعى لم يحله ذلك بأن من الأصول المقررة فى
فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت بالفراش، وفى حال قيام الزوجية

م ٣٠

الصحيحه إذا أتى الولد لسنة أشهر على الأقل من وقت الزواج وكان يتصور الحمل من الزوج بأن كان مرافقا أو بالغا ثبت نسب الولد من الزوج بالفراش دون حاجة الى إقرار أو بينه ، وإذا نفاه الزوج فلا ينتفى إلا بشرطين أولهما: أن يكون نفيه وقت الولادة وثانيهما : أن يلاعن إمرأته فإذا تم اللعان بينهما مستوفيا لشروطه فرق القاضى بينهما ونفى الولد عن أبيه وأخقه بأمه ، والأصل فى النسب الإحتياط فى ثبوته ما أمكن فهو يثبت مع الشك وينبنى على الإحتمالات النادرة التى يمكن تصورها بأى وجه حملا خلال المرأة على الصلاح وإحياء للولد ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده لم يتكر قيام الزوجيه بينه وبين الطاعنه ، وأنه وإن نفى نسب المولودة ... اليه عقب ولادتها مباشرة إلا أنه لم يلاعن إمرأته ومن ثم فلا ينتفى نسبها منه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى الطاعنة بثبوت نسب الصغيره للمطعون ضده ، وفى دعوى المطعون ضده ينفى نسب الصغيره إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه ، على أن يكون مع النقض الإحالة ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٤٧ لسنة ٦٣ ق-أحوال شخصية:جلسة ٢٧/ ١/ ١٩٩٧ س ٤٨ ص ٢٢٣)

مادة ٣١

دفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها ، ينظمها
قانون خاص .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٣١ لبيى و ٣٣ سورى و ٣٩ سودانى .

تعليقات :

صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية
ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ تابع فى ١٩٩٤/٦/٩ وقد نظمت
الفصل الأول الأحكام العامة حيث تضمنت المادة الأولى منه أن تتولى
مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية تنفيذ أحكام هذا القانون وأن
تنشأ بمصلحة الأحوال المدنية قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشتمل على
سجل خاص لكل مواطن يميزه رقم قومى منذ ميلاده وطوال حياته
ونصت المادة ١/٣ بأن وقائع الأحوال المدنية هى وقائع الميلاد والوفاه
والزواج والطلاق .

كما صدرت اللائحة التنفيذية بقرار وزير الداخلية ١١٢١ لسنة
١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون وقد نصت المادة الثانية
على أن تنشأ بمصلحة الأحوال المدنية السجلات الآلية الآتية :

١ - سجل واقعات الميلاد وتسجل فيه واقعات الولادة .

- ٢ - سجل واقعات الوفاة وتسجل فيه واقعات الرفاه .
- ٣ - سجل واقعات الزواج وتسجل فيه واقعات الزواج .
- ٤ - سجل واقعات الطلاق وتسجل فيه واقعات الطلاق .
- ٥ - سجل بطاقات تحقيق الشخصية وتسجل فيه بيانات تحقيق الشخصية .
- ٦ - سجل أفراد الأسرة وتسجل فيه بيانات الأسرة وما يطرأ عليها من تغيرات .
- ٧ - سجل تغيير أو تصحيح أو إبطال القيد وتسجل فيه الأحكام والقرارات الموجبة لتصحيح أو تغيير أو إبطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها .
- ٨ - سجل الجنسية ويسجل فيه من يمنعون جنسية جمهورية مصر العربية ومن ترد إليهم ومن تسقط عنهم ومن تسحب منهم .

يسرى فى شأن المفقود والغائب الاحكام المقررة فى قوانين خاصة ، فان لم توجد فأحكام الشريعة الاسلامية .

النصوص العربية المقتبلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٢ لىبى و ٣٤ سورى .

المنكحة الايضاحية :

توجد حالة بين الحياة والموت ، فيعتبر الشخص لاحيا على الاطلاق ولا ميتا من جميع الوجوه ، وتلك هى حالة المفقود ، فكل شخص اختفى بحيث لايعلم مكانه ، ولايدرى هل هو حي أو ميت يمكن لكل ذى شأن وارث أو دائن أو موصى له أو غير هؤلاء من أصحاب المصلحة الحصول على حكم من القاضى بالبات فقده ، ومتى صدر الحكم ثبتت لهذا الشخص حالة المفقود ، وهى حالة تخضع فى أحكامها لقانون الاحوال الشخصية ، وهى هنا الشريعة الاسلامية ومتى حكم بموت المفقود تمتد زوجته عدة الوفاة ، ويعتبر ميتا بالنسبة لماله من تاريخ الحكم وبالنسبة لمال غيره من يوم الفقد .

الجنسية المصرية ينظمها قانون خاص .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٣ لیبی و ٣٥ سورى و ٣٧ عراقى و ٤٦ سودانى و ١ / ٧٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية :

كل شخص طبعى ينتمى الى جنسية معينة ، وينتسب الى أسرة تتكون من ذوى قرياه ، ويتميز باسم يعرف به ، ويقسم فى موطن يتخصص له وتحدد له أهلية أداء لمباشرة حقوقه المدنية ، فهذه خصائص خمس للشخصية الطبيعية - فالجنسية المصرية هى التى ينتمى اليها كل مصرى سواء أقام فى مصر أو لم يقيم ويلاحظ ان الاشخاص الذين ثبت لهم فى وقت واحد بالنسبة الى مصر الجنسية المصرية وبالنسبة الى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول ، يعتبرون مصريين فى نظر القانون المصرى واحكام المصرية ، وتتغلب بذلك الجنسية المصرية على الجنسيات الاجنبية .

احكام القضاء :

تقدير كفاية الادلة لاثبات الجنسية مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٧٤)

الجنسية تثبت بالشهادات الرسمية التي تصدر من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة ، على أن ذلك يعتبر دليلاً أولياً لاثبات الجنسية ما لم يظهر ما يناقضها إذ أنها تصدر من واقع سجلات ولا تعطى إلا بعد أن تكون السلطة التي أعطتها قد قامت بعمل التحريات اللازمة للتأكد من صحة ما جاء بها ولا يتعارض هذا مع ما نص عليه قانون الجنسية في المادة ٢٢ منه ذلك أن المقصود بهذه المادة هو وضع قرينة تخفف على وزير الداخلية وبالتالي على القضاء مهمة الفصل في مسائل الجنسية ولكنها قرينة تقوم على الافتراض وتسقط متى ثبتت الجنسية على وجه قانوني ظاهر وإذن فمتى كان الحكم قد استند في إثبات جنسية أحد الرعايا اليونانيين قبل وفاته إلى شهادة صادرة من القنصلية اليونانية وإلى موافقة الحكومة المصرية على ما ورد فيها فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون مادام لم يقدم ما ينقض الدليل المستند من تلك الشهادات ولم يثبت أن هذا الشخص تخلى عن جنسيته اليونانية قبل وفاته. ^(١)

(الطعن ١ لسنة ٢٥ قـ وأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٦/٣/٢٨ ص ٣٩٠)

أن مؤدى اتفاق اختارين المعقود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ في خصوص الأشخاص المقيمين والذين هم في أصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ والبروتوكول رقم ١ الملحق بها - أن الحكومتين المصرية واليونانية قد إتفقتا على إختيار الأب للجنسية اليونانية ينسحب أثره إلى أبنائه القصر وعلى أن يكون لهؤلاء القصر حق إختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد .

(الطعن ١٤ لسنة ٢٥ قـ وأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩ ص ٩٣٠)

(١) راجع في هذا الموسوعة الذهبية ج ٥ المرجع السابق ص ٢٤٩ .

م ٣٣

تشمل الجنسية البريطانية وفقا لقانون الجنسية البريطاني الصادر في ١٩٤٨ جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

(الطعن ١١ لسنة ٢٥ ق؛ أحوال شخصية؛ جلسة ١٩٥٨/٥/١ من ٩ ص ٤٢٥)

إذا كانت الدعوى متعلقة بالجنسية وطعن على الحكم بأن المحكمة لم تتبع الاجراء الذى اقتضته المادتان ٩٩ ، ١٠٧ مرافعات من وجوب ان تكون النيابة العامة آخر من يتكلم فانه لا جدوى من بحث ما يدعى به من بطلان لعدم اتباع هذا الاجراء متى كانت النيابة لم تطلب الكلمة الاخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت .^(١)

(الطعن ١٤ لسنة ٢٥ ق؛ أحوال شخصية؛ جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩ من ٨ ص ٩٣٠)

المجادلة فى طلب التفسير المقدم الى محكمة النقض فى المسائل القانونية التى بت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لاسبيل الى الطعن فيها . مثال فى جنسية .

(الطعن ١٤ لسنة ٤٠ ق؛ أحوال شخصية؛ جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٢٣ ص ٧٣٩)

طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع باحالة الطلب الى محكمة القضاء الادارى لوجود دعوى امامها بهذا الخصوص . غير مقبول .

(الطعن ١٤ لسنة ٤٠ ق؛ أحوال شخصية؛ جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٢٣ ص ٧٣٩)

الجنسية المصرية . شرط تمتع الابن بها . الدعوى بشبوت وراثه المدعى فى والده المصرى الجنسية . اقامتها أمام دائرة الاحوال الشخصية للمصريين . صحيح .

(الطعن ٢١ لسنة ٣٩ ق؛ أحوال شخصية؛ - جلسة ١٩٧٤/١/٩ من ٢٥ ص ١٢٣)

(١) المرجع السابق ج ٥ ص ٢٤٢ .

قرار إدارى - إسقاط الجنسية - خطأ - ضرر - تعويض .

إصدار قرار بإسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن أحد المواطنين استنادا الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ التى تقضى بجواز إسقاط الجنسية عن كل من يتمتع بها اذا كانت اقامته العادية فى الخارج وانضم الى هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تفويض النظام الاجتماعى أو الاقتصادى للدولة - ثبوت ان اقامة المظمون ضده فى الخارج كانت مؤقتة لحين حصوله على الدكتوراه - امتداد الإقامة سنين لا ينفى عنها طابع التوقيت ويحيلها الى اقامة عادية مادامت مقترنة بقصد التحصيل العلمى الذى بدأت به وانتهت بتحقيقه - نتيجة ذلك تخلف أحد الشرطين اللذين نص عليهما القانون لاسقاط الجنسية - مخالفة القرار للقانون - تعويض .

(الطعن ١٠٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢ ص ٧٧ ص ٥٦٧)

الجنسية رابطة يفرضها القانون بين الفرد والدولة وفقا لما يقوم بالفرد من خصائص سياسية يقدر المشرع اعتبارها مناطا للانتماء الى الدولة واذا لم يصدر قانون يثبت الجنسية المصرية للمقيمين بمصر حتى قامت الوحدة بين مصر وليبيا - وهذه الوحدة بقوانينها وقراراتها لا تغنى عن تعديل أحكام قوانين الجنسية فى أى الدولتين - طلب الطاعة لثبوت الجنسية المصرية لها بمقتضى الوحدة لاسند له فى نصوص القانون الخاص بهذه الجنسية وتعيين رفضه - أساس ذلك .

(الطعن ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٨٢ ص ٢٨ ص ١٦٠)

جنسية - الجنسية المصرية حالات اكتسابها .

منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية ونصوص قوانين الجنسية المتعاقبة مطردة على اعتبار من ولد فى مصر

م ٣٣

من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لاجنسية له مصريا بحكم القانون - وورد ذات القاعدة في قانون الجنسية الأخير رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ - سريان هذا الحكم ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ - تطبيق .

(الطعن رقم ٢٨٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦ من ٣٠ ص ٨٩٧)

شهادة التمتع بالجنسية المصرية الصادرة من وزير الداخلية لها حجيتها القانونية طالما لم يقدم دليل يخالف ذلك .

مفاد نصوص قوانين الجنسية المتعاقبة حسبما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده ، ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وأخيرا المادة ٢١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ ، ان الشهادة الصادرة من وزير الداخلية بناء على طلب الجنسية انما هي دليل فرضه القانون على صاحب الشأن اذا أراد الحصول على اثبات الجنسية ، له حجيته القانونية وتظل هذه الحجية قائمة حتى يقوم الدليل على اثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق .

(الطعن ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ من ٣٧ ص ٨٩٦)

مادة ٣٤

(١) تتكون أسرة الشخص من ذوى قرياه.

(٢) ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٤ لىبى و ٣٦ سورى و ٣٨ عراقى و ٤٢ سودانى و ١٥ كويتى و ٧٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الايضاحية :

أسرة الشخص هم ذوو قرياه ، ويعتبر قريبا للشخص من يجمعه به أصل مشترك ، ذكرا كان أو أنثى ، والقربة أما قرابة مباشرة أو قرابة حواشى ، فتكون القرابة المباشرة بين شخصين اذا تسلسل أحدهما من الآخر ، كما هو الامر بين الاصول والفروع وقرابة الحواشى لا تسلسل فيها وان كان يجمع الشخصين أصل مشترك .

احكام القضاء :

قرابة المصاهرة . مؤداها . أقارب أحد الزوجين . اعتبارهم فى ذات القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر .

مفاد المواد من ٣٤ حتى ٣٧ من التقنين المدني مترابطة انه يقصد بالقرابة تحديد مركز الشخص في أسرة معينة باعتباره عضوا فيها تربطه بباقي أعضائها قرابة نسب أو قرابة اصهار ، بمعنى ان الأسرة تنتظم ذوى القربى ، وقد يكون منشأ القرابة الزوجية أو الاجتماع في أصل مشترك ودم واحد وهى قرابة النسب سواء كانت قرابة الولادة أو قرابة الخواشى وقد يكون مرجعها العلاقة من الزوج وأقارب الزوج الآخر وهى قرابة المصاهرة ، فاذا تحددت قرابة شخص من آخر ودرجة هذه القرابة فان هذا الشخص يعتبر في نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى زوج الشخص الآخر وهو ما جلسته المذكرة الايضاحية للقانون المدني تعليقا على المادة ٣٧ من أن القرابة – بما فى ذلك المصاهرة – اما ان تكون من جهة الاب أو من جهة الام أو من جهة الزوج .

(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ق – جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٩٨٣)

مادة ٣٥

- (١) القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع .
 (٢) وقرابة الخواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك ، دون ان يكون أحدهم فرعاً للآخر .

النصوص العربية للقبالة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٥ لیبی و ٣٧ سوری و ١/٣٩ عراقي و ٤٣ سوداني و ١٦ كويتي و ٧٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

درجة القرابة - كيفية إحتسابها - المادتان ٣٥ و ٣٦ ق مدني .

النص في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون المدني - يدل وعلى ما جاء بالأعمال التحضيرية أن قرابة ابنه الخال هي قرابه من الدرجة الرابعة بإحتساب درجتيه صعودا الى الأصل المشترك - ودرجتين نزولا منه الى القريب .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥ من ٤١ ص ٤٣٦)

م ٣٥

قراءة الحواشي . هي الرابطة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر . منها . قرابة ابن الأخ . إعتبارها من الدرجة الثالثة بإحتساب درجتين صعوداً الى الأصل المشترك ودرجة نزولاً منه الى الفرع الآخر مع عدم إحتساب هذا الأصل . م . ٣٥ ، ٣٦ مدني .

لما كان مؤدى نص المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون المدني - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن قرابة ابن الأخ وهي من قرابة الحواشي التي تربط بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر تعتبر من الدرجة الثالثة بإحتساب درجتين صعوداً الى الأصل المشترك ودرجة نزولاً منه الى الفرع الآخر مع عدم حساب هذا الأصل .

(الطعن ٧٥٩٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/٢١ لم ينشر بعد)

يراعى فى حساب درجة القرابة المباشرة ، اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للاصل بخروج هذا الاصل ، وعند حساب درجة الحواشى تعد الدرجات صعودا من الفرع للاصل المشترك ثم نزولا منه الى الفرع الآخر ، وكل فرع فيما عدا الاصل المشترك يعتبر درجة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٦ لىبى و ٣٨ سورى و ٢/٣٩ عراقى و ٤٤ سودانى و ١٧ كويتى و ٧٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للمتكررة الايضاحية :

درجة القرابة المباشرة تتحدد باعتبار كل فرع درجة دون حساب الاصل فالأب والأم فى الدرجة الاولى ، وكذا الابن والبنت ، وأبو الاب وأم الاب وأبو الام وأم الام فى الدرجة الثانية ، وكذلك ابن الابن وبنت الابن وابن البنت وبنت البنت وهكذا . أما درجة قرابة الحواشى بين شخصين ، فتتحدد بعدد الفروع التى تصل كل شخص بالاصل المشترك مع حساب كل شخص منهما فرعا وعدم حساب الاصل المشترك ، فالأخ فى الدرجة الثانية وابن الأخ فى الدرجة الثالثة وكذلك العم . أما ابن العم ففى الدرجة الرابعة .

درجة القرابة - كيفية احتسابها - المادتان ٣٥ و ٣٦ ق مدنى .

النص فى المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون المدنى - يدل وعلى ما جاء بالأعمال التحضيرية أن قرابة ابنه الخال هى قرابه من الدرجة الرابعة بإحتساب درجتيه صعودا الى الأصل المشترك - ودرجتين نزولا منه الى القريب .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٥ ص ٤١ ص ٤٣٦)

مادة ٣٧

أقارب أحد الزوجين يعتبرون فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الآخر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٣٧ لىبى و ٣٩ مورى و ٣/٣٩ عراقى و ٤٥ سودانى .

المذكرة الإيضاحية :

إذا تحددت قرابة شخص من آخر ودرجة هذه القرابة ، فإن هذا الشخص يعتبر فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة لزوج الشخص الآخر ، وهذا من طريق المصاهرة - ويتبين من ذلك ان القرابة (بما فى ذلك المصاهرة) اما ان تكون من جهة الاب أو من جهة الام أو من جهة الزواج .

م ٣٨، ٣٩

مادة ٣٨

يكون لكل شخص اسم ولقب ، ولقب الشخص يلحق
أولاده .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٣٨ لىبى . و ٤٠ سورى و ٤٠ / ١ عراقى و ٤٠
سودانى .

مادة ٣٩

ينظم بتشريع خاص كيفية اكتساب الالقاب وتغييرها .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٣٩ لىبى و ٤١ سورى و ٤١ / ٢ عراقى .

(١) الوطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة .

(٢) ويجوز ان يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن . كما يجوز الا يكون له موطن ما .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالانطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٠ لیبی و ٤٢ سورى و ٤٢ عراقى و ٤٧ سودانى و ١١ كويتى و ٨١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الايضاحية :

ومجرد الوجود أو السكن في مكان ما لا يجعل منه موطناً ما لم تكن الإقامة فيه مستقرة ، ولا يقصد بالاستقرار اتصال الإقامة دون انقطاع وإنما يقصد استمرارها على وجه يتحقق معه شرط الاعتقاد ولو تخللتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة . والوطن وفقاً لهذا التصوير حالة واقعية لا مجرد رباط صناعي يخلفه القانون ويصل به ما بين شخص معين ومكان معين ، ولذلك يكون من الميسور ان يتعدد موطن الشخص أو ان ينتفى على وجه الإطلاق .

وعلى هذا النحو يوجد الى جانب الموطن الذى يمينه الشخص باختباره من جراء اقامته المعتادة فيه ثلاثة أنواع من الوطن :

م ٤٠

أولاً : موطن اعمال يكون مقصورا على ناحية معينة من نواحي نشاطه الشخصى ، فالكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو صناعة أو حرفة يعتبر بالنسبة الى الغير موطن له فيما يتعلق بإدارة هذه الاعمال وفقا لهذا التعريف .

ثانياً : موطن قانونى ينسب القانون للشخص ولو لم يتم فيه عادة كما هو فى حالة القاصر والمجنون والمفقود ، فالقانون يجعل من موطن وليه أو وصية أو قيمه أو وكيله موطن له .

ثالثاً : موطن مختار ، يتخذه الشخص لتنفيذ عمل قانونى معين كما اذا اختار موطن له مكتب محاميه .

احكام النظام ،

لانتزاع فى ان المقصود بكلمة « شله » الواردة بالمادة ٦ من قانون المرافعات انما هو اهل الاصل ، اذ ان الشارع عندما أراد اجازة الاعلان للمحل اختار نص على ذلك صراحة ، كما يتبين ذلك من مراجعة المواد ٣٣٢ ، ٣٦٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ وغيرها من قانون المرافعات . وهذه القاعدة وان كانت عامة ويتعين الحكم بموجبها ببطلان الطعن شكلا عملا بالمادة ٢٢ من قانون المرافعات فى حالة عدم اعلانه الى الخصوم شخصيا أو فى محلهم الاصل ، الا انه يجب حتما مع ذلك ان يتظر فى الأمر ، فان كان الاعلان على غير مقتضى تلك القاعدة حصل بفعل الخصوم كان غير باطل ، لان البطلان للترتب على عدم الاعلان فى اهل الاصل لايتعلق بالنظام العام ، ويكفى لزواله قبول الاعلان فى اهل الاختار

٤٠ م

خصوصا مع علم ذكر اغل الاصلى فى الاوراق المعلنة بمعرفة الخصم
الذى يتمسك بهذا البطلان .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١/٢٨)^(١)

ان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان اغل المقصود فى المادة
السادسة من قانون المرافعات هو المركز الشرعى المنسوب الى الشخص
الذى يفترض انه عالم بما يجرى فيه مما يتعلق بنفسه وانه موجود فيه
دائما ولو غاب عنه بعض الاحيان . واغل بهذا المعنى كما يجوز ان
يكون محل سكن الشخص الذى يعيش فيه يجوز ان يكون محل عمله
الذى يقوم فيه باستيفاء ماله وايفاء ما عليه . واذا كانت المادة السابعة
من قانون المرافعات قد تحدثت عن خادم المعلن اليه أو اقاربه الساكنين
معه فان هذا معناه ان احكام المادة المذكورة واجبة التطبيق حيث يكون
الاعلان قد وجه الى مسكن المراد اعلانه، وهو لايعنى بحال ان الشارع
لم يرد باغل الا المسكن ، اذ لو كان ذلك مراد الشارع لنص على
وجوب الاعلان فى المسكن بدلا من ان ينص على وجوبه فى اغل مع
الفرق الواضح فى مداول اللفظين . وعلى ذلك فلا يقدح فى صحة
عمل المحضر كون اغل الذى قصده ليجرى فيه اعلان تقرير الطعن
بالنقض هو محل عمل المطعون عليه لا محل سكنه .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٥ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/١)

الموطن الاصلى - كما عرفته المادة ٤١ من القانون المدنى - هو
المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . وهذا الوصف لا ينطبق على منزل

(١) للوسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكهاني وعبد النعم حسنى ج ٩ ص ٥٤٣ وما

بعدها .

م ٤٠

العائلة الا اذا ثبتت اقامة الشخص المراد اعلانه فيه على وجه الاعتياد والاستقرار فاذا اعتبر الحكم المطعون فيه منزل العائلة موطناً للطاعين - يجوز توجيه اعلان الحكم المستأنف اليهم فيه - بغير اثبات اقامتهم فيه فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦ م ١٧ ص ٥٥١)

تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللزم توافرها في الوطن من الامور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٢٧١)

نص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات اذ جرى على انه اذا ألغى الخصم موطنه اختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه ، انما قصد الزام الخصم باخبار خصمه بالغاء موطنه المختار وتوقيع الجزاء عليه اذا تخلف عن اتخاذ هذا الاجراء بان اعتبر اعلانه في الوطن اختار اعلانا صحيحا . وهذا الالتزام والجزاء المترتب على عدم الاستجابة له انما يتعلق بالموطن المختار دون الموطن الأصلي .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٨٨٦)

تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللزم توافرها في الوطن هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الامور الواقعية التي يقررها قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٨٠٢)

م ٤٠

تحديد المادة ٤٠ من القانون المدني للموطن بأنه المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تصوير واقعى يركز على الإقامة الفعلية، ومؤدى ذلك ألا يعد المكان الذى يتلقى فيه الطالب العلم - دون أن يقيم فيه - موطناً له .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ من ٢٠ ص ٨٠٢)

الموطن - تعريفه .

الرأى عند فقهاء الشريعة الاسلامية، على أن الموطن الاصلى هو موطن الانسان فى بلده، أو فى بلدة أخرى اتخلها داراً توطن فيها مع أهله وولده، وليس فى قصده الاحتمال عنها، وإن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن، وهو ما استلهمه للشرع حين نص فى المادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب احكام الشريعة على أن محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقبلاً فيه عادة .

(الطعن ١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥ من ٢١ ص ١١٦١)

النعمى بأن صحيفة الاستئناف خلت من بيان موطن المستأنف دون تقديم صورة رسمية للصحيفة - عدم قبول النعمى لكونه بلا دليل .

إذ نعت الطاعة بأن صحيفة الاستئناف قد خلت من بيان موطن المستأنف ولم تقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من تلك الصحيفة فإن نعيها فى هذا الخصوص يكون عارياً من الدليل .

(الطعن ٣٠ لسنة ٣٦ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧١/١/٦ من ٢٣ ص ٢٧)

٤٠ م

عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الوطن
أمور موضوعية .

لأوجه لما يثيره الطاعن من ان الحكم لم يدلل على قيام عنصر
الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الوطن ، اذ ان ذلك من
الامور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

(الطعن ٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩ ص ٢٢ من ٨٧٢)

موطن التجارة - تغييره - اشتراط الكتابة .

ليس في القانون ما يمنع من ان يتخذ الشخص من موطنه
التجاري موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانوني معين، وفي هذه الحالة
لا يترتب على تغيير الموطن التجاري تغيير الموطن اختار لهذا العمل ، ما
لم يفسح صاحبه عن رغبته في تغييره . واذا كانت المادة ٤٣ من القانون
المدني تشترط الكتابة لاثبات الموطن اختار ، فان أى تغيير لهذا الموطن
ينبغي الافصاح عنه بالكتابة ، ولا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن من علم
الشركة المطعون ضدها بتغيير الطاعن لموطنه التجاري الوارد بالعقد طالما
ان الطاعن لم يفسح كتابته عن ارادته في اتخاذ هذا الموطن الجديد
موطناً مختاراً لتنفيذ الاجراء المتفق عليه في العقد .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ص ٢٢ من ١٠٧١)

خضوع الأجنبي للضريبة العامة على الايراد - شرطه - ان
يكون له موطن في مصر .

مفاد نص الفقرة الاولى من المادة الاولى ونص المادة الثانية من
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ان المشرع أخضع ايرادات الاجنبي

٤٠ م

للمضريبة العامة على الأيراد اذا كان له موطن في مصر ، وقد اعتبر
الأجنبي متوطنا في مصر اذا اتخذ منها محلا لاقامته الرئيسية أو كانت
بها مصالحه الرئيسية ، وقد ساهر المشرع في خصوص المعيار الأول معنى
الموطن في القانون المدني المصري ، اذ عرفته المادة ٤٠ من هذا القانون
بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وهو - وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض - تصوير واقعي لفكرة الموطن يركز على الإقامة
الفعلية المقترنة بعنصر الاستقرار أى بنية استمرار الإقامة على وجه
يتحقق معه شرط الاعتياد .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٤ من ٢٤ من ٢٣٥)

الموطن في مفهوم المادتين ٤٠ مدني ، ٢٠ من اللائحة
الشرعية . المكان الذي اعتاد الشخص الإقامة فيه بصفة مستقرة
التغيب عنه فترات . لا أثر له .

النص في المادة ٤٠ من القانون على ان الموطن هو المكان الذي
يقيم فيه الشخص عادة يدل على ان المشرع اعتمد بالتصوير
الواقعي للموطن - وعلى ما جاء بالملذكرة الإيضاحية - استجابة للحاجات
العملية واتساقا مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية التي أفصحت
عنها المادة ٢٠ من لائحة ترتيب احكامم الشرعية ، فلم يفرق بين الموطن
وبين محل الإقامة العادي ، وجعل المول عليه في تعيينه الإقامة المستقرة
بمعنى انه يشترط في الموطن ان يقيم فيه الشخص وان تكون اقامته
بصفة مستقرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتياد ، ولو لم تكن
مستمرة تتخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ من ١٣٥٤)

٤٠ م

استقرار الإقامة في مكان معين مردّه نية الشخص .
الاستدلال عليها من الظروف المادية . توافر عنصر الاستقرار
ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع .

استقرار الإقامة في مكان معين مردّه الى نية الشخص التي يمكن
الاستدلال عليها من الظروف المادية التي تختلف من دعوى الى أخرى ،
وتقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللّازم توافرها في الوطن
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور الواقعية التي يستقل
بتقديرها قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ من ١٣٥٤)

وجوب اعلان الطعن في موطن المظنون ضده . المقصود بالموطن
المادتان ٤٠ مدني ، ٢١٤ مرافعات . مكتب احماني لا يعد موطناً عاماً له .

(الطعن ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ من ٣٠ من ٢٩٩)

عدم اعتداد المحكمة الاستئنافية بالموطن الذي تم فيه اعلان الحكم
الابتدائي . استناد المحكمة في ذلك الى شهادة صادرة من مصلحة
الهجرة والجنسية بأن اُحكوم عليها وزوجها مهاجرين للخارج منذ آخر
سنة ١٩٧٠ ولم تحضر الى مصر طوال سنة ١٩٧٣ التي تم خلالها
الاعلان . لا خطأ .

(الطعن ١٧٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ من ٣٠ من ٩٤٨)

اتخاذ الخصم موطناً مختاراً له . وجوب اخطار خصمه عند الغائه والا صح اعلانه فيه . مجرد اتخاذه موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى . لا يعد دليلاً على الغاء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه صراحة بهذا الالغاء . علة ذلك .

مؤدى نصوص المواد ١٠ و ١٢ و ٢ و ٦٣ مرافعات و ١/٤٣ مدنى يدل على انه وان كان الاصل ان يتم اعلان الاوراق القضائية فى الموطن الاصلى للخصم الا ان المشرع اجاز اعلاتها فى الموطن المختار ان وجد ، اذ انه اجاز للخصم فى الدعوى اتخاذ موطن مختار لهم تعلن اليهم فيه الاوراق المتعلقة بتلك الدعوى ، وأوجب على المدعى ان يبين فى صحيفة دعواه موطناً مختاراً فى البلد الكائن بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن أصلى فيها ، فاذا اتخذ الخصم موطناً مختاراً ورأى الغاءه وجب عليه ان يخبر خصمه صراحة بذلك والا صح اعلانه فيه ، ولا ينهض مجرد اتخاذ الخصم موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى دليلاً على الغاء الموطن السابق ما لم يخبر خصمه صراحة بهذا الالغاء اذ ليس ثمة ما يمنع قانوناً من ان يكون للخصم أكثر من موطن أصلى أو مختار .

(الطعن ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ ص ٣١٩ من ١١٧٣)

جواز ان يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن .
اعلان الخصم فى الموطن المعين بعقد الايجار صحيح .

لما كانت المادة ٢/٤٠ من القانون المدنى تنص على انه يجوز ان يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن وكان الطاعن قد عين موطناً له فى عقد الايجار هو العين المؤجرة لاعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا العقد ، فان هذا الموطن يظل قائماً ويصح اعلانه فيه ، وكان الثابت من مدونات الحكم للطعون فيه والاوراق ان الطعون ضده الاول

أعلن الطاعن بصحيفة الدعوى وبصحيفة الاستئناف في ذلك الموطن فان الاعلان يكون صحيحا .

(الطعن ٥٥٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٠ من ٣٢ ص ١٨٥٢)

ان الموطن الاصلى طبقاً للرأى السائد فى الفقه الاسلامى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو موطن الانسان فى بلده أو فى بلدة أخرى اتخذها داراً توطن فيها مع أهله وولده وليس فى قصده الاحتمال عنها وان هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن ، وهو ما استلهمه المشرع حين نص فى المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ان محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً فيه عادة ، واذا كان تقديره لقيام عنصر الاستقرار بنية الاستيطان من مسائل الواقع الذى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وكان الثابت بالأوراق ان الطاعن قد أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى بالعنوان الموضح بها باعتباره محل إقامة وان صورة اعلانها سلمت الى تابعه المقيم معه وانه اذ أنكر موطنه فى هذا اخل استدل على ذلك بمجرد أوراق أعلنت اليه فى مسكنه ببلدة أبو كبير بمحافظة الشرقية وهو ما لا يستقيم به التدليل على عدم وجود موطن آخر له فى المكان الذى تم فيه الاعلان بصحيفة الدعوى والثبت باضرر التضمن الاتفاق الذى تم بين الطرفين بشأن النزاع موضوع تلك الدعوى وانه لم يطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يدعيه فى هذا الشأن ، فانه لا على محكمة الموضوع اذا أطرحت هذا الدفاع الذى لم يقدم عليه الدليل المثبت لصحته .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ لم ينشر بعد)

الثبات المحضر فى ورقة الاعلان توجيه الاعلان لجهة الادارة لغلق سكن المراد اعلانه واخطاره بذلك . عدم جواز المهادلة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير . علة ذلك .

(الطعنان ١٥٢٣ ، ١٥٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)^(١)

(١) راجع فى هذا مجلة القضاة الفصلية ص ٢٠ وما بعدها .

م ٤٠

. من يصح تسليمه الاعلان بأوراق المحضرين. م ٢/١٠ مرافعات.
مؤداه. جواز تسليم الاعلان الى الوكيل والتابع عند تواجده بموطن
المطلوب اعلانه ولو لم يكن مقيما معه.

(الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)

الغاء الخصم موطنه الاصلى او اختار. أثره. وجوب اخطار
خصمه. بهذا الالفاء والاصح اعلانه فيه. م ٢/١٢ مرافعات.

(الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)

الأصل في اعلان اوراق المحضرين ان تسلم الى شخص المعلن اليه
او في موطنه الاصلى. تسليمها في الوطن اختار او النيابة العامة.
حالاته. المادتان ١٢. ٩/١٣، ١٠ مرافعات.

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٩)

وجوب اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه او في موطنه الاصلى
دون موطنه اختار م ٣/٣١٢ مرافعات. عدم اعتباره استثناء من حكم
المادة ٩/١٣، ١٠ مرافعات. أثره.

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٩)

جواز اعلان الخصم في شخص وكيله متى اقترن اسم الوكيل
باسم الموكل. اثر ذلك. سريان مواعيد الطعن على الاحكام في حق
الاصيل من تمام اعلانها في شخص الوكيل بصفته. اعلان المطعون ضده
الثاني بصفته وكيلاً عن المطعون ضدها الاولى بالحكم الصادر عليها
بذات الصفة. مؤداه. سقوط حقها في الاستئناف بانقضاء الميعاد من
تمام هذا الاعلان.

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

قيام المحضر بتسليم صورة الاعلان لجهة الادارة فى الحالات اخددة قانونا. لازمة. اخطار المعلن اليه بذلك بكتاب مسجل، يكفى اثبات المحضر توجيه هذا الكتاب باصل الاعلان دون صورته المسلمة من قبل. م ١١ مرافعات.

(دعوى انقاصمة رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)

اعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والاحكام كفيته. ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣، خلو الاوراق مما يفيد ان مركز ادارة الشركة الطاعة يغاير المقر الذى تم الاعلان فيه اثره. صحة الاعلان.

(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)^(١)

وجوب اعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والاحكام فى مركز ادارتها الرئيسى. م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣. مناطه مخالفة ذلك. اثره. بطلان الاعلان. زوال الحق فى التمسك بالبطلان. شرطه.

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

اعلان المؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والاحكام. كفيته. م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣. تخلف ذلك. اثره. بطلان الاعلان.

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٦)

(١) المرجع السابق ص ٢٢.

اعلان صحف الدعاوى والطعون والاحكام المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها. وجوب حصوله فى مركز ادارتها لرئيس مجلس الادارة. المادة ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. حضور الخصم فى جلسة اخرى خلاف الجلسة المبينة بالاعلان الباطل. لا يسقط حقه فى التمسك بالبطان. حضوره سواء من تلقاء نفسه او بناء على الاعلان الباطل فى ذات الجلسة المحددة بالاعلان يزول به البطان. تقديم الخصم مذكرة بدفاعه. اعتباره بمثابة الحضور بالجلسة. المواد ٢/٢٠ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ١١٤ مرافعات.

(الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٢/٢٥/١٩٨٨)

خلو ورقة الاعلان من أية كتابة محررة بخط المحضر . عدم صلاحيتها للبحث فيما اذا كانت هى صور أصل الاعلان طالما ان أصل الاعلان قد اشتمل على جميع البيانات التى استوجبتها القانون .

(الطعن ٢٠٢١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٥٤ لسنة ٦٠ق - جلسة ١١/١٦/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٣/٥/١٩٨٩ لم ينشر بعد)

ما يشتهه المحضرون فى الاوراق التى يقومون باعلانيها بما فيها صحف الدعاوى . حجيته . مطلقة ما لم يتبين تزويره .

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١/١٣/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(نقــــــــــــــــض جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ من ٣٥ من ٢٠٦٦)

تسليم صورة الاعلان في موطن المراد اعلانه لمن يكون ساكنا معه من اقاربه وأصحابه. لا تشترط الإقامة العادية والمستمرة تكفى الإقامة وقت اجراء الاعلان.

(الطعن ٩٤٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٨/٢/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

خلو قانون ايجار الاماكن وقانون المرافعات من تنظيم وكيفية الاخطار بالبريد أثره . وجوب الرجوع الى قوانين هيئة البريد ولوائحها . الرسائل المسجلة بعلم الاستلام . وجوب تسليمها لذات المرسل اليه أو وكيله . رفض التوقيع بما يفيد الاستلام أو تعلم الحصول عليه . وجوب اثبات عامل البريد ذلك - المادتان ٣٢ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ . تخلف هذه الاجراءات أو تمامها بطريقة تنطوي على الغش أثره . بطلان الاخطار ولو استوفى في ظاهره شكله القانوني .

(الطعن ٣٣٤٣ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢١/٢/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

اعلان الأوراق القضائية للنياحة . استثناء . لا يصلح اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن اليه وعدم الاهتداء اليه . لا يكفي مجرد رد الورقة بغير اعلان .

(الطعن ٤٣٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٢٣٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٥٩٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ٣١/١٠/١٩٩١ لم ينشر بعد)

محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . علم جواز المجادلة فيما أثبتته المحضر في محضر عرض الاجرة ما لم يظعن بتزويرها .

(الطعن ١٤٨٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩/٥/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

م ٤٠

تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة . مرجعه ظروف كل واقعة على حدة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب ماثلة .

(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨ لم ينشر بعد)

(نقض جلسة ١٩٨٥/٦/٦ م ٣٦ م ٨٧٠)

اعلان أوراق المحضرين القضائية . الاصل ان تسلم الى شخص المعلن اليه أو في موطنه الاصلى أو اختار أو الى النيابة العامة .

المواد ١٠ ، ١١ ، ١٣ مرافعات الاستعفاء . الاحكام القضائية وجوب اعلانها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الاصلى . م ٢١٣ . مرافعات . مخالفة ذلك . اثره . عدم سريان معاد الطعن في الحكم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦٠ - جلسة ١٩٩٤/١/٢٧ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٥٤٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٣/٦/٢٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٦٨٣ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/٥/٣١ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٩١ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٩٢/١٢/٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٤٠٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٢/١٢/١٦ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٣٧ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٩/٣/٩ لم ينشر بعد)

م ٤٠

اكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالمادة ٦/١٣ مرافعات. وجوب ان يكون معلوما للخصم الآخر علما يقينيا وقت مباشرته اعلان خصمه. وجوب اعلاتهم الى الادارة القضائية بالقوات المسلحة والا صح الاعلان طبقا للقواعد العامة تخلف ذلك. أثره. بطلان الاعلان. م١٩ مرافعات.

(الطعن ١١٥٦ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٩٣/٢/٤ لم ينشر بمعد)

البيات المخضر في ورقة الاعلان وجود المكتب مغلقا . عدم جواز المداولة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير .

(الطعن ٥٥٣ لسنة ٥٦ق- جلسة ١٩٩٣/١١/٨ لم ينشر بمعد)

الأصل في اعلان أوراق المخضرين القضائية . ان تسلم الى شخص المعلن أو في موطنه الاصلى أو جهة الادارة . المادتان ١٠ ، ١١ مرافعات . تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة . وجوب اخطار كل من المعلن اليهم - ولو تمعدوا - بكتاب مسجل مستقل لكل منهم . تخلف ذلك . أثره . بطلان الاعلان . علة ذلك .

(الطعن ٦١٧ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٤/١/١٧ لم ينشر بمعد)

حصول الاعلان في موطن المعلن اليه . لازمه . البيات عدم وجوده به وتسليم الصورة لاحد الاشخاص الذين نصت عليهم المادة العاشرة من قانون المرافعات . تمام الاعلان صحيحا بهذا التسليم . لايلزم اخطار المعلن اليه بكتاب مسجل باسم من سلمت اليه صورة الاعلان . وجوب هذا الاجراء عند الاعلان لجهة الادارة في حالتي امتناع من وجد بالموطن عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام . م ٢/١١ من قانون المرافعات .

(الطعن ٤٩ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٤/١/٢٧ لم ينشر بمعد)

٤٠ م

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع له ولا يتعلق بالنظام العام ، أصل ورقة الإعلان هو وحده الذى يعتبر من أوراق الدعوى ويرفق بملفها أما صورته فهى تسلم للمعلن اليهم لاختطارهم بالنزاع والحكمة التى تنظره وتاريخ الجلسة المحددة لذلك وهى ليست من أوراق الدعوى التى ترفق بملفها ومن ثم فإن العيب الخاص بها مرده الى خطأ المحضر القائم بالإعلان وحده ولا دخل لطالب الإعلان فيه .

(الطعن ٣١٩٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/١/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعة بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إنه يجوز أن يكون للشخص الواحد أكثر من موطن . والثابت أن للمطعون ضده موطن أصلى بناحية الحريريات الغربية مركز المنشأة ذكره بصحيفة المعارضة وبإعلان مذكرة شواهد التزوير . وموطن آخر مؤقت بالكويت ، ومن ثم فإنه يجوز إعلانه فى موطنه الأصلى سالف الذكر وإذ خالف الحكم هذا النظر بقضائه ببطلان إعلان المطعون ضده بصحيفة الدعوى لإعلانه بموطنه الأصلى رغم وجوده بالكويت على نحو ما ثبت من وثيقة جواز سفره فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه ولئن كان لا يمنع إعتبار المكان موطناً تغيب صاحبه عنه فترات ولو كانت متعاضدة مادامت نية الإستيطان قد ظلت قائمة ، إلا أنه يشترط لذلك إنتفاء الفش الذى يتحقق إذا كان المدعى يعلم بإقامة المعلن اليه فعلاً وقت الإعلان بالخارج وتعتمد إخفاء ذلك موجهها الإعلان بموطنه داخل البلاد منتهزاً فرصة

م ٤٠

غيابه عنه . إذ أن تعدد الخصم إخفاء قيام الخصومة عن خصمه للحيلولة دون مشو له فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها يعد من قبيل الغش الذى يترتب عليه بطلان الإعلان ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى الى بطلان إعلان المطعون ضده بالدعوى على أساس أنه ثبت من جواز سفره إنه كان بالكويت وقت توجيه الإعلان اليه ولم تذكر الطاعنه ذلك بورقة الإعلان وسلم المحضر الإعلان لمن قرر أن المطعون ضده يقيم بالخارج فإن الإعلان يكون باطلا ، وهذه أسباب سائلة لها سندها من القانون والواقع ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن ٧١ لسنة ٦٣ قـ أحوال شخصية، جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٧ لم ينشر بعد)

مادة ٤١

يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة
موطننا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو
الحرفة .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٤١ لىبى و ٤٢ سورى و ٤٤ عراقى و ٤٨ سودانى
و ١٢ كويتى و ٨٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات
العربية المتحدة .

مادة ٤٢

(١) موطن القاصر والمهجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانونا .

(٢) ومع ذلك يكون للقاصر الذى بلغ ثمانى عشرة سنة ومن فى حكمه موطن خاص ، بالنسبة الى الاعمال والتصرفات التى يعتبره القانون أهلا لمباشرتها .

النصوص العربية لتقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٢ لىبى و ٤٤ سورى و ٤٣ عراقى و ٤٩ سودانى و ١٣ كويتى و ٨٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

(١) يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين .

(٢) ولا يجوز اثبات وجود الموطن المختار إلا بالكتابة .

(٣) والموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة الى كل ما يتعلق بهذا العمل بما في ذلك اجراءات التنفيذ الجبرى ، الا اذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على أعمال دون أخرى .

النصوص العربية لقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٣ ليهي و ٤٥ سوري و ٥٤ عراقي و ٥٠ سوداني .

احكام القضاء :

موطن الشخص كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه عادة ومن ثم لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطناً له واذا فُتئى كان الواقع هو ان المظمون عليه أعلن بتقرير الطعن فى مكان وظيفته باعتباره مأموراً لاصلاحية الرجال مخاطباً مع أحد الموظفين معه لغيابه مع ان الدعوى أقيمت عليه بصفته الشخصية فان ، هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٩ قى - جلسة ١٩٥٢/٢/٧)^(١)

(١) راجع الموسوعة اللغوية المرجع السابق ج ٩ ص ٥٤٩ وما بعدها .

م ٤٣

لما كان الوطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة وكان مكتب الحامي وفقاً لهذا التعريف لا يعتبر موطناً له فإن إعلانه بالظمن فى مكتبه يكون باطلاً عملاً بالمادتين ١١ و ٢٤ من قانون المرافعات وتقضى المحكمة بالبطلان ولو من تلقاء نفسها فى غيبة المطعون عليه وفقاً للمادة ٩٥ مرافعات .

(الظمن رقم ٣٨٧ لسنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥٥/٣/٣١)

الموطن اختار الذى يعتمد به عند اعلان الاستئناف ، هو ذلك الذى يعينه الخصم فى ورقة اعلان الحكم الابتدائى ، عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق .

(الظمن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٧٠/٢/١٠ من ٢١ ص ٢٦٢)

ما يشترط لصحة اعلان الطاعن فى اخل الاختار .

يشترط لاعلان الظمن فى اخل الاختار وفقاً للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق للمقابلة للمادة ٢١٤ من القانون الحالى ان يكون الخصم قد اتخذ هذا اخل فى ورقة اعلان الحكم لما فى تعيين هذا اخل من قيام قرينة قانونية على قبول اعلانه بالظمن فيه ولو لم يصرح بذلك .

(الظمن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق- جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨ من ٢١ ص ٩٤١)

شرط جواز اعتبار مكتب أحد الحامين موطناً مختاراً - نطاق ذلك .

الأصل ان يتم تسليم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه الاصلى ، ويجوز تسليمها فى الوطن اختار فى الاحوال التى بينها القانون ، وصدر توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من الحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص ، يجعل موطن التوكيل معتبراً فى اعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها ، وهو ما أفصحت عنه المواد ١١ و ٨١ و ٨٢ من قانون المرافعات .

(الظمن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ من ٢٢ ص ٣٩٣)

مادة ٤٤

(١) كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يصجر عليه ، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية .

(٢) ومن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٤ ليبي و ٤٦ سوري (سن الرشد ١٨ سنة) و ٤٦ - ١٠٦ / ٢ عراقي و ٥١ ليبيا و ٤٤ سوداني (سن الرشد ١٨ سنة) و ٢١٥ لبناني (سن الرشد ١٨ سنة) و ٩٦ كويتي و ٨٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المفكرة الإيضاحية :

من المشروع المبادئ الرئيسية في الأهلية باعتبار ان أهلية الاداء هي إحدى خاصيات الشخص الطبيعي ، واقتصر على ان يشير اشارة سريعة الى الادوار التي يمر بها الانسان ، فهو الى السابعة فاقد التمييز ليكون معدوم الأهلية ، وهو من السابعة الى الثامنة عشرة ناقص التمييز فتكون له أهلية ناقصة ، ومن الثامنة عشرة الى الواحدة والعشرين يتسع تمييزه فتتسع أهليته حتى اذا بلغ سن الرشد وهي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة كما هو القانون الحالي متمتعاً بقواه العقلية استكمل التمييز فالأهلية ، كل هذا اذا لم يصب بعمامة في عقله كالغفلة والبله

م ٤٤

والسفه والعتة والجنون ، فيفقد التمييز ويفقد معه الاهلية ، وتبين من ذلك ان الاهلية تتمشى مع التمييز توجد بوجوده وتنعلم بانعدامه .

احكام القضاء :

توقيع الحجر ورفع لا يكون الا بمقتضى حكم . لا اعتداد بقيام موجب الحجر أو زواله .

النص فى المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على ان : يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للغفلة ، ولا يرفع الحجر الا بحكم ، يدل على ان المشرع ذهب الى توقيع الحجر ورفع لا يكون الا بمقتضى حكم ، خلافا لما تواضع عليه فقهاء المشرع الاسلامى من ان الحجر يكون بقيام موجب ورفع يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة الى صدور حكم به ، مما مؤداه ان نشوء الحالة القانونية المترتبة على توقيع الحجر أو رفعه يتوقف على صدور حكم بهما .

(الطعن ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ من ٢٨ ص ١٢٩٣)

بلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون الحكم باستمرار الوصاية عليه . أثره . ثبوت أهلية كاملة له .

(الطعن ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٢ من ٣٢ ص ٧٨٦)

وجوب استئذان محكمة الاحوال الشخصية اذا أراد الرضى رفع دعوى أو اقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالعلان المترتب على اغفال هذا الاجراء .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩ من ٣٢ ص ١٠٨٥)

م ٤٤

استئذان محكمة الاحوال الشخصية في الدعاوى المرفوعة من
القصر أو عليهم . هدفه . عدم جواز تمسك الغير بعدم اجرائه .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩ من ٣٢ ص ١٠٨٥)

مباشرة الوصي تصرفات معينة بغير اذن المحكمة باخالفه للمادة
٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره متجاوزا حدود
نيابته القانونية عن القاصر . اثره . بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة
القاصر . صدور اذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . استكمال العقد شروط
صحته من تاريخ ابرامه . اشتمال الاذن على شروط الغرض منها حفظ
حق القاصر قبل البائع والوصي دون تعليق البيع على شرط واقف
مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .

(الطعن ٢١٤٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠ من ٣٧ ص ٩٦٣)

نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال افاقته .
دفاع بخلالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف .
اعتباره سببا جديدا لا تجوزثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ٦٤ لسنة ٥٤ق "احوال شخصية" جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ من ٣٨
ص ٦٤٠)

مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم انعقاد العقد
بعبارته وما ترتب عليه من اثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه
للطاعنة واردا على غير محل .

(الطعن ٦٤ لسنة ٥٤ق "احوال شخصية" جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ من ٣٨
ص ٦٤٠)

م ٤٤

وحيث ان النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان انه ثبت سوء ادارة المطعون عليها لاموالها وغفلتها بان وهبت اموالها لابنى احدى شقيقاتها كما ثبتت هذه الغفلة مما قدمته ووكيلها من مستندات واذا قضى الحكم رغم ذلك برفض طلب الحجر عليها ودون ان يناقش مذكرة النيابة التي رأت الموافقة عليه فانه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان محكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير ادلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقتنع به مادامت تقيم حكمها على اسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي تنتهي اليها وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه برفض طلب الحجر على المطعون ضدها الى ما شهد به اشقاؤها من عدم اصابتها باى مرض عقلى والى ما جاء بتقرير مستشفى الصحة النفسية بالعباسية من سلامتها عقليا والى ان تصرفها في اموالها الى ابني احدى اخواتها لاعتبارات قوامها التراحم والحنان والرضا بسبب رعايتهما لها وعطفيهما عليها لا مخالفة فيه لمقتضى العقل او الشرع وينأى عن مجال الغفلة وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائع مما له اصله الثابت بالاوراق ويكفى لحمل قضائه فانه لا يعيبه بعد ذلك عدم تعقبه لما اورده الطاعنة من حجج للنفي مادام قيام الحقيقة التي اقتنع بها واورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها وكان الرأى الذى تبديه النيابة في الدعوى لا يقيد المحكمة فى الاخذ به فلا عليها ان اغفلت الرد عليه . لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطنن ١١٤ لسنة ٥٧ق "احوال شخصية" جلسة ٢٥/٧/١٩٨٩ لم ينشر بعد)

م ٤٤

مؤدى المواد ١/٤٤، ١/٤٥، ٤٧ من القانون المدنى والمادة ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال ان كل حكم يصدر بالحجر على البالغ للجنون يستتبع عدم أهليته لمباشرة حقوقه المدنية ومنها حق التقاضى امام المحاكم بالنسبة لامواله أو حقوقه سواء بصفته مدعيا أو مدعى عليه، ويمثله قانونا فى ذلك القيم الذى تعينه محكمة الاحوال الشخصية المختصة، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان المظنون ضدهم أقاموا على المحجور عليه - الذى تمثله الطاعنة - الدعوى الماثلة بايداع صحيفةها قلم كتاب محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٩ وان المذكور قد مثل أمام تلك المحكمة وقدم صورة رسمية للحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ فى الدعوى رقم ١١٥ ب لسنة ١٩٨٣ كلى القاهرة للاحوال الشخصية « ولاية على المال » بتوقيع الحجر عليه ويتمن والده قيما عليه، مرفقا به اخطار الهيئة العامة للتأمين الصحى باصابته باضطراب عقلى كامل، واذا لم يتخذ المظنون ضدهم رغم ما تقدم أى إجراء لتصحيح الوضع فى الدعوى والسير فى الخصومة على وجهها الصحيح بتوجيهها الى المحجور عليه فى شخص من يمثله قانونا فان الحكم المظنون فيه وقد صدر ضد المحجور عليه يكون قد شابه البطلان بما يمييه .

(الطعن ٥١٢٦ لسنة ٦١ قى - جلسة ١٩٩٣/٢/١٧ لم ينشر بعد)

العتة . ماهيته .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٦١ قى - جلسة ١٩٩٤/١١/١٥ لم ينشر بعد)

م ٤٥ ، ٤٦

مادة ٤٥

- (١) لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقداً للتمييز لصغر في السن أو عته أو جنون .
- (٢) وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقداً للتمييز .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٥ لیبی و ٤٧ سورى و ٢/٩٧ عراقى و ٥٢ سودانى .

مادة ٤٦

كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة ، يكون ناقص الأهلية . وفقاً لما يقرره القانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٦ لیبی و ٤٨ سورى و ٥٣ سودانى .

مادة ٤٧

يخضع فاقدو الاهلية وناقصوها بحسب الاحوال لاحكام
الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقا للقواعد المقررة في
القانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٤٧ لىبى و ٤٩ سورى و ٢ / ٤٦ عراقى و ٥٤
سودانى و ٨٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية
المتحدة .

ليس لاحد النزول عن أهليته ولا التعديل فى أحكامها .

النصوص العربية للقبالة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٨ لىبى و ٥٠ سورى و ٥٥ سودانى و ٨٩ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المثيرة الإيضاحية :

بعد أن حدد المشروع الشخصية على النحو المتقدم وعين خصائصها ، تولى حمايتها الحماية الواجبة ضد نفس الشخص وضد الغير - وحى المشروع الشخص ضد نفسه بأن حرم عليه ان ينزل عن أهلية الوجوب أو أهلية الاداء فان قواعد هذين النوعين من الاهلية تعتبر من النظام العام لا تجوز مخالفتها أو تعديلها وكالاهلية الحرية الشخصية ، فلا يجوز لشخص ان ينزل عن حرمة ولا ان يقيدها الا بالقدر الذى لا يتعارض مع النظام العام والآداب ، فليس له ان يلتزم التزاما أبديا ولا ان يقيّد حرمة فى العمل ، كأن يتعهد بالآ مباشر حرفة معينة طولة حياته - وحى المشروع الشخص ضد الغير اذا تعدى على أى حق من الحقوق اللازمة للشخصية ، كالتعدى على حرية الشخص أو سلامة جسمه أو سمعته الادبية أو حرمة موطنه . فاذا وقع تعد من الغير على شئ من ذلك ، كان للشخص ان يطلب وقف هذا التعدى والتعويض عن الضرر . ويعتبر تعديا يستوجب الوقف والتعويض ان يتعدى الغير على اسم الشخص فينازعه فى استعماله دون مبرر ، أو ان يتحمل هذا الاسم على نحو يلحق الضرر بصاحبه ، وقد يتحول الاسم للشخص الى اسم تجارى له قيمة مالية ، وهذا أيضا يحميه القانون .

مادة ٤٩

ليس لأحد النزول عن حرمة الشخصية .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٤٩ لبيى و ٥١ سورى و ٨٣ لبنانى و ٨٩ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

مادة ٥٠

لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع فى حق من الحقوق اللازمة لشخصيته ، ان يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٥٠ لبيى و ٥٢ سورى و ٩٠ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

مادة ٥١

لكل من نازعه الغير فى استعمال اسمه بلا مبرر . ومن
انتحل الغير اسمه دون حق ، ان يطلب وقف هذا الاعتداء مع
التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٥١ لىبى و ٥٣ سورى و ٤١ عراقى و ٩١ من قانون
المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

الأصل ان لكل تاجر ان يتخذ من اسمه الشخصى (ويدخل فى
ذلك اللقب) اسما تجاريا لتمييز محله التجارى عن نظائره ، ومن ثم فلا
يتأدى تجريد شخص من اسمه التجارى المستمد من اسمه المدنى لتجرد
التشابه بينه وبين أسماء الآخرين ، على ان القضاء لايعدم من الوسائل
ما يدرك به ما عساه يقع من خلط أو لبس أو منافسة غير مشروعة نتيجة
لتشابه الأسماء .

(نقض مجلس ————— ١٠/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٦٣)

٢. الشخص الاعتباري

مادة ٥٢

الأشخاص الاعتبارية هي :

١ - الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى ، بالشروط التي يحددها القانون ، والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .

٣ - الأوقاف .

٤ - الشركات التجارية والمدنية .

٥ - الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا للأحكام التي ستأتي فيما بعد .

٦ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون .

النصوص العربية للقبالة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٥٢ لىبى و ٥٤ سورى و ٤٧ عراقى و ٥٦ سودانى و ٩٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المثيرة الايضاحية :

عرض المشروع في المادة لبيان الاشخاص المعنوية التي يعترف لها القانون المصرى بهذه الصيغة ، وقد رأى ان هذا البيان ضرورى لارشاد القضاء الى ضابط عام يحول بينه وبين التوسع فى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية لجماعات لاتدخل فى طريق أو آخر من الفرق التي عنى النص بسردها ، ويوجه هذا المسلك ما التزمه المشروع من عموم فى التعبير يتسع لجميع صور الاشخاص المعنوية القائمة فى مصر فى الوقت الحاضر وليس يمنع ذلك من تدخل المشرع فيما بعد للاعتراف بصور أخرى من صور الاشخاص المعنوية اذا اقتضت المصلحة اعترافا كهذا ، ولذلك أدرجت الفقرة ١ من المادة فى عداد الاشخاص المعنوية كل مجموعة من الاشخاص أو الاموال التي يمنحها القانون شخصية قانونية ، وعلى هذا النحو لا يقتصر النص على بيان ما يوجد فى الأشخاص المعنوية فى مصر فى الوقت الحاضر ، وانما هو يتناول ما قد يلقى التطور الى وجوده فى المستقبل كتقنيات أصحاب الحرف وما إليها ، على ان الاعتراف بالشخصية القانونية للفرق التي لا يتناولها النص بذاتها لابد فيه من نص خاص .

إحكام القضاء :

نصت المادة ١/٥٢ مدنى على ان الاشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية فيكون لها حق التقاضى ، ويكون لكل منها نائب يعبر عن ارادتها - فاذا كان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم - وهى تابعة لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها فى التقاضى - الشخصية المعنوية ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء ، فان رفع الدعوى عليها فى

م ٥٢

شخص مديرها يجعلها غير مقبولة - واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن ١٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١ من ١٣ ص ٩٦١)

اذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقا لحكم المادة ٥٢ من القانون المدلى ، فان لها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها ، وليس يلزم بعد ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان تحتوى صحيفة الاستئناف للوجهة منها الى خصمها على اسم مديرها كما لايمتد بما عساه يكون من خطأ فى اسم مدير هذه الشركة أو عدم احتواء ورقة الاستئناف على لقبه .

(نقض من جلسة ١٩٦٣/١/٣ من ١٤ ص ٦٧)

مفاد نصوص المادتين ٨ و ١١ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم الارشاد فى ميناء الاسكندرية الذى يحكم واقعة الدعوى والمواد ٩ ، ١٠ ، ١٥ من قرار وزير المواصلات رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر نفاذا للمادة ١٥ من ذلك القانون والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٨ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٣٣ من اللائحة الداخلية لهيئة ارشاد البوغاز بميناء الاسكندرية الصادرة فى سنة ١٩٥٤ مجمعة ان هيئة الارشاد بميناء الاسكندرية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها رأس مال يتكون من حصيلة رسوم الارشاد ، وان لهذه الهيئة على مرشديها سلطة فعلية فى رقابتهم وتوجيههم ، وانها توفرهم الاجور للمستحقة لهم بما يتوافر معه عنصران التبعية والاجر وهما الخصيصتان الاساسيتان لعقد العمل . ولا يخفى من ذلك تدخل الموانئ والناتر فى تعيين المرشدين وترقيتهم وتأييدهم ، لان ذلك هو من قبيل ما تمارسه الدولة من اشراف على المرافق لحسن تسييرها وضمان انتظامها .

(نقض من جلسة ١٩٧١/١١/١٧ من ٢٢ ص ٩١٠)

م ٥٢

اذ كان لانزاع بين الطرفين في ان المدرسة منشأة فردية مملوكة للمطعمون ضده ، وبالتالي لاتعد شخصا اعتباريا له ذمة مالية مستقلة ، بل هي جزء من ذمة صاحبها ، فلما يصيب تلك المنشأة من أضرار انما يصيب ذمة المطعمون ضده شخصا ، وبالتالي يكون هو صاحب الصفة في الخصامة عنها أمام القضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدفع بانعدام صفة المطعمون ضده في التقاضي ، فانه لا يكون قد أخطأ في القانون ، ولا يؤثر في ذلك ما يعميه عليه الطاعن من قصور في أسبابه القانونية ، ذلك لانه من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يطل الحكم مجرد القصور في أسبابه القانونية ، مادام انه لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٣)

إضافة الحكم الشخصية الاعتبارية على ادارة البعثات التعليمية السعودية دون بيان السند القانوني لذلك . قصور .

اذ كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه انه أحق الشخصيات الاعتبارية على ادارة البعثات التعليمية السعودية للمملكة العربية السعودية التي يعمل الطاعن مراقبا لها دون ان يبين السند القانوني لما انتهى اليه ، وهو ما من شأنه ان يجهل بالاسباب التي أقام عليها قضاؤه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لاحكام القانون ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن ٢٢٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ٨/١٢/١٩٧٣م ٢٤م ١٢٣٩)

ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية مناطه . اعتراف الدولة بها اعترافا خاصا بصدر الاذن بقيامها لا يكفي تحقق الشروط العامة لقيام الجماعات .

مؤدى نص المادتين ٥٢، ٥٣ من القانون المدنى ، ان مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للمؤسسات والطوائف الدينية هو باعتراف الدولة اعترافا خاصا بها ، بمعنى انه يلزم صدور ترخيص أو اذن خاص بقيام الشخصية المعنوية لكل هيئة أو طائفة دينية ، تحرزا من ان يجمع لكل داعية حوله اتباعا ويتخذ لهم نظاما خاصا وينصب نفسه رائدا لهم ، وهو اعتراف مباشر وفردى على خلاف الاعتراف العام الذى يتطلب بوضع المشرع ابتداء شروطا عامة متى توافرت فى جماعة من الاشخاص أو مجموعة من الاموال اكتسبت الشخصية المعنوية بقوة القانون . ولئن كان لا يشترط فى اعتراف الدولة بالشخصية الاعتبارية للمؤسسات والطوائف الدينية ان يكون بقانون بل يكفى فيه - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المدنى - ان يكون وفقا للقواعد المعينة فى هذا الصدد ، الا انه ينبغى ان يكون هذا الاعتراف مبنيا على اذن وتصريح واضح من قبيل المصادقة على من يمثل الجهة الدينية أو طبقا لما جرى عليه العرف ، بحيث لا يتناقض مع واقع متواتر عليه ، يؤيد هذا النظر ان مشروع القانون الذى كان يضيف الى البطاريكات والطوائف الدينية التى تعترف بها الدولة ، والرهبنات والأديرة التى تتمتع باستقلال ذاتي ولها ذمة مالية مستقلة عن الهيئات الدينية التى تتبعها وتحفظت المذكرة الايضاحية بشأن الفقرة الاخيرة مفرقة انها لا تقصد بها القطع بالرأى فى تمتعها بالشخصية المعنوية ، غير ان لجنة المراجعة أقرت حقوقها مكتفية بوضع عبارة عامة تشمل جميع الهيئات والطوائف التى تعترف بها الدولة ، مما مؤداه ان اعتراف الدولة انما ينصرف أصلا الى ذلك الفريق من الناس الذين يجمع بينهم رباط مشترك سده الايمان بديانة معينة وحمته استخلاص عقيدته من شريعة تلك الديانة دون الوحدات المتفرعة منها ما لم ينجر العرف أو يصدر الاذن باسباغ الشخصية المعنوية عليها .

(الطعن ٦٢٨ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨ ص ٢٩ ق ٩١٧)

طائفة الانجلييين الوطنيين . اعتراف الدولة بها كطائفة واحدة قائمة بذاتها بكافة شعبها وكنائسها . عدم اسباغ الشخصية المعنوية على أى من كنائسها .

طائفة الانجلييين الوطنيين قد اعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب الفرمان العالى الشاهانى الصادر فى ١٨٥٠/١١/٢ وتؤكد بالإرادة الخلدوية السنية الصادرة فى ١٨٧٨/٦/٤ بتعيين وكيل لهذه الطائفة بالقطر المصرى ثم بالتشريع الخاص بها الصادر به الامر العالى المؤرخ فى ١٩٠٢/٣/١ أطلق عليها فيه اسم طائفة الانجلييين الوطنيين وقد أوردت المذكرة التفسيرية للامر العالى سالف الاشارة ان الطائفة الانجيلية .. تشمل جملة كنائس انجيلية ، ولكن أهمها بكثير من جهة عدد الاعضاء الكنيسة الشيعية المتحدة المصرية والسبب فى وضع مشروع الامر العالى الذى نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حينها من نظارة الحفانية من انشاء مجلس عمومى لها بنوع مخصوص للطائفة الانجيلية بأجمعها وقد تعذر على نظارتي الحفانية والداخلية تعضيد هذا الطلب لانه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الاخرى الانجيلية التى تقل أهمية عن هذه الكنيسة من المحكمة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالاحوال الشخصية ، ولأنه نظرا لقلّة عدد مشيخها وعدم وجود نظام محلى لها فى غالب الاحوال لا يتسنى انشاء محكمة مخصصة لكل كنيسة على حدة ، بيد انه لم ير مانع قوى من ايجاد مجلس عمومى مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية مما مفاده ان المشرع اعتبر الطائفة الانجيلية بكافة شعبها وكنائسها طائفة واحدة ، وتعتمد لظروف خاصة ان يجعل اعتراف الدولة منصبا عليها كطائفة دون ان يسبغ الشخصية المعنوية على أى من كنائسها رغم تعددها ، واقتصر على المصادقة على تنصيب من يمثل المجلس العمومى للطائفة باعتباره يمثلها جميعا ، يظهر هذا القول ان

ديباجة الامر العالى المشار اليه اوضحت ان الغرض من اصداره هو تعيين الشروط اللازم توافرها فيمن يكون عضوا بالطائفة تعيينا دقيقا واضحا ومجرد ايجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة فى شئون الطائفة دون ان تشير الى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للكنائس المنضمة للطائفة أخذاً بأن الاعتراف هو للطائفة جميعها ، لما كان ماتقدم وكانت المادة ١٢ من الامر العالى انما تستهدف بيان الموارد المالية للمجلس العمومى للطائفة وتبرز ان الإيرادات التى تصل الى مختلف الكنائس التابعة للطائفة انما تسهم بها فى نفقات هذا المجلس دون ان تكون لها ذمة مالية منفصلة لان هذه الإيرادات تعتبر مالا للطائفة الاجمالية كلها ، وكانت المادة ٢٠ من ذات الامر انما تبين اختصاص المجلس العمومى للطائفة دون ان يفيد أيهما ان الكنائس التابعة للطائفة والتى لها مندوبين بالمجلس تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو ان لها ذمة مالية مستقلة ، واذا خالف الحكم هذا النظر واعتبر ان للكنيسة التى يمثلها الطاعنان ذمة مالية مستقلة فانه يكون معيبا .

(الطعن ٦٢٨ لسنة ٤٤٤ - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ من ٢٩ ص ٩١٧)

ادارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الهيئات العامة دون شركات القطاع العام ، م ١٣ مرافعات ، م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . جواز ندبها لتمثيل احدى هذه الشركات فى نزاع معين م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

مفاد المواد ٢٨ ، ٣٢ ، ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون للمؤسسات العامة وشركات القطاع العام التى رددت حكم المواد ٣٢ ، ٣٦ ، ٥٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ان شركات القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعتبارية بدءا من شهر نظامها فى السجل التجارى ويمثلها رئيس مجلس ادارتها أمام القضاء وفى

صلتها بالغير ، وكانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام ، وكان
مؤدى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات والمادة السادسة
من القانون رقم ٧٥ لسنة ٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، ان
تلك الادارة انما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية
وكذلك عن الهيئات العامة التى تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل
وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام على أساس ان هذه الهيئات
كانت فى الاصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة ادارتها عن طريق
هيئات عامة خروجا بالمرافق التى تتولى تسييرها عن جمود النظم
الحكومية فمنحتها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الاساسى وهو أداء
خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام التى يكون القرض الاساسى منها
هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستقل بميزانيات
تعد على غط الميزانيات التجارية وتؤول اليها أرباحها بحسب الاصل
وتتحمل بالخسارة ، فانها لا تعتبر من الاشخاص العامة ومن ثم لا يسرى
عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم
المادة السادسة من قانون ادارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ لما
كان ماتقدم وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
التابعة لها تميز مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة
التابعة لها احوالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة
أو احدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها الى ادارة قضايا
الحكومة لمباشرتها وكان الثابت من كتاب رئيس مجلس ادارة الشركة
الطاعنة المؤرخ فى ١٩٧٤/٤/٥ ان مجلس ادارتها قد فوض ادارة قضايا
الحكومة فى الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه فان نيابتها عن
الشركة الطاعنة فى اقامة هذا الطعن وتوقيع مستشار مساعد بها على
صحيفته بوصفه نائبا عنها يتحقق به الشرط الذى تتطلبه المادة ٢٥٣
من قانون المرافعات بما نصت عليه من ان يرفع الطعن بالنقض بصحيفة

م ٥٢

تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض .

(الطعن ٥١٤ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٨ من ٢٩ ص ٤١٨)

صحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها. وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة. أوراق الإعلان الأخرى. تسلم للوزراء ومندوبى المصالح والمحافظين أو من يقوم مقامهم. م ١٣ مرافعات . دعوة الخبير للخصوم المذكورين جواز توجيهها لإدارة قضايا الحكومة . علة ذلك .

مؤدى نص للمادتين ١٣ ، ١٩ من قانون المرافعات ، ان الشرع لم يجعل للدولة ومصالحها المختلفة سوى موطن أصلى واحد بالنسبة للإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، فأوجب تسليم صور إعلاناتها الى إدارة قضايا الحكومة والا كان الاعلان باطلا بالنظر لما يترتب على اعلائها من سريان مواعيد يجب اتخاذ اجراءات معينة فى غضوننها ، وإدارة قضايا الحكومة أقدر على القيام بها ، أما غيرها من الأوراق فتعمل للوزراء أو مندوبى المصالح المختصة أو المحافظين أو من يقوم مقامهم ، ولما كان نطاق تطبيق هذا النص يقتصر على اعلان إدارة قضايا الحكومة ببعض أوراق المرافعات التى بينها بيان حصر ، وكان نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - المنطبق على واقعة الدعوى يدل على ان المهمة الأصلية لهذه الإدارة هى ان تنوب عن الجهات الحكومية التى عدها النص فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى ائهاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا بهدف المحافظة على أموال الدولة ورعاية مصالحها وان الإشارة الى تسليم صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون

والاحكام انما استهدف - وعلى ما نصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - ترديد القاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات بقصد جريان ما تعلق منها بجهة القضاء الادارى أو هيئة قضائية أخرى مما مفاده المفارقة بين نطاق الانابة والوكالة بالخصومة الخول لادارة قضايا الحكومة وبين استلزام استلامها صور اعلانات أوراق معينة . لما كان ذلك وكانت دعوة الخبير للخصوم للحضور أمامه وفق المادة ١٤٦ من قانون الالبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ انما تدخل في نطاق الخصومة المرروعة وتدرى فى فلكلها بما مفاده ان يستوى اعلانها للدولة ذاتها أو للنائب عنها وكان لاجدال فى ان ادارة قضايا الحكومة تمثل الطاعنين فى الخصومة المعروضة وتنب عنهم فى الحضور والمرافعات عن صوالهم فان اخطار الخبير لادارة قضايا الحكومة توصل لدعوة الطاعنين بصفتهم للحضور امامه جائز ولا ينطوى على مخالفة القانون .

(الطعن ٢٩٩ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٢٥٣)

بيت المال وادارة الاموال التى آلت الى الدولة . وليس لأيهما شخصية اعتبارية وزير الخزانة هو صاحب الصفة فى تمثيلهما أمام القضاء .

جرى نص المادة ١/٥٢ من القانون المدنى على انه الاشخاص الاعتبارية هى الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ، وهذه الشخصية الاعتبارية تخول من اكتسبها كافة سمات الشخصية القانونية فيكون له نائب يعبر عن ارادته كما يكون له حق التقاضى ، أى يكون له أهلية فى النطاق الذى يحدده سند الاعتراف له بالشخصية الاعتبارية « المادة ٥٣ من القانون المدنى ، ولما كان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته

والمستول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فان وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدي للعقار محل النزاع باعتباره نائباً سواء عن بيت المال أو ادارة الاموال التي آلت الى الدولة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طاملاً لا يوجد نصوص في القانون المنشئ لأيهما ما يمنع أياً منهما الشخصية الاعتبارية بالاضافة الى انه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فان الاموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تزول الى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون مقابل تعريض عنها ويترتب على ذلك ان تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الاموال والممتلكات دون ان يفيد من ذلك ما نصت عليه المادة الاولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على أموالهم والدولة هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاتعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب الاموال الذين فرضت الحراسة على أموالهم . ولما كان المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة ان تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول ، وتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت ان المطعون ضده قد اختصم وزير الخزانة بصفته ممثلاً لبيت المال في الدعوى ٣١٢٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى اسكندرية وقضى له فيها نهائياً بشبوت ملكيته للعين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية واذا كان التقادم المكسب هو اساس ادعاء المطعون ضده ملكية ذات العين في الدعويين الحاليين قبل وزير الخزانة بصفته ممثلاً لادارة الاموال التي آلت الى الدولة فان هذه المسألة الاساسية تكون قد استقرت حقيقتها بين ذات الخصوم - الدولة والمطعون ضده -

٥٢ م

بالحكم الاول استقرارا يمنع اعادة المنازعة فيها بينهما ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتد بحجية الحكم السابق فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧ من ٣٧ ص ١٢١)

الشخصيات الاعتبارية لشركات القطاع العام . استقلالها عن المؤسسات التي تتبعها . اقتراح مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين بالتعاقد مع شاغلي وحدات عقارات لشركات التأمين . لايلزم هذه الشركات الا بقرار من مجلس ادارتها . علة ذلك .

(الطعن ١٦٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ من ٣٩ ص ١١٧٤)

الشخص الاعتبارى . خصائصه . للمادتان ٥٢ و ٥٣ من القانون المدنى . الهيئات العامة . سماتها . ق ٦١ لسنة ١٩٦٣ . اكتسابها صفة الشخص الاعتبارى . شرطه .

(الطعن ٧٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥ من ٤٠ ص ٩٦)

ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية . مناطه . اعتراف الدولة بها . شرطه . صدور ترخيص أو اذن خاص بقيامها .

(الطعن ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ من ٤١ ص ٥٥٨)

طائفة الاقباط الارثوذكس . اعتراف المشرع بالشخصية الاعتبارية لها واعتبار البطريرك نائبا عنها معبرا عن ارادتها فى كل ما يختص به مجلس عمومى الاقباط الارثوذكس وما يختص الاوقاف الخيرية التابعة لها مؤداه . ان البطريرك هو صاحب الصنفه قسى غشيل هذه الطائفة فى

٥٢ م

التقاضى دون سواء ما لم يرد فى القانون نص يسند صفة النيابة فى شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين الى غير البطريق .

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ من ٤١ ص ٥٥٨)

مدلول كلمة الحكومة فى معنى المادة ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية . عدم اتساعه لغيرها من أشخاص القانون العام التى تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة ، اعفاء هذه الاشخاص من الرسوم القضائية . شرطه . ان ينص القانون على اعفائها .

(الطعن ١٦٤٢ ص ٥٧ ق : الهيئتان مجتمعتان ، جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥ من ٣٩ ص ٥)

الإعفاء من الرسوم القضائية . مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة الاوقاف المصرية لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . غلو القانون الصادر بانشائها من النص على اعفائها من الرسوم القضائية . اثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير ايداع الكفالة .

(الطعن ١٦٤٢ ص ٥٧ ق : الهيئتان مجتمعتان ، جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥ من ٣٩ ص ٥)

تشكيل الدولة . انعقاده للوزير فى الشئون المتعلقة بوزارته ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويمهد بها الى غيره . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٤ لم ينشر بعد)

(الطعن ٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/٢٢ لم ينشر بعد)

م ٥٢

تحويل المحافظ سلطات على مديرية التربية والتعليم بما يجعل له صفة في تمثيلها أمام القضاء . لا يسلب وزير التربية والتعليم صفة بالنسبة لها . مؤداه . لكل من الوزير والمحافظ صفة في تمثيلها .

(الطمن ١١٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٩/٢٢ لم ينشر بعد)

(الطمن ٨٨٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٣٠)

(نقض جلسة ١١/٤/١٩٨٥ مجموعة الكتب الفني السنة ١٣٦ع
ص ٦٠٣)

(نقض جلسة ٢٥/١١/١٩٨٤ مجموعة الكتب الفني السنة ٣٥ع
ص ١٨٨٦)

(نقض جلسة ٢/٢/١٩٧٧ مجموعة الكتب الفني السنة ٢٨ ص ٣٥٣)

(نقض جلسة ٢٢/٣/١٩٧٦ مجموعة الكتب الفني السنة ٢٧ ص ٧٢٦)

فروع بنك التسليف الزراعي بالمحافظات . صيرورتها بنوكا مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية . ق ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ . أثره . انعدام صفة المؤسسة المصرية للائتمان الزراعي في تمثيلها في التقاضي . ثبوت هذه الصفة لبنك التنمية بالمحافظة وحده . لا يغير من ذلك صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي . علة ذلك .

(الطمن رقم ٣١٦١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٣/١/٧)

(الطمن ٧٢١ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ص ٢٨ ص ١٥٤٣)

(الطمن ٤٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

(الطمن رقم ١٣٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)

(الطمن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)

م ٥٢

الشخصية المعنية للشركة ، قيامها بمجرد تكوينها . احتجاج
الشركة بشخصيتها المعنية قبل الغير . شرطه . استيفاء اجراءات النشر .

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٨قـ. جلسة ١٩٩٣/٤/٢٨ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥قـ. جلسة ١٩٩١/٥/٢٧)

(الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٥قـ . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

مادة ٥٢

(١) الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازماً لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها القانون .

(٢) فىكون له :

أ - ذمة مالية مستقلة .

ب - أهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه ، أو التى يقررها القانون .

جـ - حق التقاضى .

د - موطن مستقل ، ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز ادارته ، والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز ادارتها بالنسبة الى القانون الداخلى ، المكان الذى توجد فيه الادارة اghلية .

(٣) ويكون له نائب يعبر عن ارادته .

النصوص العربية للقبلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٥٣ لىبى و ٥٥ سورى و ٤٨ عراقى و ٥٧ سودانى و ٩٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أحكام القضاء :

شراء الذمة المالية للشركة . خلافة الشركة المشترية لها خلافة تامة . اندماجها بعد ذلك فى مؤسسة عامة . القضاء بقبول الدعوى الموجهة لهذه المؤسسة الاخيرة . لا خطأ . مثال بشأن تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم :

اذ كان الحكم قد استخلص من المستند - المقدم من الطاعنة - ان الشركة العامة لدور السينما اشترت الذمة المالية للشركة الشرقية للسينما بكامل عناصرها من أصول وخصوم دون تحديد أو تقييد بما ورد فى قرار التقييم أو قرار الحارس العام الصادر باعتماده وانه بالتالى تكون الشركة المشترية قد خلفتها خلافة تامة ، ثم اندمجت الشركة الاخيرة فى شركة القاهرة للتوزيع السينمائى التى اندمجت فى المؤسسة المصرية العامة للسينما وانه لهذا تكون المؤسسة المذكورة هى صاحبة الصفة فى اقامة الدعوى عليها وهو استخلاص سائع يتفق مع صحيح القانون ، واذ رتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة ، فان النعى عليه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٤٥٤)

الجمعيات :

المواد من ٥٤ الى ٨٠ .^(١)

(١) ألغيت المواد من ٥٤ الى ٨٠ بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية عدد ٨٨ مكررج الصادر فى ١١ / ٣ / ١٩٥٦ - ثم ألغى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ الجريدة الرسمية عدد ٣٧ الصادر فى ١٢ / ٢ / ١٩٦٤ .

الفصل الثالث

تقسيم الأشياء والاموال

مادة ٨١

(١) كل شئ غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح ان يكون محلا للحقوق المالية .

(٢) والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد ان يستأثر بحياتها ، وأما الخارجة بحكم القانون فهي التي لا يجيز القانون ان تكون محلا للحقوق المالية .

النصوص العربية للقبالة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨١ لیبی و ٨٣ سوری و ٦١ عراقی و ٥٩ سودانی و ٩٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

اللمكرة الايضاحية :

وضع المشروع بهذه المادة أساس التفرقة بين الأشياء والاموال فليبين ان الشئ غير المال ، وانه لا يعدو ان يكون محلا للحقوق المالية بشرط الا يكون خارجا عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون ، والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي يمكن ان ينتفع بها كل الناس بغير ان يحول انتفاع بعضهم دون إنتفاع البعض الآخر كالهواء

م ٨١

والماء الجارى وأشعة الشمس الخ . والأشياء التى تخرج عن التعامل بحكم القانون هى التى ينص القانون على عدم جواز التعامل فيها بوجه عام كالحشيش والأفيون والأشياء التى تدخل ضمن الاموال العامة ، ولا يغير من هذا الوصف اجازة نوع معين من التعامل فى هذه الاشياء كبيع الحشيش والأفيون لأغراض طبية ، واعطاء رخص لاستعمال بعض الاموال العامة الخ .

أحكام القضاء :

إذا كان الحكم قد رد على ادعاء الطاعنة المؤسس على ان عدم تحمل وزارة الاوقاف والتركة بالتضامن بينهما بما صرفته فى تشييد المسجد نفاذاً لوصية المورث ، من شأنه ان يترتب عليه ابراء كل منهما على حسابها ، فرفض الحكم دعواها بالنسبة الى وزارة الاوقاف ، استنادا الى ان بناء المسجد لم يكن من مال الطاعنة ، بل كان مما حصلته من ريع أعيان التركة ، وان الأبراء لا وجود له ، اذ لا يمكن اعتبار المسجد ثروة عادت على الوقف ، اذ هو بناء خارج عن دائرة التعامل ، ففى هذا الذى أورده الحكم خاصا بوزارة الاوقاف ما يصلح ردا بالنسبة للتركة ، ومن ثم يكون النعى عليه بالبطلان لقصوره فى هذا الخصوص لا مبرر له (نقض ١٦ / ١١ / ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٩٠)

ان قصد الشارع بما تقضى به المادة ٨١ من القانون المدنى من ان الاموال العامة تخرج عن التعامل بحكم القانون ، عدم جواز التصرف فى هذه الاموال أو الخبز عليها أو تملكها بالتقادم ، وهو ما نص عليه فى المادة ٨٧ / ٢ من القانون المدنى ، وهذا أمر لا شأن له بتقدير قيمة الدعوى .

(نقض جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٥٦)

مادة ٨٢

(١) كل شئ مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف ، فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شئ فهو منقول .

(٢) ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه ، رصدًا على خدمة هذا العقار أو استغلاله .

النصوص العربية للقبالة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٢ لىبى و ٨٤ سورى و ٦٢ و ٦٣ عراقى و ٦٠ سودانى و ١ و ٢ و ٣ لبنانى و ٢٤ ، ٢٥ كويتى و ١٠١ ، ١/١٠٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للمتكرة الإيضاحية :

عرف النص العقار بأنه كل شئ له مستقر ثابت بحيث لا يمكن نقله دون تلف ، وينطبق ذلك على كل شئ حائز لصفة الاستقرار سواء أكان ذلك من أصل خلقته أم بصنع صانع ، ولا يعتبر الشئ ذا مستقر ثابت إلا اذا كان لا يمكن نقله دون تلف ، فالاكشاك التى يمكن حلها وإقامتها فى مكان آخر لا تعتبر أشياء ثابتة ، أما المباني التى لا يمكن نقلها دون تلف تعتبر ثابتة حتى لو كانت معدة لتبقى مدة قصيرة .

وقد توسع المشروع فيها - العقارات بالتخصيص - فلم يقصرها كما فعل التقنين الحالي - القديم - على الآلات اللازمة أى الضرورية للزراعة والمصانع ، بل نص عليها فى صيغة عامة تجعلها تشمل كل منقول يضعه مالكه فى عقار مملوك له ، ويخصص اما خدمة العقار كالتماثيل التى توضع على قواعد مشبته ، واما لاستغلاله كالألات الزراعية والصناعية ومفروشات الفنادق والرفوف والخزائن والمقاعد المخصصة لاستغلال اهل التجارة الخ - ولا يشترط ان يكون المنقول لازماً أى ضروريا لخدمة العقار أو استغلاله ، بل يكفى تخصيصه لهذه الخدمة أو الاستغلال ولو لم تكن هناك ضرورة تقتضى ذلك . أما اذا وضع المنقول لخدمة شخص ماله لا لخدمة العقار ، فان ذلك لا يجعله عقارا بالتخصيص ، ولا يشترط ان يكون التخصيص بصفة دائمة بل يكفى الا يكون عارضا ، ومعنى النقط التخصيص زالت عن المنقول صفة العقار.

أحكام القضاء :

تعتبر المنقولات التى رصدها المالك لخدمة عقاره المستغل استغلالا تجاريا بمعرفة عقارا بالتخصيص ، وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون المدنى المختلط وليس بلام لاعتبارها كذلك ان تكون مشبته بالعقار على وجه القرار.

(الطعن ١٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٣٠١)

تعتبر العقارات بالتخصيص داخلية ضمن الملحقات وتباع مع العقار المرهون ، ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك ، ويقع عبء اثبات هذا

م ٨٢

الاتفاق على من يدعيه - واذن فمتى كان الطاعن بوصفه مدعياً هو المكلف باثبات أن المنقولات موضوع النزاع لا يشملها عقد الرهن الصادر منه ، فإنه كان لزاماً عليه هو ان يقدم هذا العقد الى محكمة الموضوع في سبيل اثبات دعواه ، واذ هو لم يفعل ، فإنه لايقبل منه النعى عليها باحطاً في تطبيق القانون .

(الطعن ١٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ص ٣٩٢)

مادة ٨٣

(١) يعتبر مالا عقاريا كل حق عيني يقع على عقار ، بما في ذلك حق الملكية ، وكذلك كل دعوى تتعلق بحق عيني على عقار .

(٢) ويعتبر مالا منقولاً ما عدا ذلك من الحقوق المالية .

النصوص العربية للقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٣ لیبی و ٨٥ سورى ٦٨ سودانى و ٤ لبنانى و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ عراقى .

المنكوة الايضاحية :

بعد ان قسم المشروع الاشياء الى ثابتة ومنقولة عرض لما يترتب عليها من حقوق ، وهى التى يصدق عليها وحدها اصطلاح الاموال ولم يستثن من ذلك حق الملكية وهو اوسع الحقوق مدى واقربها الى الاختلاط بالشئ الذى يرد عليه ، وقد قسم المشروع الاموال الى عقار ومنقول ايضا ، فجعل كل حق عيني يقع على شئ ثابت عقارا سواء كان هذا الحق حق ملكية أو حق انتفاع أو ارتفاق أو رهن أو اختصاص ... الخ . وكذلك كل دعوى عينية تتعلق بعقار واعتبر المشروع مالا منقولاً كل ما ليس مالا عقاريا .

وعلى هذا النحو يعتبر مالا منقولاً جميع الحقوق والدعاوى العينية والشخصية المتعلقة بشئ منقول بما في ذلك حق ملكية المنقول

والحقوق الشخصية المتعلقة بمقار والحقوق المتعلقة بشئ غير مادی أى
حقوق الملكية والفنية والصناعية وما شابهها .

أحكام القضاء :

يبين من استعراض نصوص القانون المدنى المصرى انه اعتبر حق
الانتفاع من الحقوق الميئنة ، وذلك بادراجه فى باب الحقوق المنفردة عن
حق الملكية ، كما انه فى المادة ٨٣ اعتبر كل حق عينى مالا عقاريا ، ثم
انه حدد الحالات التى تعتبر قيودا على حق الملكية وهى التى تناولتها
المواد من ٨١٦ - ٨٢٤ والمتعلقة بالقيود الناشئة عن حقوق الجوار وليس
فيها حق الانتفاع ، ومن ثم فان حق الانتفاع فى نظر القانون المصرى
هو حق مالى قائم فى ذاته ولا يعتبر من القيود الواردة على حق الملكية
وبالتالى فهو مما يجوز الايضاء به ويمكن تقويمه .

(نقل من جريدة ١٩٦٠/٥/٢٦ س ١١ ص ٤٧١)

الدعاوى الشخصية العقارية هى الدعاوى التى تستند الى حق
الشخص ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار أو اكتساب هذا الحق
ومن ذلك الدعوى التى يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها
الحكم على البائع بصحة التعاقد ، وقد راعى الشارع هذا الازدواج فى
تكوين الدعوى ومآلها حينما جعل الاختصاص المحلى بنظر الدعاوى
الشخصية العقارية وفقا للمادة ٥٦ مرافعات قديم المرافعات ، معقودا
للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه ولا ينال من
هذا النظر ان تكون المادة ٨٣ من القانون المدنى قد اقتضت فى تقسيم
الاموال والدعاوى المتعلقة بها على عقار ومنقول فقط ، اذ لم يرد فيها
أو غيرها من نصوص القانون المدنى أية قاعدة للاختصاص تغاير قاعدة

م ٨٣

المادة ٥٦ من قانون المرافعات فى شأن الاختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية .

(نقض جلسة ١٩٦٣/٣/٣١ من ١٤ مح فنى من ٣٥٥)

حق المستأجر شخصى ولو ورد على عقار .

مفاد المادة ٥٥٨ من القانون المدنى ان حق المستأجر فى طبيعته حق شخصى وليس حقا عينيا ، وهو بهذه المثابة يعتبر مالا منقولاً ولو كان محل الاجارة عقارا ، كما يعد عقد الايجار من أعمال الادارة لا من أعمال التصرف .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١ من ٢٩ من ١٥١٠)

الدعوى البوليصية . دعوى شخصية . لا يؤول الحق العيى بمقتضاها الى الدائن أو مدينه . اقتصارها على رجوع العين الى الضمان العام للدائنين .

ليس من شأن الدعوى البوليصية المفاضلة بين المقود ، بل هى دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عيى ولا يؤول بمقتضاها الحق العيى اليه أو الى مدينه ، بل انها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان ، دون ان يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن ان تعود الملكية الى المدين وانما ترجع العين فقط الى الضمان العام للدائنين .

(الطعن ٦١٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ من ٣٤ من ١٩٧٢)

- (١) الأشياء القابلة للاستهلاك هي التي ينحصر استعمالها بحسب ما أعدت له ، في استهلاكها أو انفاقها .
- (٢) فيعتبر قابلا للاستهلاك كل ما أعد في المتاجر للبيع .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٤ لیبی و ٨٧ سوری و ٦٢ سودانی و ٢٩ كويتي .

المفكرة الايضاحية :

عرض المشروع في هذه المادة لتقسيم الأشياء القابلة للاستهلاك وغير قابلة له ، والأشياء القابلة للاستهلاك هي التي تهلك بمجرد استعمالها مرة واحدة أو بعبارة أخرى هي التي ينحصر استعمالها ، بحسب ما أعدت له ، في استهلاكها استهلاكاً مادياً أو قانونياً ويعتبر إنفاق النقود وبيع العروض المعدة للبيع استهلاكاً قانونياً لها ، وما عدا ذلك من أشياء فهو غير قابل للاستهلاك ، والعبارة في ذلك بالاستعمال الذي أعد له الشيء ، فالشمار والنقود يكون الغرض منها عادة أكلها أو انفاقها ، ولكنها إذا أعدت للعرض في معرض أو عدة معارض على التوالي تكون غير قابلة للاستهلاك .

مادة ٨٥

الأشياء المثلية هي التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء،
والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو المقياس أو الكيل
أو الوزن.

النصوص العربية القابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ٨٥ لبيى و ٨٨ سوري و ٦٤ عراقى و ٦١ سودانى
و ٢٨ كويتى و ١/٩٩ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات
العربية المتحدة .
الفكرة الايضاحية :

المعول عليه في وصف الشيء بأنه مثلى أو قيمى ، هو جواز قيام
شيء آخر من جنسه ونوعه مقامه عند الوفاء بحسب قصد العاقدين أو
عدم جواز ذلك ، فالنقود الممدة للمعرض مثليه ولكنها غير قابلة
للاستهلاك ، والتحف الفنية الاصلية قيمة ولكنها تعتبر قابلة للاستهلاك
إذا أعدت للبيع .

أحكام القضاء :

الأشياء المثلية هي التي يعتبر المتعاقدان ان الوفاء بها يتم
بتقديم ما يماثلها بدلا منها ، والأشياء القيمية هي التي يعتبر
المتعاقدان الوفاء بها لا يتم الا بتقديمها هي عينها ، وقد يكون الشيء
بعينه مثليا في أحوال وقيميا في أحوال أخرى ، والفصل في كونه هذا
أو ذاك يرجع الى طبيعة هذا الشيء ونية ذوى الشأن وظروف الاحوال
فعلى أى وجه اعتبره قاضى الموضوع وينى اعتباره على اسباب منتجة
لوجهة رأيه ، فلا رقابة حكمة النقض عليه .

(الطعن ٣٩ لسنة ٣ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٣٣ ج١ فى ٢٥ سنة ص ٣٠٠)

مادة ٨٦

الحقوق التي ترد على شئ غير مادي تنظمها قوانين خاصة.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٦ لیبی و ٨٩ سوری و ٧٠ عراقی و ٦٩ سودانی .

لللمكرة الايضاحية :

قصد المشروع بهذه المادة مجرد التذكير بالحقوق المالية التي ترد على شئ غير مادي ، وهي حقوق الملكية الادبية والفنية والتجارية والصناعية الخ ، وقد ترك تنظيمها الى قانون خاص .

أحكام القضاء :

حق إستغلال المصنف ماليا - ثبوته للمؤلف وحده - لايعتبر سكوته في المرة الاولى مانعا من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية .

حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون اذن سابق منه أو ممن يخلفه وللمؤلف وحده أن ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها وإن يحدد في هذه الحالة مدة استغلال الغير لما تلقاه منه من

٨٦م

هذه الحقوق ومقتضى ذلك ان المؤلف حر في ان يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وان يمنعه عمن يشاء وفي ان يسكت على الاعتداء على حقه اذا وقع من شخص ، ولا يسكت عليه اذا تكرر من نفس المعتدى أو وقع من غيره وذلك دون ان يعتبر سكوته في المرة الاولى مانعا له من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية مادام هذا الحق قائما ولما ينقض .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧ من ١٥ ص ٩٢٠)

(نقض جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦)

(نقض جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥ من ١٦ ص ٢٧٧)

(نقض جلسة ١٩٦٦/١١/٨ من ١٧ ص ١٦٣٨)

الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو ان تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع وتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ومن أجل ذلك وجب لتقرير ما اذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر اليها في مجموعها لا الى كل من العناصر التي تتركب منها فالعبارة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى وانما العبارة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور على بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تتركب منها وعما اذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الاخرى .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ من ١٨ ص ٢٥٦)

م ٨٦

لتقدير ما اذا كانت للعلامة التجارية ذاتية خاصة متميزة عن غيرها يجب النظر اليها في مجموعها لا الى كل من العناصر التي تتركب منها فالعبارة ليست باحتواء العلامة على حروف مما تحتوية علامة أخرى وانما العبارة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن وللشكل الذي تبرز به هذه الحروف في علامة أخرى ولوقع نطق مجموع الكلمة في السمع فلا يهمل اذن اشتراك علامة مع أخرى في بعض حروفها اذا كان لا يؤدي الى اللبس أو الخلط بينهما .

(الطعن ٤٩٥ لسنة ٣٤ق-جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ من ١٩ ص ١٢١٢)

الفصل في وجود أو عدم وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه ان يخدع جمهور المستهلكين به هو مما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كانت الاسباب التي استند اليها من شأنها ان تبرز النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٤ق-جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ من ١٩ ص ١٢١٢)

معيار التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين هو ما يتخدع به المستهلك العادي للمتوسط الخرص والانتباه .

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٤ق-جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ من ١٩ ص ١٣١٢)

وان كان مؤدى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ انه يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يخوله وحده استعمال العلامة ومنع الغير من استعمالها الا ان الاعتداء على هذا الحق لا يتحقق الا بتزوير لعلامة أو تقليدها من اللزاحمين لصاحبها في صناعته أو تجارته .

(الطعن ٤٣٥ لسنة ٣٤ق-جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ من ١٩ ص ١٥٧٧)

٨٦ م

متى نفى الحكم ان العلامة التجارية - محل النزاع - تحتوى على اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور للشركة الطاعة فانه لا تتوافر شروط تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية اتحاد باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق هذه المادة على غير أساس .

(الطعن ٤٣٥ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ من ١٩ من ١٩٧٧)

العلامة التجارية . جزء من اغل التجارى . بيع اغل . الاصل شموله العلامة التجارية ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . ٩م ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

(الطعن ١٧٠٤ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ من ٣٣ من ٢٦٦)

تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد تدعو الى تضليل الجمهور . اعتباره صورة من صور الخطأ التى يمكن الاستناد اليه كركن فى دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة .

(الطعن ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ من ٣٧ من ١٠١٦)

حق طالب تسجيل العلامة التجارية فى رفع دعواه أمام القضاء . مناطه . التظلم الى اللجنة المنصوص عليها فى القانون ٥٧ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار ادارة التسجيل فى حالة الرفض فى مهاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره كتابه بأسبابه وان تؤيد هذه اللجنة قرار ادارة التسجيل .

(الطعن ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ من ٣٧ من ١٠١٦)

٨٦ م

تحقق تقليد العلامة التجارية . لايلزم فيه التطابق بين العلامتين بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين واحداث اللبس والخلط بين المنتجات .

(الطعن ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ص ٣٧س ١٠١٦)

ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأسقية استعمالها . التسجيل لايعدو ان يكون قرينة على الملكية . جواز نفيها لمن يثبت اسبقته في استعمالها .

(الطعن ٣٠١٢ لسنة ٥٧ق- جلسة ١٩٨٩/٣/٦ لم ينشر بعد)

مجال إعمال حكم المادتين ١٢ ، ١٣ من قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . قيام النزاع في نطاق التسابق على تسجيل العلامة أو في أى شأن من شئونها المتصلة باجراءات التسجيل . النزاع حول حق الملكية خروجه عن مجالها .

(الطعن ٩٣١ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٩/٣/٢٠ لم ينشر بعد)

ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأسقية استعمالها . التسجيل لايعدو ان يكون قرينة على الملكية . جواز نفيها لمن يثبت اسبقته في استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام بتسجيلها واستعمالها لمدة خمس سنوات لاحقة على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة منازعته في الملكية .

(الطعن ٦٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦ لم ينشر بعد)

(١) تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

(٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم .

النصوص العربية للقابلة ،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٧ لىبى و ٩٠ سورى و ٧١ عراقى و ٧٠ سودانى .

للتكثرة الايضاحية :

اشتطت المادة - فى الاموال العامة - شرطين :

الأول : ان يكون المال عقاراً كان أو منقولاً مملوكاً للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة ، كالحافظات والمدن والقرى .

الثانى : ان يكون هذا المال مخصصاً لمنفعة عامة بالفعل بمقتضى قانون أو مرسوم (أو قرار من الوزير المختص) ... وقد أخذ المشروع فى التعريف بمعيار التخصيص لمنفعة عامة ، وهو المعيار الذى يأخذ به الرأى

(١) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ ، الوقائع المصرية ، العدد ٤٧ مكررفى ١٩٥٤/٦/١٧ .

الراجع في الفقه والقضاء . وقد بينت المادة حكم الاموال العامة وهو خروجها عن التعامل ، ورتب على ذلك عدم جواز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ، ولكن ذلك لا يمنع الدولة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة من الترخيص اداريا لبعض الافراد باستعمال بعض الاموال العامة التابعة لها استعمالا محدودا بحسب ما تسمح به طبيعتها .

أحكام القضاء :

الأرصدة الجمركية باعتبارها من الاملاك العامة المخصصة لمنفعة عامة لا يجوز تأجيرها ، وإنما يجوز تحويل منفعتها الى الافراد .

(نقضت جلستى ١٧/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٥١٦)

إن المشرع إذ نص في المادة ٨٧ من القانون المدني على ان تعتبر اموالا عامة المقارنات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (قرار جمهوري) أو قرار من الوزير المختص ، وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ، فقد دل على ان المعيار في التعرف على صفة المال العام هو التخصيص للمنفعة العامة ، وان هذا التخصيص كما يكون بموجب قانون أو قرار ، يجوز ان يكون تخصيصا فعليا ، ولما كان التخصيص للمنفعة العامة بالنسبة للمال المملوك للدولة ملكية خاصة هو تهيئة هذا المال ليصبح لهذه المنفعة وصدا عليها ، وكان الثابت ان الارض التي اتخذت عليها اجراءات الحجز العقاري ، مملوكة ملكية خاصة وقد اقامت عليها مخبأ لحماية الجمهور من الغارات الجوية ، واذ تؤدي الخراب التي تنشئها الدولة على أراضيها خدمة عامة بسبب انشائها لحماية الكافة ، فان لازم ذلك ان تعتبر الارض

م ٨٧

موضوع اجراءات الحجز العقارى المقام عليها انحبا من الاموال فلا يجوز الحجز عليها ما دامت محتفظة بتخصيصها للمنفعة العامة .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٤/٢٣ من ١٩ مج فنى مدنى من ١٨٦)

الارتفاقات الادارية المقررة لخدمة مال عام تعتبر أموالا عامة لتعلقها بالمال العام الذى تخدمه ، فيكون لها كذلك مال للاموال العامة من خصائص ، وحصانة وتبقى مابقى المال العام انخدوم مخصصه للمنفعة العامة ، ولا تنقضى الا بانتهاء تخصيصه لهذه المنفعة أو تخصيصه لجهة نفع أخرى غير تلك التى من أجلها تقرر الارتفاق .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٨٧ من القانون المدنى لم تحصر الاموال العامة فى تلك التى تخصص بالفعل للمنفعة العامة ، بل اضافت الى ذلك الاموال التى يصدر بتخصيصها قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وكانت الحكومة قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بصدر القرار الوزارى بنزع ملكية العين كلها للمنفعة العامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى صفة المال العام عن هذه العين بحجة أنها لم تخصص بالفعل للمنفعة العامة وإن ذلك شرط أساسى لاعتبارها كذلك يكون مخالفا للقانون .

(الطعن ٢١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٤ من ٢١ ص ١٢٩١)

المباين العامة . من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الادارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها .

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ من ٢٢ ص ٤٧٣)

رد الحكم على دفاع الطاعن - باكتساب حق المثل بالتقادم - بأنه غير مجد تأسيسا على ان الفتحات تطل على مال خصص للنفع العام

م ٨٧

"حقيقة مدرسة". اغفاله مناقشة ما قال به الطاعن من ان عقاره لا يطل مباشرة على المدرسة ، وعدم بيانه أوجه التعارض بين استعمال حق المثل وبين الاستعمال الذى خصص له عقار المطعون عليه كمدرسة . قصور .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣١ من ٢٥ ص ٢٧٢)

وضع اليد على الاموال العامة مهما طال مدتة . لا يكتسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها . مثال بشأن وضع اليد على أرض طرح نهر .

(الطعن ١٨٤ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٧ من ٢٥ ص ١٧٤)

الاموال المملوكة أصلا للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة . صيرورتها من الاموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة . الاموال المملوكة للأفراد أو الأوقاف . لا تكتسب صفة الاموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة الا اذا انتقلت الى ملكية الدولة باحدى طرق كسب الملكية ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة أو كانت من المخلات المخصصة للعبادة أو البر والاحسان وقامت الحكومة بادارتها أو بعرف ما يلزم لصيانتها .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٥ من ٢٥ ص ١١٩٠)

العقارات التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة . اكتسابها صفة المال العام . عدم جواز اكتساب ملكيتها بأى سبب من الاسباب . م ٨٧ ملهى .

(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٨ من ٢٨ ص ٢٥٥)

الأموال العامة لا تفقد صفتها الا بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . أثر ذلك .

(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٦/٤ من ٣٢ ص ١٧٢١)

م ٨٧

أملك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الاعمال الادارية .
للمحاكم العادية بشأنها .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ من ٣٢ ص ٢٤٨٥)

جسور نهر النيل ومجرهه . من أملك الدولة العامة . م ٧٨ مدنى .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ من ٣٢ ص ٢٤٨٥)

أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات
العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما جواز تملكها بالتقادم . م
٩٧٠ مدنى المعدل بالقانون ١٤٧ لسنة ٥٧ق قبل استبدالها بالقانون ٥٥
لسنة ١٩٧٠ . علة ذلك .

(الطعن ١٧٤٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ من ٣٢ ص ٢٥١٨)

بنك مصر . صدور القرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله الى
شركة مساهمة . لا ينفى ملكيته للدولة بعد تأميمه بالقانون رقم ٣٩
لسنة ١٩٦٠ . أثر ذلك . حقه فى اتخاذ اجراءات الحجز الادارى . م ١/ ط
القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٤ . جواز توقيع الحجز الادارى لمستحقات ليست
أموالا عامة ولا تخضع لاحكام القانون العام .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٦ من ٣٤ ص ٤٠٩)

تخصيص الارض للمنفعة العامة . أثره . للكافة حق الانتفاع بها
والدود عن هذا الحق .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ من ٣٤ ص ١٧٥٧)

استطراق الارض المملوكة للأفراد استمراره المدة اللازمة لكسب
الملكية بالتقادم الطويل . أثره . كسب الدولة للملكيتها وتخصيصها
للمنفعة العامة .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ من ٣٤ ص ١٧٥٧)

م ٨٧

الأموال العامة . فلقد لها لصفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة .
انتهاء التخصيص قد يكون بقانون أو بانتهاء الغرض الذى خصصت من
أجله للمنفعة العامة . م ٨٨ مدنى .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ قـ - جلسة ١٩٨٤/٥/٨ من ٣٥ ص ١٢١٩)

أراضى الآثار من الاموال العامة . عدم جواز تملكها بوضع اليد
مهما طالت مدته . الاستثناء . ان يكون وضع اليد عليها قد حصل بعد
انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وفقدانها صفة المال العام . مجرد
سكوت مصلحة الآثار عن اقامة الغير بناء فى اراضى الآثار لا يؤدى الى
زوال التخصيص .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ قـ - جلسة ١٩٨٤/٥/٨ من ٣٥ ص ١٢١٩)

الجهانات اعتبارها أموالا عامة مادامت معدة للدفن بها وتخصصت
بالفعل لهذه المنفعة العامة . الاشراف عليها وادارتها للمجالس اقليمية .
ق ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية ولائحة الجهانات سنة ١٨٧٧ وذكريته
سنة ١٨٨٧ .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ قـ - جلسة ١٩٨٤/٥/٩ من ٣٥ ص ١٢٢٨)

الأموال التى تصبح من الاموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة
العامة . هى الاموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة . م ٩
مدنى ملفى ٨٧ مدنى حالى . الاموال المملوكة للجمعيات الخيرية علم
اكتسابها صفة المال العام بمجرد التخصيص مالم تنتقل ملكيتها للدولة .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١ من ٣٥ ص ١٩٣٣)

المال المملوك للأفراد ، تحويله الى مال عام . كيفيته .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ قـ - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ من ٣٥ ص ٢٠٧٥)

٨٧ م

تخصيص العقار المملوك لاحد الافراد للمنفعة العامة ، دون اتباع الاجراءات القانونية . اتفاقه فى غايته مع نزع الملكية باجراءاته القانونية . اثره . استحقاق ذوو الشأن الحقوق المترتبة على نزع الملكية ومنها الحق فى تعويض يعادل الثمن .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٨٤ من ٣٥ ص ٢٠٧٥)

تخصيص ما يملكه الافراد من عقارات للمنفعة العامة . الأصل وجوب ادخاله أولاً فى ملكية الدولة أو الاشخاص المعنوية العامة ، جواز تخصيصه للمنفعة العامة مباشرة دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيته التى نظمها القانون الخاص بذلك . اثره . تحقق حكم نزع الملكية وترتيب مآثر الحقوق المنصوص عليها فى القانون للذى الشأن .

(الطعن ٢٣٤٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٥ من ٣٦ ص ١١٩٧)

تصرف السلطة الادارية فى المال العام لانتفاع الافراد به . سبيله . الترخيص المؤقت مقابل رسم لا اجرة . منح الترخيص ورفضه والرجوع فيه . من الاعمال الادارية . خضوعه لاحكام القانون العام .

(الطعن ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٥ من ٣٦ ص ١٢١٦)

دعوى منع التعرض . وجوب توافر لية التملك لدى المدعى فيها لازم ذلك . ان تكون الاموال محل الحيازة جائز تملكها بالتقادم . أموال الاوقاف الخيرية ليست من الاملاك التى يجوز قتلها أو كسب حق عينى عليها . مؤدى ذلك . عدم توافر شروط الحيازة التى يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض . م . ٩٧٠ مدنى المعدل . أثر ذلك . دعوى منع التعرض لمجزء منها غير مقبولة .

(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٨٥ من ٣٦ ص ١٠٤)

٨٧م

الجبانات . من أملاك الدولة العامة . ق الجبانات ٥ لسنة ١٩٦٦
ولائحة الجبانات لسنة ١٨٧٧ وديكريتو سنة ١٨٨٧ . عدم زوال هذه
الصفة عنها الا يزوال تخصيصها بقرار أو بالفعل .

(الطعنان ١٧٦٦ و ١٨٦٠ لسنة ٥١ ق-جلسة ٣٠/٥/١٩٨٥ س٣٦
ص٨٤٥)

إعتبار الأرض أثرية ومن ثم اخراجها من ملك الحكومة الخاصة الى
الاملاك العامة للدولة . شرطه . صدور قانون أو مرسوم أو على الأقل قرار
من وزير المعارف . المواد ٢ و ٤ و ١٣٧ ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ ق-جلسة ٢/٦/١٩٨٥ س٣٦ ص٨٤٨)

الأماكن المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة
لانتفاع الأفراد بها أموال عامة . تصرف للسلطة الادارية فيها لا يكون الا
على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجرة . هذا الترخيص من
الاعمال الادارية يحكمها القانون العام ولا يخضع للقانون الخاص أو
القيود التي تفرضها قوانين ايجار الأماكن .

(الطعن ١٥٩٧ لسنة ٥٥ ق-جلسة ٢٧/١١/١٩٨٨ س٣٩ ص١٢١٩)

الترخيص بشغل وحدات المبنى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
بمحطة الركاب البحرية عدم اعتباره عقد ايجار . مؤداه . عدم اختصاص
لجان تحديد الاجرة بتقدير القيمة الايجارية لتلك الوحدات .

(الطعن ١٥٩٧ لسنة ٥٠ ق-جلسة ٢٧/١١/١٩٨٨ س٣٩ ص١٢١٩)

الأموال العامة في القانون المدني . ماهيتها . ٨٧م مدني . الشوائب
تعد من قبيل الاموال العامة . اعتبار الترخيص بها من الاعمال الادارية .

(الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٤ ق-جلسة ٣٠/١/١٩٨٩ س٤٠ ص٣٦٣)

م ٨٧

الأموال العامة . ماهيتها . العقارات والمنقولات التي يتم تخصيصها للمنفعة العامة . م ٨٧ مدني .

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧ من ٤٠ ص ١٨٩)

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ من ٤٠ ص ٤٣٤)

التعرف على صفة المال العام . معياره . التخصيص للمنفعة العامة . التخصيص يكون بموجب قانون أو قرار أو بالفعل .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٥ من ٤٠ ص ٨٢٩)

أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما . جواز تحملها . وكسب أى حق عليها بالتقادم قبل ١٣/٨/١٩٧٠ م . ٩٧ مدني المعدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ٥٧ ق قبل تعديلها بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨ من ٤٠ ص ٦٨٠)

تصرف السلطة الادارية في الاموال العامة لانتفاع الافراد بها لا يكون الا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجره . عدم خضوع هذا الرسم لقواعد تحديد الاجرة القانونية للاماكن الخاضعة لقوانين ايجار الاماكن . علة ذلك . العبارة في تكييف العلاقة التي تربط جهة الادارة بالمنفعة بالمال العام . تحقيق الواقع وحكم القانون . مادام العقد متعلقا بمال عام واستهدفت تلك الجهة تحقيق مصلحة عامة .

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧ من ٤٠ ص ١٨٩)

تخصيص الوحدة ائيلية لجزء من رصيف الطريق العام لانتفاع المطعون ضدهم اقامتهم أكشاك مبينة كلية . منازعتهم لجهة الادارة في

م ٨٧

تقدير مقابل الانتفاع اعتبارها منازعة ادانية انعقاد الاختصاص بنظره
جهة القضاء الادارى المواد ٨٧ مدنى ، ١٥ ، ١٧ من ق ٤٦ لسنة ١٩٧٣
١٠ق لسنة ١٩٧٥ انتهاء الحكم المطعون فيه الى تكييف العلاقة بينهما
بانها علاقة ايجارية تخضع للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون القانون ١٤٠
لسنة ١٩٥٦ . خطأ .

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٩ من ٤٠ ص ١٨٩)

التصرف فى الاموال العامة . سبيله . الترخيص المؤقت مقابل
رسم لا أجره خضوعه للقانون العام دون القانون الخاص أو قانون
ايجار الاماكن .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٥/٩/١٩٨٩ من ٤٠ ص ٨٢٩)

الاسواق التى تخصصها الدولة أو الاشخاص العامة الاخرى للنفع
العام اعتبارها من الاموال العامة . تصرف السلطة الادارية فيها لا يكون
الا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجره . أثره . اعتبارها من
الاعمال الادارية وخروجها عن ولاية المحاكم العادية . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٩ من ٤٠ ص ٤٣٤)

تخصيص ما يملكه الافراد من عقارات للمنفعة العامة . الاصل
وجوب ادخاله أولا فى ملكية الدولة أو الاشخاص المعنوية العامة . جواز
تخصيصه للمنفعة العامة مباشرة دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيته التى
نظمها القانون الخاص بذلك . أثره . تحقق حكم نزع الملكية وترتيب
سائر الحقوق المنصوص عليها فى القانون للنوى الشأن .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

(نقض جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥ من ٣٦ ص ١١٩٧)

م ٨٧

نزع الملكية جبراً دون اتباع الاجراءات القانونية . غصب . أثره .
وجوب تعويض المالك كمضروب من عمل غير مشروع . له اقتضاء
تعويض الضرر سواء ما كان قائماً وقت الغصب أو تفاقم بعد ذلك حتى
الحكم .

(الطعن ٢٠٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٧/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٦ م ٣٧ م ٩٨٨)

(نقض جلسة ١/٣١/١٩٨٥ م ٣٦ م ١٨٧)

(نقض جلسة ١٠/٦/١٩٨١ م ٣٢ م ١٧٦٦)

ملكية العقار اعتبارها أمراً لازماً لتوافر الصفة للمالك العقار في
الاعتراض على تقدير التعويض وأحقته في اقتضائه . أثره . قرار لجنة
الفصل في المعارضات في هذا الخصوص تضمنه فصلاً صريحاً أو ضمنياً
في ثبوت الصفة للمالك العقار .

(الطعن ٦١١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٩٤ م ٤٥ م ٩٢٣)

أموال الأوقاف الخيرية . عدم تملكها أو ترتيب حقوق عينه
عليها بالتقادم . م ٩٧٠ مدني المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
أموال الأوقاف الأهلية المنتهية . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ تملكها بالتقادم
الطويل . شرطه . عدم وجود حصه للخبرات شائعة فيها .

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٨/٣/١٩٩٠ م ٤١ م ٧٢٣)

تصرف رئيس الجامعة في الأموال المملوكة لها . شرطه .
صدور ترخيص مسبق له من مجلس الجامعة في إجراء التصرف
الفقرة ٢٤ من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات . (مثال في بيع) .

م ٨٧

إذ كان البين من الأوراق ان الطاعن قد تمسك فى دفاعه لدى محكمة الموضوع أن البيع محل التعاقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه قد أبرمه البائع بصفته رئيسا للجامعة مخالفا أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات إذ باشره دون الترخيص بذلك من مجلس الجامعة وفق ما توجبه الفقرة ٢٤ من المادة ٢٣ منه وكان الشائب من الأوراق ومن تقرير الخبير المودع ملف الدعوى عدم وجود ترخيص مسبق من مجلس الجامعة لرئيسها فى إبرام البيع وذلك وفق ما تقتضى به الفقرة ٢٤ من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٦٠ق - جلسة ٢١/٣/١٩٩٦ لم ينشر بعد)

(١) تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٨ لىبى و ٩١ سوزى و ٨٢ عراقى .

المفكرة الإيضاحية :

كما ان تخصيص الاموال العامة يكون بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص) ، كذلك ينتهى التخصيص للمنفعة العامة بمقتضى قانون أو مرسوم . أو بانقطاع استعمالها بالفعل الإستعمال الذى من أجله إعتبرت مخصصة للمنفعة العامة ومتى فقدت الأموال العامة صفتها بسبب انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، أصبحت من الاموال الخاصة للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة ، تعود إلى التعامل ويجوز التصرف فيها والحجز عليها وتملكها بالتقادم .

(١) هذه المادة معدلة بالقانون ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ ، الوقائع المصرية ، العدد ٤٧ مكرر

فى ١٧/٦/١٩٥٤ .

لما كان الغرض الذى من أجله خصصت الجبانات للمنفعة العامة ليس بمقصود على الدفن وحده ، بل يشمل أيضا حفظ رفات الموتى وينبنى على ذلك ان الجبانات لا تفقد صفتها كمال عام بمجرد ابطال الدفن فيها وانما بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة واندثار معاملها وآثارها كجبانة ومن تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل فى عداد الاملاك الخاصة فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أرض الجبانة قد فقدت صفتها كمال عام من تاريخ ابطال الدفن فيها وجعل هذا التاريخ بداية لجواز تملكها بوضع اليد ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ ص ١٦ مج فنى مدنى ص ٢٤٨)

يجوز - سواء فى ظل القانون المدنى الملغى أو طبقا للمادة ٨٨ من القانون المدنى القائم - ان يفقد المال العام صفته هذه بانتهاء تخصيصه للمنفعة العامة بالفعل ، الا انه يعين ان يكون التجريد الفعلى من جانب الحكومة واضحا كل الوضوح حتى لا يتعطل المال العام عن أداء الخدمة التى رصد لها ، فلا ترفع الحصانة التى أسبغها القانون على الاموال العامة الا بالنسبة لما يصبح منها فاقدا بالفعل لهذه الصفة فقداناً تاماً بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا انقطاع فيما يحمل على محمل التصامح أو الإهمال من جانب جهة الادارة ، لا يصلح سندا للقول بانتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة التى رصد لها وزوال صفة العمومية على هذا الأساس .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ص ١٨ مج فنى مدنى ص ٥٥١)

لا تفقد الاموال العامة صفتها الا بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وهذا الانتهاء ما دام لم يصدر قانون أو قرار ، فانه لا يتحقق الا بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة ، بمعنى ان

م ٨٨

ينقطع بالفعل وعلى وجه مستمر استعمالها لهذا الغرض وتزول معالم تخصيصها للمنفعة العامة . وانتهاء التخصيص للمنفعة العامة بالفعل يجب ان يكون واضحا لا يحتمل لبسا ، ومن ثم فمجرد سكوت الادارة عن عمل يقوم به الغير فى المال العام بدون موافقتها لا يؤدى الى زوال تخصيص هذا المال للمنفعة العامة - وترخيص السلطة الادارية للأفراد بالانتفاع بالاملاك العامة ليس من شأنه ان يؤدى الى زوال تخصيصها للمنفعة العامة مادام الانتفاع المرخص به لا يتعارض مع الغرض الذى من أجله خصصت هذه الاموال للمنفعة العامة - واذا كان ترخيص مصلحة الآثار للمطعمون ضده باضغال قطعة الارض محل النزاع للسكن بصفة مؤقتة ليس فيه ما يتعارض مع الغرض الذى من أجله خصصت هذه الارض للمنفعة العامة ، وهو التنقيب عن الآثار متى خطر هذا الترخيص على المرخص له اجراء حفر فيها ، وكانت هذه الارض يوصف انها من أراضي الآثار المعتبرة من الاموال العامة التى لا يجوز تملكها بوضع اليد مهما طال مدتة ، فان وضع اليد عليها قد حصل بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وفقدانها صفة المال العام فقداها تماما على وجه مستمر غير منقطع .

(نقض جلمة ١٩٦٧/٦/٨ س ١٨ مج فنى مدنى ص ١٢١٩)

وضع اليد على الاموال العامة لا يكسب الملكية الا اذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، اذ انه من تاريخ هذا الانهاء فقط تدخل فى عداد الاملاك الخاصة فتأخذ حكمها ، ثم يثبت بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .

(نقض جلمة ١٩٦٩/٦/١٤ س ٢٠ مج فنى مدنى ص ٨٨)

م ٨٨

عدم تصديق نظارة المالية على بيع زوائد التنظيم التي يتجاوز ثمنها عشرة جنيهات . أثره . بقاء الأرض المباعة على ملك الجهة البائعة . م ١٨ من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة .

اشتطت المادة ١٨ من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة عن وزارة المالية ، تصديق نظارة المالية على كل بيع ما عدا بيع زوائد التنظيم التي لا يتجاوز مجموع ثمن القطعة منها عشرة جنيهات ، واذا لم يثبت حصول تصديق على البيع لمورث المظنون ضدهم فإن هذا البيع لا يكون باتاً وتظل الأرض المباعة على ملك الجهة .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٩ م ٢٨ ص ١٦٣٩)

بيع أرض من زوائد التنظيم . عدم تصديق نظارة المالية على هذا البيع . أثره . حق الجهة الادارية في اقتضاء مقابل الانتفاع بها . تراخيها في مباشرة هذا الحق . لا يعد خطأ يستوجب التعويض .

اذا كان بيع زوائد التنظيم محل النزاع ولئن كل منها يتجاوز عشرة جنيهات لا يتم قبل التصديق على البيع ، وما يدفعه طالب الشراء من ثمن قبل التصديق يسوغ قبله على سبيل الامانة عملاً بالمادة ١٩ من منشور نظارة المالية في شأن شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة ولما كان الحكم المظنون فيه قد استخلص خطأ تاهى الطاعنة - محافظة القاهرة - من استلام الثمن والتأخير في المطالبة بمقابل الانتفاع بالأرض احدى عشرة سنة حالة ان مورث المظنون ضدهم سدد الثمن امانة حتى يتم التصديق على البيع ، فاذا تخلف التصديق ظلت الملكية للطاعنة ويكون من حقها اقتضاء مقابل الانتفاع بها وليس في مباشرة هذا الحق - عجلت الطاعنة في ذلك أو قصرت - خطأ تسأل عن تعويض ما أحدثته من ضرر ، واذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

(الطعن ٤٦٨ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٩ م ٢٨ ص ١٦٣٩)

القسم الاول
الالتزامات أو الحقوق الشخصية
الكتاب الاول
الالتزامات بوجه عام

الباب الاول مصادر الالتزام ١- أركان العقد

الرضا :

مادة ٨٩

يتم العقد بمجرد ان يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين ، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٩ ليبى و ٩٢ سورى و ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ عراقى و ٧٣ سودانى و ١٧٨ لبنانى و ٣٢ كويتى و ١٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للمتكرة الايضاحية :

قطع المشروع بايثار مذهب الارادة الظاهرة بصورة واضحة فى هذا النص ، فلم يتطلب لانعقاد العقد توافق ارادتين ، بل إستلزم تبادل التعبير عن ارادتين متطابقتين - وفى الغالبية العظمى من الاحوال ، يبدأ أحد المتعاقدين بالايجاب ، ثم يتلوه قبول المتعاقد الآخر ، ولكن ليس من الضروري ان يلى القبول الايجاب ، فقد يتم العقد بتلاقى تعبيرين متعاصرين عن ارادتين متطابقتين ، كما هو الشأن فى الرهان على سباق الخيل .

ان المقصود بالرضا الصحيح الوارد بالمادة ١٢٨ من القانون المدني هو كون المتصرف « متميزا يعقل معنى التصرف ويقصده » والفرض من كونه « مميزا يعقل معنى التصرف » ان يكون مدركا ماهية العقد والتزاماته فيه . أما كونه « يقصده » فالفرض منه بيان ان لابد من ارادة حقه منه لقيام هذا الالتزام .

فلا ارادة اذن ركن من الاركان الاساسية لأي تصرف قانوني وبدونها لا يصح التصرف .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٣٤/٣/٨)

الأصل ان اشترط الكتابة في العقود الرضائية انما يكون مجرد اثباتها الا انه ليس ثمة ما يمنع الطرفين من اشترط تعليق انعقاد العقد على التوقيع على احرر المثبت له اذ ليس في هذا الاتفاق ما يخالف النظام العام . واستخلاص قصد المتعاقدين من هذا الشرط هو مما يستقل به قاضي الموضوع . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه من ان الطرفين قد علقا انعقاد العقد على الكتابة وان العقد لم يتم بينهما بسبب امتناع الطاعن عن التوقيع على الخطابات المتضمنة شروط التعاقد وهو استخلاص سائق فان النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٩ ص ٩٢٥)

يجب لتمام الاتفاق وانعقاده ان يكون القبول مطابقا للايجاب اما اذا اختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا فان العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضا يتضمن ايجابا جديدا فاذا كانت محكمة الموضوع قد

٨٩ م

استندت فيما قررته من انتفاء حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب بالفسخ للقبول الى ما استخلصته استخلاصا سابقا من العبارات المتبادلة بين طرفي الخصومة في مجلس القضاء وكان لارقابة في ذلك حكمة النقض اذ ان استخلاص حصول الاتفاق على الفسخ من عدمه هو مما تستقل به محكمة الموضوع فان الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ تطبيقه .

(نقض جلسة ١١/٩ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٨٦)

الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص عن ارادته في ابرام عقد معين - اقترانه بقبول مطابق له - مؤد لانعقاد العقد .

الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص الصادر منه على وجه جازم عن ارادته في ابرام عقد معين بحيث اذا ما اقترن به قبول مطابق له انعقد العقد .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩/٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠١٧)

طرح مناقصة توريد أشياء . اعتباره مجرد دعوة للتعاقد . الإيجاب صدره ممن تقدم بعطاءه بالشروط المبينة فيه . القبول . تمامه بالموافقة على العطاء متى صدرت هذه الموافقة ممن يملكها .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١/٧ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٤)

العقد . ماهيته . وصف المتعاقد . المقصود به . لا يصدق على من ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه دون ان يكون له صلة بترتيب الاثر القانوني محل النزاع الناشئ عن العقد . لقاضي الموضوع استخلاص صفة المتعاقد .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٣١/٣ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٥٣٦)

م ٨٩

الإيجاب . ماهيته . استخلاص ما اذا كان باتا . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه .. ان يكون مائفا ومستعمدا من عناصر تؤدى اليه .
تكيف الفعل المؤسس عليه طلب صحة ونفاذ العقد بأنه ايجاب بات أو
نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٥ من ٣٦ ص ١٠٨٤)

التعاقد بشأن بيع الاملاك الخاصة بالدولة . لا يتم بين الحكومة
وطالبي الشراء الا بالتصديق عليه ممن يملكه . للمحافظين كل فى دائرة
اختصاصه التصديق على البيع بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة .
المادة الاولى من القرار الجمهورى ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ . تفسير ذلك .
اعتبار التصديق قبولا بالبيع والرغبة والشراء ايجابياً .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٢/١٨/١٩٨٥ من ٣٦ ص ١١٣٦)

انعقاد البيع بتلقى الايجاب والقبول على حصوله ركن القبول فى
حالة ابداء الشركة المؤجرة رغبتها فى بيع عقاراتها الى مستأجرين .
شرطه . ان يكون المشتري مستأجراً للعقار المبيع أو وارثاً له منتفعا به .
المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال .

(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٦ من ٣٧ ص ٦٣٢)

طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة الى
الجمهور أو الافراد كالتنشرات والاعلانات . ليس ايجابا انما مجرد دعوة
الى التفاوض . الايجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة . التقدم فى مناقصة
بمعطاء بالشروط المبينة فيه ، اعتباره ايجابا يتم التعاقد بقبول الجهة
صاحبة المناقصة له .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٦ من ٣٧ ص ١٠٠٨)

م ٨٩

الإيجاب . ملعبته . المرض الذي يمر به الشخص الصادر منه عن
أرادته في إبرام عقد معين ، تمام التعاقد يتلاقى أرادة المتعاقدين على قيام
الإلتزام وتفاقه . شرطه . اقتران الإيجاب بقبول مطابق . التعاقد بشأن بيع
أصلاك الدولة الخاصة قلعه بالتصديق عليه عن يملكه . بيع الأراضى
الصحراوية لغير غرض استصلاحها وزراعتها . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
ولأحتته التنفيذية . وجوب الترخيص فيه وتصديق على الثمن من وزير
الإصلاح الزراعى ثم اعتماده من صاحب الصفة فيه . اعلان الجهة الادارية
عن رغبتها فى البيع واجراءاتها لهذا الغرض . لايمتبر ايجابا من
جانبها .

(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩٠ م ٤١ ص ١٠٤٢)

(١) التعبير عن الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفاً ، كما يكون باتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على حقيقة المقصود .

(٢) ويجوز ان يكون التعبير عن الإرادة ضمنياً ، اذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على ان يكون صريحاً .

النصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٠ لیبی و ٩٣ سوری و ٧٩ ، ٨٠ عراقی و ٧٤ سودانی ١٧٩ ، ١٨٠ لبنانی و ٣٤ كويتي .

المثيرة للإيضاحية :

التفرقة بين التعبير الصريح والتعبير الضمني عن الإرادة ليست بمجردة من الأهمية العملية فقد يستلزم القانون أحياناً وقد يشترط المتعاقدون أنفسهم في بعض الفروض وجوب التعبير الصريح عن الإرادة لابرار أهمية التصرف القانوني الذي يراد عقده . وبين مختلف المعايير التي تداولها الفقه في هذا الصدد يوجد معياران هما أكثر هذه المعايير ذبوعاً أولها يحتكم الى فكرة المألوف وغير المألوف في أسلوبه أو طريقته ويرى أصحاب هذا المعيار ان التعبير يكون صريحاً اذا كان أسلوب الإفصاح عن الإرادة من الأساليب المألوفة ويكون على النقيض من ذلك ضمنياً اذا لم يكن أسلوب الإفصاح من بين الأساليب التي

م ٩٠

ألف استعمالها في هذا الشأن بحيث لا يتاح استخلاص دلالة التعبير في الصورة الأخيرة إلا من طريق الاستنتاج . أما المعيار الثاني فيرى أصحابه ان التعبير يكون صريحا أو ضمنيا تبعا لما اذا كان مباشرا أو غير مباشر ويراعى ان الفارق العملي بين هذين المعيارين ضئيل ان لم يكن معدوما فالأسلوب المألوف في التعبير عن الإرادة هو في الوقت ذاته الأسلوب المباشر في حين ان الأسلوب غير المباشر ليس في الغالب بالأسلوب المألوف ومهما يكن من شئ فقد أثر المشروع الا يفصل في المسألة بنص تشريعي تاركا أمر البحث عن المعيار السليم لاجتهاد الفقه والقضاء ومع ذلك فمن الحق ان اتخاذ موقف معين أو التزام سلوك بالذات للأفصاح عن الإرادة لا يستتبع حتما ان تكون هذه الإرادة ضمنية . فمن صور السلوك في بعض الفروض ما قد يعتبر أسلوبا مباشرا مألوفا في الأفصاح عن الإرادة ويكون بهذه المثابة تعبيراً صريحاً .

أحكام القضاء :

التعبير عن الإرادة إما ان يكون صريحا أو ضمنيا باتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود . م ٩٠ من القانون المدني .

(الطعن ٣٢١٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٣ ص ٤٤ من ٨٣)

مادة ٩١

ينتج التعبير عن الإرادة أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه اليه . ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩١ لىبى و ٧٥ سودانى و ٨٧ عراقى و ٣٧ كويتى .

المذكرة الإيضاحية :

تتناول هذه المادة تعيين الوقت الذى يصح فيه التعبير عن الإرادة نهائيا ، لايجوز العدول عنه ، فمن الواجب التمييز بين وجود التعبير وهذا الوجود يتحقق وقت صدوره ، الا يصبح عملا قانونيا قائما لايتأثر وجوده بوقاة من صدر منه ، أو يفقد أهليته ، وبين استكمال هذا التعبير لحكمه وتوفر صفة اللزوم له تفريعا على ذلك ، وهذا لايتحقق الا فى الوقت الذى يصل فيه التعبير الى من وجه اليه ، ولم يشترط المشروع لاستكمال التعبير عن الإرادة لحكمه ان يعلم به من وجه اليه فعلا ، بل اكتفى فى ذلك بمجرد امكان العلم أو مجرد البلوغ الحكمى ، ولعل هذا النظر أشد امعانا فى الاستجابة لما تقتضيه حاجة العمل ، من حيث تيسير الاتبات من ناحية والتغلب على ما قد يعرل من وجه اليه التعبير من رغبة فى امساك نفسه عن العلم به من ناحية أخرى .

ذهاب الطاعن قبل نهاية الاجل الى محل اقامة المطعون عليه ومقابلة ابن هذا الاخير وابداء رغبته فى الشراء واستعداده لدفع الثمن ، يعتبر قرينة على علم المطعون عليه بالقبول ، ويقع على عاتقه نفى هذه القرينة .

(نقض جلسة ١٩٥٤/٥/٦ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ٤٦ ص ٣٥١)

مؤدى المادتين ٩١ ، ٩٣ من القانون المدنى ان التعبير عن الارادة لاينتج أثره الا من وقت اتصاله بعلم من وجه اليه ، فاذا كان الموجب قد التزم فى ايجابه بالبقاء على هذا الايجاب مدة معينة فان هذا الايجاب لايلزم الموجب الا من وقت اتصال علم من وجه اليه به والى هذا الوقت يعتبر ان الايجاب لايزال فى حوزة الموجب فله ان يعدل عنه أو ان يعدل فيه لان التعديل ما هو الا صورة من صور العدول لايملكه الا فى الفترة السابقة على وصول الايجاب الى علم من وجه اليه . وعلى ذلك فمتى تبين ان طالب الشراء أبدى فى طلبه الموجه الى عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة البائعة رغبته فى شراء قدر من الاطيان المملوكة لها بضمن محدد وبشروط معينة وضمن الطلب انه لايصبح نافذ الاثر بين الطرفين الا بعد موافقة مجلس ادارة الشركة كما تعهد فيه بأن يظل مرتبطا بعطائه فى حالة اشهار مزاد بيع الاطيان حين ابلاغه قرار الشركة باعتماد البيع من عدمه . فتحقق بذلك علم الشركة بمجرد وصول الطلب الى عضو مجلس الادارة المنتدب فان هذا الايجاب يعتبر نافذ الاثر فى حق الموجب لايجوز العدول عنه أو تعديله حتى تبت الشركة فى طلبه بالقبول أو الرفض وذلك عملا بنصوص الطلب ونزولا على حكم

٩١ م

المادتين ٩١ ، ٩٣ المشار اليهما ، ولا يجدى الموجب التمسك بأن الموافقة
المعتبرة فى اتمام التعاقد هى موافقة مجلس ادارة الشركة دون غيره من
موظفى الشركة مادام ان النزاع يدور فقط حول معرفة من الذى نكل
من الطرفين عن اتمام التعاقد لان مجال البحث فى هذا الذى يتمسك
به الموجب هو فى حانة ما اذا كانت الشركة تتمسك بتمام التعاقد
والمطالبة بتنفيذه .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٣٥٩)

إذا مات من صدر منه التعبير عن الإرادة أو فقد أهليته قبل ان ينتج التعبير أثره فان ذلك لا يمنع من ترتب هذا الاثر عند اتصال التعبير بعلم من وجه اليه ، هذا ما لم يتبين العكس من التعبير أو من طبيعة التعامل .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٢ ليبي و ١/١٧٩ لبناني و ٤٢ كويتي .

اللمكرة الإيضاحية :

يقضى النص بأن التعبير عن الإرادة لا يسقط بموت من صدر منه أو بفقد أهليته ، وهذا الحكم ليس الا نتيجة منطقية للزوم التعبير عن الإرادة فالالتزام بالابقاء على التعبير ، أو بعبارة أدق بالارتباط به ، يظل قائما بعد الموت أو فقد الأهلية ، شأنه في ذلك شأن أى التزام آخر ، فاذا كان التعبير عن الإرادة ايجابيا ، وفقد الموجب أهليته قبل صدور القبول وجه القبول بداهة الى نائبه لا الى شخصه - ويراعى من ناحية أخرى ان التعبير عن الإرادة لا يسقط كذلك بوفاة من وجه اليه أو بفقد أهليته قبل القبول ، وانما يكون لورثة المتوفى أو ممثلى فاقد الأهلية ، فى هذه الحالة ، ان يقوموا مقامه فى القبول - ووجود التعبير ، حتى قبل ان يصبح لازمه ، لا يتأثر هو أيضا بالموت أو بفقد الأهلية ، سواء أكان من مات أو فقد أهليته هو الطرف الذى صدر منه الايجاب ، أم الطرف الذى وجه اليه . وغنى عن البيان ، ان حق العدول ينتقل الى ورثة الشخص أو ممثليه ، اذا حدثت الوفاة أو طرأ فقد الأهلية قبل وصول التعبير .

حق الشريك في اقرار عقد القسمة الذي لم يكن طرفا فيه يظل قائما له ما بقيت حالة الشروع ، ويكون لورثته من بعده ، ذلك ان عقد القسمة ليس من العقود التي لشخصية عاقدتها اعتبار في ابرامها ، لانها لو لم تتم بالرضا ، جاز اجراؤها قضاء ، ولا يحول دون مباشرة الورثة لهذا الحق كون العقد الذي لم يوقعه أحد من الشركاء ممن خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة ايجاب موجه الى ذلك الشريك فلا خلافة فيه ، اذ هو في قصد من وقعه ايجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات بل لكل من يملك نصيبه ، ومن ثم فانه لا ينتضى بموت ذلك الشريك .

(نقض جلسة ١٩/٥/١٩٥٥ مجموعة القواعد القانونية ٢٥ عاماص
(٨٨٤)

مادة ٩٣

(١) اذا عين ميعاد للقبول إلّ التزام الموجب بالبقاء على ايجابه الى ان ينقضى هذا الميعاد .

(٢) وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة .

النصوص العربية القابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٣ لىبى و ٩٤ سورى و ٨٤ عراقى و ٧٧ سودانى و ١٧٩ / ٢ لبنانى و ٢٣ تونسى .

اللمكرة الايضاحية :

يظل الموجب مرتبطا بايجابه فى خلال الميعاد احدد للقبول ، متى حدد له ميعاد ، سواء فى ذلك ان يصدر الايجاب لغائب أو حاضر ، فاذا انقضى الميعاد ولم يصدر القبول ، فلا يصح الايجاب غير لازم فحسب بعد ان فقد ما توافر له من قوة الالتزام ، بل هو يسقط سقوطا تماما وهذا هو التفسير المعقول لنية الموجب ، فهو يقصد الا يبقى ايجابه قائما الا فى خلال المدة المحددة ، مادام قد لجأ الى التحديد . وقد يتصور بقاء الايجاب قائما بعد انقضاء الميعاد ، ولو انه يصح غير لازم ، ولكن مثل هذا النظر يصعب تمثيه مع ما يغلب فى حقيقة نية الموجب ، ويراعى ان القول بسقوط الايجاب ، عند انقضاء الميعاد ، يستتبع اعتبار القول المتأخر بمثابة ايجاب جديد ، وهذا هو الرأى الذى أخذ به المشروع فى نص لاحق . وغنى عن البيان ان الايجاب الملزم يتميز فى كيانه عن الوعد بالتعاقد ، فالاول ارادة منفردة ، والثانى اتفاق ارادتين .

ويكون تحديد الميعاد فى غالب الاحايين صريحا ، ولكن قد يقع أحيانا ان يستفاد هذا التحديد ضمنا ، من ظروف التعامل أو طبيعته ، فاذا عرض مالك آلة ان يبيعها تحت شرط التجربة ، فمن الميسور ان يستفاد من ذلك انه يقصد الارتباط بايجابه ، طوال المدة اللازمة للتجربة ، وعند النزاع فى تحديد الميعاد يترك التقدير للقاضى ، وتختلف هذه الصورة من صور الايجاب الموجّه الى الخائب ، بغير تحديد صريح أو ضمنى لميعاد ما وقد عاجلها المشروع فى المادة التالية ، فقضى بأن يبقى الموجب ملتزما بايجابه الى الوقت الذى يتسع لوصول قبول يكون قد صدر فى وقت مناسب وبالطريق المعتاد . واذا كان الايجاب غير ملزم ، فى رأى القضاء المصرى ، فقد انحصر لاشكال فى تعيين الفترة التى يظل الايجاب قائما فى خلالها ، اذا لم يكن قد عدل عنه ، وقد جرى القضاء فى هذا الشأن عن ان الايجاب لايسقط ، الا اذا عدل عنه الموجب ، أو ما لم يكن قد اتفق على ميعاد يسقط بانقضائه ، أو ما لم يكن قد تبين بجلاء ان المتعاقدين قد اتفقا ضمنا على ميعاد . أما فيما يتعلق بتحديد الميعاد الذى يتفق عليه ضمنا ، فللقاضى ان يقوم بتحديدده ، اذا لم يحدده المتعاقدان بوجه من الزوجه ، بالرجوع الى نية الموجب وفقا لظروف كل حالة بخصوصها .

احكام القضاء :

اذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالبا بتسليمه فى أرباح الشركة وعرض انتهاء للنزاع ان يدفع اليه شريكه مبلغا معينا كتقدير جزافى لارباحه وقيد هذا الايجاب بشرط الدفع فورا وحدد الفرض منه فلم يقبل شريكه ذلك ، فان هذا الايجاب يكون قد سقط لتخلف شرطه والفرض منه ورفض قبوله ، فاذا كان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الايجاب الساقط ، وقيد به الموجب . فان الحكم يكون قد اعتمد فى قضائه على دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفا للقانون .

(نقض جلسة ١٣/٣/١٩٥٨ م ٩ ص ١٧٦ مج فنى مدني)

م ٩٣

إذا لم يعين ميعاد للقبول ، فإن الإيجاب لا يسقط إلا إذا عدل عنه
الموجب ، فإن بقي الموجب على إيجابه حتى صدور القبول من المعروض
عليه الإيجاب ، فقد تم العقد بتلاقي الإرادتين ، ومن ثم فلا يجوز بعد
ذلك لأى من الطرفين بإرادته المنفردة التنصل منه أو التحلل من آثاره .

(نقض جـ ١٨ / ٤ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٥٠)

افتتاح الزائدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً ، الإيجاب
يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء ، لا يتم القبول إلا بإرساء المزايد .

(نقض جـ ٩ / ١ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٨)

صدور الإيجاب لغالب دون تصريح بميعاد للقبول ، للقاضي
استخلاص الميعاد الذى التزم. للموجب البقاء فيه على إيجابه من ظروف
الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب ، لأرقابة عليه فى ذلك من محكمة
التقضى متى بين الأسباب المبررة لذلك ، وله تجزئ هذا القصد من أفعال
صدرت عن الموجب بعد تاريخ الإيجاب وكشفت عن قصده هذا ، وله
فى حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين عن صفقة واحدة
الاستدلال على قصدهم المتحد بأمور صدرت عن أحدهم كاشفة لهذا
القصد .

(نقض جـ ٢ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٩٥)

(١) اذا صدر الايجاب فى مجلس العقد . دون ان يعين ميعاد للقبول . فان الموجب يتحلل من ايجابه اذا لم يصدر القبول فوراً ، كذلك الحال اذا صدر الايجاب من شخص الى آخر بطريق التليفون أو بآى طريق مماثل .

(٢) ومع ذلك يتم العقد ، ولو لم يصدر القبول فوراً ، اذا لم يوجد ما يدل على ان الموجب قد عدل عن ايجابه فى الفترة ما بين الايجاب والقبول . وكان القبول قد صدر قبل ان ينقض مجلس العقد .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٤ لىبى و ٩٥ سورى و ٨٢ ، ٨٨ عراقى و ١٨٣
١٨٥ لبنانى و ٤٦ كويتى و ٢٧ تونسى .

المذكرة الايضاحية :

بعد ان عين المشرع المدة التى يكون الايجاب خلالها ملزماً عند تحديد ميعاد له واجه الحالة التى لا يحصل فيها تحديد ، وينبنى التميز فى هذا المقام بين صورتين :

(أ) فيلاحظ ان الايجاب اذا وجه لشخص حاضراً وجب ان يقبله من فوره ، وينزل الايجاب الصادر من شخص الى آخر بالتليفون أو بأية

م ٩٤

وسيلة مماثلة منزلة الايجاب الصادر الى شخص حاضر - وقد أخذ المشروع في هذه الصورة عن المذهب الحنفى قاعدة حكيمة ، فنص على ان العقد يتم ولو لم يحصل القبول فور الوقت ، اذا لم يصدر قبل اقتران المتعاقدين ما يفيد عدول الموجب عن إيجابه فى الفترة التى تقع بين الايجاب والقبول ، وقد رأى من المفيد ان يأخذ المشروع فى هذا الحدود بنظرية الشريعة الإسلامية فى اتحاد مجلس العقد .

(ب) أما اذا صدر الايجاب لغائب فيبقى الموجب مرتبطا به الى ان ينقضى الميعاد الذى يتسع عادة لوصول القبول اليه . فيما لو كان قد أرسل هذا القبول دون ارجاء لا تبرره الظروف ، وللموجب ان يفترض ان ايجابه قد وصل فى الميعاد المقرر لوصوله .

إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد . واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا ان العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، اعتبر العقد قد تم . وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، فإن المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٥ لیبی و ٩٦ سورى و ٢/٨٦ عراقى و ٥٢ كويتى و ١/١٤١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة.

أحكام القضاء :

تنص المادة ٩٥ من القانون المدني على انه : إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد ، واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ، ولم يشترطا ان العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر العقد قد تم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في بيانه لوقائع الدعوى نص قرار اللجنة العليا للإصلاح الزراعى - الذى احتج به الطاعنون على قيام عقد البيع - بقوله انه : بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٤ وافقت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى على بيع ستة أفدنة للمستأنفين لقاء ثمن قدره ٣٥٠ جنيه للفدان مقسما على سبع

سنوات ... مع تطبيق باقى الاشتراطات التى ترد فى عقد البيع الذى يحرر بمعرفة الادارة القانونية للهيئة « وأشار الى المستندات التى تضمنها ملف الاصلاح الزراعى المرفق بالاوراق ومنها طلب كشف تحديد المساحة المقدمة صورة رسمية منه من الطاعنين وهو موقع عليه منهم بوصفهم مشترين ومن مندوب الحكومة عن الهيئة العليا للاصلاح الزراعى بوصفها بائعة ، ومنها أيضا كتاب ادارة الملكية والتعويض ردا على طلب الطاعنين تحرير العقد النهائى الذى يتضمن ان « الهيئة مستقوم باعداد عقد البيع النهائى والسير فى اجراءات تسجيله فور تسجيل قرار الاستيلاء على اطيان وقف التى تقع المساحة المبيعة ضمنها » وكان قرار اللجنة المشار اليه قد تضمن فى عبارات صريحة تحديد طرفى العقد والعين المبيعة والثمن - فان الحكم المطعون فيه اذ رأى فى « تفسير قرار الهيئة مالف الذكر انه لايعدو ان يكون مشروع عقد بيع وان عقد البيع لم ينعقد ، ذلك ان الهيئة علقت قرارها المذكور على تحرير عقد البيع بمعرفة الادارة القانونية لها وبالشروط التى ترى هذه الادارة ذكرها فى العقد ، وما دام هذا لم يتم فان عقد البيع لا ينعقد ، دون ان يتناول بحث مستندات الطاعنين التى أشار اليها ، ويقول كلمته فى دلالتها فى موضوع النزاع ، فانه فضلا عن مسخه ما تضمنه القرار المشار اليه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن ٣٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٦ من ٢٦ ص ١٨٣)

اتفاق الطرفين على المسائل الجوهرية وارجاء مسائل تفصيلية . أثره . تمام العقد ما لم يعلق ذلك على الاتفاق عليها للطرفين اللجوء للقضاء للفصل فى المسائل التفصيلية .

اذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية واحتفاظهما بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا ان العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر العقد قد تم ، واذا قام بينهما خلاف على المسائل التى أوجب الاتفاق عليها كان لهما ان يلجأ الى المحكمة للفصل فيه .

(الطعن ١٨٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ من ٣٤ ص ٨٥١)

إذا اقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه أو يعدل فيه ، اعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً .

النصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٦ لىبى و ٩٧ سورى و ٨٣-٨٦ / ١ عراقى و ٨٠ سودانى و ١٨٢ لبنانى و ١٤٠ / ٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة.

اللمكرة الايضاحية :

« يجب ان يصل القبول مطابقاً تمام المطابقة للإيجاب فاذا انطوى على ما يعدل فى الإيجاب ، فلا يكون له حكم القبول الذى يتم به التعاقد ، بل يجوز ان يكون بمثابة ايجاب جديد قد يؤدى عند قبوله الى قيام عقد يتم بمقتضى ارادة جديدة لا بمقتضى القبول المعدل على ان لمثل هذا القبول أثراً قانونياً مباشراً فهو يعتبر رفضاً للإيجاب الاول ويستتبع بذلك سقوط هذا الإيجاب ، وهو من هذا الوجه لا يختلف عن مجرد الرفض البسيط أو الإيجاب العارض » .

احكام القضاء :

كان الرأى مستقراً الى ما قبل العمل بالقانون المدني الجديد على ان كل قبول ينطوى على ما يعدل فى الإيجاب يكون بمثابة إيجاب جديد . وهو ما اقره المشرع بما نص عليه فى المادة ٩٦ من القانون

م ٩٦

المذكور . واذن لمعنى كان قبول الشركة المظعون عليها وقد اقترن بشرط جديد لم يتضمنه ايجاب الشركة الطاعنة يعتبر رفضا لهذا الايجاب ولا يتلاقى معه فلا يتم به التعاقد بينهما ، فان الحكم المظعون فيه وقد انتهى الى قيام هذا التعاقد بين الشركة الطاعنة والشركة المظعون عليها بموجب هذا القبول وقضى بمسؤولية الشركة الطاعنة عن فسخه يكون هذا الحكم قد خالف القانون بما انساق اليه من مخالفته للشابث فى أوراق الدعوى متعين لذلك نقضه .

(الطعن ١٨٨ لسنة ٢٤ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٤١)

يشترط لانعقاد العقد مطابقة القبول للايجاب ، فاذا اقترن القبول بما يعدل فى الايجاب فلا يكون فى حكم القبول الذى يتم به التعاقد وانما يعتبر بمثابة ايجاب جديد لا ينعقد به العقد ، الا اذا صادفه قبول من الطرف الآخر ، فاذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت فى حدود سلطتها التقديرية وللاسباب التى اوردتها ان الخلاف بين الايجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية فى التعاقد الذى كان يراود ابرامه وانه ليس وليد خطأ ماذى وقع فيه الطرف المقابل ورتبت على عدم القبول للايجاب ورتبت ان العقد لم ينعقد اصلا بين الطرفين ، فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(نقض جلسة ٢/٥/١٩٦٣ م ١٤ ص ٦٥٤)

اذا عرض المشتري فى اذاره للمبايعين بتنقيص الثمن فرفض البائعون فى اذارهم الذى ردوا به - على اذار المشتري - وأعلنوا عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الاذار انهم يعتبرون ما تضمنه عرضا من جانب المشتري للفسخ وانهم يقبلون ، فانه طالما ان قبولهم هذا يعارض الايجاب الصادر اليهم من المشتري ، فان هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن ايجابا جديدا بالفسخ ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ٩٦ من القانون المدنى .

(نقض جلسة ١٦/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ٣٩٤)

(١) يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قد تم في المكان وفي الزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول ، ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضى بغير ذلك.

(٢) ويفترض ان الموجب قد علم بالقبول في المكان وفي الزمان اللذين وصل اليه فيهما هذا القبول.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٧ ليبى و ٩٨ سورى و ٨٧ عراقى و ٨١ سودانى
١٨٤ لبنانى و ١١٢ و ١٤٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة.

مذكرة الايضاحية :

تتضمن التشريعات المختلفة أحكاماً ، متباينة بشأن تعيين زمان « حاقده بالمراسلة ومكانه ، وقد اختار المشروع مذهب (العلم بالقبول) . - يجعل من الرد بالقبول سوى قرينة بسيطة على حصول العلم به .

ويذهبى ان هذا الحكم لايسرى حيث تنصرف نية المتعاقدين الى .خالفته صراحة أو ضمناً ، أو حيث يقضى القانون بالعدول عنه الى .حكم آخر كما هو الحال بالنسبة للسكوت أو التنفيذ الاختيارى اللذين يبرلهما القانون منزلة القبول ، ولعل مذهب (العلم) هو اقرب المذاهب الى رعاية مصلحة الموجب ، ذلك ان الموجب هو الذى يتدئ التعاقد ، فهو الذى يحدد مضمونه . ويعين شروطه ، فمن الطبيعى والحال هذه ، ان يولى تحديد زمان التعاقد ومكانه ، ومن العدل ، اذا لم يفعل ، ان تكون

الارادة المفروضة مطابقة لمصلحته عند عدم الاتفاق على ما يخالف ذلك .
وبعد ، فمذهب (العلم) هو الذى يستقيم دون غيره مع المبدأ بأن
التعبير عن الارادة لا ينتج أثره الا اذا وصل الى من وجه اليه على نحو
يتوفر معه امكان العلم بمضمونه ، ومؤدى ذلك ان القبول بوصفه تعبيراً
عن الارادة نهائياً الا فى الوقت الذى يستطيع فيه الموجب ان يعلم به
ولا يعتبر التعاقد تاماً الا فى هذا الوقت .

أحكام القضاء :

ذهاب الطاعن قبل نهاية الاجل المحدد فى الايجاب ، الى محل
اقامة المطعون عليه (الموجب) ومقابلة ابن هذا الاخير وابداء رغبته له
فى الشراء واستعداده لدفع الثمن ، يعتبر قرينة على علم المطعون عليه
بالقبول ، ويقع على عاتقه عبء نفي هذه القرينة .

(نقض ١٩٥٤/٤/٦ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاماً جـ ١ ص ٣٥١)

لقاضى الموضوع فى حالة صدور الايجاب لغالب دون تحديد صريح
لميعاد القبول ، ان يستخلص من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد
الموجب الميعاد الذى التزم البقاء فيه على ايجابه ، والقاضى فيما
يستخلصه من ذلك كله ، وفى تقديره للوقت الذى يعتبر مناسباً لابلاغ
القبول لا يخفض لرقابة محكمة النقض ، متى كان قد بين فى حكمه
الاسباب المبررة لوجهة النظر التى انتهت اليها ، والحكمة وهى بسبيل
استخلاص الميعاد الذى قصد الموجب الالتزام به بايجابه لها ، ان تتحرى
هذا القصد من كل ما يكشف عنه ، ولا تثريب عليها اذا استظهرته
من أفعال تكون قد صدرت من الموجب بعد تاريخ الايجاب ، وكشفت
عن قصده هذا ، كما انه لا على المحكمة فى حالة صدور الايجاب من
شركاء متعددين عن صفقة واحدة ، ان تستدل على قصدهم المتحد بأمور
تكون قد صدرت من أحدهم كاشفة لهذا القصد .

(نقض جـ ٢/٧/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٩٥)

(١) اذا كانت طبيعة المعاملة أو العرف التجارى أو غير ذلك من الظروف تدل على ان الموجب لم يكن لينتظر تصريحاً بالقبول، فان العقد يعتبر قد تم ، اذا لم يرفض الإيجاب فى وقت مناسب .

(٢) ويعتبر السكوت عن الرد قبولاً ، اذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الايجاب بهذا التعامل ، أو اذا تمحض الايجاب لمنفعة من وجه اليه .

النصوص العربية المتقبلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٨ لىبى و ٩٩ سورى و ٨١ عراقى و ٩٣ سودانى و ١٨٠ لبنانى .

المذكرة الايضاحية :

ينبغى التفريق بين التعبير الضمنى عن الارادة وبين مجرد السكوت . فالتعبير الضمنى وضع ايجابى ، أما السكوت فهو مجرد وضع سلبى ، وقد يكون التعبير الضمنى ، بحسب الاحوال ، ايجاباً أو قبولاً ، أما السكوت فمن المتنوع على وجه الاطلاق ، ان يتضمن ايجاباً وانما يجوز فى بعض فروض استثنائية ان يعتبر قبولاً وقد تناول النص هذه الفروض ونقل بشأنها ضابطاً مرناً يهئ للقاضى أداة عملية لتوجيه قوامها عنصران : أولهما التثبت من عدم توقع أى قبول صريح

وهذه الواقعة قد تستخلص من طبيعة التعامل أو من عرف التجارة وسنتها أو من ظروف الحال . والثاني : التثبت من اعتصام من وجه اليه الإيجاب بالسكوت فترة معقولة . وقد ورد المشروع تطبيقاً لهذا الضابط ويراعى بالنسبة لهذه العقود ان انقضاء الميعاد المعقول أو المناسب الذى يحدد وقت تحقق السكوت النهائى الذى يعدل القبول ويكون له حكمه ، وفى هذا الوقت يتم العقد . أما فيما يتعلق بمكان الانعقاد فيعتبر التعاقد قد تم فى المكان الذى يوجد فيه الموجب عند انقضاء الميعاد المناسب اذ هو يعلم بالقبول فى هذا المكان .. ويستخلص من دراسة مختلف المذاهب ومقارنتها فى النصوص التشريعية وأحكام القضاء ان مجرد السكوت البسيط لا يعتبر افصاحاً أو تعبيراً عن الإرادة . أما السكوت « الموصوف » وهو الذى يعرض حيث يفرض القانون التزاماً بالكلام فلا يشير اشكالاً ما ، لان القانون نفسه يتكفل بتنظيم أحكامه وليس يبقى بعد ذلك سوى السكوت « الملائس » وهو ما تلبسه ظروف يحل معها محل الإرادة فهو وحده الذى يواجه النص ، محتدياً فى ذلك حذو أحدث التقنيات وأرقاها .

أحكام القضاء :

لا على الحكم المطعون فيه اذا كان قد استخلص من المراسلات المتبادلة بين الطرفين قيام التعاقد بينهما فى مادة تجارية ، وان ارادتهما قد تلاقت فى شأن تحديد قدر التعاقد عليه .

(الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ١٨٦٠)

لا يتم العقد فى المزايدات الا برسو المزاى ، ويسقط العطاء يعطاء يزيد عليه ولو كان باطلا .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المبنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٩٩ لىبى و ١٠٠ سورى و ٨٩ عراقى و ٨٤ سودانى و ٧٨ كويتى و ١٤٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة .

المنكرة الايضاحية :

ينطبق هذا النص على جميع عقود المزايدات ويوجه خاص على البىرع والايجارات التى تجرى بطريق المزايدة ، وهو يحسم خلافا طال عهد الفقه به ، فافتتاح المزايدة على الثمن ، ليس فى منطق النص الا دعوة للتقدم بالعطاءات والتقدم بالعطاء هو الايجاب ، أما القبول فلا يتم الا برسو المزاى ، وقد أعرض المشروع عن المذهب الذى يرى فى افتتاح المزايدة على الثمن ايجابا ، وفى التقدم بالعطاء قبولا - ويراعى ان العطاء الذى تلحق به صفة القبول ، وفقا لحكم النص يسقط بعطاء يزيد عليه حتى لو كان هذا العطاء باطلا ، أو قابلا للبطلان ، بل لو رفض فيما بعد ، ويسقط كذلك اذا أقفل المزاى دون ان يرسو على أحد ، وليس فى ذلك الا تطبيق للقواعد العامة ، فما دام التقدم بالعطاء هو الايجاب ، فهو يسقط اذا لم يصادفه القبول قبل انقضاء الميعاد المحدد ، أما الميعاد فى هذا الفرض فيحدد اقتضاء من دلالة ظروف الحال ، ومن نية المتعاقدين الضمنية ، وهو ينقضى بلا شك عند التقدم بعطاء أكبر ، أو

م ٩٩

باقفال المزاد دون ان يرسم على أحد - وقه. أخذ القضاء المصرى بالمذهب الذى اتبعه المشروع ، فاعتبر التقدم بالمطاء ايجابا لا قبولاً ورتب على ذلك جواز العدول عنه .

أحكام القضاء :

افتتاح المزادة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً ، الإيجاب يكون من جانب المزاد المتقدم بالمطاء ، لا يتم القبول الا بإرساء المزاد .

(نقضت جلسة ١٩٦٤/١/٩ مج فنى مدنى س ١٥ ص ٦٨)

انه وان كان تقديم عطاء يزيد على المطاء السابق عليه يترتب عليه طبقاً للمادة ٩٩ من القانون المدنى سقوط المطاء الاقل ، الا انه لا يترتب عليه انعقاد العقد بين مقدم المطاء الاعلى وبين الداعى للمزادة لان التقدم بالمطاء ولو كان يزيد على غيره من المطاءات ليس الا ايجاباً من صاحب هذا المطاء ، فلا بد لانعقاد العقد من ان يصادفه قبول بإرساء المزاد عليه من يملكه ، ولما كان هذا القبول لم يصدر من المطعون ضده ، وقام باخطار الطاعن برفض عطائه ، فان عقداً ما لا يكون قد انعقد بينهما .

(الطعن ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

مفاد نصوص المواد ٨ ، ١٧ ، ١٨ من لائحة شروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ مرتبطة - وعلى ما جرى به قضاء النقض - ان بيع أملاك الحكومة الخاصة المطروحة فى المزادة لا يتم ركن القبول فيه الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولا يعتبر رسم المزاد وايداع مبلغ التأمين الا ايجاباً صادراً من الراسى عليه المزاد .

(نقضت جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٩ س ١٩ ص ١٢٨٧)

لئن صح ان الاتفاق على علم التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام بالنسبة للبيوع الجبرية التى تنظمها نصوص قانون المرافعات الا انه لايجرى على البيوع الاختيارية التى يجريها البائع بطريق المزاد ولايفرض فيها القانون نظام الزيادة بالعشر ، وانما يرجع وضع هذا الشرط فى قائمة المزاد الى محض اختيار البائع وارادته تحقيقا لما يراه من صلاحة الخاص ، واذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان البيع الذى رسا مزاده على المطعون ضده لم يكن بيعا جبريا تم تحت اشراف القضاء وانما كان بيعا اختياريا فان الحكم المطعون فيه الصادر بحالة الدعوى الى التحقيق - اذ انتهى الى ان الاتفاق على عدم التقرير بهذه الزيادة يعتبر مخالفا لقاعدة أسرة فى قواعد النظام العام - مما يجوز معه الاثبات بالبينة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٤٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ من ٢٦ ص ١٤١٠)

ليس فى القانون مايمنع من الاتفاق على ان يتخلى أى شخص بآرادته واختياره عن الاشتراك فى الزيادة فى بيع اختيارى طالما أن حرية التزايد متاحة لغيره من الراغبين فى الاشتراك فى المزاد ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض اجابة الطاعن الى طلب الاحالة الى التحقيق لآليات اتفاهه مع المطعون ضده على عدم التقدم لمزاد بيع الارز موضوع الدعوى على ان يبيعه المطعون ضده كمية من الارز التى يرسو مزادها عليه استنادا الى ان هذا الاتفاق مخالف للنظام العام لانه يحد من حرية الزيادة مما يجعل اثباته بالبينة غير جائز قانونا ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ من ٢٦ ص ١٥٧٢)

بيع المنقول المحجوز عليه وفق أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحجز الادارى ينشئ للرأسى عليه المزاد حقوق المشتري

م ٩٩

في البيع الاختياري ويلزمه واجباته ، باعتبار ان جوهر البيع هو نقل ملكية شئ أو حق مالى آخر مقابل ثمن نقدي ، غير انه يتم في البيع الاختياري بتوافق ارادتين ، ويقع في البيع الجبري بسلطة الدولة وبقرار منها دون توافر رضا البائع .

(الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١ من ٣٠ ص ٥٨٢ع)

يعترب على بيع المتجر أو المصنع متى توافرت شرائط انطباق المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني نقل حقوق المستأجر الاصلى للرأسي عليه المزايا بما في ذلك عقد الاجارة بحيث يصبح الاخير مستأجرا مثله سواء تم البيع جبراً أو اختياراً ، مما مؤداه ان يعد الرأسي عليه المزايا خلفاً خاصاً للمستأجر الاصلى .

(الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١ من ٣٠ ص ٥٨٢ع)

اذا كان حكم ايقاع البيع ليس حكماً بالمعنى المفهوم للاحكام الفاصلة في الخصومات وانما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الاجراءات والبيانات التي تطلبها القانون فان هذا الحكم يعتبر باطلا اذا تبين وجود عيب في اجراءات المزايدة أو كانت هذه الاجراءات قد تمت على خلاف مناص عليه القانون لان صحة الحكم المذكور تفترض صحة اجراءات المزايدة فاذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية .

(الطعن ٦٦٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ من ٣١ ص ٢١٢٦ع)

اذا كانت احكامه لم تثبت بمحضر جلسة ايقاع البيع ان المزايدة قد بدأت بمناداة المحضر على الثمن الاساسي والمصاريف فان اجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون ، ولايكفى ان يثبت الحكم ان هذه الاجراءات قد استوفيت وفق القانون بل يتعين عليه بيان الاجراءات التي اتبعت .

(الطعن ٦٦٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ من ٣١ ص ٢١٢٦ع)

٩٩ م

الظعن على مرسى المزاد بدعوى بطلان مبتدأة - فى ظل قانون المرافعات السابق - لايقبل الا من الغير الذى لم يكن طرفا فى اجراءات التنفيذ او بمن كان طرفا فيها ولم يصح اعلانه بها . أما من كان طرفا فى اجراءات التنفيذ وصح اعلانه بها فلا يكون مبييل للظعن على حكم مرسى المزاد الا باتباع طرق الظعن المنصوص عليها فى المادة ٦٩٢ من القانون المذكور .

(الظعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠ من ٣١ ص ١٥٤)

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكما بالمعنى المفهوم للاحكام الفاصلة فى الخصومات وانما هو عقد بيع ينعقد جبرا بين مالك العقار المتعقد عليه وبين المشتري الذى تم ايقاع البيع عليه ومن ثم فانه يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار التى تترتب على عقد البيع الاختيارى .

(الظعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨١ من ٣٢ ص ١٩٣٩)

حكم مرسى المزاد لاينقل الى الراسى عليه المزاد الا ذات الحق المقضى به فى دعوى البيوع ولا يصلح ان يكون سندا تنفيذيا الا بالنسبة لما قضى به فيه ولا تتمدى حجيته من حيث موضوع الدعوى وهى نزاع ملكية المدين جبرا ولا من حيث موضوع السند التنفيذى عند اجراء التنفيذ الى شئ لم ينصرف اليه قضاؤه .

(الظعن ٤٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١ من ٣٢ ص ٢٤٨١)

اذ كان المشرع قد نص فى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على ان يكون البيع بطريق الممارسة أو المزاد العلنى وفقا للقواعد والاجراءات والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية فقد أفصح فى المذكرة الايضاحية على ان الهدف من هذه الاحالة هو ترك مايتطلبه تفصيل الاحكام وما

يتعلق بالاحتمالات التي تكشف عنها تطبيقه لتعالجها اللائحة حتى
يتيسر تعديلها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال . لما كان ذلك وكان
المستفاد من الاحكام التي انتظمتها اللائحة بشأن شروط البيع - ومنها
شروط سداد الثمن - انها تقوم على اساس جوهري هو ان يتم البيع
بطريق الممارسة أو المزاد العلني وبواسطة لجان خاصة ضمانا لسلامة
الاجراءات وكفالة لحقوق ذوى الشأن وفيما عدا ذلك فان تلك النصوص
لا تعدو وان تكون تباينا للقواعد والاجراءات التي ترخص للجهة الادارية
القائمة على البيع مراعاتها مما يسوغ معه القول انها وضعت قيودا على
حق الدولة في وضع شروط أكثر ملائمة من ان عقد البيع من العقود
الرضائية التي تتم وفقا للشروط التي يرضيها طرفاه . واذا كان ذلك
وكان المشرع لم يرتب البطلان جزاء مخالفة تلك الشروط الموضوعية
ولم يحظر الاتفاق على شروط مغايرة ومن ثم فانها لا تكون متعلقة
بالنظام العام وبالتالي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

(الطعن ١٦٩٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩ ص ٣٣ من ٨٨٣)

لما كانت المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية تقضى بانه يجب على
المتزايدين ان يوقعوا على قائمة شروط البيع بالمزاد قبل دخولهم فيه
وكان التقدم بالعطاء ليس ايجابا من صاحب هذا العطاء وفق شروط
المزاد الذى قبل دخوله على أساسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى
في حدود سلطته التقديرية وبأسباب سائفة من شأنها أن تؤدى الى
ماربته عليها الى ان الطاعن تقدم بعطائه فى المزاد وهو عالم وموافق
على شروطه دون اعتراض منه عليها وانه لايقبل منه بعد ذلك القول
بانعقاد العقد وفق شروط أخرى .

(الطعن ١٦٩٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩ ص ٣٣ من ٨٨٣)

تنص المادة ٣/١٤ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى على أن المندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جديدة وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته ... سبب التأجيل والميعاد الجديد ... ويعلن فى الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين وإذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على إعلانه فيوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين إثباتا لذلك . ومؤدى ذلك أنه يجب عند تغيير الميعاد المحدد بمحضر الحجز - بتأجيله ومن باب أولى بتعجيله - يجب إعلان الحارس والمدين به ، وقد حرص المشرع للتثبت من حصول هذا الإعلان أن يسجل على المدين إمتناعه عن توقيع الورقة الدالة على إعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين إثباتا لحصول هذا الإعلان ثم الإمتناع عن التوقيع وهذا الحرص من المشرع سبق أن أكدته لدى إعلان محضر الحجز ذاته حين نص بالمادة ٧ من ذات القانون على أنه « إذا رفض المدين أو من يجب عنه التوقيع على المحضر وإستلام نسخة منه أثبت ذلك فى المحضر ... وإذا لم يوجد المدين أو من يجب عنه أثبت ذلك بمحضر الحجز وتسلم نسخة منه الى مأمور القسم أو البندر ... مع تعليق نسخة أخرى فى الأماكن المنصوص عليها ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان » . ورائد المشرع فى ذلك هو إتاحة الفرصة للمدين لكى يتدبر أمره بتفادى بيع متقولاته بالوفاء أو المعاونة فى المزايمة أو بالإعتراض على الإجراءات حسبما يراه محققا لمصلحته فى هذا الصدد ، فإذا ما شاب هذه الإجراءات ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب إتباعها فإنها تقع باطللة وتضحى عديمة الأثر .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمنى عن الحق المسقط له يجب أن يكون يقول أو عمل أو إجراء ذال بذاته على ترك الحق دلالة لاحتتمل الشك وهو ما لا يتحقق فى مجرد تأخير دفع المدين ببطلان إجراءات البيع والمزاد وسكوته عليه وعدم إعتراضه زهاء ما يقرب من سبع سنين .

لئن كان بيع اخل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما فى ذلك حق الإيجار يعتبر بيع منقول وتسرى فى شأنه المادة ١/٩٧٦ من القانون المدنى، إلا أن النص فى هذه المادة على أن « من حاز منقولا أو حقا عينيا على منقول أو سندا لحامله فإنه يصبح مالكا له إذا كان حسن النية وقت حيازته» يدل على أنه لتطبيق هذه القاعدة فى المنقول يتعين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وأن يكون الحائز قد تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك إذ التصرف لا ينقل الملكية مادام قد صدر من غير مالك ولكن تنقلها الحيازة فى هذه الحالة وتعتبر سببا لكسب ملكية المنقول ، أما إذا كان التصرف صادرا من مالك المنقول امتنع تطبيق القاعدة لأن التصرف هو الذى يحكم العلاقة بين المالك والمتصرف اليه ، ولما كان فى البيع بالمزاد يعتبر المدين فى حكم البائع والراسى عليه المزاد فى حكم المشتري ، لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى أن الراسى عليه المزاد قد تلقى حيازة المنقولات الراسى مزادها عليه من مالك - هو المدين مورث الطاعنين - فإنه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية فى هذا المقام ولا تصلح سندا لكسب ملكية المنقولات المتنازع عليها ويبقى بعد ذلك البيع كتصرف جبرى هو الذى يحكم علاقة طرفيه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - قد إنتهى صحيحا الى بطلان إجراءات البيع ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين (المدين والراسى عليه المزاد) الى الحالة التى كانا عليها قبل رسو المزاد أى بقاء ملكية المنقولات للمدين وورثته من بعده (الطاعنين) فإن قضاءه برفض طلب رد المنقولات بالحيازة القائمة على السبب الصحيح وحسن النية يكون قد خالف القانون .

(الطعون ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ لسنة ٥١ فى جلسة ٢٠/١١/١٩٨٣
ص ٣٤ ص ١٦٣٧)

م ٩٩

لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات (والتي خصت قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها) يشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته ، وإذ كانت الخصومة منعقدة بشأن بطلان إجراءات بيع حق الإيجار وطلب المدين إعادة الحال الى ما كانت عليه بإعادة تمكينه من العين المؤجرة له وبيعت جبرا ، وبالطبع سيؤثر الفصل في هذا الطلب على مجموعات التنفيذ من حيث مضيقها قداما في إنتاج أثرها أو العدول عنها ومن ثم يدخل النزاع بشأن حق الإيجار المنفذ به وكل ما يتعلق به في خصومة التنفيذ .

(الطعون ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ لسنة ٥١ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٠
س ٣٤ ص ١٦٣٧)

إذ كان الثابت من محاضر الحجز ورسوم المزاو أن الحجز لم تنصب على المصنع كمنشأة تجارية بمنقولاتها المعنوية ، وإنما اقتصر على بعض منقولات مادية ، وهي التي جرى بيعها بالمزاو العلني الذي رسا على الطاعة الثانية ، فلم تتملك سوى هذه المنقولات دون الرخصة وهو ما لازمه أن يكون البيع الصادر منها الى الطاعن الأول في شأن هذه الرخصة يباع للملك الغير غير نافذ في حق المطعون ضده الأول .

لما كان المطعون ضده الأول لم يوجه ثمة مطاعن على رسوم المزاو على الطاعة الثانية فيما بيع لها من أدوات المصنع ولا على بيعها لها للطاعن الأول ، وكان عدم نفاذ هذا البيع الأخير فيما تضمنه من تنازل الطاعة الثانية عن رخصة المصنع الى الطاعن الأول لا ينال من صحة البيع فيما عداه لقابلية المبيع للتجزئة ، فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك

م ٩٩

بعدم نفاذ البيع برمته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص .

(الطعن ٦٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ ص ٣٤ من ١٩٧٥)

لما كانت المادة ١٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أوجبت على المحكمة وقف الدعوى متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل فيما أثير فيها من نزاع تختص الفصل فيه جهة قضاء أخرى ، وكان مفاد نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ من قرار وزير الأوقاف رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ ونص المادة ٤٤٠ من قانون المرافعات أن قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف يرسو المزداد على صاحب أكبر عطاء يعتقد به ألبيع للرأسي عليه المزداد وذلك ما لم يتم إيقاع البيع على غيره من بعد نتيجة إعادة إجراءاته سواء كان ذلك لتخلف الرأسي عليه المزداد الأول عن الوفاء بباقي الثمن في الموعد المحدد أو لحصول زيادة العشر بالإجراءات المرسومة قانوناً . لما كان ذلك وكان الثابت أن لجنة القسمة بعد أن قررت إرساء المزداد على الطاعن أعادت إجراءات البيع لحصول زيادة بالعشر ولعدم اعتدادها بوفاء الطاعن بباقي الثمن ثم قررت إيقاع البيع على المظعون ضدهم من الثاني الى الثامنة وكان طلب الطاعن الحكم بصحة عقده جاء محمولاً على ما يراه من بتات هذا العقد كآثر لما طلبه من بطلان القرار النهائي للجنة القسمة بإيقاع البيع على غيره وذلك بخالفته القانون بعدم إعتداده بوفائه الصحيح بباقي الثمن ولقبوله زيادة العشر التي لم تتبع فيها الإجراءات المرسومة قانوناً فإن الفصل في طلب صحة التعاقد يتوقف على الفصل في طلب بطلان ذلك القرار والذي تختص بنظره وعلى ما سلف - محكمة القضاء الإداري بما كان يوجب على محكمة الاستئناف وقف الفصل في طلب

م ٩٩

صحة التعاقد حتى 'يفصل نهائيا في طلب بطلان قرار لجنة التقسمة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩)

النص في المادة ٩٩ من القانون المدني على أن لا يتم العقد في المزايدات الا بمرسو المزاد ، مفاده أن العقد في المزايدات يتم عقد كأصل عام بإيجاب من المزايد هو العطاء الذي يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة المزاد يتم بمرسو المزاد ، إلا أنه إذا تضمنت شروط المزاد احكاما خاصة في هذا الشأن فإن هذه الأحكام هي التي يجب الرجوع اليها باعتبارها قانون المتعاقدين .

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦)

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بإيقاع البيع في التنفيذ العقاري لا يعتبر حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو بمثابة عقد بيع يتم بمرسو المزاد بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه ، ومن ثم فإن مجرد صدوره وتسجيله لا يحمي المشتري من دعاوى الفسخ والبطلان وعدم النفاذ ، ومن ثم يجوز لكل ذي مصلحة رفع دعوى أصلية بطلب الحكم ببطلانه أو عدم نفاذه لقيامه على الفسخ أو بإجراءات صورية .

(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧)

إذ كان الحكم الصادر بمرسو المزاد لم يفصل في خصومة مطروحة وإنما تولى فيه القاضى إيقاع البيع بما له من سلطة ولائمة فإنه لا يعتبر - وعلى ما يجرى به قضاء هذه المحكمة - حكما بالمعنى المفهوم

م ٩٩

للأحكام الفاصلة في الخصومات ، وإنما هو عقد بيع ينعقد جبراً بين مالك العقار وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه ، ويترتب على صدور هذا الحكم وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الإختياري وتسجيله ، فهو لا يعمى المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال لما كان ذلك ، وكان القرار الصادر بإيقاع البيع لم يعرض للخلاف الذى ثار حول تحديد العقار موضوع النزاع ، بل قضى بإيقاع بيعه بوصفه المبين بتقرير الحبير المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بتثبيت ملكيته لذلك العقار ومحو تسجيل قرار إيقاع البيع - لا يكون قد أهدر حجة هذا القرار ويكون هذا النعى - أياً كان وجه الراى فيه - غير منتج .

(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١٩)

مفاد نص المادة ٤٤٩ من قانون المرافعات على أن يشتمل منطوق الحكم بإيقاع البيع بأمر المدين أو الحائز أو الكفيل العينى بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه ، أن حق الرامى عليه المزاى فى إستلام العقار المبيع والإنتفاع بفلته وثمراته يكون من يوم صدور الحكم بإيقاع البيع لا من يوم تسجيله . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعلق حق الطاعن فى ريع الأرض محل النزاع على تسجيل الحكم بإيقاع البيع فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥)

النص فى المادة ٩٩ من التقنين المدنى على أنه : لا يتم العقد فى الزيادات إلا يرسو المزاى ، يدل على أن التقدم بالمطاء سواء فى الزيادات أو المناقصات ليس إلا إيجاباً من صاحب العطاء يلزم

لإنقضاء العقد أن يصادفه قبول بإرساء المزاو أو المناقصة عليه من يملكه وإستخلاص تلاقى الإيجاب والقبول واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً ، وكما يجوز للمتعاقدين وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني تعديل العقد بإتفاقهما فإنه يجوز أيضاً لكل من صاحب الدعوة الى التعاقد بطريق المزاو بعد الإعلان عن شروطه والمتقدمين بالمطاءات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أرفق بمطائه الذى تقدم به فى المزاو محل الداعى مبلغ مائتى جنيه كتأمين ابتدائى وهو يقل عن النسبة المحددة فى البند الثانى من شروط المزايدة وتعهد بسداد باقى التأمين عند رسوها عليه فقبلت منه المطعون ضدها هذا الإيجاب المتضمن تعديلاً لهذا الشرط وأخطرت به برسو المزاو عليه بما مفاده انقضاء العقد بينهما وفقاً لهذا التعديل ولا ينال من ذلك مطالبتها له بسداد باقى التأمين إذ أن هذه المطالبة تنصرف الى إستكمال التأمين الإبتدائى ليصل الى قيمة التأمين النهائى إعمالاً للبند الثانى عشر من شروط المزاو ووفقاً لتعهد آنف الذكر ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى فى حدود سلطته التقديرية وبأسباب مائفة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها - أن الطاعن أخل بالتزاماته الناشئة عن ذلك العقد بما يترتب مسؤوليته ويخول للمطعون ضدها مصادرة مبلغ التأمين المدفوع منه نفاذاً للبند الثالث عشر من شروطه فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون .

(الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١١/٦/١٩٩٠)

القبول في عقود الاذعان يقتصر على مجرد التسليم
بشروط مقررة يضمنها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٠٠ لبيى و ١٠١ سوري و ١/٧١٦ عراقي و ٨٥
سوداني و ١٧٢ لبناني .

المذكرة الايضاحية :

تميز عقود الاذعان عن غيرها باجتماع مشخصات
ثلاثة :

أولها : تعلق العقد بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات الاولى
بالنسبة للمستهلكين أو المنتفعين، والثاني: احتكار هذه السلع أو المرافق
احتكارا قانونيا أو فعليا أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها.
والثالث: توجيحه غرض الانتفاع بهذه السلع أو المرافق الى الجمهور
بشروط متماثلة على وجه الدوام بالنسبة لكل فئة منها . وعلى هذا
النحو يعتبر من قبيل عقود الاذعان تلك العقود التي يعقدها الافراد مع
شركات الكهرباء والغاز والمياه والسكك الحديدية أو مع مصالح البريد
والتليفونات والتلغراف أو مع شركات التأمين.

من خصائص عقود الاذعان انها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة الى المستهلكين أو المتفعين ، ويكون فيها احتكاًراً لموجب هذه السلع أو المرافق احتكاًراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وان يكون صدور الايجاب الى الناس كافة وبشروط واحدة والمدة غير محددة . واذن فمضى كانت الحكومة قد أشهرت شروط مناقصة فى عملية انشاء طريق ، وكان من مقتضى هذه الشروط ان يتقدم كل ذى عطاء بشروط العمل وتحديد زمنه وتكاليفه ، ولم يكن الايجاب فيه مستمراً لزمان غير محدد ، وكان لكل انسان حرية القبول أو الرفض بعد تقديم عطائه أصلاً أو بتضمينه الشروط التى يرضيها وتلك التى لا يقبلها ، فان التعاقد عن هذه العملية لا يعتبر عقداً من عقود الاذعان .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٥٤ س ٥ ص ٧٨٨)

اتفاق ورثة العامل الذى تولى أثناء أداء وظيفته وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين وتوقيعهم على الخالصة الخاصة بهذا المبلغ ليس من الاتفاقات التى تتضمنها عقود الاذعان .

(نقض جلسة ٨/٤/١٩٥٥ س ٦ ص ١٠٤٨)

الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة اتفاق جائز قانوناً ولا مخالفة فيه للنظام العام ، كما ان عقد الايجار الذى يتضمن هذا الاتفاق لا يعتبر من عقود الاذعان .

(الطعن ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨٩)

المسك بأن قيود البناء الواردة فى عقد البيع الصادر من الشركة المطعون عليها يعتبر من شروط الاذعان التى لا سبيل للمشتري عند

١٠٠م

توقيعه الى المناقشة فيها لا يصح التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض مادام انه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .

(الطعن ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ س ١١ ص ٢٩)

يجب لكى يعتبر العقد عقد اذعان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان يتضمن احتكارا قانونيا أو فعليا أو فى القليل سيطرة على السلعة أو المرفق تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، واذ كان تأميم شركات النقل البحرى لا يقوم فى ذاته دليلا على الاحتكار لان التأميم لا يقتضى بطبيعته انعدام المنافسة بين الشركات المؤممة ولو عملت فى قطاع اقتصادى واحد ، وكان النزاع بين طرفى الخصومة - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - يدور حول عملية نقل داخلى مما يتولاه الى جانب شركات النقل المؤممة أفراد أو مؤسسات تابعة للقطاع الخاص مما يوفر عنصر المنافسة بين جميع هؤلاء فى عمليات النقل وينتفى معه الاحتكار فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى فى حدود السلطة التقديرية لقاضى الموضوع الى القول بعدم قيام احتكار فى عملية النقل محل النزاع ، وبالتالي فلا يكون العقد موضوع الدعوى عقد اذعان ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣ س ٢٠ ص ٨٥١)

اذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة محتكرة للسيارات التى أعلنت عن انتاجها والمعدة للاستعمال الخاص دون ان يبين بأسباب سائفة وجه اعتبارها من اللوازم الاولى للجُمهور فى هذا المجتمع ، ورتب الحكم على ذلك ان الاعلان الموجه من تلك الشركة يعد ايجابا بالبيع ملزما لها ، وان طلب حجز السيارة المقدم من المطعون ضده الاول الى الشركة الموزعة يعتبر منه قبولا للايجاب الصادر من الشركة المنتجة ، وان العقد الذى تم بناء على ذلك يكون من عقود الاذعان ولا

يمنع من انعقاده ماورد بطلب الحجز من شرط تعسفى أهدرته المحكمة وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث ما تمسكت به الشركة الطاعنة من ان ماصدر منها لا يعدو ان يكون دعوة الى التعاقد وان طلب حجز السيارة المقدم الى الشركة الموزعة هو الذى يعتبر ايجابا وكذلك عن بحث ما ذا كان هذا الايجاب قد صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة موضوع النزاع - فانه يكون مشوباً بقصور فى التسبب ادى به الى الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعنان ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٤٩٢)

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان من خصائص عقود الازعان انها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضرورات بالنسبة الى المستهلكين أو المنتفعين ، ويكون فيها احتكار الموجب لهذه السلع والمرافق احتكارا قانونيا أو فعليا أو تكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وان يكون صدور الايجاب منه الى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة ، والسلع الضرورية هى التى لا غنى عنها للناس والتى لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطرونهم الى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التى يضعها الموجب ولو كانت جائزة وشديدة . ولما كان ذلك ، وكانت هذه الخصائص لا تتوافر فى التعاقد الذى تم بين الطاعنين والبنك المطعون ضده على التعيين فى وظيفة من الفئة التاسعة ، فان الحكم للمطعون فيه اذ نفى عن هذا التعاقد صفة الازعان يكون متفقاً مع صحيح القانون ، وما ينهاه الطاعنان على الحكم بعد ذلك من اخلال بقواعد المساواة فهو نعى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - هو التحقق من توافر شرط المساواة ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى غير مقبول .

(الطعن ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١/٢/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٥١)

م ١٠٠

مؤدى النص فى المادة ١٤٩ من القانون المدنى انه اذا تضمن العقد الذى تم بطريق الازعان شروطا تعسفية فان للقاضى ان يعدل هذه الشروط أو ان يعفى الطرف المذعن منها وفقا لما تقتضى به العدالة ومحكمة الموضوع هى التى تملك حق تقدير ما اذا كان الشرط تعسفيا أم لا . وكان البين من الحكم المطعون فيه انه قد انتهى بأسباب مائغة الى اعتبار الشرط الوارد بالبند الثانى من العقد شرطا تعسفيا رأى الاعفاء منه .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩ م ٤٠ ص ٢٨٨)

خصائص عقود الازعان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تعلقها بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات ويكون فيها احتكار الموجب احتكارا قانونيا أو فعليا وتكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وان يكون صدور الايجاب منه الى الناس كافة بشروط واحدة ولمدة غير محدودة والسلع الضرورية هى التى لا غنى عنها للناس والتى لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطرهم الى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التى يضعها ولو كانت جائزة وشديدة .

(الطعن ١٣٢٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٩١ لم ينشر بعد)

تقدير ما اذا كان الشرط المبيع بعقد الازعان شرطا تعسفيا يملك القاضى تعديله بما يزيل أثر التعسف أو يلغيه ويعفى الطرف المذعن منه فى حدود ما تقتضيه قواعد العدالة عملا بنص المادة ١٤٩ من القانون المدنى من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .

(الطعن ١٣٢٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٩١ لم ينشر بعد)

مادة ١٠١

(١) الاتفاق الذى يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين فى المستقبل لا ينعقد ، الا اذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه ، والمدة التى يجب إبرامه فيها .

(٢) وإذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين ، فهذا الشكل تجب مراعاته أيضا فى الاتفاق الذى يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٠١ لىبى و ١٠٢ سورى و ٩١ عراقى و ٤٩٣ - ٤٩٨ و ٨٦ سودانى و ٧٢ كويتى و ١٤٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المنكحة الإيضاحية :

« .. ومع ذلك فالوعد بإبرام عقد رسمى لا يكون خلوا من أى أثر قانونى ، اذا لم يستوف ركن الرسمية فاذا صح ان مثل هذا الوعد لا يؤدى الى اتمام التعاقد الموجود فعلا ، فهو بذاته تعاقد كامل يرتب التزامات شخصية ، طبقا لمبدأ سلطان الارادة وهو بهذه المثابة قد ينتهى عند المطالبة بالتنفيذ الى اتمام عقد الرهن أو على الاقل الى قيام دعوى بالتعويض بل والى سقوط أجل القرض الذى يراد ترتيب الرهن لضمان الوفاء به » .

يشترط لانعقاد الوعد بالبيع سواء فى القانون المدنى القديم أو فى القانون القائم اتفاق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به ، فضلا عن المدة التى يجب فيها على الموعود اظهار رغبته فى الشراء ، وذلك حتى يكون السبيل مهيأ لإبرام العقد التهاى بمجرد ظهور رغبة الموعود دون حاجة الى اتفاق على شئ آخر . والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التى يرى العقادان الاتفاق عليها والتى ما كان يتم البيع بدونها - فإذا كان الطرفان قد أفصحا فى البند الرابع من عقد البيع المبرم بينهما الذى اعتبره الحكم المطعون فيه متضمنا وعدا من جانب الحكومة بيع خمسمائة فدان ثانية للمطعون عليه عند وجود شروط أخرى - الى جانب الشروط الواردة فى العقد - لم يعينها الطرفان وانما تركا لوزارة المالية وضعها عند إبرام بيع هذه الصفقة ، وكان حرص الحكومة على الإشارة فى العقد الى تلك الشروط الجوهرية للبيع والتى بدونها لا تقبل إبرامه ، فإن اظهار المطعون عليه رغبته فى الشراء لا يؤدى بذاته الى انعقاد بيع تلك الصفقة ، بل لابد لذلك من تعيين الشروط التى اتفق الطرفان على ترك أمر وضعها لوزارة المالية ومن قبول المطعون عليه لها بعد اطلاعه عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر الاتفاق الوارد فى البند الرابع من العقد وعدا ببيع الخمسمائة فدان الثانية وذلك مع خلوه من بيان بعض شروط البيع الجوهرية ، واذا انتهى الحكم الى اعتبار بيع هذه الصفقة قد تم صحيحا باظهار المطعون عليه رغبته يكون قد أخطأ فى القانون وخرج بقضائه عما اتفق عليه المتعاقدان .

(نقضت جلسة ١٩٦٤/١/٢٣ من ١٥ ص ١١٥ مع فنى)

يشترط قانونا لانعقاد عقد بيع اذا ما أبدى الموعود له رغبته فى التعاقد ، مطابقة ارادته لإرادة الواعد التى عبر عنها فى وعده مطابقة تامة

١٠١م

فى كل المسائل الجوهرية التى تناولها التعاقد ، فاذا اقترنت هذه الرغبة بما يعدل فى الموعد فلا ينعقد العقد ما لم يقبل الواعد هذا التعديل ، اذ تعتبر هذه الرغبة بمثابة ايجاب جديد فلا ينعقد به العقد الا اذا صادفه قبول من الطرف الآخر فاذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة وفى نطاق سلطتها الموضوعية ان ارادة طرفى العقد لم تتطابق بشأن ركن الشئ ، فإن الحكم اذ انتهى الى ان البيع لم ينعقد لفقده ركنًا جوهريًا من أركان انعقاده وهو الثمن ، ورتب على ذلك بقاء عقد الايجار المبرم بينهما من قبل ساريًا كما كان قبل اظهار المستاجر رغبته فى الشراء لا يكون قد خالف القانون .

(نقض جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٩١ مج فتى مدنى)

اذا كان الثابت فى الدعوى ان (....) وعد بشراء قطعة الأرض الواردة بالاتفاق المؤرخ وبالسعر اتخدد به ، كما وعدت الشركة المطعون عليها بأن تبيعه هذه القطعة بذات السعر ، فان هذا الوعد المتبادل بالبيع من جانب الشركة والشراء من جانب (....) هو بيع تام ملزم للطرفين ، ترتب عليه كل الآثار التى ترتب على البيع ، ولا يؤثر عليه ارجاء التحديد النهائى لمساحة المبيع - واذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الاتفاق المؤرخ ... عقد بيع كامل الأركان ، ورتب على تنازل المشتري عن حقوقه فى هذا العقد الى الطاعنين ، وقبولهما الحلول فيه ، ثم قبول الشركة المطعون عليها انتقال حقوق والتزامات المشتري الاول اليهما إعتبارهما مشتريين ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ٤١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ س ٢٣ ص ١٠١٠)

ما يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد .

يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقا للمادة ١٠١ من القانون المدنى ان يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه

١٠١ م

فضلا عن المدة التى يجب ابرامه فيها ، وذلك حتى يكون السبيل مهينا
لابرام العقد النهائى بمجرد ظهور رغبة الموعود له دون حاجة الى اتفاق
على شئ آخر والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه
الاساسية التى يرى التعاقدان الاتفاق عليها ، والتى ما كان يتم العقد
بدونها .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٧٣ من ٢٤ ص ٦٤٩)

مؤدى نص المادتين ٩٥ ، ١٠١/١ من القانون المدنى انه متى اتفق
الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى
المدة التى يجب فيها على الموعود اظهار رغبته فى الشراء ، يتعقد العقد
بمجرد اعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد ، ولا يؤثر فى صحة انعقاده
ونفاذه قيام الخلف بين الطرفين حول تنفيذ أى منهما لالتزاماته المترتبة
عليه لانهما فى النهاية يخضعان فيما اختلفا فيه لاحكام القانون الواردة
فى هذا الخصوص لما كان ذلك ، وكان المقصود بالمسائل الجوهرية أركان
البيع وشروطه الاساسية التى يرى التعاقدان الاتفاق عليها والتى ما كان
يتم البيع بدونها ، وكان الطرفان - على ما يبين من عقد
١٩٧٣/٩/١٤ - لم يفصحا عن وجود شروط أخرى أرادا تعيينها
لانعقاد الوعد بالبيع عدا أركانه الاساسية وهى المبيع والثمن ، ولم
يشترطا ان العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على المسائل التفصيلية مثل
ميعاد الوفاء بالثمن ، فان هذا الوعد الصادر من الموعود ضدهما قد
إنقلب الى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد ظهور رغبة
الطاعن فى الشراء بانذاره المعلن لهما فى ٩/٩/١٩٧٦ واذا لم يلتزم
الحكم الموعود فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٧٩٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠ من ٣١ مج فنى ص ٦١٨)

١٠١ م

البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه ابتداء على أن قيام البنك بإجراء نشره داخلية عن مسابقة لتعيين كتبة قضائيين بالفئة المناوبة لا يعتبر وعدا بالتعيين على هذه الفئة لمن ينجح في المسابقة لعدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الوعد بالتعاقد ، إذ أن النشر لا يعتبر إيجابا باتا وإنما مجرد دعوة الى التفاوض لا يرتب القانون عليها أثر قانونيا وللبنك أن يعدل عنها في أى وقت يشاء ، ثم إنتهى الحكم إلى أن تعيين الطاعنين على الفئة التاسعة كان منبت الصلة بالإجراءات التي تمت بناء على النشرة الداخلية المشار إليها وأنه تم بناء على نشره جديدة أعقبها قيام الطاعنين بسحب طلبيهما السابقين وتقديم طلبين جديدين بالتعيين على الفئة التاسعة واستبعد الحكم أن يكون قد وقع عليهما إكراه فى ذلك كما نفى عن هذا التعاقد صفة الإذعان .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢ من ٣٣ ص ٥١)

الوعد بالبيع الملزم لجانِب واحد هو - وعلى ما يبين من نص المادة ١٠١ من القانون المدنى - عقد بمقتضاه يتعهد صاحب الشئ بأن يبيعه لآخر إذا ما رغب فى شرائه بما مؤداه أن الوعد بالبيع ينطوى على التزام من جانب واحد وأن تنفيذ الواعد بالتزامه هذا منوط بإبداء الموعود له رغبته فى الشراء .

(الطعن ١٨٤٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ من ٣٤ ص ٩٤٨)

الوعد بالبيع الملزم لجانِب واحد . ماهيته . عقد يلزم لاتعاقده ايجاب من الواعد وقبول من الموعود له . عدم اعتباره بيعا نهائيا . علة ذلك .

(الطعن ٢٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ من ٣٥ ص ١٦٢٧)

١٠١م

الإتفاق الذى يعد من قبيل الوعد بالتعاقد الذى نصت عليه المادة ١٠١ من القانون المدنى هو الذى يتفق بموجبه الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه بما فى ذلك المدة حتى يكون السبيل مهينا لإبرام العقد النهائى .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٦٠ قـ - جلسة ١١/٣/١٩٩١)

م ١٠٢

مادة ١٠٢

إذا وعد شخص بإبرام عقد ثم نكل وقاضاه المتعاقد الآخر طالبا تنفيذ الوعد ، وكانت الشروط اللازمة لتمام العقد وبخاصة ما يتعلق منها بالشكل متوافرة ، قام الحكم متى حاز قوة الشيء المقضى به مقام العقد .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٠٢ لىبى و ١٠٣ سورى و ٨٧ سودانى .

مادة ١٠٣

(١) دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد ان لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه . الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك .

(٢) فاذا عدل من دفع العربون فقده ، واذا عدل من قبضه ، رد ضعفه هذا ولو لم يترتب على العدول أى ضرر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقتار العربية المواد التالية :

مادة ١٠٣ لیبی و ١٠٤ سورى و ٩٢ عراقى و ٨٨ سودانى و ١١٦ كويتى .

المذكرة الايضاحية :

فاذا اتفق المتعاقدان على خيار العدول جاز لكل منهما ان يستقل بنقض العقد ، فان عدل من دفع العربون وجب عليه تركه ، وان عدل من قبضه رد ضعفه ، على ان خيار العدول هذا لايفترض بل يجب الاتفاق عليه صراحة ، أما اذا لم يتفق المتعاقدان على خيار ، فلا يجوز لأيهما ان يستقل بالعدول عن العقد ما لم يقض العرف بغير ذلك . ويجب رد العربون اذا اتفق الطرفان على الانهاء أو الاقالة أو فسخ العقد بخطئهما أو وقع الفسخ لاستحالة التنفيذ بسبب ظروف لا دخل لهما فيها ، على ان لكل من المتعاقدين فى غير هذه الاحوال ، ان يطلب تنفيذ العقد .

م ١٠٣

وفى حالة التخلف الاختياري عن الوفاء ، يكون للعاقدة الآخر ان يختار بين التنفيذ الجبرى وبين الفسخ من اقتضاء العربون على سبيل التعويض ، بأن يحتفظ بالعربون الذى قبضه ، أو بأن يطالب بتعويض العربون الذى دفعه ولو لم يلحق به ضرر من جراء ذلك ، ويكون لاشتراط العربون فى هذه الحالة شأن الشرط الجزائى ولكنه يفرق عنه من حيث عدم جواز التخفيض أو الالغاء ، فهو يستحق ولو انتفى الضرر على وجه الاطلاق ، أما اذا كان الضرر الواقع يجاوز مقدار العربون فتجاوز المطالبة بتعويض أكبر وفقا للمبادئ العامة ، وفى حالة تنفيذ الالتزام اختياريا يخصم العربون من قيمة الالتزام ، فاذا استحال الخصم وجب رده إلى من أداه .

أحكام القضاء :

استظهر نية العاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، ولا رقابة حكمة النقض عليه فيه ، فله ان يستخلص من نص عقد البيع ومن ظروف الدعوى وأحوالها ان العاقدين قصدا به ان يكون البيع بيعا تاما منجزا بشرط جزائى . ولم يقصدا ان يكون بيعا بعربون أو بيعا معلقا على شرط فاسخ .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ هـ - جلسة ١٩٣٣/١/٥)

اذا كانت المحكمة قد انتهت فى حكمها الى القول بأن المتعاقدين قد قصدا بالعقد العرفى احرر بينهما ان يكون البيع باتا خاليا من خيار الفسخ مستخلصة ذلك مما لاحظته من ان العقد خلو من ذكر عربون وما هو ثابت به من ان كل ما دفعه المشتري ، سواء أكان للبائع أم لدائنيه المسجلين على العقار المبيع ، إنما هو من الثمن المتفق عليه لا مجرد عربون يضيح عند اختيار الفسخ ، ومن ان المتعاقدين أكدا نيتهما هذه بتصرفاتهما التالية للعقد بما جاء فى الاقرار الصادر من البائع من قوله

١٠٣م

« حيث انى بيعت ... ولم يوقع على العقد النهائى فى ... فأقرر بهذا نفاذ هذا البيع نهائيا بين الطرفين مع استعدادى للتوقيع النهائى بالبيع أمام أية جهة قضائية . الخ » ، فان ما استخلصته من ذلك تسوغه المقدمات التى بنى عليها الحكم ، ولا يتجافى مع ما جاء فى ذلك العقد من انه اذا عدل أحد الطرفين عن اتمام العقد وتنفيذه كان ملزما بدفع مبلغ كذا بدون تنبيه ولا انذار .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٣ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٤٤)

العربون هو ما يقدمه أحد العاقدين الى الآخر عند انشاء العقد ، وقد يريد العاقدان بالاتفاق عليه ان يجعلا عقدهما مبرما بينهما على وجه نهائى ، وقد يريدان ان يجعلا لكل منهما الحق فى امضاء العقد أو نقضه . ونية العاقدين هى وحدها التى يجب التعويل عليها فى اعطاء العربون حكمه القانونى . وعلى ذلك فاذا استخلص الحكم من نصوص العقد ان نية عاقيه انعقدت على تمامه ، وان المبلغ الذى وصف فيه بأنه عربون ما هو فى الواقع الا قيمة التعويض الذى اتفقا على استحقاقه عند الفسخ المسبب عن تقصير أحد المتعاقدين فى الوفاء بما التزم به ، وكان ما استظهرته محكمة الموضوع من نية المتعاقدين على هذا النحو تفسيرا للعقد تختمله عباراته ، فذلك يدخل فى سلطتها التقديرية التى لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٥ق - جلسة ٢١/٣/١٩٤٦)

اذا طالب المدعى المدعى عليه بتعويض عن صفقة من الجنيهاات الذهب يقول انه عقدها معه ثم نكل المدعى عليه عن اتمامها مع دفعه عربونا فيها ، فرد المدعى عليه بأنه بغرض عقد هذه الصفقة بالشروط التى ادعاهها المدعى فان دفع العربون منه يفيد خيار نقض البيع من جانبه فلا يلزم عند نكوله بأكثر من العربون الذى دفعه وقدم شهادة من بعض تجار الذهب تؤيد هذا الدفاع ، فرد الحكم على قوله هذا بأنه غير

١٠٣م

صحيح لان التعامل في الذهب كالتعامل بالعقود في القطن لايعتبر العربون المدفوع فيه كالعربون في بيع الاشياء المعينة بل هو مبلغ يدفع سلفا من أحد الفريقين لتغطية الحساب عند تقلب الاسعار ، وذلك دون ان يبين منده في هذا التقرير فانه يكون حكما قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٩ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٥١)

اذا كانت اشككة لم تبين في أسباب حكمها في خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع ان كان عربونا فيفقدته المشتري كدفعة يتحمل بها عند نكوله عن اتمام ما اتفق عليه مع البائع أم انه كان جزءا من الثمن لا يحكم به للبائع كتعويض الا متى ثبت خطأ المشتري وفاق ضرر بالبائع ، بل قررت ان المشتري قد فقد المبلغ الذي دفعه نتيجة تقصيره في اتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون ان تمحص دفاع المشتري ومؤذاه ان عدوله عن اتمام الصفقة كان بسبب عيب خفي في المنزل المبيع سلم له به البائع وبسببه اتفق واياه على التفاسخ وعرض المنزل مشتر آخر ، وكان هذا الدفاع جوهرها يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه كان لزاما على اشككة ان تتعرض له وتفصل فيه وتبين ما اذا كان المبلغ المدفوع من المشتري هو في حقيقته عربون أم جزء من الثمن لاختلاف الحكم في الحالتين واذا هي لم تفعل يكون حكمها قد شابه قصور يطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢١ق - جلسة ١٢/٢/١٩٥٣)

حكمة الموضوع ان تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ورواياتها ومن نصوص العقد لتبين ما اذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذي انعقد به البيع باناه عربون في بيع مصحوب بخيار

١٠٣م

العدول اذ ان ذلك مما يدخل في سلطتها الموضوعية متى كان ذلك مقاما على أسباب ساقطة .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٢٢)

متى قد نص في عقد البيع صراحة على ان المشتري دفع عربونا وحدد مقداره والحالة التي تبيح للمشتري استرداده وتلك التي تبيح للبائع الاحتفاظ به كما حدد في العقد موعد الوفاء بباقي الثمن وشرط استحقاقه فان تكييف محكمة الموضوع لهذا العقد بأنه بيع بالعربون يحوى خيار العدول هو تكييف سليم ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للعبارة التي ختم بها العقد من انه « عقد بيع نافذ المفعول » مادامت هذه العبارة لا تعنى أكثر من نفاذ العقد بشروطه ومن بينها ان حق المشتري في العدول عن العقد لا يسقط الا عند تمام الواقعة التي حددها الطرفان لانتهاء خيار العدول .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٥)

مقتضى نص المادة ١٠٣ من القانون المدني ، ان دفع العربون وقت ابرام العقد ، يدل على جواز العدول عن البيع ، الا اذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على ان دفع العربون قصد به تأكيد العقد ، فيعتبر المدفوع تنفيذا له وجزءا من الثمن .

(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

العربون هو ما يقدمه أحد العاقدين الى الآخر عند انشاء العقد ، وقد يريد العاقدان بالاتفاق عليه ان يجعلا عقدهما مبرما بينهما على وجه نهائي وقد يريدان ان يجعلا لكل منهما الحق في امضاء العقد أو نقضه ونية العاقدين هي وحدها التي يجب التمويل عليها في اعطاء العربون حكمه القانوني .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

١٠٣م

دلالة دفع العربون . المرجع في بيانها لما تستقر عليه نية المتعاقدين واعطاء العربون حكمه القانوني .

النص في الفقرة الاولى من المادة ١٠٣ من القانون المدني على ان «دفع العربون وقت ابرام العقد يفيد ان لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك» يدل على انه وان كان لدفع العربون دلالة العدول ، الا ان شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك والمرجع في بيان هذه الدلالة هو لما تستقر عليه نية المتعاقدين واعطاء العربون حكمه القانوني واذا كان الحكم المظنون فيه بعد ان اورد نص البندين ، من عقد البيع - وقد جاء صريحا في ان ما دفعه المشتريان هو "عربون" - والذي ينص أولهما على موعد محدد للتوقيع على العقد النهائي ويتضمن الثاني الشرط الفاسخ الصريح انتهى الى ان نية المتعاقدين استقرت على ان يكون العقد باتا - وهو استخلاص موضوعي سائع - ثم رتب الحكم على ذلك رفض دفاع الطاعنين البائعين بأن لهما الحق في خيار العدول فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعنان ٢٨٦س ٣٨ق ، ٥٥س ٣٩ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٥س ٢٦ص ٤٥٧)

التمى بأن العقد موضوع النزاع هو بيع بالعربون . عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

اذ كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع بأن العقد موضوع الدعوى هو بيع بالعربون فانه لايقبل التحدى بهذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن ٦٦٣ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٨س ٢٩ص ١٠٣٠)

م ١٠٣

دفع العربون قرينة قانونية على جواز العدول عن البيع .
جواز الاتفاق على انه يفيد البت والتأكد .

النص في المادة ١٠٣ من الشئتين المدني على ان دفع العربون وقت ابرام العقد يفيد ان لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك ، يدل على قيام قرينة قانونية - قابلة لاثبات العكس - تفضى بأن الاصل في دفع العربون ان تكون له دلالة جواز العدول عن البيع الا اذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على ان دفع العربون معناه البت والتأكيد والبدء في تنفيذ العقد .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠ / ١٢ / ٢ ص ٣١ من ١٩٩٢)

(١) اذا تم العقد بطريق النيابة، كان شخص النائب لاشخص الاصيل هو محل الاعتبار عند النظر في عيوب الارادة أو في أثر العلم ببعض الظروف الخاصة ، أو افتراض العلم بها حتما .

(٢) ومع ذلك اذا كان النائب وكيلًا ويتصرف وفقا لتعليمات معينة صدرت له من موكله ، فليس للموكل ان يتمسك بجهل النائب لظروف كان يعلمها هو ، أو كان من المفروض حتما ان يعلمها .

النصوص العربية للقبالة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٠٤ لبيى و ١٠٥ سورى و ٨٩ سودانى و ١٥٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

لللمكرة الايضاحية :

ليست الاحكام الواردة في هذه المادة سوى تطبيقات للنظرية الحديثة فى النيابة القانونية فمادامت ارادة النائب هى التى تنشط لابرار العقد بجميع ما يلايسها من ظروف فيجب ان يناط الحكم على صحة التعاقد بهذه الارادة وحدها دون ارادة الاصيل وعلى هذا النحو يكون للمعيوب التى تلحق ارادة النائب أثرها فى التعاقد ، فاذا انتزع رضاه

م ١٠٤

بالاكراه أو صدر بتأثير غلط أو تدليس كان العقد قابلا للبطلان لمصلحة الأصيل رغم أن إرادته براء من شوائب العيب أما فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر في الآثار القانونية للتعاقد فيجب أيضا أن يكون مرجع الحكم فيها لشخص النائب لا لشخص الأصيل وعلى ذلك يجوز أن يظعن بالدعوى البوليصة في بيع صادر من مدين معسر توطأ مع نائب المشتري ولو أن الأصيل ظل مغمول عن هذا التواطؤ .

أحكام القضاء :

متى كان الحكم اذ قضى ببطلان عقد بيع الاطيان المملوكة للقاصر والصادر من أبيه بصفته وليا طبيعيا عليه الى ابن آخر من زوجة أخرى قبل صدور قانون احكام الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ قد أقام قضاؤه على قوله (ان ولاية الاب على أموال أولاده القصر وان كانت في ظاهرها مطلقة الا انها مقيدة بحدود احتياط لها المشرع عند اصدار قانون احوال الحسبية بالنسبة الى تصرفات أولياء المال مراعاة لما أمر به الشرع من احافظة على أولئك الضعفاء وأموالهم وقد كان على الولي ان يرجع في تصرفه هذا المنطوي على التبرع الى المحكمة الحسبية لتأذن أو لا تأذن به ، فلو قيل ان هذا التصرف قد صدر قبل العمل بأحكام قانون احكام الحسبية فالثابت من أقوال علماء الشرع وما جرت عليه أحكام المحاكم ان الاب اذا كان فاسد الرأي سبى التدبير وباع مال ولده فلا يصح هذا البيع الا اذا كان بالخيرية وهي بالنسبة للعقارات لا تكون الا بضعف قيمته فان باعه بأقل من الضعف لم يجز هذا البيع) . وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاؤه لا مخالفة فيه للقانون وهو يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت واجبة الإتياع قبل صدور قانون احكام الحسبية .

(نقض من جلسة ١٩٥٦/٦/٧ من ٧ ص ٧١٤)

م ١٠٤

من يعبر اسمه ليس الا وكيلاً عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانوناً ان يستأثر لنفسه بشئ وكل في ان يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء الا من ناحية ان وكالته مستترة - وهذا يقتضى ان يعتبر الصفقة فيما بين الموكل والوكيل قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئاً ولا يكون له ان يتحمل بأية وسيلة للاستثمار بالصفقة دونه ، ومن ثم فإذا كان التعاقد يتعلق ببيع عقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وان كانت للوكيل معبر الاسم فيما بينه وبين البائع والغير . ويرجع ذلك الى انه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فانها ملكية صورية بالنسبة الى الأصيل يمنع من الاحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الامر بينهما - وينتج من هذا ان الأصيل لا يحتاج - لكي يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه - الى صدور تصرف جديد من الوكيل يتقل به الملكية اليه ، اذ يعتبر الأصيل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة الى أى اجراء وانما يلزم ذلك الاجراء في علاقة الأصيل .

(الطعن ١٧ لسنة ٣٠ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ ص ١٠٧٣)

اذا كانت الجمعية التعاونية لبناء المساكن لم تعلن - وقت ابرامها عقد المقابلة - انها تتعاقد مع المقاول نيابة عن أعضائها وكان لا يوجد فى نصوص العقد ، ما يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية بينها وبينهم فان أثر العقد ينصرف الى الجمعية وليس الى أعضائها - فاذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه برفض الدفع بعدم قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية قبل المقاول لرفعها من غير ذى صفة ، على ان العقد قد أبرم فى حدود نيابة الجمعية عن أعضائها ، وان ما ينشأ عنه من حقوق

م ١٠٤

والتزامات يضاف اليهم ، فانه يكون قد استخلص من العقد ما لا يمكن ان يؤدى اليه مدلول عباراته ، وقد جره ذلك الى خطته فى تكييف العلاقة القانونية بين الجمعية وأعضائها فيما يختص بهذا التعاقد والخطأ فى ترتيب آثار العقد - ومتى كان اعمال آثار عقد المفاوضة وفقا للقانون يؤدى الى اعتبار الجمعية التعاوية وحدها الحق فى مطالبة المفاوض المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد وتعويض الاضرار الناتجة عن الاخلال بتلك الالتزامات ، فانه لايجوز قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية بطلب هذا التعويض اذا ثبت ان حق الجمعية فى طلبه قد انتقل اليه بما ينتقل به هذا الحق قانونا ، اذ لاتقبل الدعوى الا من صاحب الحق المطلوب الحكم به ولايكفى لاعتبار هذا العضو مالكا للحق وذا صفة فى التداعى بشأنه مجرد اقرار الجمعية له بهذا الحق ، اذ يجب ثبوت انه اكتسب باحدى الطرق المقررة فى القانون لكسبه .

(نقض جالســــــــــــــــة ١٩٦٦/١٢/٢٩ من ١٧ ص ٢٠١٦)

إذا أبرم النائب فى حدود نيابته عقدا باسم الأصيل
فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف الى
الأصيل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٠٥ لىبى و ١٠٦ سورى ٩٠ سودانى و ٢٢٣ لبنانى .

احكام القضاء :

سواء اكان المستاجر حسن النية أم سيئها فان تجاوز الوكيل حدود
توكيله لا يجعل الموكل مسئولاً عن عقد خروجا عن تلك الحدود وعلى
من يتعاقد مع الوكيل ان يتحرى صفة من تعاقد معه وحدود تلك الصفة
فاذا قصر فعليه تبعة تقصيرة فإذا كانت ورقة الإتفاق التى بمقتضاها
عين ثلاثة أشخاص حراساً على أعيان وقف قد حظرت عليهم أن ينفرد
أبهم بأى عمل وإلا كان باطلاً . ثم أجر أحدهم وحده هذه الأرض فإن
الوقف لا يتحمل نتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستاجر حسن
النية .

(الطعن ١٠٣ لسنة ٥٥ جلسة ١٤/٥/١٩٣٦ ج ٢ فى ٢٥ عام ١٢٣٨)

الوكيل ككل متعاقد ملزم قانوناً ان ينفذ ما تعهد به بحسن نية
فاذا أخل بهذا الواجب رد عليه قصده . وهو ممنوع قانوناً من ان يستأثر
لنفسه بشئ وكل فى ان يحصل عليه لحساب موكله . كما ان من

م ١٠٥

القواعد الأولية فى القانون ان الغش يفسد كل شئ ولا يجوز ان يفيد منه فاعله . فمتى أثبت الحكم ان البيع الصادر من مصلحة الاملاك الى (فلانة) انما تم على أساس الطلب المقدم منها والذى دلت ورقة الضد المؤرخة فى ذات تاريخه على انه قد تم فى الواقع لمصلحة زوجها وحسابه فلا يكون لها ان تتحيل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة لنفسها من دونه ويجب ان ترد الامور الى نصابها الصحيح بنفاذ ورقة الضد المحتوية على الاقرار الصريح بأن الشراء كان لزوجها وان ظهورها هى كمشتريه لم يكن الا صوريا . واذن فالملكية فى حدود العلاقة بين فلانة هذه وبين زوجها وورثته من بعده تكون لم تنتقل اليها وحدها بل اليها مع باقى الورثة ، أما فيما بينها وبين مصلحة الاملاك الباتة فالامر مختلف .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٧ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٩)

السبب الصحيح هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشئ أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم فاذا كان الثابت ان عقد البيع الصادر للطاعين - انما صدر لهما من وكيل عن المالك للاطيان المبيعة فانه لايتأتى فى هذا المقام الاستناد الى وجود سبب صحيح وانما يتعين فى هذا المجال اعمال ما تقتضى به الاحكام الخاصة بالنيابة فى التعاقد وبأنار الوكالة فيما تقرره هذه الاحكام من ان على الوكيل ان يقوم بتنفيذ الوكالة دون ان يجاوز حدودها المرسومة ومن انه اذا خرج عن حدودها وأبرم عقد باسم الاصيل فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات لا يضاف الى الاصيل الا اذا أجاز التصرف .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٢ من ١١ ص ٣٩١)

خروج الوكيل عن حدود وكالته فى تعاقد سابق لا يلزم منه اعتبار تصرف آخر لاحق حاصل من الوكيل للطاعين نافذا فى حق

١٠٦م

الموكل مادام ان هذا التصرف كان صادرا من وكيل خارج حدود الوكالة
اذ هو لا ينفذ في حقه الا باجازة ذات التصرف .

(نقيض ١٢/٥/١٩٦٠ م ١١ مسج فنى ص ١٣٩١)

مفاد نصوص المادتين ٧١٣، ١٠٦ من القانون المدني انه يجوز
للكيل ان يبرم العقد الذى تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكيلاً ولكن
بصفته أصيلاً وذلك اذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته ككاتب ، ويعتبر
وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذى وكله فى إبرام العقد ، وحكم هذه
الوكالة المستترة انها ترتب قبل الاصيل جميع الآثار القانونية التى
ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم الى الاصيل والى من
يتعاقد مع الوكيل المستتر .

(الطعن ٥٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠ م ٢١ ص ٩٣٣)

تصرف الوكيل بالتواطؤ مع الغير اضرارا بموكله . عدم
انصراف أثره للموكل . مثال فى ايجار أرض زراعية .

لئن كان الاصل وفقاً للمادة ١٠٥ من القانون المدني ان ما يبرمه
الوكيل فى حدود وكالته ينصرف الى الاصيل الا ان نيابة الوكيل عن
الموكل تقف عند حد الغش ، فاذا تواطأ الوكيل مع الغير للاضرار
بحقوق موكله ، فان التصرف على هذا النحو لا ينصرف اثره الى الموكل
واذ كان البين من الحكم الابتدائى الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه
لاسبابه انه استخلص فى حدود سلطته التقديرية من أقوال شهود
المطعون عليه الاول ان عقدى الایجار سند الطاعن الاول صادرا فى
ظروف مريبة وفى غير مواعيد تحديد عقود ايجار الاراضى الزراعية ، وان
الطاعن الثانى لم يبرزهما الا بعد ان دب الخلاف بينه وبين المطعون
عليه الاول ، واتخذ من عدم اشارة الطاعن الثانى فى الانذار الموجه منه

م ١٠٥

الى هذين العقدين قرينة على اصطناعهما وكانت هذه الاسباب سائفة ومؤدية الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم من ان عقدي الايجار قد حررا بطريق الغش والتواطؤ ، وكان الحكم اذ تحدث عن صورية عقدي الايجار الصادرين الى الطاعن الاول من شقيقه - الطاعن الثاني - بوصفه وكيلا عن المطعون عليه الاول مستندا الى القرائن التي استظهرها انما قصد الصورية التدليسية المبنية على الغش والتواطؤ بين طرفي العقد اضرازا بالموكل ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٧ من ٢٧ ص ٨٨٦)

مفاد نص المادة ٥٤ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة ان ادارة المدرسة المستولى عليها مؤقتا بما تتطلبه من اشراف مالي واداري لايجعل الجهة القائمة عليه صاحبة عمل وانما هي بصريح نص المادة نائبه عن صاحب المدرسة نيابة قانونية .

(الطعن ١٥٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ من ٣٢ ص ٢٤٣٧)

لما كان مقتضى النيابة حلول ارادة النائب محل ارادة الاصيل مع انصراف الاثر القانوني لهذه الارادة الى شخص الاصيل كما لو كانت الارادة قد صدرت منه هو - فهي في جوهرها تخويل للنائب حق ابرام عمل او تصرف تتجاوز آثاره ذمة القائم به الى ذمة الاصيل باعتبار ان الالتزام في حقيقته رابطة بين ذمتين ماليتين وليس رابطة بين شخصين . ولازم ذلك ان النائب في النيابة القانونية لا يكون مسئولا قبل الغير الا اذا ارتكب خطأ تجاوز به حدود هذه النيابة يستوجب مسئوليته فاذا لم يرتكب هذا الخطأ لم يكن مسئولا حتى لو أصاب الغير ضرر من تنفيذ النيابة .

(الطعن ١٥٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ من ٣٢ ص ٢٤٣٧)

إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد انه يتعاقد بصفته نائباً ، فإن أثر العقد لا يضاف الى الاصيل دائماً أو مديناً ، الا اذا كان من المفروض حتما ان من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده ان يتعامل مع الاصيل أو النائب .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٠٦ ليبي و ١٠٧ سوري و ٩١ سوداني و ٢٢٤ لبناني و ١٥٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

عدم افصاح الوكيل على صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي ببلاته الى ضرورة التوكيل لان تعامل الوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله فيلتزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل - وكل ما يترتب على ذلك من اثر هو ان الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون ملزماً قبل الغير الذي تعامل معه الا اذا كان من المفروض حتما ان هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوى عنده ان يتعاقد مع الاصيل أو النائب فعندئذ تكون العلاقة بين الغير الذي تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال في الوكالة الظاهرة .

(الطعنان ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥ ص ١٤ من ٥٧٩)

١٠٦م

مضى كان الوكيل بالعمولة قد تعاقد لحساب موكله باسم نفسه
فان المؤكل يبقى أجنبيا عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع
الوكيل علاقة قانونية تميز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة .

(نقض جلسة ١٩٦٢/١/٤ س ١٣ ص ٤٢)

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ س ١٤ ص ٧٣٦)

(نقض جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩ س ١٧ ص ٢٠١٦)

اذ كان تحقيق قيام الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع فلا يجوز
اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨ س ٢٠ ص ٥٧٨)

يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائبا عن الموكل ، ان يكون المظهر
الخارجي الذي أحدثه هذا الاخير خاطئا ، وان يكون الغير الذي تعامل
مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون ان يرتكب
خطأ أو تقصيرا في استطلاع الحقيقة .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١ س ٢٢ ص ١٠٠)

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢ س ٣٠ ص ٢٦٣)

(الطعن ٩٩٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦ لم ينشر بعد)

يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائبا عن الموكل قيام مظهر خارجي
خاطئ منسوب للموكل من شأنه ان يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل
الظاهر .

(الطعن ٦٣٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ س ٢٦ ص ١٤٦٢)

م ١٠٦

الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر أجنبيا عن تلك العلاقة بين الوكيل والموكل - مما يوجب عليه في الاصل ان يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الاصيل ومن انصراف أثر التعامل تبعا لذلك إلى هذا الاخير الا انه قد يفنيه عن ذلك ان يقع من الاصيل ما يبيئ في ظاهر الامر عن انصراف ارادته الى انابته لسواء في التعامل باسمه كان يقوم مظهر خارجي منسوب اليه يكون من شأنه ان يوهم الغير ويجعله معذورا في اعتقاده بان ثمة وكالة قائمة بينهما ، اذ يكون من حق الغير حسن النية في هذه الحالة ان يتمسك بانصراف أثر التعامل - الذي أبرمه مع من اعتقد بحق انه وكيل - الى الاصيل لاعلى أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما - وهي غير موجودة في الواقع بل على أساس الوكالة الظاهرة ذلك لان ما ينسب الى الاصيل في هذا الصدد يشكل في جانبه صورة من صور الخطأ الذي من شأنه ان يخدع الغير حسن النية في نيابة التعامل معه عن ذلك الاصيل ويحمله على التعاقد معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم الزام الاصيل بالتعويض عن هذا الخطأ من جانبه .

(الطعن ٩٧٨ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ من ٣٣٠ع ٣ ص ٤١٢)

التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر اختلف للحقيقة الى الغير حسن النية ، يترتب عليها ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد اشيطة بالمركز الظاهر من شأنها ان تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا للمركز للحقيقة ، ويحتج بهذه التصرفات على صاحب المركز الحقيقي .

صاحب المركز الظاهر لا يعتبر ممثلا قانونيا لصاحب المركز الحقيقي في الخصومة امام القضاء لانفناء الرابطة القانونية بينهما .

(الطعن ٣٥٤ لسنة ٤٤ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ من ٣٢٢ع ٣ ص ٢٣٧٤)

١٠٦م

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التصرفات التي يرميها الوكيل خارج نطاق وكالته لا تنفذ في حق الموكل ما لم يجرها هذا الأخير ، وخروجاً على هذا الأصل يعتبر الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل فينفذ في حقه التصرف الذي يرمي متى ثبت قيام مظهر خارجي خاطئ منسوب الى الموكل وان الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد إنخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون ان يرتكب خطأ أو تقصيراً في استطلاع الحقيقة .

(الطعن ١١٧١ لسنة ٥١ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٤ م ٣٥ ص ٢٢٦٣)

مفاد نص المادتين ٧١٣ ، ١٠٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان القانون لا يحمي الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة الا اذا كان النائب والغير كلاهما معا يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد .

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٥)

الأصل ان العقود لا تنفذ الا في حق عاقيديها وان صاحب الحق لا يلتزم بما صدر عن غيره من تصرفات بشأنها الا انه باستقراء نصوص القانون المدني ، يبين ان المشرع قد اعتد في عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لاعتبارات توجبها العدالة وحماية حركة التعامل في المجتمع وتنضبط جميعا مع وحدة علتها واتساق الحكم المشترك فيها ، بما يحول ووصفها بالاستثناء وتصبح قاعدة واجبة الاعمال متى توافرت موجبات اعمالها واستوفت شرائط تطبيقها ، ومؤداها انه اذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه ، مما يدفع الغير حسن النية الى التعاقد معه ، للشواهد المحيطة بهذا المركز ، والتي من شأنها ان تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة

١٠٢م

هذا المظهر للحقيقة ، مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحبة الحق .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤٤ ق- هيئة عامة ، جلسة ١٦/٢/١٩٨٦)

وان كان الأصل ان تصرفات الوكيل التي يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافذة في حق الاصيل الا باجازه على الغير الذي يتعاقد مع الوكيل ان يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من انصراف أثر تعاقدته الى الاصيل ، فاذا قصر في ذلك تحمل تبعه تقصيره ، الا انه اذا أسهم الاصيل بخطئه - سلبا أو ايجابا - في خلق مظهر خارجي من شأنه ان يوهم الغير حسن النية - ويجمله معذورا في اعتقاده - باتساع الوكالة لهذا التصرف فان من حق الغير في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يتمسك بانصراف أثر التصرف الى الاصيل على أساس الوكالة الظاهرة متى كان هذا الغير قد سلك في تعامله سلوكا مألوفا لا يشوبه خطأ غير مفتفر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ان المطعون ضده الثاني كان وكिला ظاهرا عن زوجته المطعون ضدها الاولى في إبرام عقدي البيع ، واستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بينهما ومظهر رب الأسرة وفقا للمعادن السائدة وبسبب هذه الشق ضمن وحدات عمارة مخصصة للتملك بالشروط السارية على باقي الوحدات وقيامه بتسليم الشق المبعة الى المشتري عقب البيع وتوالى قبضه اقساط الثمن جميعها بايصالات عديدة أصدرها بصفته وكिला عن زوجته ووليا طبيعيا على أولاده وكل ذلك دون اعتراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ حتى أقيمت الدعوى في عام ١٩٧٨ وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت بالاوراق ومؤدى الى ما انتهى اليه الحكم وكالما لحمل قضائه في هذا الخصوص فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥١٢ و ٥٥١ لسنة ٥٣٢ ق- جلسة ٣٠/٦/١٩٨٧)

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٣٣ ق- جلسة ١٢/١٢/١٩٩١)

١٠٦م

الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير
حسن النية . نفاذها قبل الموكل . شرطه . محكمة الموضوع . استقلالها
بتقدير المظاهر المؤدية الى قيام الوكالة الظاهرة . شرطه .

(الطعن ٦٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٩ م ٤٠ ص ٢٤٩)

الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر أجنبيا عن تلك العلاقة - بين
الوكيل والموكل - مما يوجب عليه في الاصل ان يتحقق من صفة من
يتعامل معه بالنيابة عن الاصيل ومن انصراف أثر التعامل تبعاً لذلك الى
هذا الاخير الا انه قد يغنيه عن ذلك ان يقع من الاصيل ما يبيّن في ظاهر
الامر عن انصراف ارادته الى انابته لسواه في التعامل باسمه كأن يقوم
مظهر خارجي منسوب اليه يكون من شأنه ان يوهّم الغير ويجعله
معتزلاً في اعتقاده بأنه ثمة وكالة قائمة بينهما ، اذ يكون من حق الغير
حسن النية في هذه الحالة ان يتمسك بانصراف أثر التعامل الذي أبرمه مع
من اعتقد بحق انه وكيل الى الاصيل لأعلى أساس وكالة حقيقية قائمة
بينهما - وهي غير موجودة في الواقع - بل على أساس الوكالة
الظاهرة، ذلك لان ما نسب الى الاصيل في هذا الصدد يشكل في جانبه
صورة من صور الخطأ الذي من شأنه ان يخدع الغير حسن النية في نيابة
التعامل معه عن ذلك الاصيل ويحمّله على التعاقد معه بهذه الصفة وهو
ما يستوجب من ثم جعل التصرف الذي أجراه الغير حسن النية نافذاً
في حق الاصيل.

ثبوت الوكالة الظاهرة أمر موضوعي يتوقف على فهم المحكمة
للواقعة متى كان استخلاصها لما استخلصته سائفاً ومستمداً من وقائع
ثابتة لها أصلها الثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٧/١/١٩٩١)

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط لنفاذ التصرف المبرم بين
صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق ان

م ١٠٦

يكون صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلبا أو ايجابا - فى ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدلع الغير حسن النية الى التعاقد معه للشواهد اخطئة بهذا المركز والتي من شأنها ان تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، وعكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية استخلاص قيام الوكالة الظاهرة من القرائن الا انه يتعين ان يكون استخلاصها سائغا ومؤديا لما انتهى اليه قضاؤها وكافيا لحمله .

(الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١١/٤/١٩٩١)

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المناط فى التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراؤها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد بالرجوع الى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه والى الملابسات التى صدر فيها وظروف الدعوى ، فاذا استعمل المتعاقدان نموذجاً مطبوعاً للعقد أو انحرز وأضافا اليه بخط اليد أو بأية وسيلة أخرى شروطاً أو عبارات تتعارض مع الشروط والعبارات المطبوعة وجب تغليب الشروط والعبارات المضافة باعتبارها تعبيراً واضحاً عن ارادة المتعاقدين .

(الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٩٢)

تفسير عبارات الوكالة وتحديد سعتها هو مما يختص به قاضى الموضوع بغير محقق عليه من محكمة النقض ما دام هذا التفسير يقع على توكيل لم يتم الغاؤه وما تحتمله عباراته بغير مسخ .

(الطعن ٣١٥ ، ٦٣٢ ، ٥١٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ٣٠/٧/١٩٩٢)

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١)

التصرفات التى يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته . الاصل عدم نفاذها فى حق الموكل . إلا باجازته . الاستثناء . اعتبار الوكيل الظاهر نائباً

١٠٦م

عن الموكل . مؤداه . نفاذ التصرفات التي يبرمها مع الغير حسنى النية
فى حق الموكل متى أسهم الاخير بخطئه سلبا أو ايجابا فى ظهور
التصرف بمظهر صاحب الحق .

(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٨/١١/١٩٩٣)

(الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٩٢)

(نقض جلسة ٣٠/٦/٩٨٧مجموعة المكتب الفنى ص ٣٨ ع ٢ ص ٨٩٢)

١٠٧م

مادة ١٠٧

إذا كان النائب ومن تعاقده معه يجهلان معا وقت العقد انقضاء النيابة ، فان أثر العقد الذي يبرمه حقا كان أو التزاما يضاف الى الاصيل أو خلفائه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٠٧ لیبی و ١٠٨ سوری و ٩٢ سودانی .

المفكرة الإيضاحية :

قد تنقضي النيابة دون ان يعلم النائب بذلك كما اذا كان يجهل موت الاصيل أو الغاء التوكيل فاذا تعاقده في هاتين الحالتين مع شخص حسن النية لا يعلم بانقضاء النيابة كان تعاقده ملزما للاصيل وخلفائه وقد قصد من تقرير هذا الحكم الى توفير ما ينبغى للمعاملات من أسباب الثقة والاستقرار .

أحكام القضاء :

لم يشترط القانون المدني القديم في خصوص عدم نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل وجوب اعلان الغير بانقضاء الوكالة ، وإنما شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل ان يكون الغير حسن النية أى غير عالم بانقضاء الوكالة ويستتبع هذا انه يجب على الغير ان يتمسك فى هذا الخصوص بحسن نيته أى انه بحسب الموكل الذى يحتاج بتصرف اجراه الوكيل بعد انقضاء وكالته ان يثبت انقضاء الوكالة وعلى الغير الذى يبنى

١٠٧م

الاحتجاج بهذا التصرف - ان شاء - التحدى بحسن نيته أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع ان تبت في هذا الدفاع على الوجه الذى رسمه القانون .

(نقتضى جلسة ٢٤/١٠/١٩٥٧ من ٨ ص ٧٤٧)

الزام الشارع الموكل ان يعلن عن انقضاء وحمله مسئولية اغفال هذا الاجراء ، فاذا انقضت الوكالة بالقول أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك ، سارت الاجراءات صحيحة فى مواجهة الوكيل ، كذلك اذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو باعتزاله ، فان ذلك لايقطع سير الخصومة ، ويتعين على الموكل ان يتقدم الى المحكمة لتمنحه أجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى ، فان هو تخلف عن ذلك أعملت المحكمة الجزاء الذى رتبته القانون على غياب الخصم .

(نقتضى جلسة ٢٠/٤/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٨٢)

تنص المادة ١٠٧ من القانون المدنى على انه : «..... ، ومفاد ذلك ان القانون لا يحمى الغير الذى تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة الا اذا كان النائب والغير كلاهما معا يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد فاذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت فى نطاق سلطتها الموضوعية التى لا معقب عليها الى ان اللطمون عليه الاخير كان على علم بانقضاء توكيله عن أحد الدائنين وانتهاء وصايته على باقى الدائنين ببلوغهم سن الرشد ، فان الطاعن (المدين) لا يتمتع بالحماية التى أسفها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر والتي تتمثل فى انصراف أثر العقد الى الاصيل ، وبذلك لا يكون الوفاء الحاصل منه للطمون عليه باعتباره وكيلًا ظاهراً ميراثاً لدمته .

(نقتضى جلسة ٣٠/٥/١٩٦٣ من ١٤ ص ٢٠٩)

مادة ١٠٨

لا يجوز لشخص ان يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الاصيل. على انه يجوز للاصيل في هذه الحالة ان يجيز التعاقد. كل هذا مع مراعاة ما يخالفه ، مما يقتضى به القانون أو قواعد التجارة.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية لمواد التالية :

مادة ١٠٨ لبيى و ١٠٩ سوري و ٩٣ سودانى .

لللمرة الايضاحية :

ويجوز ان تلتضى بعض نصوص التشريع أو بعض قواعد التجارة بصحة تعاقد الشخص مع نفسه فمن ذلك اباحة تعامل الولي مع ولده وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية واباحة تعامل الوكيل بالعمولة باسم طرفي التعاقد وفقا لقواعد القانون التجارى ... ولهذه العلة اعتبر تعاقد الشخص مع نفسه قابلا للبطلان لمصلحة الاصيل .. ومن الواضح ان البطلان المقرر في هذا الشأن قد انشئ بمقتضى نص خاص .

أحكام القضاء :

ليس مايمنع في القانون من ان يكون البائع وكيلًا بالعمولة ولم يحرم القانون اجتماع الصفتين في شخص واحد حتى مع وحدة البضاعة

م ١٠٨

بملكية سيدة ما لقيمة تلك الوديعة ، وكان هذا الإقرار منصبا على ذات الوديعة المشار اليها في صلب السند ، فان المذكور لا يكون من شأنه ان يرتب بذاته في ذمة الشركة التزاما جديدا مستقلا عن الالتزام الناشئ عن عقد الوديعة ، وانما يستمد ذلك الإقرار أثره من هذا المقد وبالتالى بدور معه وجودا وعدما ، ومن ثم فان عدم تفضة عقد الوديعة فى حق الشركة الطاعنة يستتبع ان يكون الأقرار المذكور غير ملزم لها .

(نكح جلسـة ١٩٢٣/١٢/١٩ ص ١٤ سج فى ص ١١٧٣)

ان تحريم تعاليد الشخص مع نفسه انما يقوم على قرينة قانونية هي ان الشخص اذا وكل عنه غيره فى التعاقد فهو لا يقصد التوسع فى هذه الوكالة الى حد ان يسمح للوكيل ان يتعاقد مع نفسه لما فى ذلك من تعارض فى المصالح ، لانه لو قصد ذلك لتعاقد معه مباشرة دون حاجة الى توكيل فالأ ما تعاقد الوكيل مع نفسه بالرغم من ذلك كان مجاوزا حدود الوكالة ويكون شأن كل وكيل جاوز حدود وكالته فلا يكون عمله نافذا فى حق الوكيل الا اذا أجازته . والقرينة القانونية للمذكورة قابلة لاثبات العكس فيجوز للأصيل ان ينقضها وان يرخص مقدما للوكيل فى التعاقد مع نفسه وفى هذه الحالة يعمل الوكيل فى حدود وكالته اذا تعاقد مع نفسه ويكون عمله نافذا فى حق الاصيل .

(الطعن ٤٧٦ لسنة ١٩٤٨ فى جلسة ١٩٨١/٤/٢ لم ينشر بعد)

١٠٩م

مادة ١٠٩

كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يحد منها
بحكم القانون .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٠٩ ليبي و ١١٠ سوري و ٩٣ عراقي و ٩٤ سوداني
٨٤ كويتي و ٢١٥ لبناني و ١٥٧ من قانون المعاملات المدنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية :

الأصل في الشخص توافر الأهلية ، أما عدم الأهلية فيجب ان يقرر
بمقتضى نص القانون ، ويتفرع عن ذلك قيام قرينة على توافر الأهلية
من شأنها إلغاء عبء الإثبات على عاتق من يتمسك بعدم الأهلية .

وقد أحيل فيما تقدم الى قوانين الأحوال الشخصية فيما يتعلق
بالاحكام الموضوعية الخاصة بالأهلية ، بيد انه تحسن الإشارة الى ان
الأهلية مناطها التمييز ، فحيث يوجد التمييز لتوافر الأهلية ، بل وتكون
كاملة أو ناقصة تبعاً لما اذا كان التمييز كاملاً أو ناقصاً ، وتهيمن هذه
القاعدة الأساسية على جميع الأحكام الخاصة بالأهلية .

ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله ، وتكون جميع تصرفاته باطلة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٠ ليجي و ١١١ سوري و ٩٦ عراقي و ٩٥ سوداني و ٢١٦/١ لبناني و ٨٦/١ كويتي و ١٥٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

مادة ١١١

(١) اذا كان الصبي مميزا كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نافعة نفعا محضا ، وباطلة متى كانت ضارة ضررا محضا .

(٢) أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر ويزول حق للتمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، أو اذا صدرت الاجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الاحوال وفقا للقانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١١ لیبی و ١١٢ سورى و ١/٩٧ عراقى و ٩٦ سودانى و ٢/٢١٦ و ٣ لبنانى و ٨٧ كويتى .

أحكام القضاء :

الاجازة التى تصحح العقد القابل للإبطال هى التى تصدر من يملكها وهو عالم بالعيب الذى يشوب العقد وان يكون قاصدا اجازته . واذن فمتى كان الثابت من الاوراق ان الطاعن لم يدع صدور اجازة مستكملة لهذه الشروط القانونية بل اكتفى بالقول بأن مجرد توقيع المطعون عليها الاولى على محضر الجرد يفيد اجازتها للعقد الصادر من مورثها بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على ابنتها القاصر ، وكان تمسك الطاعن بالاجازة استنادا الى هذه الواقعة غير منتج ، ذلك ان المطعون عليها ما كانت تملك اجازة العقد بصفتها وصية دون اذن من

م ١١١

الجلس الحسبي كما ان مجرد توقيعها على محضر الجرد لا يفيد انها كانت تعلم بأن العقد الصادر من مورثها صدر منه وهو قاصر وانها أرادت من التوقيع اسقاط حقها من الطعن على العقد ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يتعرض لبحث هذا الدفاع لا يكون باطلا .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢١ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ص ٨٣٩)

الاجازة تصرف قانوني يتضمن اسقاطا لحق فلا يملكها من كان ناقص الاهلية ، واذن فمتى كان الحكم اذ اعتبر اجازة القاصر للبيع الصادر منه منعدمة الاثر قانونا قد اقام قضاءه على ان هذه الاجازة انما صدرت من القاصر بعد قرار المجلس الحسبي باستمرار الوصاية عليه ، فان النعي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح . ولا محل للتحدي بعدم نشر قرار استمرار الوصاية في الجريدة الرسمية وفقا لما كانت تقضى به المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية ، اذ ليس من شأن اغفال النشر ان يكون لمن صدرت لمصلحته الاجازة ان يدعى صحتها : أولا - لان الاجازة ، وهي اسقاط حق تصرف من جانب واحد لا يشارك فيه الغير فليس له التحدي بنصوص يدعى انها وضعت لحماية الغير في التعامل . ثانيا - لان قرارات المجالس الحسبية الصادرة في ظل الرسوم بقانون الصادر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بالحجر أو باستمرار الوصاية تحد من أهلية المحجور بمجرد صدورها ولا يتراخى هذا الاثر قبل الغير حتى يقوم الوصي أو القيم بنشر القرار في الجريدة الرسمية وفقا لما يفرضه نص المادة ٣٠ من القرار الوزاري الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

(الطعن ١٩٧ لسنة ١٨ق - جلسة ١/٢/١٩٥٥ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ص ٨٣٩)

مضى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر مثل

١١١م

التصرف بالبيع قابلة للإبطال لمصلحة القاصر كما هو حكم المادة ١١١ من القانون المدني فإن للقاصر في حال حياته ان يياشر طلب الابطال بواسطة من يمثله قانونا كما أن هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفا عاما له يحل محل سلفه في كل ماله وما عليه فتؤول اليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه واذا كان موضوع طلب الابطال تصرفا ماليا فإنه بهذا الوصف لا يكون حقا شخصا محضا متعلقا بشخص القاصر بحيث يمتنع على الخلف العام مباشرته .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٢/٢٧ ص ٩ من ١٦١)

عقد القسمة من العقود التبادلية التي تتقابل فيها الحقوق ، ومن التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر ، ومن ثم فإذا كان أحد أطرافها قاصرا ، فإن عقد القسمة يكون قابلا للإبطال لمصلحته ، ويؤول حق التمسك بالإبطال بإجازته التصرف بعد بلوغه سن الرشد .

(نقض جلسة ١٩٦٢/٥/٣ ص ١٣ من ٥٩٥)

يقضى الشق الثاني من الفقرة الأولى من المادة ١١١ من القانون المدني بطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت ضارة به ضررا محضا ، وتقضى الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من ذات القانون بسقوط دعوى البطلان بمضى خمسة عشر سنة من وقت العقد ، ومؤدى هذين النصين مرتبطين إذ يعتبر اقرار الصبي المميز بمحضر صلح تصرفا باطلا ، ولا تسقط الدعوى ببطلانه الا بمضى خمس عشرة سنة منذ صدوره فيما لو اعتبر ضارا به ضررا محضا .

(نقض جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ مج فني مدني ص ١٨ من ١٨٦٦)

جواز تنحي الولي عن ولايته بإذن من المحكمة . تغير الظروف

١١١ م

التي دعت الى ذلك. للولى أن يطلب من المحكمة رد الولاية اليه .

(الطعن ٥ لسنة ٤٠ ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٧٤ م ٢٥ ص ٢٢٩)

ان المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال اذ نصت على انه : لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل الى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع صحيحا أو مستترا ، ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ، . فقد دلت على اعفاء الولي الشرعى من كافة القيود الواردة في القانون سواء كانت قيود حظر موضوعية ، أو قيودا متعلقة بالادارة أو التصرف بالنسبة للمال الذى آل منه للقاصر بطريق التبرع فيعفى من اجراءات الحصول على اذن من المحكمة حيث يشترط الاذن لجواز التصرف ، كما يعفى من الأحكام الخاصة بالالتزام بالجرود وتقديم الحساب .

(الطعن ٩٥٧ م ٤٩ ق - جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٨٠ م ٣١ ص ١٤٣٩ مج لنى مدنى)

وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية اذا أراد الوصى رفع دعوى أو اقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على اغفال هذا الاجراء .

ما ورد في الفقرتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية اذا ما أريد رفع دعوى أو اقامة طعن من الطعون غير العادية انما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رعاية حقوق ناقصي الأهلية

١١١ م

والمحافظة على أموالهم ومن ثم فهو اجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون
خصومهم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به .

(الطعن ١٤٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٩/٤/١٩٨١ ص ٣٢ مج فنى مدنى ص ١٠٨٥)

ولاية الأب - ولاية الجد - تفرقة .

المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال فى
الفصل الأول منه الخاص بالولاية خص الأب وحده دون الجد بالاستثناء
النصوص عليه فى المادة ١٣ منه والتي تنص على أنه لا تسرى القيود
النصوص عليها فى هذا القانون على ما آل للقاصر من مال بطريق
التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ولا يلزم الأب بتقديم
حساب عن هذا المال ولو أراد المشرع تطبيق هذا الحكم على الجد لنص
على ذلك صراحة كما نص عليه للأب ولما خص الجد بما نص عليه فى
المادة ١٥ منه على أنه لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف فى مال
القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو اضعافها ، فجاء
نصه فى ذلك صريحا وواضعا وشاملا مال القاصر كله دون استثناء مما
لا محل معه لقياس حال الجد على حالة الأب ولا موجب للرجوع الى
أحكام تناقض أحكام القانون وتعارض معها .

(الطعن ١١ لسنة ٤٩ ق د أحوال شخصية ، جلسة ٢/١/١٩٨٢)

إعفاء الأب من استئذان المحكمة المختصة عند التصرف
فيما آل للقاصر من مال بطريق التبرع منه صريحا كان التبرع
أو مستترا . م ١٣ مرسوم بقانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ . عدم
سريانه بالنسبة للجد . علة ذلك .

المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال فى

م ١١١

الفصل الأول منه الخاص بالولاية خص الأب وحده دون الجد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٣ منه والتي تنص على أنه لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل للقاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستتراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ، ولو أراد المشرع مد هذا الحكم على الجد لنص على ذلك صراحة كما نص عليه للأب ولما خص الجد بما نص عليه في المادة ١٥ منه على أنه لا يجوز للجد - بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها فجاء نصه في ذلك صريحا وواضحا وشاملا مال القاصر كله دون استثناء مما لا محل معه لقياس حالة الجد على حالة الأب ولا موجب للرجوع الى أحكام أخرى تناقض أحكام القانون وتعارض معها .

(الطعن ١١ لسنة ٤٩ق وأحوال شخصية، جلسة ٢٠/١/١٩٨٣ ص ٣٤
ص ٩٧)

حظر تصرف الوصي أو الولي في عقار القاصر بغير إذن من محكمة الأحوال الشخصية الاستثناء . تصرف الأب في عقار ابنه القاصر المشمول بولايته الذي لا تجاوز قيمته ٣٠٠ جنيه أو آل الى القاصر تبرعا منه . المواد ٦ ، ٧ ، ١٣ ، ٣٩ ق ١١٩ ، لسنة ١٩٥٢ بيع الوصية عقار القاصر . وجوب الحصول على إذن محكمة الأحوال الشخصية ولو كان المبيع قد آل الى القاصر تبرعا من الوصية .

(الطعن ١١٩٢ لسنة ٥٢ق وأحوال شخصية، جلسة ٢٠/٣/١٩٨٦ لم ينشر
بعد)

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ق وأحوال شخصية ، جلسة ٢٠/١/١٩٨٣)

م ١١١

عدم جواز تصرف الولي في مال القاصر الا باذن المحكمة عدم
الحصول عليه . أثره . عدم نفاذ التصرف في حق الصغير لانتفاء
الولاية . م ١٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وجوب الرجوع
لأحكام الشريعة الإسلامية . أثره . اعتباره تصرفا موقوفا لحين اجازة
المالك أو رده .

(الطعن ٦٤ لسنة ٥٣ ق:أحوال شخصية:جلسة ١٥/٦/١٩٨٦ لم ينشر
بعد)

م ١١٢ ، ١١٣

مادة ١١٢

إذا بلغ الصبي المميز الثامنة عشرة من عمره وأذن له في تسلم أمواله لإدارتها ، أو تسلمها بحكم القانون ، كانت أعمال الإدارة الصادرة منه صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٢ لىبى و ١١٣ سورى و ٩٩ عراقى و ٩٧ سودانى و ٢١٧ لبنانى .

مادة ١١٣

المجنون والمعتوه وذو الغفلة والسفيه تحجر عليهم المحكمة وترفع الحجر عنهم . وفقا للقواعد وللإجراءات المقررة فى القانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٣ لىبى و ١١٤ سورى و ٩٤ - ٩٥ - ١١١ عراقى و ٩٨ سودانى و ٨٥ كويتى .

مادة ١١٤

(١) يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه ، اذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر .

(٢) أما اذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا الا اذا كانت حالة المجنون أو المعتوه شائعة وقت التعاقد . أو كان الطرف الآخر على بينة منها .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٤ لیبی و ١١٢ سورى و ٩٩ سودانى و ١٠٧ - ١٠٨ عراقى .

مادة ١١٥

(١) إذا صدر تصرف من ذى الغفلة أو من السفه بعد تسجيل قرار الحجر . سرى على هذا التصرف ما يسرى على تصرفات الصبي المميز من أحكام .

(٢) اما التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجر . فلا يكون باطلا أو قابلا للإبطال ، الا اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .

النصوص العربية القابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٥ لىبى و ١١٦ سورى و ١/١٠٩ ، ١١٠ عراقى و ١٠٠ سودانى .

(١) يكون تصرف المحجور عليه لفسه أو غفلة بالوقف أو بالوصية صحيحا ، متى أذنت المحكمة فى ذلك .

(٢) وتكون أعمال الإدارة الصادرة من المحجور عليه لفسه المأذون له بتسلم أمواله ، صحيحة فى الحدود التى رسمها القانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٦ لىبى و ١١٨ سورى و ١٠١ سودانى و ٢/١٠٩ عراقى .

أحكام القضاء بشأن العته :

تقدير قيام حالة العته مسألة موضوعية .

ان تقدير قيام حالة العته عند أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا يخضع فيه القاضى لرقابة محكمة النقض .

(الطعن ٣٠ لسنة ٨ قـ أحوال شخصية، جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٣٨)

حق المحكمة فى القضاء لاسباب سائغة بىطلان عقد بيع لعته البائع - لايقدر فى حكمها اعتبارها البائع معتوها وقت التعاقد من أقوال الشهود والطبيب وظروف الدعوى مع كون الطبيب لم يعاين حالة البائع لوفاته .

متى كانت المحكمة قد اقتنعت بما ورد في تقرير الطبيب الخبير عن حالة البائع العقلية عند البيع ، ثم استعرضت في تفصيل أقوال شهود طرفي الدعوى - الطاعتين في العقد والمتمسكين به - ورأت انها تؤيد الخبير ، ثم أقامت حكمها ببطالان العقد على تلك الاسباب المتعلقة بواقع الدعوى فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ولا يقدح في حكمها انها اعتبرت البائع معنوها وقت التعاقد بناء على ما استخلصته مما ثبت من هذا التقرير ومن أقوال أولئك الشهود ومن ظروف الدعوى ، مع كون الطبيب لم يماين حالة البائع لانه كان قد توفي - لا يقدح ذلك في حكمها لان وفاة البائع لا تمنع قانونا من الفصل في أمر عتهه عند التعاقد متى كانت المحكمة قد وجدت في العناصر التي بين يديها ما يكفى لتكوين عقيدتها في هذا الشأن .

(الطعن ١٢٧ لسنة ١٤١٤ احوال شخصية، جلسة ١٩٤٥/٥/٣١)

اقامة الحكم ببطالان عقد لعته المتصرف على أسباب سائفة - لا يقدح في سلامة حكمها عبارة وردت على لسان طبيب بخصوص حالة المتصرف العقلية - ليس من شأن الطبيب اعطاء الوصف القانوني للحالة المرضية بل الشأن للمحكمة .

اذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها ببطالان عقد لعته المتصرف على شهادة الشهود الذين سمعهم وعلى قرائن مستقاه من مصادر صحيحة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه ، فلا يقدح في حكمها ان يكون قاضى التحقيق قد سأل أحد الأطباء الذين عالجوا المتصرف « هل كانت حالة المريض حالة عته قانوني يلى الجنون في الدرجة » ، فأجاب بأنه « لم يكن على هذه الحالة وقت فحصه بمعرفتى ولكنه كان مشوش التفكير ضعيفا في بنيته وتفكيره ، بمعنى انه يمكن التأثير عليه ويكون في حالة تردد » ، فإن هذه الإجابة كاملة لا تشهد بسلامة عقله فضلا عن أن الطبيب ليس هو الذى يعطى الوصف القانوني للحالة

م ١١٦

المرضية التي يشاهدها ، بل الشأن في ذلك للقضاء في ضوء ما يبيديه الطبيب .

(الطعن ١٢١ لسنة ١٥ قـ أحوال شخصية ، جلسة ١٠ / ٣١ / ١٩٤٦)

العبرة في تحرى أهلية العاقد هي بحالته وقت التعاقد -
إقامة الحكم بالعتة على أدلة لا تؤدي إلى ثبوته - قصور .

ان العبرة في تحرى أهلية العاقد هي بحاله في الوقت الذي انعقد فيه العقد ، فاذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بقيام حالة العته عند المحجور عليه وقت التعاقد (السابق على الحجر وعلى طلبه) على أقوال شهود مؤداها انه كانت تتناهب نوبات عصبية ويتهيج في بعض الاحيان ، وعلى انه سبق ان حجر عليه للعتة ورفع عنه الحجر ، ثم حجر عليه ثانيا للعتة والسفه بعد تعاقد ، ثم رفع عنه الحجر ، ثم حجر عليه مرة ثالثة لضعف قواه العقلية فان ما استدلت به من هذا ليس فيه ما من شأنه ان يؤدي الى ان المحجور عليه كان معتوها في ذات وقت التعاقد ، ويكون هذا الحكم قاصر التسبب متعينا لنقضه .

(الطعن ١٣ لسنة ١٦ قـ أحوال شخصية ، جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٤٧)

اعتبار العته معدما لإرادة من يصاب به ووقوع تصرفاته باطلة من وقت ثبوته وعدم اشتراط توافر الغش والتواطؤ كما هو الحال بالنسبة للسفيه اذا ما أريد ابطال تصرفه السابق على الحجر .

العتة يعدم إرادة من يصاب به فتقع تصرفاته باطلة من وقت ثبوته ، ولذا لا يتطلب بطلانها توافر التحايل على القانون أو الغش أو التواطؤ بين المعتوه والمتصرف له كما هي الحال بالنسبة الى المحجور عليه للسفه اذا ما أريد ابطال تصرفاته السابقة على قرار الحجر عليه . كما

م ١١٦

ان هذا البطلان لا يكون نتيجة لانسحاب أثر قرار الحجر على الماضي وانما لثبوت حالة العته المعدم لأرادة المتعته وقت صدور التصرف منه - والحكمة اذ تنص على لبحث حالة العته انما تبحث في ركن من أركان التعاقد هو الرضاء الصحيح الصادر عن ارادة حقه ، وهذا أمر يدخل في صميم اختصاصها . فالحكم الذي يقام على مااستخلصته المحكمة استخلاصا مستغنا من الأدلة التي أوردتها من أن عته البائع كان قائما وقت صدور عقد البيع منه يكون مبنا على أساس صحيح غير مخالف المبادئ القانونية الخاصة بالاهلية وعوارضها ولا مجاوزا حدود اختصاص المحكمة التي أصدرته .

(الطعن ٥٣ لسنة ١٨ق وأحوال شخصية، جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٩)^(١)

وقضى بانه لامخالفة للقانون في أن تعيل المحكمة الدعوى على التحقيق لاثبات قيام حالة العته بالتصرف وقت صدور العقد المطعون فيه فانه لانص يوجب عليها ان تلتزم في هذه الحالة طريقا معيناً للاثبات ولا محل في هذا المقام للتحدى بالمادتين ٨٦٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، ٦٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ (ألفيتا وحل محلها المادة ٩٨٠ مرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١) فان حكمها انما ينطبق على الاجراءات الواجب اتباعها قبل توقيع الحجر فلا يسرى على اثبات قيام حالة العته في تاريخ سابق على صدور قرار الحجر .

(الطعن ١٩٩ لسنة ١٩ق وأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٧/١١/٢٢)

متى كانت المحكمة قد اقتنعت بما ورد في تقرير الطبيب الخبير عن حالة البائع العقلية عند البيع ثم استعرضت في

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ٣ ص ٥٣٣ وما بعدها .

تفصيل أقوال شهود طرفي الدعوى - الطاعنين في العقد والمتمسكين به ورأت انها تؤيد الحجير ثم أقامت حكمها ببطلان العقد على تلك الاسباب المتعلقة بواقع الدعوى فلا تجوز المجادلة فى ذلك .

العتة يعدم ارادة من يصاب به فتحقق تصرفاته باطله من وقت ثبوته ولذا لايتطلب بطلانها توافر التحايل على القانون أو الغش أو التواطؤ بين المعتوه والمتصرف له كما هى الحال بالنسبة للمحجور عليه لنفسه اذا ما أريد ابطال تصرفاته السابقة على قرار الحجر عليه كما ان هذا البطلان لا يكون نتيجة لانسحاب أثر قرار الحجر على الماضى وانما هو لثبوت حالة العتة المعدم لارادة المعتوه وقت صدور التصرف منه وانما حكمه اذ تنصدى لبحث حالة العتة انما تبحث فى ركن من أركان التعاقد هو الرضاء الصحيح الصادر عن ارادة حقه وهذا أمر يدخل فى صميم اختصاصها . فالحكم الذى يقام على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائفا عن الأدلة التى أوردتها من ان عتة البائع كان قائما وقت صدور عقد البيع منه يكون مبنيا على أساس صحيح غير مخالف للمبادئ القانونية الخاصة بالاهلية وعوارضها ولا مجاوزا حدود اختصاص المحكمة التى أصدرته . صدر هذا الحكم فى واقعة ينطبق عليها القانون المدنى القديم .

(الطعن ٥٣ لسنة ١٨ق وأحوال شخصية، جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٩)

عدم التزام المحكمة باتباع طريق معين لاثبات حالة العتة وحققها فى احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذه الحالة .

لامخالفة للقانون فى ان تحيل المحكمة الدعوى على التحقيق لاثبات قيام حالة العتة بالتصرف وقت صدور العقد المطعون فيه ، فانه

١١٦م

لانصر يوجب عليها ان تلتزم فى هذه الحالة طريقا معيناً للاثبات ولا محل فى هذا المقام للتحدى بالمادتين ٨٦٦ من القانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ و ٦٤ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ ، فان حكمها انما ينطبق على الاجراءات الواجب اتباعها قبل توقيع الحجر فلايسرى على اثبات قيام حالة العته فى تاريخ سابق على صدور قرار الحجر .

(الطعن ١٩٩ لسنة ١٩ قـأحوال شخصية، جلسة ١١/٢٢/١٩٥٧)

عدم اشتراط علم المشتري بعته البائع وقت التعاقد فى ظل القانون المدنى القديم وكفاية قيام هذه الحالة لابطال التصرف .

ان القانون المدنى القديم لم يكن يشترط لابطال التصرف علم المشتري بعته البائع وقت البيع ، بل كان يكفى فى ظله ان تستدل بالحكمة على قيام حالة العته وقت التصرف بأدلة سائفة وذلك اعتبارا بأن العته متى ثبت قيامه فانه بعدم رضاء من يصاب به .

(الطعن ١٩٩ لسنة ١٩ قـأحوال شخصية، جلسة ١١/٢٢/١٩٥٧)

صحة اقامة الحكم ببطلان التصرف للعته فى ظل القانون المدنى القديم على انعدام ارادة المتصرف وقت التعاقد - عدم جواز النعى عليه باجراء أثر قرار الحجر على تصرف سابق .

ان المادة ١١٤ من القانون المدنى الجديد قد جاءت بحكم جديد لم يكن مقررا فى القانون السابق اذ اوجبت لبطلان التصرف السابق على تسجيل قرار الحجر ان تكون حالة العته شائعة أو ان يكون التصرف اليه على بينة منها واذا كان الحكم الصادر فى ظل القانون القديم قد قضى ببطلان العقد المتعقد فيه تأسيسا على انعدام ارادة المتصرف وقت التعاقد فلايصح النعى عليه انه قد خالف القانون

١١٦م

بقوله انه أجرى أثر قرار الحجر الموقع فيما بعد على العقد السابق عليه
اذ انه متى كانت الارادة منعدمة فان التصرف يقع باطلا سواء أكان قد
حجر على المتصرف أم لم يحجر عليه .

(الطعن ١٩٩ لسنة ١٩ قـأحوال شخصية، جلسة ١١/٢٢/١٩٥٧)

صدور هبات وقروض من وكيل، المورثة واجازتها هذه
التصرفات - ثبوت ان حالتها العقلية لم تكن تسمح لها بأى
تصرف - مسئولية من كان يتولى ادارة أموالها والتصرف فيها
عن هذه الهبات والقروض .

متى كان الحكم قد انتهى الى ان حالة مورثة الخصوم العقلية لم
تكن تسمح لها بأن تأتى أو تعقل معنى أى تصرف استنادا الى الاسباب
السابقة التى أوردها فان اجازتها الهبات والقروض الصادرة من وكيلها لا
تكون قد صدرت منها عن رضا صحيح وبالتالي يتحمل المسئولية عنها
من كان يتولى ادارة أموالها والمتصرف فيها فانه لامخالفة فى ذلك
للقانون .

(الطعنان ١٩٦ لسنة ٢٢ ق، ٥٥ لسنة ٢٣ قـأحوال شخصية، جلسة

١٩٥٧/٣/٢١ من ٨ ص ٢٤١)

استناد الحكم فى اثبات قيام حالة العته الى التقرير الطبى
الذى أثبت وجودها فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ - ارجاع الحكم فى
هذه الحالة الى ديسمبر ١٩٥٣ تاريخ حصول التصرف - خلو
التقرير مما يعين على تأكيد ذلك - قصور .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى اثبات قيام حالة العته
لدى البائع الى التقرير الطبى الذى أثبت وجودها فى نوفمبر سنة
١٩٥٤ ورتب الحكم على ماورد فى هذا التقرير ان هذه الحالة لا بد ان

م ١١٦

تكون راجعة الى تاريخ حصول التصرف المطعون فيه أى فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكان التقرير الطبى خلوا لما يعين على تأكيد ارجاع حالة العته التى أثبتها الطبيب فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ الى تاريخ ذلك التصرف ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يفصح عن مصدر آخر استمد منه تأكيده ورجوع حالة العته الى ذلك التاريخ بالذات وهو مايجب ثبوته يبين لابطال التصرف ، يكون قاصرا بما يستوجب نقضه .

(الطعن ٧٩س ٢٩ق-أحوال شخصية، جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٣س ١٤ ص ١٢٣١)

شرط بطلان تصرفات الجنون والمعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ان تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف اليه على بينة منها - لايكفى فى البطلان مجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدور التصرف .

نصت المادة ١١٤ من القانون المدنى الجديد حكما جديدا لم يكون مقررا فى القانون المدنى القديم اذ استلزم لبطلان تصرفات الجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر ان تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف اليه على بينة منها ولم يكشف لبطلان هذه التصرفات بمجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدورها كما كان الحال فى القانون الملغى . فاذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ان التصرفين اللذين قضى ببطلانهما قد صدرا قبل تسجيل قرار الحجر عليه فان الحكم اذا اقتصر فى تأسيس قضائه بذلك على مجرد ما قاله من ثبوت قيام حالة العته بالمورث وقت صدورهما منه ودون ان يثبت ان هذه الحالة كانت شائعة أو ان الطاعنة المتصرف اليها كانت على بينة منها فانه يكون مخالفا للقانون وقاصر السبب .

(طعن ٤٦٠س ٣٠ق-أحوال شخصية، جلسة ١١/١١/١٩٦٥س ١٦ ص ١٠٣١)

م ١١٦

تصرفات المعتوه - بطلانها بطلانا مطلقا - فى ظل القانون المدنى القديم - منذ ثبوت حالة العته - لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف اليه بهذا العته - يكفى استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .

لايشترط القانون المدنى القديم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لابطال تصرف المعتوه علم المتصرف اليه بهذا العته وقت التصرف بل كان يكفى فى ظله ان تستدل المحكمة على قيام حالة العته وقت هذا التصرف على أساس ان قيام هذه الحالة بعدم رضا صاحبها فتقع تصرفات المعتوه باطلا بطلانا مطلقا من وقت لثبوتها .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٣٥ ق؛ أحوال شخصية، جلسة ٨ / ٤ / ١٩٦٩ م، ص ٥٧٨)

تقدير حالة العته - لامعقب من محكمة الموضوع على القاضى .

تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين هو مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا يخضع فيه القاضى الرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه فى ذلك سائغا .

(الطعن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق؛ أحوال شخصية، جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧١ م، ص ٧١)

تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، والنمى على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق؛ أحوال شخصية، جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧١ م، ص ٥٤٠)

م ١١٦

تقديم تاريخ العقد لاختفاء صدوره أثناء عته البائع هو تعاليل على القانون ، يجوز اثباته فيما بين المتعاقدين بالبينة والقرائن ، وحكم الورثة فى هذا الخصوص هو حكم مورثهم .

(الطعن ٤٦٥ لسنة ٣٦ قـ وأحوال شخصية، جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ٧٩٢)

الحكم الصادر باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات عته البائع وقت صدور البيع - حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع .

إذا كان يبين من الحكم انه اقتصر على القضاء باحالة الدعوى الى التحقيق لثبت الطاعنان ان البائع كان محتوها وقت صدور عقد البيع منه الى المظعون عليه الاول فانه لا يكون قد أنهى الخصومة المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهى النزاع على صحة ونفاذ عقد البيع ، ومن ثم فلا يجوز الطعن فى هذا الحكم الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع .

(الطعن ٤٦٥ لسنة ٣٦ قـ وأحوال شخصية، جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ٧٩٢)

إذا كان الحكم المظعون فيه قد انتهى فى استدلال سائح الى ان الطاعن التصرف اليه ، كان على بينة من حالة العته لدى البائعة وقت التعاقد ، وكانت هذه الدعامة كافية بذاتها لحمل قضائه بىطلان التصرف ، فإن النعى عليه فيما يتصل بشيوع حالة العته لدى البائعة يكون غير منتج .

(الطعن ٧٢ لسنة ٣٧ قـ وأحوال شخصية، جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ٩٨٤)

م ١١٦

تقدير حالة العته - مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى .

تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا يخضع فيه القاضى لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه فى ذلك سائفا .

(الطعن ٤ لسنة ٤٢ق وأحوال شخصية، جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١١٠٣)

العته - آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله -
محكمة الموضوع سلطة تقدير قيام حالة العته - مرجعها فى ذلك - خبرة المختصين وشواهد الحال .

العته آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله ، والمرجع فى ذلك وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال - هو خبرة المختصين فى الآفات العقلية وشواهد الحال اذ كان ذلك وكان ما يعنى محكمة الولاية على المال وهى بمسبيل بحث طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الاهلية يستوجب ، وفى نسبة العته الى شخص بعينه تنحصر مهمتها فى تحييص مدى تأثير هذا المرض على أهليته بما لا يمكنه معه من ان يستبين وجه المصلحة فيما يبرمه من تصرفات وفى ادارته لامواله وفى فهمه للمسائل المالية الخاصة به ، وهى فى هذا الشأن لها مطلق الحرية فى تقدير قيام حالة العته باعتبارها تتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا تخضع فى قضائها هذا لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا .

(الطعن ٢٣ لسنة ٤٤ق وأحوال شخصية، جلسة ٥/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٨٩)

١١٦م

تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين . لقاضى الموضوع دون رقابة
من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً . تحرى أهلية العقد .
مناطقها . حالته وقت إنعقاد العقد .

(الطعن ١٦١س ٥٣ق وأحوال شخصية، جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٨٦س ٣٧
ص ٨٢٨)

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك انه اذا كانت القرائن التي استند
اليها الحكم من شأنها ان تؤدي متساندة فيما بينها الى النتيجة التي
انتهى اليها فلا يجوز معه مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم
كفايتها فى ذاتها لما كان ذلك وكان الحكم قد استبعد الشهادة الطبية
على ما أورده فى مدوناته من أن « المحكمة لا تطعن الى هذه الشهادة
لصدورها من طبيب المعالج ولو كان مريضاً بذلك المرض لدخل احدى
المستشفيات اخصصة لذلك هذا فضلاً عن انه لو كان مريضاً بمرض
عقلى يلزم بتصرفاته الى مرحلة اللاوعى أو عدم الادراك - لظهر ذلك
جلياً فى تصرفاته فى أمواله واصابه عدم الوعى والادراك فى التصرف
فيها مما يدفعها الى الحجر عليه للتصرف فى أمواله - أما ولم يفعل
فانه يكون شديد التصرف واعية وعاقلة ويدركه مما تستبعد معه هذه
المحكمة هذه الشهادة الطبية المقدمة من المستأنفين . وحيث ان ما سلف
بيانه يمثل ناحية ومن ناحية أخرى فان اسلام مورثهم على يد موثق
رسمى ومشهد عليه شخصان فى اشهاد اشهار الاسلام ونطق بالشهادتين
امام الموثق وظل على حالة أى مسلماً مدة منذ اسلامه فى ١٩٥٩/٧/٥
وحتى تاريخ انضمامه الى البطريركية الارثوذكسية فى ١٩٧٢/٣/٦
فان بقاءه مسلماً هذه المدة انما يظهر عقلية صاحبها بانها سليمة وعادية
ولا عادة أو آفة بها الأمر الذى يطعن وجدان المحكمة الى ان مورث
المستأنفين كان صحيح العقل كامل الارادة عند اشهار اسلامه « وكانت
هذه القرائن التي استند اليها الحكم لاستبعاد دلالة تلك الشهادة الطيبة

م ١١٦

على المرض العقلي للمتهم خلال فترة اسلامه هي قرائن سائغة لها
مأخذها من الأوراق وتؤدي في مجموعها الى النتيجة التي انتهى اليها
وتكفي لحمل قضائه فانه لا يجوز المجادلة فيها بمناقشة كل قرينة على
حده لاثبات عدم كفايتها في ذاتها . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم
يطلبوا أمام محكمة الموضوع احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات
مايدعونه وكان الحق اغرول غكمة الموضوع في المادة ٧٠ من قانون
الاثبات من أن لها ان تأمر باحالة الدعوى الى التحقيق للاثبات بشهادة
الشهود متروك لمطلق تقديرها ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض فانه
لا يقبل النعي بان الحكم المطعون فيه لم يتخذ هذا الاجراء . ويكون
النعي عليه بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال على غير
أساس .

(الطعن ٧٩ لسنة ٥٦ ق:أحوال شخصية:جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ لم ينشر بعد)

أحكام القضاء بشأن الغفلة والسفه :

لم يجمع فقهاء الشريعة الاسلامية على تعريف صاحب الغفلة
فقال بعضهم انه هو الشخص الذي لا يهتدى الى التصرفات الرباحة
لسلامة قلبه فيغن في تصرفاته ، ويرى آخرون انها امتداد لفكرة السفه .
على انه من المتفق عليه - انها من العوارض التي تعترى الانسان فلا
تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وانما تنقص من قوة ملكات نفسية
أخرى أخصها الادارة وحسن التقدير وقد يستدل عليها باقبال الشخص
على التصرفات دون ان يهتدى الى الرباح فيها بقبوله فاحش الغبن في
تصرفاته عادة أو بأيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد المال بخاطر
الضياع والحكمة في توقيع الحجر بسببها هي اغاظة على مال الخجور

١١٦م

عليه حتى لا يصبح عالة على المجتمع وكذلك المحافظة على مصالح الأسرة وغيرها من المصالح المشروعة كمصالح الدائنين .

(الطعن ٥ لسنة ٢٤ق «أحوال شخصية» جلسة ١٢/٢٣/١٩٥٤)

بيان تاريخ بدء قيام حالة الغفلة ليس ركنا من أركان الحكم بالحجر للغفلة وليس بواجب على المحكمة قبل القضاء بالحجر ان تقتضى بدء قيام هذا السبب بل يكفي ان يتوافر قبل الحكم الدليل على قيامه .

(الطعن ٥ لسنة ٢٤ق «أحوال شخصية» جلسة ١٢/٢٣/١٩٥٤)

الصفه والغفلة بوجه عام يشتركان فى معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة فى النفس الا ان الصفه المميزة للصفه هى انها تعترى الانسان فتحمله على تبذير المال وانفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع ، أما الغفلة فانه تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الادارة ولتقدير . واذن فمتى كان الحكم اذ قضى برفض طلب الحجر أقام قضاءه على ما استخلصه بالاسباب السائفة التى أوردها من ان التصرفات التى صدرت من المطلوب توقيع الحجر عليه الى أولاده وأحفاده تدل على تقدير وإدراك تام لتصرفاته ولا تنبئ عن صفه أو غفلة ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٢ لسنة ٢٥ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٧/١٩٥٥)

متى كان الحكم المطعون عليه اذنفى عن المطلوب الحجر عليه للصفه والغفلة استنادا الى الاسباب التى أوردها قد خلس الى ان التصرفات الصادرة منه الى أولاده وأحفاده لها ما يبررها سواء أكانت هذه التصرفات تبرعا أو بيعا بأقل من ثمن المثل ، فانه لا يكون فى حاجة بعد ذلك الى التعرض لحكم الغبن فى البيع أو إيثار المتصرف أحد أولاده عن الآخر .

(الطعن ٢ لسنة ٢٥ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٧/١٩٥٥)

م ١١٦

متى كان طلب الحجر مؤسسا على عته الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه وعلى السفه لتصرفه فى بعض أملاكه وانفاق ثمنها على غير مقتضى العقل والشرع وكان الحكم المطعون فيه بعد ان نفى عنه حالة العته اكتفى فى الرد على حالة السفه باستعراض تصرفه فى أمواله وتقريره ان هذا لا يعتبر موجبا لقيام السفه وأغفل بحث ما تمسك به طالب الحجر من اتفاق ثمن ما تصرف فيه عنى غير مقتضى العقل والشرع ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه رأى فى الدعوى ويكون بذلك قد شابہ قصور مبطل له .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ قـ احوال شخصية ، جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٥)

لما كان الحجر فى ذاته حدا من الحدود يجب ان يدرا بالشبهات وكان الحكم قد استخلص لأسباب مؤدية ان تصرفات المطلوب الحجر عليه للسفه فى مجموعها مبررة ولاخروج فيها على مألوف العرف ولا مخالفة فيها لمقتضى العقل والشرع ، فان ذلك تقدير موضوعى ينأى عن رقابة محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بالمجادلة فى تعليل تلك التصرفات وتبريرها أو مناقشة جزئياتها وتفصيلها مهما اختلفت الانظار اليها - هذا النعى يكون على غير أساس ذلك ان دعوى الحجر ليست دعوى معاسبة تنسج لمثل هذه المجادلة .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٥ قـ - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٦ ص ٨ ص ١١٧)

السفه هو إنفاق المال على غير مقتضى الشرع والعقل . وتصرف الانسان فى كل مايملك لزوجه وأولاده الصغار سواء كان هذا التصرف بعوض أو بغير عوض لا مخالفة فيه لمقتضى الشرع والعقل بل هو تصرف تلبية الرغبة فى تأمين مستقبل الزوجة والصغار الذين يرعاهم وليس من شأن مثل هذا التصرف اتلاف المال فى مفسدة بل ان فيه حفظ المال لمن

١١٦م

رأى المتصرف انهم أحق أهله به اذ الشرع لا يحرم الانسان الخروج عن ماله حال حياته كلا أو بعضا لأحد ورثته لمصلحة مشروعه يقدرها ، ولو قصد من ذلك حرمان بعض ورثته مما عساه قد يؤول اليهم .

(الطعن ٢ لسنة ٢٦ق و أحوال شخصية، جلسة ٢٠/٦/١٩٥٧م ص ٦١٩)

ليس فى خروج الانسان عن ماله لزوجه وأولاده الصغار ما ينبئ عن استئثار أو تسلط لان تصرفه لهم أمر تمليه عليه العاطفة وتدفع اليه الغريزة كما ان تصرفاته التبرعية لهم لايمكن ان يوصف معها بالغفلة لان الغفلة هى ضعف بعض الملكات الضابطة فى النفس ترد على حسن الادارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص ان يغيب فى معاملاته مع الغير .

(الطعن ٢ لسنة ٢٦ق و أحوال شخصية، جلسة ٢٠/٦/١٩٥٧م ص ٦١٩)

الصفة المميزة للسفه انها تعترى الانسان فتحمله على تبذير المال وانفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع - أما الغفلة فصورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الادارة والتقدير .

السفه والغفلة بوجه عام يشتركان فى معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة فى النفس الا ان الصفة المميزة للسفه هى انها تعترى الانسان فتحمله على تبذير المال وانفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع . أما الغفلة فانها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الادارة والتقدير . فاذا كان الحكم قد قضى بتأييد قرار رفض طلب الحجر لهذين السببين قد أقام قضاءه على ما استخلصه هو والحكم الابتدائى بالامباب السائفة التى أورداها من ان

م ١١٦

تصرفات المطلوب الحجر عليه الى ولده وأحفاده لها ما يبروها وتدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تنبئ عن سفه أو غفلة فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(الطعن ٥ لسنة ٢٧ ق:أحوال شخصية، جلسة ١٥/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٠١)

قيام المصلحة في الطعن بالنقض أو عدم قيامها انما يرجع فيه الى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما يلاص الدعوى اذ ذاك من ظروف ووقائع يشتهها الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاؤه بحيث يقتصر بحث الطعن فيه في مختلف وجوه القانونية على هذا النطاق . فاذا كان المطلوب الحجر عليه على قيد الحياة يوم صدور الحكم المطعون فيه فان وفاته بعد ذلك لا يكون لها تأثير على تحقق مصلحة طالب الحجر وتوافرها في الطعن على ذلك الحكم .

(الطعن ٤ لسنة ٢٧ ق:أحوال شخصية، جلسة ٢٩/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ١١٣)

تقدير ما اذا كانت الفائدة التي حصل عليها السفيه أو ذر الغفلة من التصرف الذي أصدره قبل تسجيل قرار الحجر تتعادل مع التزاماته أو لا تتعادل وهو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص انعدام هذا التعادل في التصرف الصادر الى الطاعن من ان الثمن الذي اشترى به لا يتناسب البتة مع القيمة الحقيقية للعين المباعة وقت التعاقد وكان هذا الاستخلاص من الحكم مستمداً من وقائع تزدي اليه فانه لا معقب عليه في ذلك .

(الطعن ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق:أحوال شخصية، جلسة ٢٤/٦/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨١٥)

السفه هو تبذير المال واتلافه فيما لا يعده العقلاء من اهل الديانة
 غرضاً صحيحاً ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتوقيع الحجر على
 الطاعنة مستنداً في ذلك الى وان تصرفاتها ينطبق عليها المدلول
 القانوني والشرعي للسفه ذلك بانها فضلاً عن اسرافها في انفاق كل ما
 استوفته من مبالغ التعويض التي قدرها المساعد القضائي لها بمبلغ ثلاثة
 آلاف جنيه ومن مبالغ الايراد الناتج من أكثر من ثلاثين فدانا رغم ضالة
 مطالبها اذ لا تحتاج الا للمأكل والملبس والسكن وهي بمفردها لم تنجب
 ذرية وليس لديها من يجب عليها نفقته ثم تتماذى في الاسراف وسوء
 التصرف فتنزّل عن كل أطيافها الزراعية بطريق الهبة لـاحد أولاد أختها
 مؤثرة اياه على بقية اخوته لو تم ذلك لتجردت من أملاكها وأصبحت
 لا تجد من الايراد السنوي ما يكفي لنفقتها وتوفير حاجتها الضرورية ولم
 تكف بما استحوّز عليه من ايراداتها بمقتضى التوكيل العام الصادر له
 منها مدة خمس عشرة سنة كاملة ، وكل أولئك يدل دلالة لا ريب فيها
 على ان الطاعنة قد وصلت في سوء التقدير والتصرف في المال الى الحد
 الذي يبرر وصفها بالسفه ويسوغ بالتالي توقيع الحجر عليها ، وهذه
 التقديرات من الحكم انما تكشف عن أوضاع جارية ومتعارفة قوامها
 التراحم والتضامن الاجتماعي ، ولما يحض عليه التشريع الاسلامي ،
 وبالتالي فهي لا تنطوي على خفة من جانب الطاعنة وليس فيها ما يبرر
 عن انفاقها المال واتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ولا يتحقق
 بها مقتضاه ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن ٣١ لسنة ٣٣ ق وأحوال شخصية، جلسة ٢/٢/١٩٦٦ م ص ١٧

٢٣٧)

حكمت المحكمة الموضوع ان تبطل تصرف المحجور عليه ، حتى مع ثبوت حصوله قبل توقيع الحجر عليه متى تبينت من ظروف هذا التصرف وملابساته ان المتصرف له كان يعلم سفه المحجور عليه والاجراءات الجارية لتوقيع الحجر عليه ، وانه على الرغم من ذلك توطأ معه على ايقاع هذا التصرف له ، ولا رقابة حكمه النقض عليها فيما تأخذ به من القرائن التي أقنعتها بحصول هذا التواطؤ .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ قـ :أحوال شخصية : جلسة ١٩٣٢/١٢/٨)

بطلان التصرف السابق على توقيع الحجر للغفلة متى تم وقت قيام سببه وكان المتصرف اليه يعلم بحالة المتصرف .

تصرف المحجور عليه للغفلة الصادر منه قبل الحجر ولكن في وقت قيام سببه يكون باطلا اذا ثبت من ظروف التصرف وملابساته ان المتصرف له كان يعلم حالة المتصرف المستوجبة للحجر وانه بالرغم من علمه بها قد أقدم على قبول تصرفه له بالهبة .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ قـ :أحوال شخصية : جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٢)

ان قرارات الحجر للسفينة لا تسرى الا من وقت صدورها ولا تنعطف على التصرفات السابقة الا اذا كانت قد حصلت بطريق التواطؤ والغش فاذا تعاقب شخص بعقد عرفى على البيع ، فلما علمت زوجته بذلك طلبت الى المجلس المحسى توقيع الحجر عليه ، وأرسلت الى المشتري انذارا حذرته فيه من اتمام الشراء لانها طلبت الحجر على البائع ، فلم يعبا وأتم الشراء بعقد رسمى ، وقرر المجلس المحسى بعد ذلك توقيع الحجر ، ثم حكمت المحكمة بصحة العقد ، وأوردت في حكمها ظروف

م ١١٦

التعاقد وملابساته على الوجه المتقدم ، واستخلص منها استخلاصا سليما ان الصفقة لم تتم عن توافق وغش فهذا الحكم سليم ولا خطأ فيه .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ١١١ق « أحوال شخصية » جلسة ١١/١١/١٩٤١)

ان القانون لا يحمي أى غش أو تحايل على أحكامه . فإذا كانت المحكمة قد أبانت ظروف التصرف الصادر من المتصرف قبل توقيع الحجر عليه للسفاه وفي فترة طلب الحجر واستدلت بها على ان المشتري غشوه فلذهبوا به بعيدا عن بلدتهم حتى لا يتكشف أمرهم وهم على علم بالاجراءات المتخذة لتوقيع الحجر عليه ، لكى يتم بيع العين لهم قبل صدور قرار المجلس الحسبى بالحجر فانقاد لهم حتى يقبض منهم ، قبل غل يده ، مادفعوه له من ثمن ، ثم قضت بإبطال هذا التصرف ، فانها تكون قد أقامت قضاءها هذا على مقدمات تنتج عنها وهى قيام التواطؤ بين المتصرف لهم والمتصرف مع علم المتصرف لهم بما كان يتردى فيه المتصرف من سفاه وانتهازهم فرصة سفاهة للاثراء من ماله حين كانت الاجراءات القانونية تتخذ لحمايته .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ١١٣ق « أحوال شخصية » جلسة ١٨/١١/١٩٤٣)

متى كانت القرائن التى أخذت بها محكمة الموضوع فى اثبات علم المشتري بحالة سفاهه البائع مؤدية عقلا الى ما انتهت اليه من ذلك فلا شأن بحكمة النقض معها .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ١١٣ق « أحوال شخصية » جلسة ١٨/١١/١٩٤٣)

انه لما كان التصرف الذى يصدر من المحجور عليه للسفاه قبل توقيع الحجر عليه لا يبطل الا بشبوت علم المتصرف له بسفاهه وتواطئه معه على الرغم من ذلك على ايقاع هذا التصرف له استباقا لقرار الحجر فان الحكم الذى يبطل مثل هذا التصرف مكتفيا بقرائن مجتمعة دون

١١٦م

تعرض لبحث تلك العناصر يكون حكما قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٨قـأحوال شخصية، جلسة ١٩٤٩/١٢/٨)

التصرف الذى يصدر من المخجور عليه للسفـه قبل توقيع الحجر عليه لا يبطل الا بثبوت علم المتصرف له بسفـهه وتواطئه معه على الرغم من ذلك على ايقاع هذا التصرف له استباقا لقرار الحجر ، فاذا كان الحكم قد أبطل مثل هذا التصرف دون ان يعنى ببحث هذه العناصر ودون ان يبحث المستندات المقدمة من المتصرف للاستدلال بها على مدىونية تركـة مورث المخجور عليه واتخاذ الدائنين لها اجراءات نزع الملكية وتوقيه هو نصيب المخجور عليه فى بعض هذه الديون ، مقتصرا على ماأورده من قرائن مجملة فانه يكون قاصرا يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٨قـأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٠/١/٥)

قرار الحجر للسفـه ليس له أثر الا من تاريخ صدوره ، فلا ينسحب على التصرفات السابقة عليه ما لم يكن قد حصلت بطريق الغش والتواطؤ ، والفتوى فى هذا الخصوص هى على رأى أبى يوسف ، وحاصلة ان تصرفات السفـه قبل الحجر نافذة .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٨قـأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٠/٥/١١)

الحكم بابطال تصرف سفـه قبل الحجر عليه على أساس الاحتياـل على القانون لا يقوم الا اذا تبين ان المتصرف له تعامل مع السفـه وهو عالم بسفـه متواطئا معه فى تعامله لتفويت آثار حجز متوقع .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٨قـأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٠/٥/١١)

١١٦م

انه لما كان قرار الحجر للسفـه ليس له اثر الا مسـن تاريخ
صدوره ولا ينسحب على التصرفات السابقة عليه مالم تكن قد
حصلت بطريق الغش أو التواطؤ كأن يكون المتصرف اليه عالما بسفه
الحجور عليه ومتواطئا معه في تعامله على تفويت آثار حجر متوقع ،
وكان ما استخلصته المحكمة من عدم وجود الدليل على تواطؤ الزوجة
المتصرف لها مع زوجها المتصرف وقت انعقاد البيع المطعون فيه ، لصدور
العقد قبل تقديم طلب الحجر ، ولأن ايراد المتصرف لم يكن يكفي
لنفقات معيشته مما اضطره الى التصرف في أطيانه كما تشهد بذلك
العقود الاولى الصادرة منه ، فضلا عن ان حالة الزوجة المالية تمكنها من
دفع الثمن ، ثم ما أورده من عدم التعويل على قرينة العلاقة والمعاشرة
الزوجية في الاستدلال على هذا التواطؤ - كان هذا منها استخلاصا
موضوعيا جائزا مما تستقل به احكامه دون رقابة عليها من محكمة
النقض ولا يكون ثمة وجه للطعن على حكمها بالقصور .

(الطعن ٢٠٦ لسنة ١٨قـأحوال شخصية، جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥)

متى كان الحكم اذ أبطل عقد البيع الصادر من الحجور عليه
للسفه قبل توقيع الحجر قد أقام قضاءه على ان المشتري كان يعلم عند
التعاقد بما اتخذ من اجراءات لتوقيع الحجر على البائع ، ومع ذلك فقد
تواطأ معه غشا بغية الحصول على العين المبيعة بثمن بخس ، فان في
هذا الذي قرره الحكم ما يقيد توافر عناصر الاحتيال على القانون مما
يبطل العقد . ومن ثم فان ما ينمىه المشتري عليه من خطأ في تطبيق
القانون استنادا الى انه جعل لقرار الحجر أثرا ينسحب الى الماضي يكون
في غير محله .

(الطعن ١٩٩ لسنة ١٨قـأحوال شخصية، جلسة ١٩٥١/١/٢٥)

م ١١٦

استقر قضاء هذه المحكمة على ان قرارات الحجر للسفـه لا تسرى
الا من وقت صدورـها ولا تنعطف على التصرفات السابقة الا اذا كانت
قد حصلت بطريق التواطؤ والغش .

(الطعن ٦ لسنة ٢٣ ق:أحوال شخصية، جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٦ م ٧
ص ٨٤٧)

قرار الحجر للسفـه وان لم يكن له أثر فى ظل القانون المدنى
القديم الا من تاريخ صدور هذا القرار ، غير ان التصرفات السابقة -
على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة تبطل أو تكون قابلة للإبطال اذا
كانت نتيجة غش أو تواطؤ كما لو كان المتصرف له قد تعامل مع
السفيه وهو عالم بسفـهه أو تواطؤ معه فى تعامله لتفويت آثار حجر
متوقع مما تتوافر معه عناصر الاحتيال على القانون فمتى كان الحكم قد
خلص بأسباب واقعية لا مطعن عليها الى ان من صدر له سند الدين
موضوع النزاع كان عالما وقت صدوره بحالة السفـه التى كان عليها
المدين وانه كان مئـ النية اذ استغل هذه الحالة فى استكتابه له فان
الحكم فيما انتهى اليه من عدم الاعتداد بهذا السند لا يكون قد أخطأ
فى القانون .

(الطعن ٩٠ لسنة ٢٣ ق:أحوال شخصية، جلسة ١١ / ٤ / ١٩٥٧ م ٨
ص ٤٠٤)

الغفلة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي ضعف بعض
الملكات الضابطة فى النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويتروـب
على قيامها بالشخص ان يغبى فى معاملاته مع الغير . واذن فمتى كانت
التصرفات التى أخذ الحكم المطعون فيه الطاعة بها انما ترددت بينها
وبين ولديها يحدو الطاعة فيها طابع الامومة بما جبلت عليه من
العطف والرعاية تبعاً لما تستشعره هي تلقاءهما من أحاسيس الرضا
والغضب دون ان يكون فى تباين هذه التصرفات معهما أو مع أى منهما

م ١١٦

مظهرا من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الادراك ، وكان البيع الصادر من الطاعة لأحد ولديها قد بررت على ما ورد في الحكم المطعون فيه بأن ابنها المتصرف اليه قد أدى عنها جميع الديون التي خلفها لها ابنها الآخر وقت وكالته ، فان قيام هذا الاعتبار لدى الطاعة من شأنه ان يدفع عن هذا التصرف شبهة الاستثثار أو التسلط عليها مما ينأى به عند مجال الغفلة سواء كان الثمن المقدر للمبيع أقل من قيمته الحقيقية أو كان البيع قد حصل تبرعا من الطاعة لولدها المذكور طالما انها لم تصدر في هذا التصرف الا عن مصلحة تراها هي جديرة بالاعتبار ، كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد استند في قضائه بتوقيع الحجر على الطاعة للغفلة على أساس مخالف للقانون مما يستوجب نقضه .

(الظمن ٩٠ لسنة ٢٣ق «أحوال شخصية» جلسة ١١/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٠٤)

تقضى المادة ١١٥ من القانون المدني بأن التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجر - لفسفه أو الغفلة - لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال الا اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، فاذا كان الطاعون لاينزعون في ان العقدين محل النزاع قد صدرا من مورثهم الى المطعون عليهما قبل تاريخ تسجيل قرار الحجر فلا يجدى الطاعنين بعد ذلك المنازعة في صحة التاريخ الذى يحمله هذان العقدان ومحاولة اثبات انه قدم ليكون سابقا على رفع دعوى الحجر مادام ان هذا التاريخ سابق على أى حال على تسجيل قرار الحجر ، كما ان مجرد ثبوت تحرير العقدين في الفترة ما بين تاريخ تقديم طلب الحجر وتاريخ صدور القرار بتوقيعه لا يكفي بذاته لترتيب البطلان بل يلزم أيضا اثبات ان التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .

(الظمن ٣٤٨ لسنة ٢٦ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٦٨)

مؤدى نص المادة ١٠٢٨ من قانون المرافعات انه يترتب على تسجيل طلب الحجر ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه من تطبيق احكام القانون المدنى ، بحيث تكون تصرفات المحجور عليه لنفسه الصادرة بعد تسجيل طلب الحجر قابلة للابطال عملا بنص المادة ١/١١٥ من القانون المدنى دون حاجة الى اثبات ان التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، الا ان مجال أتمثال هذا النص ان يكون التصرف صادرا بعد تسجيل طلب الحجر نتيجة استغلال أو تواطؤ ، واذ كان يبين من الحكم المطعون فيه انه أسس قضاءه برفض دعوى ابطال العقد الصادر الى المطعون ضده على نفي ما ادعى به الطاعن من ان هذا العقد قد صدر من والده الى المطعون ضده بعد تاريخ تسجيل طلب الحجر ، وكان التصرف الصادر من السفه في مثل هذه الحالة لا يكون وفقا لما نصت عليه المادة ٢/١١٥ من القانون المدنى باطلا أو قابلا للابطال الا اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . فان الحكم اذ استلزم اثبات توافر أحد هذين الامرين بعد أن حصل في أسباب سائفة ان التصرف المنعى عليه قد صدر قبل تسجيل طلب الحجر ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الظعن ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ٢٠/٤/١٩٧١)

يشترط وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى لايصال التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر ان يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ ، والمقصود بالاستغلال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يعلم الغير بسفه شخص فيستغل هذه الحالة ، ويستصدر منه تصرفات لاتتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، فلا يكفي لايصال التصرف ان يعلم المتصرف اليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفه ، بل يجب ان يثبت الى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ ، كما انه لا يكفي لتحقيق الاستغلال ان يكون

١١٦م

المتصرف اليه قد أبرم مع المتصرف العقد بقصد الاستغلال ، اذ انه بفرض توافر هذا القصد لدى المتصرف اليه ، فانه لا يكفي بذاته لابطال العقد ، بل يجب لذلك ان يثبت انه استغل المتصرف فعلا ، وحصل من وراء هذا العقد على فوائد أو ميزات تجاوز الحد المعقول حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذى يتطلبه القانون ، أما التواطؤ فانه يكون عندما يتوقع السفه الحجر عليه فيعمد الى التصرف فى أمواله الى من يتواطؤ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

(الطعن ٣٨٣ لسنة ٣٦ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٧١/٤/٢٠)

لم يستلزم المشرع لابطال تصرف المعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ما استلزمه فى ابطال تصرف السفه وذى الغفلة من ان يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ ، بل اكتفى باشتراط شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف اليه بها ، فثبت أحد هذين الأمرين يكفي لابطال التصرف .

(الطعن ٥٠٢ س ٣٥ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٧٠/١/١٣ س ٢١ ص ٧٠)

التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للابطال اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف اليه بحالة المتصرف توافر التواطؤ عند توقيع الحجر على المتصرف الذى يعمد الى التصرف فى أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر لا يكون على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى باطلا أو قابلا للابطال ، الا اذا كان نتيجة استغلال أو

١١٦م

تواطؤ ، ويقصد بالاستغلال ان يعلم الغير بسفه شخص أو بفصلته فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة اما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحجز عليه فيعمد الى التصرف في أمواله الى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

(الطنن ٣٩٦س ٣٥ق:أحوال شخصية، جلسة ٢٨/٥/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٩٢٠)

مدى حجية حكم الحجر:

قضاء محكمة الاحوال الشخصية بتوقيع الحجر استنادا الى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لايعد قضاء منها بطلانها. اذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لايحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .

تلتزم محكمة الاحوال الشخصية عند الفصل في طلب الحجر بالتحقق من قيام الحالة الموجبة له في ذات المحجور عليه ، فان هي دلت على قيام تلك الحالة بالتصرفات الصادرة منه ، فانها لا تكون قد فصلت في أمر صحتها أو بطلانها ، لان ذلك لم يكن مطروحا عليها ولا اختصاص لها به ، وانما تكون قد اتخذت من تلك التصرفات دليلا على قيام موجب الحجر بالمحجور عليه ، وهو ما لايحوز حجية في دعوى بطلان التصرف . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان الوصف الذي أضفاه حكم الحجر على تصرفات المحجور عليه ، بانه ابتزاز مما يحوز قوة الامر المقضى ورتب على ذلك الحكم بابطال التصرف فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطنن رقم ٢٧٨ س ٣٦ ق :أحوال شخصية ، جلسة ٢١/١/ ١٩٧١)

شروط القيم :

يشترط في القيم وفقاً لما تنص عليه المادة ٦٩ من قانون الولاية على المال ما يشترط في الوصى طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٧ من ذات القانون أى ان يكون القيم - كقاعدة عامة - عدلاً كفواً ذا أهلية كاملة .

بيد انه اذا كانت المادة ٢٧ لم تجز بوجه خاص تعيين المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المخلّة بالأدب أو المساس بالشرف أو النزاهة وصياً (الفقرة الاولى من المادة المذكورة) وكلما اعطى بالفلاسه الى ان يحكم برد اعتباره (الفقرة الرابعة من ذات المادة) الا ان المادة ٦٩ قد استثنت الابن والاب والجد من هذين الحكمين . وعلى ذلك يجوز للمحكمة ان تعهد الى أى من هؤلاء بالقوامة ولو كان قد سبق الحكم عليه في الجرائم المخلّة بالأدب أو المساس بالشرف أو النزاهة أو كان قد سبق الحكم بشهر افلاسه ولم يسترد اعتباره بعد . والحكمة من تخويل المحكمة هذه الرخصة لتباشرها في طوء ما يتبين من ظروف القيم انها قد ترى ان الابن أو الاب أو الجد أولى من غيره بالقوامة رغم سبق صدور حكم من الاحكام المشار اليها من قبل ، وقد ترى غير ذلك ومرجع الفصل هو ظروف كل حالة بخصوصها ومن الواضح ان الاستثناء الوارد بالمادة ٦٩ آنفة البيان يقتصر فقط على الابن والاب والجد فلا ينصرف الى القيم الذى تختاره المحكمة من غيره .

تطبيقات قضائية :

وحكم بانه ليس للقيم ان يقر صراحة أو ضمناً تصرفاً ضاراً صادراً من المحجور عليه ولو قبل الحجر مادام هذا التصرف غير صحيح اذ هو تنازل حق لم يكن حتى من التصرفات التى له ان يباشرها باذن المجلس الحسى .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٤ق « أحوال شخصية » ، جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٣٣)

١١٦م

القيم على المحجور عليه . وجوب ان يكون عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة . المقصود بشرط الكفاية .

تنص المادة ٦٨ من قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على ان تكون القوامة للابن البالغ ثم للاب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة ، وتقضى المادة ٦٩ من هذا القانون بانه يشترط فى القيم ما يشترط فى الوصى وفقا لما نصت عليه المادة ٢٧ ، ويتعين تطبيقا للفقرة الاولى من هذه المادة الاخيرة ان يكون القيم عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة . ، والمفهوم من اصطلاح الكفاية بشأن القيم - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون بالنسبة للوصى - هو ان يكون أهلا للقيام على شئون المحجور عليه ، وتجزئ الفقرة السابعة من المادة ٢٧ سالفه الذكر اسناد القوامة الى من يوجد بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائى ، اذا اتضح ان النزاع ليس من شأنه ان يعرض مصالحه للخطر ، وتوافرت فى هذا المرشح سائر أسباب الصلاحية .

(الظعن ١٧س ٣٨ قـ احوال شخصية ، جلسة ٢٢/٣/ ١٩٧٢ م ٢٣ ص ٤٦٢)

اختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الابن أو الاب أو الجسد ، أو عدم صلاحيتهم . مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع .

اختيار من يصلح للقوامة فى حالة عدم وجود الابن أو الاب أو الجسد وهم أصحاب الاولوية فيها ، أو عدم صلاحية أحد من هؤلاء ، هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع التقديرية . بلارقابة عليه من محكمة النقض ، متى أقام قضاءه على أسباب سائفة . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد اشترطت فيمن تختاره قيما على المحجور عليه الخبرة والتمرس بأعمال التجارة لانه من المشتغلين بتجارة الاجهزة

١١٦ م

والادوات الكهربائية ، ويمتلك عقارات ، وهو شرط لامخالفة فيه للقانون بل تطبيق لما تقتضى به المادة ٢٧ التى أحالت اليها المادة ٦٩ من المرسوم بقانون سالف الذكر من ان يكون القيم كفؤا ذا قدرة على ادارة شئون المحجور عليه ، ثم رأت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية تنحية الطاعنة وهى زوجة المحجور عليه من القوامة ، لانه لا تتوافر فيها الخبرة لإدارة محلاته واستغلال عقاراته وان أسباب الصلاحية انما تتوافر فى خاله ، وكانت الاعتبارات التى استندت اليها المحكمة سائغة وتؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم ، لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لايجوز قبوله أمام محكمة النقض .

(الطعن ١٧ من ٣٨ قه أحوال شخصية ، جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٤٦٢)

سلطة القيم :

للقيم على المحجور عليه بعد الحصول على اذن المحكمة مباشرة جميع التصرفات التى من شأنها انشاء أو تقرير حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله .

المادة ١ / ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال التى أحالت عليها المادة ٧٨ من ذات القانون فى شأن القوامة تميز للقيم بشرط الحصول على اذن من المحكمة ان يباشر جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة .

(الطعن ٣٠٨ من ٤ قه أحوال شخصية ، جلسة ٣ / ٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٣٧٦)

دعوى عزل القيم . اغفال الحكم بحث مدى اخلال القيم
بواجباته ، وتوافر الاسباب الجدية لعزله . قصر المحكمة بحثها على
الاولوية فى القوامة بالتطبيق للمادة ٦٨ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
قصور .

اذ يبين من القرار المطعون فيه انه بنى قضاءه بعزل القيم على ان
الابن احق برعاية والدته وأحرص على مالها مستهدية فى ذلك بما
نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من ان القوامة
تكون للابن البالغ ثم للاب ثم للجد ، لمن تختاره المحكمة ، وكان مفهوم
ذلك ان نظر المحكمة انما تعلق فقط بالترتيب الذى وصفه المشرع عند
تعيين القيم وقصر عن الاحاطة بمقطع النزاع فى القضية ، وهو مدى
اخلال الطاعن بواجباته وما اذا كانت قد توافرت اسباب جدية تدعو
للنظر فى عزله مما نص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة
١٩٥٢ فى شأن الوصى التى تسرى فى حق القيم بنص المادة ٧٨ من
ذات القانون . لما كان ذلك فان هذا القرار يكون قد شابه قصور مبناه
الخطأ فى فهم القانون .

(الطعن ٣ لسنة ١٩٤١ ق : احوال شخصية بجلسة ١/١/ ١٩٧٥ م ٢٦
ص ١١٤)

عدم جواز اسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور
عليه نزاع قضائى من شأنه ان يعرض مصالحه للخطر . المادتان
٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

م ١١٢

مؤدى نص المادتين ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ انه لايجوز اسناد القوامة الى من كان بينه وبين الخجور عليه نزاع قضائى من شأنه ان يعرض مصالحه للخطر .

(الطعن ١٩ لسنة ٥١قـ احوال شخصية، جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ م ٣٣ ص ٤٠١)

القيم والخجور عليه ، يشترط ان يكون أهل دين واحد .
المادتان ٢٧ ، ٦٩ رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

يشترط طبقا لنص المادتين ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ان يكون القيم والخجور عليه من أهل دين واحد .

(الطعن ٤٨ لسنة ٥٤قـ احوال شخصية، جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٤ م ٣٥ ص ١٤٨٦)

(١) اذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم ، أو أعمى أبكم ، وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن ارادته . جاز للمحكمة ان تعين له مساعدا قضائيا يعاونه فى التصرفات التى تقتضى مصلحته فيها ذلك .

(٢) ويكون قابلا للإبطال كل تصرف من التصرفات التى تقررت المساعدة القضائية فيها ، متى صدر من الشخص الذى تقررت مساعدته قضائيا بغير معاونة المساعد ، اذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار المساعدة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٧ لىبى و ١١٨ سورى و ١٠٤ عراقى و ١٠٢ سودانى و ١٠٧ كويتى و ١٧٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

التصرفات الصادرة من الأولياء والأوصياء والقوام. تكون صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٨ لىبى و ١١٩ سورى و ١٠٣ سودانى و ١٠٣ و ١٠٥ عراقى و ١٧٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

ملحوظة: تراجع التعليق على المواد السابقة.

أحكام القضاء :

وقد تصدت محكمة النقض بتعريف الوصاية في حكم حديث لها لم ينشر بعد في الطعن رقم ٥١ لسنة ١٩٩٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ .

ان الوصاية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نوع من أنواع النيابة القانونية تحمل بها ارادة الوصى محل ارادة القاصر مع انصراف الأثر القانونى الى ذلك الأخير ، ولئن كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز للوصى أن يباشرها الا باذن من محكمة الأحوال الشخصية ومن بينها التنازل عن الحقوق والصالح الا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة ، الا أن استصدار هذا

م ١١٨

الأذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ، ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به رعاية حقوق ناقصي الأهلية والحفاظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة ارتأى الشارع خطورتها ، إلا يستقل الوصي بالرأى فيها ، فتنبه من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقيباً عليه في صددها ، وهو بهذه المثابة يعد إجراء شرعاً لمصلحة القصر دون غيرهم . فيحق لهم ، بعد بلوغهم من الرشد ، التمسك ببطلان ما يصدر من الوصي عليهم من تصرفات خالف بشأنها ما تقتضيه المادة ٣٩ سالف الذكر ، لما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

كذلك في حكم حديث في الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٤ الوصاية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نوع من أنواع النيابة القانونية محل به إرادة الوصي محل إرادة القاصر مع انصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير .

للوصي حق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام التي تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية وغير العادية . أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية فهو ليس بشرط لقبول الدعوى أو الطعن وإنما قصد به إلى رعاية حقوق ناقصي الأهلية والحفاظة على أموالهم فهو إجراء شرعاً لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٥٦ من ٧ ص ٨٤٧)

سريان القاعدة السابقة على وصي الخصومة الذي أطلق قرار تنصيبه .

١١٨م

تسرى القاعدة السابقة على الوصى الخصومة الذى أطلق قرار
تنسيبه، ولم يحدد له مرحلة معينة للتقاضى .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٠/٢٥/١٩٥٦ من ٧ ص ٨٤٧)

ارادة الوصى تحمل محل ارادة القاصر ، انصراف أثرها
القانونى الى ذلك الأخير . ايجاب استئذان الوصى محكمة
الاحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم .
ليس بشرط للتعاقد أو التصرف . وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصى
الاهلية . ليس لخصوم هؤلاء التمسك به .

الوصاية نوع من أنواع النيابة القانونية ، تحمل بها ارادة الوصى
محل ارادة القاصر مع انصراف الاثر القانونى الى ذلك الأخير ، ولكن
كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام
الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التى لا يجوز أن يباشرها
الوصى الا باذن من محكمة الاحوال الشخصية ، ومن بينها التحكيم
الذى أنزله الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف اعتباراً بأنه ينطوى
على التزامات متبادلة بالتزول على حكم المحكمين ، إلا أن استصدار هذا
الاذن فى الحالات التى يوجب فيها القانون ذلك ليس بشرط للتعاقد أو
التصرف ، وإنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الى
رعاية حقوق ناقصى الاهلية والحفاظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات
معينة ارتأى الشارع خطورتها الا يستقل الوصى بالرأى فيها ، فنصب من
محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال رقيباً عليه فى صددها .
وهو بهذه المثابة بعد اجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم . واذا كان
الامر فى الدعوى الماثلة ان مشاركة التحكيم أبرمت بين الطاعن
والطعون عليها عن نفسها ونياية عن أولادها القصر بعد أن رفضت

١١٨م

محكمة الاحوال الشخصية الاذن لها بذلك كما رفضت التصديق على حكم المحكمين عقب صدوره ، فانه لا يكون للطاعن الحق في التمسك بطلان حكم المحكمين ويكون ذلك الحق مقصورا على المحكمين من ناقصي الاهلية الذين صدر حكم المحكمين حال قصرهم ، وذلك بعد بلوغهم سن الرشد .

(الطعن ٢٧٥ لسنة ٣٦ قـ و احوال شخصية ، جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ١٧٩)

نيابة الوصى عن القاصر . نيابة قانونيه . تجاوز الوصى حدود نيابته . أثره . عدم انصراف اثر التصرف الى القاصر .

لما كان النص في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/١١٩ بأحكام الولاية على المال . قد حظر على الوصى مباشرة تصرفات معينة الا باذن من المحكمة من بينها جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق فانه ينبغي على ذلك ان الوصى اذا باشر تصرفا من هذه التصرفات دون اذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته ويفقد بالتالي - في ابرامه لهذا التصرف - صفة النيابة فلا تنصرف اثاره الى القاصر .

(الطعن ٨٧٢ لسنة ٥١ قـ و احوال شخصية ، جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٨٢ م ٣٣ ص ٥١٧)

مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالخالفه للمادة ٣٩ من المرسوم قانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان التصرفات بطلانا نسبيا

١١٨م

لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتغال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .

لما كان مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع حظر على الوصى مباشرة تصرفات معينة إلا باذن المحكمة جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء ، حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة خلق من هذه التصرفات دون اذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر ، ويكون هذا التصرف باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر لتعلقه فى هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكتملها فإذا صدر الاذن اكتملت للعقد شروط صحته وارتد الاذن الى تاريخ ابرام العقد ، فاذا تضمن الاذن شروط معينة ونفذ بعضها دون البعض فليس مؤدى ذلك تعليق نفاذ العقد طالما ان ما لم ينقل من الشروط كان الغرض منها حفظ القاصر قبل المشتري والوصى ولم يكن الغرض منها البيع على شرط واقف .

(طعن ٢١٤٣ س ٥٧ ق:أحوال شخصية، جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦ م ٣٧ ص ٩٦٣)

مفاد نص المادة ١/٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال والمادة ٩٧٠ من قانون المرافعات أنه إذا بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة تنتهى مهمة الوصى وتنتفى ولاية المحكمة التى تتولى رعاية شؤونه إعتبارا بأن الولاية مشروطة بقيام موجبها فإذا إنعدم الموجب زالت الولاية ، وكان النص فى المادة ١٠٧ من القانون المدنى على أن « إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معا وقت العقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد الذى يبرمه حقاً كان أو التزاما

١١٨م .

يضاف الى الأصل أو خلفائه ، مفاده ان يتوافر لدى طرفي التعاقد الجهل بإنقضاء الولاية وقت العقد ولئن كان التحقق من ذلك يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التقديرية بغير رقابة محكمة النقض إلا أن شرط ذلك ان يكون بيانها سائغا ومؤديا الى النتيجة التي إنتهت اليها ونياية الموصى عن القاصر هي نياية موقوته بأجل حدده القانون بحيث يكون معلوما للوصى وللمحكمة التي ترعى شئون القاصر والجهل الذي يعتد به هو الذي يقوم على مبرر قوامه عدم إمكان العلم بإنهاء الولاية وهو أمر يتجافى مع قيام الوصى والمحكمة برعاية شئون القاصر فإن الحكم المطعون فيه اذ استدلل على توافر جهل الوصية بإنهاء ولايتها بمجرد القول بانها والدة لهم وأنها لو كانت تعلم بانتهاء الولاية لما تقدمت بطلب الاذن الى المحكمة المختصة ببيع نصيب القاصر يكون الحكم قد عابه الفساد فى الاستدلال .

(الطعن ١٨٥ من ٥٢ق وأحوال شخصية، جلسة ٢٥/١/١٩٨٩ من ٤٠ ص ٢٦٥)

وحيث أن مبنى دفع النياية بعدم جواز الطعن أن قرار عزل الطاعنة من الوصاية على قصر وتعيين المظعون ضدها الثانية وصية عليهم لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وحيث أن هذا الدفع فى محله ذلك أن النص فى المادة ١٠٢٥ مرافعات يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية قصر الحد من جواز الطعن بالنقض فى القرارات الصادرة فى مسائل الولاية على المال فقصره على القرارات التي تصدر فى المسائل المبينة فى ذلك النص على سبيل الحصر لما كان ذلك وكان القرار المظعون فيه قد أيد القرار المستأنف بعزل الطاعنة من الوصاية وهو ما لا يندرج بين المسائل الواردة بالنص المذكور ومن ثم فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

يجوز لناقص الاهلية ان يطلب ابطال العقد . وهذا مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض ، اذا لجأ الى طرق احتيالية ليخفى نقص أهليته .

النصوص العربية للقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١١٩ لبيى و ١٢٠ سورى و ١٠٤ سودانى .

للنكرة الايضاحية :

يجوز للقاصر ان يتمسك ببطان التعاقد الذى يكون طرفاً فيه ، ولو صرح انه قد بلغ من الرشد ، فليس يحول مجرد التصريح بذلك دون مباشرة دعوى البطان ، مادام لم يقترن بطرق احتيالية ، اذ ان من واجب كل عاقد ان يتبين من أهلية من يتعاقد معه ، ثم ان حماية القاصر تصبح حماية وهمية اذا جعل من مجرد التصريح ببلوغ من الرشد حائلاً دون مباشرة دعوى البطان - أما اذا اقترن التصريح ببلوغ من الرشد بطرق احتيالية ، فيكون القاصر المميز قد ارتكب عملاً غير مشروع يرتب مسئوليته قبل التعاقد الآخر متى كان حسن النية ، وقد كان فى الوسع ان يفكر فى استبقاء دعوى البطان لمصلحة القاصر فى هذه الحالة أيضاً مع الزامه بالتعويض ، بيد ان أوقع الجزاءات وأعد لها فى هذا الشأن مايقوم على حرمان القاصر من هذه الدعوى وابقاء للعقد على حكم الصحة ، وفى هذا تطبيق خاص لنظرية الخطأ عند تكوين

١١٩ م

العقد . على ان تطبيق النص لايتناول الا حالة القصر . أما من عدا القصر
من ناقصى الاهلية فتكون حمايتهم ناقصة لو انهم حرموا من دعوى
البطلان فى الحالة التى تقدم ذكرها .

أحكام القضاء :

إذا رفع المشتري دعوى على البائع يطالبه فيها بتعويض عما لحقه
من الضرر بسبب عدم اتمام الصفقة التى تعاقد معه عليها ودفع له جزءا
من ثمنها مدعيا ان البائع دلس عليه بأن أوهمه بأنه تام الاهلية فى
حين انه كان محجورا عليه فرفضت المحكمة الدعوى على أساس ما
استبانته من ظروفها ووقائعها من ان كل ما وقع من البائع هو انه
تظاهر للمشتري بأنه كامل الاهلية وهذا لايمدو ان يكون مجرد كذب
لايستوجب مساءلة مقترفة شخصا فلا شأن بحكمة النقض معها فى ذلك
ما دامت الوقائع الثابتة فى الدعوى مؤدية عقلا اليه .

(نقض ١٩٤٤/٥/٤ جـ ١ فى ٢٥ من ص ٣٢٣ وبنفس المعنى نقض جنائى
١٩٤٥/٥/٤)

فناد نص المادة ١١٩ من القانون المدنى انه اذا لجأ ناقص الاهلية
الى طرق احتيالية لاختفاء نقص أهليته ، فانه وان كان يجوز له طلب
ابطال العقد لنقص أهليته ، الا انه يكون مسئولا عن التعويض للغش
الذى صدر منه عملا بمقواعد المسؤولية التقصيرية ، ولا يكفى فى هذا
الخصوص ان يقتصر ناقص الاهلية على القول بأنه كاملها ، بل يجب ان
يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته .

(نقض جلسة ١٩٧٠/٣/٣ ص ٢١ من ٣٩٦)

إذا وقع المتعاقد في غلط جوهرى جاز له ان يطلب ابطال العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه ان يتبينه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٠ لىبى و ١٢١ مسورى و ١١٩ عراقى و ١٠٦ سودانى و ٢٠٧ لبنانى ١٤٧ كويتى و ٤٥ - ٤٩ تونسى و ٤١ - ٤٤ مغربى .

المثيرة الايضاحية :

كان من واجب المشرع ان يقطع برأى معين فى مسألة المفاضلة بين اشتراط توافر الغلط المشترك وهو ما يقوم بهذهن العاقدین معا ، أو الاجتزاء بالغلط الفردى وقد اكتفى المشرع بالغلط الفردى بوجه عام بيد انه اشترط لترتيب حكم الغلط عند عدم اشتراك طرفى التعاقد فيه ان يكون الآخر عالما بوقوعه أو ان يكون من السهل عليه ان يتبينه ويلاحظ ان المتعاقدين الآخر فى هذه الفروض ينسب اليه أمر يرتب مسؤوليته وهذا ما يبرر طلب البطلان . أما اذا بقى بمعزل عن ظروف الغلط بأن وقف موقفا لايجبر الى الوقوع فيه أو امتنع عليه العلم به أو تبينه ، فلا يجوز التسليم ببطلان العقد الا اذا سلم بوجود تعويض هذا التعاقد عملا بنظرية الخطأ فى تكوين العقد أما المشرع فقد ذهب الى ما هو أسمر من ذلك فبدلا من ان يخول من وقع فى الغلط حق التمسك بالبطلان ثم يلزمه فى ذات الوقت بتعويض ما يصيب العاقد الآخر من خسارة جعل للعقد حكم الصحة وهى بذلك أجدى تعويض لهذا العاقد

م ١٢٠

وينبغي التنويه بأمرين أولهما : ان الغلط الذى يبرر ابطال العقد وهو ما يشترك فيه المتعاقدان أو يتسبب فيه أحدهما ، أو يعلم به أو يكون فى مقدوره ان يعلم به ، قد يلقب اصطلاحا « بالغلط المغتفر » . ويصح الغلط « غير مغتفر » ولا يؤدي بذلك الى ابطال العقد ، اذا وقع فيه أحد المتعاقدين دون ان يشاركه فيه المتعاقد الآخر أو يجره اليه ، أو يعلم به ، أو يستطيع العلم به . والثانى انه لا يقصد بعلم الطرف الآخر بالغلط تبين واقعة الغلط فحسب بل ووقوفه على ان هذا الغلط كان دافعا الى ابرام العقد .

أحكام القضاء :

الغلط الذى يجيز إبطال العقد . شرطه . إستقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة ثبوت واقعة الغلط .

انه وان جاز طبقا للمادة ١٢٠ من القانون المدنى للمتعاقد الذى وقع فى غلط جوهري ان يطلب ابطال العقد اذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه ان يتبينه ، الا ان ثبوت واقعة الغلط هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقدير الأدلة فيها .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٣٩٦)

توهم غير الواقع الذى يخالط الإرادة عند تكوين العقد هو من قبيل الغلط الذى نظم المشرع أحكامه فى المواد من ١٢٠ الى ١٢٤ من القانون المدنى فجعل للمتعاقد الذى وقع فيه ان يطلب ابطال التصرف الذى شابه متى كان الغلط جوهريا ووقع فيه المتعاقد الآخر أو كان على علم به أو كان من السهل عليه ان يتبينه .

(نقض جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٩١٥)

(نقض جلسة ٢٠/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٠٣)

م ١٢٠

طلب المؤجر ابطال العقد فيما تضمنه من تحديد للأجرة بأقل من المقرر قانونا نتيجة غلط فى القانون . شرطه . ثبوت اشتراك المستأجر معه فى هذا الغلط أو علمه به أو كان من السهل عليه ان يتبينه . عليه عبء اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . اكتفاء الحكم بثبوت وقوع المؤجر فى الغلط دون التحقق من اتصال المستأجر به . خطأ .

(الطعن ٧٦٩ لسنة ٥٠ قـ . جلسة ١٢/٩ / ١٩٨٧ من ٣٨ ص ١٠٧٠)

توهم غير الواقع الذى يخالف الارادة عند تكوين العقد من قبيل الغلط الوارد بالمواد من ١٢٠ الى ١٢٤ من القانون المدنى . مؤدى ذلك . للمتعاقد الذى وقع فيه طلب ابطال التصرف الذى شابه . شرط ذلك .

(الطعن ٣٤٩ لسنة ٦٠ قـ . جلسة ١٢/٧ / ١٩٩٤ من ٤٥ ص ١١٩٢)

(١) ان يكون الغلط جوهريا اذا بلغ حدا من الجسامنة بحيث يمتنع معه التعاقد عن ابرام العقد ولو لم يقع فى هذا الغلط .

(٢) ويعتبر الغلط جوهريا على الأخص :

(أ) اذا وقع فى صفة للشئ تكون جوهريّة فى اعتبار المتعاقدين . أو يجب اعتبارها كذلك لما يلابس العقد من ظروف ولما ينبغى فى التعامل من حسن النية .

(ب) اذا وقع فى ذات التعاقد أو فى صفة من صفاته ، وكانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيسى فى التعاقد .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢١ لىبى و١٢٢ مسورى و١١٧ ، ١١٨ عراقى و٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ لبنانى و١٠٧ سودانى .

أحكام القضاء :

تقرير الحكم بأن الصفة التى اتخذها أمين النقل فى التعاقد من أنه مالك لسيارات وعربات أجره لم تكن صفة جوهريّة يترتب على عدم توافرها إبطال العقد هو تقرير موضوعى .

(نقض جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٣ مجموعة القواعد فى ٢٥ غاما ص ٨٣٣)

م ١٢٩

إذا كان المطعون عليه وإن لم يدرج اسمه في نقابة المهن الهندسية وقت تعاقدته مع الطاعنة مصرحاً له بمزاولة مهنة مهندس معماري فإنه لا يكون ثمة غلط وقعت فيه الطاعنة في شخصية المطعون عليه أو صفته يجيز لها طلب إبطال العقد .

(نقض جلسة ١٩٥٤/٥/٦ س ١٠ ص ٨٣٣ مج فنى مدنى)

يجوز القضاء ببطالان العقد إذا أثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقعاً في غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ، ويجوز مع القضاء ببطالان العقد أن يحكم بالتعويض إذا ترتب عليه أضراراً بأحد المتعاقدين ويكون ذلك لا على اعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية ، متى توافرت شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذى تسبب بخطئه في هذا الإبطال .

(الطن ١٣٤ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٧٠/٦/٢ س ٢١ ص ٩٦١ مج فنى مدنى)

من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن ثبوت واقعة الغلط مسألة موضوعية تستقل محكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها وإن تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع التى لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون ما حاجة للرد على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة وما دام هذا التقدير لا خروج فيه على الثابت بالأوراق وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أسباباً موضوعية سائغة تكفى لحمل قضائه بأن المطعون عليه لم يكن يعلم عند الزواج أن الطاعنة ثيب مما لا تجوز المناذلة فيها أمام محكمة النقض ولا يعيبه بعد ذلك أنه لم يرد على القرائن التى ساقتها الطاعنة للتدليل على ذلك العلم ، فيكون النعى - عليه بالقصور فى التسبيب - على غير أساس .

(الطن ١٦ لسنة ٤٣ ق د أحوال شخصية ، جلسة ١٩٧٥/١١/١٩ س ٢٦ ص ١٤٤٤ مج فنى مدنى.)

مادة ١٢٢

يكون العقد قابلا للإبطال لغلط في القانون ، اذا توافرت فيه شروط الغلط في الواقع طبقا للمادتين السابقتين ، هذا ما لم يقض القانون بغيره .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٢ لىبى و ١٢٣ سورى ١٠٨ سودانى و ٢٠٦

لبنانى .

اللمكرة الإيضاحية :

قصد المشروع من نص المادة الى القضاء على كل شك فيما يتعلق بحكم الغلط فى القانون ، فكثيرا ما يستبعد هذا الغلط من بين أسباب البطلان النسبى استنادا الى قاعدة افتراض عدم الجهل بالقانون . والواقع ، ان نطاق تطبيق هذه القاعدة ، لايتناول الا القوانين المتعلقة بالنظام العام ، وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بالمسائل الجنائية ، أما اذا جاوز الامر هذا النطاق فيكون للغلط فى القانون متى ثبت انه جوهرى شأن الغلط فى الوقائع من حيث ترتيب البطلان النسبى ما لم يقض القانون بغير ذلك ، كما هى الحال مثلا فى عقد الصلح ، وقد جرى القضاء المصرى على ذلك .

لا يجوز للاحتجاج على فساد الرضا التمسك بأنه بنى على حصول غلط فى القانون الا اذا كان الغلط قد وقع فى حكم منصوص عليه صراحة فى القانون أو مجمع عليه من القضاء فاذا حرر أحد منكوبى حريق حدث بقطار سكك حديد الحكومة اقرارا بأنه استلم من خزانة المديرية ١٥٠ جنيهها بصفة احسان وانه ليس له بعد احسان الحكومة وعطفها هذا أى حق فى مطالبتها بشئ ما فهذا الاقرار لا يعد مشوبا بغلط فى القانون والحكم الذى يعتبره كذلك مستندا الى ان المقرر كان حين الاقرار يعتقد ان مصلحة السكة الحديد غير مسئولة عن الحادث وانه اذن يكون تنازل عما كان يعتقد انه لاحق له فيه هو حكم مخالف للقانون متعين نقضه وذلك لان الامر الذى كان يحتمل انه كان يجهله صاحب الاقرار هو المسئولية المترتبة على الدولة بسبب الخلل فى تنظيم المصالح الحكومية أو سوء ادارتها وهذه المسئولية لاسند لها فى القانون المصرى بنص صريح أو باجماع من جهة القضاء فجهلها اذن لا يشوب الاقرار بالغلط المستوجب لفساد رضاء المقرر ويتعين بالتالى اعمال الاقرار وأخذ صاحبه به .

(نقضت جلسة ١٩٣٨/٦/٢ جـ ٢ فى ٢٥ عاما ص ٨٣٣)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة وفقا للمادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من التقنين المدنى ان للمتعاقد الذى وقع فى غلط فى القانون ان يطلب ابطال التصرف الذى شابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه ان يتبينه .

(الظعن ٨٤٦ لسنة ١٣٤٤ فى جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ١٩١٥ مج فنى مدنى)

م ١٢٢

تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها حررت عقد البيع لنقل حيازة الارض للمطعون الاول لتوهمها خطأ انه غاصب لها يرث المساحة عن أبيها وطلبها احوالة الدعوى الى التحقيق اطراح الحكم الابتدائي هذا الدفوع تأسيما على ان الطاعنة وصفت دفاعها بأنه طعن بالصورية لايجوز للمتعاقدين اثباته الا بالكتابة . التزام الحكم المطعون فيه ظاهر الوصف الذى أطلقته على دفاعها وعدم أخذه بالتكليف السليم من انها تتمسك بطلب ابطال العقد لكونها وقعت فى غلط لولاه ما وقعت على عقد البيع ولا عقد القسمة . خطأ وقصور .

(السطعن ٣٤٩ لسنة ٦٠ قـ . جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٩٤ م ٤٥ ص ١١٩٢)

لا يؤثر في صحة العقد مجرد الغلط في الحساب ولا غلطات القلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط .

التصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٣ لیبی و ١٢٤ سوری و ١٢٠ عراقی و ١١٠ سودانی و ٢٠٥ / ٤ لبنانی و ١٥٠ كويتي .

للإشارة الإضافية :

يواجه النص حكم الغلط المادى ، كالحطأ فى الكتابة أو فى الحساب وهو غلط غير جوهري لا يؤثر فى صحة العقد ، وإنما يجب تصحيحه ، ويسرى هذا الحكم على العقود بوجه عام ، وعلى عقد الصلح بوجه خاص ، إذ إن التقنين الحالى يختصه بالنص دون غيره .

أحكام القضاء :

متى كانت المحكمة قد تبينت من واقع الدعوى ان التبایع الذى هو محل النزاع قد وقع على عين معينة تلاقى عندها ارادة المشتري مع ارادة البائع وان ما جاء بالعقد خاصا بحدود العين قد شابه غلط فى حدین من حدودها يذكر أحدهما مكان الآخر فانها لا تكون مخطئة اذا ما اعتبرت هذا الغلط من قبيل الغلط المادى الواقع حال تحرير الخور الثبت للمعاقد لا الغلط المعنوى الواقع حال تكوين الارادة المفسدة للرضا .

(نقض جلسة ١٩٤٧/١٢/١١ جـ ٢ فى ٢٥ سنة ص ٨٣٤)

م ١٢٣

مجال تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون المدني ، الغلط في الحساب وغلطات القلم ، أى الاخطاء المادية التى تقع من محرر العقد أثناء كتابته ، وتكشف عنها الورقة بذاتها ، ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد فلا يدخل فى هذه الاخطاء التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر ، لان الورقة لايمكن ان تكشف بذاتها عن هذا الخطأ ، ولان تصحيحه يترتب عليه اسناد الورقة الى غير الموقع عليها وهو ما يخالف نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني (الملغاة) التى حلت محلها المادة ١٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) التى تقضى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة من وقعها .

(الطعن ٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ مج قنى مدنى ص
(١١١)

مادة ١٢٤

(١) ليس لمن وقع في غلط ان يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضى به حسن النية .

(٢) ويبقى بالاخص ملزما بالعقد الذى قصد ابرامه ، اذا أظهر الطرف الآخر استعدادا لتنفيذ هذا العقد .

النصوص العربية لتقابله :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٤ لىبى و ١٢٥ سورى و ١٠٩ سودانى .

المذكرة الإيضاحية :

أبىح لمن وقع فى الغلط ان يطلب بطلان العقد لانه ما كان ليعتقد لو انه تبين وجه الامور وقدرها تقديرا معقولا تلك هى علة حق التمسك بالبطلان وهى بذاتها مرجع حدوده فمتى كان من المحقق ان التعاقد قد أراد ان يبرم عقدا فمن الواجب ان يلتزم بهذا العقد بصرف النظر عن الغلط مادام ان التعاقد الآخر قد أظهر استعدادا لتنفيذه وعلى ذلك يظل من يشتري شيئا معتقدا خطأ ان له قيمة أثرية مرتبطا بعقد البيع اذا عرض البائع استعداده لان يسلمه نفس الشئ الذى انصرفت نيته الى شرائه ويقارب هذا الوضع ما يتبع فى تحويل العقود .

(١) يجوز إبطال العقد للتدليس اذا كانت الحيل التي لجأ اليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد .

(٢) ويعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعة أو ملابسة اذا ثبت ان المدلس عليه ما كان ليجرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٥ ليجي و ١٢٦ سوري و ١٢١ ، ١٢٣ عراقي و ١١١ سودانسي و ٢٠٨ لبناني و ١٥١ كويتي و ٥٦ ، ٥٧ تونسى .

للذكرة الايضاحية :

يشترط فى التدليس اذا صدر من أحد المتعاقدين سواء أصدر من المتعاقد نفسه أو من نائبه ، ان ينطوى على « حيل » بيد ان هذه تختلف عن سميها فى النصب الجنائى ، اذ يكفى فيها مجرد الامتناع من جانب العقاد : كسكوته عمدا بين تعريف التدليس المدنى ، وتعريف التدليس الجنائى . ومهما يكن من أمر فليس ينبغى ان يعتد فى تقدير التدليس بما يسترسل فيه المتعاقدان من آراء ، بشأن ما للمتعاقد من مزايا أو عيوب متى كانت هذه الآراء من قبيل الاعتبارات العامة المجردة من الضبط والتخصيص ويشترط كذلك ان تكون الحيل التى تقدمت الاشارة اليها

١٢٥ م

قد دفعت من ضلل بها الى التعاقد ومناطق التقدير فى هذا الصدد نفسى
أر ذاتى ، كما هى الحال بالنسبة لعيوب الرضاء جميعا .

أحكام القضاء :

من أركان التدليس - على ما عرفته به المادة ١٣٦ من القانون
المدنى - ان يكون ما استعمل فى الخدع « حيلة » وان تكون هذه الحيلة
غير مشروعة قانونا ، وكلا هذين الركنين ينبئ عن العمد وسوء النية .
ومراقبة التكليف فى هذين الركنين على الاقل هى من خصائص محكمة
النقض فلمحكمة النقض ان تنقض الحكم المطعون فيه اذا أسس على
عدم وجوب توافر سوء النية فى التدليس السلبى .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٣٦/٢/٢٠)^(١)

يشترط فى الغش والتدليس - على ما عرفته به المادة ١٣٦ من
القانون المدنى - ان يكون ما استعمل فى خدع التعاقد حيلة وحيلة غير
مشروعة . ومحكمة الموضوع هى التى تستظهر توافر هذين العنصرين
من وقائع الدعوى . ولا شأن بحكمة النقض معها ما دامت الوقائع تسمح
بذلك .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ١٩٣٧/١١/١١)

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعنين باعا الى المطعون
عليه الأول محلا تجاريا ومعداته ، وكان قد صدر حكم بإغلاق اغل قبل
حصول البيع لإدارته بدون ترخيص ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى
بفسخ البيع وإلزام البائعين متضامين بأن يردا الى المشتري ما قبضاه

(١) راجع فى هذا الموسوعة النعبية ج ٧ ص ٧٠٩ .

١٢٥م

من الثمن مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء أقام قضاءه على ما وقع من الباعين من تدليس على المشتري بكتمانهما عنه عند التعاقد أمر الحكم الصادر بإغلاق المحل فإنه يكون غير منتج مايتناه الطاعتان على هذا الحكم من أنه أغفل الإعتبار بعلم المشتري عند شرائه بأن الدكان غير مرخص والتزامه بالسعى للحصول على رخصة ذلك ان علم المشتري بأن المحل غير مرخص مسألة أخرى أدخلها في حسابه وسعى من أجلها في الحصول على الرخصة وهى مسألة تختلف عن صدور حكم قبل البيع بإغلاق المحل .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٥٢)

إذا رفع المشتري دعوى على البائع يطالبه فيها بتعويض عما لحقه من الضرر بسبب عدم إتمام الصفقة التي تعاقده معه عليها ودفع له جزءا من ثمنها ، مدعى ان البائع دلس عليه بأن أوهمه بأنه تام الأهلية فى حين انه كان محجورا عليه ، فرفضت المحكمة الدعوى على أساس ما استبانته من ظروفها ووقائعها من أن كل ما وقع من البائع هو انه تظاهر للمشتري بأنه كامل الأهلية وهذا لا يعدو ان يكون مجرد كذب لا يستوجب مساءلة مقترفة شخصا ، فلا شأن لمحكمة النقص معها فى ذلك مادامت الوقائع الثابتة فى الدعوى مؤدية عقلا اليه .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ١٣ ق - جلسة ٤/٥/١٩٤٤)

إذا كان الحكم قد قضى ببطلان عقد قسمة أرض ربا مزادها على المقتسمين لما شاب رضا أحد طرفي القسمة من تدليس بانبا ذلك على ما ثبت من ان الطرف الآخر استصدر هذا العقد فى أثناء قيام دعوى الملكية المرفوعة منه على الوقف الذى كان يدعى استحقاق بعض هذه الارض وبعد ان أدرك من مراجعة مستندات الوقف ما يدخل من هذه الارض فى ملكيته وما يخرج عنها ، وأنه أخفى هذا عن قسيمة بل أفهمه

١٢٥م

وهو يجعل مواقع الاطيان المدعى استحقاقها ونسبتها للارض المشتركة غير ما علم كى يختص هو فى عقد القسمة بما يخرج معظمه عن ملك الوقف ويختص قسيمة بما سيكون ما له الاستحقاق ، ففى هذا الذى أثبتته المحكم ما يكفى لاعتباره فى حكم المادة ١٣٦ مدنى (قديم) حيلة تفسد رضا من خدع بها .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٨ق - جلسة ١٩٤٩/١٢/١)

تقدير ثبوت التدليس من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع .

(نقض جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ٥٠ مح فنى مدنى ص ٢٦٣)

إثبات علم المدلس عليه أو عدم علمه - بوقائع التدليس من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .

لما كان الإقرار قضائيا كان أو غير قضائى يتضمن نزول المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات مايدعيه فإنه بهذه المثابة ينطوى على تصرف قانونى من جانب واحد ويشترط لصحته مايشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبه بأى عيب من عيوب الإرادة ومن ثم فإذا شاب الإقرار تدليس كان قابلا للإبطال وحق للمقر الرجوع فيه .

(الطعن ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥ س ١٧ ص ١٠١٩)

تقدير أثر التدليس فى نفس التعاقد اخذدوع ، وما إذا كان هو الدافع الى التعاقد ، من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨ س ٢٣ ص ١٣٨)

١٢٥ م

إذا كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض ، انه يشترط فى الفسخ والتدليس ، وعلى ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدنى ، ان يكون ما استعمل فى خدع التعاقد حيلة ، وان تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا ، وكان الحكم قد فهم واقعة الدعوى ، ثم عرض لما طرأ على التعاقد بسبب فقد ولدها وأبنائه جميعا واستبعد أن يكون ما أولته اياها التعاقد معها - وهى ابنتها من عطف - وكذلك شقيقاتها هو من وسائل الاحتيال ، بل هو الامر الذى يتفق وطبيعة الامور ، وان ما يغيره هو العقوق ، كما استبعد ان تكون التصرفات الصادرة من الام لبناتها - بعد وفاة ولدها الوحيد - قد قصد بها غرض غير مشروع ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - واذا كان تقدير أثر التدليس فى نفس التعاقد المخدوع ، وما اذا كان هو الدافع الى التعاقد ، من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، انه استظهر الظروف الذاتية للمتعاقدة والتى ألت بها أثر وفاة ولدها الوحيد وجميع أبنائه فى حادث البأخرة ذنبره ، واستبعد الحكم ان يكون عطف المتعاقدة معها - وهى ابنتها - وكذلك عطف بناتها الاخريات ، على والدتهن فى محتتها ، من الوسائل الاحتيالية المعتبرة ركنا فى التدليس المفسد للعقود ، كما استبعد الحكم ما أثير بشأن وجود ختم للمتعاقدة مع زوج التعاقد معها ، وان هذه الاخيرة انتهزت هذه الفرصة فوقعت بذلك الختم على العقدين موضوع النزاع ، وذلك لعدم اتخاذ طريق الظعن بالتزوير على هذين العقدين ، واستبعد الحكم أيضا ما ادعته الطاعنات من وقوع اكراه أدبى على المتصرفه أدى الى التعاقد واستخلص ذلك من ان الطاعنات لم تقلن ان المتصرف اليها لجأت الى تهديد المتصرفه بخطر جسيم ، فان ما قرره الحكم يكفى لحمل قضائه فى نفى التدليس والاكراه الادبى .

(الطعن ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٨ من ٢٣ مع فى مدنى ١٣٨)

١٢٥/م

استخلاص عناصر التدليس الذى يجيز ابطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع ، دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض مادام قضاؤها مقاما على أسباب سائفة .

(الطعن ٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٣ م ٢٤ مج فنى مدنى ص ٣٩٦)

لقاضى الموضوع السلطة التامة فى إستخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٥/١٩٧٦ م ٢٧ ص ١٣٢)

يشترط فى الغش والتدليس على ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدنى ان يكون ما استعمل فى خدع التعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا .

(الطعن ٦٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٧٦ م ٢٧ ص ١٧٩١)

إستخلاص عناصر الغش الذى يبطل التصرفات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل الواقعية التى تقدرها محكمة الموضوع استظهارا من وقائع الدعوى ، كما ان تقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل فى سلطتها التقديرية دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٠ م ٣١ ص ١٣٧٣)

استخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة .

م ١٢٥

استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع بعيدا عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا ومستمدا من وقائع ثابتة في الأوراق.

(الطعن ١٣٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٤ ص ٣٥ س ٢٠٢٩)

التدليس هو استعمال طرق إحتيالية من شأنها أن تدفع المتعاقد الى إبرام التصرف الذى انصرفت إرادته الى إحداث أثره القانوني فيعيب هذه الإرادة ، أما الحصول على توقيع شخص على محرر مثبت لتصرف لم تنصرف إرادته أصلا الى إبرامه فإنه يعد تزويرا تنعدم فيه هذه الإرادة ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق إحتيالية . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قد قام على أن المطعون ضدها تمكنت فى غفلة منها من الحصول على توقيعها على المحرر المتضمن للعقد موضوع الدعوى بعد أن أوهمتها انه إحدى أوراق تسجيل عقد آخر كانت قد أبرمته معها ، فإن هذا الدفاع فى تكييف الصحيح يكون إدعاء بتزوير معنى ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأطرح هذا الدفاع لعدم إبدائه بالطريق المرسوم له قانونا يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٥/١٩٨٦)

يشترط فى الغش والتدليس على ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان يكون ما استعمل فى خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٩١)

إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين . فليس للمتعاقد التدليس عليه ان يطلب ابطال العقد ، ما لم يثبت ان المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً ان يعلم بهذا التدليس .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٦ ليجي و ١٢٧ مسوري و ١٢٢ عراقي و ١١٢ سوداني و ٢٠٩ لبناني .

المذكرة الإيضاحية :

اختلفت المذاهب في شأن التدليس الصادر من الغير ، ففريق لا يرتب عليه بطلان العقد ، وفريق يجعل له حكم التدليس الصادر من المتعاقدين من حيث ترتيب البطلان ، وفريق يتوسط بين هذين المذهبين ، فيشترط لاعتبار التدليس الصادر من الغير عيباً من عيوب الرضاء ، ان يثبت من ضلل به ان الطرف الآخر كان يعلم به أو كان في استطاعته ان يعلم به ، وقت ابرام العقد ، وفي هذا تطبيق خاص لنظرية الخطأ في تكوين العقد التي سبق تطبيقها فيما يتعلق بالغلط وقد اختار المشروع ما اتبعه الفريق الثالث - ويراعى انه اذا انصرفت منفعة من منافع العقد مباشرة الى شخص غير العاقد (كالمستفيد في اشتراط لمصلحة الغير) فلا يجوز ابطال العقد بالنسبة ، الا اذا كان يعلم ، أو كان في امكانه ان

م ١٢٦

يعلم بالتدليس، ويختلف عن ذلك حكم التبرعات فهي تعتبر قابلة للبطلان، ولو كان من صدر له التبرع لا يعلم بتدليس الغير، ولم يكن يستطيع ان يعلم به، لان نية التبرع يجب ان تكون خالصة من شوائب العيب - وغنى عن البيان انه لا يكون لدى العاقد سبيل للانتصاف سوى دعوى المطالبة بالتعويض اذا لم يعلم العاقد الآخر بالتدليس أو لم يكن في مقدوره ان يعلم به .

أحكام القضاء :

طلب الخصم تمكنه من اثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الاثبات المجازة قانونا . التزام محكمة الموضوع باجابته . شرطه . ان يكون منتجا فى النزاع وليس فى أوراق الدعوى والادلة المطروحة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها . طلب اثبات صدور التنازل عن تدليس التفات المحكمة عن تحقيقه - قصور .

(الطعن ٦٣٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٤ م ص ٣٥ ١٦٦٢)

التدليس الذى يجيز ابطال العقد . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته .

(الطعن ٢٣٥١ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٨٧ م ص ٣٨ ١٠٢٥)

الغش والتدليس فى التعاقد . شرطه . استعمال حيلة غير مشروعة قانونا فى خداع المتعاقد . م ١٢٥ مدنى .

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٩٢)

(نقض جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦ م ص ٢٧ ١٧١٩)

(نقض جلسة ٨/٢/١٩٧٢ م ص ٢٣ ١٣٨)

م ١٢٦

استخلاص عناصر التدليس التي تميز ابطال العقد وتقدير ثبوتها . من سلطة محكمة الموضوع . متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٣٣٢٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٢)

(نقض جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ من ١٩٨٧/١١/٢٩ ع ٣٨ ص ١٠٢٥)

الحيلة غير المشروعة التي يتحقق بها التدليس في التعاقد . ماهيتها أما ان تكون ايجابية باستعمال طرق احتيالية أو ان تكون سلبية بكتمان التعاقد أمرا عن التعاقد الآخر متى كان هذا الامر يبلغ حدا من الجسامة بحيث لو علمه الأخير لما أقدم على التعاقد بشروطه .

(الطعن ١١٩٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١٨ من ١٩٩٣/١١/١٨ ع ٤٤ ص ٢١٧)

تمسك الطاعن بأن الدافع على شرائه العقار بالثمن المتفق عليه هو الانتفاع به خاليا من شاغل له وان المطعون ضده قد دلس عليه بما أثبتته بالعقد - على خلاف الحقيقة من ان هذا العقار مؤجر مفروشا وكتمانه عنه عند التعاقد سبق صدور حكم نهائي برفض دعوى اخلائه لثبوت استنجاهه خاليا وانه ماكان ليبرم العقد لو علم بأمر هذا الحكم . نفى الحكم المطعون فيه وقوع التدليس فجرد علم الطاعن ان العقار مؤجر مفروشا وان هناك دعاوى مردة باخلائه خطأ وقصور .

(الطعن ١١٩٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١٨ من ١٩٩٣/١١/١٨ ع ٤٤ ص ٢١٧)

صدور التدليس من غير التعاقد . أثره . ليس للمتعاقد المدلس عليه طلب ابطال العقد ما لم يثبت ان المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتما ان يعلم بهذا التدليس . م ١٢٦ مدني .

(الطعن ١٨٦٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٤/٢/١٧ من ١٩٩٤/٢/١٧ ع ٤٥ ص ٣٨٢)

مادة ١٢٧

(١) يجوز ابطال العقد للاكراه اذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر فى نفسه دون حق . وكانت قائمة على أساس .

(٢) وتكون الرهبة قائمة على أساس اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذى يدعيها ان خطرا جسيما محدقا يهدده هو أو غيره فى النفس أو الجسم أو الشرف أو المال .

(٣) ويراعى فى تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه ان يؤثر فى جسامه الاكراه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٧ لىبى و ١٢٨ سوري و ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦ عراقي و ٢١٠، ٢١١، ٢١٢ لبناني و ١١٣ سوداني و ١٥٦ كويتي.

المذكرة الإيضاحية :

ان معياره الرهبة القائمة على أساس ، معيار شخصى .. وتعتبر الرهبة قائمة على أساس اذا اعتقد من وقع تحت سلطانها ان خطرا جسيما أصبح وشيك الحلول . ولايشترط ان يتهدد الخطر المتعاقد ذاته .. ويجب فى الرهبة القائمة على أساس ، ان يكون قد بعثها المكره فى

م ١٢٧

نفس المكره « بغير حق » فالدائن الذى يهدد مدينه بمقاضاته اذا لم يعترف بالدين انما يستعمل وسيلة قانونية للحصول على غرض مشروع وما دام الغرض من الاكراه غير مشروع كما اذا استغل المكره على نقض ما تقدم ، واقعا بغير حق ولو ان حق الدائن فى هذا الغرض قد اتخذ وسيلة لبلوغ الغرض المقصود .

أحكام القضاء :

لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير درجة الاكراه من الوقائع وهل هو شديد ومؤثر فى الشخص الواقع عليه أولا ، ولا رقابة حكمة النقض عليه فى ذلك . اما تقدير كون الاعمال التى وقع بها الاكراه مشروعة أو غير مشروعة فمما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الاعمال مبنية فى الحكم لان هذا التقدير يكون هو الوصف القانونى المعطى لواقعة معينة يترتب على ما قد يقع من الخطأ فيها الخطأ فى تطبيق القانون - فاذا صدر حكم على مستأجر بإخلاء العين المستأجرة ولدى تنفيذ هذا الحكم تعرض ثالث مدعى انه مالك العين وانتهت معارضته فى التنفيذ بأن استأجر هو العين فمن صدر له حكم الاخلاء ، فلا يصح القول بأن عقد الاجارة الاخير قد شابه من تنفيذ الحكم اكراه مبطل له بل يكون هذا العقد صحيحا منتجا لكل آثاره .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٦/٢)

ان المادة ١٣٥ من القانون المدنى ، وان لم تنص على اشتراط عدم مشروعية العمل الذى يقع به الاكراه المبطل للمشارطات ، الا ان ذلك مفهوم بدهاء ، اذ الاعمال المشروعة قانونا لا يمكن ان يترتب عليها الشارع بطلان ما ينتج عنها .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٦/٢)

م ١٢٧

إذا نفت المحكمة عن الاقرار وجود الاكراه أو الغلط المدعى به وأوردت الوقائع التي استندت اليها في قضائها بذلك ، فلا يقبل لدى محكمة النقض التعرض لهذا الاستدلال ينقد ما دامت المقدمات التي اعتمد عليها الحكم تؤدي الى ما رتبته عليها من نتيجة .

(الطعن رقم ٣ لسنة ١٠٠٠ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٤٠)

ان الاكراه الذي يبطل الرضاء لا يتحقق الا بالتهديد المفرع في النفس أو المال أو بوسائل أخرى ، لا قبل للانسان باحتمالها والتخلص منها يعتريه بسببها خوف شديد يحمله على الاقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا ، أما مجرد النفوذ الادبي أو هبة الاقارب فلا يكفي لبطان العقد بل يجب ان يقترب ذلك بوسائل اكراه غير مشروعة .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢٠٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٤٣)

ان تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس العاقد من الامور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الدعوى دون تعقيب عليه من محكمة النقض ، فاذا كانت المحكمة قد أثبتت بأدلة مقبولة ان حصول المشتري على عقد البيع من البائعة لم يكن بطريق الاكراه بل بطريق الاقناع والتأثير البرئ ، وان وقائع الاكراه التي ادعتها - بفرض صحتها - لم تكن لتؤثر في نفسها تأثيرا يحمله على توقيع العقد لاختيها بغير رضاء وتسليم فلا يكون ثمة محل لمجادلتها في ذلك ، وإذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها ان البائعة لم تكن واقعة تحت تأثير الاكراه الذي سلبها ارادتها فان ذلك لايعنى انها قصدت الى الاكراه السالب للارادة دون الاكراه المفسد لها وخصوصا اذا كانت عبارة الحكم جلية في الدلالة على نفي حصول الاكراه اطلاقا .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٤٠٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٤٥)

م ١٢٧

الاكراه المبطل للرضا لا يتحقق الا بالتهديد المفزع فى النفس أو المال أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للمكره باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتائج ذلك خوف شديد يحمل المكره على الاقرار بقبول ما لم بين الطاعن الاول والمطعون عليه الاول قد أسس قضاءه على ان الظروف التى يكن ليقبله اختيارا . واذن فمضى كان الحكم اذ قضى ببطالان الاتفاق المبرم بين الطاعن الاول والمطعون عليه الاول قد أسس قضاءه على ان الظروف التى أحاطت بهذا الاخير والتى أجهاته وحدها الى توقيع الاتفاق هى ظروف يتوافر بها الاكراه المفسد للرضا ، وكان ما أثبتته الحكم وهو فى صدد بيان هذه الظروف قد جاء قاصرا عن بيان الوسائل غير المشروعة التى استعملت لاكراه المطعون عليه الاول على التوقيع على الاتفاق - فان الحكم يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٨١٠ - جلسة ١٩٥١/٢/٨)

الاكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد التعاقد المكره بخاطر جسيم محدق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الاقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا ، والنفوذ الادبى اذا اقترن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غرض غير مشروع ، يعتبر كافيا لابطال العقد .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٣٦٠ - جلسة ١٩٧٠/٦/٩ من ٢١ ص ١٠٢٢)

انه وان كان يشترط فى الاكراه الذى يعتد به سببا لابطال العقد ان يكون غير مشروع وهو ما أشارت اليه المادة ١٢٧/١ من القانون المدنى اذ نصت على انه . يجوز ابطال العقد للاكراه اذا تعاقد شخص

م ١٢٧

تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس « مما مفاده انه يجب في الرهبة ان يكون المكره قد بعثها في نفس المكره بغير حق ، وعلى ذلك فان الدائن الذي يهدد مدينه بالتنفيذ عليه انما يستعمل وسيلة قانونية للوصول الى غرض مشروع فلا يعتبر الاكراه قد وقع منه بغير حق - الا انه إذا أساء الدائن استعمال الوسيلة المقررة قانونا بأن استخدمها للوصول الى غرض غير مشروع كما اذا استغل المكره ضيق المكره ليبتز منه ما يزيد عن حقه فان الاكراه في هذه الحالة يكون واقعا بغير حق ولو ان الدائن قد اتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه بغير المشروع ، وذلك على ما صرح به بالمذكرة الايضاحية للقانون المدني .

(الظمن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ص ٢٥٨ ٢٠٨)

تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة . دخوله تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبنية في الحكم .

تقدير كون الاعمال التي وقع بها الاكراه مشروعة أو غير مشروعة هو مما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الاعمال مبنية في الحكم ، لان هذا التقدير يكون هو الوصف القانوني المعطى لواقعة معينة يترتب على ما قد يقع من الخطأ فيه الخطأ في تطبيق القانون .

(الظمن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ص ٢٥٨ ٢٠٨)

الاكراه المبطل للرضا ماهيته تحققه باستعمال وسائل الضغط ولو كانت مشروعة متى استهدفت الوصول الى شيء غير مستحق .

م ١٢٧

مصاد نص المادة ١٢٧ من القانون المدني ان الاكراه المبطل للرضا لا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا بتهديد التعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الاقرار بقبول ما لم يكن يتقبله اختيارا . ويجب ان يكون الضغط الذى تتولد عنه فى نفس التعاقد الرهبة غير مستند الى حق ، وهو يكون كذلك اذا كان الهدف الوصول الى شئ غير مستحق حتى ولو سلك فى سبيل ذلك وسيلة مشروعة .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣١ ص ٢٧ ص ٨١٥)

تقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها فى نفس التعاقد - امور واقعية - تستقل - بها محكمة الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب مائغة - مثال بشأن تنازل عن الطعن .

تقدير وسائل الاكراه وبلغ جسامتها وتأثيرها فى مصلك التعاقد من الامور الواقعية التى تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب مائغة . واذا كان يبين مما أوردته محكمة الاستئناف انها قد دلت بأسباب مائغة وفى حدود سلطتها التقديرية على وقوع اكراه مؤثر على ارادة المظعون عليه أدى الى تنازله عن الاستئناف فى الدعوى المعروضة وانه على الرغم من استعمال الطاعن حقا مشروعا هو تنفيذ حكم الاخلاء الصادر لصالحه الا انه استغل هذا الحق فضغط على ارادة مدينه للتوصل الى أمر لاحق له فيه .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣١ ص ٢٧ ص ٨١٥)

١٢٧م

تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد
هو من الامور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع
متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

(الطعن ٩٦٤ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ س ٣٢ ص ٢١٠١)

تقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد أمور واقعية
تستقل بها محكمة الموضوع بلارقابة من محكمة النقض . طالما أقامت
قضاءها على أسباب سائغة . الجدل فيها غير جائز أمام محكمة
النقض .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢ س ٣٣ ص ٢٠٣)

الاكراه . حكمته الموضوع الاستدلال عليه من أى تحقيق قضائى أو
ادارى ولو لم يكن الخصم طرفا فيه . لارقابة حكمته النقض عليها فى
ذلك متى كان استخلاصها سائغا .

(الطعن ٥١٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ص ٢٠٣)

تقديم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط الحق فى
ابطال العقد لحصوله نتيجة اكراه . اختلاف كل منهما فى قواعده
وشروطه .

(الطعن ٥١٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ص ٢٠٣)

تقدير وسائل الغش والاكراه وجسامتها فى نفس المتعاقد . من
الامور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها
على أسباب سائغة .

(الطعن ٢٢٧٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٠ س ٣٩ ص ١٦٤٩)

١٢٧م

الاكراه المبطل للرضا . ماهيته . تقدير وسائله ومدى تأثيرها على نفس المتعاقد . موضوعي . استقبالي محكمة الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضائها على أسباب سائفة .

(الطعنان ٢٤٧٩ لسنة ٥٤، ١٦٣ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٢/٧/١٩٨٨ م ٣٩ ص ١٦٤٩)

تقدير الاكراه . مقتضاه . مراعاة جنس من وقع عليه الاكراه ومنه وحالته الاجتماعية والصحية ، وكل طرف آخر من شأنه ان يؤثر في جسامته الاكراه .

(الطعن ١ لسنة ٥٧ق درجال القضاء- جلسة ١٨/٧/١٩٨٩ م ٤٠ ص ٢١٨)

الاكراه المبطل للرضا . تحققه بتهديد المتعاقد بخطر جسيم يحدث بالنفس أو المال أو باستعمال وسائل لا قبل له باحتماله أو التخلص منها ويؤدي الى قبول المتعاقد مالا يقبله اختيارا .

(الطعن ١ لسنة ٥٧ق درجال القضاء، جلسة ١٨/٧/١٩٨٩ م ٤٠ ص ٢١٨)

الاكراه المبطل للرضا . تحققه بتهديد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعماله وسائل ضغط لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويؤدي الى حصول رهبة تحمله على قبول مالا يقبله اختيارا .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٦٠ق- جلسة ١/٢/١٩٩٢)

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٨ق- جلسة ١١/٢/١٩٩٢)

إذا صدر الاكراه من غير المتعاقدين . فليس للمتعاقد المكره ان يطلب ابطال العقد ، ما لم يثبت ان المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتما ان يعلم بهذا الاكراه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٨ ليجي و ١٢٩ سورى و ١١٤ سودانى و ٢١٠ لبنانى و ٥٣ تونسى و ١٨٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية :

إذا كان الاكراه صادرا من الغير ، تطبق الاحكام التى تقدم ذكرها بصدد التدليس ، وعلى ذلك يبقى المكره ملتزما بالتعاقد ، الا اذا أثبت ان الطرف الآخر كان يعلم ، أو كان فى امكانه ان يعلم بالاكراه . والواقع انه ليس ثمة ما يدعو التفريق بين الاكراه والتدليس فى هذا الشأن .

(١) اذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقدين الآخرين، وتبين ان المتعاقدين المغبون لم يبرم العقد الا لان المتعاقد الاخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا، جاز للقاضي بناء على طلب المتعاقدين المغبون ان يبطل العقد أو أن ينقص التزامات هذا المتعاقد.

(٢) ويجب ان ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد، والا كانت غير مقبولة .

(٣) ويجوز في عقود المعارضة ان يتوقى الطرف الآخر دعوى الابطال ، اذا عرض ما يراه القاضي كافيا لرفع الغبن .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٢٩ لىبى و ١٣١ سورى و ١٢٥ عراقى و ١١٥ سودانى و ٢١٣ ، ٢١٤ ولبنانى و ٦٠ و ٦١ تونسى .

المذكرة الايضاحية :

يعتبر الغبن عيبا من عيوب الرضا يستتبع وجوده بطلان العقد بطلانا نسبيا بيد انه يشترط لذلك توافر أمرين، أحدهما مادى أو موضوعى وهو فقدان التعادل ما بين قيمة ما يأخذه العاقد وقيمة ما يعطى على نحو يتحقق معه معنى الافراط، والآخر نفسى أو ذاتى وهو استغلال المتعاقد الذى

م ١٢٩

أصابه الغبن .. وتحسن الإشارة الى ان العقود الإحتتمالية ذاتها يجوز ان يظعن فيها على أساس الغبن كما جاء عنها بتقدير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ. وقد راعت اللجنة ان تجعل أساس النص قاصراً على استغلال الطيش البين أو الهوى الجامح .

أحكام القضاء

يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني ان يكون التعاقد المغبون لم يبرم العقد الا لان التعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً ، أو هوى جامحاً ، بمعنى ان يكون هذا الاستغلال هو الذى دفع التعاقد المغبون إلى التعاقد وتقدير ما إذا كان الإستغلال هو الدافع إلى التعاقد أم لا هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٥/١١ مج فنى مدنى س ١٨ ص ٩٧٤)

الغبن فى التعاقد م . ١٢٩ مدنى شرطه . استغلال حاجة التعاقد وعدم خبرته لا يعد غبناً فى مفهوم هذه المادة .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني ان يكون التعاقد المغبون لم يبرم العقد الا لان التعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامحاً بمعنى ان يكون هذا الاستغلال هو الذى دفع التعاقد المغبون الى التعاقد واذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن المبنية على الغبن على انه لم يدع ان المطعون ضده قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامحاً وان ما ذهب اليه الطاعن من ان الاخير استغل فقط حاجته وعدم خبرته - بفرض صحته لا يعتبر غبناً فى مفهوم المادة ١٢٩ من القانون المدني فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن ٧١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣١/١٢ / ١٩٨٠ س ٣٢ ص ٢٥٠٨)

م ١٢٩

مؤدى نص المادة ١٢٩ من القانون المدنى ان للاستغلال اعتصران أحدهما موضوعى وهو اختلال التعادل اختلالا فاحشا والآخر نفسى وهو استغلال ضعف فى نفس المتعاقد وفى ذلك الهوى الجامع وهو رغبة شديدة وتقوم فى نفس الشخص تجعله يفقد سلامة الحكم على أعمال معينة هى موضوع هذه الرغبة بأن يندفع تحت تأثير معين الى ابرام عقد يوقع به الفتى ويؤثر على ارادته فيعيبها دون ان يعلمها كلية ومن ثم فان ارادة المغبون يمكن اعتبارها واقعة تحت نوع فى الاكراه يقع عليه فى نفسه على ذات نفسه فيؤثر على ارادته اذا ما استغل المتعاقد معه هذا الهوى الجامع .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢)

النص فى الفقرة الاولى من المادة ١٢٩ من القانون المدنى يدل على أنه لا يكتفى لابطال العقد للغبى ان تكون التزامات أحد المتعاقدين غير متعادلة مع ما حصل عليه من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر بل يتعين فضلا عن ذلك ان يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد الا ان المتعاقد الآخر استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامعا بمعنى ان يكون هذا الاستغلال هو الذى دفع المتعاقد المغبون الى التعاقد .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢ من ٣٤ص ٧١٨)

الغبى الفاحش فى عقار غير كامل الاحلية . شرطه . ٤٢٥م مدنى .
مؤداه . الغبن فى التعاقد . شرطه . ١٢٩م مدنى . استغلال المتعاقد طيشا بينا أو هوى جامعا فى المتعاقد الآخر . مؤداه .

(الطعن ٣٤٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ من ٣٩ص ١٢١٢)

مفاد نص المادة ٢/٣١ من القانون المدنى ان جزاء حظر التعامل فى تركة انسان على قيد الحياة هو البطلان المطلق الذى يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام اربام لمسامه بحق الارث .

(الطعن ١٨٨٣ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦)

م ١٣٠

مادة ١٣٠

يراعى فى تطبيق المادة السابقة عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بالغبن فى بعض العقود أو بسعر الفائدة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٠ لىبى و ١٣١ سورى و ٢١٤ لبنانى ١١٦
سودانى .

م ١٣١

التحاييل الممنوع على أحكام الارث لتعلق الارث بالنظام العام ، هو وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعا ، كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الاصل من التعامل في الشركات المستقبلية ، كايجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية . ويرتب على هذا ان التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لاحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ، ولو كان يترب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث لان التوريث لايقوم الا على ما يخلقه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه .

(الطعن ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣١/٣/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٥٣١)

عدم تعيين المكان المؤجر في عقد الايجار . أثره . بطلانه .
التمسك به حق لطرفيه دون الآخر .

لئن كان من المقرر قانونا ان المكان المؤجر يجب ان يكون معينا تعيينا كافيا ، وصف في العقد وصفا مانعا للجهالة فاذا لم يتعين وقع الايجار باطلا لعدم تحديد محل التزام المؤجر الا ان الثابت من استجواب الخصوم أمام محكمة الدرجة الاولى ان المطعون ضده الاول قرر بأن عقد الايجار ينصب على الشقة البحرية رقم الواقعة على الواجهة وان المطعون ضدها الثانية وهى - المالكة - لم تنازعه في ذلك ، ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانعا للجهالة ولما كان النزاع على تعيين المكان المؤجر الا يكون أصلا الا بين طرفي عقد الايجار

م ١٣١

وهما المؤجر والمستأجر فإن منازعة الطاعنة وهي مستأجرة الطعون ضده
الاول تكون غير مقبولة .

(الطعن ١٠٥٧ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ من ٣٣ ص ١٢٧١)

محل الالتزام. تضمينه حق نقل عيني على شئ. وجوب ان يكون
الشيء معينا وقابلا للتعيين. مادتان ١/١٢٣، ١/٤١٩ مدني، تعيين ذاتية
المبيع جواز استخلاصه من النية المشتركة للمتعاقدين وقت ابرام العقد
وكيفية تنفيذهما له.

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠ من ٣٧ ص ٥٧٨)

م ١٣٢

مادة ١٣٢

إذا كان محل الالتزام مستحيلا في ذاته كان العقد باطلا .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٢ لیبی و ١٣٣ سورى و ١٢٧ عراقى و ١١٨ سودانى و ١٩١ لبنانى .

المكثرة الايضاحية :

إذا كانت الاستحالة مطلقة ، فاعل غير موجود فى الواقع ولا يكون للالتزام نصيب من الوجود ، الا اذا طرأت الاستحالة بعد قيام العقد ، فيكون للمتعاقد فى هذه الحالة ان يرفع دعوى الفسخ لادعوى البطلان . أما اذا كانت الاستحالة نسبية . أى قاصرة على الملتزم وحده . فالعقد صحيح ويلزم المتعاقد بتنفيذه ، على ان التنفيذ اذا استحال على المدين ، كان للدائن ان يقوم به على نفقة هذا المدين طبقا للقواعد العامة وله أيضا ان يطالب بالتعويض الا اذا اختار فسخ العقد مع المطالبة بتعويض اضافى ، ان كان ثمة محل لذلك .

(١) اذا لم يكن محل الالتزام معينا بذاته ، وجب ان يكون معينا بنوعه ومقداره والا كان العقد باطلا .

(٢) ويكفى ان يكون اخل معينا بنوعه فقط اذا تضمن العقد ما يستطاع به تعيين مقداره . ولم يمكن استخلاص ذلك من العرف أو من أى طرف آخر ، التزم المدين بأن يسلم شيئا من صنف متوسط .

النصوص العربية القليلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القوانين المدنية بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٣ الليبى و ١٣٤ سورى و ١٢٨ عراقى و ١١٩ سودانى و ١٨٩ و ١٩٠ لبنانى و ١٧١ كويتى .

للمعركة الايضاحية :

يجب ان يكون محل الالتزام معينا ، أو على الاقل قابلا للتعيين فاذا التزم شخص بعمل شئ أو الامتناع عنه وجب ان يكون ما التزم به محددا تحديدا كافيا . واذا ورد العقد على شئ معين بالذات ، فيجب وصفه وصفا كافيا لتمييزه عما عداه ، أما اذا كان الشئ غير معين بالذات ، بل عين بنوعه فيجب أو يبين مقداره (من حيث العدد أو المقياس أو الوزن أو الكيل) وان يذكر منه أيضا ، فاذا لم يعين الصنف فيفترض ان نية المتعاقدين قد انصرفت الى الصنف المتوسط ، حتى لا يصيب الدائن أو المدين غبن من جراء ذلك .

الأرض الفضاء ، تأجير المؤجرة لها لا يفيد بأن الإيجار
اللاحق ورد على غير محل . اجراء المفاضلة بين المستأجرين .
سبيله . مادة ٥٧٣ مدني .

مؤدى نص المادة ١٣٣ من القانون المدني ان يكفى لتعيين محل
الالتزام ان يحدد فى عقد ايجار العين المؤجرة تحديدا نافيا للجهالة ،
واذا كان الثابت ان عقد الإيجار مثار النزاع قد حدد العين المؤجرة بأنها
أرض لفضاء تقع برقمى ، شارع فان هذا العقد
يكون صحيحا ولا يقدح فى ذلك سابقة تأجير هذه الأرض ، اذ ان المادة
٥٧٣ من القانون المدني نظمت كيفية تفضيل مستأجر بلى مستأجر
آخر ، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الدعوى واذا خالف الحكم المطعون
فيه هذا النظر وقضى ببطالان العقد موضوع النزاع لوروده على غير
محل فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١ من ٣٢ ص ٥٧٣)

الحكم بالبات العلاقة الإيجارية . وجوب بيان الاجرة الواجبة على
المستأجر أدائها . علة ذلك .

(الطعن ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ من ٣٨ ص ٩٤٨)

م ١٣٤

مادة ١٣٤

إذا كان محل الالتزام نقودا ، التزم المدين بقدر عددها المذكور فى العقد دون ان يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أى أثر .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٤ لىبى و ١٣٥ سورى و ١٢٠ سودانى و ١٧٣ كويتى و ٣٠١ لبنانى و ٢٠٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية :

إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود فكثرة تقلبات سعر القطع تجعل لتعيين السعر الذى يجب الوفاء على أساسه أهمية خاصة عند اختلاف هذا السعر فى وقت الوفاء عنه فى وقت نشوء الالتزام .

وينبغى التفريق فى هذا الصدد بين فروض ثلاثة :

(أ) إذا كان الدين مقوما بالنقود المصرية ، فلا يكون المدين ملزما الا بقدر عددها المذكور فى العقد ، دون ان يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها أى أثر فى الوفاء ، وعلى هذا النحو يربح الملتزم من جراء انخفاض قيمة النقود ، ويصاب من وراء ارتفاعها بالخسارة .

م ١٣٤

(ب) وإذا كان الدين مقدرا بنقد أجنبي ، فالمدين بالخيار بين الوفاء بالعدد المذكور في العقد من هذا النقد الاجنبي وبين الوفاء بنقود مصرية تحتسب على أساس سعر القطع في الزمان والمكان اللذين يتم الوفاء فيهما ، على ان المدين اذا تخلف عن الوفاء في ميعاد الاستحقاق بتقصير منه ، فيلزم بالوفاء على أساس أعلى السعريين : سعر القطع يوم حلول الاجل أو سعره يوم الوفاء ، كل هذا دون اخلال بحق الدائن في المطالبة بفوائد التأخر من يوم رفع الدعوى .

على ان القواعد المتقدمة لاتتعلق بالنظام العام ، فهي تطبق ما لم يتفق المتعاقدان على ما يخالفها ، فيجوز الاتفاق على ان يكون الوفاء بالذهب أو بالنقد الورقي محسوبا بسعر الذهب (شرط الوفاء بالذهب) اذا كان الدين قد عقد بنقود مصرية ، فاذا كان الدين مقدرا بنقد أجنبي جاز بالاتفاق على ان يكون الوفاء بالعملة الاجنبية مع مراعاة قيمتها بالنسبة لسعر القطع .

وتظل هذه الاتفاقات جميعها على حكم الاباحة مادام ان سعرا الزاميا لم يقرر بالنسبة لورق النقد ، فهي في هذه الصورة لاتلحق ضررا بالمدين لان النقد الورقي يحتفظ بقيمته بالنسبة للذهب ما لم يقرر به سعر الزامى ، ثم انها لا تخالف نصا من نصوص القانون ، اذ المفروض ان القانون لم يحدد للعملة الورقية قيمة معينة .

ويخلف الحكم اذا تقرر للعملة الورقية سعر الزامى فكثيرا ما تطرأ على قيمة النقود الورقية في صلتها بالذهب تقلبات فجائية وبهذا يستهدف المدين لاختار جسيمة أضف الى ذلك ان القيمة الاسمية للنقد الورقي تصبح مفروضة بمقتضى نص قانونى آمر بمتنع الخروج عليه باتفاق المتعاقدين ، ولهذا يعتبر اشتراط الدفع بالذهب أو على أساس قيمة الذهب باطلا في حالة تقرير سعر الزامى ، ويترتب على بطلان

م ١٣٤

الشرط بطلان العقد بأمره ، اذا كان الشرط هو الدافع الحافز على التعاقد .

ومع ذلك فيجوز الاتفاق على ان يتم الوفاء بنقود أجنبية تحتسب بسعر قطعها اذا كان الدين قد عقد بنقد أجنبي ، وليس في هذا مساس بنص في القانون ، لان النقد الاجنبي ليس له سعر الزامى أصلا ، ثم ان المعدل يقضى من ناحية أخرى بأن يتم الوفاء في المعاملات الدولية على أساس سعر القطع الذى يمثل العلاقة بين النقد الوطنى والنقد الاجنبى .

م ١٣٥

مادة ١٣٥

إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا .

النصوص الترتيبية التالية :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٥ ليجي و ١٣٦ مسوري و ١٣٠ عراقي و ١٢١ سوداني و ١٩٢ لبناني و ٦٢ تونس و ١٧٢ كويتي و ٢/٢٠٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المثيرة الايضاحية :

ومهما يكن من أمر فليس في الوسع نبذ فكرة النظام العام دون ان يستتبع ذلك اطراح وماتوطد واستقر من التقاليد وقد رؤى من الواجب ان يفرد مكان لهذه الفكرة في نصوص المشروع لتظل منفذا رئيسيا تجدد منه التيارات الاجتماعية والاخلاقية سبيلها الى النظام القانوني لتبث فيه ما يميزه من عناصر الجدة والحياة بيد انه يخلق بالقاضي ان يتحرز من احلال آرائه الخاصة في العدل الاجتماعي محل ذلك التيار الجامع للنظام العام أو الآداب فالواجب يقتضيه ان يطبق مذهبا عاما تدن به الجماعة بأسرها لا مذهبا فرديا خاصا .

ان العقد المشوب ببطلان أصلى متعلق بالنظام العام هو فى نظر القانون لا وجود له ولما كان التقادم لا يصحح الا ماكان له وجود ، فان مثل هذا العقد لا ينقلب صحيحا مهما طال عليه الزمن ، ومن ثم لا يكون البتة للتقادم أثر فيه ، ولصاحب الشأن دائما رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه ، واذن فالحكم الذى يقضى بسقوط الحق فى رفع دعوى بطلان عقد الهبة مع تسليمه بأنه باطل بطلانا أصليا متعلقا بالنظام العام يكون مخالفا للقانون .

(نقض جلسة ١٩٥٢/٤/٧ مجموعة القواعد ٢٥ عام ١٩٣٣ ص ٢٩٣)

م ١٣٦

السبب :

مادة ١٣١

إذا لم يكن للالتزام سبب ، أو كان سببه مخالفا للنظام العام أو الآداب ، كان العقد باطلا .

النصوص العربية للقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٦ لیبی و ١٣٧ سوری و ١/١٣٧ عراقی و ١٢٢ سودانی و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ لبنانی و ١/١٧٦ كرتی .

لللمرة الايضاحية :

يقصد بالسبب . الباعث المستحث في التصرفات القانونية عامة لا فرق في ذلك بين التبرعات والمعاوضات .

م ١٣٧

مادة ١٣٧

(١) كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض ان له سببا مشروعاً . ما لم يقيم الدليل على غير ذلك .

(٢) ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فاذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى ان للالتزام سببا آخر مشروعاً ان يثبت ما يدعيه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٣٧ لىبى و ١٣٨ سورى و ١٣٢ / ٢ و ٣ عراقى
١٩٩ لبنانى و ١٧٧ و ١٧٨ كويتى و ١٢٣ سوتانى .

المذكرة الايضاحية :

أما فيما يتعلق باثبات السبب فثمة قاعدتان أساسيتان (أولهما) افتراض توافر السبب المشروع فى الالتزام ولو أغفل ذكره فى العقد الى ان يقوم الدليل على خلاف ذلك ويكون عبء اثبات عدم وجود السبب أو عدم مشروعيته على عاتق المدين الذى يطعن فى العقد (والثانية) افتراض مطابقة السبب المذكور فى العقد للحقيقة الى ان يقيم المدين الدليل على صوريته فاذا أقيم هذا الدليل وجب على الدائن ان يثبت توافر الالتزام على سبب حقيقى تلحق به صفة المشروعية .

١٣٧م

أحكام القضاء ،

إذا نفى المدين مسبب دين القرض بالطريق القانوني كان على الدائن ان يقيم هذا الدليل على ما يدعى انه السبب الحقيقي للتعهد وعلى انه مسبب صحيح جائز قانونا .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٣٢/١١/٢)

السبب القانوني في عقد القرض هو دفع القرض نقودا الى المقرض . ومن هذا الدفع يتولد الالتزام برد المقابل . فاذا انتفى السبب بهذا المعنى بطل العقد .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٣٢/١١/٣)

إذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكر سببا آخر مشروعا على انه السبب الحقيقي كان اقراره هذا غير قابل للتجزئة وكان الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين ان هذا السبب الآخر غير صحيح .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٣٧/٤/١٥)

إذا كانت واقعة الدعوى هي انه ، حسما للنزاع القائم بين فريق قبيلتي السنافرة والقطعان وبين فريق الجبييات بسبب حادثة قتل أحد أفراد السنافرة وآخر من القطعان واتهام قبيلة الجبييات فيهما ، اتفق بعض أفراد الفريقين ، بمقتضى كتابة موقع عليها منهم ، على ان يحكموا في هذا النزاع قوميسيون تحكيم مؤلفا من حكمدار البحيرة رئيسا وثمانية أعضاء محكمين اختار كل فريق أربعة منهم ، وقرر الجميع أنهم قابلون للحكم الذي يصدر من هذا القوميسيون مهما كان ، وانهم مستعدون لتنفيذه بكل الطرق ، وان قوميسيون التحكيم المذكور أصدر حكمه بثبوت حصول القتل من قبيلة الجبييات وبالزام الموقعين عليه من

م ١٣٧

أفراد هذه القبيلة بأن يدفعوا الى الموقعين عليه من أفراد قبيلتي
السنافرة والقطعان مبلغ أربعمائة جنيه دية عن كل واحد من القتيلين
بمجرد اتمام حلف أولياء دم كل قتيلا خمسة وخمسين يمينا بأن القتل
حصل من قبيلة الجبيهات، ووقع على هذا الحكم بعض أفراد هذه
القبائل فان هذا الحكم يرتب على الموقعين عليه من أفراد قبيلة
الجبيهات تعهدا بدفع مبلغ ثمانمائة جنيه للموقعين عليه من قبيلتي
السنافرة والقطعان معلقا على شرط حلف عدد معلوم من الايمان، وهذا
الشرط الذى قبل الطرفان تعليق تنفيذ التعهد على تحققه ليس مخالفا
للقانون بل له أصله فى القسامة فى مسائل الدية فى الشريعة الاسلامية
فهو اذن تعهد مستوف كل العناصر القانونية الواجب توافرها فى
التعهدات، وسببه، وهو حصول المتعهدين على الصلح بينهم هم وباقي
أفراد قبيلتهم وبين المتعهد لهم وباقي أفراد القبيلتين الآخرين بخصوص
حادثة القتل هو سبب صحيح جائز قانونا، فالحكم الذى لا يعتبر هذا
تعهدا ملزما يكون مخالفا للقانون .

(الظعن رقم ٤٧ لسنة ١٩١١ق - جلسة ١٨/٥/١٩٤٤)

نصت المادة ١٣٧ من القانون المدنى على ان كل التزام لم يذكر
له سبب فى العقد يفترض ان له سببا مشروععا، مالم يقم الدليل على
غير ذلك ويعتبر السبب المذكور فى العقد هو السبب الحقيقى حتى
يقوم الدليل على ما يخالف ذلك فاذا قام الدليل على صورية السبب
فعلى من يدعى ان للالتزام سببا آخر مشروععا ان يثبت ما يدعيه ومؤدى
ذلك ان القانون وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها ان للعقد سببا
مشروععا ولو لم يذكر هذا السبب، فان ذكر فى العقد فإنه يعتبر
السبب الحقيقى الذى قبل المدين ان يلتزم من أجله فاذا ادعى المدين
عدم مشروعية السبب، فان عبء اثبات ذلك يقع على عاتقه، اما اذا
كان دفاعه مقصورا على ان السبب المذكور بالعقد هو سبب صورى
فعليه ان يقدم للمحكمة الدليل القانونى على هذه الصورية، وبذلك
ينتقل عبء اثبات ان للعقد سببا آخر مشروععا الى عاتق المتمسك به.

١٣٧م

واذن فمتى كان الطاعنان لم يقدموا الدليل على ضرورة السبب المدون فى السندات موضوع الدعوى ، وكانت المحكمة قد رأت فى حدود سلطتها الموضوعية ان القرائن التى ساقها الطاعنان ليستدلا بها على عدم مشروعية سبب الدين غير جلية وغير كافية لاضعاف الدليل الذى قدمه المظنون عليه وهو اثبات قرضه بسندات اذنية ثابت بها ان قيمتها دفعت للمفلس أو لخاصته وان هذه القرائن لا تبرر اجابة الطاعنين الى طلب احالة الدعوى على التحقيق فانها لا تكون قد خالفت مقتضى المادة ١٣٧ من القانون المبنى .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥٣/٤/٢)

لا يلزم ان يكون الغرض من التعاقد ولوبا فى العقد ، بل للمحكمة ان تستخلصه من وقائع الدعوى وما تعارف عليه الناس .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٤)

مجرد توقيع مصدر السند عليه يفيد التزامه بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية ذلك ان كل التزام لم يذكر له سبب فى العقد يفترض ان له سببا مشروعا ، مالم يقم الدليل على غير ذلك ، ويقع عبء الاثبات على من يدعى انعدام السبب .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥٤/٤/٨)

للمادة ١٣٦ من القانون المبنى وان كانت توجب ان يكون للالتزام سبب مشروع الا انها لم تشترط ذكر هذا السبب فى العقد ، بل ان المادة ١٣٧ تنص على ان كل التزام لم يذكر له سبب فى العقد يفترض ان له سببا مشروعا مالم يقم الدليل على غير ذلك وهو ما يقطع بان عدم ذكر سبب الالتزام فى العقد لا يؤدى الى بطلانه .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ من ٢٠ ص ٦٢٧)

م ١٣٧

مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدنى ان المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها ان للعقد سببا مشروعاً ولولم يذكر هذا السبب ، فان ذكر فى العقد فانه يعتبر السبب الحقيقى الذى قبل المدين ان يلتزم من أجله ، وان ادعى المدين صورية السبب المذكور فى العقد كان عليه ان يقيم الدليل القانونى على هذه الصورة .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠ م ٢١ ص ٧١٤)

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المدنى انه اذا ذكر فى سند الدين ان قيمته دفعت نقداً ، ثم قام الدليل على انتفاء الغرض ، فان على الدائن ان يقيم الدليل على ان للسند سببا حقيقيا مشروعاً .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧١ م ٢٢ ص ٨٢٣)

قيام السبب المشروع لرفض التعاقد - من جانب صاحب الدعوة الى التعاقد بطريق الزاد - أو نفيه ، هو من مسائل الواقع ، التى يستقل بها قاضى الموضوع ، دون رقابة من محكمة النقض ، متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، واذا كان ما أورده الحكم يؤدى الى ما انتهى اليه من مشروعية امتناع نقابة المهن التعليمية عن التعاقد مع الطاعن على ادارة صيدليتها ولا مخالفة فيه للقانون ، اذ العبرة فيما اذا كان صاحب الدعوة للايجار قد تعسف فى رفضه أو لم يتعسف هى بالظروف والملايسات التى كانت محيطة به وقت الرفض لابعده ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن ٧٢٣ لسنة ٤١ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٦ م ٢٧ ص ٩٩٨)

عند ذكر سبب الالتزام فى العقد . افتراض ان للعقد سببا مشروعاً للمدين اثبات عكس ذلك . سبب الالتزام المذكور فى

م ١٣٧

العقد. اعتباره السبب الحقيقي . اثبات المدين صوريته . أثره. نقل عبء اثبات السبب الحقيقي مشروعيته الى الدائن . م ١٣٧ مدني .

النص في الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ من القانون المدني على ان كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض ان له سببا مشروعاً ما لم يقيم الدليل على غير ذلك وفي الفقرة الثانية على ان يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فاذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى ان للالتزام سببا آخر مشروعاً ان يثبت ما يدعيه ، مؤداه ان ثمة فرضين ، الاول ان يكون السبب غير مذكور في العقد ، وفي هذا الفرض وضع الشرع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها ان للعقد سببا مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، على ان القرينة قابلة لاثبات العكس ، فاذا ادعى المدين ان للعقد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عبء اثبات ذلك ، فان أثبت ذلك فعليه أيضاً ان يثبت علم الدائن بهذا السبب . والفرض الثاني ان يذكر السبب في العقد ، وفي هذا الفرض أيضاً ثمة قرينة قانونية على ان السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي ، وهذه القرينة أيضاً قابلة لاثبات العكس ويكون على المدين اما ان يقتصر على اثبات الصورية ، وفي هذه الحالة ينتقل عبء اثبات السبب الحقيقي ومشروعيته إلى الدائن ، وإما أن يثبت رأساً أن السبب الحقيقي للعقد غير مشروع فتعبر فارقاً بين الفرضين المذكورين .

(الطعن ٥٠٤ لسنة ١٤٦ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ م ٣٣ ص ٩١٥)

النص في الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ من القانون المدني على ان كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض ان له سببا مشروعاً ما لم يقيم الدليل على غير ذلك وفي الفقرة الثانية على ان يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف

م ١٣٧

ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى ان للالتزام سببا آخر مشروعا ان يثبت ما يدعيه ، مؤداه ان ثمة فرضين ، الاول ان يكون السبب غير مذكور فى العقد ، وفى هذا الغرض وضع المشرع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها ان للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب ، على ان القرينة قابلة لاثبات العكس ، فإذا ادعى المدعى ان للعقد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عبء اثبات ذلك ، فان أثبت ذلك فعليه أيضا ان يثبت علم الدائن بهذا السبب ، والفرض الثانى ان يذكر السبب فى العقد ، وفى هذا الفرض أيضا ثمة قرينة قانونية على ان السبب المذكور فى العقد هو السبب الحقيقى ، وهذه القرينة أيضا قابلة لاثبات العكس ، ويكون على المدعى ان يقتصر على اثبات الصورية ، وفى هذه الحالة ينتقل عبء إثبات السبب الحقيقى ومشروعته الى الدائن ، وأما ان يثبت رأسا ان السبب الحقيقى للعقد غير مشروع لثمة فارقا بين الفرضين المذكورين .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٢س ٣٣ ص ٩١٥)

(الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٤)

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠)

لئن أوجبت المادة ١٣٦ من القانون المدنى ان يكون للالتزام سبب مشروع الا انها لم تشترط ذكر ذلك السبب فى العقد ، وقد جرى نص المادة ١/١٣٧ من ذات القانون بأن « كل التزام لم يذكر له سبب فى العقد يفترض ان له سببا مشروعا ما لم يقم الدليل على غير ذلك » ، مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان عدم ذكر سبب الالتزام فى العقد لا يؤدى الى بطلانه .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ٧/١١/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/١١/١٩٨٧)

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ٩/٣/١٩٨٣)

م ١٣٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكر سببا آخر مشروعا على انه السبب الحقيقي كان اقراره هذا غير قابل للتجزئة ويبقى الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين ان هذا السبب الآخر غير صحيح . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطته في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها الى انشغال ذمة الطاعن بالمبلغ محل النزاع مما استظهره من أوراق الدعوى ومستنداتها من ان سند الدين قد حرر في ذات التاريخ الذي حرر فيه اقرار التنازل بين الطاعن والخصم المدخل في الدعوى بعد تصفية الحساب بينهما ووفاء المطعون عليه الاول للاخير بهذا المبلغ عن الطاعن الذي حرر له سند الدين آنف الذكر وان المطعون عليه الاول لايعتبر ناكلا عن أداء اليمين التي وجهتها له محكمة أول درجة بناء على طلب الطاعن بعد ان نازع فيها ولم ينكر الطاعن عدم سداد الدين المطالب به وأقام قضاءه في ذلك على مايكفي لحمله وله أصله الثابت في الأوراق فان تعييبه فيما استورد اليه تزيدا من ان التزام الطاعن بالوفاء بذلك المبلغ مرده قواعد الاثراء بلا سبب . أيا كان وجه الرأي فيه . يكون غير متج .

(الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مؤدى نص المادة ١٣٧/٢ من القانون المدني انه اذا ذكر في السند سبب الالتزام فانه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين ان يلتزم من أجله حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك وان محكمة الموضوع غير ملزمة باحالة الدعوى الى التحقيق من تلقاء نفسها واذ كان الثابت من أوراق الدعوى ان الطاعنة لم تطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات عدم مديونية مورثتها ، فان النعي على الحكم المطعون فيه اذ اعتد بالسبب الثابت بالاقرارين دون احالة الدعوى الى التحقيق - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦)

١٣٧م

سبب الالتزام . وجوب ان يكون مشروعاً . علم ذكر السبب فى السند . لا بطلان . افتراض قيامه على سبب مشروع مالم يقم الدليل على خلافه . المادتان ١٣٦ ، ١٣٧ مدنى .

(الطعن ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٧ من ٤٠ ص ٢٢)

كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المدنى ان ذكر سبب الالتزام فى العقد لا يمنع المدين من اثبات ان هذا السبب غير حقيقى وان الإلتزام فى الواقع معدوم السبب ، الا ان الادعاء بذلك لايجوز للمدين اثباته بغير الكتابة اذا كان الإلتزام مدنيا لانه ادعاء بما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابى طالما لم يدع التعاقد بوقوع احتيال على القانون بقصد مخالفة قاعدة آمرة من قواعد النظام العام وذلك عملاً بما تقضى به المادة ١/٦١ من قانون الاثبات .

(الطعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مجرد توقيع مصدر السند عليه بغير التزامه بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية ذلك ان كل التزام لم يذكر له سبب فى العقد يفترض ان له سبباً مشروعاً مالم يقم الدليل على غير ذلك ويقع عبء الاثبات على من يدعى انعدام السبب غير ان الادعاء بانعدام السبب لايجوز للمدين اثباته بغير الكتابة اذا كان الالتزام مدنياً طالما لم يدع التعاقد بوقوع احتيال على القانون .

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

وضع اليد المدة الطويلة أو القصيرة المكسب للملكية سبب يكفى بذاته لكسب الملكية متى توافرت شروطه القانونية . عدم صلاحيته رداً على الدعوى بابطال العقد أو محو التسجيل . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١٠/٢٨)

إذا جعل القانون لاحد المتعاقدين حقاً في ابطال العقد
فليس للمتعاقد الآخر ان يتمسك بهذا الحق .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية ، المواد التالية :

مادة ١٣٨ لىبي و١٢٤ سودانى و ٢٣٤ لبنانى .

المفكرة الايضاحية :

تخلف ركن من أركان العقد فى حكم الواقع أو القانون يحول
دون انعقاده أو وجوده . وهذا هو ما يقصد بالبطلان المطلق . أما
البطلان النسبى فهو يفترض قيام العقد أو وجوده من حيث توافر أركانه
ولكن ركناً من أركانه هو الرضاء ، يفسد بسبب عيب بداخله ، أو
بسبب نقص أهلية أحد المتعاقدين ولذلك يكون العقد قابلاً للبطلان
بمعنى انه يبطل اذا طلب ذلك من شرع البطلان لمصلحته .

١٣٩ م

مادة ١٣٩

(١) يزول حق ابطال العقد بالاجازة الصريحة أو الضمنية .

(٢) وتستند الاجازة الى التاريخ الذى تم فيه العقد دون اخلال بحقوق الغير .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٣٩ ليجي و ١٤٠ سورى و ١٣٦ و ١٠ عراقى و ١٢٥
سودانى و ٢٣٦ و ٢٣٧ لبنانى و ١٨١ كويتى .

م ١٤٠

مادة ١٤٠

(١) يسقط الحق في ابطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات .

(٢) ويبدأ سريان هذه المدة . في حالة نقص الاهلية ، من اليوم الذى يزول فيه هذا السبب ، وفي حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذى ينكشف فيه وفي حالة الاكراه من يوم انقطاعه وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الابطال لغلط أو تدليس أو اكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقتار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٤٠ لىبى و ١٤١ سورى و ١٣٦/٢ ، ٣ عراقى و ١٢٦ سودانى و ٢٣٥ لبنانى و ١٨٣ كويتى .

أحكام القضاء:

يسقط الحق في ابطال العقد بالتقادم اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٤٠/١ من القانون المدنى ، ولما كان من المقرر ان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه اذ لم يثبت ان الطاعنين قد تمسكوا أمامها بتقادم دعوى البطلان فلا يقبل منهم التمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقضت جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ من ٢٣ من ١٩٧٢)

(١) اذا كان العقد باطلا جاز لكل ذى مصلحة ان يتمسك بالبطان ، وللمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ولايزول البطان بالاجازة .

(٢) وتسقط دعوى البطان بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد .

النصوص العربية التقابلية:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٤١ لىبى و ١٤٢ سورى و ١٤١ عراقى و ١٢٧ سودانى و ١٨٤ كويتى و ٣٠٢/٢١٠ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

اللمكرة الايضاحية:

فمادام البطان المطلق يستتبع اعتبار العقد معدوما وليس ثمة محل للتفريق بين العقد الباطل والعقد المعدوم - فيجوز لكل ذى مصلحة ان يتمسك بهذا البطان ولو لم يكن طرفا فى العقد كالمستأجر مثلا فى حالة بطان بيع الشئ المؤجر بطانا مطلقا بل ويجوز للقاضى ان يحكم به من تلقاء نفسه ، أما البطان النسبى فلا يجوز ان يتمسك به الا طرف من أطراف التعاقد هو الطرف الذى يشرع البطان لمصلحته ويكون من واجبه ان يقيم الدليل على توافر سببه .

(١) في حالتي ابطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد . فاذا كان هذا مستحيلا جاز الحكم بتعويض معادل .

(٢) ومع ذلك لايلزم ناقص الاهلية . اذا ابطال العقد لنقض أهليته . ان يرد غير ما عاد عليه من منفعة بسبب تنفيذ العقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٤٢ لىبى و ١٤٣ سورى و ١٣٨ / ٢ ، ٣ عراقى و ١٢٨ سودانى و ١٨٧ كويتى .

١٤٣ م

مادة ١٤٣

إذا كان العقد فى شق منه باطلا أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده هو الذى يبطل . إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلا أو قابل للإبطال فيبطل العقد كله .

النصوص العربية المتباعدة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٤٣ لىبى و ١٤٤ سورى و ١٣٩ عراقى و ١٩٠ كويتى .

المذكورة الإيضاحية،

وهى «المادة ١٤٣» تعرض لانتقاص العقد عندما يرد البطلان المطلق أو النسبى على شق منه، فلو فرض أن هبة اقترنت بشرط غير مشروع، أو أن هبما ورد على عدة أشياء وقع التعاقد فى غلط جوهرى بشأن شئ منها ففى كلتا الحالتين لا يصيب البطلان المطلق أو النسبى من العقد إلا الشق الذى قام به سببه ، وعلى ذلك يبطل الشرط المقترن بالهبة بطلانا مطلقا ويبطل البيع فيما يتعلق بالشئ الذى وقع الغلط فيه بطلانا نسبيا، ويظل مابقى من العقد صحيحا باعتباره عقدا مستقلا ، سالم يقيم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الذى بطل بطلانا مطلقا أو نسبيا لا ينفصل عن جملة التعاقد .

أحكام القضاء،

بطلان العقد فى شق منه أو قابليته للإبطال . أثره . بطلان هذا الشق وحده . الاستثناء . تعذر انقضاء العقد بغير الشق الذى وقع باطلا . المادة ١٤٣ مدنى .

(الطعن ٧١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨١ ص ٣٢ من ٤٧٣)

إذا كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال وتوافرت فيه أركان عقد آخر ، فإن العقد يكون صحيحا باعتباره العقد الذى توافرت أركانه، اذا تبين ان نية المتعاقدين كانت تنصرف الى ابرام هذا العقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٤٤ لىبى و ١٤٥ سورى و ١٤٠ عراقى و ١٣٠ سودانى و ١٩١ كويتى .

المذكرة الإيضاحية:

فليس يرد أمر التحويل الى مجرد تفسير لارادة المتعاقدين بل الواقع ان القاضى يحل نفسه محلها ويبدلها من عقدهما القديم عقدا جديدا يقيمه لهما ويشترط لاعمال احكام التحويل ان يكون العقد الاصيل باطلا أو قابلا للإبطال فاذا كان صحيحا فلا يملك القاضى بوجه من الوجوه ان يحل محله عقدا آخر قد يؤثره المتعاقدان لو فصل لهما أمره ويشترط كذلك ان تكون عناصر العقد الجديد الذى يقيمه القاضى قد توافرت جميعا فى العقد الاصيل الذى قام به سبب من أسباب البطلان فلا يملك القاضى على أى تقدير ان يلتمس عناصر انشاء العقد الجديد خارج نطاق العقد الاصيل ويشترط أخيرا ان يقوم الدليل على أن نية المتعاقدين كانت تنصرف الى الارتباط بالعقد الجديد لو انهما تبينا ما بالعقد الاصيل من أسباب البطلان .

إجازة أحد الوصيين أو أحد الوكيلين المشروط لهما التصرف مجتمعين عمل صاحبه الذى باشره منفردا يجعله صحيحا سواء أكانت الإجازة صريحة أم ضمنية .

من المقرر شرعا وقانونا ان أحد الوكيلين أو أحد الوصيين المشروط لهما فى التصرف مجتمعين ، اذا تصرف باذن صاحبه أو بإجازته نفذ تصرفه صريحة كانت الإجازة أو ضمنية ، فإذا أجرى أحد هذين الوصيين تصرفا ماصح تصرفه متى صدرت من شريكه فى الوصايا اعمال وتصرفات دالة على رضائه بهذا التصرف .

(الظن رقم ٣٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/١٢/١٩)^(١)

الاقرار الصادر امام المجلس الحسى من أحد الورثة بإجازة عقد مطعمون فيه لصنوده فى مرض الموت ، وإن لم يكن قضائيا لعدم صدوره أمام جهة مختصة بالفصل فى صحة العقد المطعون فيه الا انه يصح اعتباره إجازة لهذا العقد اذا كان المجهز انتوى به تصحيح العقد وهو يعلم بما يشوبه .

(الظن رقم ٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٥/٢٠)

ليس هناك ما يمنع قانونا من اشتراط تحميل المتعهد مسئولية العجز عن الوفاء الناشئ عن قوة قاهرة اذ لا مخالفة فى هذا الاتفاق للنظام العام . فان المتعهد فى هذه الحالة يكون كشركة التأمين التى تقبل المسئولية عن حوادث القوة القاهرة . ولا جدال فى مساءلة الشركة فى هذه الحالة . واذن فإذا كان العقد المبرم بين طرفى الدعوى ينص

(١) راجع فى هذا الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ٧ ص ٨٣٤ ومابعدها .

م ١٤٤

على مسئولية متعهد النقل عن هلاك البضاعة التي تعهد بنقلها مهما كانت الأسباب أو الاخطار قهرية ، فانه يكون من المتعين على المحكمة ان تعمل هذا الاتفاق وتحكم بموجبه ، اذ هو يكون القانون المختار . فاذا هي لم تفعل وأعفت المتعهد من المسئولية بدعوى ان الهلاك كان لقوة قاهرة كان حكمها مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩)

اذا أبدى الخصم دفاعا من شأنه أن يؤثر في الفصل في الدعوى وأغفل الحكم الرد عليه كان الحكم قاصر السبب متعينا نقضه . ومن هذا القبيل ان يتمسك المشتري رافع دعوى صحة العقد ونفاذه بأن ورثة البائع انحجوز عليه قد أجازوا البيع بعد وفاته مما يترتب عليه نفاذ العقد الصادر من القيم ولو لم يأذن به المجلس الحسبي ، فلا يعرض الحكم لهذا الدفاع ويقضى برفض الدعوى بناء على ان انحجوز عليه كان قد توفى في الوقت الذي صدر فيه اذن المجلس الحسبي .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/٣/١٤)

اذا كان ما يأخذه الطاعن على الحكم هو قصور أسبابه اذ لم يرد على ما أثاره من أن المسئولية التي يدعيها هي مسئولية تقصيرية لا يصح قانونا الاتفاق على الإعفاء منها ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها المطلقة في تفسير العقد المبرم بين الطاعن وبين خصمه الذي يلقي عليه مسئولية التأخير عن تنفيذ شرط وارد في العقد ، قد رأت أن هذا التأخير كان مما توقعه العاقدان واتفقا مقدما على الاعفاء منه اتفاقا جائزا صحيحا ، فهذا من المحكمة فيه الرد الضمني على الادعاء بأن ذلك التأخير كان في ذاته خطأ من الأخطاء التي لا يجوز الاتفاق مقدما على الاعفاء من المسئولية عنها .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/٣/٢٧)

إذا كان المدعى عليه فى دعوى تعويض عن عدم انتاج فيلم تعاقد عليه قد دفع مسؤوليته بأن الممثلين اللذين يصلحان لأداء الدور الرئيسى فى هذا الفيلم فضلا عن بهائة أجرهما ، لا يعملان الا فى الأفلام التى ينتجانها فتعاقد مع واحد غيرهما ففاجأه هذا بعد قبضه معجل الأجر بالتسعى عن العمل وبانضمامه الى شركة أخرى أخرجت فيلما عن الرواية نفسها بعد الاعلان عنها . فاضطره ذلك الى عدم اخراج الفيلم المتعاقد عليه كيلا يتعرض لمنافسة وخيمة العواقب . فقضت المحكمة بمسؤوليته واقتصرت فى ردها على دفاعه بأن اخراج الشركة الأخرى نفس الرواية فى فيلم من انتاجها لم يكن ليحول دون اخراجه هو ذلك الفيلم . اذ كان مقررا حسب نصوص العقد أن يعرض فى سوريا ولبنان وأنه كان عليه ، وقد تنحى الممثل الذى تعاقد معه عن العمل ، ان يبحث عن غيره ، وهم كثيرون ، فهذا يكون ردا قاصرا اذ أن مجرد الاتفاق على استغلال المدعى عليه عرض الفيلم فى سوريا ولبنان ليس يعنى ان الفيلم الذى انتجته الشركة الأخرى لن يعرض فى هذين القطرين ولأن عرض هذا الفيلم مقصور عليهما دون غيرهما من الأقطار العربية الأخرى مما ينفى المنافسة التى خشى مغبته ، ثم ان انتاج فيلم سينمائى موضوعه رواية تاريخية هو عمل لا يصلح للقيام بالدور الأول فيه مطلقا مثل أو مطرب بل يجب ان تتوافر فيمن يقوم به صفات خاصة ، والعقد الذى يتفق فيه على انتاج مثل هذا الفيلم عقد ذو طبيعة خاصة يتميز بها عن العقود الأخرى ، فلا يكفى فى الرد على دفاع المدعى عليه فى هذا الصدد مجرد القول بأن هناك ممثلين ومطربين كثيرين يصلحون للقيام بالدور الرئيسى دون استناد الى دليل ثابت فى الأوراق على وجود ممثل مطرب صالح لأدائه ، واثبات انه كان فى وسع المدعى عليه استخدامه لهذا الغرض . وهذا القصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١)

م ١٤٤

شروط الاجازة التى تصحح العقد الباطل هى ان تصدر
من يملكها وهو عالم بالعيب الذى يشوب العقد ويقصد
اجازته - توقيع الوصى على محضر حصر التركة لا يعتبر اجازة
للعقد الصادر من مورث فى حالة قصره سواء كانت الاجازة
من نفس الوصى بصفته وارثا أو باعتباره وصيا .

الاجازة التى تصحح العقد القابل للإبطال هى التى تصدر من
يملكها وهو عالم بالعيب الذى يشوب العقد وان يكون قاصدا اجازته .
واذن فمضى كان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يدع صدور اجازة
مستكملة لهذه الشروط القانونية بل اكتفى بالقول بأن مجرد توقيع
المطعون عليها الأولى على محضر الجرد يفيد اجازتها للعقد الصادر من
مورثها بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على ابنتها القاصر ، وكان
تمسك الطاعن بالاجازة استنادا الى هذه الواقعة غير منتج ، ذلك ان
المطعون عليها ما كانت تملك اجازة العقد بصفتها وصية دون اذن من
المجلس المحسى كما أن مجرد توقيعها على محضر الجرد لا يفيد انها
كانت تعلم بأن العقد الصادر من مورثها صدر منه وهو قاصر وانها
أرادت من التوقيع اسقاط حقها من الطعن على العقد ، فان الحكم
المطعون فيه اذ لم يتعرض ليبحث هذا الدفاع لا يكون باطلا .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٣/١١/٢٦)

الاجازة تصرف قانونى يتضمن اسقاطا لحق فلا يملكها من كان
ناقص الأهلية ، واذن فمضى كان الحكم اذ اعتبر اجازة القاصر للبيع
الصادر منه متعده الأثر قانونا قد أقام قضاءه على أن هذه الاجازة انما
صدرت من القصر بعد قرار المجلس المحسى باستمرار الوصاية عليه ، فان
النعى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير صحيح . ولا
محل للتحدى بعدم الوصاية عليه ، فان النعى على الحكم الخطأ فى

م ١٤٤

تطبيق القانون يكون غير صحيح . ولا محل للتحدى بعدم نشر قرار استمرار الوصاية فى الجريدة الرسمية وفقا لما كانت تقضى به المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المجالس الحسبية ، اذ ليس من شأن اغفال النشر ان يكون لمن صدرت لمصلحته الاجازة ان يدعى صحتها : أولا : لأن الاجازة ، وهى اسقاط لحق تصرف من جانب واحد لا يشارك فيه الغير فليس له التحدى بنصوص يدعى انها وضعت لحماية الغير فى التعامل . وثانيا : لأن قرارات المجالس الحسبية الصادرة فى ظل المرسوم بالقانون الصادر فى ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ بالحجز أو باستمرار الوصاية تعد من أهلية المحجوز بمجرد صدورهما ولا يتراخى هذا الأثر قبل الغير حتى يقوم الوصى أو القيم بنشر القرار فى الجريدة الرسمية وفقا لما يفرضه نص المادة ٣٠ من القرار الوزارى الصادر فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١)

اجازة العقد القابل للإبطال قد تكون صريحة أو ضمنية
محكمة الموضوع استخلاص اجازة الطاعة الضمنية بعد بلوغها
من الرشد .

اجازة العقد قد تكون صريحة أو ضمنية ، ومن ثم فلا تشريب
على محكمة الموضوع اذا استخلصت - فى حدود سلطتها الموضوعية
استخلاصا سائعا من وقائع الدعوى ومستنداتها - اجازة الطاعة لعقد
القسمه اجازة ضمنية بعد بلوغها من الرشد من توقيعها كشاهدة على
عقود البيع الصادرة من بعض المتقاسمين الآخرين والمشار فيها الى أن
أصل التمليك يرجع الى عقد القسمه المذكور وبالتالي لا تعدو المجادلة
فى ذلك ان تكون جدلا موضوعياً لاتقبل اثاره أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣ من ١٣ ص ٥٩٥)

م ١٤٤

لا يكفي لإبطال العقد فى شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدنى مع بقائه قائما فى باقى أجزائه ، أن يكون أغل ما يقبل الانقسام بطبيعته بل يجب ايضا الا يكون هذا الانتقاص متعارضا مع قصد المتعاقدين بحيث اذا تبين ان أيا من العاقدين ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المغيب فان البطلان أو الإبطال لابد ان يعتمد الى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٥٤)

لم يستلزم المشرع لإبطال تصرف المعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجز ما استلزمه فى إبطال تصرف السفه وذى الغفلة من أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ ، بل اكتفى باشتراط شيوخ حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف اليه بها ، فثبوت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٠)

تحول العقد الباطل انما يكون فى حالة بطلان التصرف مع اشتماله على عناصر عقد آخر تكون نية الطرفين الاحتمالية قد انصرفت الى قبوله دون ادخال عنصر جديد عليه .

(الطعن ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢١٣)

مفاد نص المادة ١١٩ من القانون المدنى انه اذا لجأ ناقص الأهلية الى طرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته ، فانه وان كان يجوز له طلب إبطال العقد لنقص الأهلية ، الا انه يكون مسئولاً عن التعويض للفسخ الذى صدر ناقص الأهلية على القول بانه كاملها ، بل يجب ان يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٩٦)

م ١٤٤

بطلان العقد بطلانا مطلقا لسبب معين لا يمنع طرفيه من ابرام عقد جديد بدلا منه لا يشوبه البطلان .

(الطعن ١٦٤٩ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٣ ص ٣٤٩ ١٨١٩)

الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد الذى يرتد بهذا البطلان الى صدور ذلك العقد وان كان يزيل العقد فى خصوص التزامات طرفيه التعاقدية . ابرامه الا أنه لا أثر لذلك فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بهذا البطلان لان العبرة فى بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم المضرور به وبالمسئول عنه منذ ابرام العقد قياسا على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان بل أن العبرة فى ذلك - وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - هى بوقوع الضرر فعلا وبالعلم الحقيقى به وبالمسئول عنه وهو مالا يتحقق بالفعل الا يوم صدور ذلك الحكم ، واذ عول الحكم الابتدائى المزيد بالحكم المطعون فيه فى رفض الدفع بالتقادم الى احتسابه بدءا من تاريخ صدور الحكم ببطلان عقد شراء المطعون ضده الأرض وهو يوم ١/٦/١٩٨٠ - ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٧)

اذ كان الأثر المترتب على بطلان العقد هو أن يعاد التعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبل التعاقد إلا أن يكون ذلك مستحيلا وهو ما لازمه ان يعمو البطلان كل أثر للعقد سواء كان هذا الأثر نتيجة اتفاق صريح أو ضمنى بين عاقيه وإذ خلاص الحكم المطعون فيه الى بطلان العقد وعودة طرفيه الى ما كانا عليه قبل التعاقد بتسليم العين وما عليها من مبان للمطعون ضده مقابل استحقاق الطاعن لما أودع على ذمته من تعويض فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٨٧)

م ١٤٤

إذ كان لحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم اليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه واستخلاص الحقيقة منها متى كان استخلاصها سائغا وله أصل ثابت بالأوراق ، كما ان لها فى هذه الحدود - تقدير الاقرار غير القضائى والظروف التى صدر فيها وتقدير علم العاقد أو عدم علمه بحالة عته المتعاقد معه ، وكان وصف المتعاقد يقتصر على من يعبر عن إرادة جادة متطابقة مع إرادة أخرى على إنشساء التزام أو نقله أو زواله فلا يعتد بالارادة الصورية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى استخلاص مبالغ - من مستندات الخصوم وأقوال الشهود بتحقيقات طلب الحجر الى عدم التعويل على الاقرار المؤرخ ١٠/٧/١٩٧٣ المنسوب الى القيم لما تبينه من أنه حرر وأودع أمانة على ذمة الصلح ، كما استخلص من وقائع الدعوى ان الطاعن لم يشتر الأطيان المبيعة بالعقدين المسجلين محل النزاع وما كان يمكنه أن يدفع ثمنها وان والده هو الذى دفع الثمن ثم تصرف له فيها تحت تأثير حالة العته التى أعدمت إرادته وكانت معلومة للكافة وقتئذ بما فيها الطاعن ، وان هذا التصرف الباطل قد أفرغ فى العقدين المسجلين المشار اليهما فانسحب عليهما بطلانه ، واذ كان هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه له أصل ثابت فى الأوراق وكان التكييف الصحيح له ان تصرف الأب كان فى حقيقته هبة لولده مستورة فى صورة عقدى بيع وان طلب بطلان العقدين ينطوى على طلب بطلان تصرف الأب ، وأن البائعين فى هذين العقدين كانوا مجرد منفذين لارادة الأب فى نقل ملكية الأطيان لولده الطاعن ، وأن ارادتهم كانت ارادة صورية لا يعتد بها بما مؤداه ان أولئك البائعين لا يصدق عليهم وصف المتعاقدين ولا يكونون لذلك خصوما حقيقين فى الدعوى.

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

م ١٤٤

بطلان العقد يترتب عليه طبقا للمادة ١/١٤٢ من القانون المدني
ان يعاد التعاقدان الى الحالة التي كان عليها قبل العقد فيسترد كل
متعاقد ما أعطاه .

(الطعن ٢٢٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١/٢٣/١٩٩٠ لم ينشر بعد)

النص في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ على
أنه « لا يجوز للشخص ان يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون
مقتضى، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان المشرع
قد حظر على كل من المالك أو المستأجر ان يحتفظ بأكثر من مسكن
في البلد الواحد دون مبرر ، والنص في المادة ٧٦ على عقاب كل من
يخالف الحظر المذكور وعلى ان يحكم فضلا عن العقوبة بانهاء عقد
السكن أو المساكن المحتجزة باغلافة لحكم القانون ، يجعل قيام الايجار
مخالفا للنظام العام فيبطل اذا توافر سبب الحظر عند التعاقد ، وان هذا
الأثر فيترتب بمجرد وقوع المخالفة إعمالا لأحكام القانون دون ان يتعلق
ذلك براءة المؤجر . لذا فانه لا يسوغ القول باجارة المؤجر لهذا
الاحتجاز ويضحي ما يثيره الطاعن من تنازل المؤجر ضمنا عن طلب
الاحلاء المؤسس على هذه الاجازة ظاهرا بطلان لا على الحكم
المطعون فيه ان لم يبحثه .

(الطعن ١٤٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٩٠ لم ينشر بعد)

إذ كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه
وأحال اليه ، انه انتهى الى القضاء بفسخ عقد البيع محل النزاع والزام
الطاعنين من تركه مورثهم بأن يدفعوا للمطعون ضده ما قبضه من ثمن
في هذا البيع وكان بطلان العقد لانعدام محله يترتب عليه - وعلى ما

م ١٤٤

جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيسترد كل ما اعطاه وهو ما يستوى في هذا الأثر من الأثر المترتب على الفسخ ، ومن ثم فإن النعى ببطالان العقد محل النزاع - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

(الطعن ٧٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩١ ص ٤٢ ص ٧٦٢)

وضع اليد المدة الطويلة أو القصيرة المكسب للملكية سبب يكفى بلذاته لكسب الملكية متى توافرت شروطه القانونية . عدم صلاحيته ردا على الدعوى بإبطال العقد أو محو التسجيل . علة ذلك .

(الطعن ١٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٣ ص ٤٤ ص ٩٣)

بطالان العقد لاعتبارات شكلية وموضوعية . ماهية كل منهما . الاستثناء رجوع البطلان الى نص في القانون له أحكاما خاصة لحماية مصلحة عامة خروجها عن القواعد العامة للبطلان الوارد بالمواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ مدني . مؤداه . جواز تصحيح العقد الباطل بإدخال عنصر جديد عليه يؤدي قانوناً الى تصحيحه وإعمالاً لنظرية تصحيح العقد والتي تخرج عن نطاق نظرية تحول العقد . سلوك سبيل التصحيح عدم جواز التمسك بالقواعد العامة في القانون المدني . علة ذلك .

(الطعن ٧٤٤٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٤ ص ٤٥ ص ٧٠٩)

٢- آثار العقد

مادة ١٤٥

ينصرف أثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام ، دون
 اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث . ما لم يتبين من العقد أو من
 طبيعة التعامل أو من نص القانون ان هذا الأثر لا ينصرف الى
 الخلف العام .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
 العربية المواد التالية :

مادة ١٤٥ لىبى و ١٤٦ سورى و ١٤٢ / ١ عراقى و ١٣١
 سودانى و ٢٢٢ لبنانى و ٢٠١ كويتى و ٢٤١ تونسى و ٢٥٠ من
 قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المفكرة الايضاحية:

لا تقتصر آثار العقد على المتعاقدين بذواتهم ، بل تجاوزهم الى من
 يخلفهم خلافة عامة من طريق الميراث أو الوصية ما لم تكن العلاقة
 القانونية شخصية بحتة ، ويستخلص ذلك من ارادة المتعاقدين ، صريحة
 كانت أو ضمنية ، أو من طبيعة العقد كما هو الشأن فى شركات
 الأشخاص والايراد المرتب مدى الحياة ، أو من نص فى القانون ، كما
 هى الحال فى حق الانتفاع - وعلى ذلك ينتقل الى الوراث ما يرتب
 العقد - من حقوق والتزامات ، أما الحقوق فيكون انتقالها كاملا ، بيد
 أن حكم الالتزامات يقتضى تحفظا خاصا يتصل بأحكام الميراث ، ذلك

١٥٥ م

ان الوارث لا يلتزم بدين مورثه ، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، الا بقدر ما يؤول اليه من التركة ، بل وينسبه ما يؤول اليه منها في صلته بالورثة الباقين ، وبعد فليس ينبغي أن يعزل هذا النص عن النصوص التي تضمنها المشروع بشأن تصفية التركات .

أحكام القضاء :

متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر - مثل التصرف بالبيع - قابلة للإبطال لمصلحة القاصر - كما هو حكم المادة ١١١ من القانون المدني - فإن للقاصر في حال حياته ان يياشر طلب الإبطال بواسطة من يمثله قانونا ، كما ان هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفا عاما له يحل محل سلفه في كل ما له وما عليه فتؤول اليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه . وإذا كان موضوع طلب الإبطال تصرفا ماليا فإنه بهذا الوصف لا يكون حقا شخصيا محضا متعلقا بشخص القاصر بحيث يمتنع على الخلف العام مباشرته .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٧ من ٩ ص ١٦١)

إذا كان الطاعنون وهم خلف عام لمورثهم لا يعتبرون من الغير بالنسبة للتصرف الطعون فيه وهو تصرف بات غير مضاف الى ما بعد الموت ، فإنهم لا يملكون من وسائل الإثبات قبل التصرف اليها - المشتريه - إلا ما كان يملكه مورثهم في صدد منازعته لها في ملكيتها الثابتة لها بالعقد المسجل .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٣ من ١٢ ص ٢٦٠)

الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام وحراسة الإمارة التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره الى المرفق ذاته بعد إسقاط الإلتزام ، إذ أن إسقاط الإلتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة المرفق ، ومن ثم فإن

م ١٤٥

الظعن المرفوع من الإدارة الحكومية للمرفق على الحكم المذكور يكون غير منتج متعينا رفضه .

(الظعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٩٦)

القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي ان الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاماً عليه وحده ومن ثم فلا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها فإذا هي أنهت الإلتزام بالإسقاط وعاد المرفق إليها فإنها لا تلتزم بشئ من هذه الديون ما لم ينص في عقد الإلتزام على التزامها به ، ذلك ان الملتزم لا يعتبر في قيامه بإدارة المرفق - لحسابه - وكيلًا عن جهة الإدارة كما أنها لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .

(الظعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٢ س ١٣ ص ٩٥٢)

القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تعتبر التزاماً عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها ، فإذا إنتهى عقد الإلتزام وعاد المرفق لجهة الإدارة فإنها لا تلتزم بشئ من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الإلتزام يلزمها بها ، ذلك أن الملتزم في إدارته المرفق لا يعتبر وكيلًا عن جهة الإدارة ، كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .

(الظعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٦١)

١٤٥ م

لا يتصرف أثر العقد الى غير عاقديه وخلفائهم ولا يمكن أن يرتب التزاما في ذمة الغير ولو كان تابعا لأحد المتعاقدين .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٤س ١٥ ص ١٠٢)

متى كان الحكم المطعون فيه فيما إنتهى اليه من أن المطعون عليهم يستحقون في نصيب أحد المستحقين في الوقت ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا قد ناقض ماسبق ان قضى به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات وكان هذا الحكم قد حاز قوة الشيء المقضى بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأنهم كانوا طرفا فيه ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه نجسته على خلاف ذلك الحكم يكون جائزا عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولا يصح الاعتراض بأن بعض المطعون ضدهم لم يكونوا مختصمين بأنفسهم في الدعوى الأولى التي صدر فيها الحكم من المحكمة العليا الشرعية وأن اختصام والدهم في تلك الدعوى لايجعل الحكم الصادر فيها بتحديد الإشتقاق في الوقف حجة عليهم لما هو مقرر من أن المستحق في الوقف لا يتلقى حقه من مورثه وإنما من الواقف مباشرة - ذلك ان المورث المذكور قد توفي بعد إنتهاء الوقف الأهلي وصيرورته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل اليهم عن طريق الوقف ولذلك يكون الحكم الصادر عليه حجة عليهم بإعتبارهم خلفا عاما لمورثهم الذي كان طرفا فيه .

(الطعن ٤٩٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٢/١٧/١٩٦٤س ١٥ ص ١١٦١)

الأصل في إقرارات المورث إنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . وإذا كان القانون قد أعفى من يضار

م ١٤٥

من الورثة بهذه القرارات من الدليل الكتابي في حالة ما إذا طعنوا في التصرف بأنه في حقيقته وصية وأنه قصد به الإحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا ان مجرد طعنهم فيه يكفى لإهدار حجية هذه الإقرارات بل يجب لذلك ان يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات فإن عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم ..

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ ص ١٦ ص ١٢٣٥)

يقضى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مادته السابعة بأن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت الا إذا شهر نظامها ، ومن ثم فإن اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلافه الجمعية الدامجة لها في شخصيتها بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى ، والى أن يتم الشهر لا يثبت الاستغلاف بين الجمعيتين في الشخصية الاعتبارية وتبقى هذه الشخصية لاصقة بالجمعية التي كانت لها أصلا .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤ ص ١٥ ص ٩٨٥)

يبين من نص المادة ١٤٥ من القانون المدنى ومذكرتها الايضاحية أنها وضعت قاعدة عامة تقضى بأن آثار العقد لا تقتصر على المتعاقدين بل تجاوزهم الى من يخلفهم خلافة عامة من طريق الميراث والوصية واستثنى من هذه القاعدة الحالات التى تكون فيها العلاقة القانونية شخصية بحتة وهى تستخلص من ارادة المتعاقدين صريحة أو ضمنية ، أو طبيعة العقد أو من نص فى القانون .

(نقض جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ ص ١٩ مج فتى مدنى ص ٢٥٤)

١٤٥ م

لتقرير ما اذا كانت آثار تنصرف الى الأصيل أو لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وإبرام العقد ، ومن ثم فلا تشريب على محكمة الموضوع فى اعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضدها الأولى وبين المطعون ضده الثانى فى نفي قيام وكالة بينهما ، ولا يجدى الطاعة (التعاقد الآخر) القول بأنها لم تكن طرفا فى عقد العمل المشار اليه ولم تعلم به ، اذ كان عليها ان تتحرى صفة من تعاقد معها ، وحدود تلك الصفة ، ولها فى سبيل ذلك الاطلاع على السند الذى يحدد علاقته بمن ادعى الوكالة عنه ، فإن قصرت فى ذلك فعليها تبعة هذا التقصير .

(الطعن ٥٧٢ لسنة ٣٤ قى - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ص ٢٠ ص ٣٢)

ان آثار العقد وفقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى لا تنصرف الى الغير الذى لم يكن طرفا فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه سواء أكانت هذه الآثار حقا أم التزاما . واذا كان يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعة (المشترية) قد اتفقت مع الشركة البائعة بمقتضى عقد البيع المبرم بينهما على أن كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم ، وإذ لم تكن الشركة الناقلة طرفا فى هذا العقد ، وإنما تتحدد حقوقها والتزاماتها على أساس عقد النقل المبرم بينها وبين الشركة البائعة ، فإن شرط التحكيم الوارد فى عقد البيع لا يمتد أثره الى الشركة الناقلة ، ولا يجوز لها التمسك به عند قيام النزاع بين هذه الأخيرة وبين الطاعة (المشترية) وذلك تطبيقا لمبدأ القوة الملزمة للعقود .

(نقض جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ص ٢٢ مج فنى مدنى ص ١٧١)

م ١٤٥

العقد سواء كان عرفياً أو رسمياً أو مسجلاً . غير ملزم إلا لعاقديه .

ان الطعون ضدهم ومورثهم اذ لم يكونوا أطرافاً في عقد القسمة المسجل الذى اختص فيه الطاعنون بأرض النزاع فان القاعدة فى نسبة أثر العقد طبقاً لما جرى به نص المادة ١٤٥ من التقنين المدني أنها لا تكون ملزمة الا لعاقديها سواء كان العقد عرفياً أو رسمياً أو مسجلاً .

(الطعن ٥٥٣ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ص ٢٨ ص ٤٩١)

أثر العقد . إنصرافه الى طرفيه وإلى الخلف العام أو الخاص . عدم حجتيه على الخلف إذا استند فى إثبات ملكيته الى سبب آخر غير التلقى .

من المقرر ان العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم فى التعاقد من خلف عام أو خاص ، وأنه لا يكون حجة على من يخلف التعاقد من وارث أو مشتر أو متلق عنه إذا إستند هذا الخلف فى اثبات ملكيته الى سبب آخر غير التلقى .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢١ ص ٣٢ ص ٢٣٦٥)

تصرفات صاحب المركز الظاهر الى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقى متى كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو ايجاباً فى ظهور التصرف على الحق بمظهر صاحبه . مؤدى ذلك . نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة صاحب الحق .

(الطعن ٧٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢ ص ٣٩ ص ٨٨١)

م ١٤٥

قاعدة نسبية أثر العقود . لا تحول دون تطبيق نظرية الأوضاع الظاهرة متى توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . نفاذ التصرف المبرم يعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة صاحب الحق الذى أسهم بخطئه - سلبا أو ايجابا - فى ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . علة ذلك . التمسك بالوضع الظاهر . دفاع جوهرى . إغفال بحث مدى توافر شروطه . خطأ وقصور . (مثال فى إيجار) .

(الطعن ١٨٠٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٨٨ س ٣٩ من ١٩٩٧)

العقد الصحيح . إنصراف آثاره الى الخلف العام . التزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . م ١٤٥ مدنى . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/٢/١٩٨٩ س ٤٠ من ٦٩٣)

عدم اقتصار آثار العقد على المتعاقدين . تجاوزها الى من يخلفهم خلافة عامة . استثناء العلاقات القانونية الشخصية . م ١٤٥ مدنى .

(الطعن ٢٠٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٢٧/١٩٨٩ س ٤٠ من ٦٦٦)

أثر العقد . انصرافه الى الخلف العام والتزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله .

(الطعن ٨٦١ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٩٢ س ٤٣ من ١٣١٠)

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/٢/١٩٨٩)

(الطعن ٣٤٦ لسنة ٣٦ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢ س ٢٣ من ٨٥٣)

(الطعن ١٠٦ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ س ١٩ من ٢٥٤)

م ١٤٥

آثار العقد . خضوعها كاصل عام لأحكام القانون الذي أيرم في
ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا
بالنظام العام .

(الطعن ٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٧٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ١١٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٢٥٥)

(نقض جلسة ١٢/٥/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١١٥٦)

(الطعن ٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٥٩)

م ١٤٦

مادة ١٤٦

إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقاً شخصية تتصل بشئ انتقل بعد ذلك الى خلف خاص ، فان هذه الالتزامات والحقوق تنتقل الى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشئ ، اذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشئ اليه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٤٦ لىبى و١٤٧ سورى و١٤٢/٢ عراقى و١٣٢ سودانى و٢٥١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المذكرة الايضاحية :

الخلف الخاص هو من يكتسب من يستخلفه حقا عينيا على شئ معين كالمشترى والموهوب له والمتفع ، فاذا عقد المستخلف عقدا يتعلق بهذا الشئ انتقل ما يرتب هذا العقد من حقوق والتزامات الى الخلف الخاص ، بشروط ثلاثة :

الأول : ان يكون تاريخ العقد سابقا على كسب هذا الخلف للملكية الشئ ويراعى ان العقد يجب ان يكون ثابت التاريخ .

م ١٤٦

الثاني : أن تكون الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد مما يعتبر من مستلزمات هذا الشيء ، ويتحقق ذلك إذا كانت هذه الحقوق مكتملة له كعمود التأمين مثلا ، أو إذا كانت تلك الالتزامات تحد من حرية الانتفاع به ، كما هو الشأن في الالتزام بعدم البناء .

الثالث : أن يكون الخلف قد علم بما ينتقل إليه من حقوق والتزامات أو أن يكون في مقدوره أن يعلم بذلك .

وبلاحظ أن أحكام هذه المادة ليست إلا تأصيلا لتطبيقات القضاة المصريين والفرنسي في هذا الشأن .

أحكام القضاء :

يقضى القانون بأنه في حالة نزاحم مشتريين لعقار واحد من مالك واحد فإن الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأسبق في التسجيل ، فتمتد تبين أن أحد المشتريين المتزاحمين قد رفع دعوى بصحة تعاقدته وسجل عريضتها قبل تسجيل عقد المشتري الآخر ، ثم سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد ، فإن هذا الحكم يعتبر أسبق تسجيلا ويفضل عقد المشتري الآخر ، ولا محل بعد ذلك لاقحام المادة ١٤٦ من القانون المدني لاجراء حكمها على المشتري بهذا العقد المسجل باعتبار انه خلف خاص كان يعلم بحكم صحة التعاقد ، فيسرى عليه ذلك الحكم أو للبحث في أن علمه هذا كان مقترنا بعلمه بحصول تنازل عن الحكم المذكور مما يحد من أثره ، لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغني في تحقق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشروط في المادة ١٤٦ المشار إليها .

(نقض جلسة ٢٧/٣/١٩٥٨ م ٩ مج فني مدنى ص ٢٤٣)

١٤٦م

الإيجار السابق على التصرف الناقل للملكية . انصراف أثره الى الخلف الخاص . شرطه . حقوق المؤجر والتزاماته ثبوتها لهذا الخلف دون حاجة لإشتراط عليه بها وقت انتقال الشئ اليه . التزام المؤجر بتركيب مصعد . انتقاله الى مشتري العقار ولو لم يكن وارد في عقود الإيجار .

مفاد المادتين ١٤٦ و ٦٠٤ من القانون المدني مرتبطتين انه إذا كان الإيجار ثابت التاريخ وسابقا على التصرف الذى نقل الملكية الى الخلف أو لم يكن ثابت التاريخ ولكن الخلف تمسك به أو كان على علم بوجوده عند انتقال الملكية اليه فإن أثر الإيجار ينصرف الى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر فى جميع حقوقه قبل المستأجر وفى كافة التزاماته نحوه ، وثبت للخلف هذه الحقوق والالتزامات دون حاجة لاشتراط علم الخلف بها وقت انتقال الشئ اليه اعتبارا بأن المشرع حور القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من التقنين المدني عند تطبيقها تطبيقا تشريعا على حالة انصراف أثر الإيجار الى من انتقلت اليه ملكية العين المؤجرة وفقا لتنظيم القانونى الذى قرره . ويقصد بنفاذ الإيجار فى حق الخلف الخاص للمؤجر كل ما نشأ عن العلاقة الإيجارية من التزامات وحقوق تتصل بالمكان المؤجر بحيث يصبح الخلف طرفا فى العقد سواء كان مصدر هذه الحقوق وتلك الالتزامات عقد الإيجار ذاته أو تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة العقدية أو مستقلة عنها ، ففى هذه الحالة الأخيرة لا تنتقل هذه الآثار للخلف الا طبقاً للقاعدة العامة الواردة فى المادة ١٤٦ مدنى يؤيد هذا النظر أن المشروع التمهيدى للقانون المدني كان يتضمن نصا صريحا بأنه إذا كان الإيجار نافذا فى حق من انتقلت اليه الملكية أو لم يكن نافذا ولكن تمسك هو به فانه يحل محل المؤجر فى جميع ما ينشأ

م ١٤٦

عن عقد الإيجار من حقوق والتزامات ، ولئن حذف هذا النص فى لجنة المراجعة اكتفاء بالقواعد العامة فإن هذه القواعد تشير الى هذا الحكم الذى تضمنه النص المحذوف . لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة لا تجادل فى انصراف أثر عقود إيجار المطعون عليهم اليها باعتبارها خلفا خاصا ، ولا تعيب على الحكم المطعون فيه ما انتهى اليه من التزام المالك السابق بتركيب مصعد للعمارة ولا فى أن هذا الالتزام نشأ قبل انتقال ملكية العين المؤجرة اليها ، وكان الالتزام بتركيب المصعد يتصل اتصالا وثيقا بالعلاقة الإيجارية ويعتبر بحسب طبيعته مترتبا عليها فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أغفل التحدث عن ركن العلم فى هذا الصدد .

(الطعن ٤٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٩ من ٢٧ ص ١٣٢٢)

تقابل مشتري العقار بعقد غير مسجل مع البائع له .
سريانه قبل المشتري الثانى بعقد غير مسجل من المشتري الأول
عدم سريانه قبل من اكتسب حقا عينيا على العقار قبل
التقابل.

الغير الذى لا يمس التقابل حقوقه هو من اكتسب حقا عينيا على العقار البيع . ولا يتحقق ذلك بالنسبة للطاعن - مشتري العقار من المشتري الأول ، ألا بشهر عقدى البيع أو التأشير بالحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد على هامش صحيفتها المشهورة ، أما مجرد شهر الصحيفة ، فإنه لا يرتب حقا عينيا للطاعن يحول دون الاحتجاج عليه بالتقابل بين البائع والمشتري الأول ولو كان عرفيا .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠ من ٣٠ ص ١٦١)

١٤٦م

مشتري العقار بعقد مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة
للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . له باعتباره
خلفا خاصا التمسك بصورة العقد الآخر صورية مطلقة .

الطاعن يعتبر من الغير بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ في
حدود القدر الذي اشتراه بموجب العقد الذي صدر حكم بصحته ونفاذه
وسجل في ١٩٧٠/٤/٦ وله باعتباره خلفا خاصا للبائع ان يطعن
بصورة العقد الأول صورية مطلقة بالنسبة للقدر المبيع له .

(الطعن ٧٧٢٢ لسنة ٤٩٩ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣ ص ٣١٥ ص ٢١٠٢)

التزام الخلف بحقوق والتزامات السلف . شروطه . م
١٤٦ مدني .

مؤدى نص المادة ١٤٦ من القانون المدني أن من يكتسب من
يستخلفه حقا عينيا على شئ معين يلتزم بما تعاقد عليه السلف متعلقا
بهذا الشئ متى كان هذا التعاقد سابقا على انتقال هذا الحق العيني اليه
وكان ما يرثه العقد السابق من حقوق أو التزامات من مستلزمات
الشئ وكان الخلف عالما بها وقت انتقال الحق اليه ، ولما كانت
الالتزامات تعتبر من مستلزمات الشئ إذا كانت محددة له بأن تفرض
عليه قيوداً أو تضيق من نطاقه وكان من آثار عقد البيع نقل ملكية
المبيع من رقة ومنفعة الى المشتري - مالم ينص العقد على قصرها على
أحدهما - بما يكملها وبما يحددها ، فان ما يتعاقد عليه السلف محدد
النطاق انتفاعه بالشئ يلتزم به الخلف متى كان عالما به وقت التعاقد ،
باعتبار المنفعة من مستلزمات الشئ الذي تنتقل اليه كآثر من آثار عقد
البيع .

(الطعن ١٦٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ ص ٣٣ ص ١٢٣١)

م ١٤٦

علم المستأجر ببيع العقار الى مشتر سجل عقد شرائه وانتقلت
اليه الملكية . أثره . التزامه بدفع الأجرة اليه .

(الظعن ١٥٧٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩/١١/١٩٩٢ م ٤٣ ص ١١٦٤)

إنصراف أثر الإيجار الى الخلف الخاص للمؤجر بحكم القانون .
عدم إعتبار مشتري العقار خلفا خاصا للمؤجر إلا بانتقال الملكية اليه
فعلا بالتسجيل ، التزامه بتسجيل عقد شرائه للإحتجاج به قبل المستأجر
من البائع له . المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ مدني .

(الظعن ١٥٧٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩/١١/١٩٩٢ م ٤٣ ص ١١٦٤)

(الظعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١/٦/١٩٨٨ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٨٥ لم ينشر بعد)

(نقض جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ع ١
ص ٨٧٧)

(نقض جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦
ص ١١٦٥)

(١) العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله
الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون .

(٢) ومع ذلك اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن
فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام
التعاقدى ، وان لم يصبح مستحيلا ، صار مرهقا للمدين بحيث
يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة
بين مصلحة الطرفين ان يرد الالتزام المرقى الى الحد المعقول .
ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٤٧ لىبى و ١٤٨ سورى و ١٤٦ عراقى و ١٣٧
سودانى و ١٩٦ ، ١٩٨ كويتى و ٢٤٩ من قانون المعاملات
المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الايضاحية:

العقد شريعة المتعاقدين ، ولكنه شريعة اتفاقية ، فهو يلزم عاقديه
بما يرد الاتفاق عليه متى وقع صحيحا . والأصل انه لا يجوز لأحد طرفى
التعاقد ان يستقل بنقضه أو تعديله ، بل ولا يجوز ذلك للقاضى
لأنه لايتولى انشاء العقود عن عاقيدها ، وانما يقتصر عمله على تفسير
مضمونها بالرجوع الى نية هؤلاء المتعاقدين ، فلا يجوز اذن نقض العقد

أو تعديله الا بتراضى عاقيه، ويكون هذا التراضى بمثابة تعاقـد جديد أو لسبب من الأسباب المقررة فى القانون ، كما هو الشأن فى أسباب الرجوع فى الهبة.

وقد استحدثت المشروع فى الفقرة الثانية حكما بالغ الأهمية ، اذ استثنى مبدأ الطوارئ غير المتوقعة عن نطاق تطبيق القاعدة التى تحجر على القضاء تعديل العقود ، وقد باذر القضاء الإدارى فى فرنسا الى قبول هذا المبدأ ، ومضى فى هذا السبيل قدما مخالفا فى ذلك ما جرى عليه القضاء المدنى .واذا كانت نظرية الطوارئ غير المتوقعة تستجيب لحاجة ملحة تقتضيها العدالة ، فهى تستهدف للعقد باعتبارها مدخلا لتحكم القاضى ، بيد ان المشروع قد جهد فى ان يكفل لها نصيبا من الاستقرار ، فاضفى عليها صبغة مادية ، يتجلى اثرها فى تحديد الطارئ غير المتوقع ، وفى أعمال الجزء الذى يترتب على قيامه ، لم يترك أمر هذا الطارئ للقضاء يقدره تقديرا ذاتيا أو شخصا بل اتخذ من عبارة : (ان اقتضت العدالة ذلك) بدلا ، وهى عبارة تحمل فى ثناياها معنى الاشارة الى توجيه موضوعى النزعة وفضلا عن ذلك ، فاذا ثبت القاضى من قيام الطارئ غير المتوقع وعمد الى اعمال الجزء بانقاص الالتزام الذى أصبح يجاوز السعة ، فهو ينقص منه الى (الحد المعقول) ، وهذا قيد آخر ماضى الصبغة .

ولما كانت نظرية الطوارئ غير المتوقعة نظرية حديثة النشأة أصغر التطور عن اقامتها الى جانب النظرية التقليدية للقوة القاهرة دون ان تكون صورة منها ، فمن الأهمية بمكان ان تستبين وجوه التفرقة بين النظريتين فالطارئ غير المتوقع تنظمه مع القوة القاهرة فكرة المفاجأة والحمى ولكنه يفترق عنها فى اثره فى تنفيذ الالتزام ، فهو لا يجعل هذا التنفيذ مستحيلا بل يجعله مرهقا يجاوز السعة ، دون ان يبلغ به حد

م ١٤٧

الاستحالة ، ويستتبع ذلك قيام فارق آخر يتصل بالجزاء ، فالقوة القاهرة تفضى الى انقضاء الالتزام وعلى هذا النحو يتحمل الدائن تبعاتها كاملة أما الطارئ غير المتوقع فلا يترتب عليه الا انقضاء الالتزام الى الحد المعقول ، وبذلك يتقاسم الدائن والمدين تبعته .

أحكام انقضاء:

يجب أن ينظر عند تقدير الازهاق الذى تترتب على الحادث الطارئ الى الصفقة التى أبرم فى شأنها العقد مشار النزاع ، ومن ثم لتقرير ما اذا كان قد تترتب على صدور قانون الاصلاح الزراعى ارهاق المدين بالمعنى الذى يتطلبه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، يتعين على المحكمة ان تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد ، وتبين ما اذا كان قد طرأ انخفاض فى ثمن الأطنان المبعة نتيجة صدور ذلك القانون أو لم يطرأ ، ومدى ما سببه ذلك الانخفاض - فى حالة حصوله - من ارهاق للمدين ، اذ يشترط فى الازهاق الذى يبرر تطبيق حكم الظروف الطارئة ان يصل الى حد تهديد المدين بخسارة فادحة ، مما ينتج عنه أن الخسارة المألوفة فى التعامل لا تكفى للافادة من هذا الحكم .

(نقض جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ س ١٤ مج فى مدنى ص ٣٤٧)

مفاد نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط فى الحادث الطارئ من حيث طبيعته ان يكون حادثا استثنائيا عاما ، غير ممكن توقعه ، ويخرج عن المؤلف ونادر الوقوع ، ويكون الحادث الاستثنائى عاما اذا انصرف أثره الى عدد كبير من الناس ، وإذا لم يتناول قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بنصره التى صدر بها فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أمر تخفيض

م ١٤٧

المساحة التي تزرع محاصيل معينة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي استند اليها في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصباً حادثاً استثنائياً عاماً يجيز للقضاء التدخل تبعاً للظروف وبعد الموازنة يبين مصلحة الطرفين لرد الالتزام المرقق الى الحد المعقول ، فان الحكم يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٣٣ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥ من ٢١ ص ٨٨٧)

ان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني وماورد في الأعمال التحضيرية بشأنه انه متى توافرت الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ ، فان للقاضي سلطة تعديل العقد برد الالتزام الذي صار مرهقاً الى الحد المعقول ، وهو حين يختار - في حدود سلطته التقديرية - الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذي يواجهه لا يرفع كل خسارة عن عاتق المدين ، ويجعلها على الدائن وحده ، لكنه يحد من فداحة هذه الخسارة التي ستصيب المدين ، ويصل بها الى الحد المعقول بتحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ، ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة على المتعاقدين ، وذلك مراعاة للموازنة بين مصلحة كل منهما .

(نقض جلسة ١٩٧٠/٥/٥ من ٢١ مج فني مدني ص ٧٨٧)

ان مفاد نص المادتين ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ من القانون المدني انه اذا حدث بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع اسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل ، وكان ذلك بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه ان أصبح تنفيذ العقد مرهقاً ، فانه يكون للقاضي وبصفة خاصة في عقد

١٤٧م

المقاوله ، فسح هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه ، بما يؤدى الى رد الالتزام المرهق الى الحد المعقول .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ١١/٢٤/١٩٧٠م ٢١ص ١١٤٨)

شرط الأرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة وعلى ما جرى به قضاء النقض - أمر تخالطه عناصر واقعية ويقتضى تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفة ذاتها ، وإذ كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع الذى أثاره بسبب الطعن فإنه لا يجوز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ١١/٢٤/١٩٧٠م ٢١ سج فى مدنى ص ١١٤٨)

ان قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ توافرت فيه الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ ، فهو بحكم كونه قانونا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - حادثا عاما واستثنائيا لم يكن فى الوسع توقعه ولا يمكننا دفعه ، ولا يغير من ذلك كونه تشريعييا ، ذلك ان نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى قد أطلق التعبير عن الحادث فلم يقيد به بأن يكون عملا أو واقعة مادية ، كما أنه لا يغير من تطبيق هذه المادة ان البيع - موضوع الدعاى - وقد اشترط فيه تقسيط الثمن بأن لا تنطبق عليه أحكامها ، اذ ان نظرية الحوادث الطارئة تنطبق على عقود البيع التى يكون الثمن كله أو بعضه مؤجلا أو مقسطا ، ذلك ان تطبيق حكم المادة ١٤٧/٣ من القانون المدنى عليها لا يحول دون اعمال الجزاء المنصوص عليه فيها ، وهو رد الالتزام الى الحد المعقول التى على الوجه الذى يتطلبه القانون لأن القاضى لا يعمل هذا الجزاء إلا بالنسبة للمقسط أو الأقساط التى ثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الحادث الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة ، أما باقى الأقساط المستقبلة ، فان

م ١٤٧

القاضي لا يعمل في شأنها هذا الجزاء اذا تبين ان هناك احتمالا بزوال أثر ذلك الحادث عند استحقاقها ، ويكون شأن الأقساط في ذلك شأن الاداءات في عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة .

(نقض جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ م ٢٤ مج فني مدنى ص ٧٩٩)

تعطى المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى القاضي رخصة يجريها عند توافر شروط معينة ، وتقتصر سلطته بشأنها على رد الالتزام التعاقدى الذى لم يتم تنفيذه الى الحد المعقول اذا كان تنفيذه مرهقا للمدين دون أن يكون له لفسخ العقد أو اعفاء المدين من التزامه القسائم أو بالزام الدائن برد ما استوفاه منه .

(الطعنان ١٤٢، ١٦٦ لسنة ١٣٧٠ - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠ م ٢٤ ص ١٣٢)

ولا يرتب على الأخذ بنظرية الظروف الطارئة وأثرها على العقد كما حددتها المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى ان يرفع القاضي عن المدين كل ما حق به من ارهاق ويلقى به على كاهل الدائن وحده ، بل عليه ان يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ، وذلك بتحميل المدين الخسارة المألوفة التى كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ، ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين ، مراعى في ذلك كافة الظروف والموازنة بين مصلحة كل منهما ، ومن ثم فلا يجوز اعفاء المدين من التزامه اعفاء تاما .

(نقض جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠ م ٢٤ مج فني مدنى ص ١٣٢٠)

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه وإن كان الأصل في العقود ان تكون لازمة بمعنى عدم امكان إنفراد أحد العاقدين

١٤٧م

بتعديل العقد دون رضا المتعاقد الآخر ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على تعديل العقد ، وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح ان يكون ضمنيا ، وأن على محكمة الموضوع ان هي قالت بأن التعديل الضمني لم يتم أن تورده من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وأن تقيم قضاءها على أسباب ماثقة ، وأن عليها ان تستظهر مدلول اغرورات المتنازع عليها بما تضمنته عباراتها على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها من إتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته إذ ذلك هو من تحصيل فهم الواقع . لما كان ذلك وكان البين بالأوراق ان الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بالإتفاق على تعديل الأسعار التي تضمنها عقد المقاولة واستدل على ذلك بما تضمنته المستندات المنزه عنها بوجه النعي وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفءاع على ما أورده في مدوناته ، ان الخطاب الذي يشير اليه المستأنف - الطاعن - لم يرد به ذكر على الإطلاق لموضوع تعديل الأسعار أو الإشارة الى ذلك المعنى وإنما انصب على طلب سرعة الإنتهاء من إنشاء الدور السادس والسابع وتحديد للمبالغ التي تسلمها المستأنف وماتبقى بحسب الحساب ... ، وكان هذا الذي أورده الحكم يدل على أن المحكمة استلزمت لتعديل الأسعار المتفق عليها في عقد المقاولة ان يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين رغم انه يصح إذا كان ضمنيا ، وأنها لم تستظهر مدلول ايصال السداد المؤرخين ١/٨/١٩٨١ ، ١٤/٣/١٩٨٣ مما تضمنته عبارات الإيصال الأول من أن الطاعن تسلم مبلغ أربعة وتسعين ألف جنيه والباقي له مائة وثمانية وثلاثين ألف جنيه ، فتكون جملة أجر المقاولة مبلغ مائتين وإثنين وثلاثين ألف جنيه بينما تضمن الخطاب الثاني - بعد استئناف العمل الذي كان قد توقف كطلب المطعون ضده الأول - ان الطاعن تسلم مبلغ خمسة آلاف جنيه ليكون جملة ما قبضه

م ١٤٧

مبلغ مائتين واثنين وثلاثين ألف جنيه ويكون الباقي خمسة وعشرين ألف جنيه وهو ما يزيد عن أجر المقاولة وفقاً للأسعار الواردة بالعقد بما يثبت عن تعديل تلك الأسعار بعد توقف العمل بالمبنى ، كما لم تستظهر المحكمة ما تضمنه الخطاب الأول الصادر من المطعون ضده الأول - والذي يفسر الطاعن أن تاريخه ١/٢٢/١٩٨٦ - من طبه ورق العمل حتى الدور الخامس فقط وإن أجر المقاولة عن ذلك مبلغ مائة وسبعة وثمانين ألف جنيه ، تسلم منها الطاعن مبلغ مائة واثنين وستين ألف جنيه يضاف إليها قيمة القرض الذي يسمى لإنهاء إجراءاته ومقداره خمسة وعشرين ألف جنيه ، وما تضمنه الخطاب الثاني - الذي قرر الطاعن أن تاريخه ٢٠/٣/١٩٨٤ - من إعادة سرد بيانات الحساب السابق وطلب المطعون ضده الأول الإتيان من إقامة الدورين السادس والسابع وأنه سيحاول سداد دفعه أخرى ليصبح المدفوع مائتي ألف جنيه ويكون الباقي المستحق للطاعن مبلغ خمسين ألف جنيه وهو ما يزيد عن أجر المقاولة لتتفق عليه وفقاً للعقد واتخذ في إيصالات السداد المقدمة من المطعون ضدهم ، كما لم يعرض الحكم للدفاع الطاعن بأن المطعون ضده الأول سلمه شيكا بمبلغ ثلاثة وثمانين ألف جنيه قبل تنازله عن دعوى الحساب التي أقامها على المطعون ضدهم وبعد تصفية الحساب بين الطرفين ، ولم تستجب المحكمة لطلب الطاعن إعادة للمهمة إلى التبرير لتحقيق هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري يترتب عليه - إذا ما حقق - تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع .

تمسك الطاعن بأن المطعون ضدها تنازلت ضمناً عن الشرط الصريح الفاسخ بإختيارها تنفيذ العقد دون فسخه وتعديله على ذلك بإندازها له بإعادة الحال إلى ما كانت عليه دون التمسك بالفسخ .

م ١٤٧

إعمال الحكم المطعون فيه أثر الشرط دون أن يعرض لهذا الدفاع
الجمهورى . مخالفة للقانون وقصور .

إذ كان الطاعن قد تمسك بمذكرته المقدمة بجلسته / ١٠ / ١٩٩٤
٢٦ أمام محكمة الموضوع بأن الهيئة المطعون ضدها تنازلت ضمنا عن
الشرط الصريح الفاسخ بطلبها فى الإنذارين المعلنين له فى / ١ / ١٩٩٣
٢١ ، ٧ / ٧ / ١٩٩٣ وفى الحضر ١٤٣٩ لسنة ١٩٩٣ إدارى المناخ إعادة
الحال الى ما كانت عليه دون التمسك بالشرط الفاسخ الصريح فإنها
بذلك إختارت تنفيذ العقد دون فسخه ، وقد طلب ندب خبير لتحديد
قيمة أقساط ثمن الوحدة السكنية محل النزاع لتوفى الفسخ ، وكان
الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى قد أعمل أثر الشرط
الصريح الفاسخ الوارد بالعقد دون أن يعرض للظروف والإعتبارات التى
ساقها الطاعن على نحو ما تقدم للتدليل على نزول الهيئة المطعون
ضدها عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح رغم انه دفاع جوهرى قد
يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وشابه
قصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٥ / ٤ / ٩ من ٢٦ ع ١ ص ٧٨٧)

نص المادة ٢ / ١٤٧ من القانون المدنى يستلزم فى الأرهاق الذى
يصيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ . ان يكون من
شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . ومن ثم فان الخسارة المألوفة فى
التعامل لا تكفى لإعمال حكم الظروف الطارئة .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥ / ٦ / ٩ من ٢٦ ص ١١٦٣)

مفاد نص المادة ٢ / ١٤٧ من القانون المدنى أن نظرية الظروف
الطارئة انما ترد على الالتزام الذى لم ينفذ . أو على الجانب الذى لم

م ١٤٧

يتم تنفيذه منه . أما ما تم تنفيذه قبل الحادث الطارئ . فانه ينقضى بالوفاء ويمتنع خضوعه لأحكام الظروف الطارئة .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٩ من ٢٦ ص ١١٦٣)

مفاد نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني انه يشترط في الحادث الطارئ ان يكون حادثا استثنائيا عاما غير ممكن توقعه ويخرج عن المألوف ونادر الوقوع . ويكون الحادث الطارئ عاما اذا انصرف أثره الى عدد كبير من الناس والمعيار في توافر ما اشترطه النص في وصف الحوادث المشار اليها من أنها تلك التي لم يكن في الوسع توقعها هو الا يكون في مقدور الشخص العادى أن يتوقع حصولها لو وجد في ظروف ذلك المدين وقت التعاقد بصرف النظر عما اذا كان هذا المدين قد توقع حصولها فعلا أو لم يتوقعه . وتقدير هذا الأمر هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب ساقفة .

(الطعن رقم ٥٨ و ٦٥ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٤ من ٢٧ ص ١٥٥)

تشترط الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني لاجابة المدين الى طلب رد التزامه بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة الى الحد الذى يجعل تنفيذ هذا الالتزام غير مرهق له . أن تكون هذه الحوادث عامة غير متوقعة الحصول وقت التعاقد . والبحث فيما اذا كان الحادث غير عام وبما في وسع الشخص العادى ان يتوقعه أو أنه من الحوادث العامة الطارئة الغير متوقعة هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضى الموضوع مادام يقوم على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١ من ٢٨ ص ٦٠٠)

مفاد نص المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من التقنين المدني ان العقد لا ينشئ حقا ولا يولد التزاما لم يرد بشأنه نص فيه والملتزم يقوم بتنفيذ

م ١٤٧

التزامه كما ورد في العقد دون نقص أو زيادة الا اذا كان ذلك من مستلزمات التنفيذ .

(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧س ٢٨ من ١٢١٤)

قوام نظرية الحوادث الطارئة في معنى المادة ١٤٧ من القانون المدني هو أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد . والمعيار في توافر هذا الشرط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معيار مجرد مناطه الا يكون في مقدور الشخص ان يتوقع حصوله لوجود في ذات الظروف عند التعاقد . دون اعتداد بما وقر في ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول أو عدم توقعه والبحث فيما اذا كان الحادث الطارئ هو مما في وسع الشخص العادى توقعه أو أنه من الحوادث الطارئة مما يدخل في نطاق سلطة قاضى الموضوع طالما أقامها على أسباب مؤدية الى ما انتهى اليه .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١١/١/١٩٧٨س ٢٩ من ١٥٢)

التزام المستأجر باحترام ما ورد بالعقد من حظر التنازل عن الايجار . هذا الحظر أو منع التأجير من الباطن أو بترك المكان المؤجر للغير . من الأصول المقررة في القوانين الاستثنائية الخاصة بايجار الأماكن .

العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون ، مما مؤداه التزام المستأجر باحترام الشرط الوارد فى عقد الإيجار والذى يحظر عليه التنازل عن الايجار ، وإلا حق عليه الجزاء المقرر مخالفته ذلك فى العقد أو فى القانون ، ومن الأصول التى تقوم عليها القوانين الاستثنائية الصادرة فى

١٤٧٠م

طالب ببيعار الأماكن وتسلم الممتلكات بين التوجريين والسماجيين . - حضر
 فحير الأماكن التوجرية من المالكين والمالكين عن الإيجال وتزلة المكاه
 التوجري فحير بأي وجه من الوجوه فحير لأن كخطي صريح من المالك
 وفحير الحق للتوجري في حالة إحقاق السطاح بذلك في طلب الإحقاق
 المكان التوجري .

(المظن رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٦٦ - جلسة ١٩٦٦/٧/١٩٧٠ من ٣٠ من ١٩٦٨)

نص الفقرة الثانية من المادة ١٩٧٠ من القانون المدني يشترط
 لإجابة الدين إلى طلب رد الزيادة بسبب وقوع حادثة المعاينة عامة
 إلى الحد الذي يجعل نسبة هذا الزيادة غير مبررة له أن تكون هذه
 الحوادث عامة وغير مبررة الحصول وقت التعاقد وكان تقدير عمومية
 الحوادث وتفسير لزمه وقت التعاقد وعلى إحقاق القانون للمدين نتيجة
 لذلك كما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حاله قد أقيم قضاء على
 أسباب ماله فكل حله . لأنه لا على المحكمة أن هي لم تستعبد إلى
 طلب الخصم إحالة الدعوى إلى فحير حادثة قد وجدت في أوراق
 الدعوى ما يكفي لتكوين حيلتها . وأنه ولأن كاه لا يجوز للقاضي أن
 يحكم بغيره الخاص إلا أنه غير مبرر من الحكم بالعلم العام . لما كان
 ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم قضاة في هذا الصدد على ما
 تفرس من علم عام بصحابة أسلوب القولة والهور بواحد الإنتساح
 الإقتصاد وقت التعاقد لا يجعل حلاء الأسرار من متوقفا وليس حادثا
 مفاجئا فضلا عن أن نسبة المالكين لا التزامهم بتسليم الأرض البيعة
 المتأخر جزء من ثمنها وقت التعاقد ليس مبررا لهم .

(المظن رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٦٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩٨٣ من ٢٤ من ١٩٤٦)

م ١٤٧

لما كان الحكم قد أخذ بنظرية الظروف الطارئة النصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني . وانتهى من ذلك الى تقرير ذات التخفيض تأسيسا على أن تطبيق هذه النظرية من النظام العام . في حين ان النص في الشطر الأخير من المادة المشار اليها على أن « يقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك » يدل على بطلان الاتفاق مقدما على استبعاد تطبيق هذه النظرية أما يعد وقوع الحادث الطارئ حيث تتلفى مظنة الضغط على المدين المرهق فيجوز له النزول عن التمسك بذلك التطبيق . مما مؤداه الا يكون للمحكمة تطبيق هذه النظرية بغير طلب . لما كان ذلك وكان البين من أوراق الطعن أن المطعون ضده الأول لم يتمسك بتطبيق هذه النظرية ولم يؤسس دعواه عليها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في السبب يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩ ص ٣٥ من ١٦٨)

قوام نظرية الحوادث الطارئة في معنى المادة ١٤٧ من القانون المدني ان يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد والبحث فيما اذا كان الحادث مما في وسع الشخص العادي أن يتوقعه او انه من الحوادث الطارئة غير المتوقعة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها واستخلاص الصحيح الثابت منها وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات ولا رقابة بحكمة النقض عليه في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه - في خصوص اسباب الطعن - قد خلص الى أن زيادة اسعار السرة الى عشرين جنيها للطن حسب أقوال الحاضر عن الطاعن وهي زيادة في

م ١٤٧

حدود مرتين ونصف من السعر المتفق عليه لا تعتبر باهضة لتعرض الكثير من السلع لثلث هذه التقلبات ومن ثم لاتعد من الأمور الخارجة عن المألوف والنادرة الوقوع وبالتالي تتخلف شروط إعمال نظرية الظروف الطارئة وهو استخلاص مبالغ له أصله الثابت بالأوراق ويكفى وحده خمسل قضائه فانه لا يعيبه ما استطرد اليه زائدا عن حاجته من تقارير - ايا كان وجه الرأي فيها - يستقيم بدونها ويغدر النعي ولا أساس له .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٧)

قاعدة العقد شريعة المتعاقدين م ١٤٧ مدني . مؤداها . عدم استقلال أى من طرفي العقد بنقضه أو تعديله . مخالفة ذلك . أثره . عدم الإعتداد بهذا التعديل . ثبوت تزوير توقيع أحد المتعاقدين على العقد . أثره . بطلان الإتفاق برمته سواء بالنسبة له أو بالنسبة للمتعاقد الآخر الذى كان توقيعه صحيحا .

من الأصول المقررة وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني ان العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون ، ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد مستقل أحد المتعاقدين بإستحداثه بإرادته المنفردة ، ريبنى على ذلك أنه إذا ما حرر إتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحمل المحرر توقيع المتعاقدين معا فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما من شأنه ان يبطل الإتفاق برمته ولا ينتج عما أثبت به من حصول تعديل للعقد ثمة آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقد الذى ثبت تزوير توقيعه أو المتعاقد الآخر الذى كان توقيعه صحيحا .

(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٩ م ٤٠ ص ٤٤٠)

م ١٤٧

قوام نظرية الظروف الطارئة في معنى المادة ١٤٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد . والمعيار في توالر هذا الشرط معيار مجرد مناطه الا يكون في مقدور الشخص ان يتوقع حصوله لو وجد في ذات الظروف عند التعاقد . دون ما اعتداد بما وفر في ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول أو عدم توقعه .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

الأصل الا ينفرد أحد العاقدين بتعديل العقد دون رضا المتعاقد الآخر . الإتفاق على تعديل العقد . جواز ان يكون صريحا أو ضمنيا . القضاء بإنتفاء التعديل الضمني . شرطه . ان تبين محكمة الموضوع بأسباب سائغة الوقائع والظروف الكاشفة عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وأن تستظهر مدلول انحراف المتنازع عليها على ضوء الظروف والإتفاقات التي أحاطت بتحريرها . (مثال بشأن عقد مقاوله) .

(الطعن ٨١٠١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/١٣ س ٤٧ ص ٣٤١)

(١) يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

(٢) ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته ، وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٤٨ لىبى و ١٤٩/٢ سورى و ١٥٠ عراقى و ١٩٧ كويتى و ٢٢١ لبنانى و ١٣٩ سودانى و ٢٤٣ تونسى و ٢٤٦ من قانون المعاملات المدنية للدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية:

تناول الفقرة الثانية من المادة تعيين المقصود بمضمون العقد ، فهو لا يقتصر على الزام المتعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والأفراد بل يلزمه كذلك بما تقتضيه طبيعته وفقا لأحكام القانون والعرف والعدالة .

فإذا تعين مضمون العقد وجب تنفيذه على وجه يتفق مع ما يفرضه حسن النية ، وما يقتضيه العرف في شرف التعامل ، وبهذا يجمع المشروع بين معيارين : أحدهما ذاتى قوامه نية المتعاقد ، وقد

م ١٤٨

اختاره التقنين الفرنسى والآخر ماذى يعتمد بعرف التعامل ، وقد أخذ به التقنين الألمانى .

ويستخلص مما تقدم ان العقد وان كان شريعة المتعاقدين ، فليس ثمة عقود تحكم فيها المبانى دون المعانى ، كما كان الشأن فى بعض العقود عند الرومان ، لحسن النية يظل العقود جميعا، سواء فيما يتعلق بتعيين مضمونها، أم فيما يتعلق بتنفيذها .

أحكام القضاء:

تفسير العقد طبقا لما اشتمل عليه يجب ان يتم بحسن نية وحسن النية من مسائل الواقع التى تخضع لسلطان محكمة الموضوع .

(نقض جلسة ١٥/١١/١٩٦٦ س ١٧ مج فنى مدنى ص ١٦٨٨)

(نقض جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ مج فنى مدنى ص ١٢١٤)

إذا تم العقد بطريق الإذعان، وكان قد تضمن شروطاً تعسفية جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها، وذلك وفقاً لما تقتضى به العدالة، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٤٩ لىي ر ١٥٠ سوري و١٦٧/٢ عراقي و١٧٢ لبناني و١٣٨ سوداني و٢٤٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

من خصائص عقود الإذعان انها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة الى المستهلكين أو المتفعين ، ويكون فيها احتكاراً لموجب هذه السلع أو المرافق احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وان يكون صدور الإيجاب الى الناس كافة وبشروط واحدة والمدة غير محددة . واذن فمتى كانت الحكومة قد أشهرت شروط مناقصة في عملية انشاء طريق ، وكان من مقتضى هذه الشروط ان يتقدم كل ذى عطاء بشروط العمل وتحميد زمنه وتكاليفه ، ولم يكن الإيجاب فيه مستمراً لزمّن غير محدد ، وكان لكل انسان حرية القبول أو الرفض بعد تقديم عطائه أصلاً

١٤٩م

أو بتضمينه الشروط التي يرضيها وتلك التي لا يقبلها ، فإن التعاقد عن هذه العملية لا يعتبر عقدا من عقود الأذعان .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٥٤ س ٥ ص ٧٨٨)

الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب الحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة اتفاق جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام ، كما ان عقد الايجار الذى يتضمن هذا الاتفاق لا يعتبر من عقود الأذعان .

(الطعن ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨٩)

التمسك بأن قيود البناء الواردة فى عقد البيع الصادر من الشركة المطعون عليها يعتبر من شروط الأذعان التي لا سبيل للمشتري عند توقيعه الى المناقشة فيها لا يصح التصدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام انه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .-

(الطعن ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩)

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الإستئناف - بعد أن بينت ان الحكم الجنائي الذى قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بظنين وبأنها كانت فى حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها - عرضت لما أدلت به شركة التأمين الطاعنة فى دفاعها من أن هاتين الحالتين لاتدخلان فى نطاق التأمين إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملها - ولم تأخذ بهذا الدفاع وأسست وجهة نظرها فى التقرير بمسئولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما إحتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عددت فيها الحوادث والأضرار التي تعفى فيها الطاعنة من المسئولية - يوصل

الى القول بأن الشركة قد إعتبرت نفسها فى الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التى تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموما - بما يترتب عليه عدم الإعتداد بهذا الشرط وإهداره ، فإن هذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون مخالفا للقانون - ذلك أنه وإن كان مؤدى ما إنتهى اليه ذلك الحكم هو إعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتى عقدت فى ظل أحكام القانون المدنى القديم عقد إذعان إلا أنه لا يتأدى من ذلك ان يهدر نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التى نص فيها على أن التأمين لايشملها - ذلك ان ما يسوغ إبطاله فى هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط التعمسية التى تتناقض مع جوهر العقد بإعتبارها مخالفة للنظام العام ولما كان ما ورد بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة مايقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائى فى إدانة سائق السيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والتناقض لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام بل إن مبناها الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسئولية بإستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه يتعين لذلك إعمال مقتضاها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعين النقض .

(الطعن ٢٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٣٣٠)

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة الى المستهلكين أو المنتفعين ويكون فيها احتكار الموجب لهذه السلع أو

المرافق احتكارا قانونيا أو فعليا أو تكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وان يكون صدور الایجاب منه الى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محدودة . والسلع الضرورية هي التي لا غنى للناس عنها ، والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطرهم الى التعاقد بشأنها ، ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة ، كما ان أفراد الموجب بإنتاج سلعة ما أو الإتجار فيها لا يعد إحتكارا يترتب عليه اعتبار العقد المبرم بشأنها من عقود الإذعان ما لم تكن تلك السلعة من الضرورات الأولية للجمهور بالمعنى المتقدم .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة محتكرة للسيارات التي أعلنت عن انتاجها والمعدة للاستعمال الخاص دون ان يبين بأسباب سائغة وجه اعتبارها من اللوازم الأولية للجمهور فى هذا المجتمع ، ورتب الحكم على ذلك ان الاعلان الموجه من تلك الشركة يعد ايجابا بالبيع ملزما لها ، وان طلب حجز السيارة المقدم من المطعون ضده الاول الى الشركة الموزعة يعتبر منه قبولا للايجاب الصادر من الشركة المنتجة ، وان العقد الذى تم بناء على ذلك يكون من عقود الإذعان ولا يمتنع من انعقاده ما ورد بطلب الحجز من شرط تعسفى أهدرته المحكمة ، وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث ما تمسكت به الشركة الطاعنة من ان ما صدر منها لا يعدو ان يكون دعوة الى التعاقد وان طلب حجز السيارة المقدم الى الشركة الموزعة هو الذى يعتبر ايجابا وكذلك عن بحث ما إذا كان هذا الايجاب قد صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة موضوع النزاع - فانه يكون مشوبا بقصور فى التسبب أدى به الى الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعنان ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٩٢)

١٤٩م

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان من خصائص عقود الازعان انها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضرورات بالنسبة الى المستهلكين أو المنتفعين، ويكون فيها احتكار الموجب لهذه السلع والمرافق احتكارا قانونيا أو فعليا أو تكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وان يكون صدور الایجاب منه الى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة، والسلع الضرورية هى التى لا غنى عنها للناس والتى لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطرونهم الى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التى يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة. ولما كان ذلك، وكانت هذه الخصائص لا تتوافر فى التعاقد الذى تم بين الطاعنين والبنك المطعون ضده على التعيين فى وظيفة من الفئة التاسعة، فان الحكم المطعون فيه اذ نفى عن هذا التعاقد صفة الازعان يكون متفقا مع صحيح القانون، وما ينعاه الطاعنان على الحكم بعد ذلك من اخلال بقواعد المساواة فهو نعى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - هو التحقق من توافر شرط المساواة، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢ من ٣٣ ص ٥١)

مؤدى النص فى المادة ١٤٩ من القانون المدنى انه اذا تضمن العقد الذى تم بطريق الازعان شروطا تعسفيا فان للقاضى ان يعدل هذه الشروط أو ان يعفى الطرف المذعن منها وفقا لما تقتضى به العدالة ومحكمة الموضوع هى التى تملك حق تقدير ما اذا كان الشرط تعسفيا أم لا . وكان البين من الحكم المطعون فيه انه قد انتهى بأسباب سائفة الى اعتبار الشرط الوارد بالبند الثانى من العقد شرطا تعسفيا رأى الاعفاء منه .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢ من ٤٠ ص ٢٨٨)

م ١٤٩

خصائص عقود الاذعان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
تعلقها بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات ويكون فيها احتكار للموجب
احتكارا قانونيا أو فعليا وتكون سيطرته عليها من شأنها ان تجعل
المنافسة فيها محدودة النطاق وان يكون صدور الايجاب منه الى الناس
كافة بشروط واحدة ولمدة غير محدودة والسلع الضرورية هي التي لا
غنى عنها للناس والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون في
وضع يضطرونهم الى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التي
يضعها ولو كانت جائرة وشديدة .

(الطعن ١٣٢٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ لم ينشر بعد)

تقدير ما اذا كان الشرط المبيع بعقد الاذعان شرطا تعسفيا يملك
القاضي تعديله بما يزيل أثر التعسف أو يلغيه ويعفى الطرف المدعى منه
في حدود ما تقتضيه قواعد العدالة عملا بنص المادة ١٤٩ من القانون
المدني من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .

(الطعن ١٣٢٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ لم ينشر بعد)

(١) اذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين .

(٢) أما اذا كان هناك محل لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدین دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبغي ان يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين ، وفقاً للعرف الجاري في المعاملات.

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٥١ سوري و ١٥٢ لیبی و ١٥٥ عراقي و ٢٢١ و ٣٦٦-٢٦٨ لبناني و ١٩٣ كويتي و ٢٦٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

وحيث أن هذا النعى شديد لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه يتعين تفسير وثيقة التأمين بما لا يخرج عن عباراتها الظاهرة وأن النص في المادة ١٥٠ / ١ من القانون المدني على أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين يدل على أن القاضي ملزم بأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواسع إلى معنى آخر بإعتباره مقصود المتعاقدين.

(الطعن ٧٩٥١ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

(١) يفسر الشك في مصلحة اللذين .

(٢) ومع ذلك لا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الاذعان حاراً بمصلحة الطرف المدعى .

النصوص العربية التالية:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ لیبی و ١٥٢ سورى و ١٦٦ عراقى و ١٧٢ لبنانى و ١٤١ سودانى و ٢٦٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

احكام النظام بشأن تفسير العقد:

حق محكمة الموضوع فى تفسير جميع العقود والشروط بما تراه اوفى بقصد المتعاقدين وحققها فى العلول عن المللول الظاهر لهذه الصيغ الى معنى آخر بشرط ان تبين لم عدلت عن هذا المعنى الظاهر وكيف افادت تلك الصيغ المعنى الذى اقتنعت به ورجحت انه مقصود المتعاقدين - اعتبار العقد المقررون فيه الايجاب بشروط ولم يقتصر بها القبول عقداً نهائياً دون بيان كيف تلاقت الارادتان - قصور .

حكمه الموضع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط والقيدو الخلف عليها بما تراه هى اوفى بمقصود المتعاقدين مستعينة فى ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . ولها بهذه السلطة ان تملل

عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ اختلف على معناها الى خلافه بشرط ان تبين اسباب حكمها لم عدلت عنه ، وكيف افادت تلك الصيغ المعنى الذى اقتنعت به ورجعت انه هو مقصود العاقدين ، بحيث يتضح من هذا البيان انها قد أخذت فى تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها، فان قصر حكمها فى ذلك كان ياطلا لعدم اشتماله على الأسباب الكافية التى يجب قانونا ان يبنى عليها وبناء على ذلك لا يصح - عند الاختلاف بين صيغة التنازل الصادر من أحد طرفى العقد بشروط معينة وصيغة القبول الصادر من الطرف الآخر بلا قيد ولا شرط - أن يعتبر احكامه هذا التنازل نهائيا من غير أن تبين فى حكمها كيف تلاقى كل من الإيجاب والقبول بين الطرفين تلافا محققا لفرض القانون ومؤديا الى انعقاد الالتزام ، اذ يكون الحكم الصادر باعتبار هذا التنازل نهائيا مبهما ابهاما يجعله كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٣٢/٣/١٠)^(١)

حكمة الموضوع الحق فى تفهم قصد العاقدين دون التقيد بالألفاظ بشرط بيان أسباب عدولها عن المعنى الظاهر الى المعنى الذى أخذت به .

حكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفهم نصوص العقود وتعرف ما قصده العاقدين منها دون أن تقيد بالألفاظها ، وليس لحكمة النقض أية رقابة عليها فى ذلك مادامت قد بينت فى أسباب حكمها وجهة نظرها ومادعاها الى الأخذ بما أخذت به فى قضائها ، ولماذا لم تأخذ بظاهر ألفاظ العقد ، وما هى الظروف والملابسات التى رجعت لديها ما ذهب اليه .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ١ ق و ٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٣/١٠)

(١) راجع فى هذا الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ٧ ص ٧٥٠ وما بعدها .

١٥١ م

أخذ محكمة الموضوع بشروط العقد الجائزة قانونا والتي
تحتمل التفسير الذى فسرته به لا يعتبر خطأ فى القانون .

العقد شريعة العاقدین مادام لا يخالف النظام العام . فاذا كان
شرط العقد الذى أخذت به محكمة الموضوع جائزا قانونا ويحتمل
التفسير الذى فسرته ، فليس ثمة خطأ منها فى تطبيق القانون .

(الظعن رقم ٣٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١١/١٧)

حق محكمة الموضوع فى تفسير العقود .

تفسير العقود هو من شئون محكمة الموضوع. فلها ان تقرر معناها
على أى وجه تفهمه من صيغتها وتراه متفقا مع قصد العاقدین . ولا
رقابة شحكة النقض عليها فى ذلك مادامت عبارة العقد تحتمل المعنى
الذى أخذت به .

(الظعن رقم ٨٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٣/١/١٩)

حق محكمة الموضوع فى تفسير العقود واستخلاص ما
يمكن استخلاصه منها بشرط بيان الاعتبارات المعقولة المؤدية
للتفسير الذى أخذت به .

ان سلطة قاضى الموضوع فى تفسير المستندات المقدمة له ، وفى
استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ، فيما يتعلق بموضوع الدعوى ، هى
سلطة تامة ليس من شأن محكمة النقض ان تتدخل فيها مادام القاضى
قد بين فى حكمه الاعتبارات المعقولة المؤدية الى التفسير الذى أخذ
به .

(الظعن رقم ٢٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٣/٣/١٦)

حق محكمة الموضوع فى تفسير العقود .

ان نية المتصرف فى تصرفه هى المول عليها واستظهار هذه النية مسألة موضوعية لا تدخل فيها حكمة النقض مادامت الوقائع التى سردتها المحكمة فى حكمها والظروف التى بسطتها فيه تودى الى النتيجة القانونية التى قررتها .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٣/٥/٢٥)

ان محكمة الموضوع اذ تفسر غامض السند موضوع النزاع طبقا لمقاصد العاقلين ، مسترشده فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها، واذ تأخذ بما ترجحه من وجوه التفسير ، معتمدة على اعتبارات معقولة مقبولة ، لا تخضع لرقابة محكمة النقض على ما يجرى به قضاؤها .

فاذا اختلف طرفا الدعوى على تفسير ورقة قال المدعى ان المبلغ الوارد بها هو فرض واجب الأداء ، وقال المدعى عليه انه لم يكن قرصا اقترضه من المدعى وانما هو جزء من ثمن قطن تسلمه المدعى من زراعته بصفته وكىلا عنه وباعه وقبض ثمنه ، وشرح المدعى عليه لهذا الادعاء بعبارة الورقة المطالب بقيمتها وبأوراق أخرى قدمها ، فحكمت محكمة الاستئناف تمهيدا باستجواب الخصمين وحققت ما ادعاه كل منهما .

وحصلت بما استظهرته من القرائن ومن جميع ظروف الدعوى ان دعوى المدعى عليه ارجح من دعوى المدعى ، أو أن هذه القرائن - على أقل تقدير - موجبة للشك فى سبب الدين المدعى به ، فرفضت الدعوى فهذا الحكم صحيح ولا مخالفة فيه لا لحكم المادة ٢١٥ لأن المحكمة باعتمادها على عبارة الورقة المطالب بقيمتها وعلى قول المدعى فى محضر استجوابه وعلى الخطايات التى أرسلها هو للمدعى عليه دالة على أنه كان يقوم له بإدارة اطيانه وتسلم قطنه قد اعتمدت على ما

م ١٥٩

يصح اعتباره مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز لها أن تستكملها بالقرائن الأخرى ولا مخالفة لنص المادة ١٩٤ ملغى ، لأن الحكم لم تقضى بمخالفة ما واقعاً هي قفت برهني دعوى الطالبة بعد أن ثبت لها أن البالغ الطالب به لم يتسلمه المدعى عليه إلا على اعتباره جزءاً من ثمن قطعه الذي بالعه المدعى حين كان وكيلاً عنه .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٧)

حكمته الموضوع السلطة الثالثة في تفسير جميع العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أرقى يقصود العاقلين ، مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . ولها بهذه السلطة أن تعدل عن التدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها ، بشرط أن تبين في أسباب حكمها ثم عدلت عن الظاهر إلى خلافه ، وكيف أنصت تلك الصيغ المعنى الذي اقتضت به ورجعت أنه هو مقصود العاقلين بحيث يعض من هذا البياض أنها قد أخذت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلاً استخلاص ما استخلصه منها .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٧)

أن محكمة الامتثال ، إذا فسرت ورقة ما على وجه رآه موافقاً لمقاصد العاقلين مستعينة في ذلك بما سبق هذه الورقة من مكاتيب ومفاوضات وما اكتنف الدعوى من ظروف وأحوال بها من ملابسات بانية تفسيرها على اعتبارات مؤدية لوجهة نظرها ، فلتها إذا فصل ذلك لا تكون خالفت أية قاعدة قانونية بل عملت في حدود سلطتها القانونية .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١١)

١٥١ م

لا نزاع في أن محكمة النقض ملطة مراقبة قاضى الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييفه لها ، حتى اذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زيفا عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها ان تصحح ما وقع من الخطأ وان ترد الأمر الى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

(الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٥/٢١)

حق محكمة الموضوع في تفسير العقود .

ان تفسير محكمة الموضوع لشروط عقد ما متى كان تفسيراً تحتمه عبارة تلك الشروط وليس فيه تشويه لأصل العبارة فان محكمة النقض لا يكون لها تدخل فيه .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/١٢/٢٧)

حكمه الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط يختلف عليها بما تراه أولى بمقصود العاقدین مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . ولها بهذه السلطة ان تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ اختلف على معناها بشرط ان تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن هذا الظاهر الى خلافه ، وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذى اقتنعت هي به ورجحت انه هو مقصود العاقدین ، وان يتضح من بيانها أنها قد أخذت في تفسيرها باعتبارها مقبولة يصح عقلا حملها عليها .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٥/٣/٢١)

انه وان كان حكمه الموضوع ان تفسير العقود والاقرارات وتؤولها الا انه يجب عليها مع ذلك الاتخارج في تفسيرها عما تحتمله

١٥١ م

عساراتها مع ما أحاط بها من ملابسات ، وحكمة النقض مراقبة . ذلك
فاذا كان الجنى عليه قد تنازل يوم الحادثة فى محضر التحقيق عن حقه
قبل التهم الذى احدث بأصبعه جرحا ، ثم تضاعف الجرح بعد ذلك
وخلف عامة مستديمة بالأصبع ، فهذا التنازل لا يشمل التعويض عن
العامة لأن الجنى عليه لم يقدر ، عند تنازله ، حدوثها ، فاذا رفضت
الحكمة - اعتمادا على هذا التنازل - الدعوى المدنية التى أقامها الجنى
عليه فانها تكون قد أعطت فى تأويل التنازل ، ويكون حكمها متعبنا
نقضه .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٢/٧)

حكمة الموضوع سلطة تفسير العقود واستجلاء لنية المتعاقدين
فيها ولا سلطان لحكمة النقض عليها فى ذلك مادام الرأى الذى انتهت
اليه سائفا مقبولا بمقتضى الأسباب التى بنته عليها .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/٣/١٦)

إذا كان مقطع النزاع فى الدعوى متعلقا بدخول الأرض المتنازع
عليها فيما بيع للمدعى بالعقد الذى تم بينه هو وخصمه . وقضت
الحكمة بأنها غير داخله ولم تعتمد فى ذلك الا على التفسير الذى
ارتأته لبند واحد من البنود الكثيرة الواردة فى عقد البيع المطروح عليها
مع المستندات الأخرى المكملة له بدون ان تتحدث عن هذه الأوراق
والبنود الأخرى ، فان سكوتها هذا يعيب حكمها بما يوجب نقضه .
وذلك بغض النظر عن صحة تفسيرها للبند الذى فسرتة .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/٣/٢٣)

حكمة الموضوع ان تحصل المعنى الذى قصده العاقدان من العقد
مستهديه فى كل دعوى بالملابسات والشواهد ، وهى اذ تحصل هذا المعنى

١٥١م

الواقعي وتستشهد عليه بأسباب مقبولة لا تنافر مع ما هو ثابت في الأوراق لا رقابة عليها بحكمة النقص . فإذا هي حصلت من عبارات الاقراران المقرر انما قصد به التخرج من التركة ، وكان هذا الذي حصلته متسقا مع الوقائع المشروحة في حكمها فليس بحكمة النقص عليها من سبيل .

(الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٤٠)

ان الاشتباه في الغرض المقصود من المشاركة التي يجب معه بحكم المادة ١٤٠ من القانون المدني . تفسير المشاركة بما فيه الفائدة للمتعهد هو الاشتباه الذي يقوم في نفس القاضى لخلو الدعوى من دليل مقنع فاذا كان المستفاد من الحكم ان الحكمة قد استخلصت في اقتناع تام من أدلة الدعوى المرفوعة بالزامه بالثمن ، فان حكمها يكون سليما ولا غبار عليه .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٤٤)

مهما يقال من أن للمحكمة ان تعدل عن المعنى الظاهر للعقد الى مآثره هي أنه مقصود للمقدين فلا شك في انه يكون عليها اذا ما رأت ان تأخذ بغير ظاهر العقد أن تبين في حكمها لم عدلت عن المدلول الظاهر الى خلافه ، وكيف أفادت صيغته المعنى الذي أخذت به ورجحت اية مقصود العاقدين ، بحيث يتضح من هذا البيان انها قد اعتمدت في تأويلها اياه على اعتبارات مقبولة يصح معها استخلاص ما استخلصته منها . فاذا هي لم تفعل كان حكمها معيبا بقصور أسبابه .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ٣/١/١٩٤٦)

١٥١٦

إذا كانت المحكمة في تفسيرها ورقة من أوراق الدعوى لم تخالف ظاهر معناها فلا يكون عليها أن تورد أسباب لذلك ، لأن اقتضاء الأسباب محله أن تكون المحكمة قد صرفت اللفظ عن ظاهر معناه فيكون عليها أن تبين ما حملها على هذا الصنف .

(الطعن رقم ٥٥ و ٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/٢٢)

إذا كانت المحكمة - في دعوى طلب إثبات صحة تعاقد دفعها المدعى عليه بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المدعى على بيع قد عدل عنه و زال أثره - قد بسطت الوقائع كما استخلصتها من الأوراق ، ثم حصلت من المكاتبات التي تبودلت بين محامي الطرفين أن المدعى أنكر التعاقد منذ حصوله ، مستعينة على هذا بإيراد الفاظ وعبارات من تلك المكاتبات مؤيدة إلى ما حصلته فلا عليها إذا كانت لم تقف عندما ورد في مكاتبة منها على لسان محامي المدعى عليه مفيدا أن موكله يرى أن المدعى لا ينكر البيع وإنما ينازع في تفصيلاته فقط ، إذ المحكمة حين تفسير المحررات إنما تفسرها كما تفهمها هي ، وهي إذ تعالج تفسير محررات متبادلة مترابطة إنما تعبر بما تفيده في جملتها لا بما تفيده عبارة معينة من عباراتها .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/١٠/١٦)

إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين . وإذا فمتى كان الثابت بالأوراق هو أن الطاعنة أبرمت عقدا مع المطعون عليها وصرحت لها فيه بأن تشيد من مالها الشخصي دورا ثانيا بالمنزل المملوك لهما على الشيوع على أن يكون للمطعون عليها حق الانتفاع به إلى أن توفيها

م ١٥١

الطاعة بحصتها فى تكاليفه وعندئذ يكون لها حق الانتفاع به وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعة بطلب نصيبها فى ربيع الدور المذكور أقام قضاءه على انها لم تدفع حصتها فى تكليف انشائه فان هذا الذى جاء بالحكم من تفسير لنصوص العقد فضلا عن استقلال الحكمة به متى كانت عبارة العقد تحمله كما هو الحال فى الدعوى فانه لا خطأ فيه فى تطبيق القانون .

كما ان الحكم اذ قرر ان الاتفاق المشار اليه لا يعدو كونه نزولا ضميا عن حق الطاعة فى الاستغلال لمدة مؤقتة ، وأنه اتفاق جائز وليس فيه ما يخالف النظام العام ، يكون قد نفى عنه ضمنا وصف له عقد قرض ، وليس فى هذا الذى قرره الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو فى تفسيره .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٥٢)

متى استخلص الحكم لأسباب سائغة ان شركة من الشركات عندما أصدرت لائحة صندوق الادخار فى ظل قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - قصدت الى تمييز بعض المشتركين فى الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة بالصندوق بالإضافة إلى المكافأة فإن هذا الحكم لا يكون قد حرف العقد عن مواضعه.

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ٨٣٧)

عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود تحكما الموضوع ان تفسيره مسترشدة فى ذلك بواقع الأمر . فاذا كان هذا الواقع من الأمر

م ١٥١

ان شركة من شركات التأمين تستثمر بعض الأموال الناتجة من التأمين في الأعمال المصرفية فان احكمة اذ تقرر ان النشاط المصرفي في هذه الحالة عمل تبعية لمهنة التأمين التي تمارسها تلك الشركة تكون قد تجاوزت سلطتها التقديرية في تفسير العقد .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٦ من ٧ ص ٩٤٩)

متى استخلص الحكم نية المتعاقدين وما إنعقد اتفاقهما عليه بما يتفق مع ما تروحي به عبارات عقد البيع الابتدائي وتزيده صيغة عقد البيع النهائي من أن البيع كان شاملا للأرض المبعة وما عليها من مبان اذ وصف المبيع في العقد المذكور بأنه عبارة عن مخزن وصيدلية ودكاكين ومقهى ولوكاندة فان ذلك يكون استخلاصا سائغا مما يدخل في سلطة المحكمة الموضوعية. ولا يحل النعمى على الحكم بأنه أخطأ في تفسير العقد الابتدائي بمقولة ان البيع لم يشمل تلك المباني وانه يحق للمبايع المطالبة بضمن انقاضها .

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٩ من ٩ ص ٦٢)

متى تبين ان محكمة الموضوع قد فسرت شروط البيع في خصوص تحديد كمية المبيع تفسيراً سائغاً لم تخرج به عن حد حمل عباراتها على ما يمكن ان تحتمله ودعمت حكمها هذا بما يؤوله من اعتبارات معقولة فان ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٠ من ٩ ص ٢٢٣)

اذا كان المدلول الظاهر للاتفاق المبرم بين الطرفين هو التزام الطاعن باستغلال سينما لحساب المطعون عليه الى أن يجد هو أو المطعون عليه خلال أجل محدد مستغلا لها وعندئذ يتعهد الطاعن بدفع نصف

م ١٥١

الايجار الذى يقدمه المستغل الجديد فان مؤدى ذلك ان هذا الالتزام مقيد بشرط وجود هذا المستغل خلال الأجل المتفق عليه بحيث ينتهى بانقضاء ذلك الأجل ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالزام الطاعن بنصف الايجار عن المدة التالية لانتهاء الأجل استنادا الى عقد الاتفاق سالف الذكر يكون قد انحرف فى تفسير الاتفاق عن المعنى الظاهر له ومسحه مما يستوجب نقضه .

(الطعن ٦٥٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٤ ص ١٢ ص ٤٤٤)

الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد مسخ له ، فإذا كان قد نص فى العقد على ان البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل وهو نص عام مطلق يحكم جميع شروط التعاقد بما فى ذلك تحديد السعر فان تفسير الحكم المطعون فيه لهذا النص بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوى على مسخ للعقد .

(الطعن ٣١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٧ ص ١٢ ص ٧٦٥)

غكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط اختلف عليها بما تراه هى أوفى بمقصود المتعاقدين واستخلاص مايمكن استخلاصه منها . ولا رقابة غكمة النقض عليها فى ذلك متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع منها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له وبين الاعتبارات المعقولة المؤدية الى ما ذهب اليه فانه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

(الطعن ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣١ ص ١٣ ص ٧٣٤)

م ٥١

غكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط
اختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين وفى استخلاص ما يمكن
استخلاصه منها ولا سلطان لكمة النقض عليها مادامت تلك الصيغ
والشروط تحتل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٧٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦ س ١٥ ص ١٤١٨)

العبرة عند تفسير محكمة الموضوع لما غمض من نصوص احرر
هى بما تفيد عبارتها فى جملتها لا بما تفيد عبارة معينة منها .

(الطعن ١٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ س ١٨ ص ١٧٧٩)

تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع فلها ان تقرر معناها
على أى وجه تفهمه من صيغتها وتراه متفقا مع المتعاقدين ولا رقابة
لكمة النقض عليها فى ذلك مادامت عبارات العقد تحتل المعنى الذى
أخذت به . فاذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت ما عناه المتعاقدان
من عبارات الاتفاق - اختلف على تكييفه - مستعينة فى ذلك
بالظروف التى أحاطت بتحريرها وردته الى شواهد وأسانيد تؤدى اليه
عقلا ثم انزلت عليه الحكم القانونى الصحيح ليس لكمة النقض
عليها من سبيل .

(الطعن ١٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ س ١٨ ص ١٧٧٩)

تفسير الاتفاقات واخررات - مسألة يستقل بها قاضى
الموضوع .

تفسير الاتفاقات واخررات لتعرف حقيقة قصد منها ، أمر تستقل
به محكمة الموضوع مادام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب سائغة، ولا

١٥١ م

سلطان محكمة النقض عليها متى كانت عبارات الإتفاق تحتل المعنى الذى حصلته .

(الطعن ٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٨ من ٢٤ ص ١١٦١)
ما يشترط فى تفسير العقود .

تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تفيد به عبارة معينة منها وإنما بما تفيد فى جملتها .

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ من ٢٥ ص ١٢٩١)
الأصل فى وثيقة التأمين انه وإن كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها الا انه يجوز ان يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وإنتاج آثارها .

ويجوز فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة .

(الطعن ٤٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٦ من ٢٢ ص ٧١٥)
يجب فى تفسير العقد اعمال الظاهر الثابت به ، ولا يبرر العدول عنه الا اذا ثبت ما يدعى الى هذا العدول .

(الطعن ١٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢١ من ٢٤ ص ٩٥٣)
نفاذ المادة ١/١٥٠ من القانون المدنى ان القاضى ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هى ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير

١٥١م

الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضح هو وضوح الارادة لا اللفظ الا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما قصده الارادة ، وعلى القاضي اذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا السلك . ولما كان ما تقضى به هذه المادة المشار اليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع ويتطوى اخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض .

(الطعن ١٠٣ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ص ٢٨٨/١٧٢٤)

تقضى قواعد التفسير وفق المادة ١/١٥٠ من القانون المدني بعدم جواز الانحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على ارادة العاقدین الا ان المقصود بالوضح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضوح الارادة وليس وضوح اللفظ . فقد تنسم كل عبارة من عبارات العقد بالوضح في ذاتها ولكنها تتعارض فيما بينها بحيث تعم المعنى المستخلص منها فلا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات ان تعتد بما تعنيه عبارة معينة دون غيرها بل يجب عليها ان تأخذ بما تفيداه العبارات بأكملها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة .

(الطعن ١٤٦٣ لسنة ٤٧٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ ص ٢٩٠/٣٠٥٣)

(نقض جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ ص ٣٥ من ١٩٢٠)

النص في العقد على التصريح للمستأجر باستغلال المكان في الغرض الذي يترأى له أو تأجيره من الباطن أو التنازل عنه للغير لايدل على أن الطرفين قد حددا مدة معينة للاجارة ، واذا كان الاقرار المؤرخ ١٩٧٧/١/١ المنسوب صدره الى الثالث السابق للعقار، والذي ورد به

أن العقد لا يخضع للتأقيت ويظل مستمرا بشروطه طالما ان المستأجر ناسم بتنفيذ التزاماته، لا تؤدي عبارته الى معرفة التاريخ الذى قصد المتعاقدان ان يستمر العقد اليه ، بل ربط انتهاءه بامر مستقبل غير محقق الوقوع ومن ثم فلا محل لافتراض مدة للعقد طالما كانت عبارته أو عبارة الاقرار المشار اليه لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، وإذ خص الحكم المظنون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة مقرران ان ما تضمنه هذا الاقرار لا يغير من المراكز القانونية للطرفين فانه لا يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال أو القصور فى السبب .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٨/١٩٩٠)

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين أو حملها على معنى مغاير لظاهرها مالم يبين القاضى فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر ذلك . ويخضع فى هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٩٣، ١٢٠ لسنة ٥٧، ٥٨ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٩٠)

(الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٩٠)

١٥٢م

مادة ١٥٢

لا يرتب العقد التزاما في ذمة الغير ، ولكن يجوز ان يكسبه حقا .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٥٤ ليسى و ١٥٣ سورى و ٢٢٥ لبنانى و ١٢٣ سودانى و ٢٥٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم لسنة ١٩٨٤ شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضدهم من الثانية للأخير بطلب الحكم على الأول فى مواجهة الباقيين أصليا بإصلاح العيوب الموجودة بجهاز الهيدروليك وإحتياطيا فسخ التعاقد واستردادها ما دفع من ثمن وقدره ٥٥١٦٠ جنية وقال شرحا لدعواه انه قام بشراء ماكينة حقن بلاستيك فول اتوماتيك ٢٥٠ جم مع ضمان صلاحيتها لمدة سنة من بداية التشغيل فيما عدا العيوب الفنية وذلك مقابل ثمن إجمالى قدره ٥٥١٦٠ / ٢٥٠ جنية تم سداذه بالكامل للطاعن وقد

١٥٢م

باع المطعون ضده الأول هذه الماكينة للمطعون ضدها الثانية بموجب عقد بيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بحق الملكية وسلمها لها الا أنها منذ تركيبها وتشغيلها وهى فى عطل مستمر فتم إخطار الطاعن بذلك ولم يفلح فى إصلاحها مما حدا به الى إقامة الدعوى بالطلبات سالفة الذكر ، عدل المطعون ضده الأول طلباته الى طلب فسخ العقد أصليا وإحتياطيا الإصلاح . تقدمت المطعون ضدها الثانية بطلب عارض للإلزام الطاعن والمطعون ضده الأول متضامين بأن يؤدى لها مبلغ ١١٠٦٠٠ جنيه إذا لم يقض بفسخ العقد ومبلغ ١٥٥٧٦٠ جنيه إذا قضى بفسخه كما تقدم الطاعن بطلب عارض للإلزام المطعون ضدهما الثانية والرابع متضامين بدفع مبلغ ٥١٦٠ جنيه وتعويض قدره ٢٠٠٠٠ جنيه، نددت المحكمة خيرا فى الدعوى وإذا قدم تقريره أحالت الدعوى الى التحقيق وبعد تنفيذه حكمت بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢ فى الدعوى الأصلية بفسخ التعاقد فيما بين الطاعن والمطعون ضده الأول وبالإلزام الأول برد ثمن الماكينة وقدره أربعون ألف جنيه وفى الطلب العارض المقدم من الطاعن برفضه وفى الطلب العارض المقدم من المطعون ضدها الثانية بالإلزام الطاعن والمطعون ضده الأول متضامين بأن يؤدى لها مبلغ ١١٢٢٦٧٧٨٨ جنيه . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ١٩٩٠ ق القاهرة . كما إستأنفه الطاعن بالإستئناف رقم لسنة ١٩٩٠ ق أمام ذات المحكمة بتاريخ ١٩٩٣/ ١١/٩ قضت المحكمة فى الإستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الطلب العارض المقدم من المطعون ضدها الأولى بالإلزام الطاعن والمطعون ضده الأول متضامين بدفع مبلغ ١١٢٢٦٧٧٨٨ جنيه وقصر مبلغ التعويض على الطاعن وبرفض الإستئناف الثانى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وأودعت النيابة العامة مذكرة

أيدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعن بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من توافر شروط دعوى الضمان والمسئولية التعاقدية ورفض طلباته العارضة على أساس عدم علم المطعون ضدهم بالعيب الخفى فى الماكينة مستنداً فى ذلك الى تقرير الخبير رغم ان الثابت من الأوراق علم المطعون ضدهم جميعاً بهذا العيب وقت التعاقد بما يعيب الحكم بما سلف ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، وذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من شأن قاضى الموضوع وحده فله السلطة التامة فى تقدير اعمال أهل الخبرة والأخذ بتقرير الخبير إذا إقتنع بصحة أسبابه وهو لا يلتزم من بعد بالرد إستقلاً على ما وجه لتقرير الخبير الذى اطمأن اليه من طعون إذ هو غير مكلف بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم مادام ان قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع فى سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها قد حصلت الى ان المطعون ضدهم لم يكونوا يعلمون بالعيب الخفى فى الماكينة وعولت فى ذلك على ما اطمأنت اليه مما جاء بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ومن نفيها وجود دليل فى أوراق الدعوى على العلم المدعى به فإن ما يشير الطاعن لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

م ١٥٢

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول ان علاقته بالمطعون ضده الأول انه باع له بعقد منجز ماكينة حقن بلاستيك وهى علاقة مستقلة عن علاقة الأخير بباقى المطعون ضدهم الذى باع لهم ذات الماكينة مع إحفاظه بحق ملكيتها فلا يتصرف أثر العقد الأخير اليه لانه لم يكن طرفا فيه ولا خلفا لأى من عاقديه ، إلا ان الحكم أيد حكم أول درجة الذى الزمه بهذا العقد بما يجعله معيبا بما سلف ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، لان القاعدة فى نسبية أثر العقد وطبقا لما جرى به نص المادة ١٤٥ من التقنين المدنى انها لا تكون ملزمة الا لعاقديها وان الأصل فى العقود طبقا لنص المادة ١٥٢ من القانون السالف ألا يتصرف أثرها الى غير المتعاقدين أو الخلف العام أو الخاص الا إذا كان من شأنها ان تكسب هذا الغير حقا ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بإنتفاء علاقته بالمطعون ضدها الثانية وان عقد البيع المؤرخ ١٠/٣/١٩٨٣ بين الأخيرة والمطعون ضده الأول فلا يتصرف أثره اليه وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع مقتصرًا على تأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بإلزام الطاعن بأداء مبلغ ١١٢٢٦٧,٧٨٨ جنيه للمطعون ضدها الثانية على مجرد القول بتحقيق أركان المسؤولية التعاقدية بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبب بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

(١) اذا تعهد شخص بان يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهد، فاذا رفض الغير ان يلتزم ، وجب على المتعهد ان يعرض من تعاقد معه ، ويجوز له مع ذلك ان يتخلص من التعويض بأن يقوم هو نفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به .

(٢) أما اذا قبل الغير هذا التعهد ، فان قبوله لا يترتب أثرا الا من وقت صدوره ، ما لم يتبين أنه قصد صراحة أو ضمنا ان يستند أثر هذا القبول الى الوقت الذي صدر فيه التعهد .

النصوص العربية القليلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية ، المواد التالية :

م ١٥٤ السوري و١٥٥ الليبي و١٥١ العراقي و١٩٣ اللبناني و٢٠٤ كويتي و٢٥٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للحكمة الايضاحية،

ليست أحكام المادة الا تطبيقا للقواعد العامة في اقتصار آثار العقود . فاذا وعد شخص بان يجعل الغير يلتزم بأمر ونصب نفسه زعيما بذلك، فلا يكون من أثر هذا التعهد الزام هذا الغير ، وكل ما هنالك ان الواعد يتعهد بالوفاء بالتزام بعمل شئ ، هو الحصول على اقرار الغير للوعد الذي بذل عنه ، ذلك هو مدى التزام الواعد على وجه الدقة ، فليس يكفي عند رفض الاقرار ان يكون هذا الواعد قد

م ١٥٣

بذل ما فى وسعه للحصول عليه ، ولا يشترط كذلك ان يقوم من بذل الوعد عنه بتنفيذ تعهده اذا ارتضى اقراره ، وهذا ما يفرق الوعد بالتزام الغير عن الكفالة .

واذا امتنع الغير عن اجارة الوعد فلا تترتب على امتناعه هذا أية مسئولية ذلك ان الوعد لا يلزم الا الواعد ذاته ، ويكون من واجبه تنفيذ التزامه أما بتعويض العاقد الآخر الذى صدر الوعد لمصلحته ، وأما بالوفاء عينا بالتعهد الذى ورد الوعد عليه ، اذا أمكن ذلك دون احاق ضرر بالدائن ، ويستوى فى هذا ان يكون الوعد متعلقا بالتزام ينقل حق عيني أو بعمل شئ أو بالامتناع عنه .

ويتحلل الواعد من التزامه بمجرد اقرار الغير للوعد، والواقع ان التزام الواعد يتقضى فى هذه الصورة من طريق الوفاء . ويتربط على الاقراران يصبح الغير مدينا مباشرة للعاقد الآخر، لا على أساس الوعد الذى قطعه الواعد ، بل بناء على عقد جديد يقوم بداهة من تاريخ هذا الاقرار ، مالم يتبين انه قصد صراحة أو ضمنا أن يستند أثر الاقرار الى الوقت الذى صدر الوعد فيه ، وغنى عن البيان ان الاقرار ينزل منزلة القبول من هذا العقد الجديد .

أحكام القضاء :

مضى كان الطاعن قد اتفق مع المظعون عليه على ان يحصل من ابنه على اجازة العقد الخاص باشرائه فى ادارة عمل رسا على ابن الطاعن كما اتفقا على انه اذا أخل الطاعن بهذا الالتزام فيدفع للمظعون عليه مبلغا معيناً بصفة تعويض وكان مقتضى هذا الشرط الجزائى ان يكون على الطاعن الذى أخل بالتزامه . فحق عليه التعويض - عبء اثبات ان ابنه قد خسر فى الصفقة وانه بذلك لا يكون قد أصاب المظعون عليه ضرر نتيجة عدم اشراكه فى العمل المذكور .

(١٠ / ٣٠ / ١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ص ٢٣٧)

(١) يجوز للشخص ان يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير ، اذا كان له فى تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية .

(٢) ويترتب على هذا الاشتراط ان يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع ان يطالبه بوفائه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك . ويكون لهذا المتعهد ان يتمسك قبل المنتفع بالدفع التى تنشأ عن العقد .

(٣) ويجوز كذلك للمشتري ان يطالب بتنفيذ ما اشترى لمصلحة المنتفع ، الا اذا تبين من العقد ان المنتفع وحده هو الذى يجوز له ذلك .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية ، المواد التالية :

مادة ١٥٦ لىبى و ١٥٥ سورى و ١٥٢ عراقى و ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ لبنانى و ١٣٥ سودانى و ٣٨ تونسى و ٢٠٥ كويتى و ٢٥٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

لم يورد الشارع المصرى - على خلاف بعض التشريعات الأخرى - نصا خاصا يقرر ان للمصاب حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض

عن الضرر الذى أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن فوجب الرجوع الى القواعد العامة لتعرف ما اذا كانت وثيقة التأمين على مسئولية المستأمن قصد بها اشتراط لمصلحة الغير أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين فاذا كان الحق الذى اشترطه المستأمن انما اشترطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير اما اذا تبين من مشاركة التأمين ان العاقدين قصدا تخويل المصاب الحق المباشر فى منافع العقد فان القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هى التى تطبق .

(نقض ١٩٥٥/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٣٨٩)

ان مفاد نص المادة ١/١٥٤ من القانون المدنى أنه فى الاشتراط لمصلحة الغير يتعاقد المشترط مع المتعهد باسمه لمصلحة شخصية فى تنفيذ المتعهد الالتزامات المتعاقد عليها نحو المنتفع دون ان يدخل المنتفع طرفا فى العقد ، وأن المنتفع انما يكسب حقه مباشرة من العقد ذاته المبرم بين المشترط والمتعهد بأن تشترط الالتزامات لصالحه باعتباره منتفعا فيه ، ويجرى تعيينه بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو يكون مستطاعا تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره .

(نقض جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ص ٢٠ مج فنى مدنى ص ٦٩٣)

مفاد نص المادتين ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون المدنى ، وكما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون المدنى ومذكرة المشروع التمهيدى - أن الاشتراط لمصلحة الغير أصبح قاعدة عامة ، بعد أن كان استثناء لا يعمل به الا فى حالات بخصوصها ، وهو ينطوى على خروج طبيعى على قاعدة اقتصار منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم فالمتعهد يلتزم قبل المشترط لمصلحة المنتفع ، فيكسب الأخير بذلك حقا مباشرا

م ١٥٤

ولو أنه ليس طرفا في التعاقد ، وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدرا لهذا الحق ، ولهذا أوجبت ان يكون للمشتروط مصلحة شخصية ، مادية أو أدبية في تنفيذ الالتزام المشتروط لمصلحة الغير . وأباحته له أن يتنقض الاشتراط مادام الغير لم يعلن رغبته في الاستفادة منها الا أن يكون ذلك منافيا لروح التعاقد . فاذا قبل المنتفع الاشتراط أو كان الشرط التزاما على المشتروط أصبح حقه لازما أو غير قابل للنقض ، وهو حق مباشر مصدره العقد ، فيجوز له أن يطالب بتنفيذ الاشتراط .

(الطعن ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩ ص ٣١ من ٣٤٤)

للشخص التعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير . م ١٥٤ مدني وللمشتروط حق المطالبة بتنفيذ ما اشترطه لمصلحة المنتفع . الاستثناء أن يكون العقد قد نص على ان يكون للمنتفع وحده هذا الحق .

المادة ١٥٤ من القانون المدني تميز للشخص ان يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير وتميز للمشتروط ان يطالب بتنفيذ ما اشترطه لمصلحة المنتفع الا اذا تبين من العقد ان المنتفع وحده هو الذي يجوز له ذلك.

(الطعن ٣٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦ ص ٣٣ من ٥٠٥)

(١) يجوز للمشتري دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المنتفع إلى المتعهد أو إلى المشتري رغبته في الاستفادة منها ، ما لم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد .

(٢) ولا يترتب على نقض المشاركة أن تبرأ ذمة المتعهد قبل المشتري . إلا إذا اتفق صراحة أو ضمنا على خلاف ذلك . وللمشتري إحلال منتفع آخر محل المنتفع الأول ، كما له أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من المشاركة .

النصوص العربية للقبالة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٥٧ لیبی و ١٥٣ عراقی و ١٥٦ سورى و ٢٠٨ كويتى و ٢٣١ لبنانى و ١٣٦ سودانى و ٢٥٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

يجوز في الاشتراط لمصلحة الغير ان يكون المنتفع شخصا مستقبلا أو جهة مستقبلية ، كما يجوز ان يكون شخصا أو جهة لم يعين وقت العقد ، متى كان تعيينهما مستطاعا في وقت ان ينتج العقد أثره طبقا للمشاركة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٥٨ لىبى و ١٥٤ عراقى و ٢٢٨ لبنانى و ٢/٢٠٥ كويتى و ٢٥٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المفكرة الايضاحية:

ينطوى الاشتراط لمصلحة الغير على خروج حقيقى على قاعدة اقتصار منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم ، فالمتعهد يلتزم قبل المشترط لمصلحة المنتفع ، فيكسب الأخير بذلك حقا مباشرا ، ولو انه ليس طرفا في التعاقد، وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدرا لهذا الحق ، ولهذا التوضير على بساطته ووضوحه فضل الكشف عن وجه هذا النظام ، وابرار مشخصاته ، من حيث شدوذه عن حكم القواعد العامة ، وهو فضلا عن ذلك يقبل من عناء استظهار سائر وجوه التفسير والتخريج التى جهد الفقه التقليدى فى التماسها وتفصيل جزئياتها .

ومع ذلك فلم يكن من الهين إدراك فكرة انصراف منفعة العقد الى غير عاقيه باعتبارها صورة من صور الأوضاع القانونية ، مع ما هو ملحوظ من بساطتها ، فالتقنين الفرنسى ذاته ، وأغلب التقنينات اللاتينية من بعده قد جعلت منها جميعها مجرد استثناء لا يطبق الا فى حالاتين ولم يتم هذا الاستثناء الى مرتبة الأصل ويبسط نطاق على سائر الحالات الا فى خلال القرن التاسع عشر ، وعلى وجه الخصوص ، على اثر ما أصاب عقد التأمين من نمو وزيوع . وقد بلغ التوسع فى تطبيق هذا الأصل شوطاً بعيداً ، وانتهى الأمر الى اباحة الاشتراط اذا كان المنتفع شخصاً مستقبلاً ، أو شخصاً لم يعين وقت التعاقد ، مادام تعينه مستطاعاً عندما ينتج هذا التعاقد أثره ، كما هو الشأن فى التأمين لمصلحة من ولد ومن لم يولد من ذرية المؤمن ، وقد نقل المشروع قواعد الاشتراط لمصلحة الغير فى صورتها التى انتهت اليها فى آخر مرحله من مراحل تطورها .

وللمشترط ان ينقض المشاركة قبل اقرار المنتفع لها ، الا أن يكون ذلك منافياً لروح التعاقد ، وله عند نقض المشاركة ان يعين منتفعاً آخر أو أن يستأثر لنفسه بمنفعتها ما لم تكن نية المتعاقدين قد انصرفت صراحة أو ضمناً الى أن الالفاء يترتب عليه ان تبرأ ذمة المتعهد قبل المشترط ، ولما كان نقض المشاركة أمراً يرجع الى تقدير المشترط ذاته ، فقد قصر استعمال هذه الرخصة عليه دون دائيه أو ورثته ، واذا رفض المنتفع المشاركة نهائياً ، فيكون للمشرط عين الحقوق التى تقدمت الاشارة اليها فى الفرض السابق والظاهر انه يجوز له فوق ذلك ان يطلب فسخ العقد باعتبار ان المتعهد يستحيل عليه تنفيذ التزامه قبل المنتفع .

واذا صح عزم المنتفع على قبول الاشتراط ، فيجوز له أن يعلن المتعهد أو الشروط باقراره ، ويراعى ان هذا الاقرار تصرف قانونى

١٥٦ م

ينعقد بإرادة منفردة ، ولا يشترط فيه استيفاء شكل ما ولم يحدد المشروع أجلا معيناً لصدوره ، ولكن يجوز اندثار المنتفع بالافصح عما يعتزم في فترة معقولة . ويصبح حق المنتفع لازماً أو غير قابل للنقض بمجرد اعلان الاقرار وهو حق مباشر مصدره العقد ، ويترب على ذلك نتيجتان :

الأولى : انه يجوز للمنتفع ان يطالب بتنفيذ الاشتراط ، ما لم يتفق على خلاف ذلك ، ولما كان للمشتراط مصلحة شخصية في هذا التنفيذ وهو يفترق عن الفضولي من هذا الوجه ، فيجوز له أيضا ان يتولى المطالبة بنفسه، الا اذا قضى العقد بغير ذلك .

والثانية : أنه يجوز للمتعهد ان يتمسك قبل المنتفع بالدفع على العقد .

١٥٧ م

٣ - انحلال العقد

مادة ١٥٧

(١) في العقود الملزمة للجانبين ، اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اذاره للمدين ان يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه ، مع التعويض في الحالتين ان كان له مقتضى .

(٢) ويجوز للقاضي ان يمنح المدين أجلا اذا اقتضت الظروف ذلك ، كما يجوز له ان يرفض الفسخ اذا كان مالم يوف به المدين قليل الاهمية بالنسبة الى الالتزام في جملته .

النصوص العربية المقابلة ،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

السوري م ١٥٨ والليبي ١٥٩ والعراقي ١٧٧ / ١ واللبناني ٢٤١ / ١ ، ٢٠٩ كويتي .

المثكرة الايضاحية :

فاذا اختار الدائن تنفيذ العقد وطلبه ... تعين ان يستجيب القاضى لهذا الطلب وجاز له أن يحكم بالتعويض . أما اذا اختار الفسخ فلا يجبر القاضى على اجابته اليه ... على ان للقاضى ان يجيب الدائن الى طلبه ويقضى بفسخ العقد مع الزام المدين بالتعويض . ولا يكون التعاقد ذاته - في حالة الفسخ - أساسا للالتزام بالتعويض اذ هو

١٥٧م

يتعلم انعداماً يستند أثره بفعل الفسخ وانما يكون مصدر الالتزام فى هذه الحالة خطأ المدين أو تقصيره على ان القاضي لا يحكم بالفسخ الا بشروط ثلاثة . اولها ان يظل تنفيذ العقد ممكناً ، والثانى ان يطلب الدائن فسخ العقد دون تنفيذه والثالث ان يبقى المدين على تخلفه . فاذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة تحقق بذلك ما ينسب الى المدين من خطأ أو تقصير .

أحكام القضاء :

إذا كانت الطاعة قد نعت على الحكم المطعون فيه مخالفته مقتضى المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من التقنين المدنى فيما توجبانه من أعذار المدين كشرط لاستحقاق التعويض فان نعيمها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه مادام قد قضى لها بالتعويض فعلاً واقتصر طعنهما على طلب زيادة مبلغ التعويض المقتضى به تبعاً لتحديد التاريخ الذى ثبت فيه المعجز عن تزويد باقى القدر المبيع ويتمين فيه الشراء على حساب المطعون عليه .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٩٠)

متى كان العقد لا يحوى شرطاً صريحاً فاسخاً فان الدائن اذا استعمل خياره فى طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى لعدم وفاء المدين التزامه فان المحكمة لا تلزم فى هذه الحالة بالحكم بالفسخ بل أن الأمر فى ذلك يرجع الى تقديرها وهى فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت فى ذلك الى أسباب سائفة . كما ان للمدين ان يتوقى الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى .

(الطعن ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥ م ١٦ ص ٤١٣)

١٥٧م

تنص المادة ١/١٥٧ من القانون المدني على أنه في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعداره المدين ان يطالب بفسخ العقد ولا يشترط لأعمال حكم المادة أن يتضمن العقد شرطاً يجيز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ ص ١٧ من ٧٠٨)

ما تنص عليه المادة ١٥٧ من القانون المدني من تخويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد اذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه ، هو من النصوص المكملّة لإرادة المتعاقدين . ولهذا فان هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من اشتراطه . ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو اخذ من نطاقه الا باتفاق صريح .

(الطعن ٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ص ٢٠ من ٣٢٦)

اذا كان قضاء المحكمة بالفسخ قد صدر اعمالاً لحكم المادة ١٥٧ من القانون المدني لا استناداً الى وجود شرط فاسخ صريح في العقد فان هذا القضاء يكون منشأ للفسخ لا مقرر له .

(الطعن ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ص ٢٠ من ١١١٨)

لئن كان الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو انذار عند الاخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه ان يسلب القاضى كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ، الا ان ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي ووجوب اعماله ، ذلك ان للقاضي الرقابة التامة للتثبت من انطباق الشرط على

١٥٧م

عبارة العقد ، كما ان له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون اعماله ، فان تبين له أن الدائن قد أسقط خياره فى طلب الفسخ بقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع ارادة فاسخ العقد أو كان الدائن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه ، أو كان امتناع المدين عن الوفاء مشروعاً بناء على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة توافر شروطه ، تجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى، فلا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى .

(الظعن ١٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٧٠س ٢١ ص ١١٨١)

واجب القضاء بالفسخ عند حصول الاتفاق عليه .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاب طرفى التعاقد الى ما طلباه من فسخ العقد فانه لا يكون ثمة محل بعد ذلك للتحدث عن شروط انطباق أحكام المادة ١٥٧ من القانون المدنى لأن مجال أعمالها هو فى حالة الشرط الفاسخ الضمنى أما فى حالة الفسخ الاتفاقى فالعقد يفسخ حتماً دون أن يكون للقاضى خيار بين الفسخ والتنفيذ .

(الظعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٧٤س ٢٥ ص ١٢٥٤)

الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه العقدى - القضاء ضد البائع بالفسخ - اغفاله بيان ان البائع قد أخل بالتزاماته الناشئة عن عقد البيع - قصور .

اذ يدل نص المادة ١٥٧ من القانون المدنى على أن الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه العقدى ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه الى أن المطعون عليهما - المشتريين - كانا معذورين فى التأخير فى إعداد مشروع العقد النهائى فى الميعاد المحدد لذلك ، ثم قضى بفسخ عقد البيع وبرد ما دفعه المشتريان من الثمن دون ان يبين

١٥٧م

ما اذا كان الطاعنان - البائمان - المقضى ضدهما بالفسخ ، قد أخلا بالتزاماتهما الناشئة عن ذلك العقد اخلا لا يستوجب الفسخ فانه يكون معيبا بالقصور في السبب .

(الطعنان ٢٨٦ لسنة ٣٨ق، ٥ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٥ م ٢٦ ص ٤٥٧)

الفسخ الاتفاقي - رقابة القضاء .

انه وان كان الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو انذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه ان يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، الا أن ذلك متوط بتحقيق الحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي ووجوب اعماله ، ذلك ان للقاضى الرقابة التامة للثبوت من انطباق الشرط على عبارة العقد . كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون اعماله فان تبين له أن الدائن قد أسقط حقه فى طلب الفسخ بقبوله للوفاء بطريقة تعارض مع ارادة فسخ العقد ، أو كان الدائن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه ، أو كان امتناع المدين عن الوفاء مشروعا بناء على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة توافر شروطه ، وجب عليه ان يتجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقي ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائى طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدنى . وإذ كان الطاعن قد تمسك بنزول المطعون ضدهن عن الشرط الصريح الفاسخ مستندا الى تنبيههن عليه بالانذار المعلن اليه فى ١٨/٧/١٩٦٧ بالوفاء باقى الثمن رغم فوات مواعيد استحقاقه ، وإلا اعتبرن العقد لاغيا ، ودون التمسك فى الانذار بالشرط الفاسخ الصريح الوارد فى العقد والى تراخيهن فى رفع دعوى الفسخ مدة طويلة بعد الانذار المعلن للطاعن فى

م ١٥٧

١٨/٧/١٩٦٧ وحتى ٢٧/٨/١٩٦٩ تاريخ رفع الدعوى وكان الحكم المطعون فيه ، الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه قد أعمل أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد فى العقد، دون أن يعرض للظروف والاعتبارات التى ساقها الطاعن على النحو المتقدم للتدليل على نزول المطعون ضدهن عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٨٧)

م ١/١٥٧ - التنازل عن طلب الفسخ - المجادلة بشأنه - مسألة موضوعية .

إذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه - برفض دعوى البائع بطلب الفسخ - انه قد استخلص لأسباب سائقة أن الطاعن تنازل ضمناً عن طلب الفسخ بحصوله على حكم بباقي الثمن نفذ به على العين المبيعة بعد أن نفذ على الزراعة القائمة بها ، فإن مجادلة الطاعن فى ذلك لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فيما يستقل به قاضى الموضوع .

(الطعن ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٧٢)

م ١/١٥٧ - الحق فى طلب الفسخ - النزول عنه .

لئن كان للبائع ان يطلب فسخ العقد اذا لم ينفذ المشتري التزامه بوفاء باقى الثمن عملاً بنص المادة ١/١٥٧ من القانون المدنى ، الا انه وفقاً للقواعد العامة يسقط حقه فى طلب الفسخ اذا تنازل عنه صراحة أو ضمناً .

(الطعن ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٧٢)

١٥٧م

الحق في طلب فسخ العقد جزاء اخلال أحد الطرفين بالتزاماته. م ١٥٧ مدني اعتبار العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه . عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه الا باتفاق صريح .

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من التقنين المدني على أن : في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعذاره المدين ان يطالب بتنفيذ العقد أو يفسخه».

والنص في المادة ١٥٩ من ذات القانون على أنه : في العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينسخ العقد من تلقاء نفسه ، يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء اخلال أحد طرفي العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص المكمللة لأرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح كما أن الفسخ القانوني يقع عند انقضاء الإلتزام على أثر استحالة تنفيذه فانقضاء هذا الإلتزام يستتبع انقضاء الإلتزام المقابل له .

(الطعن ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٠ ص ٣١ من ٢٠٨٢)

الأصل في العقود ان تكون ملزمة لطرفيها بمعنى عدم امكان انفراد احد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقدين الآخرين انه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتقابل منه ، وأيا كان الرأي في طبيعة هذا الاتفاق - وهل يعد تفاخا أو ابراما لعقد جديد - فإنه

م ١٥٧

كما يكون بايجاب وقبول صريحين يصح بايجاب وقبول ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع ان هي قالت بأيهما ان تورد من القرائن والأدلة أو من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن ارادتي طرفي العقد وكيف تلاقت هاتان ارادتان على حله. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أسس قضاءه بانفساخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٨/٧ على ما قرره المطعون ضده الأول في استجوابه من أنه قد أبلغ المطعون ضده الثاني سنة ١٩٦٤ بأنه يريد الأرض محل النزاع وطلب منه البحث عن مشتر آخر لها ، وقد تلاقت ارادته في ذلك مع ارادة المطعون ضده الثاني التي عبر عنها برد الثمن اليه كالثابت بالايصالات الصادرة عن ذلك من المطعون ضده الأول والتي تفيد استلامه للمبالغ المنته بها من أصل المبلغ الموجود طرفه والخاص بقطعة الأرض والتي لم يدع في دفاعه انها تغاير أرض النزاع ، واذا كان ذلك الذي استخلصه الحكم سائغا ومؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها في شأن هذا العقد ، وكان من المقرر انه لا مجال لاجراء الاعذار المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني في حالة الاتفاق على الفسخ اللاحق على التعاقد وكان الحكم المطعون فيه قد أجاب المطعون ضده الثاني الى ما طلبه من فسخ عقد البيع الصادر منه الى المطعون ضده الأول بسبب تلاقي ارادتهما على فسخه دون موجب للاعذار . لما كان ذلك كان مؤداه عدم امكان تنفيذ التزام المطعون ضده الأول بنقل ملكية الأرض المباعة الى الطاعن بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٩/٩ ومن ثم تكون دعوى الطاعن بطلب صحة ونفاذ هذا العقد الأخير غير مقبولة ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذه الأسباب على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

١٥٧م

الشرط الصريح الفاسخ حق المتعاقدين في الاتفاق عليه في العقد التكليف بالوفاء . وتوقي المستأجر الإخلاء لسداد الأجرة والمصاريف قيدين أوردتهما المشرع على هذا الاتفاق . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم قيام المأجر بواجبه أو استعمال المستأجر لرخصته . أثره . عدم تحقق الشرط لآثاره .

(الطعن ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩ من ٣٥ ص ٤٤٢)

الفسخ في العقود الملزمة للجانبين وفقا للمادة ١/١٥٧ مدني . لايشترط لأعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يميز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه .

(الطعن ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ من ٣٥ ص ٩٩٥)

تقدير قيام أسباب الفسخ . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائفا . المنازعة في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز إثباته أمام محكمة النقض .

(الطعن ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ من ٣٥ ص ٩٩٥)

لما كانت المادة ١/١٥٧ من القانون المدني تنص على أن : في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداده المدين أن يطالب بفسخ العقد ، وكان لايشترط لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يميز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بالفسخ إعمالا لشرط فاسخ قال أن العقد تضمنه وإنما قضى بالفسخ بعد أن سجل على الطاعة المستأجرة قعودها عن تنفيذ التزامها برفع اللوحات والإعلانات المضيئة وملحقاتها منذ أن استعملت

م ١٥٧

حقها في سداد ربع الأجرة بما اعتبره إخلالا بشروط العقد يصلح سبباً
لفسخه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٩٩٥)

للمدين أن يتوقى الفسخ بتنفيذ التزامه كاملا قبل صدور الحكم
النهائي في الدعوى .

(الطعن ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٣٩٠)

طلب فسخ العقد خضوعه لتقدير قاضي الموضوع . منح المدين
أجلا للوفاء بالالتزام. مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء في
غضون الأجل. إنقضاء الأجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم
بالفسخ حتما . بقاء العقد قائما والوفاء بالالتزام ممكنا بعد انقضاء
الأجل وحتى صدور الحكم النهائي.

(الطعن ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٣٩٠)

الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في
المهاد . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بالثمن بغير حق .
ثبوت الحق للمشتري في حبس الثمن عن البائع . أثره . لا محل لإعمال
الشرط الفاسخ ولو كان صريحا . مثال .

(الطعن ٢٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٨٧٧)

الشرط الفاسخ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مفترض
دائما في كل عقد تبادلي وهو - يدل عليه نص المادة ١٥٧ من
القانون المدني - جزاء مقرر لمصلحة الدائن لعدم قيام المدين بتنفيذ
إلتزامه التعاقدى.

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٥٩٤)

١٥٧م

الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني طبقاً للمادة ١٧٥ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخول المدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائي ما لم يتبين بحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن فلا عبرة بمقدار ما لم يوف به من إلزام المدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائي .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨)

حكمة الموضوع عملاً بنص المادة ١٥٧ من القانون المدني أن ترفض طلب الفسخ في حالة إخلال المدين بتنفيذ إلزامه إخلالاً جزئياً إذا رأت أن ما يتم تنفيذه قليل الأهمية بالنسبة إلى الإلتزام في جملة .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

وإن كان الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني يخول المدين أن يتوقى صدور الحكم بالفسخ بالوفاء بإلزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى إلا أن هذا الوفاء المتأخر يجب أن يتم طبقاً للأوصاف وبذات الشروط المتفق عليها - فالتنفيذ المعيب يعتبر في حكم عدم التنفيذ الجزئي ، وأن يكون مما لا يضار به الدائن ، ومحكمة الموضوع فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك إلى أسباب سائفة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص مسديداً على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب الأول والثالث والخامس - إلى أن الطاعن لم يراعى في تنفيذ المسلسلين الشروط المتفق

م ١٥٧

عليها سواء من حيث طريقة التصوير أو مكانه أو مدة بعض الحلقات
فيهما وأن قيمتهما المادية إنخفضت نتيجة التأخر في تنفيذهما عن
الأجل المحدد ورأت محكمة الموضوع في ذلك ما يبرر الفسخ دون أن
تعتد بهذا الوفاء المتأخر المعيب فلا تثريب عليها إن هي إلتفتت عن
دفاع الطاعن في هذا الشأن متى كان لا يستند الى أساس قانوني صحيح
ومن ثم فإن النعي يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٦)

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفسخ
البنى على الشرط الفاسخ التضمنى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني
يخول للمدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالدين الى ما قبل
صدور الحكم النهائي مالم يتبين ضخمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر بما
يضر به الدائن فلا عبرة بمقدار مالم يوف به من إلزام المدين عند نظر
الدعوى أمام محكمة أول درجة بل العبرة بما يكون عليه الحال عند
الحكم النهائي .

(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٩)

إستخلاص نية التفاسخ أو العدول عنه واقع إستخلاص محكمة
الموضوع بتقديره متى أقامت قضاءها على ما يؤدى الى النتيجة التى
إنتهت اليها .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢)

(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٢)

فسخ العقد . أثره . إنتحاله بالنسبة للغير بأثر رجعى .

(الطعن رقم ٢٧٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٨ لم ينشر بعد)

(نقض جلسة ١٩٧٩/٢/٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ ع ١ ص ٤٩١)

(نقض جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٧٠٨)

عدم جواز إنفراد أحد المتعاقدين بفسخ العقد دون رضا التعاقد الآخر التقابل من العقد . جواز أن يكون صراحة أو ضمناً . حكمة الموضوع سلطة رفض أو قبول دعوى الفسخ متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤ لم ينشر بعد)

(نقض جلسة ١٩٨٣/١/٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٤ ع ١ ص ١١٣)

(نقض جلسة ١٩٧٦/٣/٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ع ١ ص ٥٤٦)

فسخ العقد بقوة الشرط الصريح الفاسخ . شرطه . وجوب قيامه وعدم العدول عن إعماله .

(الطعن رقم ٢١٦٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

الإتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه . أثره . وقوع الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط دون حاجة لرفع دعوى به . وجوب أن تكون صيغة الإتفاق صريحة فى وقوع الفسخ وتطبيقه على عقود الإيجار الخاضعة للقانون المدنى دون قوانين الإيجار الإستثنائية .

م ١٥٧

المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن الإتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه يترتب عليه الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط دون حاجة لرفع دعوى بالفسخ ، إذ يقع هذا الفسخ الإتفاقي بمجرد إعلان الدائن رغبته فى ذلك دون حاجة الى رفع دعوى بالفسخ أو صدور حكم به فإذا ما لجأ الدائن الى القضاء فإن حكمه يكون مقروا للفسخ ولا يملك معه القاضى إهمال المدين لتنفيذ التزامه ولا يستطيع المدين أن يتفادى الفسخ بسداد المستحق عليه بعد إقامة دعوى الفسخ إذ ليس من شأن هذا السداد ان يعيد العقد بعد إنفساخه إلا انه يتعين ان تكون صيغة هذا الإتفاق صريحة الدلالة على وقوع الفسخ عند تحققه بلا حاجة الى تنبيه أو إنذار ، لما كان ذلك وكانت قاعدة الفسخ المتقدمة والواردة فى المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من القانون المدنى غير آمرة تسرى على العقود الملزمة للجانبين ومنها عقود الإيجار التى تخضع لأحكام القانون المدنى ويخرج عن نطاق تطبيقها قوانين الإجراءات الإستثنائية .

(الطعن ٣٢٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩٣ من ٤٤ ص ٣٩٥)

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم لسنة ١٩٩٣ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١/٥/١٩٩٣ وتسليم الشقة المبيعة وقالت بيانا لذلك أنها بموجب ذلك العقد باعت للطاعن الشقة المبيته به وبصحيفة الدعوى

م ١٥٧

بشمن قدره ٢٨٠٠٠ جنيها دفع منها عند التعاقد مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيها
وإتفق فى البند الخامس. منه على سداد الباقي على دفعتين بموجب
إيصالى أمانه يستحق الأول فى ١/٧/١٩٩٣ ويستحق الثانى فى
١/١/١٩٩٤ ونص فى البند السادس على انه إذا تخلف الطاعن على
السداد فى الميعاد المتفق عليه بإيصالى الأمانه يفسخ العقد تلقائيا وإذا
حل ميعاد استحقاق القسط الأول ولم يقم الطاعن بسداده رغم إعذاره
فقد أقامت الدعوى بطلباتها وتاريخ ٢٨/٣/١٩٩٤ قضت محكمة
أول درجه بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم
لسنة ... ق القاهرة وتاريخ ١٧/٥/١٩٩٥ قضت المحكمة بتأييد
الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن على
المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة
رأبها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجهين الأول
والثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى
بيان ذلك يقول انه دفع أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول الدعوى لأن
المطعون ضدها لم تقم بإعذاره وإن عقد البيع وإن تضمن شرطا يقضى
بفسخ العقد تلقائيا عند عدم الوفاء بباقي الثمن الا انه خلا من إتفاق
على وقوع الفسخ دون إعذار وإذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع
تأسيسا على أن المطعون ضدها أُنذرت الطاعن قبل رفع الدعوى طبقا
للتأيت بحافظة مستنداتهما فى حين ان هذا الإنذار المقدم لأول مرة أمام
محكمة الإستئناف لا يصحح الدعوى التى رفعت ابتداء بدونه فضلا عن
انه خاص بسداد مبلغ على سبيل الأمانه ولايتعلق بسداد باقى ثمن
الشقه المبيعه فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

م ١٥٧

وحيث ان هذا النعى غير شديد ذلك انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الفسخ هو حل للرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفى العقد الملزم للجانبين بالتزام ناشئ عنه والأصل فيه الا يقع الا بحكم القاضى - على نحو ما نصت عليه المادة ١٥٧ من القانون المدنى - وهو ما يستلزم إعدار المدين بوضعه قنترنا عرضوع :إلتاخر فى تنفيذ التزامه وكان الشارع لم يصرح بأن يجعل من الإخلال بالتزام أو توجبه الإعدار من شروط قبول دعوى الفسخ بل يكفى تحققها أثناء نظر الدعوى وقبل صدور الحكم النهائية فيها بإعتبار ان الإخلال بالإلتزام هو مناط الحكم بالفسخ وأن الإعدار هو شرط إيقاعه . لما كان ذلك وكان الثابت بحافظة مستندات المطعون ضدها المقدمة منها أمام محكمة الإستئناف بجلسة ١١/١٠/١٩٩٤ انها انطوت على إنذار الطاعن فى ٢٤/٨/١٩٩٣ - وقبل رفع الدعوى - تنبه عليه فيه بسداد مبلغ ٤٠٠٠ جنيهها قيمة ايصال الأمانه الذى يمثل قيمة القسط الأول من باقى الثمن الذى حل ميعاد استحقاقه فى ١/٧/١٩٩٣ وفقا للبند الخامس من عقد البيع ومن ثم فإن هذا الإنذار يعتبر إعدار للطاعن بالمعنى الذى حددته المادة ٢١٩ من القانون المدنى وتكون الدعوى بالتالى قد اكتملت لها مقومات قبولها ولا يغير من ذلك ان يكون هذا الإنذار قد قدم أمام محكمة الإستئناف . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى الى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينمى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة المادتين ١٦٠ ، ٢٦٩ من القانون المدنى اللتين تقضيان بأنه إذا فسخ العقد أو تحقق شرطه الفاسخ أعيد المتعاقدان الى ما كانا عليه قبل العقد .

١٥٧م

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك ان المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت ان تشمل صحيفة الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها والمقصود بهذا البيان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعززه الطاعن في الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . لما كان ذلك وكان الطاعن إذ اقتصر في بيان النعى على ما نسبته الى الحكم من مخالفته نص المادتين ١٦٠ ، ٢٦٩ من القانون المدني دون بيان أثر ذلك في قضائه فإنه يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الإستدلال والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أورد بمذواته أن الطاعن قدم مذكرة طلب فيها منحه أجلا للسداد فرفضت بإستجوابه بخصوص سداده لباقي الثمن وهذا الذي أورده الحكم يناقض ما تم بجلسته الإستجواب حيث حضر وكيل الطاعن وطلب أجلا للسداد الا أن المحكمة رفضت وطلبت منه سداد باقى الثمن بذات الجلسة وهو ما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك ان الثابت من محضر جلسة ١٩٩٥/٤/٩ المحددة للإستجواب بشأن ما أورده في صحيفة استئنافه من انه قام بعرض باقى الثمن على المطعون ضدها ان محامى الطاعن حضر بتلك الجلسة وصمم على الدفع بعدم قبول الدعوى وقرر وانه ليس لديه استعداد لعرض باقى المبلغ وإذ خلص الحكم من ذلك الى ان الطاعن إمتنع عن سداد باقى الثمن فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون غير صحيح .

وحيث ان الطاعن ينعى بالوجه الثاني من الشق الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول ان محكمة

١٥٧م

الإستئناف لم تنفذ الشق الثاني من الإستجابات الخاص بعقد الإيجار الذى قدم الطاعن صورة ضوئية منه والذى يوجبه أصبح الطاعن بعد فسخ عقد بيع الشقة مستأجرا لها من المظعون ضدها بما كان يترتب عليه رفض طلب التسليم وهو ما يعيب الحكم المظعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الصورة الفوتوغرافية للممحور العرفى لا يعتد بها فى الإثبات إذ هى لا تحمل توقيعاً لمن صدرت منه ولا تثريب على المحكمة إذا أطرحتها والتفت عنها دون ان تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لذلك . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم للتدليل على صحة ما تمسك به من استنجاهه شقة النزاع من المظعون ضدها سوى صورة فوتوغرافية من عقد إيجار لاحجية لها فى الإثبات فإنه لا على الحكم المظعون فيه ان التفت عن تحقيق هذا الدفاع العارى من الدليل ويضحي النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

(الطعن ٦٣٤٤ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٧ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك ان تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ونفى التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن محكمة الموضوع ولا دخل بحكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب سائفة ، وكان تقدير عمل الخير هو مما تستقل به تلك المحكمة أيضا دون معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض فإذا رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على المظعون التى وجهها الطاعن الى ذلك التقرير لأن فى أخذها به محمولا على أسبابه السائفة .

(الطعن ٣٢٨٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/١٢ لم ينشر بعد)

مادة ١٥٨

يجوز الاتفاق على ان يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائي عند علم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ، وهذا الاتفاق لايعفى من الاعذار ، الا اذا اتفق المتعاقدان صراحة على الاعفاء منه .

النصوص العربية للقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٦٠ لىبى و ١٥٩ سورى و ١٧٨ عراقى و ٢/٢١٠ كويتى و ٤/٢٤١ لبنانى و ١٤٣ سودانى و ٢٧١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المفكرة الايضاحية:

ويقضى مثل هذا الاتفاق الى حرمان العاقد من ضمانتين :

(أ) فالعقد يفسخ حتما دون ان يكون لهذا العاقد بل ولا للقاضى خيار بين الفسخ والتفويض . وانما يبقى الخيار للدائن بداهة .
(ب) ويقع الفسخ بحكم الاتفاق دون حاجة للتقاضى . على ان حرمان المدين من هاتين الضمانتين لا يسقط عنه ضمانه اخرى تتمثل فى ضرورة الاعذار ما لم يتفق المتعاقدان صراحة على عدم لزوم هذا الاجراء أيضا .

ان كان العقد مشروطا فيه انه اذا خالف المستأجر أى شرط من شروطه فللمؤجر اعتبار العقد مفسوخا بمجرد حصول هذه المخالفة بدون احتياج الى تنبيه رسمى أو تكليف بالوفاء ، وله الحق فى تسلم العين المؤجرة بحكم يصدر من قاضى الأمور المستعجلة ، فهذا شرط فاسخ صريح يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، ولا يبقى له فى اعتبار الفسخ حاصلا فعلا الا أن يتحقق من حصول مخالفة التى يترتب عليها . ولا يؤثر فى مدلول هذا الشرط وأثره القانونى ان يكون التمسك به من حق المؤجر وحده ، لانه فى الواقع موضوع لمصلحته هو دون المستأجر . والقول بأن نية المؤجر قد انصرفت عن الفسخ باقتصاره على طلب الأجرة فى دعوى سابقة هو قول مردود - لأن التنازل الضمنى عن الحق لا يثبت بطريق الاستنتاج الا من أفعال لا يشك فى أنه قصد بها التنازل عنه وليس فى المطالبة بالأجرة ما يدل على ذلك إذ لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التى يترتب الفسخ على التأخر فى دفعها .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٥/١/١٨)

إذا دفع بسقوط الحق فى التمسك بالشرط الفاسخ الصريح ، ولم يرد الحكم على ذلك الا بمجرد الإشارة الى طلب الفسخ مطلقا دون بيان للمراد منه هل هو الفسخ الصريح أو الفسخ الضمنى ، فهذا يكون قصورا فى التسيب يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٧)

ان شرط الفسخ لا يعتبر صريحا فى معنى المادة ٣٣٤ من القانون المدنى الا اذا كان يفيد انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه . أما اذا

١٥٨م

تعهد المشتري بأداء باقى ثمن المبيع فى ميعاد عينه فان لم يؤده فى هذا الميعاد كان للبائع الحق فى فسخ البيع ولو كان قد سجل ، فهذا ليس الا ترديدا للشرط الفاسخ الضمنى المنصوص عليه فى المادة ٣٣٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/١/١٧)

اذا لم يتفق على شرط فاسخ صريح ، وكان طلب الفسخ مقاما على الشرط الفاسخ الضمنى ، فان محكمة الموضوع تملك رفض هذا الطلب فى حالة الاخلال الجزئى اذا ما بان لها ان هذا الاخلال هو من قلة الشأن بحيث لم يكن يستاهل فى قصد العاقدين فسخ العقد ، وسلطة المحكمة فى استخلاص هذه النتيجة مطلقة لامعقب عليها .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٤)

ان المادة ٣٣٤ من القانون المدنى تقتضى أنه اذا اشترط فسخ البيع من تلقاء نفسه عند عدم دفع الثمن كان على القاضى ايقاع الفسخ على المشتري اذا لم يدفع الثمن بعد اعذاره بانذار ما لم يعف البائع بمقتضى العقد من هذا الاعذار . ومفهوم هذا بلا شبهة ان البائع يجب عليه اذا اختار الفسخ ان يعلمر المشتري بانذاره أى يكلفه الوفاء فاذا لم يدفع كان البائع فى حل من أعمال خياره فى الفسخ . واذن فباطل زعم المشتري ان الانذار الموجه اليه من البائع بوفاء التزاماته فى مدى اسبوع والا عد العقد مفسوخا من تلقاء نفسه يجب اعتباره تنازلا من البائع عن خيار الفسخ ، فان ذلك الانذار واجب قانونا لاستعمال الشرط الفاسخ الصريح .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٣)

١٥٨م

الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الاخلال بالإلتزام إلا اذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . فاذا كانت عبارة الشرط هي أنه « اذا أخلت المشتري بشروط هذا الصلح أو أحدها فيكون البيع لاغيا الخ » فانها لا تعدو ان تكون ترديدا للشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون فى العقود الملزمة للجانبين فلا يكون الفسخ حتميا .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠/١/١٢)

فسخ العقد لا يكون الا نتيجة لاتفاق المتعاقدين عليه أو لصدور حكم به وفقا لنص المادة ١١٧ من القانون المدنى القديم ، ولا يشفع لأحد ، المتعاقدين فى الانفراد بالفسخ قوله بقيام أسباب هى فى نظره مبررة للفسخ وبالتالي فلا جدوى له من النعى على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند الى هذا الأساس .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ من ٨ ص ٩٨)

لا يشترط القانون الفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح وعلى ذلك فان النص فى الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة الى تنبيه أو انذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه . فاذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من عبارات العقد ان نية المتعاقدين اتجهت عند تحريره الى اعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه عند اخلال الطاعتين (البائعين) بالتزامهما وبت هذا الاستخلاص على ماورد فى العقد من عبارات فسرتها بأنها تفيد الاتفاق على أنه فى حالة تخلفهما عن الوفاء بالتزامهما يصحان ملتزمين برد ما قبضاه من ثمن البيع الذى تخلفا عن تسليمه وذلك بدون أى منازعة

١٥٨م

وبلا حاجة الى تنبيه أو انذار وهو أثر لا يترتب الا على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه - وكان لاسبيل لحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير ما دامت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي أخذت به فان تكليف الشرط على مقتضى هذا التفسير بأنه شرط صريح فاسخ يسلب انحكمة كل سلطة في تقدير كفاية أسباب الفسخ - هذا التكليف لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن ٤٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٩٤٣)

متى كان الطرفان قد تراضيا على الغاء العقد فان هذا التراضي (التقابل) لا يكون له أثر رجعي الا اذا اتفقا على ترتيب هذا الأثر بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخا عنه .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٧/٤/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٨٢٥)

متى كان المظعون عليه قد رفع دعواه طالبا فسخ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعنين وطلب هؤلاء الأخيرون فسخ هذا العقد ، فان الحكم المظعون فيه اذ قضى بالفسخ تأسيسا على تلاقى ارادة المشتري والبايعين لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا ينال من ذلك ان كلا من الباعين والمشتري بنى طلب الفسخ على سبب مغاير للسبب الذي بناه الآخر اذ أن محل مناقشة ذلك وأعمال آثاره هو عند الفصل في طلب التعويض .

(الطعن ٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ١٢٥٤)

الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الاخلال بالالتزام الا اذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه .

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ١٣٢٨)

لا يشترط القانون ألفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير اسباب الفسخ وكل ما يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول مخالفة الموجبة له ، فالإتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، وحسبه ان يتحقق من توافر شروطه . ولما كانت محكمة الاستئناف قد التزمت هذا النظر وخلصت من عبارات البند الثالث من عقد البيع السالف الذكر بأن يعتبر هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بدون تنبيه أو إنذاره ان نية المتعاقدين قد اتجهت عند تحرير العقد الى اعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه بمجرد حلول ميعاد التنفيذ وعدم قيام الطاعنين بالوفاء بباقى الثمن دون حاجة الى إنذار أو حكم بالفسخ ، وأن الحكم المطعون فيه لم يشبه أى تناقض لان احواله على أسباب الحكم الابتدائى مقصود بها الاحالة عسلى ما لا تنقض لان احواله على أسباب الحكم الابتدائى مقصود بها الاحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة . وقد أيد الحكم الابتدائى بفسخ عقد البيع فلم يسوى مركز الطاعنين باستئنافهم وكان تصريح محكمة الموضوع بايداع باقى الثمن خزانة المحكمة لا يعتبر فصلاً فى الخصومة مما تستفاد به المحكمة ولايتها ، ويحوز حجية الأمر المقضى . لما كان ما تقدم فان هذا النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ص ٣٢٧ - ٢٠٥٢)

ان ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو إنذار أو حكم

١٥٨ م

من القضاء عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه يترتب عليه وقوع
الفسخ حتماً نفاذاً لذلك الاتفاق بمجرد تحقق الشرط دون أن يكون
للقاضى خيار فى أمره بل ويتحقق الفسخ دون حاجة الى التقاضى مالم
ينازع فى وقوع موجب الفسخ، وتقف مهمة القاضى فى هذه الحالة عند
حد التحقق من عدم الوفاء بالالتزام ليقرر اعتبار الفسخ حاصلًا فعلاً .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار العقد
مفسوخاً لتخلف الطاعن عن سداد أقساط الثمن فى الميعاد المتفق عليه
وتحقق الشرط الفاسخ المنصوص عليه صراحة بالبند الثانى من العقد تبعاً
لذلك فإن الاجراء الذى اتبعه الطاعن بعرض باقى الثمن عند نظر
الدعوى أمام محكمة الاستئناف وبعد تحقق الفسخ يكون عديم
الأثر ولا على المحكمة ان هى لم تعرض لهذا الاجراء أو ترد عليه .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١)

المقرر أنه متى كان الطرفان قد إتفقا فى عقد البيع على أن يكون
مفسوخاً فى حالة تأخر المشتري عن دفع باقى الثمن فى الميعاد المتفق
عليه من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو إعدار أو حكم من القضاء
فإن العقد يفسخ بمجرد التأخير عملاً بنص المادة ١٥٨ من القانون
المدنى ولا يلزم إذن أن يصدر حكم بالفسخ ، كما لا ينال من أعمال
أثره أن يكون لصاحبه الخيار بينه وبين التنفيذ إذ يبقى له دائماً الخيار
بين إعمال أثره وبين المطالبة بالتنفيذ العيى .

(الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

القانون لا يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ألفاظاً
معينة للشرط الفاسخ الصحيح وأن النص فى الإتفاق على ترتيب آثار

١٥٨م

الفسخ بغير حاجة الى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا - كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، أما إذا كان من حق المشتري قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً ولما كان إلتزام المشتري بدفع الثمن في عقد البيع يقابله إلتزام البائع بنقل الملكية الى المشتري فإن إخلال البائع بهذا الإلتزام يغول للمشتري الحق في الإمتناع عن دفع الثمن .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١)

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الإلتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن الوفاء بإلتزاماته ، ومنها عدم سداد أى قسط من أقساط الثمن في ميعاده ، من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإلتفائي ووجوب إعمال ذلك إذ أن للقاضي الرقابة التامة للوقوف إبتداء من عبارة العقد - على مدى قيام الشرط أو إنتطابقه ثم التثبت بعد ذلك من وقوعه وتحققه كما أن له عند التحقق من كيان مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله فإن تبين له أن الدائن قد أسقط حقه في طلب الفسخ صراحة أو ضمناً لقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فسخ العقد جاز له أن يتجاوز عن شرط الفسخ الإلتفائي وأن ينزل دونه على واقعة الدعوى أحكام الفسخ القضائي .

(الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦)

م ١٥٨

. لئن كان مؤدى نص المادة ١٥٨ من القانون المدنى أن الإتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى حدود الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق احكام من توافر شرط الفسخ الإتفاقى ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتثبت من إنطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون إعماله .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

الشرط الفاسخ لا يعتبر صريحا فى حكم المادة ١٥٨ من القانون المدنى إلا إذا كان يفيد إنفساخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالإلتزام .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

مادة ١٥٩

فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

السورى ١٦٠ واللىبى ١٦١ والعراقى ١٧٩ واللبنانى ٢٤٤ و١/٢١٥ كويتى و١/٢٧٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المشكلة الايضاحية :

الفسخ القانونى يقع عند انقضاء الالتزام على اثر استحالة تنفيذه فانقضاء هذا الالتزام يستتبع انقضاء الالتزام المقابل له لتخلف سببه ولهذه العلة ينفسخ العقد من تلقاء نفسه أو حكم القانون بغير ما حاجة الى التقاضى بل وبغير اعدار متى وضحت استحالة التنفيذ وضحوا كافيا .. ثم يقضى بالتعويض تبعاً لما اذا كانت هذه الاستحالة راجعة الى خطأ المدين أو تقصيره أو الى سبب أجنبى لايد له فيه .

احكام القضاء :

والنص فى المادة ١٥٩ من ذات القانون على أنه : فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه

م ١٥٩

الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ، يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفي العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو أخذ من نطاقه إلا باتفاق صريح كما أن الفسخ القانوني يقع عند انقضاء الالتزام على أثر استحالة تنفيذه فانقضاء هذا الإلتزام يستتبع انقضاء الإلتزام المقابل له .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٠ ص ٣١٨/٢٠٨٢)

لما كان النص في المادة ١٥٩ من القانون المدني على أنه ، في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه ، انقضت معه الالتزامات المقابلة له ، وينفسخ العقد من تلقاء نفسه مفاده ان الفسخ يقع عند انقضاء الإلتزام لإستحالة تنفيذه ، لان هذا الانقضاء يستتبع انقضاء الإلتزام المقابل له لتخلف سببه بما مؤداه انفساخ العقد من تلقاء نفسه أو بحكم القانون بغير حاجة الى التقاضى ، بل وبغير اعدار متى وضحت استحالة التنفيذ وضوحا كافيا والمقصود بالاستحالة التى ينقضى بها الإلتزام هو الاستحالة المطلقة بطرء حالة قاهرة أو حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرر منه ، وكان عقد العمل - كغيره من العقود الملزمة للجانبين - يعتبر منتهيا بانفساخه لقوة قاهرة تعوق التزام ناشئ عنه وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني ، ويقع هذا الانفساخ من تلقاء نفسه قبل انتهاء المدة اذا كان العقد محدد المدة دون مراعاة المهلة اذا كان غير محدد المدة وسواء طرأت القوة القاهرة فى جانب العامل فمنعه من تنفيذ العمل أو فى جانب صاحب العمل فمنعه من تقديم العمل ، ولما كان صدور

التشريعات الاستثنائية في نطاق فعل الحاكم اذا منعت تنفيذ التزام العامل تعتبر قوة القاهرة وسببا أجنبيا مؤديا لانفساخ عقد العمل . ولما كان الثابت في الدعوى ان العقد المؤرخ ١٠/٧/١٩٦٠ هو عقد موسمي بمقتضاه يعمل الطاعن لدى المطعمون ضدها مندوب مشتروات ، أقطان زهر بحلقة اخلة الكبرى والزراوى مقابل عمولة وأن هذا العقد كان يتجدد سنويا حتى موسم ١٩٦٤/١٩٦٥ ثم انفسخ بقوة القانون وفقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني لاستحالة تنفيذه لسبب أجنبى لايد للمطعمون ضدها فيه هو تطبيق نظام التسويق التعاونى للأقطان اعتبارا من أول موسم ١٩٦٥/١٩٦٦ ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم للمطعمون فيه قد أسس قضاءه بانتهاء عقد عمل الطاعن موضوع التداعى على تحقق السبب الأجنبى بالغاء تجارة الأقطان فى الداخل وتطبيق نظام التسويق التعاونى للقطن ، وكان الحكم للمطعمون فيه قد أفسح فى مدوناته على « أنه لا مشاحة فى القول بأن العقد سند المستأنف (الطاعن) فى دعواه والمؤرخ ١٠/٧/١٩٦٠ واخرر فيما بينه وبين شركة النيل للحليج وقد انتهى بقيام الدولة على شئون تجارة الأقطان يعد تأميمها ، ولقد رأت الدولة الا تحرم تجار الأقطان وموظفيهم الذين كانوا يزاولون هذه التجارة فى القطاع الخاص من مصادر رزقهم فألحقتهم بشركات الأقطان التابعة للقطاع العام فى أعمال تتناسب مع الأعمال التى كانوا يقومون بها ودون اتباع القواعد والضوابط المقررة فى لوائح التوظيف بالقطاع العام وذلك الى حين الانتهاء من تسوية حالاتهم وفقا لما أسفر عنه بحث حالة كل منهم رغبة فى أن تصل فى الحال مورد رزقهم ، وصدر فى هذا الخصوص منشور المؤسسة المصرية العامة للقطن رقم ٣٣ سنة ١٩٦٥ بشأن توزيع تجار وسماسرة القطن على الشركات التابعة لها ، وذلك مما حدا بالمستأنف (الطاعن) ان يلتمس تطبيق القرار المذكور على حالته

م ١٥٩

بكتاب تاريخه ١٩٦٥/٥/٢٠ وبعد ان أورد اسمه فى كشوف الحصر فعقد العمل ازاء ذلك أصبحت تحكمه تلك الرابطة القانونية التى نشأت بعد تولي الدولة شئون تجارة الاقطان وعلى أثرها أضحي العقد الأول سالف الذكر والمؤرخ ١٩٦٠/٧/١٠ والذي ركن اليه المستأنف فى دعواه منتهيا ، وكان هذا الذى أورده الحكم سائغا وله أصله الشابت فى الأوراق وكافيا لحمله ومواجهة دفاع الطاعن . لما كان ذلك وكان تحديد أجر الطاعن بعد الحاقه بالمطعون ضدها تطبيقا لمنشور المؤسسة المشار اليه قد تم بكفاءة تحت التصوية لا تقل عن الحد الأدنى المقرر للأجر قانونا ، فان النعى عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧)

مادة ١٦٠

إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

السوري م ١٦١ والليبي م ١٦٢ والعراقي م ١٨٠ واللبناني ٢٤٠ ، ٢٤٢ و ٢١١ ، ٢١٦ كويتي و ٢٧٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

اللمكرة الإيضاحية:

ويترتب على الفسخ قضائيا كان أو اتفاقيا أو قانونيا انعدام العقد انعداماً يستند أثره فيعتبر كأن لم يكن . وبهذا يعود المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيرد كل منهما ما تسلم بمقتضى هذا العقد بعد ان تم فسخه وإذا أصبح الرد مستحيلاً وجب التعويض على الملتزم وفقاً للأحكام الخاصة بدفع غير المستحق .

أحكام القضاء:

لما كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد وكان يترتب على الفسخ إنحلال العقد بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المباعة إلى البائع ولا تنفذ في

١٦٠ م

حقه التصرفات التي ترتب عليها كما يكون للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه وذلك كإثر من آثار فسخ العقد .

(الطعن ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ من ١٧ ص ٧٠٨)

مؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى أنه إذا فسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل إبرامه .

(الطعن ١٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ص ٣٨١)

القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه . التزام المشتري برد العين المباعة إلى البائع ويأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن .

مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى ان الفسخ يترتب عليه انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ، ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شئ الى ما كان عليه من قبل ، وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع ان تعود العين المباعة الى المظعون عليه - البائع - وأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن .

(الطعن ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩ من ٢٧ ص ١٤٦٧)

النص فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى على أنه : إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، قطعى الدلالة على الأثر الرجعى للفسخ ، وعلى شموله العقود كافة ، إلا أنه من المقرر بالنسبة لعقد المدة أو العقد المستمر والدورى التنفيذ -

١٦٠ م

كالإيجار - أنه يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعى ، لأن الزمن فيه مقصود لذاته بإعتباره أحد عناصر اخل الذى ينعقد عليه ، والتقابل بين الإلتزامين فيه يتم على دفعات بحيث لا يمكن الرجوع فيما نفذ منه فإذا أفسخ عقد الإيجار بعد البدء فى تنفيذه ، فإن آثار العقد التى أنتجها قبل الفسخ تظل قائمة عملياً ويكون المقابل المستحق عن هذه المدة له صفة الأجرة لا التعويض ولا يعد العقد مفسوخاً إلا من وقت الحكم النهائى الصادر بالفسخ لا قبله ويعتبر الفسخ هذا بمثابة إلغاء للعقد فى حقيقة الواقع .

(الطعن ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧ ص ١٤٣٠ ع ٤٩١)

مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى إن الفسخ يترتب عليه انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن فيسترد كل متعاقد ما قدم للآخر ، ويقوم إسترداد الطرف الذى نفذ إلتزامه ماسدده للآخر من مبالغ فى هذه الحالة على إسترداد مادفع بغير حق الأمر الذى أكدته المادة ١٨٢ من القانون المدنى بنصها على أنه يصح إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لإلتزام زال سببه بعد أن تحقق ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٨٥/٣ من القانون المدنى تلزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد إعتباراً من تاريخ قيد صحيفة الدعوى موضوع الطعن بقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٦)

النص فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه يترتب على فسخ عقد البيع انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه بحيث تعود العين المبيعة الى البائع - بالحالة

١٦٠ م

التي كانت عليها وقت التعاقد - وأن يرد الى المشتري مادفعه من الثمن .

(الطعن ١٤٥٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ من ٣٤ ص ٦٥٢)

إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين إلزامه لسبب أجنبي . أثره إنفساخ العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالإلتزام تبعة الإستحالة . المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدني إنتهاء الحكم سائغا الى إستحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة وفسخ عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن وإلزامه برد الثمن الى المطعون ضدهما . النعى عليه على غير أساس .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عقد البيع ينفسخ حتما من تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ، ويترتب على الإنفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعة الإستحالة فى هذه الحالة المدين بالإلتزام الذى إستحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة فى العقد الملزم للجانبين . إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه الى أسبابه قد إنتهى الى هذه النتيجة حين ذهب الى أن إستحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة يقتضى عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن وبالتالي فإنه يلزم برد الثمن الى المطعون ضدهما بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني ، وكان ما استخلصه سائغا له أصله الثابت من الأوراق ومؤديا الى ما إنتهى اليه ولا مخالفة فيه للقانون ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١ من ٤١ ص ٣٣٧)

١٦٠ م

يترتب على فسخ العقد إنحلالة بآثر رجعى ويعتبر كأن لم يكن
ويعاد كل شئ الى ما كان عليه .

(الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٥٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)

(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

في العقود الملزمة للجانبين اذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين ان يمتنع عن تنفيذ التزامه اذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

السوري م ١٦٢ والليبي م ١٦٣ والعراقي م ٢٨٠ و ٢٧٠ لبناني و ٢١٩ كويتي .

المذكرة الإيضاحية:

فالعقد لا يفسخ في هذه الصورة ولا تنقضي الالتزامات الناشئة عنه على وجه الإطلاق بل يقتصر الأمر على وقف تنفيذه وهذا هو الفارق بين الفسخ والدفع بعدم تنفيذ العقد ومهما يكن من شيء فليس يباح للعاقد ان يسعى استعمال هذا الدفع فلا يجوز له أن يتمسك به ليمتنع عن تنفيذ التزامه اذا كان الالتزام المقابل له كاد أن يكمل نفاذه وأصبح بذلك ما لم ينفذ منه ضئيلاً لدرجة لا تبرر اتخاذ مثل هذا الاجراء . وتطبيق الأحكام الخاصة بالحس في أحوال انحلال العقود الملزمة للجانبين بسبب من أسباب البطلان أو الفسخ أو الالفاء أو الاقالة ذلك ان انحلال العقد يوجب على كل من المتعاقدين رد ما أدى اليه فيحوز لكل منهما ان يحبس ما استوفاه مادام المتعاقد الآخر لم يرد اليه ما تسلمه منه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى ان مورث الطاعنين قد أخل بالتزامه عمدا وقصر في الوفاء به وجحد تمهده وأعرب في جلاء ووضوح عن نيته في عدم الوفاء عينا فانه لا يقبل منه الدفع بعدم تنفيذ الالتزام المقابل لالتزامه هو والذي أصر على عدم الوفاء به .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ من ٩ ص ٧٠٣)

خولت المادة ١٦١ من القانون المدني للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين حقا في أن يمتنع عن تنفيذ التزامه اذا لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به . وهذا الحق - وهو ما اصطلح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ - ان هو الا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين . ولكن كان المعتصم بهذا الحق أو الدفع في غير حاجة الى دعوى يرفعها على التعاقد الآخر للترخيص له باستعمال هذا الحق بل له أن يتربص حتى ترفع عليه الدعوى من ذلك التعاقد الآخر بمطالبته بتنفيذ ما توقف عن تنفيذه من التزاماته فيتمسك فيها حينئذ بحقه في عدم التنفيذ إلا أنه ليس في القانون ما يمنعه من رفع دعوى على التعاقد الآخر بالإسناد الى حقه هذا اذا ما أنكره عليه هذا التعاقد أو نازعه في مدى يحق له حبسه من التزاماته وأراد هو من ناحية أخرى أن يؤمن نفسه من عواقب ما قد يقع فيه من خطأ في تقدير هذا المدى ذلك ان لكل حق دعوى تحميه عند الاعتداء عليه وتقرره عند المنازعة فيه .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ من ١٦ ص ١٠١٨)

ليس للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء وما أجازته المادة ٢٠٩ من القانون المدني للدائن في حالة الاستعجال من القيام بهذا التنفيذ على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء ان هي الا رخصة منحها المشرع للدائن ملحوظا فيها مصلحته ولا يمكن مواخذته على عدم استعمالها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من عدم قيام المستاجر بالتنفيذ العيني - بازالة أعمال التعرض من المؤجر - على نفقته أو على نفقة المؤجر بغير ترخيص من القضاء دليلا على إساءة المستاجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ - بالامتناع عن الوفاء بالأجرة - فانه يكون قد آخذ على عدم قيامه بعمل لا يجيزه القانون أو لا يستلزمه ويكون هذا التدليل من الحكم فاسدا ومنطويا على مخالفة القانون .

(الظعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٠١٨)

اذا تمسك المستاجر بالبقاء في العين المؤجرة تنفيذا لعقد الايجار ولم يرضخ لارادة المؤجر في أن يستقل بفسخ العقد فانه يستعمل حقا له استعمالا مشروعاً ومن ثم فلا يمكن ان يتخذ من مسلكه هذا دليلا على التعسف في استعمال الدفع بعدم التنفيذ فإن ذلك الحكم المطعون فيه على إساءة المستاجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ (بالامتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض) بأنه لم يستجب لرغبة المؤجر في اخلاء مسكنه وأصر على البقاء وتنفيذ العقد فان هذا التدليل يكون فاسدا ومنطويا على مخالفة القانون .

(الظعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٠١٨)

شرط الدفع بعدم التنفيذ ان يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه التزاما مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا . فاذا كان العقد يوجب

١٦١ م

على أحد المتعاقدين ان يبدأ بتنفيذ التزامه قبل التعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا ان ينتفع بهذا الدفع .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٣ من ١٧ ص ٥٠٤)

لا يجوز للمتعاقد المكلف بالبدء فى التنفيذ ان يتمسك بعدم تنفيذ المتعاقد الآخر لالتزامه .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ من ١٧ ص ١٢٧٩)

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يشترط لاستعمال الدفع بعدم التنفيذ تطبيقا لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى ان يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا ، فاذا كان العقد يوجب على أحد العاقدين ان يبدأ بتنفيذ التزامه قبل التعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا ان ينتفع بهذا الدفع . لما كان ذلك وكان الاتفاق على أن يعتبر عقد التنازل ملغيا عند عدم دفع الطاعن باقى المبلغ المستحق فى ذمته ومقداره ٢٤٨٠ جنيه فى الموعد المتفق عليه بدون اذار أو اجراءات قضائية بنسخ به العقد بمجرد التأخير عملا بالمادة ١٥٨ من القانون المدنى. ولا يلزم ان يصدر بالنسخ حكم مستقل بناء على دعوى المطعون ضدها بل يجوز للمحكمة أنه تقرر انه حصل بالفعل بناء على دفع المطعون ضدها أثناء نظر الدعوى المرفوعة من الطاعن ، ومتى وقع النسخ بمقتضى شروط العقد فان ايداع الطاعن المبلغ المستحق ليس من شأنه ان يعيد العقد بعد انفساخه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعول على الدفع بعدم التنفيذ المبدى من الطاعن ولم يمتد بقيامه أثناء نظر الدعوى بايداع باقى الثمن لحساب المطعون ضدها ، وقضى برفض الدعوى لتحقيق فسخ العقد

اعمالاً للشرط الفاسخ الصريح لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ما تقدم وكان تحقق وقوع فسخ العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الأولى من وقت امتناعه عن الوفاء لها بباقي الثمن في الموعد المتفق عليه يطلق يدها في أن تصرف في العين التي اشترتها وفي أن ترتب عليها ما شاءت من حقوق غيبته فإنه لا يكون للطاعن شأن في الحديث عن حق الامتياز الذي رتبته المطعون ضدها على العين بعد أن زال التزامها قبل الطاعن بفسخ العقد من قبل أن ترتب هذا الالتزام .

(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ ص ٣٣، ٥٦٦)

يشترط لقبول الدفع بعدم التنفيذ على نحو ما تنص المادة ١٦١ من القانون المدني أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الأداء أى واجب التنفيذ حالاً فإذا كان العقد يوجب على أحد المتعاقدين أن يبدأ بتنفيذ التزامه أولاً قبل المتعاقد الآخر فلا يحق له أن يتمسك بهذا الدفع وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسك به الطاعن في هذا الشأن بما حاصله أن عقد البيع لم يحدد ميعاداً لتسليم الشقة بل أنه نص في البند الثاني عشر منه على عدم أحقية الطاعن في استعجال أعمال البناء والتشطيب مادام العمل يسير في حدود إمكانيات البائع وطبقاً لتسييرات إدارة الاسكان فيما يختص باذونات شراء مواد البناء وأن المشتري لم يثبت أن البائع تقاعس عن اتمام أعمال البناء رغم توافر الامكانيات والتسييرات المذكورة وإذا كان ما حصله الحكم في أسبابه سائفاً ويتفق مع ما جرى به الاتفاق المبرم بين الطرفين فإن تمسك الطاعن بعدم التنفيذ يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١)

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع لا يعتبر مفسوخاً إعمالاً للشرط الفاسخ الضمني بمجرد تخلف المشتري عن تنفيذ التزامه بالوفاء

م ١٦١

بالثمن ، بل يتعين لكي تقضى المحكمة بإجابة البائع الى طلب الفسخ أن يظل المشتري متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي فإذا ما قام المشتري بتنفيذه قبل ذلك إمتنع قانوناً الحكم بالفسخ ولو كان هذا الوفاء بعد إنقضاء الأجل المحدد فى العقد بل وبعد رفع دعوى الفسخ .

(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

الدفع بعدم التنفيذ . إقتضاه على ما تقابل من التزامات طرفى التعاقد . العبرة فيه بإرادتهما . محكمة الموضوع حق إستظهارها . م ١٦١ مدنى .

جرى قضاء هذه المحكمة - على أن مجال اعمال الدفع بعدم التنفيذ وفقاً لما نص عليه المادة ١٦١ من القانون المدنى - مقصور على ما تقابل من التزامات طرفى التعاقد ، ومناطق ذلك ما اتجهت اليه إرادتهما ، وهو ما محكمة الموضوع حق إستظهاره .

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٦ م ٣٦ ص ٩٧٠)

يتعين التمسك بالدفع بعدم التنفيذ فى العقود الملزمة للجانبين ألا يكون التمسك به قد أخل بالتزامه عمداً أو قصر فى الوفاء به ووجد تعهده وأعرب فى جلاء ووضوح عن نيته فى عدم الوفاء عيناً .

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٨)

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضمتها الأولى والثانى أقاما الدعوى رقم لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى الفيوم على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٨٠/٨/٣٠ المتضمن بيعها وشقيقتها أرضاً

م ١٦١

زراعيه مساحتها ٨ ص ، ٢٠ ط ، ٢ ف مشاعا فى ٨ ص ، ٨ ط ، ٣ ف مبينة بالصحيفة والعقد وتسليمها لهما خاليه من وضع يد الغير ، وقالا بيانا لها أنه بموجب ذلك العقد باعا وشقيقهما المذكور الى الطاعن تلك الأرض لقاء ثمن إجمالى مقداره ٣٤٢٥٠ جنيه دفع منه مبلغ ٢٤٢٠٠ جنيه على دفعات وتبقى لهما مبلغ ١٠٠٥٠ جنيه ، وإذ لم يتم بسداد المتبقى من الثمن رغم تعهده فى البند الثالث من العقد بأدائه فى موعد غايته شهر ديسمبر سنة ١٩٨١ وإنذاره بالفسخ فقد أقاما الدعوى . أدخل الطاعن المظنون ضده الثالث على انه مالك لمساحة ٢٣ ص ، ٢٢ ط مشاعا فى مسطح ٨ ص ، ٨ ط ، ٣ ف ولأن المظنون ضدهما الأولى والثانى يختصان فقط بمساحة ٩ ص ، ٩ ط ، ٢ ف من هذا القدر الا أنهما باعا له مساحة ١٢ ص ، ٢٠ ط ، ٢ ف بما يزيد عن نصيبهما بحوالى ٣ ص ، ١١ ط ثم دفع بعلم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ولعلم سبقها بإنذار من جميع الباتعين . وتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٠ قضت محكمة أول درجة برفض هذين الدفيعين ورفض الدعوى . استأنف المظنون ضدهما الأولى والثانى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٦٩ لسنة ٢٥ بى سويف « مأمورية الفيوم » وتاريخ ١٩٩١/٥/٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البيع المورخ ١٩٨٠/٨/٣٠ ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المظنون فيه خطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقول انه قد وجه اليه الإنذار بفسخ عقد البيع من المظنون ضدها الأولى دون

١٦١ م

البائعين الآخرين - المطعون ضده الثانى وشقيقه المالكين لأربعة أخماس القدر المبيع مما يدل على تمسكهما بالعقد ، وإذ أعمل المحكم المطعون فيه آثار ذلك الإنذار بالنسبة لجميع البائعين وقضى بفسخ العقد كله ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله - أنه إذا تولى أحد الشركاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تولى أحد الشركاء المشتاعين إدارة المال الشائع دون إعتراض الباقين عد وكيلا عنهم ، وكان الثابت من عقد البيع سند الدعوى أن الطاعن قد إشتري أطيان النزاع من المطعون ضدهما الأولين وشقيقهما المالكين لها على الشيوخ ، فإن أفراد المطعون ضدها الأولى بتوجيه إنذار للطاعن بالفسخ ثم رفع الدعوى بطلبه لعدم سداد باقى الثمن دون إعتراض من المطعون ضده الثانى وشقيقه المذكور، فإنها تعد وكيله عنهما فى إتخاذ هذين الإجراءين بإعتبارهما من أعمال الإدارة ، وإذ إلتمز المحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل أثرهما فى قضائه فإنه يكون قد إلتمز صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسببين الثانى والثالث على المحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال وفى بيانهما يقول انه تمسك فى دفاعه بأن قيامه بحبس باقى الثمن لم يكن بفرض الماطلة أو بسبب إستحقاق المبيع وإنما كان لعدم إستقرار المراكز القانونية للبائعين حتى تبين له أحقية كل منهم فى الثمن المتفق عليه فيؤديه اليه ، ودلل على ذلك بقيام المطعون ضده الثالث برفع الدعويين رقمى ... لسنة ... ، لسنة م . ك الفيوم على المطعون ضدهما الأولين طلب فى الأولى منهما تثبيت ملكيته لمساحة ٢٣م ٢٢ط وفى الثانية ببيع هذه المساحة ، إلا ان المحكم المطعون فيه أقام

قضائه بفسخ عقد البيع سند الدعوى على أنه قد إشتري المبيع ساقط الخيار بما يسقط معه ضمان البائع عملا بنص المادة ٢/٤٤٦ من القانون المدنى مع أن البائع يعتبر مسئولاً عن إستحقاق المبيع متى كان ناشئاً عن فعله وإن كل إتفاق يقضى بغير ذلك يقع باطلاً مما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى غير سليم ذلك أنه لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لئن كانت المادة ١٦١ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا كانت الإلتزامات المتقابله مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وتطبيقاً لهذا النص أجازت المادة ٤٥٧ من هذا القانون للمشتري ما لم يمنعه شرط فى العقد ان يحبس الثمن إذا خيف على المبيع أن ينزع من تحت يده ، مما مقتضاه ان قيام هذا السبب لدى المشتري يخوله الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط يمنعه من ذلك كشرائه للمبيع ساقط الخيار أى علماً بأن البيع إحتمالى وأنه أقدم عليه متحملاً مخاطره ، ففى هاتين الحالتين يمتنع عليه إعمال حقه فى حبس الثمن لأنه لا يجوز له الرجوع على البائع بضمان الإستحقاق الناشئ من قبل الغير وفقاً لما تقضى به المادة ٢/٤٤٦ من القانون المدنى ، إذ هو فى الحالة الأولى يكون قد أسقط حقه بتنازله عنه بعد ثبوته له ، والساقط لا يعود وفى الحالة الثانية فإن شراؤه المبيع ساقط الخيار يفترض حتماً شرط إسقاط الضمان ، لما كان ذلك وكان البين من نصوص عقد البيع سند الدعوى انه جاء خلواً من نص يسقط التزام البائعين بضمان الإستحقاق الذى قد ينشأ منهما وإغما

م ١٦١

نص في البند ثالثا منه انه تم البيع والشراء ساقط الخيار بضمن إجمالى مقداره ٢٤٢٥٠ جنيه ، ومن ثم فلا يكون للطاعن وقد أقدم على الشراء ساقط الخيار الحق فى حبس باقى الثمن ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بفسخ عقد البيع سند الدعوى على أن الطاعن لم يوف بباقى الثمن الى المطعون ضدهما الأولين رغم إنذاره بعد أن أسقط حقه فى الضمان بشرائه المبيع ساقط الخيار فإمتنع عليه استعمال حقه فى الحبس عملا بالمادتين ٤٥٧ ، ٤٤٦/٢ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن . -

(الطعن رقم ٣٢٦٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٩٦ لم ينشر بعد)

الفصل الثاني الارادة المنفردة

مادة ١٦٢

(١) من وجه للجمهور وعنا بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم باعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل ولو قام به دون نظر الى الوعد بالجائزة أو دون علم بها .

(٢) واذا لم يعين الواعد أجلا للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده باعلان للجمهور ، على الا يؤثر ذلك في حق من أتم العمل قبل الرجوع في الوعد . وتستقط دعوى المطالبة بالجائزة اذا لم ترفع خلال ستة أشهر من تاريخ اعلانه العدول للجمهور .

التصوص العربية المقابلة:

- هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية:

م ١٦٣ السوري وم ١٦٤ الليبي وم ١٨٥ العراقي وم ١٧٩ اللبناني وم ٢٢١ ، ٢/٢٢٢ كويتي وم ٢٨١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

لما كان ذلك وكان التقنين للمدني الملغى لم يورد نصاً يحكم الوعد بالجائزة بإعتباره صوره من صور الإلتزام الناشئ عن الإرادة المنفردة ولم

م ١٦٢

يمكن من الممكن رد الوعد بالجائزة إلا إلى أحكام العقد التي توجب أن يتلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً إذا التزم هذا النظر .

(نقض جلسة ١٩٦١/٣/٣٠ من ١٢ مج فنى مدنى ص ٢٩٤)

الوعد بالجائزة على ما تشترط المادة ١٦٢ من القانون المدنى يقوم أساساً على توافر أركان معينة منها أن توجه الإرادة إلى الجمهور أى إلى أشخاص غير معينين فإذا ما وجهت الى شخص معين خرجت عن أن تكون وعداً بجائزة وسرت عليها قواعد الإيجاب فلا بد أن يقتصر بها القبول وتصبح عقداً لا إرادة منفردة . وإذ كان الاقرار موضوع النزاع لا يعدو أن يكون اتفاقاً بين الطاعن وموكليه على قدر الاتعاب المستحقة له فإن شروط المادة ١٦٢ سائلة الذكر تكون قد تخلفت ويكون الحكم فيما انتهى اليه قد صادف صحيح القانون .

(نقض جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ من ٢٨ مج فنى مدنى ص ٥١١)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الوعد بالجائزة قد صدر من المطعون عليها بعد ادلاء الطاعن بمعلوماته ، وأن هذا الوعد يخضع فى تكييفه للقانون المدنى القديم الذى لا يعترف بالارادة المنفردة باعتبارها منشئة للالتزام ، وأن ذلك يقتضى الرجوع الى القواعد العامة لأحكام العقد التي توجب ان يتلاقى الإيجاب القبول - لما كان ذلك وكان التقنين المدنى الملغى لم يورد نصاً يحكم الوعد بالجائزة باعتبارها صوره من صور الإلتزام الناشئ عن الإرادة المنفردة ولم يكن من الممكن رد الوعد بالجائزة إلا إلى أحكام العقد التي توجب أن يتلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً إذ التزم هذا النظر .

(نقض جلسة ١٩٦١/٣/٣٠ من ١٢ مج فنى مدنى ص ٢٩٤)

١٦٣م

الفصل الثالث العمل غير المشروع ١ - المسؤولية عن الأعمال الشخصية

مادة ١٦٣

كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار
العربية المواد التالية :

مادة ١٦٦ لىبى و ١٦٤ سورى و ١٨٦ - ١٩٠ و ١٩٢ -
٢٠٤ عراقى و ١٢١ - ١٢٣ لبنانى و ١٤٩ سودانى و ٨٢ و ٨٣
تونسى و ٧٧ و ٧٨ مغربى و ١/٢٢٧ كويتى .

المفكرة الايضاحية:

فلا بد اذن من توافر خطأ ، وضرر ثم علاقة سببية بينهما ، ويغنى
لفظ « الخطأ » ، ففى هذا المقام عن سائر النصوص والكنى التى
تخطر للبعض فهو يتناول الفعل السلبى « الامتناع » ، والفعل
الايجابى ، وتنصرف دلالة الى مجرد الاهمال والفعل العمد على حد
سواء فيجب ان يترك تحديد الخطأ لتقدير القاضى وهو يسترشد فى ذلك
بما يستخلص من طبيعة نهى القانون عن الاضرار من عناصر التوجيه .
فحمة التزام يفرض على الكافة عدم الاضرار بالغير ومخالفة هذا
النهى هى التى يتطوى فيها الخطأ ويقتضى هذا الالتزام تبصرا فى
التصرف ، يوجب أعماله بذل عناية الرجل الحريص . ولما كان الأصل

١٦٣ م

فى المسئولية التقصيرية بوجه عام أن تناط بخطأ يقام الدليل عليه،
لذلك القى عبء الاثبات فيها على عاتق المضرور وهو الدائن .

أركان المسئولية : المسئولية التقصيرية كالمسئولية العقدية لها
أركان ثلاثة (١) الخطأ . (٢) الضرر . (٣) علاقة السببية بين الخطأ
والضرر .

أحكام القضاء :

الخطأ الموجب التعويض :

يتعين على تفتيش الرى فى حالة قيامه بتطهير المساقى الخاصة أن
يراعى الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال . وإذا كان الطاعن قد
طالب بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه وزراعته لما يدعيه من أن
تفتيش الرى لم يقم المساقى الخاصة التى روى منها أرضه التطهير اللازمة
فى الوقت المناسب وكان بين من تقرير الخبير الهندسى المرفق بتقرير
الخبير الزراعى أن جهة الرى لم تقم بتطهير المسقاة الخاصة التى تروى
منها أرض الطاعن كما يجب أن تطهر فنياً وأنها تقاعست فى تطهيرها
حسب الأورنيك الهندسى المقرر ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه
استند فى قضائه برفض الدعوى الى أن تفتيش الرى قام بالتطهير وهو
فى الأصل غير مكلف به وهو على إطلاقه قول خاطئ يخالف نص المادة
الثانية عشر من قانون الرى والصرف ، هذا الا أن الحكم وأن حصل أن
التطهير تم فى الموعد المناسب الا أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن فى
دفاعه من أن التطهير لم يتم على الوجه اللازم وهو دفاع جوهري قد
يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يطله .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢ ص ٢٧ من ٥٢٨)

م ١٦٣

اذ حدد القانون نطاق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع، وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لا مكان وقوعه، بل تحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه، سواء ارتكبه لمصلحة المتبع أو عن باعث شخصي، سواء أكان الباعث الذى دفع اليه متصلاً بالوظيفة، أو لا علاقة له بها، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه.

(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٩٧)

حتى كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد في أسبابه أن المتهم ذكر المستأنف عليها - تيمى الشركة الطاعنة - كان يشتركان معه ومع آخر فى سرقة الأخشاب - للملوكة لذات الشركة - وكانا ينقلان المروقي الخشبية من داخل العمارة ويخرجانها الى باقى شركائهما من فصحات معينة الى خارج الأسوار حيث يسهل نقلها بعد ذلك ، انتهى الى أن هذا الذى حدث من المستأنف عليها المذكورين ومن المستأنف عليها الأولى فلولاهما وما هيأته لهم من معرفة مكان الأخشاب والأمكنة التى يمكن تهريبها منها لما وقعت الجريمة التى أدت الى قتل مورث المطعون عليهما قلعين حارساً على مهمات الشركة، والذى حاول ضبط السرقة نتيجة طلق نارى فمن لثمتهم سالف الذكر ، ومن ثم فإن مسئولية الشركة المستأنف عليها الأولى تضاعف قائمة طبقاً لنص المادة ١٧٤ من القانون الجنى ، إذ أن الجريمة قد وقعت بسبب الوظيفة ومناسبتها وقد هيأت الوظيفة لفرصتها وكان هذا الذى ذكره الحكم يتفق والعكسيف القانونى الصحيح لما وقع من تابعى الشركة الطاعنة، ومنه بأنه خطأ وقع بسبب

م ١٦٣

الوظيفة وبمناسبتها ، كما يتفق واستخلاصه توافر رابطة السببية اللازمة لترتيب مسؤولية الشركة ، وكان هذا الاستخلاص مما تحتمله أقوال المتهم ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فإن النعى باحطاً فى الاستنتاج يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٦٩٧)

تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرعاية محكمة النقض الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٥٤)

الأصل ان التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد واستعماله لا يدعوا الى مؤاخذه طالما صدر مطابقاً للحقيقة حتى ولو كان الباعث عليه الانتقام والكيد لأن صدق المبلغ كفيل أن يرفع عنه تبعه الباعث السيئ ، وأن المبلغ لا يسأل مدنياً عن التعويض الا اذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة علم ترو ووعونة .

(الطعن ٤ لسنة ٤٥ ق - أحوال شخصية ، جلسة ١١/١١/١٩٧٦ ص ٢٤ ص ٢٧ ص ١٦٣٦)

اذا كان المطعون عليه أميناً للمخزن وقد وقع عجز بعدته ، وكان قيام بعض موظفى الطاعة - وزارة الشئون الاجتماعية - باختلاس بعض محتويات المخزن غير تلك الطالب بقيمتها لا يعد قوة قاهرة أو ظرفاً خارجاً عن ارادة المطعون عليه لا يمكن التحوط له فانه يكون مسئولاً عن

م ١٦٣

قيمة العجز ، ويتعين القضاء بالتزامه بأن يدفع للطاعنة المبلغ المطالب به .

(الطعن ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ من ٢٧ ص ١٦٦١)

المساءلة بالتعويض قوامها خطأ المشلول واذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يؤدي الى توفر هذا العنصر من عناصر المسؤولية ، لأن استمرار الطاعن في اجراءات التنفيذ بقبض جزء من الدين الذي يدعيه لا يعد خطأ منه يستوجب المسؤولية بالتعويض لان المشرع لم يرتب على رفع دعوى عدم الاعتماد بالحجز أثرا موقفا للاجراءات كالأثر المترتب على رفع الاشكال في التنفيذ سواء من المدين أو الزبير ، خصوصا وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت الى الوفاء بما هو مستحق في ذمتها للمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الاتهالي بعدم الاعتماد باجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الاحكام فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٨١٢)

وصف الافعال بأنها خاطئة أم غير خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٨١٢)

النعي بأن للمطعون عليه - الذي قضى له بالتعويض قبل الطاعن لاغتصابه شقة النزاع - عيادتين أخريين علاوة على شقة النزاع خلافا للقانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الانسان وان له مسكنا في منطقة أخرى على خلاف الحظر المنصوص عليه في قانون ايجارات الاماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هذه المخالفة بفرض التسليم بصحتها لا تبيح للطاعن اغتصاب الشقة المذكورة وحرمان

١٦٣ م

المطعون عليه من الانتفاع بها ، واذ قرر الحكم المطعون فيه ان هذا الاعتداء يعتبر خطأ يستحق المطعون التعويض عنه فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن غير منتج .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٨٢٧)

اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد تمسك امام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هي النوط بها حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا بالتطبيق لأحكام القرارين الجمهوريين رقمي ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ وكانت المادة الثانية من القرار الجمهوري الاول قد نصت على اختصاص المؤسسة المشار اليها بتنفيذ المشروعات الخاصة بانتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل وتنظيم حركة الاحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها في أنحاء الجمهورية ، كما نصت المادة الثانية من القرار الثاني على أن تقوم تلك المؤسسة بأعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع على قوله « أن أسلاك الكهرباء كانت في تاريخ الحادث ٢٣/١١/١٩٧٢ تتبع مجلس مدينة طنطا وأن القانون الذي اتبعها مؤسسة الكهرباء صدر بعد حادث الوفاة ، فان هذا الذي أورده الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القرارين الجمهوريين سالفى الذكر قد صدر أولهما في سنة ١٩٦٥ وثانيهما في سنة ١٩٦٩ أى قبل وقوع الحادث في ٢٣/١١/١٩٧٢ وقد أدى هذا الخطأ الى حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق ما اذا كانت حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا قد

١٦٣ م

انتقلت بالفعل الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وأصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفسها على أعمدة وأسلاك الكهرباء من عدمه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

(الطعن ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ ص ١٠٧٩)

لئن كانت محكمة الموضوع بدرجةها قد أوضحت - في أسبابها - أن خطأ المطعون ضده الثاني (التابع) يتمثل في قيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال مما أدى الى اصطدامها بسيارة المطعون ضده الأول ، الا أن المحكمة لم تفصح عن المصدر الذي استظهرت منه ثبوت هذا الخطأ ، وما اذا كان ذلك من التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة أو من التحقيقات التي تمت في اللجنة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً .

(الطعن ٥٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ من ٢٩ ص ١٦٣٢)

(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)

الثبات السمار ان عدم اتمام الصلقة راجع خطأ العميل . أثره .
حقه في الرجوع عليه بالتعويض لاخلاله بالتزاماته التعاقدية في عقد المسرة .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥ من ٣٠ ص ٤٧٦)

تكيف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ من ٣٠ ص ٢٣٦)

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)

م ١٦٣

من المقرر قانوناً انه اذا تعدد المسؤولون عن عمل ضاراً كانوا متضامين في التزامهم بتعويض الضرر قبل المضرور الا أن يستغرق خطأ أحدهم مانسب الى الآخرين من خطأ كأن يكون الفعل الضار عمدياً يفوق في جسامته باقى الأخطاء غير المتعمدة أو يكون هو الذى دفع الى ارتكاب الأخطاء الأخرى.

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢ ص ٣١ من ١٤٧١)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تكليف الفعل المؤمس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائفاً مستمداً من عناصر تؤدي اليه من وقائع الدعوى وان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض متى كان استخلاصه لها سائفاً .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ ص ٣٣ من ١٦٠)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض ويسأل مرتكب الخطأ عن الأضرار مهما تنابعت وتفاقت متى كانت مباشرة وناشئة عنه وحده .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥ ص ٣٥ من ١٤٣)

استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتى يستقل بها قاضى الموضوع الا أن محكمة النقض ان تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم

م ١٦٣

استخلاصه . ليس من شأنها أن تؤدي عقلاً الى النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤ من ٣٥ ص ١٤٧٦)

علاقة التبعية لا تقوم بذاتها موجباً لاستناد الخطأ لشخص المتبوع أو افتراضه في حقه وبالتالي قيام مسؤوليته عنه اذ من الجائز أن يكون الخطأ في هذه الحالة واقعاً من التابع - المضرور - أو من الغير كما أن صرف الورثة لمستحققاتهم في المعاش والتعويض القانوني وهي ناشئة عن عمل المورث أمر منبت الصلة تماماً بالحادث والمسئول عنه .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤ من ٣٥ ص ١٤٧٦)

لما كان قضاء هذه المحكمة جرى على أن تكييف الفعل للمؤس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أوفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدي اليه من وقائع الدعوى.

(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦)

أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغير موافقة باقي الشركاء . ماهيتها م ٨٣٠ مدني . التزام جميع الشركاء كل بقدر حصته بنفقات هذه الأعمال م ٨٣١ مدني . تلف العقار المملوك على الشيوع لسبب مرده خطأ الشريك الذي استأثر بالانتفاع به . أثره . مسئولية الشريك المخطئ في تعويض باقي الشركاء عما لحقهم من ضرر . نوع المسؤولية . توقفه على ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عقد من عدمه

١٦٣م

نوع التعويض الأصل فيه أن يكون عينيا بإصلاح ما تلف . لا بعد ذلك من أعمال الحفظ .

(الطعن ١١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٨ ص ٣٩ (١٣١٧)

تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها مائفاً .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩٣)

(الطعن ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٦ ص ٢٧ (١٤٥٤)

(الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩ ص ٣٠ (٣٣٧)

(الطعن ٩٣٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٠ ص ٣١ (٢١٧٥)

(الطعن ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧ ص ٣٨ (٤٨٧)

العدول عن الخطبة :

يتمتع للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسؤولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً بالتعويض للمطعون عليها عن فسخ الخطبة على ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه في مال والد خطيبته لرفضه أن يخص ابنته بتصيبها في

م ١٦٦

ماله حال حياته ، واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولا طائشا ليس له مسوغ يقتضيه ورتبت عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض ، وكان سبب العدول على هذا النحو لاصقا بالعدول ذاته وكمجردا عن أى فعل خاطئ مستقل عنه فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون اذ للمطعون عليها بالتعويض .

(نقض جلسة ٢٨/٤/١٩٦٠ س ١١ سج فنى مدنى ص ٣٥٩)

استطالة أمد الخطبة فى الزواج والإحجام عن اتمامه ثم العدول عن الخطبة ، كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن اتمام الخطبة ولا تعد اعمالا مستقلة بذاتها عن هذا العدول . ومجرد العدول عن الخطبة - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - لا يعد سبباً موجباً للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة الا اذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضرراً بأحد الخطبيين .

(الطعن ١٧٤ لسنة ٢٧ - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢ س ١٣ ص ١٠٣٨)

خطأ حارس مجازات السكك الحديدية ،

وقضت بأنه د وان كان صحيحا ان مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة باقامة المجازات أو بحراستها الا انها متى أقامتها وعهدت بها الى حراس يقومون على تنظيم حركة اجتيازها فيمنعون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الامان فقد حق للناس ان يقولوا على ما أخذت مصلحة السكك الحديدية نفسها وأن يعتبروا المرور مأمونا متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور من ثم يكون من غير المنتج فى نفى المسئولية عن العامل القائم على المنزلقان ما ذهب اليه الحكم للمطعون فيه من أنه لم

١٦٣م

يكن يعلم يقدم القطار الذى صلم السيارة وأنه لم يكن فى مقدوره أن يسمع حركته أو أن يراه بسبب اطفاء أنواره ، لما كان ذلك فان احكم المطعون فيه وقد أقيم على تلك الاسباب يكون مشوبا بقصور يطله بما يستوجب نقضه .

(نقض جلسة ٢٦/٣/١٩٥٩ س ١٠ مسج فى مدنى ص ٧٦)

(نقض جلسة ٣٠/١/١٩٦١ س ١٢ مسج فى مدنى ص ١٣١)

الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر هى طبقا لأحكام قانون إنشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٩ هيئة عامه وليست مؤسسة عامه وإذ كان قانون إنشاء الهيئة المذكورة وإن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة ، ولازم ذلك أن تتحمل الدولة ماقد يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح ، مما يجعل وزير النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر كمستول واحد ، ومن ثم فإن النعى على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامين بالتعويض عن الضرر الذى حاق بالمضرور نتيجة خطأ الهيئة الذى أدى إلى إنقلاب القطار - يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢)

إذ كان الثابت من الأوراق أن سندات شحن البضائع موضوع النزاع قد خلت من أى إتفاق على إعفاء المطعون ضدها الأولى - هيئة السكك الحديدية من المسئولية عن فقد أو تلف البضائع المشحونة أو التخفيف منها كما خلت من أى عبارة تفيد قبول الطرفين أعمال

١٦٣م

أحكام قرار وزير النقل سالف الذكر أو الإحالة إليه، وإذا كان هذا القرار صدر بالتطبيق لنص المادة ٤ من القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، بإنشاء الهيئة العامة للسكك الحديدية والتي خولت مجلس إدارة الهيئة وضع شروط نقل البضائع وقواعد التعويضات الإتفاقية وإعتمادها من وزير المواصلات (والنقل حالياً) عملاً بالمادة ٧ من القانون المشار إليه ، فإن مفاد هذه النصوص كما تدل عليه عبارة « التعويضات الإتفاقية » أن المشرع رأى أن يسند مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع الشروط والقواعد المنظمة لنقل البضاعة وكيفية تقدير التعويض عنها والتي يتعين على المسؤولين في الهيئة مراعاتها والنص والإحالة إليها في عقود النقل التي تبرمها مع الغير ، فإذا أهملوا أو أغفلوا ذلك ، فإن تلك الشروط والقواعد لا تعتبر مكتملة لعقود النقل ولا يلزم بها المتعاقد الآخر .

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩)

انه وإن كان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فيما يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه ، إلا أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجب أن يبين العناصر الواقعية التي استخلص منها النتيجة التي إنتهى إليها ، وإذا كان الشخص الاعتبارى يسأل عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية وكان المحكم المطعون فيه قد اعتبر أن هذا الذى وقع من محافظ القاهرة السابق يمثل خطأ شخصياً إستنادا إلى مجرد صدور الأمر به منه شخصياً دون بيان ما إذا كان فى ذلك يباشر نشاطاً لحساب المعتدى أم لحساب نفسه فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)

الضرر:

تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب ان تدخل في حساب التعويض يعد - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ من ٢١ ص ٥٣٨٠)

(الطعن ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٨ من ٢١ ص ١٢٠٨)

إذا كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير عناصر الضرر دون رقابة محكمة النقض مادامت استندت الى أدلة مقبولة ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية لم تتخذ من واقعة الاتهام بالزنا عنصراً ، فإن محاولة الطاعن الاستعانة به للنزوع بأن ألفاظ السباب الموجهة لا تكفي لاثبات الضرر ولا تسوغ التفريق لايعدو أن يكون مجادلة في تقدير أسباب الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة ويكون النعي على الحكم الفساد في الاستدلال غير وارد .

(الطعن ٤ لسنة ٥٤ ق:أحوال شخصية، جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ من ٢٧ ص ١٦٣٦)

تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

(الطعن ٤٧٥، ٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ من ٢٧ ص ١٨٥٧)

انه وان كان يجوز غرامة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض اجمالي عن جميع الأضرار التي حاققت

م ١٦٣

بالمضرور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذى قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر فيها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

١ الطعن ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨ من ٢٨ ص ٣٩٥)

الزام الطاعن بتعويضه عن الأجرة التى قام بسدادها للمؤجر خلال الفترة التى حرم فيها من الإنتفاع بالعين . لا خطأ.

اذ كان الثابت من الحكم أن حرمان المطعون عليه من استعمال الشقة موضوع النزاع إنما كان بسبب اغتصابها بواسطة الطاعن فلا على الحكم أن هو أدخل فى تقدير التعويض المقضى به مقدار الأجرة التى دفعها المطعون عليه لهذه الشقة فى المدة التى حرم فيها من الانتفاع بها .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ من ٢٩ ص ٨٢٧)

اذ كان القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان - برد ما أودعه العامل الطاعن لدى رب العمل من أموال تأميناً للضرر الذى قد يلحق به نتيجة للصفقة التى عقدها الطاعن - بناء على ما ذهب اليه من أن مقدار الضرر لم يتحدد بعد ، حال أنه يفرض ثبوت حصول ضرر نتيجة خطأ من الطاعن فإن من واجب المحكمة تحديد مقداره باعتباره داخلاً فى صميم موضوع النزاع المطروح عليها فى ضوء الطلبات المقدمة فى الدعوى وللمحكمة فى سبيل ذلك اتخاذ كافة وسائل التحقيق والاثبات الموصلة لإظهار وجه الحق فى النزاع حسماً للخلاف القائم بشأن المبالغ التى يطالب الطاعن بأحقته لها- واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بما ترتب عليه ترك

١٦٣ م

أمر القضاء في هذه الطلبات معلقاً بغير غاية فإنه يكون قد حجب نفسه عن الفصل في موضوع الدعوى بما يخالف القانون.

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨٤٧)
تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب ان تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١١٣٠)
(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٦)
(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٨)
تعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .

(الطعن ٧٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٩٣ لم ينشر بعد)
(الطعن ١٠٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٣ س ٤٤ ص ١٠٤)
(الطعن ٣٠١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٥/٣/١٩٩٢ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٨)
(نقض جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٧٥٢)
(نقض جلسة ٢٧/٣/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٤١)
(نقض جلسة ١٩/١٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٨٣٢)
تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض .
استقلال قاضي الموضوع بها . شرطه .

(الطعن ٢٠٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٩٣ س ٤٤ ص ٢٦١)
(نقض جلسة ٢٠/٥/١٩٨٤ س ٣٥ ع ١ ص ١٣٦١)
(الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٧/١١/١٩٨٢)
(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٤)

١٦٣م

التعويض عن الضرر المادى نتيجة وقوع تعذيب . مناهة . إصابة الجسم أو العقل بأذى من شأنه الإخلال بقدرة صاحبه على الكسب أو تكبيده نفقات فى العلاج .

(الطعن ٧٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٦٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١٦ لم ينشر بعد)

الضرر المادى الجائز التعويض عنه وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية . تحقيقه بالإخلال بحق ثابت للمضرور يكفله القانون أو بالإخلال بمصلحة مالية له . حق الإنسان فى سلامة جسده . من الحقوق التى كفلها له القانون وجرم التعدى عليه . مؤدى ذلك . اتلاف عضو أو إحداث جرح أو إصابة الجسم بأذى آخر . من شأنه الإخلال بهذا الحق ويتحقق بمجرد قيام الضرر المادى . أثره .

(الطعن ١٢٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١٠/٣١ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٠٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٤ ص ٤٤٤)

(الطعن ٢٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤ لم ينشر بعد)

(~~نقض~~ جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ ص ٣٠ ص ٩٤١ ع ١)

التعويض عن الضرر المادى . شرطه . الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وتحقيق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً .

(الطعن ٦٤١٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٤٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ ص ٣٠ ص ٩٤١)

كل ما يؤذى الإنسان فى شرفه وإعتباره أو يصيب عاطفته ومشاعره . ضرر أدبى يوجب التعويض . المادة ١/٢٢٢ من القانون المدنى . ماعدا ذلك من مسائل بمصلحة مشروعة للمضرور فى شخصه

١٦٣م

أو ماله إما بالإخلال بحق يكفله القانون أو بمصلحة مالية لم يتوافر بمجرد الضرر المادى . حق يكفله القانون أو بمصلحة مالية له يتوافر بمجرد الضرر المادى . حق الإنسان فى الحياة وسلامة جسمه من الحقوق التى كفلها الدستور والقانون وجرم التعدى عليه . أثره . المساس بسلامة الجسم بأى أذى من شأنه الإخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادى .

(الطعن ٣٥١٧ لسنة ٦٢ق /هيئه عامه، جلسة ٢٢/ ٢/ ١٩٩٤م ينشر بعد)

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من القانون المدنى على أن يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضا ، ولكن لا يجوز فى هذه الحالة أن ينتقل الى الغير إلا إذا تعدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء وما ورد بالمذكرة الايضاحية من أنه استقر فى العصر الحاضر على وجوب التعويض عن الضرر الأدبى بوجه عام بعد أن زال ما خامر الأذهان من عوامل التردد فى هذا الصدد و يدل على أن المشرع استهدف بهذا النص وجوب التعويض عن الأضرار الأدبية التى تشمل كل ما يؤذى الإنسان فى شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره (١) أماما عدا ذلك من مساس بمصلحة مشروعة للمضرور فى شخصه أو فى ماله إما بالإخلال بحق ثابت يكفله له القانون أو بمصلحة مالية له فإنه يتوافر بمجرد الضرر المادى وكان حق الإنسان فى الحياة وسلامة جسمه من الحقوق التى كفلها الدستور والقانون وجرم التعدى عليه ومن ثم فإن المساس بسلامة الجسم بأى أذى من شأنه الإخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادى .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٥/ ٣/ ١٩٩٠ س ٤١ ص ٧٦٢)

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/ ٦/ ١٩٩٠ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٠٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/ ٤/ ١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/ ١٠/ ١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣١٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤ لم ينشر بعد)

١٦٣م

التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي المباشر الذى يصيب الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية من جراء موت المصاب . قصر نطاقه على من كان منهم على قيد الحياة فى تاريخ الوفاة مؤدى ذلك . عدم اتساع نطاق هذا الحق لمن لم يكن موجوداً حين الوفاة سواء كان لم يولد أو توفى قبل موت المصاب . علة ذلك .

مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدنى أن الشارع قصر الحق فى التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي المباشر الذى يصيب الأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية فى عواطفهم وشعورهم من جراء موت المصاب على من كان من هؤلاء موجودا على قيد الحياة فى تاريخ الوفاة دون أن يتسع نطاق هذا الحق الى من لم يكن له وجود حين الوفاة سواء كان لم يولد بعد أو كان قد مات قبل موت المصاب فإن أياً من هؤلاء يستحيل تصور أن يصيبه ضرر أدبي نتيجة موته .

(الطعن ٣٣١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . محلها . الأضرار المطلوب التعويض عنها إقامة الدعوى السابقة بطلب التعويض عن الأضرار المتمثلة فى اعتقال الطاعن وتعليبه وكانت هى بذاتها الأضرار المطالب بالتعويض عنها فى الدعوى اللاحقة . مؤداه . اعتبار الضرر المطلوب التعويض عنه واحداً فيهما . لا يغير من ذلك ما عزاه الطاعن الى المطعم منه من خطأ يرى أنها أسهمت فى إحداث الضرر .

(الطعن ١٣٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

الضرر المباشر متوقع الحصول وغير متوقع الحصول:

إذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض ، اتبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية ، وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك أنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع ، وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض الذي ألزمه على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية فإن هذا النعي - بفرض صحته - يكون غير منتج إذ لا يتحقق به للطاعن الا مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١)

لئن كان أساس التعويض الذي يستحقه المستأجر في حالة تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو المسؤولية العقدية التي تقتضي قواعدها بتعويض الضرر المباشر الحصول الا اذا كان المؤجر قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً فيعرض المستأجر عندئذ عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١١)

يتحدث بشئ عن الأضرار المستقبلية التي طالب الطاعن نفسه بالتعويض عنها نتيجة الحادث الذي أصيبت فيه ابنته ، وأدخلها الحكم الابتدائي في تقدير التعويض وأشار إليها بقوله « وما ينتظر ان يتكبده - الطاعن عن نفسه - من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية

م ١٦٣

للمجنى عليها ، لا يغير من ذلك ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أنه يقدر مبلغ ١٥٠٠ ج تعويضاً لكافة الأضرار التي لحقت بالطاعن عن نفسه وبصفته - ولياً على ابنته - ذلك ان الحكم خلص الى هذه النتيجة بعد أن قصر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه على نفقات العلاج الفعلية وقدرها ١٠٠ ج ، يؤكد ذلك ان الحكم حدد الأضرار التي قضى بالتعويض عنها ، مستعملاً صيغة الماضي فقرر بأنها هي تلك الأضرار التي حاقّت بالطاعن عن نفسه وبصفته ، مما يقتضاه أن الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبلي في تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه في أسبابه واذا يجوز للمضرور أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبلي متى كان محقق الوقوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨)

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً والعبرة في تحقيق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المني عن عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقده عائله ويقضي له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمالي وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفي للحكم بالتعويض .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

الضرر المحقق والضرر الاحتمالي :

لا يعيب الحكم انه فيما قرر استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والندب للمراقبة في الامتحانات - طالما ان نظره في هذا الخصوص بني كما هو مفهوم من اسبابه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢)

ان الضرر الموجب للتعويض يجب ان يكون ضرراً بمعنى ان يكون قد وقع أو أنه سيقع حتماً أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فان التعويض عنه لا يستحق الا اذا وقع فعلاً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالتعويض للمطعون ضدهم على أساس ان الطاعن مازال تحت يده حكم المديونية رغم الوفاء ويستطيع التنفيذ به على أموالهم اذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناعاً للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول فان الضرر الناشئ عنه يكون ضرراً احتمالياً لا يصح التعويض عنه وبالتالي فان قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)

التعويض كما يكون عن ضرر حال فإنه يكون أيضاً عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع فإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت - في حدود سلطتها التقديرية - الى أن هدم المبنى أمر محتوم ولا محيص من وقوعه - فإنها اذا قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدهما على أساس وقوع هذا الهدم. لا تكون قد قدرته عن ضرر حال وإنما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع.

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

م ١٦٣

اذ كان يبين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية وهي التي قدمت عنها المستندات كما قرر الحكم - دون كسب بسبب زيادة سعر البضاعة الفاقدة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها ، ولا يحول دون معرفة ما تساويه البضاعة انفاقة فعلاً في السوق الحرة في ميناء الوصول وجود سعر جبرى للبن في هذا الميناء ، اذ في الامكان تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن ، وتماثل ظروفه ميناء الوصول ، مع ملاحظة أن الدائن هو الذي يقع عليه عبء اثبات الضرر الذي يدعيه ، ومن ثم يجب للقضاء له بالتعويض عما فاتته من كسب أن يثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائه له ، وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه في تقدير التعويض على ما لحق الطاعنة من خسارة ، وأغفل بحث ما يكون قد فاتها من كسب اذا ثبت أن سعر البن في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له فإنه يكون مخطئاً في القانون ومشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)

المدين في المسؤولية العقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طبقاً لنص المادة ٢٢١/١ ، ٢ من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمقياس موضوعي لا بمقياس شخصي أى بالضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)

إذا كان الثابت فى الحكم المطعون فيه أن الضرر الذى يشكو منه طالب التعويض ويدعى لحوقه به من جراء تنفيذ مشروع للرعى كان مؤقتاً ثم زال سببه وأن المدعى سيفيد من المشروع المذكور فى المستقبل لفائدة عظمى تعوض عليه الضرر حتماً فى زمن وجيز ثم تبقى له على مر الزمن وبناء على ما استخلصته المحكمة من ذلك قضت بأنه ليس هناك محل للتعويض ، فانها لا تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٤/٥/٤)

لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطاً لازماً لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت فى دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصله للأسباب التى استندت إليها فى هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوباً بقصور يبطله .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٧)

بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض المؤسمة على المسؤولية التقصيرية على ما ثبت لها من أن الضرر الذى أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبى لم يكن للمدعى عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٥)

استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من مسائل الواقع التى تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب مادام استخلاصها سائفاً .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٨)

الاثبات المسئولية :

إذا كان المدعى عليه فى دعوى التعويض قد عرض على مدعيه كامل المبلغ الذى قدره الخبير المنتدب فى دعوى اثبات الحالة لجبر الضرر الحاصل للمدعى فلا يكون للمدعى عليه من بعد وجه للقول بأن الخطأ الذى عزاه الحكم اليه مستندا إلى ذلك العرض لم يكن له من سند ، اذ ذلك العرض من شأنه ان يفيد التسليم بمسئوليته .

(الظعن رقم ٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/٤/١٧)

إذا كانت المدعية قد أقامت دعواها على وزارة المعارف بتعويض الضرر الذى أصابها على أنها اذ كانت تحاول الخروج من مصعد بمستشفى تابع للوزارة وقف المصعد بعد تحركه بقليل وظل معلقا بين الدور الأرضى والدور الأول فقفز منه العامل المنوط به تحريكه ثم قفزت زميلاتها اللاتي كن معها فيه ، ثم لما أرادت هى أن تقفز مثلهن تحرك المصعد فجأة وأطبق عليها فسبب لها الاصابات التى أحدثت بها الاضرار التى تطالب بالتعويض عنها ، وعزت ما كان من تحرك المصعد بعد توقفه الى خطأ موجب لمسئولية الوزارة ، فرفضت المحكمة هذه الدعوى على أساس أن المصعد لم يتحرك بعد توقفه مهددة أقوال شهود المدعية فى صدد هذه الواقعة لما قام لديها من عدم الثقة بهم ومغفلة فى ذات الوقت اعترافا صريحا من المدعى عليها بهذه الواقعة دون أن تبين علة اغفاله ، فان حكمها يكون قاصرا ، اذ لو أن المحكمة لم تغفل هذا الاعتراف وتعتبر المدعية عاجزة عن اثبات تلك الواقعة الجوهرية مع تسليم الخصم بها ، وعينت بتحري صحتها فرمما كان يتغير نتيجة لذلك وجه الرأى فى الدعوى .

(الظعن رقم ١٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/٩)

م ١٦٣

متى كان الحكم قد استقر على نفي المسؤولية التقصيرية بناء على
الأسباب سائفة استخلصها نتيجة لفهم سليم للواقع وتطبيق صحيح
لل قانون فإنه لا يكون ثمة محل للنعي عليه في ذلك .

(الظعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٥ من ٨ ص ٨٧٨)

متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى
التعويض المؤسمة على المسؤولية التقصيرية على أن وقوع الحادث
للطائرة - والذي أودى بحياة طيارها - دون أن يعرف سببه لا يلزم منه
اعتبار شركة الطيران مرتكبة خطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض اذ
يتعين على المضرور ان يثبت وقوع الخطأ المعين الذى نشأ عنه الحادث
وارتبط معه برابطة السببية وأنه متى كان سبب احتراق الطائرة فى الجو
غير معلوم ولا يمكن اسناده لعيب معين فى تركيب الطائرة فان
مسئوليتها عن التعويض تعتبر منتفية - فان هذا التأسيس صالح لاقامة
الحكم وكاف فى دفع مسؤولية الشركة المذكورة .

(الظعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ من ٩ ص ٤٤١)

بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى
التعويض المؤسمة على المسؤولية التقصيرية - على ما ثبت لها من أن
الضرر الذى أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبى لم يكن للمدعى
عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من
المضرور أو خطأ من الغير .

(الظعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ من ٩ ص ٤٤١)

تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب
التعويض من المسائل القانونية التى تهيم عليها محكمة النقض ، فإذا

م ١٦٣

كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه.

(نقض جلسة ١١/٤/١٩٦٣ م ١٤ مج فني مدني ص ٥٢٠)

وقد قضت محكمة النقض بأن « متى أثبت المضرور الخطأ والضرر وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر فإن القرينة على توفر علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور والمسئول تقضي هذه القرينة بآليات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يدلله فيه » .

(نقض جلسة ٢٨/١١/١٩٦٨ م ١٩ مج فني مدني ص ١٤٤٨)

(١) يكون الشخص مسئولاً عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز .

(٢) ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

المصري م ١٦٥ والليبي م ١٦٧ والعراقي م ١٩١ واللبناني ١٢٢ .

المفكرة التوضيحية :

جعل التمييز مناطاً للأهلية في المسؤولية التقصيرية ، فمتى كان الشخص قادراً على تمييز الخير من الشر ، وجبت مساءلته عن خطئه فمرجع الأمر في هذا الشأن فكرة ذاتية أو شخصية ينط بها الحكم ولو وقع العمل الضار بعد فقد التمييز بصورة مؤقتة ، متى كان هذا الفقد راجعاً إلى خطأ الفاعل ، ويتمين على محدث الضرر ، إزاء ذلك أن يقيم الدليل على أن زوال التمييز طرأ عليه بغير خطأ منه ، إذا أراد أن يدفع المسؤولية عن نفسه ، فالحظاً يفترض في هذه الحالة ، والضرر لا يأتي إلا في المرتبة الثانية من حيث تسلسل النتائج ووصل رباط السببية

م ١٦٤

بها ، اذا هو يتجم عن فقد التمييز ، وهذا بدوره يترتب على الخطأ وقد أورد التقنيان التونسي والمراكشي تطبيقا لهذا الحكم نصا في المادة ٩٣/١٠٢ على أن : « حالة السكر لا ترفع المسؤولية المدنية في الالتزامات الناشئة عن الجرح وأشباهها متى كانت هذه الحالة اختيارية وترتفع المسؤولية اطلاقا اذا كان السكر غير اختياري ، ويقع عبء الاثبات على عاتق المدعى عليه » .

ويختلف عن ذلك حكم زوال التمييز بغير خطأ من أحدث الضرر اذ تستبدل بتلك الفكرة الذاتية فكرة موضوعية أو مادية . وإذا كانت المسؤولية تظل قائمة في هذا الفرض ، فهي مسئولية مخففة . وعلى هذا النحو تستأثر المسؤولية الموضوعية أو المادية بالصدارة على المسؤولية الشخصية أو الذاتية دون أن تحل محلها على وجه كامل . فلا تترتب من زال عنه التمييز الا بتوافر شرطين : أولهما - أن يتعذر على المصاب الرجوع بالتعويض على من نيظت به الرقابة على من أحدث الضرر أما لعدم اقامة الدليل على مسئولته وأما لاعساره . والثاني - أن يسمح مركز الخصوم للقاضي بأن يقرر للمضروب تعويضا عادلا . فيجوز رفض الحكم بالتعويض اذا لم يكن غير المميز قادرا على ادائه ، بل يجوز عند الاقتضار انقاص التعويض عدالة حتى يكون في حدود سمعته ، ويراعى في ذلك كله مركز المضروب نفسه ، من الناحية المادية ، وجسامة الخطأ ومدى الضرر .

١٦٥ م

مادة ١٦٥

إذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يلد له فيه ، كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

السوري م ١٦٦ والليبي م ١٦٨ والعراقي م ٢١١ والكويتي م ٢٢٣ .

المذكرة الإيضاحية :

ان المضرور اذا أقام الدليل على المسؤولية باثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، فلمن أحدث الضرر عندئذ ان يسقط الدليل على علاقة السببية هذه باثبات السبب الأجنبي ، ويكون هذا السبب بوجه عام حادثاً فجائياً أو قوة قاهرة - وليس ثمة محل للتفريق بينهما - أو خطأ وقع من المضرور أو من الغير . على أن هذا البيان غير وارد على سبيل الحصر ، فقد يكون السبب الأجنبي عيباً لاحقاً بالشئ الم تلف أو مرضاً خامر المضرور ، هذا وقد يقضى نص في القانون بأن تبقى المسؤولية قائمة رغم القوة القاهرة كما هو الشأن في قانون سنة ١٩٣٦ الخاص بحوادث العمل . وقد يقبل المدين بقاءه مسئولاً مع وجود هذه القوة بمقتضى اتفاق خاص . والذي أريد من هذا النص هو اظهار ان

١٦٥ م

السببية شئ والخطأ شئ آخر ثم أن الأصل فى علاقة السببية هو أنه مادام هناك ضرر متصل بفعل شخص فرباط السببية مفترض الا اذا قام هو الدليل على عكس ذلك .. والجديد فى صيغته هو الاشارة الى ان علاقة السببية مفترضة لكن الخطأ غير مفترض .

أحكام القضاء:

السبب الأجنبى يصلح أساسا لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك المسؤولية العقدية - مثال .

متى كانت محكمة الموضوع وهى بسبيل تحقيق مسؤولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لما أسند اليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذى اعتبر أساسا لدعوى التعويض وهو احتراق الطائرة قد وقع بسبب أجنبى لا يد للشركة فيه يتمثل فى صورة حادث مفاجئ مجهول السبب وغير متصل بأى خطأ من جانب الشركة فانه لامصلحة للمضروور فى التمسك بعدم تعرض الحكم للبحث فى المسؤولية التعاقدية التى أسس عليها أحد مبلغى التعويض المطالب بهما باعتبار انه يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل الشركة نتيجة لخطئها التعاقدى ذلك لأن السبب الأجنبى يصلح أساسا لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك لدفع المسؤولية التعاقدية .

(الظمن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٤٤١)

يشترط ان يكون السبب الذى يسوقه المدعى عليه لدفع مسؤوليته محددا لا تجهيل فيه ولا ابهام ، سواء أكان ممثلا فى قوة قاهرة أم حادث فجائى أم خطأ المصاب أو خطأ الغير .

(نقض جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥ م ١٦ مج فنى مدنى ص ٣٩٦)

م ١٦٥

متى كان مفاد ما قرره الحكم ان اصابة المطعون ضلها ، جاءت نتيجة خطأ تابعى الطاعة (وزارة المواصلات) من مستخدمين وعمال وأنه رغم الجهالة بالفاعل الذى ألقى بالحجر الذى أصاب المطعون عليها فالقدها ابصار أحد عينيها ، فقد قطع الحكم فى نطاق سلطته الموضوعية وبأسباب مائفة بأن هذا الفاعل ليس أجنبيا عن طرفى المشاجرة التى نشبت بين عمال مصلحة السكك الحديدية ومستخدميهما العاملين بالقطار ، فان النعى على الحكم خطأ فى تطبيق المادة ١٦٥ من القانون المدنى يكون على غير أساس .

(نقض جلسة ١١/١٦/١٩٦٥ س ١٦ مج فنى مدنى ص ١٠٨٣)

لا ترتفع مسئولية الناقل عن سلامة الراكب الا اذا أثبت هو - أى الناقل - أن الحادث نشأ عن قوة فاهرة أو عن خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير . ويشترط فى خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسئولية اعفاء كاملا الا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب ، فاذا كانت مصلحة السكك الحديدية (الطاعة) لم تقدم الى محكمة الموضوع ما يدل على أنه لم يكن فى مقدورها توقع خطأ الغير الذى قذف الحجر على القطار - فأصاب المطعون عليه - ومنع هذا الخطأ ، بل ان قذف الأحجار على قطارات السكك الحديدية هو من الأمور التى توقععتها للمصلحة الطاعنة فى قرار ٤ مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية الذى ينص على معاقبة من يرتكب هذا الفعل ولو أنها اتخذت الاحتياطات الكفيلة بمنع قذف الأحجار على قطارات السكك الحديدية أو على الأقل بمنع ما يترتب على احتمال قذفها من ضرر للركاب ، ولا يهم ما قد تكبدها هذه الاحتياطات من مشقة ومال إذ طالما كان فى الأمكان تفادى عواقب خطأ الغير بأية وسيلة ، فان هذا الخطأ لا يعفى الناقل من المسئولية اعفاء كلياً .

(نقض جلسة ٢٧/١/١٩٦٦ س ١٧ مج فنى مدنى ص ١٩٩)

١٦٥م

متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحا فى الدعوى الأصلية الى أن المطعون ضدهما هما المستولان عن الحريق الذى شب فى العين المزجرة الأمر الذى تنتفى معه مسئولية الشركة الطاعنة عن هذا الحريق وعن أثاره ومنها تلف التركيبات الكهربائية ورفع السقف المعدنى المتحرك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى وأخذ بأسبابه فى الدعوى الفرعية، فانه يكون قد أسس قضاءه بالتعويض فى الدعوى الفرعية على ما جاء فى أسباب ذلك الحكم من أن الشركة الطاعنة هى المسئولة عن الحريق وعن تعطيل استغلال الملهى بنزعها السقف المعدنى المتحرك ، ومنعها التيار الكهربائى عن الملهى، وبذلك يكون قد خالف القانون ووقع فى التناقض .

(المطعون ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٥٦٨)

القوة القاهرة ، ماهيتها ، أثرها ، إنقضاء التزام المدين فى المسئولية العقدية ، وانتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى المسئولية التقصيرية .

١ القوة القاهرة بالمعنى الوارد فى المادة ١٦٥ من القانون المدنى تكون حربا أو زلزالا أو حريقا ، كما قد تكون أمرا اداريا واجب التنفيذ ، بشرط أن يتوافر فيها استحالة التوقيع واستحالة الدفع ، وينقضى بها التزام المدين من المسئولية العقدية ، وتنتفى بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى المسئولية التقصيرية ، فلا يكون هناك محل للتعويض فى الحالتين .

(نقض جلسة ٢٩/١/١٩٧٦ من ٢٧ مج فنى مدنى ص ٣٤٣)

١٦٥ م

وحيث ان هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني أن مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن تجب عليه رقابتهم هي مسئولية مبناهما خطأ مفترض افتراضاً قابلاً لاثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة أن ينفي هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغي من العناية وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة ليمنع من نيطة به رقابته من الأضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسيئ تربيته فإن فعل انتفى الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسئولية كما يستطيع أيضاً أن ينفي مسئوليته بنفي علاقة السببية باثبات أن الضرر كان لا محالة واقعاً ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغي من العناية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بنفي مسئوليته عن الفعل الضار الذي وقع من ابنه القاصر مؤسساً ذلك على أنه لم يقصر في واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغي من العناية وأنه لم يسيئ تربيته فضلاً عن تمسكه بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذي أحدثه الفعل على أساس ان الفعل الذي سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها ان تجعل وقوع الضرر مؤكداً حتى ولو لم يهمل في واجب الرقابة بما ينبغي من حرص وعناية ، وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يتغير به أن صح وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بالرد يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه في خصوص هذا السبب .

(نقض جلسة ١٥/٢/١٩٧٧ ص ٢٨ مج فني مدنى ص ١٨١٥)

وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك انه وان كانت مسئولية حارس الشئ المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على خطأ

مفترضاً افتراضاً لا يقبل اثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسؤوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع وذلك بالثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير وقد أقام المحكم المظعون فيه قضاءه بنفى علاقة السببية بين خطأ تابع المظعون عليها الأولى والضرر الذى أصاب الأجنبى عليه على قوله « وحيث انه وإن كان الثابت من الأوراق ان السائق قد قاد السيارة لمصلحته الشخصية فى غير الطريق المرسوم لها ثم تركها بجوار الطوار وتوجه لزيارة شقيقه ، فان علاقة السببية منتفية بين هذا الفعل والضرر الذى لحق الأجنبى عليه ذلك أن الضرر الذى أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد للحارس فيه إذ أن أحد من الغير وهو من يدعى صعد تلك السيارة وقادها فى غيبة سائقها فدهم بحمل المستأنف وقتله الأمر الذى يرفع المسؤولية عنه نزولاً على حكم المادة ١٧٨/٢ مدنى » وكان هذا الذى حصله المحكم وأقام عليه قضاءه بنفى مسؤولية الحارس تابع المظعون عليها الأولى لانقطاع علاقة السببية بين خطئه والضرر الذى حاق بالأجنبى عليه هو استخلاص سائق وصحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ومن شأنه ان يودى الى رفع مسؤولية السائق الحارس ومتبوعه المظعون عليها الأولى فان النemy عليه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

(نقض جلسة ١٩٧٨/٢/٩ س ٢٩ مج فنى مدنى ص ٤٣٧)

عقد نقل الأشخاص خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسؤولية قبل الراكب المضرور . شرطه . الا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون وحده هو سبب الضرر .

يشترط في خطأ الغير الذى يعنى الناقل من المسؤولية اعفاء كاملاً، الا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للمراكب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ الغير ، حالة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه وإستحالة دفعه أو التحرز منه ، ولما كان سقوط الامطار وأثرها على الطريق الترابى - فى الظروف والملايسات التى أدت الى وقوع الحادث فى الدعوى الماثلة من الأمور المألوفة التى يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها ، وكان الخطأ النسوب لقائد سيارة النقل قد انتفى بحكم جنائى قضى ببراءته وإلتزم الحكم المطعون فيه بحجبيته فى هذا الخصوص فإنه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين بمقولة ان الحادث وقع بسبب أجنبى لايد لقائد الاتوبيس فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ قى - جلسة ١٩٧٩/٣/٧ من ٣٠ ص ٧٤٢)

وحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه وكان هذان الشرطان يستلزمان من واقع الدعوى - الذى تستقل محكمة الموضوع بتحصيل فهمه من أوراقها - وإذ كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية المطعون ضدها الثانية بسبب عدم توافر أى خطأ قبل تابعها قائد السيارة التى وقع لها الحادث وعدم ثبوت انحرافه بالسيارة عن الطريق ، وانتهى الى ثبوت وقوع الحادث بسبب أجنبى هو انفجار لغم بالسيارة وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصل ثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فإن المجادلة فى هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة هذه

م ١٦٥

المحكمة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

(نقض جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ س ٣١ مج فنى مدنى ص ٩٣٠)

وقوع المعجز بمعدة أمين التخزين . قرينة على ثبوت الخطأ فى جانبه . مسئوليته عن قيمة المعجز . ذرة هذه المسئولية . شرطه . اثبات القوة القاهرة أو قيام ظروف خارجة عن ارادته لا يمكنه التحوط لها .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس الغير أو ماله ، كان غير مسئول على ألا يجاوز في دفاعه القدر الضروري . والا أصبح ملزماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٦٩ لیبی و ٢/٢١٢ عراقي و ١٦٧ سوري و ١٥٢ سوداني و ٩٥/١٠٤ تونسى ومغربى و ٢٣٥ كويتى و ٢٨٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية :

« أن المسؤولية لا ترتفع في حالة الدفاع الشرعي إلا إذا كان من الجئ إليه قد اقتصر على القدر اللازم للدفع الخطر في غير افراط ، فإذا جاوز هذا القدر اعتبر ما وقع منه من قبيل الخطأ ، وقاسم المعتدى بذلك تبعه خطأ مشترك يتردد بينهما . وفي هذه الصورة يقضى للمضطرر بتعويض عادل ولكنه تعويض مخفف ، يقدره القاضى وفقاً لقواعد الخطأ المشترك وجاء عنها بلجنة المراجعة تليت المادة وتناقش الأعضاء فيما هو الدفاع الشرعي واستقر الرأى على أن الدفاع الشرعي هو المحدد بشروطه في القانون الجنائى كما جاء بتقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ عنها : « على أن يكون مفهوماً أن التعويض في هذه الحالة - حالة تجاوز الدفاع الشرعي - يقتصر على قدر التجاوز فقط » .

يشترط لنفي المسؤولية اعتماداً على حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء المراد دفعه حالاً أو وشيك الوقوع .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٠)

يشترط لنفي المسؤولية اعتماداً على حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء المراد دفعه حالاً أو وشيك الحلول . وإذن فمتى كان الحكم اذ قرر مسؤولية الحكومة ونفى قيام حالة الدفاع الشرعى قد أثبت أن البوليس ارتكب خطأ ظاهراً في محاصرة المتظاهرين فوق أحد الكبارى ، وكان من المستحيل عليهم الإفلات من القوتين المتقابلتين ولم تكن هذه الوسيلة هي الكفيلة بالغرض الذى يجب ان يقصده البوليس من تزييقهم وأنه اذا كان قد حصل اعتداء على بعض رجاله ، فقد كان مقابل تهجمه على المتجمهرين الفارين أمام البوليس ، وأن البوليس هو الذى كان البادئ بالاعتداء دون ان يكون لذلك مبرر، فان فى هذا الذى قرره الحكم ، ما يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٠)

لا يلتزم فى العمل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمراً إعتبارياً المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله فى ظروف حرجه ودقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه بما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن الذى كان يعتذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملايسات .

(نقض جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ ص ٢٧ مج فنى مدنى ص ٦٩٨)

(نقض جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ ص ٢٨ مج فنى مدنى ص ١٧٦)

(نقض جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ ص ٣٦ مج فنى مدنى ص ٣٩٩)

لا يكون الموظف العام مسئولاً عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيس، متى كانت اطاعة هذا الأمر واجبة عليه، أو كان يعتقد أنها واجبة، وأثبت أنه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه، وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة، أو أنه راعى في عمله جانب الحيطة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٧٠ لبيى و ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ عراقي و ١٦٨ سوري و ١٥٤ سوداني و ٢٣٧ كويتي و ٢/٢٨٩ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية:

« ويشترط لأعمال هذا الحكم شرطان : فيجب أولاً ، أن يكون محدث الضرر موظفاً عاماً . ويجب ثانياً ، أن يكون العمل الضار قد وقع تنفيذاً لأمر صادر من رئيس إدارى ولم يكن الرئيس المباشر وعلى من أحدث الضرر أن يقيم الدليل لا على اعتقاده وجوب اطاعة هذا الرئيس لحسب ، بل وكذلك على اعتقاده وجوب تنفيذ الأمر الصادر منه ، وعليه كذلك ، أن يقيم الدليل على أن اعتقاده هذا كان مبنياً على أسباب معقولة وأنه راعى جانب الحيطة فيما وقع منه وقد جاء عنها بتقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ

م ١٦٧

تفسيرا للتعديل الذى أدخلته على النص « ان المسئولية لا ترتفع إلا اذا توافرت جميع العناصر التى يتضمنها النص كما ذكر عنها مندوب الحكومة بذات اللجنة ان النص مأخوذ من المادة ٦٣ عقوبات ،

أحكام القضاء :

منى كان الثابت أن الموظف قد ارتكب الخطأ الموجب لمسئولية حال تأدية عمله وإعتقاداً على سلطة وظيفته ولم يقع خطأ شخصى من جانب الحكومة عند مفارقة الموظف لهذا الخطأ الذى أقيم عليه الحكم بالتعويض المدنى ، فتكون مسئولية الحكومة بهذا الوصف هى مسئولية المتبوع عن تابعه فهى ليست مسئولية ذاتية عن خطأ شخصى وقع منها وإنما تقوم مسئوليتها على أساس الخطأ الحاصل من الغير وهو الموظف التابع لها وبذلك تكون متضامنة مع تابعها ومسئولة قبل المضرورة عن أفعاله غير المشروعة وليست مسئولة معه بصفاتها مدنية .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/١٦)

إن إستهثار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو الشرط الذى تحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، وهو من المسائل التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة فى شأن توافرها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٥)

اذ قضى الحكم بمسئولية المحكوم عليهما وهما من جنود البوليس قد أقام قضاءه على ما وقع فعلاً منهما من أفعال وخطأ فى تنفيذ العمل المهود به اليهما وهو اطلاق مدفع وأثبت ان هذا الاهمال والخطأ كان محل مواخذة المحكوم عليهما ادارياً ، فانه لا محل للزعم بأن الحكم

١٦٧م

أخطأ في تطبيق القانون بقوله انه رتب مسئوليتهما على تنفيذهما الأمر الصادر إليهما من رئيس وجبت طاعته .

(نقض جلسة ١٦/١١/١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ص ٩٦٩)

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في إختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » يدل على أن المشرع أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء إختياره تابعه وتقصيره في رقابته وأن القانون حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من البائع حال تأدية وظيفته أو بسببها بما مؤداه أن مسؤولية المتبوع تقوم في حالة خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال الوظيفة أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر للخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه أو كان الفعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما إستغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه لها كان ذلك البين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني يعمل رقيب شرطه بالمجلس المدني لمركز وأنه أثناء سيره بالطريق ببلدته ... تقابل مع الجنى عليهما على أحدهما بالسب خلاف سابق بينهما وعندما تصدى له الجنى عليه الآخر أطرح مطواه من بين ملابسه وطعنه بها ، وكان الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن بشأن عدم مسئوليته عن الحادث بقوله « أن علاقة التبعية ما بين المستأنف بصفته والمستأنف عليه الثاني متوافره بدلالة أن

الأخير لما سئل في تحقیقات الجنایة الموضحة بالصحیفة من أن كان متوجهاً من مسكنه الى عمله بالمنصورة أثناء إرتكابه الحادث الأمر الدال على أنه إرتكب الحادث بسبب وظیفته والتي لولها لما فكر في إرتكابها وعلى ذلك فيكفی لمساءلة المستأنف بصفته وهو المتبوع عن الضرر الذى أحدثه المستأنف علیه الثانى وهو رقیب شرطه أن تكون هناك علاقة تبعية بین الخطأ والوظيفة وأن - مسئولية المتبوع تستند الى مسئولية التابع إستناداً الى ذلك الأصل وعلى ذلك یضحى هذا القول فى غیر محله متعیناً رفضه ، وكان إتيان التابع لجرمة أثناء توجيهه من منزله الى مقر عمله ليس من شأنه أن يؤدى الى مارتبه الحكم علیه من إعتبار أن الحادث وقع بسبب الوظيفة . لأن القول بأنه كان متوجهاً الى عمله لا يدل بحال على إرتكاب الحادث بسبب الوظيفة لإختلاف الأمرين وعدم ترتيب إحداهما على الآخر ، كما أنه ليس من شأن ما أوردته الحكم بأسبابه على النحو السالف أن المطعون علیه إستغل وظیفته فى إرتكاب الحادث أو أن هذه الوظيفة ساعدته أو هیأت له فرصة إرتكابه أو ساهمت فى ذلك بأى طریق وكان الحكم المطعون فيه لم یبين بأسبابه مدى الصلة بین وظيفة التابع وإتيانه العمل غیر المشروع فى الظروف التي وقع فيها ، كما لم یوضح كيف أن وظيفة التابع هی التي أدت الى التفکیر فى إرتكابه فإنه یكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال والقصور فى التسیب بما یوجب نقضه .

(الطمن رقم ٩١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦)

(الطمنان ٢٥١ ، ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

من سبب ضرراً للغير ليتفادى ضرراً أكبر. محدداً به أو بغيره لا يكون ملزماً إلا بالتعويض الذى يراه القاضى مناسباً .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون الدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٧١ لىبى و ٢١٣ عراقى و ١٦٩ سورى و ١٥٣ سودانى .

المشكلة الايضاحية:

« حالة الضرورة قد تستتبع التخفيف من المسؤولية أو نفيها فهى تؤدى الى التخفيف ، اذا لم يكن للمضروب نصيب فى قيامها ، ويظل محدث الضرر مسئولاً فى هذه الحالة ولكن لا يكون ملزماً الا بالتعويض الذى يراه القاضى مناسباً أما الغير الذى وقع الضرر وقاية له فيكون مسئولاً قبل محدث الضرر أو قبل المضروب ، وفقاً لقواعد الاثراء بلا سبب . وينبغى التحرز فى هذا المقام ، ومن التفريق بين حالة الضرورة وبين القوة القاهرة من ناحية ، وبين هذه الحالة وحالة الدفاع الشرعى من ناحية أخرى ، ففى حالة الضرورة يكون محدث الضرر مندوحه عن احداثه ، لو أنه وطن النفس على تحمل الضرر الذى كان يتهدده . أما القوة القاهرة ، فهى على النقيض من ذلك ، تلجئ الى الاصرار الجاء لا قبل للمفاعل بدفعه ، ثم ان الخطر الداهم الذى يقصد الى توقيه ، فى حالة الضرورة ، لا يكون للمضروب يد فى احداثه

ويختلف عن ذلك وضع المضرور في حالة الدفاع الشرعى ، فهو بذاته محدث ذلك الخطر ويتفرع على ما تقدم ان حالة الضرورة قد تختلط بحالة الدفاع الشرعى ، اذا كان العمل الضار لم يدفع اليه خطر خارجي وانما استلزمه خطر صادر من المضرور نفسه . ففى هذه الحالة تنتفى المسؤولية بتاتا . ويكون للضرورة حكم الدفاع الشرعى من هذا الوجه ، وجاء عنها بالأعمال التحضيرية انها لم يكن لها مقابل فى التقنين المدنى القديم ولكن تقابلها المادة ٦٩ عقوبات .

أحكام القضاء :

أوضحت أحكام النقض الجنائية شروط قيام حالة الضرورة بجلال ومن ذلك حكم

حديث :

حالة الضرورة هى التى تحيط بالشخص وتدفعه الى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع . ولم يكن لإرادته دخل فى حله . شريطة أن يكون الجريمة هى الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر .

ومن المقرر ان حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حله . ويشترط فى حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التى ارتكبها المتهم هى الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تساند فى قضائه بامتناع مسؤولية المظعون ضده الى أنه لجأ الى اقامة البناء بدون ترخيص لضرورة وقاية نفسه وماله بسبب خارج عن إرادته لايد له فيه ولا فى قدرته منه ، وهو تهدم البناء بسبب هبوط الامطار ، فان هذا الذى اتخذه

م ١٦٨

الحكم أساسا لقضائه ينفي المسؤولية الجنائية لا يصلح في ذاته سببا للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب جريمة اقامة البناء بدون ترخيص وبأن إعادة البناء كانت الوسيلة الوحيدة لدفع خطر حال على النفس أو وشيك الوقوع ، وإذ كان الحكم قد اتخذ من واقعة تهدم البناء على هذا النحو ذريعة للقول بقيام حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية فقد كان يتعين عليه أن يستظهر الصلة بين واقعة تهدم البناء بسبب هطول الامطار والضرورة التي ألجأت المطعون ضده الى اقامته على خلاف أحكام القانون ، وان يستجلى هذا الأمر ويستظهره بأدلة سائغة للوقوف على ما اذا كانت الجريمة التي ارتكبها المطعون ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله ، أو أنه كان في وسعه ان يتجنب ارتكابها بالالتجاء الى وسائل أخرى يتمكن بها من وقاية نفسه أو غيره من ذلك الخطر الجسيم. الحال يفرض قيامه مما قصر الحكم في بيانه .

(الظعن ١١٣٣ س ٤٥ في جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ مج فنى جنائي ص ٦٧٥)

مادة ١٦٩

إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوى ، إلا إذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٧٢ لىبى و ٢١٧ عراقى و ١٧٠ سورى و ١٣٧ لبنانى و ١٦٢ سودانى .

المذكرة الإيضاحية :

لا يقتصر هذا النص على تقرير التضامن بين من يشتركون فى أحداث ضرر معين عند رجوع الضرر عليهم ، بل يتناول فوق ذلك تعيين كيفية رجوع المسئولين فيما بينهم اذا قام أحدهم بأداء التعويض بأكمله ، ففيما يتعلق برجوع الضرر على المسئولين عن العمل الضار يكون هؤلاء متضامنين ، دون حاجة للتفريق بين اضرار والفاعل الأصلي والشريك على نحو ما فعل تقنين الإلتزامات السويسرى فى المادة (٥٠) . ويلاحظ ان هذه المادة تنص أيضا على أن مخرى الشئ المسروق لا يلتزم بالتعويض الا اذا أصاب نصيبا من الربح أو أحدث ضررا بمعاونته . ويؤدى هذا الى التفريق بين حالتين :

الأولى : حالة وقوع الفعل الضار من أشخاص متعددين دون أن يكون فى الوسخ تعيين من أحدث الضرر حقيقة من بينهم أو تحديد

م ١٦٩

نسبة مساهمة كل منهم فى احداثه ، وفى هذه الحالة لا يكون ثمة معدى
عن تقرير التضامن بينهم جميعا .

الثانية : حالة امكان تعيين محدثى الضرر من بين من وقع
منهم الفعل الضار رغم تعددهم ، وإمكان تحديد نصيب كل منهم فى
احداثه ، وفى هذه الحالة لا يسأل كل منهم الا عن الضرر
الحادث بخطئه ، ولا يسألون البتة على وجه التضامن . وهذا هو
حكم حالة الإخفاء التى تقدمت الإشارة إليها فى التقنين السويسرى .

أما فيما يتعلق برجوع المسئولين فيما بينهم عند التضامن فيحدد
القاضى ما يؤديه كل منهم معتدا فى ذلك بجسامة الخطأ الذى وقع منه
ونصيب هذا الخطأ فى احداث الضرر ، وكل طرف آخر من شأنه أن يكشف
عن مدى مساهمة المسئول فى الضرر الحادث من هؤلاء المسئولين جميعا
فاذا استحال تحديد قسط كل منهم فى المسئولية ، فتكون القسمة سوية
بينهم .

أحكام القضاء :

التضامن فى التعويض ليس معناه مساواة المتهمين فى المسئولية
فيما بينهم وإنما معناه مساواتهما فى أن للمقضى له بالتعويض ان ينفذ
على أيهما بجميع المحكوم به . فلا مخالفة للقانون فى أن تحكم المحكمة
بالزام المتهمين بالتعويض متضامنين ، ولو كان أحدهما لم يشترك فى
تهمة الضرب الذى أفضى الى الموت ، بل كان ما أسند اليه هو احداث
جرح عضوى لا علاقة له بالوفاة ما دام هذان المتهمان قد اتحدت
فكرتهما فى الاعتداء على الجنى عليه ، وما دام بين الجنحة المنسوبة
لأحدهما (وهى احداث الجرح العضوى) والجنابة المنسوبة للآخر
(الضرب المفضى الى الموت) ارتباطا وثيقا لحصولهما فى زمن واحد
وفى مكان واحد والفكرة واحدة .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٥/٢٨)

ان تقرير مسئولية الخدم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته انما يقوم على الافتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالخادم لا يستفيد منه . واذن فاذا كان الخدم لم يقع منه أى خطأ فانه - بالنسبة لمن عدا المجنى عليه لا يكون مسئولا عن شئ فيما يتعلق بالتعويض ويكون له عند الحكم عليه للمجنى عليه ان يطلب تحميل خادمه هو والمتهمين معه ما الزم هو بدفعه تنفيذا للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم على أن يدفع الخادم - لانه هو المتسبب فى الحكم عليه بالتعويض - كل ما الزم هو بدفعه عنه وأن يؤدى كل من الآخرين نصيبه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون الا لمصلحة من وقع عليه الضرر اذا أجاز له أن يطالب بتعويضه أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه : أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم ببعضهم البعض فان من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للمضروور يكون له أن يرجع على زملائه المحكوم عليهم معه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به .

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

من يشتري المسروق مع علمه بحقيقة الأمر فيه يكون مسئولا مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذى أصاب المجنى عليه ولو أنه يمد فى القانون مخفيا لا سارقا . وذلك على أساس ان كلا منهما قد عمل على احتجاز المال المسروق عن صاحبه .

(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٢/١١/١٦)

اذا كان المجنى عليه فى مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب أن يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما على أساس انهما ارتكبا الفعل الجنائى الذى نسب وقوعه اليهما ، فان الحكم الصادر بالزام واحد

١٦٩ م

منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمسألة الآخر جنائيا يكون سليما ، ولا يصح نعته بأن فيه قضاء بأكثر من طلب المدعى اذ التضامن معناه فى القانون أن يكون كل من المطالبين به ملزما للمطالب بكل المبلغ المطلوب .

(الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

انه وان كانت المادة ١٥٠ من القانون المدنى قد نصت على أن الالتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هى والمشار اليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين المتلتزمين - ثم انه ان جاز القول بأن الالتزام على هذا النحو يكون مستفادا ، بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة أشخاص بارتكابهم الفعل الذى نشأ عنه الالتزام ، كما اذا قضى فى حكم واحد بادانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - فى جريمة واحدة، أى عن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للمجنى عليه - ان كان ذلك وان جاز هذا ، فان التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدينوا بمقتضى حكم واحد . لان التضامن هنا يقتضى لارجاعه الى النص القانونى الذى يستند اليه بيان الوقائع والاسباب التى يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم فى الضرر الواحد الذى يطلب المضرور ممن تسببوا به تعويضه عنه ، مما يجب معه للقول به أن يتعرض الحكم فى صراحة لهذه الوقائع والاسباب ليربط حكم القانون فى الدعوى بواقعتها . وإذا كان هذا الحكم ليس فيه نص على التضامن وكانت الواقعة كما هى ثابتة به ، ليس فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فانه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملزما للمدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

١٦٩ م.

إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بتصيبه فيه ، وتحديد هذا النصيب مادام غير منصوص عليه فى الحكم ولا واضح من ثناياه ، يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتباراً بأن هذا هو الذى قصدت اليه المحكمة فى حكمها . فيقسم المبلغ المحكوم به على عدة المحكوم عليهم ويكون خارج النقسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه . وإذا فاذا كانت الواقعة الثابتة هى أن أحد المتهمين ضرب الجنى عليه فأصاب موضعاً من جسمه والآخر ضربه فأصاب موضعاً آخر منه ، وكانت الدعوى لم ترفع على أساس اتفاق أو إصرار سابق من المتهمين على الاعتداء ، فإنه يجب ، إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليها بالتضامن فى التعويض ، أن تبين فى حكمها الأساس الذى تقيمه عليه بما يتفق والاصول المرسومة له فى القانون ، فتذكر وجه مسائلة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشئ عن الضريبتين مجتمعين لا عن الضربة الواحدة التى أحدثتها هو . فإذا هى لم تفعل ولم تتعرض للتضامن فإن المسئولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم الا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم ان إرادة كل من المتهمين قد اتحدت مع إرادة الآخر فى التعدى على الجنى عليه ، ثم مضى كل منهما فعلاً فى تنفيذ ما أراد ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى ألزمتها معا بالتعويض متضامنين ولو كان اعتداء أحدهما قد نشأ عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إصابات بسيطة فإن قواعد المسئولية المدنية تبرر ذلك .

(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/٢١)

١٦٩م

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعوى أمام محكمة الدرجة الأولى على المتهم وآخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بمقاب للمتهم والزمته بالتعويض وبرت الآخر ، ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يستأنف المدعى واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة الى الأولى فلا خطأ في ذلك إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة الى الآخر فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشئ من التعويض ، فضلا عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٢/١٦)

مادامت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن الضرر الذي أصاب المني عليه سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملابسات واحدة ، مما استخلصت منه توافقهم على ايقاع الاذى به ، فهذا يبرر قانونا بالزام كل منهم بتعويض عن كل ما وقع عليه سواء بفعله هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١١/٣)

مضى أثبت الحكم توافق ارادة المحكوم عليهم على السب فذلك كاف لتبرير قضائه عليهم بالتعويض متضامتين .

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢)

ان التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥)

لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عمداً اختلاف الضرر ،
واستقلال كل منهم بما أحدثه ، ولو وقعت تلك الأفعال جميعاً في
مكان واحد وزمان واحد .

(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٤)

الحكم ابتدائياً بالزام والمتبوع متضامنين بتعويض المضرور
. استئناف المتبوع وحده . القضاء بالزامه بتعويض أقل مما
قضى به ابتدائياً . لا يتضمن اساءة للمتبوع باستئنافه . غلة
ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجب على محكمة الاستئناف
عند الحكم بالغاء حكم مستأنف ان تذكر الأسباب التي من أجلها
قضت بالغائه ، أما في حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب الا
على الجزء الذي شمله التعديل فقط ، ويعتبر الجزء الذي لم يشمل
التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة
قائمة بالنسبة له ، واذا كان الحكم الابتدائي قد قضى على الطاعن
والمطعون عليه الثالث متضامنين بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه ، على
أساس أن الأول مسئول عن الضرر الذي أحدثه الثاني (تابعه) بعمله
غير المشروع أثناء وبسبب وظيفته لديه ، وعندما استأنف الطاعن ذلك
الحكم قضى الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف بالزام المستأنف
بصفته بأن يدفع للمستأنف عليها مناصفة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فان
مقاد ذلك ان الحكم المطعون فيه عدل حكم محكمة أول درجة في شأن
مقدار التعويض فقط فيعتبر حكم محكمة أول درجة فيما عدا ذلك
محكوم بتأييده ، وتبقى أسبابه قائمة في هذا الخصوص ، ومن بينها
اقامته قضاءه على الطاعن بالتعويض باعتباره مسئولاً عن أعمال تابعه

١٦٩٠

المطعون عليه الثالث غير المشروعة تطبيقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن فى استئنافه بمبلغ ستة آلاف جنيه ، وهو يقل عما قضى به عليه الحكم الابتدائى المستأنف ، فإنه لا يكون قد أساء اليه باستئنافه .

(الطعن ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ١٩٥)

أساس المسئولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق ، ويكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ، ولا يؤثر فى قيام هذه المسئولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا فى ارتكاب الجريمة .

(نقض جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ٤٦٤)

التضامن فى التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدنى يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدى .

(نقض جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ ص ٨٨)

التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى أحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بائعنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذى تخلفت عنه عاهة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(نقض جنائى جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ من ٩ ص ٦٧٦)

(نقض جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ من ٧ ص ١٠٨٦)

١٦٩م

التضامن في القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزماً
للمطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(نقض جنائي جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ٩١)

متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على
الضرب وقت وقوعه ، فانهم جميعاً يكونون مسئولين متضامين مدنياً
عما أصاب المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) من ضرر عن اصابته
ووفاة أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعاً أو من
أى واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم
ثبوت اتفاق بينهم على التعدي ، فان هذا الاتفاق انما تقتضيه في
الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ، أما المسؤولية المدنية فتبنى على
مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير
مشروع ، فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل
منهم مع ارادة الآخر على ارتكابه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من
التفريق بين الضارين وغير الضارين في المسؤولية الجنائية فان المسؤولية
المدنية تعميم جميعاً .

(نقض جنائي جلسة ١٩٦١/١٢/١١ من ١٢ ص ٩٦٩)

(نقض جنائي جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ من ٩ ص ٦٧٦)

التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً
للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمداً
أو غير عمدى .

(نقض جنائي جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ من ٣٠ ص ٩٩٤)

١٦٩م

تعدد المسئولين عن عمل ضار . أثره . إلزامهم متضامنين بالتعويض . الاستثناء . إستغراق خطأ أحدهم ما نسب للآخرين من خطأ .

من المقرر قانوناً انه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر قبل المضرور إلا أن يستغرق خطأ أحدهم ما نسب الى الآخرين من خطأ كأن يكون الفعل الضار عمدياً يفوق فى جسامته باقى الأخطاء غير المتعمدة أو يكون هو الذى دفع إلى ارتكاب الأخطاء الأخرى .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٠م ص ٣١ من ١٤٧١)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها إعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور .

الحكم الذى تقرره المادة ١٦٩ من القانون المدنى من أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى إلزامهم بتعويض الضرر لا يرد إلا عند تحديد مسؤولية كل شخص من محدثى الضرر المتضامنين وذلك فيما بين مرتكبى الفعل الضار أنفسهم . ومادام المتبوع لم يرتكب خطأ شخصياً فإن مسؤوليته بالنسبة لما إقترفه تابعه هي مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ولا يعتبر بالنسبة لهذا التابع مديناً متضامناً أصلاً .

(الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨١م ص ٣٢ من ٢٠٣١)

تعدد المسئولين عن فعل ضار . أثره . اعتبارهم متضامنين فى تعويض الضرر . مادة ١٦٩ مدنى .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٥)

مسئولية . تضامن . تعويض .

التضامن بين المتهمين فى المسئولية . معناه . المقضى له بالتعويض أن ينفذ عنى أيهم بجميع المحكوم به .

إستقر قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) على أن التضامن ليس معناه مساواة للمتهمين فى المسئولية فيما بينهم وإنما معناه مساواتهم فى أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به .

(الطعن ٤٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١ ص ٣٨ ص ٨٠٩)

تعويض . تضامن . قوة الأمر المقضى . دعوى . حكم « حجية الحكم » .

الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيته مانعة الخصوم من التنازع فى المسألة التى فصل فيها فى أية دعوى تالية . لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علة ذلك .

القضاء بالتعويض المؤقت على سبيل التضامن - والذى أصبح باتاً - هو حكم قطعى حسم الخصومة فى هذا الأمر ويحوز حجية فى هذا الخصوص بمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها فى أية دعوة تالية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا يحول بين المحكوم لهم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنهم لا يكونوا قد إستنفذوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

(الطعن ٤٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١ ص ٣٨ ص ٨٠٩)

١٦٩م

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعيه
مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور . التبوع كفيل متضامن للمستول
الأصلى .

(الطعن ٤٨٦٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٨ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ ص ١١٨٠)

(الطعن ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤ من ٣٣ ص ١٠٧)

(الطعن ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل
المتضامن كفالة مصدرها القانون .

(الطعن ١٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/١٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٦٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٨ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ ص ١١٨٠)

(الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٢ من ٣٢ ص ٢٠٣١)

(الطعن ٢٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعية . مسئولية تبعية .
اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . حقه
فى الرجوع بما يعنى من تعويض للضرور . قوام علاقة التبعية . السلطة
الفعالية للمتبع فى التوجيه والرقابة . جواز مباشرة هذه السلطة من
تابع أجز نيابة عن المتبوع ولحسابه .

(الطعن ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨ من ٤٤ ص ٨٣١)

(نقض جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ من ٣١ ص ١٨٦٤)

(نقض جلسة ١٩٨٧/٥/٨ من ٢٩ ص ١١٨٠)

م ١٦٩

المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض للمضرور . م ٧٩٩ مدنى . للأخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثى دعوى المضرور قبل المتبوع لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون (مثال : القصور فى التسبيب) .

(الطعن ٤١٤١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

(الطعن ٨٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩ م ٣٠ ع ٢ ص ٣٠٧)

(الطعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٩٩)

(الطعن ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ٣٢٧)

يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لاحكام المادتين ٢٢١، ٢٢٢ مراعيًا فى ذلك الظروف الملائمة، فان لم يتيسر له وقت الحكم ان يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا، فله ان يحتفظ للمضرور بالحق فى ان يطالب خلال مدة معينة باعادة النظر فى التقدير .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٧١ سورى و ١٧٣ لىبى و ٢٠٥ و ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨ عراقى و ١٣٤ و ١٣٥ لبنانى .

المذكرة الايضاحية،

و التعويض يتناول ما أصاب الدائن من خسارة وما فاتته من كسب متى كان ذلك نتيجة مألوفة للفعل الضار وينبغى ان يعتبر فى هذا الشأن بجسامة الخطأ وكل طرف آخر من ظروف التشديد أو التخفيف ... والواقع أن جسامة الخطأ لا يمكن الاغضاء عنها فى منطق المذهب الشخصى أو الذاتى ولذلك تجرى التقنيات الحديثة على اقرار هذا المبدأ وقد لا يتيسر للقاضى أحيانا أن يحدد وقت الحكم مدى التعويض تحديدا كافيا كما هو الشأن مثلا فى جرح لا يستبين عقباه الا بعد انقضاء فترة من الزمن فللقاضى فى هذه ان يقدر تعويضا موقوتا بالتبثيت من قدر الضرر المعلوم وقت الحكم، على أن يعيد النظر

م ١٧٠

فى قضائه خلال فترة معقولة ، يتولى تعديدها .. فاذا انقضى الأجل
المحدد ، أعاد النظر فيما حكم به وقضى للمضرور بتعويض اضافى اذا
اقتضى الحال ذلك .

أحكام القضاء:

اذا كان الحكم قد أثبت تعسف الشركة المظعون عليها فى فصل
الطاعن من عمله فجرد رفعه دعوى بالمطالبة بما يعتقد انه من حقه واعتبر
الحكم ان هذا الفصل التعسفى خطأ ورتب عليه مسئولية الشركة
المظعون عليها عن تعويض الطاعن عن الضرر ثم قدر الحكم التعويض فى
حدود حقه المطلق فى التقدير على هدى العناصر التى أشار اليها هو
والحكم الابتدائى والتى تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة
٥٢ مراعاتها عند التقدير فان ما ورد فى الحكم يتضمن الرد الكافى
على ما ينعى به الطاعن عليه من القصور ومخالفة القانون والخطأ فى
تطبيقه .

(الطعن ١٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٦٦)

بيان الحكم عناصر الضرر - تقدير التعويض الجابر لهذا
الضرر من سلطة محكمة الموضوع. ^(١)

مضى كان الحكم قد بين عناصر الضرر الذى لحق المظعون ضده
فان تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضى الموضوع
مادام لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٢٧)

(١) راجع فى هذا الموسوعة الفهية ج ٤ ص ٦٩٦ وما بعدها .

م ١٧٠

لا وجه لتضرر الطاعن من تقدير التعويض على أساس هدم المنزل
مادامت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية الى أن
اصلاح الميب الموجود في أساس المبنى - وهو ما كان يقتضيه الحكم
بالتفويض العيني - يتكلف أضعاف ما انتهت المحكمة الى القضاء به من
تعويض .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٣٦)

ان محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر
المستوجب للتعويض فان تقدير مبلغ التعويض الجائر لهذا الضرر هو مما
تستقل به مادلما لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في
خصومه ولا تريب عليها اذا هي قضت بتعويض اجمالي عن اضرار
متعددة مادامت قد ناقشت كل عنصر منها على حده وبينت وجه أحقية
طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته . فإذا كان الحكم الابتدائي قد أوضح
في أسبابه - التي أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها - عناصر الضرر
الذي لحق المظعون ضلهم بسبب خطأ الطاعنة وبين وجه أحقيتهم في
التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ
التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستئناف وقد رأت ان مبلغ
التعويض اشكوك به لا يكفي في نظرها لجبر هذه الأضرار فرفعت الى
مبلغ أكبر لما صرحت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسباً
لجبر تلك الأضرار فان في هذا الذي ذكرته ما يكفي لتعليل ما خلفتها
شكمة أول درجة في تقدير التعويض .

(الطعن ٣٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٣٩)

يقدر التعويض بقدر الضرر والنوع الذي تراه محكمة الموضوع
مناسباً لجبره طالما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزم باتباع معايير

١٧٠ م

معينة في خصوصه . فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره عند اخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فيه اذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية - لا بالدولار الأمريكى الذى أئفق على الوفاء بالثمن على أساسه - لا يكون قد خالف القانون .

(الطنن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٩٤٧)

اذا كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض ، اتبع المعايير التى تتطلبها المسئولية العقدية ، وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسئولية التقصيرية ذلك أنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون المدلى يقتصر التعويض فى المسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول أما فى المسئولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع ، وكان الطاعن لم يبين وجه ضرره من خطأ الحكم فى تقدير التعويض الذى ألزمه به على أساس المسئولية العقدية دون التقصيرية فإن هذا النعى - بمرضى صحته - يكون غير منتج اذ لا يتحقق به للطاعن الا مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن .

(الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٠٠٩)

ان كان يجوز شكمة الموضوع ان تقضى بتعويض اجمالى عن جميع الأضرار التى حاقّت بالضرور الا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذى قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حده وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

(الطنن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٢٤٤)

١٧٠ م

متى كان الطاعن قدر التعويض الذى طلبه أمام محكمة الموضوع بما لحقه من خساره ولم يدخل فى هذا التقدير ما فاتته من كسب وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بتقدير التعويض الا فى حدود عناصره المطلوبه فانه لا يقبل النعى على الحكم بالقصور بأنه لم يقدر التعويض عن الكسب الفائت الذى لم يطلبه الطاعن .

(الظعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١ ص ١٧ ص ٧٧)

تقدير التعويض من مسائل الواقع التى لا يلتزم فيها قاضى الموضوع الا بايضاح عناصر الضرر الذى من أجله قضى بالتعويض .

(الظعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٨ ص ١٧ ص ١٦٢٩)

سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها ان تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضى .

(الظعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ص ١٨ ص ٣٧٣)

تقدير التعويض الجاهل للضرر فى سلطة قاضى الموضوع مادام لا يوجد فى القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة فى خصوصه .

(الظعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ص ١٨ ص ٣٧٣)

دعوى التعويض عن الفصل التعسفى تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(الظعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١ ص ١٨ ص ٥٨٥)

متى كانت تسوية الماش للمطعون ضده قد تمت استناداً الى احكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها

١٧٠ م

تعويضه عن اصابته - أثناء عمله - فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذى يستحقه عن اصابته طبقاً لأحكام القانون المدنى .

(الظمن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢ س ١٨ ص ٥٣١)

تعويض الضرر الأدبى بنشر الحكم فى الصحف على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضى الدعوى التقديرية والمطلقة بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

(الظمن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ س ١٨ ص ٦٣٦)

نص القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حق صاحب المصنع فى استيفاء الثمن الذى يساويه مصنعه حسب تقدير اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية منه ، واذ كان الثمن وفقاً لهذا القانون يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات فإن أسس التقدير التى وضعتها اللجنة الاقتصادية والتى تقضى بأن يكون تقدير التعويض قاصراً على تقدير قيمة الآلات ولا يشمل مبانى المصنع أو الأراضى المقام عليها أو أى مهمات تكون فيه فإن هذه الأسس تكون مخالفة للأسس التى وضعها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، واذ كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون ولم يخولها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تعديل قواعد التقدير التى وضعها فإن ما وضعته تلك اللجنة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز اتباعه مخالفتها للقانون .

(الظمن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ س ١٨ ص ١١٢١)

المجادلة فى تقدير الحكم لمقابل التعطيل عن الانتفاع بالعين المؤجرة واقحام قانون الاصلاح الزراعى خارج نطاقه انما هى مجادلة تنصب فى

١٧٠ م

الحقيقة على تقدير التعويض الذى يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه فيه .

(الظعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٦٥٩)

النص فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم وفى المادة التاسعة منه على أن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة - بما فيها الفقرة الثانية - اذا رفعت اليه بصفة أصلية أو تبعية من مقتضاه أن اختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض مقصور على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، واذ كان الثابت فى الدعوى اشتغالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن اصابة أثناء العمل ومصرفات علاج وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت يكون الاختصاص بنظرها للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة . وكان الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن الدعوى لا تخرج عن كونها مطالبة بمكافأة مستحقة للمستأنف عليه نظير اصابته فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الظعن ٢٤٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٦٨٤)

تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض فى ذلك متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

(الظعن ٣١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٩٤٣)

١٧٠ م

تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا تثريب عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق للمستاجر عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة بقدر الأجرة خلال المدة التي حرم فيها استاجر من هذا الانتفاع مادام القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان.

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ من ١٩ ص ٦٥٥)

مبدأ الاستئناف في دعاوى التعويض عن الفصل من العمل بلا مبرر التي لم تلتزم فيها الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - سئون يوما .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤ من ١٩ ص ٨٣٧)

تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب ان تدخل في حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤ من ١٩ ص ٨٣٧)

تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع من بين العناصر المكونة له .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢١ من ١٩ ص ٩٦٧)

انه وان كان تقدير التعويض عن الضرر هو مما يستقل به قاضي الموضوع الا أنه اذا قدم له طالب التعويض دليلا مقبولا على أحد عناصر

م ١٧٠

الضرر الذى يطالب بالتعويض عنه ورأى القاضى اطراح هذا الدليل
وتقرير التعويض على خلافه فانه يتعين عليه ان يبين سبب عدم أخذه
به والا كان حكمه مشوباً بالقصور .

(الطعن ١٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ص ٢٠ ط ٦٧٦)

المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة هو سعرها فى السوق الحرة
التي تخضع للقواعد العرض والطلب ، ولا يعتد فى تقدير التعويض
بالسعر الذى فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار المحليين ، ذلك
لأن الضرر الذى لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذى فقد أو تلف بهذا
السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد لأن هذا السعر
الجبرى هو سعر تحكّمى فرضته الوزارة نفسها ودخلت فى تحدّده عوامل
غريبة عن التعاقد وقد راعت الوزارة فى تحدّده أن تجنى من ورائه ربحاً
كبيراً تعوض به ما تخسره فى سبيل توفير مواد التموين الأخرى
الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير فى أى
وقت لأن تحدّده يخضع للظروف الاستثنائية التي دعت الى فرضه .

(الطعن ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ص ٢٠ ط ٩٣٩)

مؤدى نص المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة
١٩٠٧ المعدل بالرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ ، أنه يجب مراعاة
مايكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال
المنفعة العامة من نقص أو زيادة ، بخصمه أو اضافته الى ثمن الجزء
المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو اضافته عن نصف
القيمة التى يستحقها المالك ، فاذا تبين ان تقدير ثمن الجزء المستولى
عليه لم يراع فيه ما طرأ من نقص أو زيادة على قيمة الجزء الذى لم

١٧٠ م

تنزع ملكيته اعمالاً لحكم المادة ١٤ المشار اليها ، فانه يتمين على المحكمة ان تستكمل تحقيق هذا العنصر بالطريق الذى رسمه القانون .

(الطعن ٤٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠ ص ٢١ ص ٦٥)

مسئولية الناقل البحرى تتمثل فى أن يقوم بتسليم البضاعة الى المرسل اليه فى ميناء الوصول طبقاً للبيان الوارد بشأنها فى سند الشحن ، والا التزم بتعويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب طبقاً لما يتوقعه الشخص المعتاد .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٧٠ ص ٢١ ص ١٢٠٨)

تقضى المادة ٢٢١ من القانون المدنى بأن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط ان يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالتزام ، ومقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان الناقل يكون مسؤولاً عن هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذى ينتج من بيعها فى ميناء الوصول بالسوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ، دون السعر الذى تفرضه وزارة التموين للبيع .

(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٤/٢/١٩٧١ ص ٢٢ ص ١٧٢)

تقدير التعويض هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة فى هذا الخصوص ، وأنه وأن كان القانون لا يمنع من أن يحسب فى الكسب الفائت باعتباره من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون للأمل أسباب مقبولة .

(الطعن ٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٨٢٨)

١٧٠ م

متى كان الحكم قد نفى وقوع الضرر فى حدود سلطته ، وكان هذا الأساس وحده كافيا لحمل قضائه برفض دعوى التعويض ، فانه لا يؤثر فى سلامته ما ذكره من أن ركن الخطأ غير متوافر حتى ولو كان قد أخطأ فى ذلك . ومن ثم فإن النعى على الحكم باضطراب أسبابه فيما يتعلق بوصف الفعل المسند الى المظنون عليها ، يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

(الطعن ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧١ س ٢٢ مج فنى مدنى)

تقدير التعويض مسألة موضوعية . استقلال القاضى بها عند عدم وجود نص يلزمه باتباع معايير معينة .

يبين من نصوص المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المدنى أن الأصل فى المسألة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض الظروف الملائمة للمضروور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى .

(الطعن ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦٧٠ مج فنى مدنى)

متى كان يبين مما قرره الحكم انه قطع فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن - ناظر مدرسة خاصة - باهماله فى تحصيل المصروفات المدرسية ، وأن هذا الخطأ تسبب عنه ضرر يستوجب مسئوليته عن تعويض المظنون ضده - ملك المدرسة - عنه ، ولم يبق سوى الفصل فى مقدار التعويض فى ضوء تقرير الخبير ، وإذ يعد هذا من الحكم فصلا قطعيا فى شق من الموضوع كان مشار نزاع بين الخصوم وانتهى الخصومة فى شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه ، فإن الحكم هو ما يجوز الطعن فيه على استقلال لاشتماله على قضاء فى الموضوع .

(الطعن ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٨٥ مج فنى مدنى)

١٧٠ م -

تحديد قيمة التعويض متى كان غير مقدر في القانون من سلطة
قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ، مادام قد
بين عناصر التقدير وأوجه أحقية طالب التعويض .

(الطعن ٢١٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ من ٢٥ ص ٣٨٩)

الغصب باعتباره عملاً غير مشروع ، يلزم من ارتكبه -
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بتعويض الاضرار
الناشئة عنه ولا تنقيد احكامه بحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح
الزراعي عند قضائها بالبيع لصالح الأرض المقتصة مقابل ما حرم من
ثمار، وذلك باعتبار هذا البيع بمثابة تعويض .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٥ من ٢٥ ص ٤٦٤)

لا يلتزم القاضي في تقديره للتعويض عن الاثراء بلا سبب بحكم
المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعي .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٥ من ٢٥ ص ٤٦٤)

البيع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم
من ثمار ، وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون
نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ، هو من سلطة قاضي
الموضوع ، ولاشرب عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب
الأرض عن حرمانه من الانتفاع بأرضه بقدر الأجرة خلال المدة التي حرم
فيها من هذا الانتفاع ، مادام ان القاضي قد رأى في هذه الأجرة
التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ من هذا الحرمان .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥ من ٢٥ ص ١١٤٦)

١٧٠ م

التعويض في المسؤولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ، متوقعا
كسكان هذا الضرر أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقا للمادة
١/٢٢١ من القانون المدني على عنصرين أساسيين هما الخسارة التي
لحققت المضرور والكسب الذي فاته .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢١٠)

تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في العقد أو القانون
نص يوجب اتباع معايير معينة في تقديره هو من سلطة قاضي الموضوع
بغير رقابة من محكمة النقض .

(نقض جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٦٩)

تقدير التعويض اذا لم يكن مقدراً في العقد أو بنص في القانون
من سلطة محكمة الموضوع التامة بلا معقب عليها من محكمة النقض ،
ويحسب الحكم ان يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه
، وله في سبيل ذلك ان يستنبط القرائن السائفة من أوراق الدعوى .

(نقض جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٦٩)

انه وان كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي
يستقل بها قاضي الموضوع الا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن
تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة
محكمة النقض .

(نقض جلسة ٢٦/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٧٩)

اذ كان الثابت من مطالعة محضر جلسة أن المظنون ضده
عدل طلباته في مواجهة الطاعن الى مبلغ - وهو ما انتهى اليه

م ١٧٠

الخبر - وفوائده القانونية المستحقة عن هذا المبلغ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد، ومؤدى ذلك ان تعديل المطعون حده لطلباته اقتصر على ما فحوصه الخبر وهو مبلغ تعويض الدفعة الواحدة دون ان يمتد الى طلبه الثانى والخاص بغرامة التأخير السابق طلبها ابتداء بصحيفة دعواه والتى لم يعرض لها الخبر المتدب ، وجملة هذه المبالغ تزيد فى مجموعها على النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية مما يجيز الطعن فى حكمها بالاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن ٥٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١١ ص ٢٧ من ١٨١)

متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه الى احقية الطاعن لصرف تعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، وثبت من مدونات الحكم ان الطاعن كان قد استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب صرف التعويض والتى لم تكن محل منازعة من الهيئة ، ومع ذلك لم تقم المطعون ضدها الاولى بدفع مستحققاته اليه ، ومن ثم كان يحق له تقاضى التعويض الاضافى بواقع ١٪ من قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن أيام التأخير فى السداد وفق ما تنص عليه المادة ٢/٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض القضاء له بقيمة هذا التعويض الاضافى فانه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٧ ص ٢٧ من ٢٣٤)

مفاد نص المادتين ٨١ ، ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا لخروجه نهائيا عن نطاق التأمينات الاجتماعية ، تعين على الهيئة صرف

م ٤٧٠

استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته ، فان هي تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به ، لأنه طالما ان حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا تعلل ان هي لم تف به فى الميعاد ، ولأن مادعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه انما هو رغبته الأكيدة فى سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم ولهذا فقد ألزم الهيئة اداء التعويض الاضافى ان هي تراخت فى الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة .

(الطعن ٥٩ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٦م ٢٧ص ٢٣٤)

طلب التعويض عن نزع الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى عنته المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، اذ المقصود فى حكم هذه المادة ان يكون محل الالتزام معلوم المقدار وأن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر تعويضا له عن حرمانه من ملكيته جبرا عنه للمنفعة العامة ، وهو ما يكون للقاضى سلطة واسعة فى تقديره فلا يكون معلوم المقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المالك له فى صحيفة دعواه ولا يصدق عليه هذا الوصف الا بصدر الحكم النهائى فى الدعوى ، ولا يغير من ذلك قيام الطاعنين - الجهة نازعة الملكية - بتقدير تعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها وعرضه على المطعون عليهم

م ١٧٠

- المالكين ذلك أنهم لم يقبلوه ورفعوا الدعوى بطلب الحكم لهم بالتعويض الذى حددوه مما يجعل تقدير التعويض مؤجلاً الى حين الفصل فى النزاع نهائياً ، ومن ثم فلا تستحق فوائد عن التعويض الا من تاريخ الحكم النهائى .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢ ص ٢٧ من ١٣٨٧)

تكليف الفعل المؤس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ ص ٢٧ من ١٤٥٤)

النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية الذى يحكم واقعة النزاع على أنه : لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل ان يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى الأحوال التى أراد فيها المشرع ان يعرى جانب العامل نظراً لخطا العمل بعدم تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فاذا ما لجأ العامل الى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض فانه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل الا اذا كان خطؤه الذى نشأ عنه الحادث جسيماً فانه يجوز للعامل المضطرب منه

م ١٧٠

التدرع فى هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد
باللجوء الى قانون التأمينات الاجتماعية .

(الظمن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٦س ٢٧ ص ١٤٥٤)

منى كان الحكم الصادر فى دعوى التعويض عن نزع الملكية لم
يعرض لتقدير مقابل التحسين فى نزاع حول تقدير قيمة الأرض قبل
وبعد التحسين وانما عرض له بمصد تقدير القيمة الفعلية للأرض وقت
نزع ملكيتها باعتبار أن مشروع التحسين قد بدئ فى تنفيذه قبل خمس
سنوات من تاريخ نزع الملكية فواعى ما أصاب الأرض من تحسين عند
تقدير التعويض عن نزع الملكية وذلك اعمالا للمادة ٢٠ من القانون
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو
التحسين ولهذا فقد أضاف الحكم مقابل التحسين الى قيمة الأرض ولم
يخصمه منها حسبما تقتضى به أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥
من أن مقابل التحسين هو عبء مالى يتحمل به أصحاب العقارات الذين
يستفيدون من المشروعات العامة ومن ثم فلا يجوز الحكم بحجية بشأن
النزاع الذى عرض أمام لجنة الظمن فى مقابل التحسين حول تقدير
قيمة الأرض قبل وبعد التحسين مما تكون معه هذه اللجنة فى نطاق
تقديرها غير ملزمة فى هذا الخصوص بالتقيد بالحكم سالف الذكر .

(الظمن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٦س ٢٧ ص ١٤٧٦)

المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى التى تنص على أنه لا يجوز
ان تزيد اجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة
عليها لا تحكم سوى العلاقة الايجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر .
ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالبيع على أن

١٧٠ م

الطاعنين وضعوا اليد على نصيب المطعون عليهم في أطيان الشركة بطريق الغصب ، وكان الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الأضرار الناشئة عنه ، ولا تنقيد المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالريع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم في ثمار ذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون يفرض تجاوزه للحد الأقصى المقرر لايجار الأراضي الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار إليها .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٩ ص ٢٧ إلى ١٥٤٠)

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضي به فلا يكون ملزما الا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل وماعده يعتبر مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له ويكون ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ ص ٢٧ إلى ١٦٧٨)

انه وان كان تقدير التعويض عن الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع أما تعيين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فانه مما يخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ص ٢٨ إلى ٥٠٠)

وصف الأفعال بأنها خاطئة أم غير خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ص ٢٨ إلى ٨١٢)

م ١٧٠

اذ كان المستفاد من حكم المحكمة الابتدائية في الطعن المقدم من كل من الطرفين - في قرار لجنة الاعتراضات على نزع الملكية - أنه أورد في أسبابه ان الطاعنة الأولى - وزارة التربة - نزعت ملكيته أرض للمطعون عليها مساحتها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا ثم قضى بتعديل قرار اللجنة وجعل سعر المتر من المساحة المنزوعة ملكيتها بمبلغ تسعة جنيهات ، وهي أسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقاً ومن ثم فانها تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولما كان هذا الحكم الانتهائي قد صدر في حدود اختصاص المحكمة الابتدائية ، فانه طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يكون قد حاز قوة الأمر المقضى في هذه المسألة المتعلقة بمساحة الأرض المنزوعة ملكيتها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة وقضى للمطعون عليها بباقي التعويض المستحق لها بواقع تسعة جنيهات للمتر المربع عن المساحة بأكملها ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢٢ في - جلسة ١٩/٤/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٩٨٨)

اذ يبين من الأوراق ان كشوف حصر المقارات المطلوب نزع ملكيتها قد تضمنت ان للمطعون عليها أرضا مساحتها ٣٣٤,١٠ متراً مربعا بواقع ثمن المتر أربعة جنيهات وأن المطعون عليها قدمت اعتراضا في الميعاد على تقدير التعويض عن هذه المساحة طالبة تعديله الى مبلغ بواقع ١٥ جنيها للمتر وأرفقت به حوالة بريدية بمبلغ الا أنها أرسلت الحافا لمعارضتها السابقة كتابا أرفقت به حوالة بريد بمبلغ حتى يكون مجموع الرسم عشرة جنيهات وهو الحد الأقصى المقرر في القانون لرسم الاعتراض وقد وصل هذا الكتاب الى الجهة المختصة في الميعاد وهو ما يخولها الحق في الاعتراض على البيانات الواردة في كشوف الحصر والمطالبة بأية زيادة على التعويض المقرر للأرض المستولى عليها . ولما كان الثابت من الصورة الرسمية

م ١٧٠

للمحضر المؤرخ ١٩٦٤/٨/٣٠ احرر بمعرفة مندوب نزع الملكية يفتيش المساحة ان المطعون عليها وآخرين بصفتهم المستحقين لصرف التعويضات المقدرة عن المشروع اعترضوا على البيانات الواردة بكشوف الحصر ووافقوا على تصحيح الوضع على أساس ان المطعون عليها تستحق مسطحا قدره ٤٨٢,٩٨ متراً مربعاً ، لما مقتضاه ان المطعون عليها قد اعترضت في الميعاد القانوني على تقدير التعويض بالنسبة للمساحة المملوكة لها بأكملها ودفعت الرسم عن هذا القدر ، ويكون هذا الاعتراض معروضا على لجنة الفصل في الاعتراضات واذ قررت هذه اللجنة تعديل ثمن المتر الى ستة جنيهاً ونصف للمتر من المساحة المنزوعة ملكيتها ، فان قرارها يكون منصرفا الى القدر جميعه .

(الظمن رقم ١٤٥ لسنة ٤٤٢ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٩٨٨)

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد اكتفى في شأن الاعتراض الذي يقدم للجنة الفصل في المعارضات على تقدير الجهة التي تقوم على نزع الملكية للتعويض عن العقارات المستولى عليها بتقديم هذا الاعتراض في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ، ولم يتطلب لاعتبار الاعتراض مقدما في الميعاد ان يحدد في عريضته مقدار الزيادة المطلوبة في التعويض مادام يمكن تحديد هذه الزيادة بطلب لاحق بشرط ان تكون في حدود الرسم الذي أوجب القانون ارفاقه بصحيفة الاعتراض .

(الظمن رقم ١٤٥ لسنة ٤٤٢ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٩٨٨)

م ١٧٠

اشتراط الخبير لانقاص مقابل التحسين - عن الجزء الذى لم تنزع ملكيته - من قيمة التعويض المستحق للمطعون ضدهم اعفاء باقى ارضهم من هذا المقابل مستقبلا يتفق مع غاية كل من القانونين ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - الأول بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والثانى بشأن فرض مقابل تحسين - وهى تحميل الملاك بمقابل التحسين الذى يطراً على عقاراتهم بسبب أعمال المنفعة العامة ، ولهذا نصت المادة ١٣ من القانون الأخير على « أن للمجلس البلدى المختص فى جميع الأحوال ان يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين » ... الأمر الذى لا يسوغ معه بعدئذ تحصيل هذا المقابل مرة أخرى .

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٠٦٧)

أوجب القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فى المادتين الخامسة والسادسة منه على الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ان تتخذ الاجراءات المحددة بها والتى تنتهى بتحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته واسم مالكة وأصحاب الحق فيه ومحل اقامتهم والتعويض المقدر لهذا العقار وعرض الكشوف مع الخرائط فى الأماكن المحددة النشر عنها واطار أصحاب الشأن بها كما خولت المادة السابعة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على هذه البيانات بما فى ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف سالفة الذكر وبينت المادة الثالثة عشر تشكيل اللجنة المختصة بالفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات وأجازت المادة الرابعة عشر الطعن فى قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية على أن يكون حكمها انتهائيا

م ١٧٠

وبين من هذه النصوص انه وان كان لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية الا أن هذا الخطر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مشروطاً بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجبت عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض فإذا لم تلتزم هذه الاجراءات فلي المراعي التي حددها القانون كان لصاحب الشأن ان يلجأ الى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق ، واذ كان الواقع في الدعوى ان الطاعن بصفته لم يتخذ الاجراءات المشار اليها فانه يكون للمطعون عليه الالتجاء الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقه وهو ما انتهى اليه الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ١٩٧٥/٣/٩ فيما قضى به من الغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٩ ص ٢٩ من ٧٠٧)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يعيب الحكم ان يدمج الضررين المادى والأدبى معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام الحقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم اذا استأنف محكوم ضده حكماً قضى بالزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، ورأت محكمة الاستئناف عدم الأخقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين فقد وجب عليها عندئذ ان تخصص ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداءً وهو ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذى صدر به الحكم المستأنف .

(الطعن ١٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ ص ٢٩ من ١٥٧٤)

١٧٠ م

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا يوقف سريان التقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبيناً على أسباب سائغة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ما ارتأه من وقف - تقادم دعوى التعويض عن الاعتقال دون سبب - في الفترة من تاريخ الافراج عن المطعون عليه في ١/٦/١٩٦٦ حتى ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ على أسباب سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وكان الذي قرره الحكم لا يقوم على علم قضائه الشخصي بل يقوم على الظروف العامة المعروفة للجميع عما كانت تجتازها البلاد والشعب في الفترة السابقة على ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ فان النعي يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعديدين لم يبق الا أن ينقسم الالتزام عليهم بحسب الرؤوس أو بأنصبة متساوية ، وكان الحكم بالتعويض في الدعوى رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٧٠ مدني كلي شبين الكوم قضى بالزام المحكوم عليهم متضامين بأن يدفعوا للمطعون ضدها عن نفسها وبصفتها مبلغ الـ ٢٠٠٠ ج ولم يحدد نصيب كل من المحكوم لهم وعددهم أربعة ومن ثم ينقسم عليهم بحسب رؤوسهم .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٧٩)

الاتفاق مقدماً على تقدير التعويض الذي يلتزم به المسئول .
التزام محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت المسئولية مالم يكن مبالغاً فيه أو لم يثبت تحقق الضرر .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٣٨٩)

م ١٧٠

التعويض الجابر للضرر . حق محكمة الموضوع فى تقديره مادام لا يوجد نص فى القانون أو العقد يلزمها باتباع معايير معينة فى خصوصه .

(الظعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦ س ٣٥ ص ٣٨٩)

الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى تستقر به المسألة القانونية ايجابيا وسلبا . إرسائه للدين التعويض فى أصله ومبناه . الدعوى اللاحقة باستكمال التعويض . نطاقها . تحديد الضرر . مداه والتعويض فى مقلاره .

(الظعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ س ٣٥ ص ١١٣٠)

تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض استقلال قاضى الموضوع بها . شرط ذلك .

(الظعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ س ٣٥ ص ١٣٦١)

تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمتها الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المشار اليه بالفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل . مناطه . ان يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء .

(الظعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨ س ٣٦ ص ٥٦١)

قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . ان يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل فى طلب الفائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشملها

م ١٧٠

بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا أو ذاك . غير مقبول .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ من ٣٨ ص ٥٤)

جواز القضاء بتعويض إجمالى عن الأضرار التى حافت بالضرر . شرطه . بيان عناصر الضرر ومناقشة كل عنصر على حده - حرمان المطعون عليه من إستعمال التليفون وما يصاحبه من متاعب نفسه وأضرار مادية فضلاً عن التردد على الهيئة للإبلاغ عن الأعطال وسداد الإشتراكات بيان لعناصر الضرر الذى قضى من أجله بالتعويض جملة .

(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦ من ٤٠ ص ٨٤٠)

مفساد المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧١ من القانون المدنى ان الضرر ركن من أركان المسئولية وثبوته شرط لازم لقيامها والقضاء تبعاً لذلك ، يستوى فى إيجاب التعويض عن الضرر أن يكون هذا الضرر مادياً أو أدبياً ولا يقصد بالتعويض عن الضرر الأدبى - وهو لا يمثل خسارة ماله - محو هذا الضرر وإزالته من الوجود إذ هو نوع من الضرر لا يمحى ولا يزول بتعويض مادى ولكن يقصد بالتعويض أن يستحدث المضرور لنفسه بديلاً عما أصابه من الضرر الأدبى ، فالخسارة لا تزول ان يستحدث المضرور لنفسه بديلاً عما أصابه من الضرر الأدبى ، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم الى جانبها كسب يعرض عنها ، وليس هناك من معيار لحصر أموال التعويض عن الضرر الأدبى إذ كل ضرر يوذى الإنسان فى شرفه وإعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره يصلح أن يكون ممثلاً للتعويض فيندرج فى ذلك المدون على حق ثابت للمضرور كالإعتداء على حق الملكية ولذا فإن إتلاف السيارة المملوكة

م ١٧٠

للمضرور ويتخذها وسيلة لكسب الرزق والعيش يعتبر عدواناً على حق الملكية وحرماناً من ثمرته من شأنه ان يحدث لصاحب هذا الحق حزناً وغماً وأسى وهنا هو الضرر الأدبي الذى يسوغ التعويض عنه ، لما كان وكان الحكم المظعون فيه قد التزم هذا النظر فى بيان التعويض عن الضرر الأدبي فأورد أسبابه أن المظعون ضده فضلاً عما أصابه من ضرر مادي قد حاق به ضرر أدبي يتمثل فيما ألم به من هم وحزن لتحطيم سياسته وضياع مصدر رزقه فإنه يكون قد خلص صحيحاً الى كفاية واقعة إتلاف مال للمضرور يتعیش منه لتحقيق الضرر الأدبي ووجوب التعويض عنه .

(الظعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض .
استقلال قاضى الموضوع بها . شرطه .

(الظعن ٢٠٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢٤ ثم ينشر بعد)

(نقض جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ من ١٩٨٤/٥/٢٠ ع ٣٥ ص ١٣٦١)

(الظعن ١٣٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٧)

(الظعن ١١٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

انتقال الحق فى التعويض الى ورثة المضرور :

انه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - اذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فان هذا الفعل لايد ان يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور فى هذه اللحظة أهلاً لكسب حقه فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت

م ١٧٠

معه هذا الحق قبل وفاته ، فان ورثته يتلقونه عنه لمورثهم الذى ادى اليه
الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته .

(الطنن ٤ لسنة ٤٣ ق / رجال قضاءه جلسة ٣/٧ / ١٩٧٤ س ٢٥ مج فنى)

التعويض فى المسؤولية التقصيرية . شموله لكل ضرر
مباشر ، متوقعا كان أو غير متوقع . تقويمه على أساسين .
الخسارة اللاحقة والكسب الفائت . م ١/٢٢١ مدنى .

لما كان التعويض فى المسؤولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ،
متوقعا كان هذا الضرر ، أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقا
للمادة ١/٢٢١ من القانون المدنى على عنصرين أساسيين هما الخسارة
التي لحقت المضرور والكسب الذى فات ، وكان الحكم المطعون فيه قد
إقتصر فى تقدير التعويض على قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء
مغفلاً فى تقديره عنصراً أساسياً من عناصر الضرر المباشر هو ما عساه
يكون قد فات الوزارة الطاعة من كسب ، فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ فى تطبيقه .

(الطنن ٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١/١١ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢١٠ مج فنى)

ثبوت حصول التعرض المادى . افتراض استمراره إلى أن
يقوم الدليل على زواله . مثال بشأن دعوى تعويض عن التعرض
المادى للمستأجر .

متى كانت المطعون ضدها الأولى قد طلبت الحكم بالتعويض الذى
قدرته فى الصحيفة وما يستجد ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ حين
ازالة التعرض ، وكان يبين من الرجوع الى تقرير الخبير انه أثبت حصول
تعرض المطعون ضده الثانى للعين المؤجرة محل النزاع ، وذلك فى كل

١٧٠ م

المرات التي انتقل فيها للمعانة ، كما يبين من الرجوع الى محاضر اعمال هذا الحبير ان وكيل الشركة الطاعنة قرر أن الشركة أنذرت المطعون ضده الثاني بفسخ عقد الايجار المبرم بينهما ان لم يكف عن التعرض للمطعون ضده الأولي في العين المؤجرة اليها من نفس الشركة واجاورة للعين المؤجرة للمطعون ضده الثاني فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن تعرض المطعون ضده للذكور لم يزل قائما استنادا الى تقرير الحبير ومحاضر أعماله لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق ولا يعيب الحكم - وقد قضى بالتعويض المستحق حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٠ السابق على صدوره - انه لم يبين منده في استمرار التعرض حتى ذلك التاريخ ، ذلك انه متى ثبت حصول التعرض المادى ، فانه يفترض استمراره الى أن يقوم الدليل على زواله .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٩ من ٢٦ من ٤٤١)

عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضرراً مادياً لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية وثبوت مزاولته مهنة المحاماة بعد العزل مباشرة : أثره . عدم استحقاقه للتعويض المطالب به . الغاء قرارات عزل القضاء تشريعاً أو قضاء . اعتبار ذلك تعويضاً مناسباً .

متى كان الطالب لم يقدم أى دليل على ان ضررا ماديا محققا قد لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية خاصة وأنه قد زاول مهنة المحاماة بعد عزله مباشرة وكانت المحكمة ترى في الغاء قرارات عزل القضاء السابقة تشريعاً أو قضاء ، وإعادة جميع رجال القضاء الذين شملتهم تلك القرارات الى وظائفهم السابقة طبقاً لأحكام القانونين رقمى ٨٥ لسنة ١٩٧١ و ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التعويض المناسب لما لحقهم ولحق الهيئة القضائية من أضرار فى الظروف التي أحاطت بهم ، فانه - أيا

م ١٧٠

كان الرأى فى الصفة التى تخول للطالب المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبى الذى أصاب الهيئة القضائية - يتعين رفض الطلب .

(الظعن ٥١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٦ من ٢٦ ص ٩)

إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه - التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية - لايعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها طبقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ .

مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذى تسرى عليه أحكام تأمين اصابات العمل ، اذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكانت الإصابة ترجع الى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل ، فان ذلك لايعفى الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية الواردة فى القانون المدنى لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

(الظعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١ من ٢٨ ص ٥٩١)

التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة - ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ لايحول دون مطالبة المضرور بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر استنادا الى المسئولية التقصيرية عدم جواز الجمع بين التعويضين .

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - تضمن القواعد التى تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئى بسبب العمليات

م ١٧٠

الحربية ، فعقد الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان أنواع المعاشات والمكافآت ثم فصل في الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الإضافي وتمويض المصابين بسبب الخدمة باصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد في المادة ٦٥ مقدار التأمين الإضافي الذي يدفع للورثة الشرعيين اذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ أو كانت بسبب الخدمة وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا تنمداها الى التمويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التمويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري الا انه لا يصح للمضرور ان يجمع بين التمويضين ولما كانت المطاعم عليهما الأولى والثانية قد أقامت ادعاهما بطلب التمويض تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية - لوفاة مورثهما الضابط بالقوات المسلحة نتيجة خطأ تابع وزير الحربية بصفته وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الثابت من كتاب ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ، والمقدم شكمة الموضوع ان البالغ المنصرف الى المستحقين هي تأمين ١٪ وتأمين اضافي ومنحه وأن المعاش المقرر للمطعمون عليها الأولى مبلغ وكان يبين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قدر التمويض للمستحق للمطعمون عليهما الأولى والثانية - والدة المتوفي وشقيقته - بمبلغ للأولى للثانية مراعي في ذلك البالغ السابق صرفها لهما سالفه الذكر ، ومن ثم فهما لم تجمعا بين تمويضين ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٨٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣١ من ٢٨ ص ١٣٣٥)

١٧٠ م

تكيف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه .
خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب
للمسئولية وعلاقة السببية . من سلطة محكمة الموضوع مادام
استخلاصها سائغاً .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكيف الفعل المؤسس عليه
طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي
يخضع قضاء محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض . إلا أن
استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو
كما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا
الاستخلاص سائغاً ومستنداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى .

(الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ ص ٣٠ ص ٣٣٧)

القضاء بالتعويض جملة:

القضاء ابتدائياً للمضرور بتعويض اجمالي عن الضررين
المادى والأدبى قصر المحكمة الاستئنافية التعويض على أحد هذين
العنصرين . مؤداه . وجوب خصم مايقابل ذلك العنصر من
التعويض .

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - انه لا يعيب المحكمة أن
يدمج الضررين المادى والأدبى معا وتقدر التعويض عنهما بغير تخصيص
لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الحقيقة الواقعة
وهى ان كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه فى تحديد مقدار
التعويض المقضى به ومن ثم اذا استأنف محكوم ضده حكماً قضى
بالزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد

م ١٧٠

حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، ورأت محكمة الاستئناف عدم الأحقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين ، فقد وجب عليها عندئذ ان يخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذى صدر به الحكم المستأنف .

(الطعن ٨٦١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩س ٣٠ من ٣١٨ مج فنى)

حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية :

قوة الشيء المحكوم فيه . لا تلحق الا منطوق الحكم وما يكون مرتبطا بهذا المنطوق ارتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل . لا يحوز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ق - جلسة ٦/٦/١٩٧٨س ٢٩ من ١٤٠٦)

قضاء محكمة الجناح بتعويض مؤقت للمضرور . لا يحول دون المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية .

القضاء للمدعى بالحق المدنى أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت عن الضرر الذى أصابه لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لانه لا يكون قد استنفد كل ما له من حق أمام محكمة الجناح وذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

(الطعن ٨٧٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٨س ٢٩ من ١٣٠٦)

م ١٧٠

و الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك من الدعويين الجنائية والمدنية . وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . وإذا كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية انها رفعت على حارس المزلقان بتهمة القتل الخطأ والتسبب فى حصول حادث للقطار . فقضت المحكمة بادانته وقد صار هذا الحكم انتهائيا بتأييده ، ولما كان الفعل غير المشروع الذى رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذى نشأ عنه اتلاف السيارة - والذى يستند اليه الطاعن فى دعواه المدنية الراحنة - فان الحكم الجنائى المذكور اذ قضى بادانة حارس المزلقان لثبوت الخطأ فى جانبه يكون قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فيجوز فى شأن هذه السألة المشتركة حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها ان تخالفه أو تعيد بحثه ، واذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائى فى هذا الخصوص فقضى على خلافه برفض دعوى الطاعن بمقولة : ان خطأ قائد السيارة يستغرق خطأ حارس المزلقان ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ٧٢٩ لسنة ٤٤ جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ مج فنى مدنى ص ٢٣٣)

لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه - و يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لأحكام

المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملائمة ، وكان النص في المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار ، ولا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان يطالبه من رجحان كسب قوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إداري خاطئ وضار كذلك ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قرار التندب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقتضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس إدارة الشركة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بها ، أو أن ذلك يعد خطأ من جانب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني يسبب للمطعون ضده الأول ضرراً مادياً تقتل في حرمانه من المزايا المالية التي لوتها عليه قرار التندب وهي الحوافز والمكافآت التي فصلها تقرير الخبير المقدم في الدعوى فضلاً عن الأضرار الأدبية التي أصابته وخلصت المحكمة من ذلك إلى أنها ترى مراعاة لها لظروف الدعوى وملابساتها أن مبلغ ألف جنيه كاف لجبر كافة الأضرار . ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول بتعويض إجمالي دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبي ولمقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى ، وهو على ما أثبتته خبير الدعوى في تقريره حوافز الانتاج ومكافآت مجلس الإدارة ، والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية وعلى ما يبين من تقرير الخبير إذا كان فوات الحصول على بعضها يعتبر عنصراً من عناصر التعويض المادى ، فإن عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض اشكوك به فمكافآت مجلس الإدارة تعتبر عنصراً من عناصر التعويض

المادى لان مدة النذب بعد أن زادت عن سنة بموجب القرار اللاحق رقم ٦٤٧ لسنة ٧٧ - على نحو ما جاء بتقرير الخبير - تحول دون ممارسة المطعون ضده الأول عمله كعضو بمجلس الادارة وبالتالي من الحصول على المكافأة المقررة لعضوية مجلس الادارة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمكافأة الميزانية ، ذلك أن زعم الشركة الطاعنة بأنها قاصرة على العاملين بقسم شئون العاملين غير مقبول لانه دفاع جديد لم يثبت ابدائه أمام محكمة الموضوع ، إذ البين من تقرير الخبير أن تمثل الشركة الطاعنة قرر بأن هذه المكافأة تصرف لجميع العاملين بها فى حدود مرتب شهر لكل عامل ولا تجبب الا عن الخاصلين على تقرير ضعيف واذ لم تقدم الطاعنة ما يفيد حصول المطعون ضده الأول على تقرير ضعيف فقد رأى الحكم المطعون فيه صائباً استناداً الى تقرير الخبير استحقاقه لهذه المكافأة ، ومن ثم يكون قرار النذب قد فوت عليه فرصة الحصول عليها بما يعتبر عنصراً من عناصر التعويض المادى ، أما مكافأة شئون العاملين ، فلا يجوز ان تدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به لأن استحقاقها قاصر على العاملين بقسم شئون العاملين ، ولم يكن المطعون ضده الأول من بينهم وقت صدور قرار النذب الذى قضى الحكم المطعون فيه بطلانه اذ أنه كان قبل صدور قرار النذب قد نقل من هذا القسم الى وظيفة اخصائى مشتريات بموجب القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر من رئيس مجلس ادارة الشركة الذى رفض الحكم المطعون فيه طلب الغائه ونفى عنه التمسف وسوء القصد فظل قائماً وصحيحاً مرتباً لآثاره ومن ثم يكون الضرر الناشئ من حرمان المطعون ضده الأول من مكافأة شئون العاملين غير مرتبط باخطأ المنسوب صدوره من الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى - وكذلك الأمر بالنسبة لحوافز الانتاج فلا يجوز ان تدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فات المطعون ضده الأول من فرصة الحصول على ما قامت الشركة الطاعنة بصرفه منها

م ١٧٠

خلال فترة نذبه لانها طبقا للمادة ٢٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة هذه الدعوى - تعتبر نظاما قانونيا مقررًا لكافة العاملين بشركات القطاع العام بشروط محددة ، وليست ميزة خاصة ينفرد بها العاملون بالشركة الطاعنة ، فاذا كان المطعون ضده الأول لم يحصل على حوافز الانتاج من الشركة الطاعنة خلال فترة نذبه لأنه لم يعمل بها فعلا لفقد كان من حقه الحصول عليها من الشركة التي نذب للعمل بها اذا توافرت في حقه شروط استحقاقها التي نص عليها القانون ، وبذلك لا تكون قد فاتت عليه فرصة الحصول على هذه الحوافز ، كما لا يجوز ان يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فات المطعون ضده الأول من الحصول على مكافأة المنطقة ذلك أنه - على ما جاء بتقرير الخبير - لم يحصل على مكافأة منطقة أثناء عمله بالشركة الطاعنة الالمدة شهر واحد بعد احاقه بالعمل بمنطقة كفر الشيخ بمقتضى قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذى كان يطالب فى هذه الدعوى بالفائه وإعتباره كأن لم يكن ، وإذا كان الخبير قد انتهى الى أن المطعون ضده الأول كان يعمل بالنواحى الاشرافية على عمليات الشركة المنتدب لها بانشاص وأنه لو زاول هذا العمل وفى تلك الظروف بالشركة الطاعنة لحصل على عشرين جنيها شهريا كمكافأة منطقة خلال الفترة من ١٩٧٧/١٠/١ حتى ١٩٧٨/٩/٥ فهو قول لا يسوغ الاعتداد به فى مجال تقدير التعويض لأنه لا يمثل ضررا متصل السبب بأصله الضار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض اجمالى للمطعون ضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما قوته عليه قرار النذب من فرصة الحصول على حوافز الانتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطا - على ما سبق القول - بقرار النذب

١٧٠م

ولا تتوالى في شأنه عناصر المسؤولية التي توجب الحكم بالتعويض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أدخلها ضمن عناصر الضرر الذي يتعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وإذا كان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر الثلاثة من التعويض الاجمالي للقضى به فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً في خصوص مقتلار التعويض اذ يحكم به مع الاحالة .

(الطعن ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٧٤١)

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً والعمرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي لبروت ان ائجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة يفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد قضى للمطعون ضدها الأولى بالتعويض عن الضرر المادى دون أن يستظهر ما اذا كان ائجنى عليه وقت وفاته يعولها فعلا على وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته اخلاا بمصلحة مالية مشروعة لها فضلا عن عدم بيان عناصر ذلك الضرر المادى الذى احتسب التعويض على أساسه فإن الحكم للمطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن ١٣٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٣)

لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه « يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملابسة » وتنص المادة

م ١٧٠

٢٢١ منه على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو ينص القانون فالقاضي يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب » كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه « يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً » لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الضرر المادي الذي أصاب المستأنف نتيجة خطأ تابعي المستأنف ضده مائل فيما لحق به من عاهة مستديمة أفقدته الإبصار وأسلمته أبداً الى العجز والقهر والظلام وهو يعد في أوج فتوته وشبابه يقف متأهباً لاقتحام معترك الحياة لما ينتظره فيها من مستقبل مشرق وآمال طموحه وكان أن دهمه خطأ تابعي المستأنف عليه بتلك الكارثة لتعصف بمستقبله وآماله وتخلفه حطاما عاجزا عن الكسب محروما من كل الفرص وتلك آية الضرر المادي . هذا فضلا عن الضرر الأدبي الذي حاق بالمستأنف من جراء كل ذلك وهو مائل بدوره فيما عاناه - وسيظل يعانيه من الآلام الحسية والنفسية فضلا عن مشاعر الحزن والأسى التي أضحت سمة لحياته وصوتا لمعاشه ، وترى المحكمة ازاء كل ما تقدم تقدير مبلغ اثني عشر ألف جنيهها كتعويض مناسب لجبر تلك الاضرار بتنوعها وهو ما يتعين من أجله تعديل الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠)

حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقها المادان ١٠٢ ق الإثبات ، ٤٥٦ إجراءات جنائية .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨ من ٣٩ ص ٢٦٨)

الحكم نهائيا بإدانة المتهم في جريمة الإصابة الخطأ . وجوب تقييد المحكمة المدنية بحجيته بشأن خطأ المتهم وعلاقة السببية بينه وبين الضرر .

(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠ من ٣٩ ص ٢٨٠)

١٧٠ م

حجية الحكم الجنائي بالإدانة أمام المحاكم المدنية . قاصر على الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية .

(الطعن ٢٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٨ ص ٣٩ من ١٣٢٣)

الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المحكوم عليه . بطلانه وزواله بحضور المحكوم عليه . م ٣٩٥ أ . ج . أثر ذلك . عدم اكتساب هذا القضاء الغيابي أية حجية أمام القضاء المدني . علة ذلك .

· (الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٨٩ ص ٤٠ من ٩١٩)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مناطه . أن يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . إقتصار الحجية على منطوق الحكم الصادر وعلى أسبابه المؤدية اليه دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو الإدانة .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٩ ص ٤٠ من ٥٦٦)

الحكم الجنائي البات الصادر في الدعوى الجنائية بإدانة المتهم وفي الدعوى المدنية بإلزامه بالتضامن مع شركة التأمين بأداء التعويض المؤقت . حجيته أمام المحاكم المدنية . نطاقها . ما فصل فيه في الدعوى الجنائية وفي المسائل الأساسية التي حسمها في الدعوى المدنية . أثر ذلك . إمتناع العودة في دعوى تكملة التعويض الى المناقشة في تلك المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو ولم يحثها الحكم .

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٧ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٨٩ ص ٤٠ من ٧٤٦)

م ١٧٠

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية - إقتصارها على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة - هذه الحجية لا تلتحق بالأسباب التي لم تكون ضرورية للحكم ، لا تلازم بين عدم تقاضى المالك مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبين إنتفاء قيام العلاقة الإيجارية المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات .

(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٩س ٤٠ ص ٧٣٤)

الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لاحجية لها أمام القاضى المدني . علة ذلك .

(الطعون ١٦٩٧ ، ١٧٢٣ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦٢ ، ١٧٧٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٩س ٤٠ ص ٥٩٤)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . أن يكون باناً . أما إستفاده طرق الطعن الجائزه فيه أو لفوات مواعيدها . عدم الطعن على الحكم الجنائي الغيائى بالمعارضة أو الإستئناف . إعتباره آخر إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية حتى سقوطها بمضى المدة . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمر للقضى أمام المحاكم المدنية .

(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ٣٠/١/١٩٩٠س ٤١ ص ٣٣٤)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مناطقها . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . إستبعاد الحكم الجنائي مساهمة الجنى عليه فى الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لا حجية له أمام القاضى المدني عند بحث التعويض المستحق .

(الطعن ٢٥١ ، ٣٠٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ٣٠/١/١٩٩٠س ٤١ ص ٣٤٧)

م ١٧٠

حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقها القضاء ببراءة
التابع لإنتفاء الخطأ فى جانبه . تطرق الحكم الجنائي الى بحث خطأ
المجنى عليه . تزيد لا يحوز حجية أمام المحكمة المدنية .

(الظعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢١/٢/١٩٩٠م ٤١ ص ٥٤٠)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . ان يكون قد
فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين
وفى الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . المادتان ١٠٢
إثبات ، ٤٥٦ إجراءات جنائية .

(الظعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢١/٢/١٩٩٠م ٤١ ص ٥٥٢)

قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضيتها البالغ
المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار من المطعون ضدهما تأسيسا على
عدم تقديمهما أصلى الإيصاليين محل النزاع المكونين ركن الجريمة .
عدم حيازته حجية أمام المحكمة المدنية طالما قدمت لها تلك الإيصالات .

(الظعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٢/٤/١٩٩٠م ٤١ ص ٩٧٩)

حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية .
مناطه .

(الظعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٢/٤/١٩٩٠م ٤١ ص ٩٧٩)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . القضاء بإدانة
المؤجر فى جريمة عدم إخطار الشرطة عن تأجير المكان مفروشا . وجوب
تقديم المحكمة المدنية بوصف العين بأنها مفروشة . عدم قبول منازعة

م ١٧٠

المستأجر بأن العين أجرت له خالية ، ولو لم يكن ممثلا في الدعوى الجنائية .

(الطعنان ٢٩٢ ، ٣٢٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٠م ص ٤١ ص ١٠٢١)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . إقتصارها على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية، ١٠٢ إثبات . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة الجنى عليه أو الغير في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاحجية له في تقدير القاضي المدني للتعويض . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٩٠م ص ٤١ ص ٣٧٩)

صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية وفي الدعوى المدنية التابعة لها . أثره . إنقضاء الدعويين به وعدم جواز إعادة نظرهما من جديد وصدور حكم تال للحكم الأول في ذات الموضوع وضد ذات المتهم المحكوم عليه . إعتباره معدوم الحجية . كفاية إنكاره في أى دعوى يراد التمسك فيها بحجية هذا الحكم وعدم لزوم الطعن فيه أو رفع دعوى أصلية ببطلانه . .

مفاد النص في المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى صدر حكم نهائي في الدعوى الجنائية وفي الدعوى المدنية التابعة لها فإنه تنقضى بذلك الحكم الدعويان الجنائية والمدنية ، ولا يجوز إعادة نظرهما من جديد لاستنفاد ولاية المحاكم بالنسبة لهما ، فإذا صدر حكم تال للحكم الأول في ذات الموضوع وضد ذات المتهم المحكوم عليه ، كان

م ١٧٠

الحكم الفانى صادرا من محكمة لا ولاية لها فى نظر النزاع ومن ثم فهو معدوم الحجية لصدوره فى غير خصومه ، ولا تكون له جهة أو قوة الأمر المقتضى ، ولا يلزم الطعن فيه أو رفعه دعوى بطلان أصلية ، بل إنكاره والتمسك بعدم وجوده فى أى دعوى يراد التمسك فيها بحجية هذا الحكم .

(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢٥ لم ينشر بعد)

قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة فى تهمة تبديد منقولات تأسيسا على أن حيازة المطعون ضده لها لم تكن بموجب عقد من عقود الأمانة . مقتضاه ثبوت استلام تلك المنقولات . أثره إمتناع المحكمة المدنية عن نفي هذا الإستلام .

لما كان الثابت من مدونات الحكم النهائى الصادر فى الجنحة رقم المقامه بالطريق المباشر من الطاعنه ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لأنه فى يوم بدد منقولاتها المبينة وصفا وقيمة بقائمة أعيان الجهاز المؤرخه والبالغ قيمتها ... جنيه (ومنها الخلى موضوع النزاع) وقضت المحكمة ببراءته مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما ورد بأسباب الحكم من أن الطاعنه سلمت الخلى الذهبية الى المطعون ضده لأجل بيعها وإنفاقها فى علاجه بعد أن وعدها بشراء غيرها أثر شفائه ولم يردده اليها وبذلك لم تكن حيازته لها بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك فإن مقتضى ما تقدم بطريق الزور ان المطعون ضده تسلم من الطاعنه المصاغ وإذ كان هذا بذاته هو الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى المدنية الراحنة ، فإن الحكم الجنائى السالف ذكره يكون قد فصل بقضائه فصلا لازما فى واقعة هى الأساس المشترك

م ١٧٠

بين الدعويين الجنائية والمدنية فيجوز في شأن هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحسه . لما كان ما تقدم فإنه لما كان يجوز للحكم المطعون فيه بعد أن صدر الحكم الجنائي على هذا النحو أن يعود إلى بحث مسألة تسلم المطعون ضده حلى الطاعة لم ينشأ هذا التسليم ، وإذا فعل ذلك فإنه يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي السابق عليه وأخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٢٩٠ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٩٤ من ٤٥ ص ١٦١٠)

قضاء المحكمة الجنائية ببراءة المطعون عليه من تهمة تبديد مبلغ نقدي لعدم تقديم سند التسليم . ليست له حجية أمام المحكمة المدنية ينشأ التزام المطعون عليه بالوفاء بذلك المبلغ طالما قدم لها الدليل على ثبوت هذه للمدنية .

(الطعن ٢٥٨٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٩٥ من ٤٦ ص ٧٤٥)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . الحكم الجنائي البات بإدانة المطعون عليه لتعامله في النقد الأجنبي خارج نطاق المصارف المعتمدة ومصادرة مبلغ أنكر صلاته به . أثره . وجوب تقيد المحكمة المدنية به عند نظر دعواه بالمطالبة برد هذا المبلغ .

مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن للحكم الصادر في الدعوى الجنائية حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية إذا كان الفصل في الدعوى المدنية يستلزم

م ١٧٠

معرفة ما إذا كانت هناك جريمة من عدمه وكان الحكم الجنائي قد فصل
فصلا لازما في أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين
الدعويين الجنائية والمدنية وذلك لإتصال هذه الحجية بالنظام العام . حتى
لا تكون هذه الأحكام معرضة في أى وقت لإعادة النظر في الأمر الذى
فصلت فيه وحتى لا يجوز ذلك الى تخطئتها من جانب أى جهة قضاء
فمضى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على احكام
المدنية ان تعيد بحثها وعليها أن تنقيد بها حتى لا يكون حكمها
مخالفا للحكم الجنائي السابق له . لما كان ذلك وكان الثابت في
الأوراق ان الطعون عليه إتهم وآخر بتعاملهما في النقد الأجنبي خارج
نطاق المصارف المعتمدة بالخالفة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦
وانه قضى في قضية الجنحة بإدائته ومصادرة مبلغ ٣٨٥٠ دولارا -
موضوع التداعى - وعشرة آلاف جنيه مصرى وآلة حاسبه وقد تأيد هذا
الحكم استئنافيا فضلا عن مصادرة مبلغ ٢٣٦٨ دولارا أمريكيا التى عثر
عليها داخل محل التهم الثانى وأنكر هذا الأخير والمطعون عليه صلتها
به فيكون لهذا القضاء البات الصادر من محكمة الجناح المستأنفة حجيته
فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، ويتعين عليها التزامه والتقيد
به ، وإذ خالف الحكم الابتدائى - للزبد بالحكم المطعون فيه - ذلك
الثابت بالأوراق ورتب على ذلك قضاءه برد المبلغ محل التداعى
للمطعون عليه رغم سبق القضاء جنائيا بمصادرته - على قالة أن
المصادرة لم تشمل فإنه يكون معيبا.

(الطعن ٣٣٩٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٩٥ من ٤٦ ص ١٢٢٥)

إستخلاص الحكم المطعون فيه حصول إعلان التهم بالحكم
الجنائى الغيابى من واقعة سداده الغرامة المحكوم بها وترتيبه

م ١٧٠

على ذلك ان هذا الحكم صار باتا بفوات مواعيد الطعن فيه وان له حجية في إثبات أركان المسؤولية التقصيرية حين أن باب المعارضة لما يزل مفتوحا . خطأ .

إذ كان البين من الأوراق ان السائق للتهم قدم للمحاكمة الجنائية وحكم عليه غيابيا بالحبس فعارض حيث حكم بتعديل الحكم بالإكتفاء بتغريمه مائة جنيه ، وإذ استأنف هذا الحكم فقد قضى غيابيا بتاريخ ١٩٩٠/١/١ بالتأييد وصدد الغرامة في ١٩٩٠/٤/١١ ، وإذ استخلص الحكم المطعون فيه من واقعة سداد للتهم للغرامة المحكوم بها ما يفيد تمام إعلانه بالحكم الغيابي ، ورتب على خلو الأوراق بما يفيد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو النقض حيث فوات مواعيد الطعن ان الحكم الجنائي صار باتا والتزم حجته في إثبات أركان المسؤولية التقصيرية في حين أن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا حتى تسقط الدعوى الجنائية بمعنى للدة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٢١ س ٤٦ ص ١٢٠٦)

الحكم الجنائي البات الصادر في الدعوى الجنائية بإدانة المتهم وفي الدعوى المدنية بإلزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بأداء التعويض المؤقت . حججته أمام المحاكم المدنية . نطاقها . ما فصل فيه في الدعوى الجنائية من إرتكاب المتهم للجريمة وقضاؤه في الدعوى المدنية بتحقيق مسؤولية كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية عن التعويض . أثر ذلك إمتناع عودة هذا المسئول في دعوى تكملة التعويض الى مناقشة ثبوت مسئوليته عنه ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم .

١٧٠ م

ان المشرع بعد أن أجاز فى المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بالحقوق المدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية أردف ذلك بما نص عليه فى المادة ٢٥٣ من ذات القانون من أن « ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئولين عن الحقوق المدنية . عن فعل المتهم » مما مؤداه أنه إذا استعمل المضرور هذا الحق وصدر حكم جنائى من المحكمة الجنائية صار باتا قضى بإدانة المتهم لإقترافه الجريمة المنسوبة اليه وبإلزامه فى الدعوى المدنية بأداء تعويض مؤقت بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية فإن هذا الحكم لا تقتصر حجته أمام المحاكم المدنية على ما فصل فيه فى الدعوى الجنائية من إرتكاب المتهم للجريمة التى دين عنها بل تمتد حجته الى قضائه فى المسألة الأساسية التى حسمها فى الدعوى المدنية سواء فى شأن تحقق مسئولية مرتكب الحادث عن التعويض بتوافر أركان هذه المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية أو بصدد ثبوت مساءلة المسئول عن الحقوق المدنية عن أداء التعويض للمضرور عن الأضرار التى نجمت من جراء الحادث فيمتنع على هذا المسئول فى دعوى تكملة التعويض العودة الى مناقشة تلك المسألة التى فصل فيها الحكم ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم .

(الظعن رقم ٢٥٤٤ لسنة ٥٩ق -- جلسة ١٩/١٢/١٩٩٦ لم ينشر بعد)

الحكم الجنائى النهائى الصادر بإلزام المطعون ضده بأداء تعويض مؤقت عن واقعة دخوله أرض زراعية فى حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة . ليس له حجة فى الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده بطلب استرداد حيازته لذلك الأرض والتى تسلمها بموجب محضر تسليم استنادا الى عقد ملكيته

م ١٧٠

المسجل والتي سلبها بعد ذلك الطاعن في الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا حجية له في دعوى النزاع على الملك لإختلاف الدعويين موضوعا وسببا . أقره . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية برد حيازة المطعون ضده لأرض النزاع بدعوى مخالفته للحكم الجنائي المشار اليه .

إذ كان ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف حكم سابق هو الحكم الجنائي الصادر في المجنحة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٤ مركز قنا واستئنافها والقاضي بتقريم المطعون ضده خمسين جنيها وبإلزامه ان يؤدي للطاعن الأول مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت، وكان الثابت من الأوراق ان هذا الحكم في شقه المدني اضاج به قد صدر بإلزام المطعون ضده بأداء التعويض المؤقت للطاعن الأول عن واقعة دخوله في ١٩/١/١٩٨٤ عقارا في حيازة الأخير بقصد منع حيازته بالقوة بينما أقيمت الدعوى - المطعون في حكمها - من المطعون ضده على الطاعنين بطلب استرداد حيازته لأرض النزاع التي تسلمها استنادا الى عقد ملكيته المسجل بموجب محضر التسليم الذي تم في ١٢/١/١٩٨٥ تنفيذا للحكم الصادر له من السيد قاضي التنفيذ والتي سلبها الطاعنون منه بعد ذلك التاريخ وكان من المقرر انه لا حجية للحكم الصادر في دعوى الحيازة في دعوى النزاع على الملك - المطعون في حكمها - لإختلاف الدعويين موضوعا وسببا لأن الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق ولا يبنى على أساس ثبوته أو نفيه وإنما على أساس توافر الحيازة بشروطها القانونية وعدم توافرها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما سابقا صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وإذ

م ١٧٠

كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة إبتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن عليه بالنقض يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٢٦ لم ينشر بعد)

قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة للشك الذى تفسره لصالح المتهم فى جريمة البلاغ الكاذب . لا يدل بمجردة على كذب الوقائع المبلغ بها ولا يمنع المحكمة المدنية من إعادة بحث عناصر المسؤولية المدنية طالما لم تفصل المحكمة الجنائية فى الأساس المشترك بين الدعويين .

قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة للشك الذى تفسره المحكمة لصالح التهم لا يدل بمجردة على كذب الواقعة المبلغ عنها ولا يمنع المحكمة المدنية من إعادة بحث عناصر المسؤولية المدنية طالما لم تفصل المحكمة الجنائية فى هذا الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية .

(الطعن رقم ١١٨٦٥ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٢٩ ص ٤٨ من ١٠٢٥)

استبعاد النيابة العامة أحد المتهمين من الإتهام واقامة الدعوى الجنائية على غيره فى جريمة البلاغ الكاذب . لا يعد دليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ عنها وجوب الا تبني المحكمة المدنية حكمها الا على ما يقتضيه بحثها عناصر المسؤولية من النزاع المطروح عليها .

استبعاد النيابة العامة أحد المتهمين من الإتهام واقامة الدعوى الجنائية على غيره لا تنهض دليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ بها ، ولا يقسد ذلك المحكمة المدنية التى يجب ألا تبني قضاءها إلا على ما يقتضيه بحثها عناصر المسؤولية من النزاع المطروح عليها .

(الطعن رقم ١١٨٦٥ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٢٩ ص ٤٨ من ١٠٢٥)

مادة ١٧١

(١) يعين القاضي طريقة التعويض تبعا للظروف ويصح ان يكون التعويض مقسما كما يصح ان يكون ايرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بأن يقدم تأمينا .

(٢) ويقدر التعويض بالنقد على انه يجوز للقاضي ، تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ، ان يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، أو ان يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع ، وذلك على سبيل التعويض .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

السوري م ١٧٢ والليبي ١٧٤ والعراقي ٢٠٩ واللبناني ١٣٦ .

المذكرة الايضاحية :

د - .. وإذا كان التنفيذ العيني هو الأصل في المسؤولية التعاقدية فعلى التقضي من ذلك لا يكون لهذا الضرب من التنفيذ - وهو يقتضي اعادة الحال الى ما كانت عليه كهدم حائط بنى بغير حق ، أو بالتعسف في استعمال حق - الا منزلة الاستثناء في نطاق المسؤولية التقصيرية ... والأصل في التعويض أن يكون مبلغا من المال ، ومع ذلك يجوز أن تختلف صورة فيكون مثلا ايرادا مرتبا يمنح لمامل تقعده حادثه من حوادث العمل عن القيام بأوده ... وينبغي التفريق بين التعويض عن طريق ترتيب الايراد وبين تقدير تعويض موقوف ، ومع

م ١٧١

احتمال زيادته بعد بتقدير تعويض اضافى ويسوغ للقاضى ، فضلا عما تقدم ، أن يحكم فى احوال استثنائية بأداء أمر معين على سبيل التعويض ، فبأمر مثلا بنشر الحكم بطريق اللصق ، على نفقة المحكوم عليه ... لتعويض المقدوف فى حقه عن الضرر الأدبى الذى أصابه .

أحكام القضاء :

التعويض العيني :

قضت محكمة النقض بأن « التعويض العيني عن الفعل الضار هو الأصل ولايسار الى عوضه ، أى التعويض النقدى ، الا اذا استحال التعويض عينا ، فاذا رفع المضرور دعواه مطالبا بتعويض نقدى وعرض المدعى عليه التعويض عينا - كرد الشيء المقتصب - وجب قبول ما عرضه بل لا تكون المحكمة متجاوزة سلطتها اذا هى أعملت موجب هذا العرض ولو لم يطلب المدعى ذلك أو أصر على ما يطلبه من تعويض نقدى - وعلى ذلك فاذا استولت جهة الادارة على عقار دون اتخاذ اجراءات نسزع الملكية للمنافع العامة فقتضاها المالك مطالبا بقيمة العقار - وأهدت الادارة أثناء سير الدعوى استبعادها أن ترد الأرض المقتصة وقضت المحكمة للمدعى بقيمة الأرض دون أن تعتبر باستعداد المدعى عليه للرد ودون أن تنفى استحالة الرد أو جدية الاستعداد له ، فان حكمها يكون قد خالف القانون » .

(نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٢٥٩)

جواز أن يكون التعويض بتقرير مرتب مدى الحياة :

« يجوز أن يكون تعويض الضرر بتقرير مرتب مدى حياة المضرور اذا روى ان ذلك خير وسيلة لجبر الضرر دون مجازفة فى هذا التقدير أو

١٧١ م

حيث يلحق أحد الخصمين ويعتبر المبلغ المحكوم به في هذه الحالة تعويضا يأخذ حكم التعويض ولا تسرى عليه القواعد المقررة للمعاش الذي يربط للموظف الذي انتهت مدته .

(نقض جلسة ١٩٥٧/٥/٣٠ ص ٨ مج فني مدنى ص ٥٥٤)

تضمن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ القواعد التي تنظم المعاشات والاعانات والقروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة الاعمال الحربية ، ونص على اختصاص اللجان التي تشكل طبقا لأحكامه لمعينة وحصر الأضرار في هذه الأحوال وأجاز صرف معاشات أو قروض عن الأضرار الناجمة عنها ، ولا تحول نصوصه بين المضرورة الذي صرفت له اعانة تعويضية وبين المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للمضّر الذي لحقه ، اذ أن هذا الحق يظل قائما وفقا لأحكام القانون المدنى اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيرى ، الا أنه لا يصح للمضّر ان يجمع بين تعويضين فيراعى القاضى عند تقدير التعويض في هذه الحالة ما صرف من اعانة تعويضية لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بطلب التعويض تأسيسا على قواعد المسؤولية التقصيرية فان المحكم المظعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أن للمضّر ان يختار إما سبيل اللجوء الى اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ أو سبيل اقامة دعوى أمام امحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض استنادا الى أحكام المسؤولية التقصيرية ، وأن الطاعن قد اختار السبيل الأول وصرف له مبلغ ٨٠٠ جنيه فان المحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث مدى أحقية الطاعن في المطالبة بالتعويض الكامل الجابر العذر طبقا لأحكام القانون المدنى مما يستوجب نقض الحكم المظعون فيه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٣٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ص ٣٢٢ من ٢٠٩٨)

١٧١م

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتعديل مبلغ التعويض عن الفصل بلا مبرر على قوله « كما تستحق المستأنف ضدها تعويضا عن الاضرار التي لحقتها من جراء فصلها فصلا بغير مسوغ مشروع وحرمانها من راتبها منذ فصلها في ١٥/١١/١٩٧٤ حتى التحاقها بعمل في مدرسة المحروسة الابتدائية للبنات وهو ما تقدره المحكمة بمبلغ مائتين وخمسين جنيها ويكون المستحق للمستأنف ضدها مبلغ ٢٥٠ جنيه عن الفصل بغير مبرر مشروع + مبلغ ٢٣٥٠٠ جنيهها مرتب شهر مقابل مهلة الانذار + مبلغ ٢٥٠٠ جنيه مقابل ما لم تحصل عليه من أجازة ومجموع ذلك مبلغ ٢٧٥٠٠ جنيهها وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف اليه الخ » ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن محكمة الاستئناف وهي بسبيل تقدير ما تستحقه الطاعنة من تعويض قد حصرت الضرر الذي أصابها من جراء فصلها بغير مبرر في حرمانها من أجرها منذ فصلها حتى تاريخ التحاقها بالعمل في مدرسة المحروسة الابتدائية للبنات ، وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه في هذا الصدد سائغة وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها قضاؤه ، فان ما تنعاه الطاعنة في شأن تقدير التعويض يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة ، ويضحى النعي بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

ان كل دفاع جوهرى يجوز ان يتغير له وجه الرأى فى الدعوى
يتعين على محكمة الموضوع ان تبحثه وترد عليه فى أسباب حكمها
لما كان ذلك وكان تقدير التعويض وان كان من مسائل الواقع التى
تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة

١٧١ م

تكفى لحمله ، إلا أن تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر التي يجب ان تدخل فى حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، ويشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، وإذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفاتت ما كان الضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، انه قد حجب نفسه عن بحث الدفاع الجوهري سالف البيان وخلت أسبابه من أية إشارة اليه ووجه الرأى فى تقدير التعويض ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

إذا كان الثابت فى الدعوى ان النيابة العامة أجرت مع المطعون ضده تحقيقا بشأن اختلاسه كمية من الكسب قيد برقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٣ ادارى قسم ثان المنصورة انتهت فيه على أثر قيامه بسداد متين جنيها قيمة الكسب محل الاتهام الى طلب مجازاته اداريا عن هذه الواقعة ، وبناء على ذلك أصدرت الطاعة قرارها رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٣ بمجازاة المطعون ضده بخمسة عشر يوما من راتبه بما مفاده ان وفاءه بقيمة الكسب كان طوعية ليتولى اقامة الدعوى الجنائية قبله ، ودفع المبلغ فى هذه الحالة يعد بمثابة تعويض للطاعة عن كمية الكسب محل الاختلاس من حقها اقتضاءه ولا يمس أجره فى شئ اذ من المقرر ان توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يمنع من

استيفاء تعويض الضرر الذى أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية سواء أوفى به العامل اختيارياً من تلقاء نفسه أو بالحصول على حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل فى الحدود التى يجوز فيها الحجز عليه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقرر أو تخصص قيمة الكسب من أجر المطعون ضده ، وكان هو لا يجادل بشأن مسئوليته عن الخطأ المسند اليه أو تقدير قيمة المبلغ الذى قام بسداده كتعويض عن كمية الكسب محل المساءلة فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه على سند من نص المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر الجمع بين اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين أية عقوبة أخرى عن ذات الفعل ، وكان تطبيقها غير وارد على الواقعة المطروحة فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وأخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ من ٣٣ ص ٣٤٠)

تسبب أحكام التعويض :

لما كانت المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى - تستوجب عند تقرير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى وكان الحكم المطعون فيه قد قرر فى هذا الصدد « وترى المحكمة أن مبلغ ٦٠٠ ج يعتبر تعويضاً جابراً لكافة الأضرار المادية والأدبية التى حاقّت بالمدعى (المطعون عليه) ... » لما كان ذلك وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتى يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض على هذه الصورة اجملة لم يبين عناصر

١٧١ م

الضرر التي قضت بها من أجله بهذا التعويض ولم تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته واذا أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٨)

يجوز شكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض اجمالي عن جميع الاضرار التي حاقّت بالمضروب ، الا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض ، وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي المستأنف بعد أن انتهى الى ثبوت مسئولية المطعون ضده عما أصاب الطاعن من فقد أبصاره نتيجة خطأ المستشفى العسكري الذي تولى علاجه ، قضى للطاعن بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه كتعويض شامل عما أصابه من أضرار، واذا بادر الطاعن الذي استأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ لسنة ٨٣ ق طالبا تعديله والقضاء له بالتعويض المطلوب وقدره خمسة وعشرين ألف جنيه ، فقد استأنف أيضا المطعون ضده بالاستئناف المنظم رقم ١٦٠ سنة ٨٣ ق طالبا الفاءه ، وكان أن قضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٦/٦/٢٨ بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المستأنف عليه - المطعون ضده - بأداء تعويض قدره اثني عشر ألف جنيه وبرفض الاستئناف المنظم ، وإذ طعن المطعون ضده في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٦٤ سنة ٣٦ ق فقد قضت فيه محكمة النقض بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة استئناف القاهرة تأسيسا على ما أورده على ذلك من قولها : الا انه

لما كان الحكم لم يستند فى قضائه بمسئولية الطاعن بصفته الى هذا الخطأ الثابت فى جانبه فحسب ، وإنما استند ايضا الى تراخى أطباء المستشفى العسكرى العام فى اجراء التداخل الجراحى مدة تقترب من الشهرين مع أن حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذا الاجراء فور ظهور علم جدوى العلاج الدوائى الذى استمر طوال تلك المدة ، دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج الدوائى الذى اتبعه الاطباء مع المطعون ضده على النحو الذى أورده كبير الاطباء الشرعيين فى تقريره الذى اعتمد عليه الحكم فى قضائه ، وكان لايتفق مع ما تقضى به الأصول المستقرة فى علم الطب ، وهو ما يجب توافره لمساءلة الطبيب عن خطئه الفنى ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه فوق خطئه فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص قد شابه القصور فى التسبب بما يستوجب نقضه لذلك طالما انه قضى بتعويض اجمالى عن الاضرار التى حاققت بالضرور ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن فى اجراء التداخل الجراحى والذى قصر الحكم فى استظهار الشروط اللازمة توافرها لثبوته فى حق أطباء المستشفى العسكرى العام على النحو السالف بيانه ، واذا أحيلت القضية الى محكمة استئناف القاهرة ، فقد ندبت بدورها كبير الأطباء الشرعيين لبيان ما اذا كان العلاج الدوائى الذى اتبعه الأطباء مع الطاعن يتفق مع ما تقضى به الأصول المستقرة فى عالم الطب ، ثم كان ان جزم التقرير الطبى الشرعى بتوافر خطأ المطعون ضده فى هذا الصدد وهو ما قضى الحكم المطعون فيه على أثره بتعديل الحكم المستأنف الى إلزام المطعون ضده بأداء تعويض للطاعن قدره ستة آلاف جنيه وبرفض الاستئناف المنضم مستندا فى ذلك الى قوله و لما كان ذلك فقد غدا الحكم المستأنف قد أصاب صحيح القانون حيال إلزامه المستأنف عليه بصفته بتعويض المستأنف عن افعال تابعيه والذى أسهم فى تلك الكارثة التى عصفت بمستقبل المستأنف وحيث أنه عن مقدار التعويض فان المحكمة ازاء فداحة الضرر النازل

بالمستأنف من فقدانه لعينه اليمنى كلية وفشل قوة ابصار عينه اليسرى الى درجة تقارب الكفاف ، فأنها ترى ، ورغم عدم تحمل المستأنف لمصاريف علاج تلك النازلة التي لم يكن له يد فيها ابلاغ التعويض كى يكون جابرا لها ستة آلاف جنيه ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وان أيد الحكم المستأنف فى خصوص ثبوت مساءلته عن تعويض الطاعن عن اهمال تابعيه الا أنه وفى مجال تقديره لتعويض ، قدره اجمالا بمبلغ ستة آلاف جنيه باعتباره جابرا للنازلة التي حاقت بالطاعن مكتفيا فى تبرير ذلك بما قرره فلاحا الضرر الحاصل له بفقدانه لعينه اليمنى كلية وفشل قوة ابصار عينه اليسرى الى درجة تقارب الكفاف ، وذلك دون ان يبين الحكم عناصر هذا الضرر أو يناقش كل عنصر منها ، على ضوء ما تمسك به دفاع الطاعن بصددها أو ما أشار اليه الحكم الناقض فى شأنها - وكان بذاته سببا فى نقض الحكم الاستثنائى السابق - وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى احاطة الحكم المطعون فيه بتلك العناصر وتمحيصه لها ، والتحقق بالتالى من مدى التزامه بقضاء الحكم الناقض فى هذا الصدد ، فضلا عن سلامة تطبيقه لأحكام القانون على الواقع الثابت بالأوراق - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد عاره القصور فى تسييه .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢١)

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان محكمة الموضوع متى بينت فى حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فان تقدير مبلغ التعويض الجابر هو مما تستقل به مادام لا يوجد فى القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة فى خصوصه ، كما أن من المقرر أيضا أنه لا يعيب الحكم ان يقدر التعويض عن الضرر المادى والضرر الأدبى جملة بغير تخصيص لمقدار كل منها اذ ليس هذا التخصيص بلام قانونا .

(الطعن ١٦٠٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ لم ينشر بعد)

(١) تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .

(٢) على انه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

التصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ١٧٥ اليبى و ٢٣٢ عراقى و ١٧٣ سورى و ١٦٥ سودانى و ٢٩٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المذكرة الإيضاحية :

استحدثت المشروع فى نطاق المسئولية التقصيرية تقادما قصيرا فقتضى بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع بانقضاء ثلاث سنوات على غرار ما فعل فيما يتعلق بدعاوى البطلان ، ويبدأ سريان هذه المدة من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ويقف

م ١٧٢

على شخص من أحدثه فإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو لم يقف على شخص من أحدثه ، فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير . ولكن دعوى المضرور تسقط على أى الفروض بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع .

أحكام انقضاء :

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام فى التقادم ، وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام - لما كان ذلك وكانت علاقة رجال القضاء أو النيابة بوزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة فى هذا الشأن لا تنسب الى العمل غير المشروع ، فان مسألة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط الا بالتقادم العادى .

(نقتضى جملة ١٩٦١/١/٢٨ مج فنى مدنى من ١٢ ص ١٨)

عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولاً خمسة حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلاً عنوانه العمل غير المشروع ثم قسم هذا الفصل الى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثانى للمسئولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسئولية عن الأشياء مما مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسئولية الثلاث ، واذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسئولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني عاملاً منبسطاً على تقادم التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، واللفظ متى ورد عاماً ولم يرقم الدليل على

م ١٧٢

تخصيصه وجب حمله على عمومته وإثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادها ومن ثم تتقادم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي ودعوى المسؤولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانوناً عنه ، ولا يؤثر فى ذلك كون المسؤولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لايقبل اثبات العكس اذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذى تترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقادم دعواها بطريقة اثبات الخطأ فيها . ولاوجه للتحدى بمرور نص المادة ١٧٢ فى موضعها من مواد المسؤولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسؤولية اذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية ان المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها فى قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمسؤولية عن الأعمال الشخصية مضمناً إياه القواعد العامة للمسؤولية ومنها التقادم وأفرد ثانيهما لأحوال المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ولا مراء فى أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع المسؤولية .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٥)

متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الفعل غير المشروع الذى نشأ عنه اتلاف السيارة ، والذى يستند اليه الطاعنان فى دعوى التعويض الحالية قد نشأ عنه فى ذاته جريمة قتل مورثها بطريق الخطأ . ورفعت عنها الدعوى الجنائية على ما قرفها تابع المطعون عليه . فان سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التى تلوم فيها اشماعمة الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء اشماعمة بسبب آخر .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٣)

١٧٢ م

حتى كان ممتنعاً قانوناً على الطاعنين رفع دعواهما - يطلب التعويض عن أضرار السيارة بطريق الخطأ - أمام المحاكم الجنائية ، وكان اذا رفعها أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية - المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ - كان رفعها في هذا الوقت عسقياً ، اذ لا يمكن الحكم فيها الا بعد ان يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية ، فان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يتعلم معه على الدائن المضرور المطالبة بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم مادام المانع قائماً ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الحالية طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٣)

المراد بالعلم ببدء سريان التقادم الثلاثي بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه باعتباره ان انقضاء ثلاث السنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠)

مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني ان دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور الحادث وشخص من أحدثه فاذا لم يعلم بذلك فان تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع ، واذا علم المضرور بالضرر ومحدثه وكان العمل الضار

م ١٧٢

يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمدة أطول سرت هذه المدة فى شأن سقوط الدعوى المدنية واذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت فى السريان من اليوم الذى علم فيه الضرور بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ولم يشأ الضرور ان يطالب بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية فان مدة التقادم فى هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة احكاممة الجنائية ولا يعود التقادم الثلاثى الى السريان الا عند صدور الحكم الجنائى بادانة الجاني أو عند انتهاء احكاممة لأى سبب اخر ويكون للضرور بعد ذلك وقبل ان تكتمل مدة التقادم الثلاثى أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الدعوى المطروحة متعلقة بجناية اختلاس فهى - على اطلاقها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية ورتب على ذلك رفض الدفع بالتقادم والقضاء بالتعويض فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥)

النص فى المادة ١٧٢ من القانون المذكور يدل - وعلى ما افصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور - على أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الضرور بالضرر الحادث ويقف على شخص من أحدثه فاذا لم يعلم بالضرر الحادث أو لم يقف على شخص من أحدثه فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولكن تسقط دعوى الضرور على أى حال بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع واذا

م ١٧٢

استتبع العمل الضار قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية وكانت الدعوى الجنائية تتقدم بانقضاء مدة أطول سرت هذه المدة في شأن تقدم الدعوى المدنية ولما كان يبين مما قرره الحكم أن الطاعن يطالب بتعويض عن عمل غير مشروع وهو بالوصف الوارد به يشرح لتوافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكانت مدة انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنوات لا تبدأ في جرائم اختلاس الأموال الأميرية طبقاً لما نصت عليه المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات إلا من تاريخ انتهاء الوظيفة مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى قبول الدفع بالتقدم الثلاثي تأسيساً على أن الطاعن لم يرفع دعواه بالتعويض الا بعد أن مضت مدة تزيد على ست سنوات من تاريخ علمه بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه ، واذا كان الثابت أن دعوى التعويض على الصورة التي أوردها الحكم قد نشأت عن جريمة ولم يعرض الحكم لبحث وصف هذه الجريمة وللإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة بعد أن أحيلت اليها الأوراق من النيابة الإدارية وأثرها على تقدم الدعوى المدنية طبقاً لما تقتضيه المادة ٢/١٧٢ من القانون المدني على ما سلف بيانه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور يطله .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٧)

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

حسب المحكمة ان يدفع أمامها بالتقدم حتى يتعين عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع اذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة

م ١٧٢

التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم اذا طالعتها أوراق الدعوى لقيام أسبابه .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٥)

لما كانت المادة ١٧٢/٢ من القانون الذى تقضى بأنه اذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فانها لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية حتى يتمكن المضرور فى الوقت الذى يعاقب فيه الجاني أن يتقاضى منه التعويض المدنى ، وكان الثابت ان دعوى التعويض التى أقامها مورث المظعون عليها ناشئة عن جريمة وهو الخطأ الذى نسب الى ابن الطاعن من أنه كان يركب حصاناً دهم به ابنة المورث المذكور فقتلها ، لا يغير من ذلك ان النيابة العامة صرقت النظر عن اتهامه ، واذا يبين من الحكم المظعون فيه أن التحقيق ظل يجرى بمعرفة النيابة فى قضية الجنبنة التى حررت عن الواقعة حتى يوم ١٩٦٢/١٢/١ وأنه لم تنقض ثلاث سنوات حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية فى ١٩٦٥/١/٣٠ . الحكم على ذلك قضاءه برفع الدفع بالتقادم فان النعى عليه - بالخطأ فى تطبيق القانون - يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٥)

نطاق التدخل الانضمامى - على ما يبين من المادة ١٢٦ مرافعات - مقصور على أن يبدى التدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذى تدخل الى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما فان طلب التدخل الحكم لنفسه بحق ذاتى يدعيه فى مواجهة طرق الخصومة فان تدخله - على هذا النحو - تدخل هجومياً يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ومن بينها سقوط الحق فى اقامتها فى

الأحوال التي ينص عليها القانون ، والعبرة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه القانوني لا بالوصف الذي يسيفه عليه الخصوم ، إذ كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت ابتداء من الطعون ضده الأول على الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الزامهما بأن يدفعا متضامين تعويضاً عن وفاة ابنه وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت الطعون ضدها الثانية - والدة المجنى عليه - في الخصومة وطلب الاثنان الحكم لهما على للتبوع - الطاعن - والتابع - المطعون ضده الثالث - على وجه التضامن بينهما بالتعويض - سالف الذكر - فإن للتدخله تكون قد طلبت الحكم لنفسها بحق ذاتي هو نصف مبلغ التعويض المطلوب في مواجهة أطراف الخصومة الأصليين ويكون هذا التدخل - بحسب ما استقرت عليه الطلبات في الدعوى - تدخلاً هجوماً يسرى عليه ما يسرى على الدعوى نفسها من أحكام . وإذا كیفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل انضمامي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما ترتب عليه أن حجت المحكمة نفسها عن بحث ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى بشأن سقوط حق التدخل في المطالبة بالتعويض بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي نهائياً .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)

إذا كانت صحيفة الدعوى التي رفعها الطعون ضدهما الأولان بصفتها للحكم بأحقيتهما للأشياء المخبوزة عليها واستردادها لا تحتمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الذي يطلبان به في دعواهما الحالية ، وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده إذ أنه يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، بل أن التعويض لا يجب الا بسقوط طلب

١٧٢ م

الاسترداد ، فان تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

لما كان اصرار الطاعنة - مصلحة الضرائب - على بيع منقولات وعناصر اخلل التجارى موضوع النزاع بالمزاد العلنى يعتبر عملاً غير مشروع ترتب عليه إلحاق الضرر بالمطعون ضدهما الأولين بصفتيهما ومن ثم تبدأ مدة تقادم حقهما فى المطالبة بتعويض هذا الضرر من تاريخ رسوا المزاد على المطعون ضده الثالث بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٠ وكان المطعون ضدهما الأولان لم يرفعا الدعوى الحالية بالمطالبة إلا فى ١٨/١١/١٩٦٥ فان الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حقهما فيه بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى يكون فى محله .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

تجرى عبارة الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى بأنه : تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . والمراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى المستحدث بهذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم يخطى على تنازل الضرر عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المتلزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١)

م ١٧٢

لأن كان استخلاص علم الضرر بحدوث الضرر ويشخص المستول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضى الموضوع الا أن حكمة النقص أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدى عقلاً الى النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١)

اذ كان الثابت ان قرار لجنة الاصلاح الزراعى بطرد المطعون عليه من الأطيان التي يستأجرها من الطاعنين الأربعة الأول وبتجنيب الطاعنة الأخيرة فى نصف المساحة التي يستأجرها منها قد نفذ فى ١٩/١/١٩٥٦ باستلام الطاعنين أطياناً مفروزة زرعها المطعون عليها بأشجار الموز فتقدم بالشكوى الى الشرطة ، ثم أقام عدة دعاوى لتمكينه من اعادة وضع يده على الأطيان التي استلمها الطاعنون وانتهى الأمر الى اقامة الدعوى الحالية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أحصاها فى الصحيفة وحققت به نتيجة هذا التنفيذ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط هذه الدعوى بالتقادم الثلاثى استناداً الى أن علم المطعون عليه بالضرر ومحلته لم يتحقق الا فى ٢٩/١/١٩٦٢ تاريخ صدور الحكم فى الاستئناف الذى قضى نهائياً باعادة وضع يده على الأطيان التي استلمها الطاعنون رغم انتفاء التلازم الحشمى بين الأمرين ، اذ أن قيام النزاع على صحة تنفيذ قرار لجنة الاصلاح الزراعى فى الدعاوى التي رفعها المطعون عليه باعادة وضع يده على هذه الأطيان لا تعتبر مانعاً من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذى يرجع به المطعون عليه الطاعنين عن هذا التنفيذ لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالتعويض ، فضلاً عن أن دين التعويض يستحق من

١٧٢ م

الوقت الذى يتحقق فيه الضرر بتنفيذ قرار اللجنة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١)

ان منازعة المطعون عليهما - أمام محكمة الموضوع - حول مسؤوليتهما عن توقيع البرتستات ، لا تعتبر مانعاً من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذى يرجع به الطاعن عليهما عن توقيع هذه البروتستات ، لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون مطالبتيهما بالتعويض سواء فى تلك الدعوى أو بدعوى أخرى مسقلة قبل انقضاء مدة التقادم ذلك أن دين التعويض استحق من الوقت الذى تحقق فيه الضرر للطاعن بتوقيع البرتستات .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤)

بشروط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة للتقادم الا فى خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فان تغاير الحقائق أو تغاير مصدرهما، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر . لما كان ذلك وكانت صحيفة دعوى الغاء البروتستات لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض اذ اكتفى الطاعن فيها بأن يحتفظ لنفسه بالحق فى مطالبة المطعون عليهما بالتعويض عما أصابه من توقيع هذه البروتستات وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الغاء البروتستات الذى كان مطروحاً فى الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده اذ أنه لا يجب

م ١٧٢

بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٦)

تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أنه : تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، مما مفاده ان المناط في بدء سريان مدة التقادم طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسؤول عنه لا باليوم الذي تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائية .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٦)

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه : تسقط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، يدل على أن المشروع أخضع لهذا التقادم الحولي الخاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط أما التعويض عن أصابات العمل وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن أصابات العمل فليس ناشئاً عن عقد العمل بل هو تعويض قانوني رسم الشارع معالته ووضع له معياراً يدر ، ويتحرك مع الأجر والاصابة وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٧)

دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه لا تسقط بالتقادم لكون حق الملكية حقاً دائماً لا يسقط بعدم الاستعمال

ومطالبة المالك بقيمة العقار محل الفصـب تعتبر مطالبة بالزام المدين الفاصـب بتنفيذ التزامه بالرد بطريق التعويض فى حالة تعذر التنفيذ عيناً ذلك ان التنفيذ العيـنى هو الأصل ولا يستعاض عنه بالتعويض النقدى الا اذا استحـال التنفيذ العيـنى. لما كان ذلك فان دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع الفصـب لا تسقط بالتقادم وأن كان الفاصـب يستطيع أن يدفعها بتملك العقار بالتقادم المكسب .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧)

مضى كانت الطاعنة - هيئة النقل العام لمدينة الاسكندرية - قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن أساس مسئولية المطعون عليه - قائد سيارة الهيئة - هو اخلاله بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته وهى التزامات ناشئة عن القانون مباشرة ، وكان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم استثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون ، وإنما يسرى فى شأن هذه الالتزامات التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر، واذ لم يرد بنصوص القانون ما يـجـبـز تطبيق نص المادة ١٧٢ المشار اليها بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب العهد للواجبات المفروضة عليهم فى المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات التى تبناها القانون المذكور فان هذه الدعوى لا تسقط بالتقادم العادى واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعنة - ضد قائد سيارتها عن التلفيات التى أحدثتها بالسيارة نتيجة خطئه - الى العمل

م ١٧٢

غير المشروع فأجرى عليها التقادم الاستثنائي النصوص عليه في المادة ١٧٢ سالف الذكر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٧)

الملكية الخاصة مصنونة - بحكم الدساتير المتعاقبة - فلا تنزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون (المادة الخامسة من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨ ، المادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور ١٩٧١) وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز ان يحرم أحد من ملكه الا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل ونصت المادة الأولى من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يجرى نزاع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة والتعويض عنه وفقاً لأحكام هذا القانون » ومؤدى هذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مصدر التزام الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك هو القانون وليس العمل غير المشروع وذلك سواء التزمت تلك الجهة الاجراءات التي رسمها قانون نزاع الملكية أو التفتت عنها أن نزاع الملكية دون اتخاذ الاجراءات القانونية يؤدي الى الاستيلاء على ملك صاحب الشأن ونقل حيازته للدولة التي تخصصه للمنفعة العامة فيتفق في غايته مع نزاع الملكية باتخاذ اجراءاته القانونية ومن ثم فيستحق ذور الشأن جميع ما يرتبه قانون نزاع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن ولا تخضع المطالبة به للتقادم الثلاثي النصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني وإنما يتقادم بمضى خمسة عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق عملاً بنص المادة ٣٧٤ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧)

م ١٧٢

ان عبارة « الأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة » المشار اليها في صدر المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنصرف الى ما يكون قد تم من الاجراءات في الدعوى في ظل قانون المحكمات التي رفعت اليها ابتداء قبل إحالتها الى المحكمة المختصة دون أن تنصرف الى الحقوق أو النفع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذي ينظم الاجراءات . لما كان ذلك وكان الدفع بالتقادم والتمسك بانقطاعه من المسائل الموضوعية التي يحكمها القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر وخلص من احتساب المدة ما بين تاريخ وفاة مورث الطاعنين وتاريخ رفع الدعوى بايداع صحيفة بطلب كتاب محكمة القضاء الاداري الى أن الحق في رفع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع قد تقادم بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العلم بالضرر ومحدثه طبقاً لنص المادة ١٧٢ من التقنين المدني فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢)

اذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة - هيئة التأمينات الاجتماعية - بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقادم وبمسئوليتها عن تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة امتناعها عن تسليمه الشهادة الدالة على التأمين وبندب مكتب الخبراء لتقدير التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمطعون عليه وهو حكم لا تنتهي به الخصومة كلها وهي الزام الطاعنة بالتعويض عن تلك الأضرار ولا زال حكم الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر النزاع المطروح عليها في الاستئناف الذي رفعه المطعون عليه عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى بالتقادم ، كما أنه ليس حكماً قابلاً للتفيذ الجبري ، لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤)

١٧٢ م

مسئولية مالك السيارة التي أحدثت الضرر هي مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه قائد السيارة - المطعون ضده الأول - ومؤداها ان يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة في أداء التعويض الذى يحكم به عليه ، ولما كان مما لا يجوز ان يسوى فى الحكم بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله مديناً أصليا بل يبقى التزامه تبعياً فينقضى حتماً بانقضاء التزام المدين ولو كان ذلك بالتقدم الذى وقف سريانه بالنسبة للكفيل ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند صحيح من القانون بسقوط الحق فى مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقدم وهو المدين الأصلي بما ينبنى عليه حتماً وبطريق اللزوم بالنسبة لمالك السيارة - باعتباره كفيلا متضامناً ، فانه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثانى والثالث - بشخصيتهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن التزام هذه الشركة انقضى تبعاً لانقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧)

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مؤدى نص المادة الأولى من نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثانى والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، ان علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فى ظل هذه النظم المتعاقبة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية يحكمها قانون عقد العمل ولائحة العاملين بالشركات باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل

م ١٧٢

مديراً إدارياً وعضواً بمجلس إدارة الشركة الطاعنة وقت وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه وكانت واجبات هؤلاء العاملين فيما نص عليه قانون العمل واللائحة توجب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الأمين ودون مخالفة للتعليمات الإدارية ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات إذا ما أضروا بصاحب العمل مسئوليتهم عن تعويضه مسئولية مصدرها عقد العمل مستكملاً بقانون العمل واللائحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة - بمطالبة المطعون ضده بالتعويض - بالتقادم الثلاثي أعمالاً لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١)

تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . ولما كان علم مورث الطالبة بالضرر لم يتحقق إلا بتسليمه الشيك بفروق المرتب والملاوات مخصصاً منه الضرائب في ١٩٧٠/١٢/٨ ، كما أن العمل غير المشروع قد وقع في ١٩٦١/٨/١٢ تاريخ صدور القرار الجمهوري المتضمن تخطي مورث الطالبة في الترقية . وكان مورث الطالبة قد قدم طلبه لهذه المحكمة في ١٩٧١/١١/٨ وطلب فيه الحكم له من باب الاحتياط بالتعويض عن تخطيه ، فإنه لا يكون قد انقضت ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المورث بحدوث الضرر ، كما لم تنقضي خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع ويكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على غير أساس .

(الطعن ٣ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢)

م ١٧٢

المراد بالعمل لبدء سريان التقادم الثلاثي المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو العلم الحقيقي الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم . ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه لما كان ذلك فان مدة التقادم سالفة الذكر لا تبدأ إلا من التاريخ الذى يتحقق فيه علم المضرور بالضرر الذى يطالب بتكملة التعويض عنه ، ولا محل للاحتجاج فى هذا الخصوص ، بما تنص عليه المادة ١٧٠ من القانون المدني من أن القاضى يقدر مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٣١ ، ٢٢٢ مراعيًا فى ذلك الظروف الملائمة ، فان لم يتيسر له وقت الحكم أن يمين مدى التعويض تعميماً نهائياً ، فله ان يحتفظ للمضرور بالحق فى أن يطالب خلال مدة معينة باعادة النظر فى التقدير ، ذلك ان هذه المادة لا شأن لها بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، وإنما هى تتحدث عن تحقق الضرر ووضعت المعايير بتقدير القاضى لمدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى أن علم المطعون عليه بالعاهة المستديمة التى تخلفت لديه من اصابته لم يثبت الا بتقرير القومسيون الطبى المؤرخ ١٩٦٧/٥/٩ واحتسب مدة الثلاث سنوات من هذا التاريخ لا من تاريخ صدور الحكم النهائى الصادر من محكمة الجنب بالتعويض المؤقت به للمطعون عليه فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)

م ١٧٢

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من التقنين المدني أن التقادم الثلاثي المشار اليه والذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني والذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار اليه في حق الطاعنين من ١٩٦٩/١٢/٢٥ تاريخ التصديق على الحكم الصادر باذانة تابع المطعون ضده في اللجنة العسكرية رقم! وكان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه واعتبر من المسائل المتعلقة بالوقائع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، الا أن ضخمة النقص أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها ان تؤدي عقلاً الى النتيجة التي انتهت اليها لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنين بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ التصديق على حكم اذانة تابع المطعون ضده الصادر من المحكمة العسكرية في اللجنة التي لم يكونوا ممثلين فيها ، رغم انتفاء التلازم المحتمى بين الأمرين ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٥)

ان المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليها فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا أصدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم

م ١٧٢

يثبته ويكون له من قوة الأمر المقتضى فيه ما يحصنه ، واذ كان الحكم بالتعويض المؤقت وان لم يحدد الضرر في مده أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسئ دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حججته وهي المناط بظاهر النص في تعزيز الدين بما يبرر استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير وكان لا يسوغ في صحيح النظر ان يقصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة له وتعييناً لمقداره فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطلقون فيه بما قضى قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣١)

نصت المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات على أن : كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامه لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ، . واذ كانت ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، انما هو صالح لذاته للأعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة الى سن تشريع آخر أدنى في هذا الخصوص ، اذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات . ولما كانت محكمة الموضوع لم تعرض للفصل في دستورية القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اذ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ليست من بين الجرائم التي نص عليها ذلك القانون ، فان النعي يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)

١٧٢م

لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذ صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقتضى تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويكف عن قوة الأمر المقتضى فيه ما يحصنه ، وإذ كان الحكم بالتعويض المؤقت وان لم يحدد الضرر في مداه يعرض للمسئولية التقصيرية بما يشبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أوثق ارتباط فتمتد اليه قوة الأمر المقتضى ومتى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسبه في استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ولو لم يكن قابلاً للتنفيذ الجبرى . وليس ما يسوغ في صحيح النظر ان يقصر الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به انطوق رمزاً له دلالة عليه بل يمتد الى ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرورة بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكمله بتعيين مقداره فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بما يوجب رفض الطعن .

(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٧٩)

النص فى المادة ١ / هـ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ المعمول بها فى مصر اعتباراً من ٢٩/٢/١٩٤٤ على ان نقل البضائع ينسحب الى الوقت الذى ينقضى بين شحن البضائع فى السفينة وبين تفريغها منها ، يدل على أن تطبيق المعاهدة قاصر على الرحلة البحرية التى تبدأ بشحن البضاعة فى السفينة وتنتهى بتفريغها منها ، أما المرحلة السابقة على الشحن أو المرحلة اللاحقة على التفريغ فيحكمها قانون التجارة البحرى . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البضاعة موضوع التداعى قد تم تفريغها من

١٧٢ م

السفينة الناقلة الى الصندل المملوك للشركة المطعون ضدها الثانية بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٧ وأن تلك البضاعة هلكت نتيجة الحريق الذى شب فى الصندل ليلة ١٢ ديسمبر ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن الضرر الذى لحق البضاعة يكون قد حدث فى تاريخ لاحق على تفريغها من السفينة الناقلة فلا تخضع دعوى التعويض عنه للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن وإنما يسرى بشأنها التقادم المنصوص عليه فى المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى وهو تقادم يختلف من حيث أحكامه وشروط انطباقه عن التقادم الذى أتت به المعاهدة .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)

المراد بالعلم فى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى لبء سريان التقادم لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، لا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة الظن الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه . واذا كان امتحان علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائفاً وكان لا وجه للتلازم الخفى بين تاريخ وقوع الضرر وصدر حكم جنائى ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بحدوث الضرر وبهذا الشخص المسئول عنه ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملابساتها الى عدم توافر هذا العلم لدى المطعون

م ١٧٢

عليها الأولى قبل مضي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى، وأقام الحكم قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن - من عدم اشارة الحكم الى تاريخ وقوع الحادث أو تاريخ الحكم الجنائي أو تاريخ بدء التقادم الثلاثي وبعدم قبول انتفاء علم المظنون عليها بالضرر وبالمسؤول عنه أو بصدور الحكم الجنائي والتصديق عليه الى ما قبل ثلاث سنوات سابقة على اقامة الدعوى ، مما كان عليها عبء اثباته - لا يعدو ان يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في تقدير الموضوع للأدلة ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨١)

اذا كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني - فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضي - تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويؤكد له من قوة الأمر المقضي فيه ما يحصنه ، واذا كان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان لم يحدد الضرر في مداه يعرض للمسئولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أو ثل ارتباط فتمتد اليه قوة الأمر المقضي ، ومتى توفرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسبه في استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ولو لم يكن قابلاً بعد للتنفيذ الجبري ، وليس يسوغ في صحيح النظر ان يقتصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها الضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره ، فهي بهذه الثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٨١)

م ١٧٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استخلاص علم المضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا ومن شأنه ان يؤدي عقلاً الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وأن التقادم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل للمضرور عن حق التعميضي الذي فرضه القانون على المسئول مما يستتبع سقوط دعوى التعميضي بمضي التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني والذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه .

(الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٨١/١١/٢٦)

الخطر من دعاوى التعميضي الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة . المادة ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - والتي قضت المحكمة العليا بعدم دستورتها بتاريخ ١٩/١/١٩٧٤ نطاقه . دعاوى التعميضي التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني عدم سريان هذا الخطر عليها . أثر ذلك خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

انه وان كان كل من تقادم دعوى التعميضي عن العمل غير المشروع وسقوط الحق في ابطال العقد لحصوله نتيجة اكراه مدته ثلاث سنوات الا أن لكل منهما قواعده وشروطه الخاصة به ، ومن ثم فإن مجرد سقوط الحق في ابطال العقد لحصوله نتيجة اكراه وفق نص المادة ١٤٠ من القانون المدني لا تتقادم به حتماً دعوى التعميضي عن الأضرار الناتجة عن هذا الاكراه باعتباره علماً غير مشروع .

(الطعن ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)

م ١٧٢

مؤدى نص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني ان المشرع استحدث فى نطاق المسئولية التقصيرية تقادماً قصيراً يقضى بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع بانقضاء ثلاث سنوات وجعل من شروط هذا التقادم أن يبدأ سريان مدته من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ويقف على شخص من أحدثه فاذا لم يعلم بالضرر الحادث أو وقف على شخص من أحدثه فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولم يرد فى النص المذكور ذكر تاريخ وقوع الحادث ولا يفيد افتراض على المضرور بالضرر الحادث والوقوف على شخص محدد من هذا التاريخ والأصل عدم العلم وقد ادعى الطاعنان فى الدفع المبدئى منهما بسقوط الدعوى بالتقادم علم المطعون ضدتهما بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه قبل رفع الدعوى بثلاث سنوات فيكون عليهم عبء اثبات ذلك اذ أن المشرع عني بتحديد من يقع عليه عبء الاثبات مستهدياً فى ذلك بالبدأ العام فى الشريعة الاسلامية والذى يقضى بأن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والمراد بمن ادعى ليس من رفع الدعوى بل كل خصم يدعى على خصمه أمر على خلاف الظاهر سواء كان مدعياً فى الدعوى أو مدعى عليه .

(الطعنان ٣٩٢، ٤٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٣)

دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . ادعاء المضرور مدنياً أثناء نظر اللجنة وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الادعاء .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣)

دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وجسه . القضاء بوقف تقادمها حتى تاريخ ثورة التصحيح فى ١٥/٥/١٩٧١ . عدم

م ١٧٢

اكتمال مدة التقادم حتى تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ . أثره
عدم سقوط الدعوى بالتقادم اعمالاً لنص المادة ٥٧ من الدستور المشار
اليه .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٧)

النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني يدل على أن المراد بالعلم
لبداء سريان التقادم الثلاثي المستحدث بهذا النص وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة هو العلم الحقيقي واليقيني بوقوع الضرر وبشخص
المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي
على تنازل المضرور عن حق الضرر بمضى مدة التقادم .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

لما كان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير
المشروع وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يبدأ الا
من تاريخ علم المضرور علماً يقينياً بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه
وكان عبء اثبات هذا العلم يقع على عاتق المتمسك بهذا التقادم وهو
ما لا يكفي في ثبوته مجرد علم المضرور بوقوع العمل غير المشروع
وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم دليله ومن
ثم فلا يقبل تعييبها فيما ردت به عليه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم
يقدم لدى محكمة الموضوع دليلاً على العلم اليقيني للمطعون ضدهما
بشخص المسئول عن الضرر حتى يبدأ به سريان مدد التقادم الثلاثي فان
التمعي بهذا السبب على ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض
الدفع بالتقادم الثلاثي يكون - أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٧)

م ١٧٢

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اذ كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم جنائي بادانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فإنه يترتب على ذلك سريان التقادم الثلاثي ويكون للمضروور قبل ان تكتمل مدة هذا التقادم ان يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٦)

متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فإن سريان التقادم الثلاثي المسقط في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ الا من تاريخ لحق المضروور في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ الا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجريمة ، ويكون الحكم نهائياً بفوات المواعيد المقررة للطعن فيه من النيابة العامة أو باستنفاد طرق الطعن أو اذا كان غير قابل للطعن فيه واذا كانت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد المخالفات يجوز استئنافها من النيابة العامة اذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، وفي غير هذا لا يجوز رفع الاستئناف الا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان النيابة العامة وجهت للمطعون ضده تهمة مخالفة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر قيدت برقم ١٣ سنة ١٩٨٧ مخالفات الفردقة ، وكانت عقوبة هذه المخالفة طبقاً للمادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الواجب التطبيق من حيث الزمان هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو احدي هاتين العقوبتين بما مفاده ان عقوبة

م ١٧٢

الحبس ليست وجوبية ومن ثم فإنه لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من النيابة العامة في غير أحوال الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها إلا إذا كانت قد طلبت توقيع عقوبة الحبس وقضى بالبراءة أو الغرامة ولما كان الطاعن لم يقدم ضمن مستنداته الدليل على أن النيابة العامة طلبت الحكم في تلك المخالفة بغير الغرامة والمصاريف حتى يجوز لها استئناف الحكم الصادر فيها وكان ذلك لازماً للتحقق من صحة ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فإن نعيه على ذلك الحكم بالخطأ والقصور ومخالفة القانون يكون مفقراً للدليل .

(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٥)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تيمية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني وإن التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون والتي يجرى عليها في شأن تقادمها أحكام التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ومدته خمس عشرة سنة فلا يرد ذلك للتقادم الثلاثي على حق المتبوع في الرجوع على التابع وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن المضرور فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه .

(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٧)

لئن كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه ذلك من المسائل المتعلقة بالوقائع والتي يستقل بها قاضي الموضوع

م ١٧٢

الا أن محكمة النقض ان تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم المطعون فيه ليس من شأنها ان تؤدي عقلاً الى النتيجة التي انتهى اليها أو لاتصلح رداً عليه .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣)

ان الشارع اذ نص على التقادم الحولي في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني مستهدفاً به استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل دون غيرها . ولما كانت دعوى المطعون ضدها بمسئولية عقد العمل والمواثبة الى تصفية المراكز القانونية لكل من صاحب العمل والعامل فقد دل بذلك على أنه لا تخضع لهذا التقادم الا الدعاوى الناشئة الشركة الطاعنة عن التعويض عن وفاة مورثهما في حادث أثناء ومسبب العمل قد أقيمت على أساس قواعد المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدني ولم ترفع على أساس قواعد المسئولية التعاقدية الناشئة عن عقد العمل فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدفع بالتقادم الحولي لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

مسئولية حارس الشئ المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضاً لا يقبل اثبات العكس وترتفع عنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، وكانت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة المقررة بالمادة ١/١٧٤ من القانون المدني - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أيضا - هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني

م ١٧٢

فالتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد وللمتبوع عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدنى الحق فى الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور لا على أساس انه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه ، وكان تقادم دعوى المسئولية عن عمل الغير ودعوى المسئولية الناشئة عن الأشياء عملاً بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانوناً عنه ولا يؤثر فى ذلك كونه المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس اذ ان كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذى تترب عليه المسئولية والتى لا يتأثر تقادم دعاوها بطريقة اثبات الخطأ فيها ، وكان المراد بالعلم لبء سريان التقادم الثلاثى المقرر بالمادة سالفه الذكر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول قانوناً عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص الى ان بدء سريان التقادم يكون اعتباراً من ١/٤/١٩٧٣ من تاريخ صدور الحكم الجنائى النهائى وهو اليوم الذى علم فيه المطعون ضدهما الأولان يقيناً بالضرر وبشخص المسئول عنه فان النemy يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٨)

وحيث إن مما نراه الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك نقولان أنه لما

كان الممول عليه فى بدء التقادم الثلاثى والوارد بالفقرة الثانية من المادة ٧٥٢ من القانون المدنى هو من اليوم الذى علم فيه ذوى الشأن بوقوع الحادث المؤمن منه وذلك متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة ، إذ انه منذ هذا التاريخ لا يكون ثمة مانع قانونى يمنع صاحب الحق فى التعويض من المطالبة به ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعتين فى مطالبة المظنون ضدها الأولى (شركة مصر للتأمين) على انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث فى ١٨/٨/١٩٧٦ وإقامتهما الدعوى فى ١٤/١١/١٩٧٩ مغفلاً الاستثناء الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٧٥٢ والفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية وانفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها احكام الجنائية ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدر حكم نهائى فيها فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية لمدتها الأصلية على أساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً فى معنى المادة ٣٨٢/١ من القانون المدنى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض سواء أجاز للمضرور إختصاص الملتزم بالتعويض أمام احكام الجنائية أو لم يجر له القانون ذلك ، ومن ثم يسرى هذا المبدأ على دعوى المضرور المدنية بالتعويض قبل المؤمن لديه قبل صدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ أو

م ١٧٢

بعد صدوره ، ذلك أن نص المادة المستحدثة بهذا القانون قد سوى بين حق المضرور في إقامة دعواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية سواء قبل التسبب في الضرر أو المسئول عن الحقوق المدنية أو المؤمن لديه دون أن يتقضى مبدأ التقادم خلال مدة المحاكمة الجنائية إذا اختار المضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه بسقوط دعوى الطاعتين قبل المطعون ضدها الأولى بالتقادم على أساس انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة وحتى إقامتها الدعوى بالتعويض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)

النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن ١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من وقوع العمل غير المشروع . ٢ - على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ٣ - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وبالشخص المسئول عن إحداثه ، فإذا لم يعلم بذلك فإن تلك الدعوى تسقط بإنقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع وإذا علم المضرور بالضرر وحده وكان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا

م ١٧٢

تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن سلك المضرور الطريق المدني للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها - قائماً ، فإن انقضت هذه الدعوى بسبب من أسباب الإنقضاء سواء بمضى المدة أو بصدر حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو لغير ذلك من الأسباب عاد تقادم دعوى التعويض الى سريانه من هذا التاريخ ، والمراد بالعمل الذي يبدأ منه سريان التقادم المقرر بذلك النص هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المتترم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا رجة لإلتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بالضرر أو بشخص المسئول عنه .

(الظمن رقم ١٢٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٨)

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن وتسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ... ، يدل على أن الناطق في بدء سريان التقادم الثلاثي طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبالشخص المسئول عنه ، والمراد بالعمل المعول عليه في هذا الشأن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١) هو العلم الحقيقي واليقيني الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل

م ١٧٢

المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المتزيم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى يحيط بوقوع الضرر أو الشخص المسئول عنه ، ولئن كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالوقائع وأتت يستقل بها قاضى الموضوع - ان حكمه النقض ان تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها ان تؤدى عقلاً الى النتيجة التى انتهى اليها - (٢) لما كان ذلك - وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الحق فى المطالبة بالتعويض على سند من القول ان - المطعون عليها اختصت فى الدعوى بعد ثلاث سنوات من وقوع الحادث وأن الطاعنين علموا بالحادث وقت وقوعه وكانوا يعلمون وقتذاك بالجهة التى يعمل فيها مورثهم ومكان وقوع الحادث واستخلص هذا العلم من مجرد قيام علاقة العمل والتبعية بين المورث والشركة المطعون عليها ومن تقديم طلبات اليها لصرف مستحقاتهم منها فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ - وكانت هذه الأمور بذاتها لا تؤدى بالضرورة الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم لانتفاء التلازم الحتمى بينها وبين علم الطاعنين الحقيقى بتاريخ حدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه إذ أن علاقة التبعية لا تقوم بذاتها موجباً لإسناد الخطأ عمديداً لشخص بذاته أو افتراضه فى حقه ولا تنهى وحدهما سبيلاً لتحديد المسئول عن الخطأ مع تعدد الجهات المنوط بها ادارة قطاع الكهرباء بمواقعه المختلفة وتنظيماته المتشابهة ، كما ان الطلبات التى قدمت الى المطعون عليها لصرف المستحقات - فضلاً عن أنها لم تقدم من الطاعنين - هى أمر منبت الصلة تماماً بالحادث والمسئول عنه - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الفساد والاستدلال بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

١٧٢ م

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى أحكام المادتين ١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدني أنه اذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ويظل الوقف ساريا حتى تنقضي الدعوى الجنائية، وهذا الانقضاء يكون بصور حكم بات فيها من محكمة النقض أو بصيرورة الحكم الصادر فيها باتا بفوات ميعاد الطعن فيه أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء ومن تاريخ هذا الانقضاء يعود تقادم دعوى التعويض الى السريان ذلك أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتعلل معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

وحيث ان حاصل ما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أنها رفعت في مذكرتها المقدمة الى محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٨٨/٣/١٢ بتقادم دعوى المطعون ضدهم - المضرورين - قبلها بالتقادم الثلاثي فأغفل الحكم هذا الدفع ايراداً ورداً مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك ان المشرع أنشأ بنص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضرور في هذه

م ١٧٢

الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على ان تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، كما ان التمسك بالدفع بالتقادم المسقط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى . لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالتقادم المسقط إستنادا الى أن الدعوى أقيمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢ بعد فوات أكثر من ثلاث سنوات على انقضاء الدعوى الجنائية التي صدر فيها حكم غيابي استئنافي بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٨ لم يعلن حتى انقضائها بمضي المدة . وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع مع ما له من أثر في الفصل في الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٤٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٨)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ - بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات - للمضطرور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ، ونص على ان تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وإذ كان حق المضطرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسئولية المؤمن له مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم دعواه المباشرة تسرى من هذا الوقت ، إلا أن هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، فإذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند اليه المضطرور قبل المؤمن جريمة وقف طوال المدة التي

م ١٧٢

تدوم فيها اغلاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي البات أو انتهاء الاغلاكمة بسبب آخر .

(الطعن رقم ٥٢١٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٩٣)

سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي . م ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بحدوث الضرر والمستول عنه وعلى أى الفروض بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٣)

(نقض جلسة ١٨/٢/١٩٨٨ م ٣٩ ص ٢٦٨)

سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه . تمويل الحكم المطعون فيه على العلم الظني . خطأ .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٩٣)

اختلاف الضرر وتعميد الخطأ الذى أحدث كل ضرر وتعدد المسئولين واستقلال كل منهم بما أحدثه . أثره . بدء سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع كل ضرر والمسئول عنه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٩٤)

وقف تقادم دعوى التعويض إذا حالت بين المضرور وبين إقامتها ظروف نفسية وعصبية لازمتها حتى رفع الدعوى .

قضاء الحكم برفض الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي على ما أورده بمدوناته من أن : ثمة ظروف نفسية ومرضية حالت بين المستأنف المطعون ضده وبين إقامة الدعوى ودل عليها

م ١٧٢

يحافظه مستنداته المقلّمة بجلّسة ١٨/٥/١٩٩١ والثابت أن المستأنف أصيب عقب الحادث في ٢٧/١١/١٩٧٢ بمرض نفسى أفقده قدره على التمييز والإدراك وأضعف قدراته النفسية والعصبية ظلّ يلازمه حتى قبيل تاريخ رفع الدعوى ، فى حين أن الشهادتين الطبيّتين المقدمتين من المطعون ضده لا تفيدان ما استخلصه الحكم منهما ذلك أن الشهادة الأولى غير مؤرخة ولا تفيد سوى مرض المطعون ضده بإكتساب نفسى حاد منذ عشر سنوات سابقة والشهادة الثانية مؤرخة ١٩٩١/٣/٥ لا تفيد سوى أنه مصاب بإكتساب تفاعلى ولم تتضمن تاريخ بدء المرض ومدته بما يعيب الحكم بالفساد فى الإستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن ٢٤٤٢ لسنة ٦٢ق - جلّسة ١٢/٦/١٩٩٤ من ٤٥ من ١٥٤٦)

تجريم المّشّرع واقعة إتلاف المنقول بإهمال والعقاب عليها بعقوبة اّخالفة م ٣٧٨ عقوبات المعدلة بق ١٦٩ لسنة ١٩٨١ مؤداه .وقف سريان تقادم دعوى التعويض المدنية الناشئة عنها طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية قائمة . عودة سريانه بإنقضائها بصدور حكم نهائى أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم .

لما كان المّشّرع قد جرم واقعة اّتلاف المنقول بإهمال بعقوبة اّخالفة وذلك بالتعديل الذى أدخله بتاريخ ٤/١١/١٩٨١ على نص المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بنصه على أن : يعاقب بغرامه لا يتجاوز خمسين جنيهًا كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية : ٦ - من تسبب بإهماله فى إتلاف شئ من منقولات الغير ، فإن واقعة إتلاف سيارة المطعون ضدها الأولى بطريق الخطأ واغترر عنها محضر اّخالفة رقم قد أصبحت تشكل فى حق مرتكبها الطاعن جريمة جنائية تحرك عنها الدعوى

م ١٧٢

الجنائية لمعاقبته بالمعقوبة الواردة بنص المادة السالفة ويوقف بها سريان تقادم دعوى التعويض المدنية الناشئة عنها طوال المدة التي تقوم فيها الدعوى الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان إلا بإنقضائها إما بصدور الحكم نهائي وإما بسبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم .

(الظعن رقم ٢٩٥٣ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩/١/١٩٩٥ م ٤٦ ص ١٩٧)

إنقضاء الدعوى الجنائية في مواد المخالفات بمضى سنة من يوم وقوع الجريمة أو من وقت حصول الإنقطاع بأحد إجراءات إنقطاع مدة تقادم الدعوى الجنائية . المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات جنائية .

الدعوى الجنائية في مواد المخالفات تنقضي - وعلى ما يبين من نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بمضى سنة من يوم وقوع الجريمة أو من وقت حصول الإنقطاع بأحد الإجراءات المبينة في المادة ١٧ منه .

(الظعن رقم ٢٩٥٣ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩/١/١٩٩٥ م ٤٦ ص ١٩٧)

التقادم الثلاثي لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع .
بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي للمضروع بوقوع الضرر وبالشخص المسئول عنه . م ١/١٧٢ مدني القضاء ببدء سريان التقادم من تاريخ صدور قرار النيابة العسكرية بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاء المتهم - المسئول عن الضرر - رغم عدم إعلان المضروع بهذا القرار خطأ .

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني ان التقادم الثلاثي الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به

م ١٧٢

المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنتقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن التعويض الذى فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لإفتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثى المشار اليه فى حق الطاعنين اعتبارا من ١٩٨٢/١٢/٢٣ تاريخ صدور قرار النيابة العسكرية بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاة التهم - تابع المطعون ضده - فإنه يكون قد قرن علم الطاعنين بشخص المسئول عن الضرر بتاريخ صدور هذا القرار رغم انتهاء التلازم الحتمى بين الأمرين إذ خلت الأوراق مما يفيد إعلان الطاعنين بهذا القرار عملا بنص المادتين ٦٢ و ٢٠٩ إجراءات جنائية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٦/١/٢ من ٤٧ ص ٧٥)

دعوى التعويض الناشئة عن جريمة .امتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية .إنفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضرور طوال المحاكمة الجنائية . انقضاءها بحكم بات : أثره . عودة سريان تقادم دعوى التعويض . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٦/١/٢١ من ٤٧ ص ١٩٩)

دعوى المطعون ضده عن نفسه بالتعويض على الشركة الطاعنة .لاتقطع التقادم بالنسبة لحق أولاده القصر فى مطالبتها بالتعويض . علة ذلك .

إذ كان الثابت فى الأوراق أن قائد السيارة أداة الحادث أدين

م ١٧٢

بحكم صادر باتا بتاريخ ١٩٨١/٣/٣ ولم تختصم الشركة الطاعنة في الدعوى الماثلة الا في ١٩٨٤/١٠/٨ أى بعد فوات أكثر من ثلاث سنوات ومن ثم يكون الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي صحيحا ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في أسبابه برفض هذا الدفع تأسيسا على ان الدعوى ٥٩ لسنة ١٩٨٢ التى أقامها المطعون ضده عن نفسه قطعت التقادم بالنسبة لحق أولاده القصر فى مطالبة الطاعنة بالتعويض - رغم ان أثر الدعوى لا يتعدى طرفيها فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٦/٤/٢٣ من ٤٧ ص ٧٠٣)

المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط . شرطها . صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما قاطعه للتقادم فى خصوص هذا الحق وحده وما التحقق به من توافقه . تغاير الحقان أو تغير مصدرهما . أثره . المطالبة بأحدهما غير قاطعة للتقادم بالنسبة لآخر . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن الضرر الذى أصاب المضمول بالوصاية . غير قاطعة للتقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الشخصى الذى لحق بالوصى .

مفاد نص المادة ٣٨٣ من القانون الدنى - وعلى ما جرى به قضاء قضاء هذه المحكمة - أن المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذى يراد إقتضاؤه ولهذا فإن صحيفة الدعوى المرفوعة للمطالبة بحق ما لا تقطع التقادم الا فى خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافقه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه ، فمتى تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فإن

م ١٧٢

رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع مده التقادم بالنسبة للمحق الآخر وباعتبار ان الحق فى التعويض يقبل التجزئة وإذا كانت الطاعة قد ركنت فى دفعها الى أن المظعون عليها رفعت دعواها بعد فوات أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الجنائى البات وإنها لم تكن طرفا فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، وكان الثابت من الأوراق ان الشركة الطاعة لم تكن خصما فى تلك الدعوى أمام محكمة الجناح فإن الحكم الصادر فيها بالزام مرتكب الفعل الصادر بالتعويض المؤقت لا يقطع التقادم بالنسبة لها ، كما ان رفع المظعون عليها للدعوى رقم ٦٧٨٠ سنة ١٩٨٨ مدنى شيين الكرم الابتدائية إنما كان بصفته وصيه بطلب الحكم بالتعويض عن الضرر الذى أصاب ابنها الجنى عليه القاصر المشمول بوصايتها بينما أقامت دعواها الماثلة تطالب بالتعويض عن الضرر الشخصى المباشر الذى لحق بها هى من جراء اصابة ابنها المذكور نتيجة الحادث أى ان طلب التعويض فى الدعوى السابقة يختلف عنه فى الدعوى الحالية وبالتالي فإن رفع الدعوى الأولى ليس من شأنه قطع التقادم بالنسبة للدعوى الحالية عن الضرر الشخصى المباشر موضوعا .

(الطعن ٤١٢٥ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٩٥ م ٤٦ ص ١١٠٢)

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المظعون فيه ومائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم لسنة ١٩٨٨ مدنى جنوب القاهرة - التى قيدت فيما بعد برقم لسنة ١٩٨٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية - بطلب الحكم بالزام المظعون ضده بصفته بأن يؤدى لهم مبلغ ٣٠٠٠٠ جنية تعويضا عن الأضرار التى أصابتهم نتيجة قتل مورثهم فى حادث سيارة الجيش التى كان يقودها العسكري الجنيد والذى تحرر عنه المحضر

م ١٧٢

رقم لسنة ١٩٨٠ جنح عسكرية السويس وأدين فيه الجند المذكور بحكم جنائي صدق عليه في ١٢/١١/١٩٨٠ ولم يعلن للمتهم حتى قررت النيابة العسكرية بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ بسقوط العقوبة بالنسبة له بمضى المدة . دفع المطعون ضده بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض بالتقادم الثلاثي . قبلت المحكمة الدفع وقضت به في حكم استأنفه الطاعنون بالإستئناف رقم لسنة ١٠٧٠ ق . القاهرة وبتاريخ ١٩٩١/٥/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانهم للسببين الأول والثاني يقولون إن الحكم إحتسب مدة الثلاث سنوات اللازمة لإنقضاء دعوى التعويض بالتقادم من تاريخ التصديق على الجنائي العسكري في ١٢/١١/١٩٨٠ - مع أن مجرد التصديق على الحكم لا يجعله باتا ، وهو لا يكون كذلك إلا بعد إعلانه للمتهم وفوات مواعيد الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو بالطعن عليه بهذا الطريق ورفض طعنه فإذا لم يعلن التهم بالحكم العسكري المصدق عليه فإن الدعوى الجنائية تظل قائمة مرتبة لأثارها - في وقف سريان تقادم دعوى التعويض - الى أن تسقط العقوبة الجنائية بإنقضاء خمس سنوات دون تنفيذ ، وإذ كان البين من الشهادة النهائية الصادرة من النيابة العسكرية أن الحكم الجنائي الصادر بالإدانة قد تصدق عليه في ١٢/١١/١٩٨٠ ولم يعلن للمتهم أو ينفذ حتى أصدرت النيابة العسكرية

أمرا بحفظه في ١٦/١١/١٩٨٨ لسقوط العقوبة بمضى المدة وهو التاريخ الذي يتعين أن يبدأ منه سقوط دعوى التعويض المدنية التي أقيمت في ٢٣/١١/١٩٨٨ . فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير شديد ذلك ان مؤدى المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإن انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن إختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض ، أو كان القانون يمنعه من إقامة دعواه المدنية مع الدعوى الجنائية فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدور فيها المحاكمة الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى الجنائية بصور حكم نهائي بات فيها أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر ، فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يعد في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض بإعتبار ان ما تنتهي اليه المحاكمة الجنائية قد يؤثر سلبا أو إيجابا في الحق محل طلب التعويض وعلى ذلك فلا يبدأ سريان تقادم دعوى التعويض المدنية إلا من اليوم التالي لإنقضاء الدعوى الجنائية على النحو السابق بيانه، ومن ثم فلا يعتد في هذا الخصوص بتاريخ إنقضاء العقوبة الذي لا يتصل بذلك المانع أو تتأثر به بداية احتساب مدة سريان تقادم دعوى التعويض . وإذ كان من المقرر ان الحكم الذي يصدر من محاكم العسكرية - والتي لا يقبل الإدعاء المدني أمامها - يصبح نهائيا بالتصديق عليه غير أنه يقبل الطعن فيه بالتماس

م ١٧٢

إعادة النظر الذى إتخذه قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٨ بديلا عن الضمانات التى كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام احكام العادية ومن ثم فلا تنقضى الدعوى الجنائية العسكرية بصدور هذا الحكم والتصديق عليه قبل ان يصبح باتا باستنفاد الطعن فيه بطريق إلتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده أو بتحقيق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر فى اللجنة العسكرية رقم .. لسنة ١٩٨٠ السويس قد تصدق عليه فى ١١/١٢/١٩٨٠ ولم يعلن الى المحكوم عليه ولم يتخذ بشأنه أى إجراء من إجراءات قطع التقادم التى عددتها المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية - والتى أحوالت الى أحكامه المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية - الى أن إنقضت الدعوى الجنائية بقوة القانون فى ١٢/١٢/١٩٨٣ وهو التاريخ الذى يبدأ من اليوم التالى له سريان التقادم الثلاثى المسقط لدعوى التعويض المدنية التى لم ترفع إلا بإيداع صحيفة فى ٢٣/١١/١٩٨٨ بعد سقوط الحق فى رفعها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاء على ما استخلصه من ثبوت علمهم بوقوع الحادث والمستول عنه منذ تاريخ تسلمهم لجثة مورثهم ومع ذلك لم يرفعوا دعوى التعويض إلا فى ٢٣/١١/١٩٨٨ بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية مع أن العلم اليقيني بشخص المستول عن الضرر مرهون بثبوت خطأ المتبوع كما تترتب مسئولية

١٧٢ م

التابع التي لا تثبت بصفة نهائية إلا بصيرورة الحكم الجنائي العسكري
باتا وهو ما لم يتحقق إلا من تاريخ إصدار النيابة العسكرية قرارها
بإنقضاء العقوبة في ١٦/١١/١٩٨٨ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن استخلاص علم الضرور
بحنوث الضرر ويشخص المسئول عنه هو - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها
بلا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على
أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من
سائر ظروف الدعوى وملابساتها ، ومن بينها إصابة الجنى عليه المجند
أثناء تأدية عمله بالقوات المسلحة من السيارة المملوكة لها وقيام
الطاعين بإستلام جثته بعد وقوع الحادث ، واقعة علمهم بأن المطعون
ضده بصفته هو المسئول عن الضرر الذى أصاب مورثهم وربط بين هذا
العلم اليقيني وبين تقاعسهم عن رفع دعوى التعويض قبل أن يلحقها
السقوط على النحو السالف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني
من الطعن فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله
ويضحى النعى عليه بهذا السبب مجرد جدل تستقل به محكمة الموضوع
ومن ثم غير مقبول .

(الطعن رقم ٣٧٣٤ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٩٧/١/٢٥ لم ينشر بعد)

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
الأوراق تحصيل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها
والطعون ضدها الثانية أقامت الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى
جنوب القاهرة على الشركة الطاعنه بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى
لها مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، وقالتا بيانا لها إن مورثهما المرحوم
كان يعمل لدى الشركة الطاعنه فى تجهيز وتركيب مصعد بالعمارة رقم

م ١٧٢

١٣ المبينة بالصحيفة ، وإذ تركت الطاعة فتحات المصعد دون أبواب أو حواجز مما أدى الى سقوط مورثهما من إحدى هذه الفتحات وحدثت إصابته التي أودت بحياته وكان خطؤها هو السبب في وقوع الحادث كما أنها مسئولة بإعتبارها حارسة لهذا المصعد وتلتزم بتعويضهما عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بهما من فقد مورثهما فقد أقيمتا الدعوى . أدخلت الطاعة المطعون ضدهما الثالث والرابعة وطلبت الحكم بإلزام المطعون ضده الثالث بما عسى أن يحكم به عليها . أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد أن إستعنت الى شاهدى المطعون ضدهما الأولين قضت بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١ بعدم قبول إدخال المطعون ضده الثالث وإلزام الطاعة أن تؤدى للمطعون ضدهما الأولين مبلغ إثني عشر ألف جنيه تعويضا ماديا ومروثا ويوزع عليهما حسبما ورد بالأسباب . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ١٠٧ ق القاهرة كما استأنفته المطعون ضدهما الأولين بالإستئناف الفرعى رقم لسنة ١٠٧ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٩١/٥/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعت الشركة الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للهيئة المطعون ضدها الرابعة وأبدت الرأى فى موضوع الطعن برفضه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للهيئة المطعون ضدها الرابعة أنها إختصت من الطاعة للحكم فى مواجهتها ولم يحكم عليها بشئ وأنها وقفت من الخصومة موقفا سلبيا وأن الطاعة أسست طعنها على أسباب لا تتعلق بها .

وحيث إن هذا الدفع فى محله لما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط فى الخصم الذى يوجه اليه الطعن أن

م ١٧٢

تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك وكانت الهيئة للطعون ضدها الرابعة قد إختصت أمام محكمة الموضوع للحكم فى مواجهتها ، وقد وقفت من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم عليها بشئ كما أن الطاعة قد أسست طعتها على أسباب لا تتعلق بها ومن ثم فإن إختصاصها فى الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون ضدها الرابعة إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن ان الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وعاره القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنتهى الى عدم قبول إدخال المطعون ضده الثالث فى الدعوى - ودون طلب منه - بسبب عدم إعلانه بصحيفة الإدخال رغم زوال هذا الأثر بحضوره جلسات نظر الدعوى وتقديمه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الدعوى لإنتفاء علاقته بأجنبى عليه ، هذا الى أن الحكم لم يعرض لبحث دلالة ما تمسكت به من نفي صلتها بالآخر بعد أن تقدمت بإقرار وقع عليه المطعون ضده الثالث يتضمن ان المذكور كان يعمل لديه وأنه من عماله ، وإنتهى الحكم كذلك الى عدم مسئوليتها عن الحادث. وفقا لأحكام المسئولية الشيعية الواردة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى التى تمسك بها المطعون ضدهما الأولين مع أنها لا تنطبق على واقع الدعوى ذلك أن الحادث إنما نجم عن سقوط أجنبى عليه من فتحه للمصعد الخالية من الباب أو الحاجز بخطئه ونتيجة عدم تبصره وإحتياطه ولا تعد هذه الفتحة بطبيعتها من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة أو يكون لها تدخلا إيجابيا فى وقوع الحادث، كما أن الحكم لم يتفهم حقيقة الفرض من إدخال الهيئة العامة للتأمينات

الإجتماعية في الدعوى والذي قصد منه بيان ما إذا كان الغنى عليه مؤمنا عليه لديها من عنده وأن ورثته قد حصلوا على تعويض منها عن الحادث وليس كما ذهب الحكم ترجيحها منها لدعوى الضمان قبل تلك الهيئة وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقي برنته مردود ذلك إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يتعين على محكمة الموضوع ان تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي الدعوى وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها دون ان تتقيد بالتكييف أو الوصف الذي ينزله الخصوم على تلك العلاقة بإعتبار ذلك من وسائل الدفاع في دعوى التعويض، وأن كل ما تولد به للمضروب حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا ، وكان من المقرر أيضا ان استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر أو نفيها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وأن لها تقدير قيمة الإقرار غير القضائي فلا تأخذ به أصلا متى وجدت في أوراق الدعوى ما يفنيها عنه ويدعم ما إنتهت اليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم للمطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعنة بالتعويض على خطئها الذاتي بعد ان نفى علاقة التبعة بين الغنى عليه والمطعون ضده الثالث استنادا الى ما استخلصه من أوراق الدعوى أن الطاعنة كانت قد اسندت أعمال توريد وتركيب المصعد الى شركة أخرى دون الأعمال المكملة لها التي ظلت الطاعنة مسئولة عنها ومنها تأمين فتحات المصعد بوضع أبواب أو حواجز عليها تمنع من سقوط العاملين بالمبنى وتركبتها بغير ذلك مما تسبب عنه سقوط الغنى عليه ووفاته وهي أسباب سائغة تكفي لحمل قضاء الحكم

١٧٢ م

فى شأن إستخلاص الخطأ وعلاقة السببية المؤدى الى تحقق مسئولية الطاعنة عن الحادث، وإطراح دلالة الإقرار الموقع عليه من المطعون ضده الثالث التضمن أن اجنى عليه كان يعمل لديه ومن بين عماله ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون فى حقيقته جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره بلارقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض ، ويضحى من ثم تخطئة الحكم فى قضائه بعدم قبول إدخال المطعون ضده الثالث الذى يتفق فى نتيجته مع رفض الدعوى قبله - بفرض صحته - غير منتج ، كما يغدو الإدعاء بتطبيق الحكم أحكام المسئولية الشيئية على واقع الدعوى لا يصادف محلا فى قضائه ، وإذ إنتهى الحكم - وعلى ماسلف بيانه الى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون فإن تعمييه فيما استورد اليه تزيينا بشأن تكييفه لمبرر إدخال الهيئة العامة للتأمينات - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج ومن ثم غير مقبول .

(الظعن رقم ٣٣٧٣ لسنة ٦١ قى - جلسة ١٩٩٧/٣/٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٦٧ لسنة ٨٨ مدنى أمام محكمة السويس الابتدائية على المطعون ضده بطلب الحكم بهإلزامه بأن يدفع له مبلغ مائة ألف جنيه تعريضا عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به . وقال بيانا لذلك انه من العاملين بالشركة التى يمثلها المطعون ضده بمهنة ميكانيكى تشغيل وأنه بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ وأثناء تأدية عمله إنفجر الجهاز الذى يعمل عليه فأصيب بحروق بالوجه واليد اليمنى والعين على النحو المبين بالتقرير الطبى وظل يتردد على العلاج حتى تاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٧ وقد أسفرت الإصابة عن ضمور بمقلة العين اليسرى مع عدم رؤية الضوء

م ١٧٢

وتم عمل ترقيع القرينة وزرع عدسة بالعين اليمنى وقد بلغت نسبة العجز ٥٩٪ وأن السبب المباشر لإصابته هو خطأ المطعون ضده بصفته لعدم اتخاذه إجراءات ضمان سلامة وأمن عماله أثناء تأديتهم العمل وفقاً لما يوجبه قانون العمل ، وإذ لحقته أضرار مادية وأدبية نتيجة هذه الإصابة يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقام الدعوى ، دفع المطعون ضده بسقوط حق الطاعن في طلب التعويض بالتقادم الثلاثي ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت أقوال الشهود حكمت بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٩ برفض الدفع المبدئ من المطعون ضده وبإلزامه بأن يؤدي للطاعن تعويضاً مقداره ثمانية آلاف جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ١٣ ق لدى محكمة استئناف الإسماعيلية (مأمورية استئناف السويس) كما استأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم لسنة ١٣ ق وبعد أن ضمت المحكمة الإستئناف الأخير إلى الأول حكمت بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٩١ برفض استئناف الطاعن وفي موضوع الإستئناف رقم لسنة ١٣ ق بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض بالتقادم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن لما ينصه الطاعن على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال والقصور ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط حقه في طلب التعويض على سند من أن الدعوى به قد رفعت بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث ، في حين أن حساب التقادم المنصوص عليه في

م ١٧٢

المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يبدأ إلا من يوم علم الضرر بحدوث الضرر علما حقيقيا يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ذلك انه ظل يتردد على العلاج حتى استقرت حالته الصحية وعلم بحقيقة الضرر عند ثبوته بقرار اللجنة الطبية المختصة بتاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٨ التى انتهت الى تقدير نسبة العجز بواقع ٥٩ ٪ ومن هذا التاريخ يتعين إحتساب بداية التقادم ، وإذ رفعت الدعوى بطلب التعويض عن هذا الضرر بإبداع صحتها بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ فإنها لا تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثي ويكون الحكم المطعون فيه حين إنتهى الى القضاء بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بتعويض ذلك الضرر قد جاء معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي فى محله ذلك أن المراد بالعلم الذى يبدأ منه سريان التقادم الثلاثي المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه بإعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لإفترض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك فإن مدة التقادم سالفة الذكر لا تبدأ إلا من التاريخ الذى يتحقق فيه علم المضرور بالضرر الذى يطالب بالتعويض عنه ، وانه وإن كان إستخلاص علم المضرور به وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالوقائع التى يستقل بها قاضى الموضوع ، إلا أن محكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم إستخلاصه ليس من شأنها ان تؤدى عقلا الى

م ١٧٢

النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك وكان الطاعن يطالب بالتعويض عن العاهة المستديمة التي ثبت بتقرير اللجنة الطبية في ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٨ والتي تخلفت لديه من إصابته ، وكان الثابت من إخطار العودة الصادر من قطاع الأمن الصناعي والمرفق ضمن حافظة مستندات الطاعن أمام محكمة أول درجة ، انه ظل يعالج من إصابته التي حدثت بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ حتى إنتهى علاجه في ١٥ فبراير سنة ١٩٨٨ وأن التقرير الطبي عن حالته قد تضمن أن يسند اليه عمل خفيف لمدة ثلاثة أشهر بعيدا عن الأبخرة والغازات على أن يعاد عرضه على القطاع الطبي بعد هذه المدة ثم ورد بتقرير اللجنة الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادر بتاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٨ والمرفق بنفس الحافظة ان العجز المتخلف لدى الطاعن من إصابته بلغت نسبته ٥٩٪ ، وإذ قرن الحكم الطعمون فيه علم الطاعن بحدوث ذلك الضرر بتاريخ وقوع الإصابة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ مع إنتفاء التلازم الحتمي بينهما ودون بيان العناصر التي استخلص منها اقتران العلم بذلك التاريخ أو يعرض لدلالة المستندات التي قدمها الطاعن ويخضعها لتقديره ، فإنه يكون فضلا عن فساد في الإستدلال قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يظله لما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم وكانت الأوراق قد جاءت خالية مما يدل على علم المسأنف ضده في الإستئناف رقم لسنة ١٣ ق بما أسفرت عنه اصابته - التي ظل يعالج منها منذ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ وحتى ١٥ فبراير سنة ١٩٨٨ - من تخلف عاهة لديه وذلك قبل إخطاره بتقرير اللجنة الطبية في ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٨ ، ومن ثم يتعين الإعتماد بهذا التاريخ بإعتباره تاريخ

م ١٧٢

علم للذكور الحقيقي بالضرر ويتعين إحساب مدة الثلاث سنوات للتصوم عليها فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى من هذا التاريخ لا من تاريخ حدوث الإصابة ، وإذ كانت صحيفة الدعوى الابتدائية قد أودعت إدارة كتاب المحكمة فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ فإنه لا تكون قد إتقضت ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر ويكون الدفع بالسقوط للبدى من المستأنف على غير أساس ، ويضحي الحكم المستأنف فى محله حين قضى برفض هذا الدفع ويتعين تأييده فى هذا الشأن لما إنتهى اليه من نتيجة صحيحة . لما كان ذلك وكان مفاد المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - للتطبيق على واقعة الدعوى - انه يجوز للمصاب بإصابة عمل أو للمستحقين عنه الجمع بين التعويض الذى يكفله قانون للتأمين الإجتماعى والتعويضات التى تستحق عن الإصابة بناء على أحكام المسؤولية التقصيرية وذلك قبل صاحب العمل متى كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه ، وكان الثابت من تقرير الأمن الصناعى بالشركة التى يمثلها المستأنف ضده فى الإستئناف رقم لسنة ١٣ ق والمقدمة صورته ضمن حافظة مستندات المستأنف المودعة برقم ١ بملف الإبتلاى أن أسباب وقوع حادث إصابة المستأنف ترجع الى : (١) عيوب فى تصميم الجهاز الذى كان يعمل عليه المذكور تتمثل فى عدم وجود بلوف عازلة لزعاجة البيان مع بلف تصليية حتى يمكن عزل هذا الجزء قبل البدء فى محاملة إحكام الربط . (٢) سوء التقدير من جانب المصاب لعدم تأمين نفسه بإرتداء مهمات الوقاية المناسبة لحماية الجسم والوجه والعين قبل البدء فى العمل تحسبا لأى طارئ ، الأمر الذى يثبت منه وقوع خطأ من جانب الشركة التى يمثلها المستأنف ضده تتمثل فى عدم اتخاذها إجراءات إختبار الجهاز الذى عهدت الى المستأنف بالعمل عليه وتشارك عيوبه قبل إسنادها اليه العمل المنوط به ، وأن هذا

م ١٧٢

خطأ قد ساهم مساهمة إيجابية فى إحداث إصابة الأخير والتي تخلف لديه من جراحاتها العاهة المستديمة الثابتة بتقرير اللجنة الطبية والمؤرخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٨ والتي بلغت نسبتها ٥٩٪ وترى المحكمة تقدير التعويض للمستحق للمستأنف عن الضررين المادى والأدبى اللذين لحقا بالمستأنف بسبب هذه العاهة بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وذلك وفقا للعناصر التى أوردتها الحكم للمستأنف ومراعية فى ذلك مقدار ما ساهم به المستأنف بخطئه - بعدم إرتدائه الملابس الواقية - فى إحداث إصابة نفسه ويتعين معه تعديل مقدار التعويض الذى انتهى اليه الحكم للمستأنف الى هذا المبلغ .

(الظعن رقم ٣٧٨١ لسنة ٦١ق - جلسة ١٥/٣/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها أقامت الدعوى رقم :..... لسنة ١٩٨٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بصلته والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعا لها مبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، كما أقامتا المطعون عليهما الثانية والثالثة الدعوى رقم..... لسنة ١٩٨٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد نفس المدعى عليهما بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن بأن يدفعا لهما مبلغ خمسة عشر ألف جنيه وقلن بياننا لذلك إنه بتاريخ ١٨/١/١٩٧٥ تسبب المطعون عليه الرابع - تابع الطاعن - بخطئه فى موت مورثيهن المرحومين :..... ، وتمرر عن ذلك قضية المنحة رقم ... لسنة ١٩٧٥ أمن دولة قلوب حيث قضى بإدانته بحكم نهائى تصدق عليه من مكتب شئون أمن الدولة فى ١٨/١٢/١٩٧٩ وصار باتا ، وإذ لحقتهم من جراء ذلك أضرار مادية وأدبية تقدر ان التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقمن

م ١٧٢

هاتين الدعويتين ، وبجلسة ١١/١١/١٩٨٧ أضفن طلبا جديدا هو القضاء لهن بالتعويض الموروث فدفع الطاعن بسقوط الحق في المطالبة به بالتقادم الثلاثي . وتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩ حكمت المحكمة في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٢ بإلزام الطاعن والمطعون عليه الرابع بالتضامن بأن يؤديا للمطعون عليهما الثانية والثالثة مبلغ ٥٥٠٠ جنيه وفي الدعوى رقم ١٢١٤٧ سنة ١٩٨٢ بإلزامهما بالتضامن بأن يؤديا للمطعون عليهما الأولى عن نفسها وبصفتهما مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، استأنفت المطعون عليهن الثلاثة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ... لسنة ١٠٦ ق ، كما استأنفه الطاعن لدى ذات المحكمة بالإستئناف رقم ... لسنة ١٠٦ ق وتمسك أمامها بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض الموروث بالتقادم الثلاثي ، ضمن المحكمة الإستئنافين وحكمت في ١٢/١٢/١٩٩٠ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رآها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بشانهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء الدليل على خطأ تابعه - المطعون عليه الرابع الذي أدى الى حدوث الضرر الموجب لمسئولته وإلزامهما بالتعويض إذ لم يثبت من الأوراق ان مورث المطعون عليها الأولى كان بين أغنى عليهم في الحادث ، غير ان الحكم المطعون فيه لم يمن ببحث وتمحيص هذا الدفاع الجوهري وواجهه بما لا يصلح ردا عليه وقضى بإلزامه بالتعويض المحكوم به لها وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث المستندات المقدمة لها وتقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه منها وإستخلاص ما تراه يتفق والواقع في الدعوى ، ولا تثريب عليها إن هي لم تتبع الخصوم في شئ مناحى حججهم وأوجه دفاعهم وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها وأن تقوم قضاءها على ما يكفى لحمله دون أن تكون ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على ما يدعونه أو لفت نظرهم إلى مقتضيات دفاعهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - وفي نطاق ما حكمته للموضوع من سلطة تقديرية - قد واجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص بقوله (.... أما عن السبب الثاني من أسباب هذا الإشتباك من أن موثوث المستأنف ضلها للرحوم لم يكن ضمن ركائب القطار فهو قول مردود بأن الأوراق لم تثبت عكس ذلك) وإذا كان هذا الإستخلاص سائغا وله معينه من الأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم ويؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتنعسر عنه رقابة محكمة النقض ، ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من مسببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منه بمسقوط الحق في المطالبة بالتعويض الموروث بالتقادم الثلاثي عملا بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني على ما ذهب إليه من أن الدعوى أقيمت إعتلاء خلال الثلاث سنوات من تاريخ الحكم الجنائي البات بطلب التعويض عن الضرر ، وأن تمديد أنواع التعويض بعد ذلك لا يعد بمثابة دعوى جديدة أو طلبات جديدة ، في حين أن

م ١٧٢

التعويض الموروث بفأبر التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقت بالورثة شخصيا من جراء وفاة مورثهم ، وأن الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في قضية الجنة رقم ... لسنة ١٩٧٥ أمن دولة قليب قد صار باتا بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩ بينما طلب المظعون عليهن الثلاثة الأول القضاء لهن بالتعويض الموروث في ١١/١١/١٩٨٧ وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي باتا ، وإذ خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر وقضى بإلزامه بتعويض موروث ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها ، فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند اليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها ، فإن التقادم بالنسبة للدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان إلا منذ صدور الحكم البات أو إنتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر بعد رفعها ، وكان من المقرر - أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ، ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ماقاطعه له إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه . فإن تفأبر الحقان أو إختلفا في المصدر أو الخصوم فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ، لما كان ذلك وكانت صحيفتا الدعيين رقم ... ، لسنة ١٩٨٢ مدني شمال القاهرة الابتدائية اللتين أقامتهما المظعون عليهن الثلاثة الأول بطلب

١٧٢ م

الحكم لهن بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت بهن من جراء وفاه مورثيهن لا تحمّل معنى الطلب الجازم بالتعويض عن الضرر المادى الذى أصاب المورثين وكان هذا التعويض لا يعتبر من ترابع التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت بالورثة إذ لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، لأن موضوع كل من الطلبين والدائن فيه يختلف عن الآخر ، ذلك أن التعويض الموروث إنما هو تعويض مستحق للمورث عن ضرر أصابه وتعلق الحق فيه بتركته وآل الى ورثته بوفاتهين فتحدد أنصبتهم فيه وفقا لقواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعا، بينما التعويض الآخر هو تعويض عن ضرر حاق بالورثة أنفسهم نتيجة فقدان مورثهم وتعلق الحق فيه بأشخاصهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بتعويض المطعون عليهن الثلاثة الأول عن الضرر المادى الذى أصاب مورثيهن رغم ثبوت المطالبة به بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائى باتا ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن وحيث إن التزام المطعون عليه الرابع مع الطاعن قبل المطعون عليهن الثلاثة الأول هو التزام بالتضامن ، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون عليه الرابع ولو لم يطعن فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض موروث والقضاء بسقوط حق المطعون عليهن الثلاثة الأولى فى المطالبة به .

(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم لسنة ١٩٩٢ مدنى دمنهور الابتدائية طلبا لحكم يلزم الشركة الطاعنة بأن تؤدى اليهم تعويضا عما لحقهم ولحق مورثهم من أضرار مادية وأدبية

١٧٢ م

بسبب قتله خطأ في حادث سيارة مؤمن من مخاطرها لديها وثبت خطأ قائدها بحكم جنائي قضى بإدانته قبلت المحكمة دفع الطاعنة بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وقضت بسقوطها بحكم استأنفه المطعون ضدهم بالإستئناف رقم لسنة ٥٥ ق الأسكندرية « مأمورية دمنهور » بطلب إلغاء الحكم والقضاء لهم بكامل طلباتهم بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وأحالت الدعوى الى التحقيق لإثبات عناصرها ثم قضت بتاريخ ٨/٣/١٩٩٥ بعد سماع الشهود للمطعون ضدهم على الطاعنة بالتعويض الذى قدرته ، طعت الطاعنة في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضهما ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى فيهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال وذلك حين رفض ما تمسكت به من إعتبار دعوى المطعون ضدهم رقم ... لسنة ١٩٩٠ مدنى دمنهور الابتدائية السابق إقامتهم لها بذات الحق كأن لم تكن لعدم تعجيلها بعد وقفها جزاء وبالتالي زوال أثرها فى قطع التقادم إستنادا من الحكم على أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية يسقط بالتحديث فى الموضوع وهو منه غير صحيح إذ لم يشر المطعون ضدهم عن تلك الدعوى إلا لدى محكمة الإستئناف ثم تردى الحكم بعد ذلك حين اعتبر يوم ٣١/١٠/١٩٩٠ تاريخ الحكم بوقف تلك الدعوى السابقة جزاء آخر إجراء قاطع للتقادم يبدأ منه سريان التقادم من جديد بما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك بأن الكلام فى الموضوع المسقط لحق المدعى عليه فى التمسك بإعتبار الدعوى كان لم تكن إذا

مضت مدة الوقف الجزائي ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة طبقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات هو الكلام فى ذات موضوع الدعوى عند نظرها بعد التعجيل نظرا لما يحمله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات بإعتبارها صحيحة ، وبالتالي النزول عن التمسك بإعتبار الدعوى كأن لم تكن ، أما إذا أقام المدعى دعوى جديدة بلذات الحق بدلا من تعجيل دعواه السابقة فإنه يجوز للمدعى عليه التمسك بإعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن فى أى حالة كانت عليها الدعوى الجديدة ولو بعد إبداء دفاعه فى موضوعها إذ لا يفيد الكلام فى موضوع الدعوى الجديدة معنى النزول عن التمسك بإعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن . وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٤ ان المطعون ضدهم سبق وأقاموا الدعوى رقم لسنة ١٩٩٠ مدنى دمنهور الإبتلائية ثم قضى بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٠ بوقفها جزاء ولم يثبت فى الأوراق تعجيلها وإنما أقاموا الدعوى الحالية بإجراءات جديدة دفعت فيها الطاعة بسقوطها بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى متمسكة بإعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن وزوال أثرها فى قطع التقادم لعدم تعجيلها من الوقف ، وكان الحكم المطعون فيه المشار اليه قد رفض هذا الدفع إستنادا الى أن الطاعة لم تتمسك بإعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن إلا بعد التحدث فى موضوع الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة مما تعتبر معه متنازلة عن التمسك به وبالتالي تظل الدعوى السابقة محتفظة بكافة آثارها القانونية ومنها قطع التقادم معتدا بتاريخ وقفها فى ٣١/١٠/١٩٩٠ كأخر إجراء صحيح فيها قاطع له يبدأ منه سريان التقادم الثلاثى من جديد مع أن انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية عمسلا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى لا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بصدر حكم نهائى فيها بإجابة صاحبها الى طلبه كله أو بعضه أما إنتهاؤها بغير ذلك فإنه

١٧٢م

يزيل أثرها في الإنقطاع ويصبح التقادم الذي بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع . لما كان ذلك فإن الحكم على نحو ما تقدم جميعه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن نقض هذا الحكم الصادر بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٤ في خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط دعوى المظنون ضدهم بالتقادم الثلاثي يترتب عليه إلغاء الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٨/٣/١٩٩٥ الذي قضى للمظنون ضدهم بالتعويض بإعتباره لاحقا للحكم النقوض ومؤسسا على قضائه ومن ثم يتعين القضاء هذا الحكم الأخير وذلك وفقا للمادة ١/١٧١ من قانون المرافعات .

(الظعن رقم ٤٢٨٥ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٩٧ ص ٤٨ ص ٥٥٥)

القضاء بقبول دفع الطاعة ببطالان إعلانها بصحيفة الدعوى لعدم توقيع المحضر على صورة الإعلان . لا تنتهى به الخصومة . عدم زوال أثر إيداع الصحيفة قلم الكتاب في قطع التقادم . (مثال بشأن عدم زوال أثر إحدى دعويين بتعويض عن الضرر ذاته في قطع التقادم) .

(الظعن رقم ٧٥٥ لسنة ٦٨ق - جلسة ٨/١٢/١٩٩٨)

القضاء بإيقاف الدعوى لعدم تنفيذ قرار للمحكمة . غير منه للخصومة فيها . عدم زوال أثر إيداع صحيفة قلم الكتاب في قطع التقادم .

إذ كان الثابت بالأوراق - وحصله الحكم المظنون فيه - أن المظنون ضدهم الستة الأوائل أقاموا الدعوى لسنة مدنى كلى جنوب القاهرة على الهيئة الطاعة قبل اكتمال مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون المدنى حيث قضى بإيقافها لعدم تنفيذ قرار للمحكمة وهو قضاء لا تنتهى به الخصومة في تلك الدعوى ومن ثم لا يزول به أثر إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة في قطع التقادم .

(الظعن ١٩٩٣، ٢٢٢٨ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٥/٦/١٩٩٩)

١٧٢م

الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم حكماً تقريرياً كاشفاً .
مؤاده . الحكم بإدانة قائد السيارة استئنافياً غيابياً . مرور ثلاث سنوات
من تاريخ صدوره دون إعلان أو إتخاذ إجراء قاطع لتقادم الدعوى
الجنائية . أثره . انقضاؤها . إقامة المضربين دعواهم المدنية بعد مضي
أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ هذا الإنقضاء . سقوط الحق في رفعها
بالتقادم . احتساب الحكم المطعون فيه التقادم من تاريخ صدور الحكم
في المعارضه الإستئنافية بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة برغم
اكتمال عناصر التقادم قبل صدوره . خطأ .

(الطعن ٥٠٦ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الفعل الذى سبب الضرر
للمضرور جريمة وأن المؤمن له مسئول عن الحقوق المدنية عنه وأن
إحكامه الجنائية لم تنته إلا فى ١٩٩٢/١٢/٢٠ بصيروره الحكم الجنائى
باتاً ، فإن التقادم الثلاثى المسقط لحق المضرور فى الرجوع على المؤمن
يبدأ فى السريان من اليوم التالى لهذا التاريخ ، وإذا كانت الدعوى
المائلة قد رفعت بتاريخ ١٩٩٦/٣/٩ فإنها تكون قد اقيمت بعد مضي
أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء إحكامه الجنائية ويكون الحق فى
رفعها قد سقط بالتقادم الثلاثى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر
وقضى برفض الدفع بسقوط الحق فى إقامة الدعوى بالتقادم وتعديل
الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تؤدى إلى المطعون ضدهما مبلغ
١٢٠٠٠ جنيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما
يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء
فى موضوع الإستئناف رقم ١١٥٥٥ لسنة ١١٣ق - القاهرة بإلغاء
الحكم المستأنف وبسقوط الحق فى إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثى وفى
موضوع الإستئناف ١٢٥٩٥ لسنة ١١٣ القاهرة برفضه .

(الطعن ٢٥٤٠ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه إذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه وتسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى على كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع، فقد دل على أن التقادم الثلاثى المشار إليه لا يبدأ فى السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقى الذى يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لإفترض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، وإذ كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه وإن اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع إلا أن حكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم استخلاصه لا تؤدي عقلاً إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وأنه من المقرر أيضاً أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الإستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الإستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للإقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التى ثبتت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما فى حالة عدم لزوم المنطقى للنتيجة التى انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التى ثبتت لديها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطاعين لم يكونا طرفاً فى المحضر رقم ١ لسنة ١٩٨٥ عوارض وخلت مما يفيد أخطارهما بما تم فيه ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء بسقوط حقهما فى التعويض بالتقادم الثلاثى استناداً إلى أن علمهما بالضرر وبشخص

١٧٢م

المسئول عنه تحقق منذ تاريخ وفاة مورثهما رغم انتفاء التلازم الختمي بينهما ، فضلاً عن أن ماساقه من عناصر استخلص منها افتراض العلم بوقوع الحادث وهو تحرير المحضر السالف بيانه عن واقعة الوفاة واستخراجهما لإعلام شرعى بوفاة ، وتصريح بدفن الجثة ، وحصولهما وشقيقي المتوفى على معاش شهري ، لا يؤدي بالضرورة إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا يفيد علم الطاعنين اليقيني بالضرر الحادث وبشخص محدثه ، ومن ثم فإنه يكون معيباً بالقصور والفساد في الإستدلال مما يوجب نقضه . على أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن ٩٤٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد قائد الجرار الزراعي لأنه تسبب بخطئه في موت مورث المطعون ضدهم وقضى فيها من محكمة الجنح بإدانته وتأييد هذا القضاء من محكمة الجنح المستأنفة وطعن عليه بطريق النقض وقضى فيه بالنقض والإحالة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٠ إلا أن هذا القضاء لم يتخذ من بعد صدوره ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الدعوى الجنائية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٠ ولما كان المطعون ضدهم قد رفعوا دعواهم المدنية بالصحيفة المودعة قلم كتاب المحكمة في ١٩٩٢/١٠/١ وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد سقطت بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في بدء حساب التقادم بتاريخ صدور قرار النيابة العامة بحفظ الأوراق في ١٩٩١/١/١ ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم والحكم بالتعويض في حين أن ذلك القرار لا أثر له في قطع التقادم على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي .

(الطعن ٣٧٦٠ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢ لم ينشر بعد)

١٧٢م

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حين اعتبار مدة تقادم دعوى المضرور قبل شركة التأمين الطاعنة لم تكتمل استناداً منه لأحكام المادة ١٧٢ من القانون المدني والتي تنظم تقادم دعوى المضرور قبل المسئول بينما تخضع دعوى المضرور قبل شركة التأمين لأحكام المادة ٧٥٢ مدني والتي لم تشترط نبدء سريانه انتقادم قبل الشركة علم المضرور بشخص المسئول عن الضرر وانتهى به ذلك إلى رفض الدفع بالتقادم الثلاثي والقضاء بالتعويض الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك إنه يبين من الإطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه الصادر بجلسته ١٩٩٩/١٢/٢٩ إنه استند في قضائه برفض الدفع بالتقادم الثلاثي المبدى من الشركة الطاعنة إلى القول «وحيث إنه وعن الدفع المبدى بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي فإنه وإعمالاً لحكم النقض سالف البيان فإن الدعوى المطروحة قد أقيمت في الميعاد الذي رسمه القانون ويضحي ذلك الدفع فاسد الأساس متعيناً رفضه » وهو ما لا يستفاد منه الإستناد إلى أى من المادتين ١٧٢ أو ٧٥٢ من القانون المدني في القضاء برفض الدفع أو الدفع استناداً إلى المادة ١٧٢ من القانون المدني حالة وجوب إعمال المادة ٧٥٢ من ذات القانون لا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعي عليه بسبب النعي على غير أساس .

(الطعن ١٠٣٨ لسنة ٧٠ق - جلسته ٢٠٠١/٢/٨ لم ينشر بعد)

قائمة بأهم المراجع

- ١ - التقنين المدنى . للمستشار/ محمد عبد العزيز
- ٢ - الوسيط . للدكتور / السنهوري
- ٣ - قضاء النقض فى المواد المدنية . للمستشار / عبد النعم دسوقي .
- ٤ - التعليق على نصوص القانون المدنى . للمستشار / أنور العمروسى
- ٥ - الوسيط فى القانون المدنى . للمستشار / أنور طلبه
- ٦ - الموسوعة الذهبية . للأستاذين / حسن الفكهاني وعبد النعم حسنى .
- ٧ - الدولة الذهبية . للأستاذ / عبد النعم حسنى
- ٨ - الموسوعة الشاملة . للمستشار / الشربيني
- ٩ - مجلة القضاء الفصالية .
- ١٠ - المجموعات التى تصدر عن المكتب الفنى لحكمة النقض .

بالإضافة إلى العديد من المراجع التى أشير إليها فى حينها .

محتويات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٧	أحكام
٩	تقديم
٢١	قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون الملغى
٢٤	أحكام القضاء
٢٥	التعليق على نصوص القانون الملغى الصادر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ وتعليقاته بالتصو العربية والمذكرة الايضاحية وأحكام القضاء باب تمهيدى أحكام عامة - الفصل الأول القانون وتطبيقه ١ - القانون والعق التعليق على المادة (١) أحكام القضاء المسائل التي تطبق فيها الشريعة الإسلامية بإعتبارها من القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع حالة تعارض التشريع مع الدستور

- ٤٦ التعليق على المادة (٤)
- ٤٦ أحكام القضاء .
- حق الإلتجاء الى القضاء من
- ٤٧ الحقوق التي تثبت للكافة .
- مناط المساءلة عن استعمال حق
- ٤٧ التقاضي أو الدفاع في الدعوى .
- ٤٨ تعسف المجر في استعمال حقه .
- ٤٩ التعليق على المادة (٥)
- ٥١ أحكام القضاء .
- الأساس الذي تقوم عليه
- ٥٢ نظرية اساءة استعمال الحق .
- إستقلال محكمة الموضوع في تقدير
- ٥٣ التعسف والغلو في استعمال الحق .
- ٥٥ مناط اساءة استعمال الحق .
- مناط سلامة قرار فصل
- ٥٦ العوامل من عدمه .
- طلب سد المطالبات حق لصاحب
- ٥٦ العقار المطل عليه .
- ٢ - تطبيق القانون
- ٥٧ تلغز القوانين من حيث الزمان
- ٥٧ التعليق على المادة (٦)
- ٥٨ أحكام القضاء .
- ٥٩ سريان القانون من حيث الزمان .
- عدم جواز تملك أعيان
- ٦٢ الأوقاف الخيرية بالتقادم .
- ٦٢ سريان قانون الضرائب بأثر فوري .

٦٤	السريمان الزمنى للقوانين المنظمة لطرق الطعن .
٦٥	قانون حل الوقف لا يمنع من المنازعة أو التداعى بشأن الإستحقاق فيه .
٦٦	حكم المراكز القانونية الإتفاقية التي نشأت فى ظل القانون الجديد .
٦٩	الأصل طبقا للمبادئ الدستورية أن اللوائح والقرارات الإدارية مثلها مثل القوانين لا تسرى أحكامها على ما يقع من تاريخ صدورها .
٧٠	حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية مصدره القانون .
٧٢	أثر مدة التقادم المكسبه للملكية بدايتها وعدم إكمالها .
٧٢	ماهية الأراضى الموات وشروط جواز تملكها .
٧٣	علة دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة .
٧٥	آثار العقد - خضوعها كأصل لأحكام القانون المبرم فى ظله .
٧٦	حكم القواعد المعدلة للإختصاص .
٧٧	أثر فرض الحراسة .
٨٠	مؤدى تعلق القانون بالنظام العام .

- ٨١ نطاق سريان أحكام القانون الجديد .
المراكز القانونية التي نشأت في ظل
القانون القديم خضوعها له في
٨١ آثارها وانقضاءاتها .
النص التشريعي . سريانه على ما
يلى نفاذه من وقائع مالم يقضى
٨٢ القانون برجعية أثره .
مناط البناء الذي يقيمه المستاجر
في تاريخ لاحق لإستجاره .
٨٣ التعليق على المادة (٧)
٨٦ أحكام القضاء .
٨٧ حكم النصوص الجديدة
المتعلقة بالتقادم .
٨٧ حكم التقادم الذي تزيد مدته
على خمس سنوات .
٨٨ أثر صدور قانون جديد على
مدة التقادم المكسبه للملكية .
٨٩ التعليق على المادة (٨)
٩٠ أحكام القضاء .
٩٠ التعليق على المادة (٩)
٩١ تنازع القوانين من حيث المكان
٩٢ التعليق على المادة (١٠)
٩٢ أحكام القضاء .
٩٣ الأحكام التي يتعين على المحاكم
تطبيقها في منازعات
المصريين غير المسلمين .
٩٣

	حكم تطبيق الشريعة الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين .
٩٣	
٩٥	التعليق على المادة (١١)
٩٦	التعليق على المادة (١٢)
٩٦	أحكام القضاء . مدى جواز إبرام عقد الزواج في الشكل الذي يقتضيه قانون الزوجين الشخصي .
٩٧	
٩٧	مناطق تعلق القواعد بالنظام العام . القانون الواجب التطبيق في منازعات الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف جنسيتهما .
٩٨	
٩٩	أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي . أثر خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بعدم صلاحية الحكمين .
١٠٢	
١٠٢	حكم الإجراءات المتعلقة بمائل الأحوال الشخصية والوقف .
١٠٣	التعليق على المادة (١٢)
١٠٤	التعليق على المادة (١٤)
١٠٥	التعليق على المادة (١٥)
١٠٦	التعليق على المادة (١٦)
١٠٧	التعليق على المادة (١٧)
١٠٧	أحكام القضاء .

- يكفى ان يكون أحد الزوجين مصرياً
 ١١٠ وقت الزواج لتطبيق القانون المصري .
 اشكال العقود والتصرفات تخضع
 ١١١ لقانون البلد الذى أبرمت فيه .
 ١١٣ أحكام توثيق الوصية .
 ١٢١ التعليق على المادة (١٨)
 ١٢١ أحكام القضاء .
 قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع
 ١٢٢ تصرف الى الأحكام المتعلقة بحيازته .
 ١٢٣ التعليق على المادة (١٩)
 ١٢٤ أحكام القضاء .
 ١٢٦ التعليق على المادة (٢٠)
 ١٢٧ أحكام القضاء .
 ١٢٩ التعليق على المادة (٢١)
 ١٣٠ التعليق على المادة (٢٢)
 ١٣٠ أحكام القضاء .
 حالات إختصاص الشاكن المصريه
 ١٣١ بالدعاوى التى ترفع على أجنبى .
 ١٣٥ التعليق على المادة (٢٣)
 ١٣٥ أحكام القضاء .
 ١٣٦ التعليق على المادة (٢٤)
 ١٣٦ أحكام القضاء .
 ١٣٧ التعليق على المادة (٢٥)
 ١٣٨ أحكام القضاء .
 ١٤٠ التعليق على المادة (٢٦)
 ١٤١ أحكام القضاء .

- ١٤٢ التعليق على المادة (٢٧)
- ١٤٣ التعليق على المادة (٢٨)
- ١٤٣ أحكام القضاء .
علم جواز استبعاد أحكام القانون
الأجنبي الواجبة التطبيق إلا إذا
- ١٤٤ خالفت النظام العام .
لا يجوز للقاضي تطبيق القانون
الأجنبي إذا تعارضت أحكامه مع
أسس المجتمع المتعلقة بالمصلحة العليا.
- ١٤٥ مسائل الموارث والوصايا
والتصرفات المضافة إلى ما
بعد الموت تخضع لقانون المورث
أو الموصى وقت وفاته .
- ١٤٦ الفصل الثاني
الأشخاص
- ١٤٧ ١ - الشخص الطبيعي
- ١٤٧ التعليق على المادة (٢٩)
- ١٤٨ أحكام القضاء .
أثر وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء
نظر معارضته في الحكم الغيابي
الصادر بتوقيع الحجر عليه .
- ١٤٨ التعليق على المادة (٣٠)
- ١٤٩ أحكام القضاء .
بيانات شهادة الميلاد . اعتبارها
قرينة على النسب وليست
حججه في إثباته .
- ١٥٠

	مهمة الموظف المختص بتدوين
١٥١	الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى .
١٥١	ثبوت النسب بالفراش الصحيح .
	النسب يثبت فى حق الرجل
١٥٢	بالفراش والبينة والإقرار .
	النسب يثبت بالفراش الصحيح
١٥٥	وملك اليمين وما يلحق به .
١٥٨	شروط الإقرار بالأبوة .
١٦١	التعليق على المادة (٢١)
١٦٣	التعليق على المادة (٢٢)
١٦٤	التعليق على المادة (٢٣)
١٦٤	أحكام القضاء .
	الجنسية تثبت بالشهادات الرسمية
	التي تصدر من السلطة المحلية أو
١٦٥	السلطات الأجنبية المختصة .
١٦٦	شروط تمتع الإبن بالجنسية المصرية .
١٦٧	التعويض عن إسقاط الجنسية .
١٦٧	حالات إكتساب الجنسية المصرية .
	شهادة التمتع بالجنسية المصرية
	الصادرة من وزير الداخلية لها
	حجية القانونية طالما لم يقيم
١٦٨	دليل يخالف ذلك .
١٦٩	التعليق على المادة (٢٤)
١٦٩	أحكام القضاء .
١٧١	التعليق على المادة (٢٥)
١٧١	أحكام القضاء .

- ١٧١ . كيفية احتساب درجة القرابة .
- ١٧٢ . قرابة الحواشي .
- ١٧٣ (التعليق على المادة (٣٦)
- ١٧٤ . أحكام القضاء .
- ١٧٥ (التعليق على المادة (٣٧)
- ١٧٦ (التعليق على المادة (٣٨)
- ١٧٦ (التعليق على المادة (٣٩)
- ١٧٧ (التعليق على المادة (٤٠)
- ١٧٨ . أحكام القضاء .
- المواطن كما عرفته المادة ٤١
- ١٧٩ . من القانون المدني .
- تقدير عنصر الاستقرار ونية
- الاستيطان اللازم توافرها
- ١٨٠ . فنى الموطون .
- ١٨١ . ماهية الموطون .
- ١٨٢ . موطون التجارة .
- شروط خضوع الأجنبي للضريبة
- ١٨٢ . العمامة على الإيراد .
- استقرار الإقامة فى مكان معين
- ١٨٤ . مرده نية الشخص .
- جواز أن يكون للشخص فى
- ١٨٥ . وقت واحد أكثر من موطن .
- وجوب إعلان الحكم لشخص
- ١٨٧ . محكوم عليه أو فى موطنه الأصلي .
- إعلان الهيئات العامة
- ١٨٨ . والوحدات التابعة لها .

- ١٨٩ حكم خلسو ورقة الإعلان من
أية كتابة بخط المخضر .
إعلان الأوراق القضائية للنيابة -
استثناء لا يصلح اللجوء اليه إلا
١٩٠ بعد القيام بتحريرات كافية .
كيفية إعلان أوراق
١٩١ المخضرين القضائية .
أثر إكتساب أحد طرفي
الخصومة صفة من الصفات المبينة
١٩٢ بالمادة ١٣/٦ مرافعات .
بطلان أوراق التكليف بالحضور
١٩٣ لعيب في الإعلان نسبي .
١٩٥ التعليق على المادة (٤١)
١٩٦ التعليق على المادة (٤٢)
١٩٧ التعليق على المادة (٤٣)
١٩٧ أحكام القضاء .
ما يشترط لصحة إعلان الطاعن
١٩٨ في الغل اغتار .
شرط جواز إعتبار مكتب أحد
١٩٨ اغمامين موطنًا مختارًا .
١٩٩ التعليق على المادة (٤٤)
٢٠٠ أحكام القضاء .
توقيع الجبر ورفعته لا يكون
٢٠٠ إلا بمقتضى حكم .
العلة في إستئذان محكمة الأحوال

٢٠١	الشخصية في الدعاوى المرفوعة من القاصر أو عليهم .
٢٠١	أثر مباشرة الوصي تصرفات معينة بغير إذن المحكمة .
٢٠١	أثر مباشرة المخبون عقد زواجه بنفسه .
٢٠٣	كل حكم يصدر بالحجر على البالغ للمجنون يستتبع عدم أهليته لمباشرة حقوقه المدنية .
٢٠٣	مهاجرة العتية .
٢٠٤	التعليق على المادة (٤٥)
٢٠٤	التعليق على المادة (٤٦)
٢٠٥	التعليق على المادة (٤٧)
٢٠٦	التعليق على المادة (٤٨)
٢٠٧	التعليق على المادة (٤٩)
٢٠٧	التعليق على المادة (٥٠)
٢٠٨	التعليق على المادة (٥١)
٢٠٨	أحكام القضاء .
٢٠٨	الأصل في اتخاذ الإسم التجارى .
٢٠٩	٢ - الشخص الاعتبارى
٢٠٩	التعليق على المادة (٥٢)
٢١٠	أحكام القضاء .
٢١٢	مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية .
	إدارة قضايى الحكومة .
	نيابتها عن الهيئات العامة دون

- ٢١٥ . شركات القطاع العام .
وجوب تسلم صحف الدعاوى
والطعون والأحكام المتعلقة بالدولة
٢١٧ ومصالحها لإدارة قضايا الحكومة .
وزير الخزانة هو صاحب الصفة في
تمثيل بيت المال وإدارة الأموال
٢١٨ التي آلت إلى الدولة أمام القضاء .
قصور الإعفاء من الرسوم القضائية
٢٢١ على دعاوى الحكومة دون غيرها .
للموزير تمثيل الدولة في
٢٢١ الشؤون المتعلقة بوزارته .
قيام الشخصية المعنوية
٢٢٣ للشركة بمجرد تكوينها .
٢٢٤ التعليق على المادة (٥٣)
٢٢٥ أحكام القضاء .
٢٢٥ شراء الذمة المالية للشركة .
٢٢٥ الجماعات .

الفصل الثالث

تقسيم الأشياء والأموال

- ٢٢٦ التعليق على المادة (٨١)
٢٢٧ أحكام القضاء .
الأثر المترتب على إعتبار أموال
٢٢٧ من الأموال العامة .
٢٢٨ التعليق على المادة (٨٢)
٢٢٩ أحكام القضاء .

	المنقولات التى رصدها المالك خدمة
	عقاره. المستغل إستغلالاً تجارياً
٢٢٩	بمعرفة تعتبر عقاراً بالتخصيص .
٢٣١	التعليق على المادة (٨٣)
٢٣٢	أحكام القضاء .
٢٣٣	حق المستأجر شخصى ولو ورد عنى عقار .
٢٣٣	الدعوى البوليصية . دعوى شخصية .
٢٣٤	التعليق على المادة (٨٤)
٢٣٥	التعليق على المادة (٨٥)
٢٣٥	أحكام القضاء .
٢٣٥	ماهية الأشياء المثلية .
٢٣٦	التعليق على المادة (٨٦)
٢٣٦	أحكام القضاء .
٢٣٦	حق استغلال المصنف ماليا .
٢٣٧	الفرض من العلامة التجارية .
	مناطق حق طالب تسجيل العلامة
٢٣٩	التجارية فى رفع دعواه أمام القضاء .
	ملكية العلامة التجارية
٢٤٠	بأسبقية إستعمالها .
	أثر التسجيل على ملكية
٢٤٠	العلامة التجارية .
٢٤١	التعليق على المادة (٨٧)
٢٤٢	أحكام القضاء .
	الميادين العامة من أملاك
	الدولة العامة الترخيص بالإنشغال
	بها من الأعمال الإدارية .
٢٤٣	الاختصاص للقضاء العادى بها .

٢٤٤	أثروضع اليدعلى الأموال العامة.
	العقارات التى تنزع
	ملكيتها للمنفعة العامة
٢٤٤	تكتسب صفة المال العام .
٢٤٥	أثر تخصيص الأرض للمنفعة العامة .
	كيفية تحويل المال المملوك
٢٤٦	للأفراد الى مال عام .
٢٤٧	دعوى منع التعرض .
	ماهية الأموال العامة
٢٤٨	فى القانون المدنى .
٢٤٩	معيار المال العام .
٢٥٠	سبيل التصرف فى الأموال العامة.
	الأصل فى تخصيص ما
	يملكه الأفراد من
٢٥٠	عقارات للمنفعة العامة .
	نوع الملكية جبـرا دون إتباع
٢٥١	الإجراءات القانونية غصب .
	شرط التقادم فى
٢٥١	أموال الأوقاف الخيرية .
	شرط تصرف رئيس الجامعة فى
٢٥١	الأموال المملوكة لها .
٢٥٣	التعليق على المادة (٨٨)
٢٥٤	أحكام القضاء .

القسم الأول
الالتزامات أو الحقوق الشخصية

٢٥٧	الكتاب الأول الالتزامات بوجه عام
	الباب الأول
	مصدر الالتزام
٢٥٩	١ - أركان العقد
٢٥٩	الرضاء .
٢٥٩	التعليق على المادة (٨٩)
٢٦٠	أحكام القضاء .
٢٦٠	المقصود بالرضاء الصحيح .
٢٦٠	إشتراط الكتابة في العقود الرضائية .
٢٦٢	ماهية الإيجاب .
٢٦٤	التعليق على المادة (٩٠)
٢٦٥	أحكام القضاء .
	صور التعبير عن الإرادة إما
٢٦٥	أن يكون صريحاً أو ضمناً .
٢٦٦	التعليق على المادة (٩١)
٢٦٧	أحكام القضاء .
٢٦٩	التعليق على المادة (٩٢)
٢٧٠	أحكام القضاء .
	حق الشريك في إقرار عقد القسمة
	الذى لم يكن طرفاً فيه يظل قائماً
٢٧٠	له ما بقيت حالة الشيوع .
٢٧١	التعليق على المادة (٩٣)
٢٧٢	أحكام القضاء .

٢٧٤	التعليق على المادة (٩٤)
٢٧٦	التعليق على المادة (٩٥)
٢٧٦	أحكام القضاء . أثر إتفاق الطرفين على المسائل الجمهورية لتمام العقد .
٢٧٧	
٢٧٨	التعليق على المادة (٩٦)
٢٧٨	أحكام القضاء . يشترط لإنعقاد العقد مطابقة القبول للإيجاب .
٢٧٩	
٢٨٠	التعليق على المادة (٩٧)
٢٨١	أحكام القضاء . لقاضي الموضوع في حالة صدور الإيجاب لغائب دون تحديد صريح لميعاد القبول أن يستخلص الميعاد الذي يلزم البقاء فيه على إيجابه .
٢٨١	
٢٨٢	التعليق على المادة (٩٨)
٢٨٣	أحكام القضاء .
٢٨٤	التعليق على المادة (٩٩)
٢٨٥	أحكام القضاء .
٢٩٠	أحكام الجزر الإداري . لا يتم العقد فسى الزيادات الا برمسور المزداد .
٢٩٤	
٢٩٧	التعليق على المادة (١٠٠)
٢٩٨	أحكام القضاء .
٢٩٨	خصائص عقود الإذعان . يجسوز الإتفاق على عدم

٢٩٨	مسئولية المؤجر عما يصيب
٢٩٩	الخصم من هلاك .
	ما يجب ليعتبر العقد عقد إذعان .
	إذا تضمن العقد الذى تم بطريق
	الإذعان شرطاً تعسفياً فإن
٣٠١	للقاضى أن يعدله .
	تقدير ما إذا كان شرط المبيع بعقد
	الإذعان تعسفياً من عدمه من مسائل
٣٠١	الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع
٣٠٢	التعليق على المادة (١٠١)
٣٠٣	أحكام القضاء .
٣٠٤	ما يشترط لإنعقاد الوعد بالتعاقد .
٣٠٦	ماهية الوعد بالمبيع الملزم لجانب واحد
٣٠٨	التعليق على المادة (١٠٢)
٣٠٩	التعليق على المادة (١٠٣)
٣١٠	أحكام القضاء .
٣١١	ماهية العربون .
	دلالة دفع العربون ترجع
٣١٤	الى نية المتعاقدين .
	النعى بأن العقد موضوع النزاع هو
	بيع بالعربون . عدم جواز التحدى
٣١٤	به لأول مرة أمام محكمة النقض .
	دفع العربون وقت إبرام العقد يدل
٣١٥	على جواز المدول عن البيع .
٣١٦	التعليق على المادة (١٠٤)
٣١٧	أحكام القضاء .

٣٣٢	أحكام القضاء .
٣٣٤	التعليق على المادة (١٠٨)
٣٣٤	أحكام القضاء .
٣٣٧	التعليق على المادة (١٠٩)
٣٣٨	التعليق على المادة (١١٠)
٣٣٩	التعليق على المادة (١١١)
٣٣٩	أحكام القضاء .
٣٤١	عقد القسمة من العقود التبادلية التي تتقابل فيها الحقوق .
٣٤١	جواز تنحى الولى عن ولايته بإذن من المحكمة .
٣٤٣	الفرق بين ولاية الأب وولاية الجد . إعفاء الأب من إستئذان المحكمة عند التصرف فيما آل للقاصر من مال بطريق التبصرع منه .
٣٤٣	حظر تصرف الوصى أو الولى فى عقار القاصر بغير إذن من محكمة الأحوال الشخصية .
٣٤٤	عدم جواز تصرف الولى فى مال القاصر إلا بإذن المحكمة .
٣٤٥	التعليق على المادة (١١٢)
٣٤٦	التعليق على المادة (١١٣)
٣٤٦	التعليق على المادة (١١٤)
٣٤٧	التعليق على المادة (١١٥)
٣٤٨	التعليق على المادة (١١٦)
٣٤٩	أحكام القضاء بشأن العتة .
٣٤٩	

٣٤٩	تقدير قيام حالة العته مسألة موضوعية
٣٥١	العبرة فى تحرى أهلية العقائد
٣٥١	هى بعالته وقت التعاقد .
٣٥١	العه معلما لإرادة من يصاب به .
٣٥٣	عدم التزام المحكمة بإتباع طريق
٣٥٣	معين لإثبات حالة العته .
٣٥٦	شرط بطلان تصرفات المجنون والمعتوه
٣٥٦	المصادر قبل تسجيل قرار الحجر .
٣٥٧	تصرفات المعتوه بطلانها بطلان مطلق .
٣٥٧	تقدير حالة العته من
٣٥٧	سلطة محكمة الموضوع .
٣٥٩	ماهية العته .
٣٦٠	مناطق تقدير حالة العته
٣٦١	لدى أحد المتعاقدين .
٣٦١	أحكام القضاء بشأن الغفلة والسفه
٣٦٣	ماهية السفه .
٣٦٤	الصفة المميزة للسفه .
٣٦٧	حكم تصرفات السفهيه .
٣٦٧	قرارات الحجر للسفه لاتسرى
٣٦٧	الا من وقت صدورهما .
٣٧١	ماهية الغفلة .
٣٧٥	مدى حجية حكم الحجر .
٣٧٦	شروط القسيم .
٣٧٦	تطبيقات قضائية .
٣٧٧	توافر شرط الكفاية فى
٣٧٧	القيم على الغجور عليه .

٣٧٨	مسلطة القيم .
٣٧٩	عزل القيم .
٣٧٩	ماهية دعوى عزل القيم .
٣٨١	التعليق على المادة (١١٧)
٣٨٢	التعليق على المادة (١١٨)
٣٨٢	أحكام القضاء .
٣٨٢	تعريف الوصاية .
٣٨٤	إرادة الوصى تحل محل إرادة القاصر .
٣٨٥	نيابة الوعى على القاصر نيابة قانونية .
٣٨٨	التعليق على المادة (١١٩)
٣٨٩	أحكام القضاء .
٣٩٠	التعليق على المادة (١٢٠)
٣٩١	أحكام القضاء .
٣٩١	شرط الغلط الذى يجيز إبطال العقد .
٣٩٣	التعليق على المادة (١٢١)
٣٩٣	أحكام القضاء .
٣٩٥	التعليق على المادة (١٢٢)
٣٩٦	أحكام القضاء .
٣٩٨	التعليق على المادة (١٢٣)
٣٩٨	أحكام القضاء .
٤٠٠	التعليق على المادة (١٢٤)
٤٠١	التعليق على المادة (١٢٥)
٤٠٢	أحكام القضاء .
٤٠٢	أركان التدليس .
٤٠٢	ما يشترط فى الغش والتدليس .
	استخلاص عناصر الغش وتقديره .

- ٤٠٦ من سلطة محكمة الموضوع .
- ٤٠٨ التعليق على المادة (١٢٦)
- ٤٠٩ أحكام القضاء .
- ٤٠٩ التدليس الذى يجيز ابطال التعاقد .
- ماهية الحيلة غير المشروعة التى
- ٤١٠ يتحقق بها التدليس فى التعاقد .
- ٤١٠ أثر صدور التدليس من غير التعاقد .
- ٤١١ التعليق على المادة (١٢٧)
- ٤١٢ أحكام القضاء .
- ٤١٣ الإكراه البطل للرضا .
- تقدير كون الأعمال التى وقع بها
- الإكراه مشروعة أو غير مشروعة
- ٤١٥ يدخل تحت رقابة محكمة النقض .
- ٤١٨ مقتضى تقدير الإكراه .
- ٤١٩ التعليق على المادة (١٢٨)
- ٤٢٠ التعليق على المادة (١٢٩)
- ٤٢١ أحكام القضاء .
- ٤٢١ شرط الغبن فى التعاقد .
- ٤٢٣ التعليق على المادة (١٣٠)
- ٤٢٤ الخلل .
- ٤٢٤ التعليق على المادة (١٣١)
- ٤٢٤ أحكام القضاء .
- أثر عدم تعيين المكان المؤجر
- ٤٢٥ فى عقد الإيجار .
- ٤٢٧ التعليق على المادة (١٣٢)
- ٤٢٨ التعليق على المادة (١٣٣)

٤٢٩	أحكام القضاء .
٤٣٠	التعليق على المادة (١٣٤)
٤٣٣	التعليق على المادة (١٣٥)
٤٣٤	أحكام القضاء .
	العقد المشوب بالبطان لا وجود
٤٣٤	له في نظر القضاة .
٤٣٥	السبب .
٤٣٥	التعليق على المادة (١٣٦)
٤٣٦	التعليق على المادة (١٣٧)
٤٣٧	أحكام القضاء .
	لا يلزم ان يكون الغرض من
٤٣٩	التعاقد واردا في العقد .
٤٣٩	لا يلزم ذكر السبب في العقد .
	وضع اليد المدة الطويلة أو
	القصورة المكسب للملكية سبب
٤٤٤	يكفي بذاته لكسب الملكية .
٤٤٥	التعليق على المادة (١٣٨)
٤٤٦	التعليق على المادة (١٣٩)
٤٤٧	التعليق على المادة (١٤٠)
٤٤٧	أحكام القضاء .
	الحق في طلب إبطال العقد
٤٤٧	بالتقادم يسقط خلال خمس سنوات .
٤٤٨	التعليق على المادة (١٤١)
٤٤٩	التعليق على المادة (١٤٢)
٤٥٠	التعليق على المادة (١٤٣)
٥٥١	أحكام القضاء .

٤٥١	التعليق على المادة (١٤٤)
٤٥٢	أحكام القضاء .
	شروط الإجازة التي تصحح
٤٥٥	العقد الباطل .
٤٥٥	مامية الإجازة .
٤٥٦	أنواع الإجازة .
٤٥٨	ما يترتب على بطلان العقد .
٤٦٢	٢- آثار العقد
٤٦٢	التعليق على المادة (١٤٥)
٤٦٣	أحكام القضاء .
٤٦٨	العقد غير ملزم إلا لعاقديه .
٤٦٨	أثر العقد .
	إنصاف العقد الصحيح
٤٦٩	إلى الخلف العام .
	خضوع آثار العقد لأحكام
٤٧٠	القانون الذي أهرم في ظله .
٤٧١	التعليق على المادة (١٤٦)
٤٧٢	أحكام القضاء .
	مشتري العقار بعقد غير مسجل
٤٧٥	يعتبر من الغير بالنسبة للبيع الآخر .
	إنصاف أثر الإيجار السى الخلف
٤٧٦	الحاص للمؤجر بحكم القانون .
٤٧٧	التعليق على المادة (١٤٧)
٤٧٩	أحكام القضاء .
٤٨٢	أثر الأخذ بنظرية الظروف الطارئة .
	نظرية الظروف الطارئة ترد

٤٨٥	على الإلتزام الذى لم ينفذ .
	قوام نظريسة الظروف الطارئة
٤٨٧	فى القانون المدنى .
	ضرورة أن يكون الحادث
٤٩١	استثنائيا وغير متوقع .
٤٩٢	التعليق على المادة (١٤٨)
٤٩٣	أحكام القضاء .
٤٩٤	التعليق على المادة (١٤٩)
٤٩٤	أحكام القضاء .
٥٠٠	التعليق على المادة (١٥٠)
٥٠٠	أحكام القضاء .
٥٠١	التعليق على المادة (١٥١)
	أحكام القضاء بشأن تفسير
٥٠١	العقود .
	حكممة الموضوع الحق فى
٥٠٢	تفهم قصد العاقدين .
	حق حكممة الموضوع
٥٠٣	فى تفسير العقود .
٥١٤	مايشترط فى تفسير العقود .
٥١٧	التعليق على المادة (١٥٢)
٥١٧	أحكام القضاء .
٥٢١	التعليق على المادة (١٥٣)
٥٢٢	أحكام القضاء .
٥٢٣	التعليق على المادة (١٥٤)
٥٢٣	أحكام القضاء .
	للشخص التعاقد بإسمه على

٥٢٥	إلتزامات يشترطها لمصلحة الغير .
٥٢٦	التعليق على المادة (١٥٥)
٥٢٧	التعليق على المادة (١٥٦)
٥٣٠	٣ - إبطال العقد
٥٣٠	التعليق على المادة (١٥٧)
٥٣١	أحكام القضاء .
	واجب القضاء بالفسخ عند
٥٣٣	حصول الإتفاق عليه .
	الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ
٥٣٣	إلتزامه العقدي .
	مدى رقابة القضاء على
٥٣٤	الفسخ الإتفاقي .
	التنازل عن الحق في
٥٣٥	طلب الفسخ .
	إستخلاص نية التماسخ أو
٥٤١	المسؤول عنه واقع .
	يجوز الإتفاق على أن يكون العقد
	مفسوخا من تلقاء نفسه دون
	حاجة الى تنبيه أو حكم عند
	عدم الوفاء بالإلتزامات
٥٤٢	الناشئة عنه .
٥٤٨	التعليق على المادة (١٥٨)
٥٤٩	أحكام القضاء .
	فسخ العقد لا يكون إلا نتيجة
	إتفاق المتعاقدين عليه أو
٥٥١	لصدور حكم به .

	الشرط الفاسخ لا يقتضى
	الفسخ حتما بمجرد حصول
٥٥٢	الإخلال بالإلتزام .
	القانون لا يشترط ألفاظا معينة
٥٥٤	للشرط الفاسخ الصحيح .
	الشرط الفاسخ لا يعتبر صريحا فى
	حكم المادة ١٥٨ إلا إذا كان يفيد
	إنفساخ العقد من تلقاء نفسه دون
٥٥٦	حاجة الى حكم قضائى .
٥٥٧	التعليق على المادة (١٥٩)
٥٥٧	أحكام القضاء .
٥٦١	التعليق على المادة (١٦٠)
٥٦١	أحكام القضاء .
٥٦٢	أثر القضاء بفسخ عقد البيع .
٥٦٣	إنحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه .
٥٦٦	التعليق على المادة (١٦١)
٥٦٧	أحكام القضاء .
	الدفع بعدم التنفيذ . إقتضاه على
٥٧١	ما تقابل من إلتزامات طرفى العقد .
	الفصل الثانى
٥٧٦	الارادة المنفردة
٥٧٦	التعليق على المادة (١٦٢)
٥٧٦	أحكام القضاء .

الفصل الثالث.

العمل غير المشروع

١ - المسؤولية عن الأعمال الشخصية

التعليق على المادة (١٦٣)

- ٥٧٨ أحكام القضاء .
٥٧٨ الخطأ الموجب للتعويض .
٥٧٩ المدول عن الخطأ .
٥٨٧ خطأ حارس مجازات السكك الحديدية .
٥٨٨ الضرر .
٥٩١ شرط التعويض عن الضرر المادي .
٥٩٤ الضرر المباشر متوقع الحصول
وغير متوقع الحصول .
٥٩٧ الضرر المحقق والضرر الإجمالي .
٥٩٩ إنتفاء الضرر .
٦٠١ إثبات المسؤولية .
٦٠٢

التعليق على المادة (١٦٤)

التعليق على المادة (١٦٥)

- ٦٠٨ أحكام القضاء .
السبب الأجنبي يصلح أساساً لدفع
المسؤولية التقصيرية وكذلك
المسؤولية العقدية .
٦٠٨ القوة القاهرة . ماهيتها .
أثرها إنقضاء التزام المدين
في المسؤولية العقدية .
٦١٠ شرط خطأ الغير الذي يعفى الناقل
من المسؤولية قبل الراكب المضروب

٦١٢	فى عقد نقل الأشخاص .
٦١٥	التعليق على المادة (١٦٦)
٦١٦	أحكام القضاء .
٦١٧	التعليق على المادة (١٦٧)
٦١٧	أحكام القضاء .
٦٢١	التعليق على المادة (١٦٨)
٦٢٢	أحكام القضاء .
٦٢٤	التعليق على المادة (١٦٩)
٦٢٥	أحكام القضاء .
	أثر تعدد المسئولين
٦٣٤	عن العمل الضار .
	ماهية مسؤولية المتبوع عن
٦٣٤	أعمال تابعه غير المشروعه .
	معنى التضامن بين
٦٣٥	المتهمين فى المسؤولية .
	حق الكفيل المتضامن كفالة
	مصدرها القانون . فى الرجوع بما
٦٣٦	يفى من تعويض للمضرور .
٦٣٨	التعليق على المادة (١٧٠)
٦٣٩	أحكام القضاء .
	سلطة محكمة الموضوع
٦٤٢	فى تقدير التعويض .
	تقدير التعويض يستقل
٦٤٣	به قضاى الموضوع .
٦٥٢	التعويض عن نزع ملكية العقارات .
٦٦١	التعويض الجابر للضرر .

٦٦٣	إنتقال الحق فى التعويض الى ورثة المضرر .
٦٦٤	التعويض فى المسئولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر متوقعا أو غير متوقع .
٦٦٤	ثبوت حصول التعرض للمادى افتراض استمراره الى حين قيام الدليل على زواله .
٦٦٥	أثر إلغاء قرارات عزل القضاة التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند العجز أو الوفاة بسبب الخدمة .
٦٦٨	القضاء بالتعويض جملة . حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية .
٦٦٩	بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنایات بحضور المتهم .
٦٧٦	الأوامر والقرارات الصادرة من سلطة التحقيق لاحجية لها أمام القضاء المدنى .
٦٧٧	أثر صدور حكم نهائى فى الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها .
٦٧٩	أثر قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة فى جريمة البلاغ الكاذب .
٦٨٦	التعليق على المادة (١٧١)
٦٨٧	أحكام القضاء .
٦٨٨	

٦٨٨	التعويض العيني .
	جواز أن يكون التعويض
٦٨٨	بتقدير مرتب مدى الحياة .
٦٩٢	تسبب أحكام التعويض .
٦٩٦	التعليق على المادة (١٧٢)
٦٩٧	أحكام القضاء .
	دعوى الإمتحاق التي يرفمها
	المالك لإسترداد ملكه من
٧٠٧	غاصبه لا تسقط بالتقادم .
	سقوط دعوى التعويض
٧١٢	بالتقادم الثلاثي .
	دعوى التعويض عن جريمة
٧٢٠	القبض على شخص وحبه .
	إنقضاء الدعوى الجنائية في .
٧٣٤	مواد المخالفات بمضى سنة .
	التقادم الثلاثي لدعوى التعويض
٧٣٤	عن العمل غير المشروع .
	شروط المطالبة القضائية
٧٣٦	التي تقطع التقادم .
	الأصل في الإجراء القاطع للتقادم أن
٧٦٠	يكون متعلقا بالحق المراد إقتضاؤه .

ملحوظة:

ما ذكر بهذا الفهرس هو أمثله لبعض ما إحتواه هذا المؤلف وليس كل ما تضمنه نظراً لضيق المساحة وعليه يمكن الرجوع لتفاصيل كل موضوع تحت عنوانه داخل المؤلف .

شهرس تحليلي

باب تمهيلي

أحكام عامة

الفصل الأول

القانون وتطبيقه

١ - القانون والعق

المواد من ١ الى ٥

تناول مصادر القانون واحتساب المواعيد واستعمال الحق .

٢ - تطبيق القانون

تنازع القوانين من حيث الزمان .

المواد من ٦ الى ٩

وتشتمل على النصوص المتعلقة بالأهلية - النصوص المنظمة

للتقادم - النصوص المتعلقة بالأدلة التي تعد مقدما .

تنازع القوانين من حيث المكان .

المواد من ١٠ الى ٢٨

وتشتمل على : المرجع في التكييف القانوني - الحالة المدنية

للأشخاص - الشروط الموضوعية لصحة الزواج - الولاية والوصاية

والوارث والوصية - انعدام الجنسية - القانون الأجنبي المنطبق وحالاته .

الفصل الثاني

الأشخاص

١ - الشخص الطبيعي

المواد من ٢٩ الى ٥١

وتشتمل على : بداية الشخصية وانتهائها - المفقود والغائب - الجنسية - الأسرة - القرابة - الاسم واللقب - الموطن - ناقص الأهلية - انتحال الاسم .

٢ - الشخص الاعتباري

المواد من ٥٢ الى ٥٣

وتشتمل على بيان الأشخاص الاعتبارية وحقوقها .

المواد من ٥٤ الى ٨٠ ألغيت .

الفصل الثالث

تقسيم الأشياء والأموال

المواد من ٨١ الى ٨٨

وتشتمل على بيان العقار والمنقول - الأشياء المثلية - الحقوق المعنوية - الأموال العامة - أموال الدولة الخاصة .

القسم الأول

الالتزامات بوجه عام

الباب الأول

مصادر الالتزام

الفصل الأول - العقد

١ - أركان العقد

الرضاء

المواد من ٨٩ الى ١٣٠

وتشتمل على تمام العقد - مجلس العقد - عدم مطابقة للقبول
للإيجاب - التعاقد بين غائبين - التعاقد في المزادات - عقود
الإذعان - أهلية التعاقد - الغلط الجوهري - الغلط في القانون -
التدليس - الإكراه - الغبن .

إخل

المواد من ١٣١ الى ١٣٥

ويشتمل على : التعامل في تركة مستقبلية - إخل المستحيل -
إخل يخالف للنظام العام والآداب .

المسبب

المادتين ١٣٦ ، ١٣٧

وتشتمل على : عدم ذكر السبب فى العقد - اثبات السبب فى
العقد .

البطالان

المواد من ١٣٨ الى ١٤٥

وتشتمل على : حق المتعاقد فى ابطال العقد - بطلان جزء من
العقد - سقوط الحق فى ابطال العقد - تحول العقد الباطل الى عقد
آخر .

٢- آثار العقد

المواد من ١٤٦ الى ١٥٦

وتشتمل على : انصراف أثر العقد - الظروف الطارئة - تنفيذ
العقد - عقد الإذعان - تفسير العقد - التعهد بالزام الغير - نقض
المشارطة .

٣- إنحلال العقد

المواد من ١٥٧ الى ١٦١

وتشتمل على : الفسخ القضائى - الفسخ الاتفاقى - الفسخ
القانونى - أثر الفسخ - الدفع بعدم التنفيذ .

الفصل الثاني

الإرادة المنفردة

المادة ١٦٢

وتشتمل على : الوعد بجائزة .

الفصل الثالث

العمل غير المشروع

المسئولية عن الأعمال الشخصية

المواد من ١٦٣ الى ١٧٢

- وتشتمل على : المسئولية التقصيرية - مسئولية الشخص المميز -
- المسبب الأجنبي - القوة القاهرة - الدفاع الشرعى - مسئولية
- الموظف - الضرورة - التضامن فى الفعل الضار - تقدير التعويض -
- مقوط دعوى التعويض .

رقم الإيداع

٢٠٠١ / ١١٦٥٩

Biblioteca Alexanderina



0548993